

١٩١

المستفيد الوافي بالمراد
وأكثر من فتاوى
الأشعر

محمد بن الأشعر

١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥

$\frac{1}{\sqrt{N}} \rightarrow$

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: الفصول العشرة بالمراد الرقم ١٩١

اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر الأسترش

تاريخ النسخ: ١٢٧٤ هـ

عدد الأوراق: ٢٥٦

ملاحظات: (فقہ شافعی) القياس ٢٧٧٢

هذا كتاب السفر العا في المرات
 وأكثر من فتاوى جمال الدين
 الامام محمد الاستخري تاليف
 العلامة العام الفقيه
 الامام المحقق طلق
 فريد دهره ووحيد
 عصره محمد بن ابي
 بكر الاستخري رحمه
 الله تعالى ونفعنا بعلومه امين اللهم امين



السفر العا في المرات
 هذا كتابه فتاوى الاستخري
 محمد بن ابي بكر الاستخري
 ١٢٧٢
 نقه شمس

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله ذي الطول والا لا والقدرة والبغا والعظمة والكبريا الذي اسما
 رسول محمد صلى الله عليه وسلم بهدي الحق والهدى ليظهره على النبي كله ولو كان
 المشركون الاشقياء وجعل الله خيرا من اخذت للناس يادرون بالعرف
 ويؤمنون عن المنكر الغشا وانحب منهم ائمة اوليا علماء وجعل
 مصابيح في الارض كالنجوم في السما يفرح اليهم في ما هم من امور الدين
 والدين فيفتخون القفلات ويوفون المشكلات ويخرجون الضلال
 ويكشفون العما ويقتون بما يستطون من الكتاب العزيز والسنة
 الفرائد على السر والعلانية **واستكبر على الشدة والرخا واستكبر**
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الرحمن على العرش استوى له ما في السموات وما
 في الارض وما بينهما وما تحت الثرى **واشهد ان محمدا عبده ورسوله** خاتم الانبيا
 وسيد الاصفيا صلى الله عليه وعلى آله واصحابه ذى النجدة والعنا والو
 الخلود والنهي صلاة دائمة بدوام رب الارض والسما لا يحصرها عدا
 ولا تنتهي الى مدى **اما بعد** فان الله تعالى وله الحمد امتن على امته محمد صلى
 الله عليه وسلم بان يعث على كل مسلم ما يهتدي به من يهدى بها امر دينها
 ويبين لها عين غايتها من غيبها ويوضح لها مصلحتها من بينها من
 حضرة شينها وكان من جملة اولئك المبعوثين والعلماء المحدثين المنعوتين
 على راس المائة العاشرة من المولد النبوي **مجتبى** ومن البعثة والحجة سيدنا
 ومولانا الامام والخبير الامام علم الائمة الاعلام جمال الدنيا والدين
 بقية العلماء المجتهدين بركة الاسلام والمسلمين محمد بن ابي بكر
 ابن عبد الله بن عثمان قدس الله روحه ونور صحبه ضريحه لان الراس
 يشمل ذلك كله عند اهل العرفان والعالمين **بهذه الشأن** اذا
 انتشر صيته وظهر علمه وارتفع بيته وظهر مقامه وبروز عظمه كان
 على راس سبعين الى سبعين من المائة العاشرة ومع ذلك بقي بعده من مصنفات
 الفارخه وفتاويه المتكاثرة الى غير ذلك مما اظهره من فنون العلم التي كانت
 الخلق

درست

درست ووجدت من الشرايع التي قد درست ما لا ينقطع نفعه بمكان
 والبروى ورعه على الزمان من العلوم التي دورها والفوائد التي حسنها
 والمشكلات اللاتي بينها وكان من جلد تلك الفايده الفتاوى التي
 افاضها على المسائل الواردة من اقطار البلدان المتشعبة وامصار الاقاليم
 المتضادة في علم الفقه والحديث والتفسير وغير ذلك من كل علم خيلا
 وما كان ورد تلك الاسئلة متفرقا في جمل من الاوقات من اشكالية
 الى اخرها ما كانت متفرقة يعسر على مقتبس النور منها الشغل نفسه
 ويصعب على المستروح منها رده نفسه فاستخرجت الله تعالى في جمعها
 وتاليفها ورفها وترتيبها مع قصور عن ذلك واعتراضي ببطء على
 هذا لك وللال فتمت عن الحق في تلك المسائل لكن رجوت ان ينفعني
 الله بها واخواني اجمعين ويعيد عليا من ضلها وعلى جميع المسلمين
 ثم ان من الفتاوى المذكورة ما ورد جملة واحدة ترجمه شيخنا بترجمة مفردة
 كالجوابات الجلية على الاسئلة الالهيه وهن ما ورد متفرقا في فنون العلم
 الدينيه والدينيه فاكان جملة وحده تركته على حاله وجمعت
 المتفرق كل علم على منواله وبيدات اوليا بالفقه لانه العلم الاعظم والبحر
 الخطوط ورتبته ايضا على ابوابه ليعام ثم تبيت بالحديث بعده لانه
 عظيم الشأن ثم بالتفسير ثم اصول الفقه ثم اصول الاديان ثم بالعلوم
 المعاني والبيان وعلى الله الاعتماد والتمسك وسميت هذا دفتر السفر
 الوافي بالمراد واكثر من فتاوى الشيخ الامام جمال الدين الاشتر والله اسئل
 ان ينفعني به واصحابي ويجعله ذخيره ليوم حسبي ويرحم الله عبدا قال
 امينا انه جواد كريم غفور رحيم رؤف حلیم وهذا من اشعر في المقصود فاقول

كتاب الظاهرية مسئلة

يظهر كراهة نحو الوضوء بما البحر بالنسبة لبرئ بصير عيشه على عينيه ضرا منه
 ولو يقول ثقة لنعاه الاسباغ حينئذ كشده بالحارة والبرودة والشمس بل لو
 علم ان يقول من حره كما هو ظاهر والله اعلم وقال ايضا ومن خطه نقل مسئلة

العلوم



يشترط الوصول الى حد الضرورة بل يجوز استعمال اناخرى مثلاً في غنى
الوضوء وان وجد غنى قدح وعليه نزل عمل الناس قديماً وحديثاً من غير تكبر
خلاف القول التبركيشي من وجدنا طاهر لا يجوز له استعمال تلك الاية اخذ
بظاهر النص بل اختار الاخرى وغيره طهارتها اي فتكون الطهارة ناشئة
عن الفعول الذرية اقتضت الحاجة ونظيره قولهم يعنى عن قليل الشعر على جلد
اليتة فيظهر تنعكس كونه الخراج وبالحكمة فلا اقل من القول بالفعول
وله جملة دلائل تؤخذ من الاحاديث كما لا يخفى على ممارس انتهى **مسألة**
لوترك اول المستنونات من الوضوء واتى بها قبلها هل يثاب على ما اتى به ما
خلا المترك او لا يثاب على شيء حتى ياتي بأول المستنونات كمن ترك المضمضة
لا يحصل له سنة الاستنشاق لا بفعل ما قبله **جواب** نفع الله
به ان اول سنن الوضوء التسمية كما جزم به في المجموع وغيره ونص عليه
الشافعي وصرح به كثير من اصحابنا والسوفاً على ما اذمه كلام الفقهاء الخاسر
الشرعية والمأورد في الاقناع والغزالي في الوسيط قالوا يقع ذكر الله تعالى
بعد نظافة الغم والمعمد الاول اي اياه اوله التسمية خلافاً لما جزم به شيخنا
العلامة القاصي شهاب الدين احمد بن عمر المجدني عيابه تعالى ان اقرانه اوله
السواك فقد زده غير واحد بان فيه مع مخالفة حديث كل امرئ ذي بال
الحديث اخرج السوفاً عن التبرك فيهم باسم الله تعالى وعلى العمدة فحمل
السوفاً بعد غسل الكفين وقبل المضمضة كما استظهره الامام في مختصر
النهاية اذا تقررت لك فترك اول سنن الوضوء سواء قلنا هو التسمية
ام السواك لا يمنع حصول ثواب باقي السنن بشرط ان توجد النية فيما
كان قبل غسل الوجه لان الاصحاب لم يذكروا ما قبل سنن الوضوء مستحق
الا في غسل الكفين والمضمضة والاشبهت **مسألة** في مسح الارض في مسح
الاثنين فحينئذ لو تمضمض قبل غسل كفيه او معه او استنشق قبل
المضمضة او معها او مسح اذنيه قبل مسح راسه او مسح راسه
وقبل تعميمه ان قصد به بالمسح او معه لم يحصل له ثواب ذلك لانه اذا استحب

يشترط

استشبه علم ربه الطهارة شراب طهور بغيره فاجتهد فيها وتغيرا بشرط الصحة
لحمية الوقت نحو الخلط المذكور في المارين ويظهر ان غير الطهور لو كان مستعمل
عدم جواز التمسك بكل منهما وبغيرق بينه وبين نظيره من الوضوء بان في التيمم
يحتاج الى ان يزيل ما استعمله او لا عن العضوي يستوعب العضو الثاني بغير
كونه الطهور لثاثر التراب بالخلط وان قل بخلطه في المأومع ذلك لا يصح امره
الوقت حتى يبعد بهما واحدهما **مسألة** لو اجتهد في ازالة التراب على عضو
من الاول صح تيممه لكن بشرط جزم النية وذلك بان يضرب بكف على هذا او كف على
هذا نادياً فيمسح بهما وجهه ثم يعكس ثم يكمل بكل منهما والله اعلم **مسألة**
يعنى عن كل محتر كما نقله المحب الطبري عن ابن الصباغ في البعير واعتمده ومعه
قال جمع وكذا ما يلقينه الغير من الروث في جياض الاظية اذا عم الاضلال به
بعث الغراب العفو عن برفارة في غايه عم بها الاضلال والله اعلم **احاديث**
ان غنى الامم المعجزة بالسرجين المضطر اليه فيه وغيره لا يطهر بالاحراق وفي قول
مخرج انه لا يطهر به وعلى الاول لو غسل بعد الاحراق لم يطهر واختاره ابن الصباغ
لان المراد بان طهارة ظاهره وبها اتفق الفقهاء قال ولا فرق بين ان تكون طهارة
من البول او خلط بالسرجين وضرب منه اللبن لانه وان كان عينا فعد اجزأ
غيره رابا صابة الما انتهى لفظه في فتاويه ونص الشافعي والاصحاب على
كراهة بناء المسجد به فان فرش عليه وصلى فيه انتهى **مسألة** القاضي ابو الطاهر
يحرر بناؤه به وفرشه وفي الانوار يكره تطيين المسجد بالطين الجند وقال
الغنى ينبغي تحريمه والا فغسي ينبغي تحريم بناء الكعبة به بل يزيد بشرط
وكذا ينبغي تحريم فرش أرض المسجد به ويجب على القائم قلعها وفي التحفة ما نقله
نعم نص الشافعي على العفو عما عجز من الخرق يمسح بوضطر اليه فيه واعلم
بكثرون والحق به الامم المعجزة به انتهى فاراد ما نقله الروياني في الجران الشافعي
قال لا يجوز الوضوء من اواني الخرق الممولة بالسرجين وقال اذا ضاق المرء
وفي احدي ثلاث حساب **جواب** فيها هذه العبارة الرشيفة كما ذكره
في تراجمه ومن اتفق بالعفو ابو شكيل قال للحاجه ويؤخذ منه انه

من المذكور ان ما وقع من نيات اقتضاه كالمجموع قال في شرح الروض وهو الوجه
فعلية لو تضمنت قبل غسل الكعبين فهو لغو حتى يبين له الاثنان بفعل الكعبين
فيحسب ثم يعيد بعده المضمضة خلافا لما وقع في الروضة من انه لو قدم
المضمضة مثلا على غسل الكعبين لم يحسب غسل الكعبين على الاصح وصوبه ليد
حسب المضمضة ليوافق ما في المجموع كما قاله الاستاذي وغيره فالخااصل
ان من الروض ما عدا المذكور ان ليس شرط الا اعتدائها وعليه
دلت قولهم لو ترك التسمية اول وضوءه ولو عمد اتركها فيها بقي ولم
يقولوا باعادة السنن وكذا لو ترك السواك في محله تداركه في باقي
وضوءه كالسمية ايضا من غير اعادة للسائل التي بعده وهما هنا
مسئلة عن نية التقل عن لي ذكرها في هذا المحل لان لها به علة
وهي انهم صوابية السواك كذا كرر منه تعالى فيؤخذ منه نذب
التسمية لكل من روي السواك لمن اراد ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم
وصحوا بمقتضى ما في الحديث من نذب التسمية لكل من روي السواك
منه نذب التسمية للسواك وفي ذلك دور بيانه ان التسمية لسواك
قلبا وهو بين تسمية قبله وهو بين سواك قبلها وسواك التسمية
لا يندب قبله تسمية والذي يظهر الاول لا اعتبار الشارع بالبدن التسمية
والله اعلم **مسئلة** في النيل قبل ان يجهد اذا وقعت فيه نجاسة
هل يكون الحكم فيه كالحكم في المايعات من عدم التطهير ام لا **اجاب**
بما قلناه قال العلامة برهان الدين بن مطهر في شرح المنهاج ما لفظه وقع
السؤال عن نيل مائع وقعت فيه نجاسة فتركه صاحبه حتى جمد ولم
يتصلب ثم صب عليه ما يغلبه وهو في حوض فشرب الماء ثم يثر بهت
الارض ذلك الماء وامتنعت من النيل فثبت بانه يظهر اخذ من تصحيح
النروي ان الارواح المعجونة بما يغسل يظهر غسل ظاهره وكذا باطنه ان كان
رخا بولا يشترط الجفاف ايضا الا قول اشتراط العصر انتهى والظاهر
خلافا وان النيل المايح اذا نجس تغذر تطهيره بناء على المعتمد

من

من تغذر تطهير المايعات ويعزق بينه وبين غياله بان الاصل فيه كونه
جامدا مملكا تطهيره كالتراب وعينه بالماء النجس او البول صيره كارض
تحت بغو البول وان تطهيره ممكن كما هو مذكور في محله والنيل لما
نجس وهو مائع سرت النجاسة الى جميع اجزائه فلا يمكن زوالها الا بزواله
كلين نجس ثم صار جينا او قاطا والله اعلم **مسئلة** ما حكم نية
الاغتراق وجوبها على التوضي بعد غسل وجهه وعن الجنب بعد ان توفي
رفع الجنازة لم يذكره الشافعي ولا اكثر الاصحاب ولم يرد فيها حديث ولا اثر
كما قاله القاضي جمال الدين بن ظهير وغيره وقال الكيلاني في قواعد
مذهب الشافعي ان التوضي اذا اهل نية الاغتراق لا يصير الماستعملا
بعد نية الاغتراق لان النية تتوجه الى العباد على الوجه الذي جرت
به العادة والعادة ان اليد تدخل في الانا لا اغتراف دون تطهيرها
في نفسها انتهى وقال بعدم وجوبها امام العراقيين ابو بكر الشاشي
كما نقله عن المحب الطبري في شرح التبيين قال والظاهر انما
ذكره الشاشي طريق العراقيين وما صححه هو المختار عندهم وهو الاصح
لناس لما في اعتبار ذلك من الحرج والظاهر من حال الاولين النسا هل في
ذلك ثم بسط القول في ذلك وقال الغزالي في وسيله يجه ان يقال
نية الاغتراق صارفة للملاقاة في هذه الجهة بحكم العادة فلا يصير
الماستعملا وذكر في البسيط نحوه وبذلك قال ابو غوي من
الخراسانيين وهو الذي انتهت اليه رئاسة الامامة في اهل خراسان كما
ذكره في الصلاح في فتاويه وافق بذلك بن عجيل وجماعة من علماء اليمن ملاخطين
ما في اخبارها من المشقة والحرج الشديد وقد قال تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج وقال صلى الله عليه وسلم ان يشاء الله يحد الدين احد الا على
ضمد واقرار بالحديث اخرجه البخاري وغيره والخاص **صل** ان
الامام الشافعي ليس له في المسئلة كلام وانما استنتج وجوبها امام
الرويين وجماعة من الخراسانيين ثم درج عليه جمهور الاصحاب ومحققهم كما

من تغذر تطهير المايعات ويعزق بينه وبين غياله بان الاصل فيه كونه جامدا مملكا تطهيره كالتراب وعينه بالماء النجس او البول صيره كارض تحت بغو البول وان تطهيره ممكن كما هو مذكور في محله والنيل لما نجس وهو مائع سرت النجاسة الى جميع اجزائه فلا يمكن زوالها الا بزواله كلين نجس ثم صار جينا او قاطا والله اعلم

يعرف لكن من الروضة وما تفرع منها وغيرها وجه وجها ظاهر وحياد
العادة بان اليد تدخل في الماء لا تغترق بها دون تطهيرها في نفسها
بصرف حكم النية لعدم تأثير القران الحاليه فيها تخصيصا فعليه
ادخل الجنب يذوق الماء القليل بعد نية رفع الجنبه ولم ينوي الاغتراق
صار ذلك الماء مستعملا بفصل يده منه لكن الباقي منه لم ينفصل فله ان
يقبل به ساعده يده التي هو فيها على الوجه خلافا لقول المتصوف انه
ايضا يصير مستعملا حتى بالنسبة الى باقي اليد وان قرأه في المهمات وتبعه
ابوزرعة في مختصره لانه ماني التنصير مفرغ على ان الجنب اذا نوى بعد
انقاس بعضه في الماء القليل صار الماء مستعملا بالنسبة الى باقيه وهو
وجه منسوب الى الحضري وحكم غسل المتوضي يده بعد غسل وجهه
حكم الجنب كمن اذا دخلها بعد تثليث الوجه او قبله ناويا تركه اي التثليث
فان اعترف بعد الغسله الاولى ويصير في التثليث ناويا للتثليث او
تركه فظاهر ان الماء لا يصير مستعملا في الاولى ويصير في الثانية او
مطلقا فالمعتمد انه طلب التثليث ح صار في عن الغسل الى اليد فلا
يصير الماء مستعملا خلافا لاطلاق الركني وابن النقيب صيرورته
حينئذ وتبعهما البرماوي وابن ظهيره وغيرهما في لو اعترف بعد
غسل الوجه مرة ناويا للتثليث او مطلقا فله غسل يده بما فيها ح ولا
يحتاج الى نية اعتراف كما هو ظاهر وسيجل من اراد ان لا ينوي الاعتراف
ان كان جنباً ان يدخل يده قبل نية رفع الجنبه ثم ينوي او ان يفرغ
هو والمتوضي بعد غسله وجهه الماء على كفه او يامر من يفرغ له
او ياخذه بطرفي غوثوبه ويعصره على كفه او بوجهه عليه
خاتمة لا تكون نية الاعتراف صارفة لغو نية الوضوء فلا يشترط
كونه ذا كراهية نية الاعتراف كما اجاب بذلك البلقيني فارقا بينها
وبين نية التوبة بان فيها صفة الغرض اخر ونية الاعتراف ليس
فيها ذكرا لانها اعتبرت لصون المانع استعمال المانع من صحة الوضوء الذي

نواه

نواه فتؤذ الكراهية الوضوء في الجملة والله اعلم **كتاب**
الاستطابة **مسألة** خلق الملقوم وما تحت الذن من
الشعر هل هو مكره او خلاف في الاولى او لا شيء افتونا ما جوب **يب**
اجاب رحمه الله تعالى عث الاذرعى كراهته وصرح غيره بان
مباح وهو المعتمد لانه لم يرد فيه نهى وليس فيه تشويه خلق ولا هو
داخل في معنى اللحية المني عن خلقها لانها النابت على الذن ومن ثم لم
يثبت له حكمها في وجوب غسله في الوضوء عانه لا يكره الاخذ من
طول اللحية وعرضها ان احتيج اليه فقد صح عندنا بان كان
صلى الله عليه وسلم ياخذ من طول لحيته وعرضها وكان مستنمى في عمر
في قوله كان يقبض لحيته وينزل ما زاد عن قبضة يده وان كان ظاهر
كلامه يمتنأ كراهته الاخذ منها مطلقا والله اعلم **مسألة**
قال الشيخ نفع الله به ما لفظه افتى الرمي بحرمة التصليب باوراق
المصحف اي ونحوه وبه افتى الطنيد اوي وغيره وفتوى من كتب بالحوار
اخذ من كلام بن الصلاح رد بان لا دلالة فيه على ما ذكره والنوع اولي
بالتنظيم كما لا يخفى والله اعلم **مسألة** قال رحمه الله تعالى نفع
به نص الشافعي على تحريم نطق اللحية وحلقها ولو قيل بتحریم نطق الشيب
لم يبعد انتهى لفظه **مسألة** قال نفع الله به نص الشافعي
على جواز الاستنجاء بالاجر وحل على ما ليس فيه سرجين كما هو بالمدينة
او على ما اذا اعتسل بعد احراقه وقتا يظهر **مسألة** في الختان اذا
خست الجن صبيا هل يكتفى بفعلهم ام لا وهل يسن امر المومس بعد
اذا قلتم يكتفى فعلم افتونا **اجاب** من خسته الجن فان كان
الختان تاما بحيث لم يبق شيء مما يغطي الحشفه فلا يجب عليه
خسته بل صرح اصحابنا انه لا يجب ختنه من ولد مختونا لان الواجب متعلق
بالعلقة وهو مفقودة ولا يسن امر المومس على الذكر بخلاف نظيره

خلقه الله تعالى بالحق والعدل ثم تشبهه بالخالق وهو ما يسمى مختونا
 فكيف يورثه بغيره بالحق والعدل أيضا فاصل المحتان كونه محرما لانه جناية
 لغيره لا يشرعها فاذا انتقلت الحاجة بغيره القلفة رجوع الى الاصل
 والله اعلم **مسألة** في التحفة للإمام بن حجر وافق بعضهم في
 مصحف تجلس بغير معفو عنه بوجوب غسله وان ادس الى تلغفه ولو كان
 ليتيم ويتعين فرضه عليه فيما اذا استت الخاسة شيئا من القرب
 بخلاف ما اذا كانت في غنى الجلب والمحوشي اع وما المعتقد في ذلك وهل
 يلحق بالمصنف كتاب علم شرعي والتمه لا **اجاب** رضي الله عنه
 قول شيخنا في التحفة وافق بعضهم اراد به الرداد شارح الارشاد
 وقد سبقه اليه الجاهل العامي غير ان الرداد قد قوله وان كان ليتيم
 قاله والضمان لذلك وصح جوابه بذلك غيره من ائمة عصره ونفيه الضمان
 يجب تعينه بما اذا لم ينحسره اعني المصنف غير ملتزم والارجب ضمان
 ما تلغفه الغسل المحتاج اليه للطهارة وان وقع الغسل من غير اخذ
 من قولهم في البهيمية المائتة والعباد بالله على القول بوجوب اتلافها
 حيث قلنا بالوجوب والبهيمية لغير الواطي فان كانت مأكولة لم يلزم الواطي
 ما بين قيمتها حية ومذبوحه والالزمة جميع القيمة فان **قلت**
 ما الجامع بينهما فيتم القياس **قلت** السبب لوجوب تلغف
 كل شرع المباشرة اذا لم تكن عدوانا تعلق الضمان بالسبب وقوله
 يتعين فرضه على ما فيه الحجة من زمن الى استيعاده وجوب غسله المتلف
 له فكانه يستير الى انه تراه عينه ما امكن ثم يعفى عن الاثر ويجعل تعد
 غسله الاتلافه الذي هو محظوظ ايضا عذرا ما نغامن ازالة اثره
 يظهر معه خلل في التعظيم وهذا وان كان له وجه فافق به الرداد
 اوجه لان اتلاف نحو المصحف بالمحو والاحراق اذا جاز بل وجب صيانة
 المتوقع كما يصرح به قول بني عبد السلام من وجد قرطاسا فيه السمله
 وعونها فلا يصنعها في شق لئلا يسقط قيمتها بل يغسلها او يحرقها

وعن

وعن طاووس وابن الزبير عن ذلك كما نقله بن الاضرابي في التوضيح واستدل
 ابو بكر بن الطيب لثقل ذلك بتخريق عثمان والصحابة المصاحف الخارجية
 عن مصحفه **قال** النووي وفي ذلك صيانة له ونقل عن بن بطال نحو
 ذلك ثم قال والاولى لان الغسل ان امكن اه فاولى ان يجب صيانة عن
 واقع وقد نقل عن الترمذي الحكيم ان اتخاذ ورق المصحف اذا درست
 وقاية للكتاب جفاء عظيم اي محرم بل تحبابا لما وما نقل عن الحسن البصري
 انه قال لا يحرق مصحفاي مادام يمكن صيانه بغير الاحراق والا فقد سبقه
 الاجماع على الجواز **فان قل** يوجب ما روى اليه الشيخ الاجماع
 على ترك دم سيدنا عثمان رضي الله عنه اذ وقع على المصحف يوم قتله
 منه كما اخرج احمد والحاكم في المستدرک وعياض في الشفا واهي عبد
 البر في الاستيعاب وابو الخير الحارثي قال في الرياض النضرة وكاهم يقول
 فوقع الدم على قوله فسبك فيكم الله وهو السميع العليم
 وكذا نقله القرطبي عن علماء السير والخبار في الرياض المستطاب لهما مروي
 ما لفظه ووقع شيء من دمه عليه اي المصحف قال وقد شاهدت
 المصحف الكريم وثم مواضع في سورة البقرة قد تغيرت من كثرة مس
 الابدان يقول اهل المدينة انها المواضع التي وقع عليها الدم منها
 قوله تعالى فسبك فيكم الله وهو السميع العليم **قلت**
 لا يسلم الاجماع على تركه بل لعلة ان يلبت عينه بالذلة الى ان يبقى
 منه اثر يسير حيث امكن تطهيره بما يسيرا ووصل الى هذا العفو
 فتركوا وما قول الذهبي ان حديث الحاكم يعني قوله صلى الله عليه
 وسلم لعثمان تقتل وانت تقرأ سورة البقرة فيقع قطر دمك
 على فسبك فيكم الله وهو السميع العليم فهو صومع فيغرض
 صحة ما قال فزارده انفس الحديث لا قصة قتل عثمان ووقع الدم
 ثانه متواترا يتصور ان ينكره الاجاهل بالاثار وقرن الشيخ بين
 وقوع الخاسرة على نفس الكتب وعلى نحو الحواشي والحمد لله وان
 كان كلامنا ملحقا به في حرمة نحو المس مع اليد اذ هما معا محرم

الخطيب

واصل التعظيم له الاثر الى العكس في غلظ الامر السوئين بالنسبة الى باقي
 العورة التي هي حرم حيث قد ما عند قلة السترة وحرم كشفها بلا عذر
 في الخلوة بخلاف باقي ما بين السرة والركبة كما قاله الامام وان استوى
 في وجوب السترة في الصلاة وعن من يحرم نظره السوئان والمحرمان قلت
 ويتبين ايضا حل ما افق الرواد وغيره على ما اجمع على نجاسته اما غيره
 كبروت الماكول فيفصل بين من يعتقد طهارته فليس عليه سوا الزالة
 العين بخوالده كالوقوف عليه مستقذر طاهر وبين غيره ويسع
 الغير تقليد ما لك واحد وغيرهما من العلماء اذ هو تقليد لضرورة
 حاقه وحاجة شاقة وجواز ح كالمجمع عليه عند المتأخرين وغيرهم
 وما ثبت للمصنف من هذا الحكم الحق به فيه كل اسم معظم وكل كتاب
 محترم بحيث يحرم الاستنجاء به ويكره من لطمه فلا بقا ذرة كما هو قياس
 قواعد المذهب والله اعلم **باب التيمم مسألة** قالوا
 يبطل تيمم ذي الجبيرة بالبرء فلو صلى بعد برئه جاهلا به فهل يلزمه القضا
 فان قلتم نعم لتفريطه فلو لم يعلم ابتداء البرء فضل يجب عليه قضا كل
 صلاة لا يحتمل حدوث البرء بعدها كما قالوا فيمن رأى على فراشه منيا
 يمكن كونه من غيره حيث الزموه الغسل واعادة كل صلاة لا يحتمل خلوها
 عنه ام الحكم غير ذلك **اجاب** رضي الله عنه ان بطلان تيمم ذي الجبيرة
 بالبرء وجهه زوال العذر المجوز للتيمم وهذا ظاهر لا يحتاج الى بسط الكلام
 واما وجوب قضا كل صلاة صلاها بعد البرء جاهلا به فقد صرح به
 الاصحاب قال القاضي ذكر يا في الغرض ولو صلى بعد برئه جاهلا
 لزمه القضا لتفريطه اه لكن قوله لتفريطه لا يصلح عليه لو وجوب
 القضا بنا على الجديد انه لا اثر لغير الجهل بمبطل الصلاة كما حدث واخذ
 في عدم وجوب القضا اذا الشوط من باب خطاب الوضع وهو لا اثر لذلك
 منها فكان الاحسن في التعليل ان يقولوا اذا لا عبرة بالظن البين خطأ
 لا صلاحا لنا صحة التيمم عن موضع العذر فيبان خلافه ولعله تنبيه
 في شرح الروض فلم يجعله بتلك العلة ولفظه ولو اندمل ما تحت

الجبيرة

الجبيرة وهو لا يعلم وصلى بعده صلوات وجب قضاؤها اذ انقضى ذلك
 فانما يلزمه قضا كل صلاة يتقن وقوعها بعد بطلان التيمم بسبب البرء
 والاصل بقا السبب اليصح متى يتقن خلافه وفي كل حادث التقدير باقرب
 من مثل المسئلة التي ذكرها السائل ومثل قولهم من صلى ثم اطلع على نجاسة
 غير معنوعة في غوثه لا يلزمه قضاء صلاة احتمل حدوث النجاسة بعدها
 هذا حاصل جواب هذا السؤال مع الاختصار على ان الكلام يكون عليه بالكثير
 من ذلك لا سيما في الفتاوى والله اعلم **مسئلة** المتنجس الذي عدم
 الماء وقلتم ان التيمم من شرطه طهارة بدن المقيم قبله فلو لم يوجد ما يزيل
 به النجاسة ادم يقدر على انزالها لمرض ونحوه فهل يجب عليه قضاء تلك الصلاة
 قياسا على من كثر دم جرحه على ما مشى عليه من مذهب المذهب ومحرره الامام المنزوي
 خلافا للارشاد ام لا اختونا ما جوب **اجاب** رضي الله عنه بما لفظه
 قد تقرر في المذهب ان طهر البدن شرط لصحة التيمم وان وقع في الروضه في
 موضع خلاف ذلك وعلمه الاصحاب بان التيمم يسع مع قيام المانع
 كالتيمن قبل خول الوقت ومثلهما التيمم قبل الاجتهاد او التقليد لغير الاعمى
 في الغلبة بخلافه قبل ستر العورة لانه اخف من ثم لم يلزم العاري اعادة بخلاف
 ذي النجس والربوط الذي لم يمكن الاستقبال اذا تقرر ذلك فحمل اشترطه
 ان وجد من الماء ما يكفي لازالة النجس وقدر عليه كما صرح به في الخفة شرح
 المنهاج اخذ من تصوير المجموع وغيره والاصح وجوب التيمم لان الميسور
 لا يسقط بالمعسور ووجب القضا كما ذكرت ذلك في فروعهمه كنت
 اردت افرادها ووصلت فيها الى ثناء سجود السهو فسمع الله ان يثبت
 بانماها وقلت فيها عقب ذلك فعلم ان الحديث الذي عليه نجاسة
 اذا وجد من الماء كافا احدهما تقين للنجاسة ان كان يئمه يسقط القضا لانه
 اذا غسل النجاسة وتيمم استغاد عدم القضا فان كان يئمه لا يسقط القضا
 كما صرح في المصنف ايضا كما صرح به الفقهاء في فتاويه واقضاه اطلاق الاصحاب
 وقال في المهمات هو ظاهر المعتقد خلافا لما جرم به في التحقيق بتعال لغيره

التيتم

أبي الطيب من غير غوا المقيم وازالة الجحاسة اوله واجب لوجوب الغضا على كل
 تقدير انتهى وكذلك من احتج في الغيلة في غير وقتها لم يجد من يفعله فيها
 يجب عليها التمس للصلاة الواجب حرمة الوقت كما يؤخذ من قولهم لا يصح
 التمس قبل وقت الصلاة **فان قل** وجوب التمس مع التمس عند الغرض
 عنه الذي يقدّر انزاله حسب الوضوء على قول من قال بوجوب
 الصلاة على الميت الذي يقدّر غسله وهو الذي يفعله الا في غير الدار
 وصاحبها في غيرهما وجعله القياس والمذهب متعقبا به ما في المجموع
 من نفي الخلاف اما على ما في الروضة واصلا لقلنا عن المولى واقره وفي المجموع لا
 خلا فيه وهو عدم وجوب بل صحة الصلاة على الميت **فقد شرط** وهو المعتمد
 في النفاذ اذا كان من جنس الشخصين فقياسه ان يقال هنا لا يجب بل لا يصح التمس
 لغير شرطه وهو شرط البدن **قلت** يفرق بان الصلاة على الميت كان
 المقصود منها الدعا للميت والشفاعه له احتياط لها بوجود حقيقتها
 باستجماع المعتبر لها فانه يكفي صورتها والصلاة هنا لما كفي حرمة الوقت وجوب
 صورتها فيه لم يحط بما ذكره الاحتياط بل كفي وجود صورة التمس بتعالها
 وان لم يوجد حقيقة باستجماع المعتبر **واما اعلم** **باب الحيض**
مسألة عن قول الاصحاب اقل الحيض يوم وليلة او قدرهما قال في
 التحفة في شرح المنهاج متصلا وهو اربع وعشرون ساعة وان لم يتلفق الا
 من اربعة عشر يوما بناء على قول السحب انتهى كلامه فتقوله وان لم
 يتلفق الا من اربعة عشر يوما وقد قلل متصلا وقرباه على قول السحب وعليه
 لا يحتاج الى المدة التي قدرها لانها تحصل على قول السحب باربعة وعشرين
 ساعة متصلة من غير احتياج الى القدر الذي قدره وسياتي ما يعلم منه ان
 المراد بالاتصال ان يكون غوا القطنة بحيث لو ادخلت لثوب وان لم يخرج الدم
 الا ما يجب غسله في الاستنجاء تحفة والذي يظهر في ان قوله متصلة في عبارة
 المنهاج حال من الضمير الى قوله اقله متصلة قدر يوم وليلة **واما في صورة قدر**
 وليلة من غير اربعة عشر يوما من غير الاقل بناء على قول السحب وقول الشارح

مخرج

سبح الفتوى

وان

وان لم يتلفق الحائض هو اي وان لم يتلفق ذلك القدر الامن المدة المذكورة فاعتبار
 بلوغه اقل الحيض يكون على اربعة عشر يوما من غير الاقل بناء على قول السحب وقوله
 الشارح المجموع حيضا ومن ثم قال الشارح بناء على قول السحب **فاما احباب**
حيض الله عنه ان قوله متصلا حال من قوله او قدرهما اي اقله يوم وليلة
 متصلين حقيقة كان رآه من الصبح الى الصبح او من المغرب الى المغرب او من الظهر الى
 الظهر لكن في الصورة الثالثة الليلة متصلة واليوم متلفق من اتصال الدم او
 قدر يوم وليلة لوفر من ذلك القدر متصلا وان لم يتصل هو ولا الدم متصلة
 رأت ساعات دما ثم ثمانية نقاتم ساد ما ثم ثمانية نقاتم ساد ما ثم ثمانية
 نقاتم ساد ما فمجموع الدما بقدر يوم وليلة متصلين فله شك في كونها
 حايضا وانما الخلاف في ان حيضها الدما فقط فيكون الاقل انه بقدره وهو
 قول الشافعي والدامع ما تعللها من الفتاوى يكون يومين اوليين وهو
 قول السحب الذي عليه العمل وتول شغاني التحفة بناء على قول السحب انما اراد به الاشارة
 الى الخلاف الا في بيانها وايضا ما مثل فيه انها لورات اول الاربعة عشر يوما
 دما مقدار عشر ساعات ورائه اخرها كذلك فمجموع الدمين عشرون ساعة
 وهي دون قدر اليوم والليلة متصلا فليس حيضا على قول السلبين الا في وجه
 شاذ حكاه في الروضة عن الاغماطي وهل هو حيفر على قول السحب فيكون
 حيضا اربعة عشر يوما والدم اولها واخرها فيستحب حكمه على النفا المتخلل
 تنزيلا له منزلة العدة بين الدفات اوجه ستة حكاه في الروضة واصلا
 واحكامها الا من شرط القول بالسحب ان لا ينقص مجموع الدمين عن قدر يوم
 وليلة وقد نفى الخلاف هو الذي اشار اليه في التحفة وايضا حده
 انه كانه قال بشرط اذا تلفقت الدما ان لا ينقص مجموعها عن قدر يوم وليلة
 وان بيننا على قول السحب وهذا واضح للمتأمل وتوكلتم لانها تحصل على قول
 السحب باربعة وعشرين ساعة متصلة ان اردتم انتم انتم ترد ما غيرها فابين
 السحب وهو لا يكون الا على النفا المتخلل واذا تخلل فابن الاتصال وان اردتم انتم انتم
 رأت بعد نقاتم دما وامكن جعل الكل حيضا فقد رايتم من زايد على يومين

تحفة

وليست والشيخ في التحفة انما احتراز عن الناقص عنها فكلها في محله ليس
عليه اعتراض والله اعلم **كتاب الصلاة مسألة**
شخص يخلع من الفاتحة ويحسن سبع آيات من القرآن وسبعة
انواع من الذكر مثلا هل يصح لمن لا يحسن الا سبع الآيات من القرآن او سبعة
انواع من الذكر ان يقتدى به فان قلتم نعم فقد قالوا انه لا يصح ان يقتدى
بهذا الشخص الامثلة اي الذي يحسن الفاتحة ويخلع هذا الحرف الذي عجز
عنه الامام والذي لا يحسن الا سبع آيات او سبعة انواع من الذكر ليس مثله
وان قلتم لا فيقول هذا المخلع من الفاتحة لم وجبت عليه الفاتحة على غير
وانا اعرف مثل هذا الشخص الذي منعه من الاقتداء الا فتونا ما جاوز
اجاب رضي الله عنه من كان يخلع من الفاتحة كان يتبدل بين تسعين
بته ليس له ان يقتدى به من ياتي بتبدل كل الفاتحة من سبع آيات او سبعة
انواع من الذكر ويجوز عكسه وان لم يحسن ما ياتي به صاحبه او ما عدا
ذلك الحرف قد اتفقنا في العجز عنه وغايته ما فيه انها اختلفنا في بدله وهو
لا يقتصر على المعقود لان العبرة باتحاد الحرف المعجز عنه والله اعلم **مسألة**
تفصلا ذكر الامام في القيام في زمن لا يسع الفاتحة او بعضها فامر شرعا
في الفاتحة فركع امامه في اثباتها وهو زحم عن الركوع فهل يجب اذ اقام
امامه والحال ان الزحم باقية ان يقرأ باقي الفاتحة او نقول سقطت عنه
بفعل الامام لها افتونا ما جوز **اجاب** عنه هذا مسبق لانه لم يذكر
مع الامام ما يمكن فيه قراءة الفاتحة فشرط ادراكه للركوع ان يذكر الامام
فيه ويطلب من قبل وصول الامام الى حد لا يسمار كوعا يقينا والافتد فائده
تلك الركعة فيوافق الامام فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام امامه والله
اعلم **مسألة** هل ينزع اعادة الصلاة المقصورة مع صلاة مثلها
مقصورة لم لا فتونا ما جوز **اجاب** رضي الله عنه يتبدل اعادة
الصلاة المقصورة مع قاصر والخلاف فيه في المذهب معتبر وانما الخلاف
في ان القاصر هل يعيد مع متم مثلا والمعتد ندب الاعادة مع ولا نظر الى انه

يأتي

يأتي في المعادة بركعتين زيادة على الاولى لانه لا يحد في ركنه ومن ثم
كان المعتد ندب اعادة من صلى الجمعة الظهر مع مصلية نعم من ثم
بعضهم ان القاصر لو اتي وطئه مثله والوقت باق فادرك في وطئه مسافرا
اعاد معه قصر لانها حاكية للاولى بعيد كقوله يشخص في القصر وجه
البعد انما لو وقعت فعلا مطلقا قصعة الفرضية باقية عليها فن ثم حرم
وطئه ما وجب على القادر القيام فيها فلا يصلح قصر بعد الاستيطان والاقامة
لانها فرض صوري وان كانت فعلا حكما والله اعلم **مسألة**
لو سجد المأموم سهوا او جهلا وامامه في القنوت ولم يذكر ولم يعلم ان
وامامه ساجدا معه في الاولى او في الثانية فما الحكم **اجاب** رضي الله
عنه انه ان لم يزل نحو نسيانه الا بعد ان سجد الامام الاولى فوضعية
قوله لم يعد من قام عن امامه وهو في التشهد الاول بعد فلم يعد
بعد وايضا حتى قام الامام لم يعد مع قنوته والقنوت كالشهادة في جميع
حار فيه ان المأموم لا يعود الى الاعتدال والحال هذه لكن راي
تحفة المحتاج لشخصان يجزان من سجد سهوا او جهلا وامامه في القنوت
لا يعتد به فاعله لانه لم يقع عن ركنه فيلزمه العود وان فارق الامام
لخذ امن قوله لو طئ سلام امام فقام ثم علم في قيامه انه لم يسلم لزمه الجلوس
ليقوم منه ولا يسقط عنه نسيه المفاارقة وان جازت لان قيامه وقع
لغوا ومن ثم لو تم جاهلا لغا التابة فيعيد ويسجد للسهو وفيما اذا لم
يفارقه بان تذكر او علم وامامه في القنوت فواضح انه يعود اليه او هو
في السجدة الاولى عاد الى الاعتدال اخذ اما تقر في مسئلة المسبوق
وسجد مع الامام لما تقر من الغاء ما فعله ناسيا او جاهلا او فيما بعد صاه
فالذي يظهر انه يتابعه ويأتي بركعة بعد سلام الامام كما لو علم ترك الفاتحة
وقد ركع مع الامام ولا يمكن هنا من العود للاعتدال لغش المخالفة اجماعا
فرق بعد ذلك بينها وبين نظيرها الاربعش المخالف هنا ولم يعتد بفعله
مطلقا بخلاف قيامه قبله وهو في التشهد فلم يلزمه العود الاحث لم يتم

الامام انتهى ووجه الانحشيه مع اشتراك كل في التقديم على الامام والمخالفه
في سنة زيادة بعد ما بين السجود والقيام على ما بين القيام والقعود
فان التقديم بالسجود في المسئلة المبحوث عنها فيه ترك الامام متلبسا
بترك بخلاف التقديم بالقيام وهو في التشهد الاول فليس الامام متلبسا
بترك مقتضى زياده الانحشيه المقتضية لا لغاها ما جئ به مع العذر على
غير سبيل المتابعة بالكلية وانما فيه فحش بقائه قائما بعد زوال عذره
وبقاء امامه جالسا للتشهد فاذا قام الامام قبل عوده انتفى المقتضى للقعود
فتأمل ثم ايد في التحفة مقرر بما الجوارح عن العبادي انه لو ظن ان امامه رفع
من السجود فرجع فوجه فيه غير قال ويوافقه ما ذكره فيمن ركع قبل امامه
سهو انه يتخير ويزنوا بينه وبين مسئلة التشهد بفحش المخالفة قال
والخاصة ان هاتين لقلة المخالفة فيها اذ ليس فيها الا مجرد تقديم
مع الاسوي في القيام او القعود فخير ومسئلة التشهد لما كان فيها ما
هو اخش من هذين اي بعد ما بين القيام او القعود وترك سنة فعلها
الامام وجب العود لموافقة الامام ما لم يعم ومسئلة القنوت لما كان فيها
ما هو اخش من الظل اي لزيادة بعد ما بين القيام والسجود على ما بين
الجلوس والقيام وترك الامام متلبسا بترك وهو لا يعتد بالوجوب العود
للاعتمال مطلقا ومقرر ما شخنا في المسئلة المبحوث عنها وهو انه
يعتد له لوضوح دليله والله اعلم **مسئلة** قال شيخنا
العلامه جلال الدين محمد بن ابي بكر الاشعر رحمه الله تعالى في لفظه قال
الاصحاب ليس لمن عطس ولو في الصلاة ان يحد الله لكنه في الصلاة
يسري فان كره له الكلام كثر زواجر جامع حمد في نفسه او كان نحو مؤذن
او قال قطعه وحمد وشمل قوله ولو في الصلاة من عطس ثناء قراءه
الفاغنه فان الحمد ليس له والحاله هذه وان انقطعت به القراءة **فان**
قلت كان القياس ان انقطعت ان لا يندب الحمد لانه يوجب القطع
في النفل **قلت** لا محذور في ذلك فانه في محل القراءة والاثنيان بها

في الجواهر
في القاضيه

مستأنفا

مستأنفا ممكن فاعتقر مثل هذا الحاصل كلاما من المطلوبين اعني القراءة
وحده العاطس لانه لو قلنا بعد الحمد لغات هذه السنة وبالحكمة
فالمحذور في قطع الغرض للنفل انما هو في الاركان الفعلية وما الحق
بها كما هو مقرر في باب سجود السهو اما القول به فلا محذور في ذلك على
ان قطع الغرض للنفل معهود في الجملة فمن ثم ليس ليحمد قدر على الما في
اثاء الصلاة التي يسقط بالتيمم فرضها قطوعا ليتوضى فان **قلت**
انما قطعها الغرض وهو الرضو **قلت** القطع سنة ومع ذلك
طلب وان كان الاصل في الواجبات حرمة الخروج منها وهذا مع ان
اتمام الفاعله على ما شرع فيها لا يقال انه واجب والاطم على من في اثنيانها
استينافها بلا سبب ولا قابل به على الجهد من عدم ابطال تكرير
الركن القولى والله اعلم **مسئلة** اذا كان المأموم سريح
القره فوصل الى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول
هل يصل على الامام يسكت ام يدعوا به عا و قوله ان المصلي اذا ترك الصلاة
على الاثر في التشهد الاول اخبر بسجد للسهر ما صور في ذلك وهل ليس
للمصلي التيمم في اول التشهد واذا كان المأموم سريح القراءة هل ليس
له قراءة السورة في الثالثة او الرابعة من الرابعة او يسكت او ياتي
بذكر اخر فاما الجواب **اجاب** رحمه الله عنه ان قلنا يندب
الصلاة على الاثر في التشهد الاول كما في الاخير وهو ما مال اليه النورون
في تقييده وقال السيد السهودي انه ظاهر الوجه فظاهر وان قلنا بعدم
ندبها بل بكرهتها فانما ان يكون المأموم موافقا بان يكون تشهده الاول
مع تشهد امامه الاولام فان كان موافقا اقتصر على الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يسكت بالقياس به بعيد التشهد لان الجلوس محله
وان لم يكن موافقا بان يكون تشهده الاول مع تشهد امامه الاخير ليس
ايتانه بالصلاة على الاثر مع باقي التشهد متابعه لامامه كما هو خفي قوله
ان المسبوق يوافق امامه ندباني اذا كان ما ذكره معه وان لم يحسب

كما التحيد والدعاء والتسبيحات والشهيد وقول الشيخ أبي محمد الجوف
 لو ادرك الامام رافعا من الركوع لم يأت بالاستفتاح بل يقول سمع الله لمن
 حمده الخ موافقة له **اما** تصور سجود السهو لترك الصلاة على الال
 في الشهيد الاخير فبان بيقينه قبل سلامه وبعد سلام امامه او بعد
 سلامه ولم يطل الفصل انه وامامه تركها والتصور بغير ذلك مدخل
 واما نذب التسمية في اول الشهيد كما كان يفعل بن عمر رضي الله عنهما
 ففيه وجهان نزع القاضي النذوب لان في رواية النساء وابن حبان
 والحاكم حديث الشهيد عن جابر كان يعلمنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الشهيد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله
 التحيات لله الخ ونزع الجمهور عنه وحكموا على هذه الرواية بالشذو
 لخالفها رواية الجمهور واما المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل امامه في
 غير الاولتين فلا يسكت بحكمه كالامام اذا انتظر قراءة المأموم في الجهر
 بعد الفاتحة فيستغل ما يذكر او دعا او قرأه وهو اولي والله اعلم
مسئلة اذا قنت الامام وسبقه المأموم الى السجود ثم علم
 ان الامام يقنت فخل له انتضاره في السجود ام يجب عليه العود الى متابعة
 الامام وهل يجب له ما في يد غيره سبيل المتابعة وهل يفرق بين
 سجوده عمدا او سهوا **اجاب** رضي الله عنه اعلم بها السائل ان المأموم
 المذكور الذي قنت امامه فسجد قبله له حالان احدهما ان لا يعذر بحمل
 ولا نسيان بل سجد قبل امامه عامدا عالما بتخلف امامه للفتوى وبات
 واجبه المتابعة فعذا بعد تلبسه بالسجود مخيرا بين انتظار الامام فيه
 وبين عود ومتابعة امامه والعود لما بعده افضل كما انما كلف
 العراقيين ونزحه النووي في التحقيق وغيره فله فالامام حيث قال عروة
 العود ح معللا له لانه قد زاد ركنا وزاد في زيادة لا تبطل الصلاة ان
 اقتضتها المتابعة **ثانيها** ان يعذر بحمل ولو من غلط الناس لقفا ذلك
 على كثير من العوام او سهوا فيجب عليه العود لمتابعة الامام ولو بعد

بل عليه

جهته

جهته على الاصح من وجهين مذكورين في نظيره كالوقوف الامام للشهيد
 الاول فقام المأموم معه ولا يماز ولا يخير غير العذر وكما لا انتقال
 الى واجب وهو السجود بخير بين بقاءه فيه وعوده الى متابعة
 الامام لانه يتخير بين واجبين بخلاف العذر ورفان فعله غير
 معتد به لانه وقع عن غير روية فيلزمه العود الى الاعتدال بنه علم
 ذلك الزكشي وغيره في نظير المسئلة فاذا علمت وجوب عود
 المعذور فله احوال احدها ان يعلم او يتذكر والامام في الاعتدال
 او في الهوي الى السجود فيلزمه في كل منهما العود للاعتدال اما
 اذا كان الامام في الاعتدال فترجى المتابعة واما اذا كان في
 الهوي فلان هو به للسجود غير محسوب لوقوعه على غير سبيل
 المتابعة **ثانيها** ان لا يعلم او يتذكر الا والامام في السجود فقياس
 نظيره في الشهيد الاول اذا فعله الامام وقام المأموم معه وراحت
 قالوا يجب له العود عالم يقع الامام وان لم ينزل العذر حتى قام
 الامام لم يجب بل يجوز العود انه هناك كذلك كذا المعتمد وجوب
 العود الى الاعتدال وان لم ينزل عذره الا والامام في السجود والغرق
 فحس المخالفة هناك حيث تركه رمت والامام فيه وهو لا يعتدال
 وسبقه بركن وهو السجود فحس المخالفة في سنة وهي الفتوى
 وليس في مسئلة قيام الامام معذورا عن الشهيد الاول وامامه
 فيه ترك ركن فعله الامام لان جلاوس الشهيد الاول سنة وقيام
 الفتوى ركن فوجب هنا العود للاعتدال وان لم ينزل العذر الا
 وامامه في السجود ولم يجب في مسئلة الشهيد اذا لم ينزل العذر
 الا وامامه في القيام **ثالثها** ان لا ينزل عذره الا وقد رفع
 الامام من السجود فحرم عليه العود للاعتدال فحس المخالفة
 بل يتابعه وبات بركة سجدة سلام الامام ولا يسجد للسهو اذ لا
 شك معه فيما انفرد به انه فرض عليه كمن علم ترك الفاتحة مثلا وقد

ربح مع امامه فيعم عليه العون ويجب متابعتة الامام والايتان بركعه
 بعد سلام امامه ولا سجود لما يخالف ما لو شك فيها عني قراءة
 الفاعه بعد ركوعه مع امامه فانه وان وجب عليه متابعتة الامام
 والايتان بركعه بعد سلام امامه يسن له سجود السهو على الصحيح
 فيما انفرد به **فالحال** ان هذا الاموم المفروض في السؤال
 استمر عذره وسجوده وجوبه غير محسوسين لموجب الاعتدال
 عليه كما مر فلو انتظر الامام في احدى اولى السجود الثاني او في
 الشهاد الاخير فوافقه فيه فلا بطلان للعذر وقد وافق الامام
 في الرابع ان حسب الركن القوي وهذا الشاهد اولى الثالث
 ان لم يجب والخلاف لفظي كما مر بعض المحققين لكنه يجب عليه
 ان ياتي بركعه بعد سلام الامام فان لم يفعل وسلم عدا بطلت صلاته
 او سهوا او جهلا بوجوب الايتان بركعه كما هو الغالب فلا ياتي بركعه
 ولو بعد السلام ما لم يطم الفصل عفا والا بطلت صلاته فيستأنفها
 والله اعلم **مسئلة** قالوا يس ختم القرآن ليلة الجمعة او يومها
 ويسن ذلك في صلاة فان ختم في ركعة وابتنى في الركعة الثانية فمات
 بفاعه الكتاب وخسايان من اول سورة البقرة هل يعيد الفاعه
 او يوي بها الركن مع الابتداء **جواب** رضي الله عنه قال
 بن العباد ويستحب قراءة الفاعه ليكون الاولى عن الركن والثانية
 ابتداء الحق الثانية وما قاله ضعيف من وجوه اولها الاجماع الفعلي
 في الاعصار والامصار على عدم تكرير الفاعه في التزويج اول ليلة من
 رمضان لتقع الاول ركنا والثانية ابتداء الختم بل الفاعه يحصل بها الابتداء
 لانهما تلاوة وركنيتها لا يخرجها عن محله ذلك كما هو واضح **ثانيها**
 ان الفاعه التي يتبدل بها اليك مقصودة في ذاتها بل يطلب به من حيث
 هو وانما المطلوب وجوه قراءة الفاعه التي هي ركن بل هي اولى بالحصول لمحاليس
 مقصود التحية ما لا بد له من نية او مطلق نية الصلاة ووجه الاول

انما يطلب به من حيث هو وانما المطلوب وجوه قراءة الفاعه التي هي ركن بل هي اولى بالحصول لمحاليس مقصود التحية ما لا بد له من نية او مطلق نية الصلاة ووجه الاول

انما طلبت

انما طلبت فيه للمنية محتاط له الكثر ولا يشك في قوله الروياني لو نذر قراءة
 الفاعه ظاهرا عطش ففطر في الصلاة عقيب قراءة الفاعه اذ يجب عليه
 قراءة الفاعه ثانيا عن النذر اسبق قرائتها الواجب بالنذر بل لو سبق
 العطش قراءة الفاعه لم يكف قرائتها عن كل من الركن والواجب بالنذر
 كما هو ظاهر لانه مقصود في نفسه لمن نذر الشك ولم يعين زحمة
 وشك الاسلام لم يؤده فلم يحصل بآدائه شك النذر ولا قول
 الاذرعى فمن لم يعرف غير الفاعه عادها عن السور وهي متجهده كما
 قاله شيخنا ويشغفه ذكرها في شرح الروض وقول الرداد شارح الارشاد
 الوجه ظاهرا اذ تكرير الفاعه مبطل على قول بني يادته لا تكرير
 بل بعد ان يقرأها عن الركن عند طلب السور على جهة التذنب
 فان حفظ غيرهما كان الايتان به اولى والايتان بها لانهما سورة
ثالثها ان وقوعها عن الركن لا يقتضي فيها من حيث التذنب **خامسها**
 يخرج الى الاعادة بل هي تارة وتارة اخرى اذ ثواب الغرض يضعف على
 ثواب النفل بسبعين درجة وبالحكمة ما قاله بن العباد مما تغرد به
 ولا ياضد له من حيث القواعد الفقهية كالا يخف على ذي بصيرة
 فتأمل ذلك والله اعلم **مسئلة** قوله في الايضاح لو شك بعد
 الوقت هل الصلاة عليه ام لا لم يلزمه قضاء وهاهل المراد بذلك لو
 شك مثلا بعد قول الوقت العصر هل صلى الظهر ام لا ام المراد غير ذلك
 ولو شك هل في ذمته صلاة مكتوبة ام لا هل يجب عليه قضاء وها
 ام لا اذ المعنى واحد كما يظهر وكيف يتمشى ذلك مع ان الاصل عدم فعلها
جواب رضي الله عنه فقال ما ذكره الناشر في ايضاحه
 ذكر مثله الاسوي في كافي المحتاج ولفظه ولو شك بعد الوقت
 هل الصلاة عليه ام لا لم يلزمه قضاء ولو قضاها ثم يتبين انها
 كانت عليه لم تجزه بل اخلان كما قاله في باب نية الوضوء من شرح
 المذهب والقياس يخرج به على الوجهين فيمن نوى قضا احتياطا ثم

بان عدم طهره اه لفظه وكذا المراجعي في شرح المنهاج مع مخالفته
التصوير ولفظه **ف** رجع لو شك بعد الوقت هل
صلى فيه ام لا يلزمه القضاء فلو قضى ثم تبين انه لم يكن صلى لم يجزه
بلا خلاف قاله في الوضوء في شرح المذهب اه لفظه وموضع مخالفة
التصوير قوله شك بعد الوقت هل صلى فيه ام لا وتصوير غيره
هل الصلاة عليه وبين العبارتين فرق ذكره شيخنا في شرح المنهاج
حيث قال او بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاؤها وفي كونها
عليه فلا ويفرق بان شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل
شك في استجماع شروط اللزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل
فانه مستلزم لتيقن اللزوم المسقط والاصل عدمه اه لكن
الفرق انما يظهر لو شك بعد خروج وقت الظهر مثلا في انها لزمه
في وقتها بوجود شرائط اللزوم ام لا وبعد هذا كل البعد الا في
ذي عذر كما يفيض شكت بعد غروب الشمس مثلا وقد طهرت الان
ان طهرها سبق الغروب بقدر تكبيرة فالكثير ام لا اما شكت بيقين
بعد الغروب مثلا لزمه العصر في وقتها وشك الان في بقاء ذلك
اللزوم عليه حتى يجب القضاء فاستاد شكه انما هو الى كونه
صلاها فام يتيقن في ذمته ولا يتيقن وهو راجع الى التصوير بالشك
بعد الوقت في فعل مؤداته كما هو ظاهر لاجرم صور الرواية المسئلة
في البحر بتصوير المراجعي وجعل المنقول فيها عن شرح المذهب من عدم
وجوب القضاء اذا لم يتيقن ولفظه في الفرع الحادي والثمانين
في باب امامة المدة كما نقله الجدل العلامة جمال الدين محمد بن احمد الشافعي
في الرد على ما نقله المراجعي **ف** رجع لو شك الرجل هل ادى
الصلاة التي وجبت عليه ام لا فان كان قبل فوات الوقت يلزمه
اؤها بلا خلاف وان كان بعد فوات الوقت يحتمل ان يقال يلزمه الاعادة
للاحتياط والاصل عدم الاداء يحتمل ان يقال ان كان في وقت لا ينسأ في

مثله

مثله في العادة اداء الصلاة التي ادبت يلزمه قضاؤها والا فان
يلزم ان الظاهر اذا كان في وقت ينسأ انه لم يتفاد عن صلاته
وادائها لكن لا يمكن تذكرها الى هذه الغاية والظاهر اذا كان
وقت لا ينسأ انه لم يؤدها ولم يفصل هذا الاداء الى مشقة عظيمة
وحيل لا يلزمه الاعادة كالوشك بعد الفراغ من الصلاة في بعض
افعالها وهذا ليس بشيء اه وموضع المبالغة في التضعيف قوله
ليس بشيء فقول السائل المقيد بغفمه السائل هل المراد بذلك انه
شك مثلا بعد دخول وقت العصر هل صلى الظهر ام لا يحتمل على غير
ذلك **جوابه** ان المراجعي صور بالاول لكن بان يشار عن الحركات
عدم وجوب القضاء فيها راي في غاية الشدة وقد كما يصرح بخلافه
قول القفال في تناوبه لوقوع الشك في يوم بعينه كما اذا قال
انا شاك هل صليت الظهر ام لا فان هاهنا الاصل انه لم يصلها
فيصلي لانه قد تحقق ان التكليف بذلك الفرض قد لزمه في
ذلك الوقت بعينه وشك في اسقاطه بعينه عن ذمته والاصل
بقاؤه عليه فلم يسقط اه وانما الاسنوي وغيره صوروا بالوشك
هل هو عليه ورجع عن التحفة الفرق بينهما بما فيه على ان الذي فيها ما هو
ما في الفتاوي الذكورية ايضا لان فيها انه لو شك في ظهر ام لا هل هو
عليه لا يعيده وقوله ولو شك هل في ذمته شيء صلاة مكتوبة
ام لا هل يجب عليه قضاؤها **جوابه** انها اذا كانت صلاة معينة
من يوم معين وقد يتيقن انها كانت واجبة عليه ثم شك برت ذمته
بأدائها ام لا فهذا هو المسألة التي نقل المراجعي فيها عدم وجوب
القضاء وانما قاله شاذ مخالف للنصوص والقواعد ولم تكن معينة بل
شك هل ترك امس شي من صلاة فالذي في فتاوي القفال انه لا يلزمه
اعادة لانه لم يلزمه تحقيق بشغل ذمته بفرض معين حتى لا يسقط الا
بيقين **قال** القفال وكذا لو يتيقن عين الفرض كالظهر وشك هل هو

ظهر امر او اول من اس قان لانه لم يتحقق ذلك الوقت الذي لزمه ذلك
التكليف بالفرض فيه بعينه حتى يقول الاصل بقاؤه عليه واذ لم يمكنه
ان يسير الى الوقت الذي لزمه ذلك التكليف بالفرض فيه بعينه
لم يتحقق سبب صل الوجوب عليه فقلنا لا يعيد قال وعلى هذا تدور
جميع المسائل وهو انه اذا تحقق الوقت ووقع الشك في الفعل
فتجب الاعادة عليه وان وقع الشك في الوقت والفعل جميعا التجب
الاعادة عليه واطال في ذلك بذكر شروع على ما في اصله في الصيام
والزكاة والكفارة فيحصل ما مر من الشك في الفرض اما في كونه لزمه
ام لا فهذا الاعادة عليه لان الاصل عدم الزوم وعليه حمل عبارة
من غير بقوله هل هو عليه واما في براءة ذمته منه باذنه بعد تحقق
لزومه فاما ان يكون شاكيا مجزاه لانها نفس الفرض فهل تركت شيئا
من صلوات امر او لعدم تعين وقته فهل تركت ظهر امر او ظهر امر
فلا اعادة ايضا لما مر عن القفال من ان ذلك شك في اشتغال الذم
واما ان يكون مفصلا كان شك في ظهر اليوم هل صلاه ام لا فاما ان
يكون قبل خروجه فيلزمه ادائه بلا خلاف كما مر عن البحر واما ان يكون
بعد خروجه فتارة يقع ذلك حيث يعبد النسيان لقرب المدة فيلزمه
القضا ايضا الا في قوله ضعيف جدا الكاروباني ضعفة بقوله وليس
يشي واخره يقع حيث لا يعبد النسيان لمخروط المدة ففي احتمال
للروابي انه لا يلزمه القضا لان الظاهر انه لا يتغافل عن صلاته وادائها
كما لا يخفى والله اعلم **مسئلة** ذكر الامام رحمه الله وبسليمه
فينبغي اختصاصه بمن جرت عادته بالمواظبة الحلية على اداء الصلاه في
اوقاتها اما من ليس كذلك بان كان قد يقولت الصلاه كثيرا ولو في يوم
فلا يمكن ان يقال لظاهره انه لم يتغافل عن صلاته وادائها كما لا يخفى والله اعلم
مسئلة ذكر الامام رحمه الله تعالى انه يحج عنه تكبير سلامه هل من
شروط النكح الايتان بالتؤن فيها وهل يشترط فصل هجرة الهجره اشهد
وتطعمها من قوله الصالحين مما افق بوجود ذلك بعض المتأخرين

وجري على

وجري على بطلان صلاة من اتى بغير ذلك ولم يعرف بين من يعرف العربية
وبين من لا يعرفها ام لا وهل ينطل صلاة من وصل هجرة الكبرياء الجلالة من
الله في تكبيره الاحرام ام لا ولو ضمن الراس الكبر حيث يظهر او ينطل صلاه
بهذا ام لا اقتضاهما جوري انما يكمل الله تعالى الجنة **اجاب** في الدعوه
بالفقه جواز الاصحاب في السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تكبيرهما الورود في حديث
بن عباس كما اخبره الشافعي في مسنده والترمذي في جامعه ومجحه
وحملوا نفرينهما الوارد في صحيح مسلم وغيره على الندب فيمنه ذلك
حالا ان احدهما ان يقف عليه سوا حسن الوقف عليه كانه قال علينا
وعلى عباد الله الصالحين سلام اذ ذلك جائز لعدم وجوب الترتيب
في التشهد بشرطه وكانا محتاج الى الوقف لنحو انقطاع نفسه امر لم
يجسد كانه وقف بلا سبب على سلام ثم قال عليك ايها النبي مثلا فترك
تؤنيه مطلوب بل ترك الحركة **علا ما هو المقرر** في القواعد الخويه
في الوقف على غير المنصوب **الشافعي** ان لا يقف فتؤنيه ح مطلوب
من حيث القاعدة الخويه ومع ذلك لو تركه لم يضرا ذمته انه لم
لما لا يعتبر المعنى **قال** قل **قلت** بترك التؤن سقط التؤن الظاهر
في اللفظ وفيه اخلال صليهم بحرف من التشهد وذلك فيه ساير الاركان
القوليه صار كما يصرح به قول الانوار واقرره التشهد كالغايه في
وجوب الولا ومراعات الكلمات والحروف والتشديد ان والاعراب
المختل تركه **قلت** لا يضر سقوط ذلك التؤن لعدم ثبوتها
اصالة بل كما يشهد تارة بسقوط اخرى كما مر وهذا نظير قول بن عبد السلام
لما سقط الهجره من ابيه فقال توبت اصل الظاهر الله اكبر انفق
مسلة وان كان الافضل في حقه ان ينطق بالهجرة وعمله بان هجرة الوصل
تسقط في المرح فليت تأبته اصالة وقول السائل هل يشترط فصل
هجرة تشهد وقطعهما من الصالحين **الجواب** اني رايت في بعض المتأخرين

انصاف ذلك لا يضر وغاية ما فيه انه ان وقف على الصالحين فمن حقه الوقف
بالكون ثم نقل فتحة هـ من استشهد الى وزن الصالحين المطلوب سكنه للوقف
وهذا اذا سلم فحله في عار قصد ما ذكر والا فجعل فتحة نون الصالحين
فتحة الاصلية احق من جعلها فتحة الهمزة المنقولة فاذا جعلت كذلك
ذهبت هـ من الشكل استشهد التي هي مقطوعة فنقص حرف من التشهد
فصر في قرأته مطلقا **ما** اصله فتبطل ان تغدر علم والا فلا
فليقتض هذا التفصيل في بطلان الصلاة الا ما اطلعه من نقل عنه السائل
من المتأخرين اذا اطلاق بطلان الصلاة وان صدره كمن معذرتا بانه
قواعد الاحكام ثم رابت شيئا قال في شرح المنهاج لراظم النون
في افلا الرابطة الصلاة لتركه شدة منه نظير ما مر في الرحمة
بأظهار الفرق عدم ابطاله كانه لغير المعنى ممنوع لان محل ذلك حيث
لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به **مع**
لا يبعد عن الجاهل بذلك لمزيد غفائه اهـ وذلك صريح في تقرير ما افتي به
من نقل السائل عنه الا في اطلاقه بطلان الصلاة وحمل عدم صحة قراءة
استشهد مع اسقاط هـ من ان اسقطها بالكلية اما الواشيه لكنه ضمها فلا
يضر لانه لغير المعنى او كسرهما فن باب اول لان تلك لغة بني اجيل
يكسر ون حرف المضارعة ان لم يكن بابا كهمزة استشهد ان كانت على فقل
كشدها واهتداهمة وصل كما يطلق او شامطا ووجه كنه حرج وقد مر على
هذه اللغة واياك نستعين شاذ بكسر النون **مع** يتردد
النظر فيما لو كسرهمزة استشهد على هذه اللغة وسكن الدال هل يضر ذلك
بخروج اللفظ عن المضارعة الى الامر فتد تغير المعنى اولا وغايته
استعمال تلك اللغة مع اللحن بترك الرفع والظاهر الثاني عالم بقصد العارفين
الامر والا فالاول اخذ من قول التحفة **اد** على اطلاق ابي كتن ان فتحة **اد**
رسول الله من عارق معتقد حرام مبطل ليس في محله لانه ليس فيه تغيير
المعنى فانه حرمة وبيع العلم والتقدم فضلا عن البطلان **مع** ان نوى

العالم

العالم الوضوء لم يغير خبر البطل لغسا المعنى **اه** قل **فان**
اضمان الخبر بغير رسول الله فاحتربه اجزاه اهـ وقوله وهل تبطل
صلاة من وصل همزة كبريه الجلالة في تكبيرة الاحرام **الح** جوابه
مع فلا ينقعد الاحرام للاظهار بحرف وهو الهمزة بل الوايد لها
واوايان قال والله واكبر لم يكن وقوله الا فقهه يس في القول التام
نقلا عن ابن النير المالك ان ذلك لا يضر لان الهمزة تبدل ولو كعكسه
في غرو ساج واساح قال وهو غير بعيد وخرى على ذلك جمع من
المؤخرين انما ياتي في جاهل عنده لانه لا بد من المقصود على النقل
وليس قياسا مطردا عند النجاء وجعل في الايضاح صورة في المنبر
فيما لو قال والله اكبر وهو غلط فاحذره وقوله ولو ضم الراءن اكبر
بحيث ظهر منه واو هل تبطل صلاته **الح** جوابه لا ينقعد الاحرام به
بذلك لصحة وتره فعلا ما ضيا مسندا الى واو الجمع وقد صرحوا بمثل
ذلك في اشباع ضمة هاء الجلالة الى واو واوا ساكنه لانه يصير
جمع لا و على توليد الواو وحمل قول بن يونس لو ضم الراءن اكبر لم تبطل صلاته
واما اطلاق عدم الصحة لو ضمها وان لم يولد فضعيف لم قال شيئا
وغيره غلط وحديث التكميل جزم قال الحافظ بن حجر والسخاوي
وغيرها الاصل له مع وقوعه في الراءن في العزيز وانما هو من
قول ابراهيم الخفي كما حكاه الترمذي في كتاب السمع عنه ولو صح
بحمل على عدم مدة حتى يتولد واو كما حمل عليه خبر الصحيح السلام
جزم **قال** شيئا في التحفة فلعلم اطلع على وروده الله قال الذي
قاله من مرا نقلا عن الترمذي انه من كلام الخفي ايضا على ان
الجزم اصطلاح تحوي حادث فلو صح حديث التكميل جزم لما امكن
حمله عليه لان الاصطلاحات الحادثة لا يحمل عليها الالفاظ
الشرعية والله اعلم **مسألة** لو صلح الصبح او العصر مثلا ثم
اراد ان يصليها اماما هل يصح بل يستحب لقولهم استحباب الاعادة للمكثوب

وغيرها مما يضاهاها من النوازل التي تستحب جماعة وقد جزم بذلك بعض
المتأخرين في فتاويه وحق نية الامامة في المعادة كالجمعة ام لا يصح
كما جرى عليه ذلك الامام موسى بن الزين في الكوكب نقلا عن الجلال البلقيني
وجرى على ذلك ايضا الامام محمد بن حسين القمطاني فتاويه ووجهها
ذلك بانها مستأنفة لصلاة لا سبب لها وقت الكراهة وثقبها
بعض مشايخنا بالجمعة اعني جهتها بسرد بان نوات الجماعة سبب
لاستحباب المعادة الاعادة توسيعا للطريق الى جارية العزيمة
الغايته بسبب نوات الجماعة في فرائض الاوقات لشدة الاحتياج
بها **اجاب رضي الله عنه** بما لفظه تقر في المذهب ان لا يصح
تدبير اعادة الصبح والعصر والمغرب كالظهر والعشاء ووراء المقرر
اوجه مشهور لسنا بصدد الكلام عليها ووجه ما تقر قوله
صلى الله عليه وسلم لما انغسل في صلاة الصبح في مسجد الخيف لرجلين
لم يصليا معه ما منعكما ان تصليا معا فقالا قد صلينا في رحالتنا فقال
اذا صليتما في رحالكما اخرجكما ابو داود والترمذي والنسائي من
حديث يزيد بن الاسود وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم وحديث
ابي سعيد الخدري ان رجلا جاء الى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم العصر فقال من يتصدق علي هذا الرجل فيصل معي فصلى
معه رجل ابي بكر الصديق رضي الله عنه كما في سنن البيهقي حسنة
الترمذي فعلى المقرر لا فرق بين اعادتها اماما او اماما ومما وقول القمطاني
في فتاويه ظهر انه لا يصح لانه استأنف صلاة لا سبب لها في وقت
الكراهة ضعيف مخالف لقول الاصحاب ان المسئلة اذا دخلت تحت
عموم كلامهم كانت منقولة كما في المجموع ومن صرح بذكرها فانما هو منه
عليها ومخرجها من غير العموم والتمسك الى التخصيص والوضوح واخذ
الاستنباط في المهمات من كلام المجموع هذا ان اطلاق الاصحاب يسئل اذا
بعض الاحكام ولم يصحوا به وخالف بعضهم فصرح بخلافه ما شمله الاطلاق

في الاطلاقات

فالصحيح

17
فالصحيح الاخذ بما شمل الاطلاق وبذلك اختلف الجلال البلقيني واسي زرع
والسيد السمرودي وغيرهم ففتوا الجلال نذر ما نقله عنه الراد في كونه
وقولهم يستأنف صلاة لا سبب لها في وقت الكراهة عطفه اذ كيف تطلب
منه الاعادة ولا يكون ذلك سببا على ان من قال بذلك في الصبح والعصر
لزمه القول به في غيرها في حق العارف لانه اعادة الصلاة بلا سبب خارج
والاصح وخرج بالبار في الجاهل لا يعقد صلاة نغلا مطلقا اذ لا تمنع
بعد الصبح والعصر ونحوها **واما** وجوب نية الامامة فيما اذا اعادها
املا سوى الصبح والعصر وغيرها فقد ابداه الزركشي في الخادم بحثا واستظهر
الحال من ظهوره بناء على عدم صحة الاعادة بلا سبب ونقله عن العلامة عبد الله
بن احمد باخرجه في فتاويه واقره واعتمده في شخنا في التحفة حيث قال ويحتاج
اشتراط نية الامامة قال بعضهم في الصبح والعصر وقال آخرون هم مطلقا
وهو لا وجه لان الامام اذا لم ينوها تكون صلاته فزادى وهو لا تنقذ
كما تقر فان **قال** في المجموع المشهور في مذهبا انه لا يشترط
لصحة الجماعة نية الامامة وقضيت ان صلاته جماعة لكن لا ثواب فيها
وبيرد انها انقذت له فزادى **قلت** يتعين تاويل عبارة بانها
جماعة بالنسبة للمأمومين دونها والا لانغذت الجمعة احتفا
بصورة الجماعة وقال في بحث نية الامامة ومرانه في المعادة يلزمه
نية الامامة فيكون حينئذ كالجمعة **اه** **قلت** هذا معتمدا في الفتوى
لجراية على قواعد الاصحاب وكونه مقتضيا من كلامهم بل اري ان قولهم
المعيد المذكور الامامة قيد المعيد فيه المعادة معه ترك الاقتداء به
فقد انعقد امره فيما يظهر فله بل عليه بناء على حجة الخروج من المعادة
راعاة لصورة فرضيتها وانما ما لانفقد الجماعة بمخرج نية الامامة يقتضيه
دوام القوة ما لا يقتضي ابتداء الاعمال قول من قال لا لغيره ان نية الامامة لا تصح
مع الحرم لانه ح غير عام وذلك كما قاله الاذري غير مبطله وجوبها على
الامم في الجمعة عند الحرم والام تنعقد له والله اعلم **مسئلة**

اذا كان الامام لا يضع بطوننا صابح رجليه في سجوده فهل تصح صلاته
اذا كان جاهلا بطلان ما يتبطل فان قلتم يتبطل غنى تبطل وهل يجب على المأموم
مقارنته ام لا وان قلتم لا يجب مقارنته فمتى يفارقه وان قلتم لا يجب
مقارنته فماذا يصنع والى متى ينتظر اذا علم المأموم حاله بعد
الصلاة فهل يجب عليه القضاء ام لا وهل وجوب وضع الاغصا السبعة
في السجود من باب خطاب الموضع ام من باب خطاب وضع التكليف
افتونا ما جوري **اجاب** رضي الله عنه اذا تقررت كونه الاظهر
وجوب وضع الاغصا السبعة كالوجه سواء قلنا ان وضعها شرط
او شرط والاوجه الاول فالساجد مع ترك شي من بعضها اذا يجب الا
وضع بعض من كل كان تركه وضع بطون الاصابع المذكورة كما في السؤال
راسا فهو امام معذور او غيره فغير المعذور يتبطل صلاته بحجده وسجوده
لانه زيادة ركن فعلي بنا على انه سورة الركن كافي في الابطال وان لم يكن
ركنا حقيقة لاختلال المعتز له كما قاله القاضي حسين في فتاويه
في احدا احتماليه ولفظ الفتاوى **مسئلة** يسأل
عما لو سجد على مكان خشن فخاف ان يخرج جبهته فرفع ثم سجد ثانيا
نظرا كان قد تحمل على الشيء الخشن بشغل عنقه فله يجوز له ان يعود
فلو عاد بطلت صلاته لانه زاد سجودا بل ينحرف بجبهته قليلا ولا
يرفع راسه وان لم يتحمل بعود وسجد وهو عما قليل لا يبطل الصلاة وكذا
في الشيء الخشن لانه وان لم يتم سجوده فهو في المشاهدة بسجود وذكره في كراهة
احتمال انتهى لفظه **وخاصة** في الجزم بطلان الصلاة في
مسئلة السجود على شيء خشن بالعود للسجود ان كان تعامل في الاول
لتخص الثاني زيادة ركن ومراده بقوله ان تعامل ان صح سجوده الاول
باستجماع المعتز له وذكر التعامل مثال والتردد وايضا احتماليه فيما اذا
كان رفعه قبل التعامل **وجا** **مسئلة** الذي يتقرر فيها انه ان كان
رفعه عامدا عالما من غير احتياج الى ذلك الرفع لا مكان تخرج به بجبهته

مع بقائها

مع بقائها موضوع بطلت صلاته بحجده الرفع لتخصها بفعلة زيادة
صورة ركن وان لم يكن مجزيا وان رفع معذورا الوجود ضد ما هو شرط
للابطال لم يبطل وجوب العود ويسن السجود للسهر وعلى هذا
ينبغي تنبيه كلام القاضي الذي ظاهره التعارض **واما** ما في تحفة
شيخنا نقلا عن القاضي في صورة زيادة سجود لم يتحمل فيه وان للقاضي
في اشتراط التعامل للبطلان احتماليه فغير محتمل لا يتحقق من تعامل كلامه
الذي سقته برقمه من فتاوى القاضي اذا بطلت الصلاة في المسئلة
المجوز عنها بطلان السجود فعلى المأموم المفارقة حال علمه ويتحقق
اما بان يحتاج الامام من صلاته ظاهرا فيخبره ولا يقال ان المفارقة وجبة
بالخروج لانه كذا السجود بل يقول وجبت بالسجود المبطل غير ان المأموم
معذورا بتركها قبل العلم بطلان الصلاة بها واما بان يتوقف عند
قرائن تفيد العلم او الظن الغالب بان الامام غير معذور بان اشار
له بانه لك اشارة لا ريب عنده في مفهومها او بان كتب له في نحو الارض
فاخبره انه تعد مثلا ولا يتعين اخبار معصوم بانه فيما يظهر خلافا
لما يؤخذ من كلام المحقق في باب سجود السهو والمعد ولا يتبطل صلاته ولا
يشترط في الجهل بوجوب سجود ما عدا الجبهة كونه ناشئا بادية اذ
هذا مما يخفى على جمهور الصوامخ يحرم على المأموم متابعتها ويتبطل
به صلاته ان لم يعرف لان فعله وان لم يتبطل به الصلاة غير معتد به بل ان
شافارقه بالنية وان شئت انتظر في السجود مثلا لانه ركن طويل الى ان يصير
الامام الى ما هو فيه من الركعة الثالثة لئلا يكون السجود او من غيرها يتمكن
من علم وضعه بان يكون قريبا فيلتبس بيده او يخبره به ولو عدل رواية
فيما يظهر فان لم يضع شي من ذلك الى ان سلم الامام وطال الفصل فلينع
المفارقة لانه وقت بطلان صلاة الامام وقد تعين عليه المفارقة
وذلك فيما اذا اراد الانتظار الى تطويله ركن قصير كان فعل الامام ذلك في
السجدة الاولى والمأموم في الاعتداء او في السجدة الثانية والمأموم

في الجنب من بين المحدثين ولو صلى خلفه شخص فعلم بعد الصلاة بان لم ينجح لما
في سجده فالتقاسم بينه وبين غيره في وجوب الاعادة
بيان ذلك انه ان تساوى المأموم في تقصير بان كان يتخلف حتى يتوكل الامام ساجدا
على تلك الهيئة وكان لا يسجد الا بامامه اقتضاه عند ركنه الاعادة والافلا
وقول السائل هل وجوب وضع الاعضاء السبعة من باب خطاب الوضع او من
باب خطاب التكليف جوابه لا وجوب الجهة لا يتردد في كونه من باب خطاب
التكليف اذ هو جزء من الصلاة التي هي كذلك واما الاعضاء الستة فانه لم يوجب
وضعها وهو ما روي في الحديث من غير خطاب التكليف غير ان الامام غير حازم
فيكون سنة وانما وجبناه وهو ما روي في الحديث وعليه التفرع وبه الفتوى
وهو خطاب وضع ان جعلنا وضعها شرط لصحة السجود بالجهة وان جعلناه
شطلا وهو اوجه من احتمالين بسطتهما في غير هذه الفتوى فهو خطاب
تكليف يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم ان السجدة على سبعة اعظم الحديث
اخرجه الشيخان واصحاب السنن الا الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما ووجه
الاستدلال انه جعل معنى السجود متركبا من وضع الاعضاء السبعة كما لا
يخفى عند تامل المصدر المنسبك من ان والفعل بعدها وان التقدير امرت
بالسجود على كذا ثم استند صرح في التحفة بان وضع نحو اليد في السجود جزء
منه ذكره فينبغي قول المنهاج فان جهل الفاعله والله اعلم **مسألة**
اذا دخل الحرم مكة قبل الوقوف واقام بها اربعة ايام فكثر له شغل سوا
الحج فهل يجوز له القصر في هذه المدة لان مثل هذه الاقامة لا تؤثر ولا **اجاب**
رضي الله عنه اقام بمكة قبل الحج اربعة ايام صحاح فاكثرا لنقطع ترخصه من حين
دخوله اذا كان ح ناولا اقامتها والا فبعضها اقامتها ثم اذا خرج للحج فاما ان يكفيه
جنوب الاقامة بمكة بعد الحج او لا فان نوى الاقامة لم يكن له الترخيص لان قصد صاحب
مقيما بمكة وسفره منها الى عرفات قصير وان لم ينو الاقامة بعد الحج كان هذا الترخيص
سفره في شخص فيه بالعصر وغيره وان لم يقع قبل الحج بمكة ولم ينو الاقامة بها بعد الحج
فله الترخيص لان سفره لم ينقطع وان نوى الاقامة بعد الحج بمكة لم ينقطع ترخصه حتى
يقم

يقم على المعتمد من احتمالين لشيخنا في شرح المنهاج والله اعلم **مسألة**
في العباد افضل العبادات البهنية بعد الاسلام الصلاة وفرضها افضل الغرض من الحج
ان من اراد الاكثار من عبادة ويقتصر من الاخر على التاكيد فالصلاة افضل والافضل
يوم بفضل ركعتين بلا شك **المسألة** منكم انه اذا صلى المصلي زائدا على
الستين اربعا وستا فهل يكون للصلاة افضلية على صوم اليوم او لا **اجاب**
في الدعوى انه ذكر الركعتين في كلام الاصحاب مثالا فالحق بهما ما زاد عليهما
اذا اقتضى العرف انه قليل جدا في جانب صوم يوم والا كان اشتغال بالصلاة
في جزء من الاوقات له وقع بحيث لا يعد قليلا عرفا كان ذلك افضل من صوم يوم
او لا اكثر فيه في ذلك اليوم على تلك الصلاة يقتضي الافضلية ولا نظر الى ان الصائم
استغرق اليوم بالعبادة فكيف بغضيلة من لم يستغرق اليوم بالصلوة مثله
لان استغراق اليوم انما هو ضروري لعدم تأني صوم بعض اليوم فلما حصل
ان الصلاة ان قلت عرفا في جانب صوم يوم كان افضل منها من حيث الاكثرية
وان كثرت عرفا كانت افضل من حيث الكثرة لان ذات الصلاة افضل من ذات
الصوم على الصحيح ومن حيث الاكثرية وانه استويا لكثرة في ميزان العرف فضيلة
من حيث الذات والله اعلم **مسألة** قال شيخنا المذكور رحمه الله تعالى
ونفع به ما لفظه **مسألة** كت اوردت على بعض اصحابي ملفه قل
فيها تختص وقع الصلاة تضي مع امكان الاداء لم ياتم فسلني كيف صورة ذلك
فقلت تعويل على ما ذكره الشيخان كغيرهما من الاطلاق الا في بيانه
صورته تختص شرع في الصلاة وقد بقي من وقتها ما يسعها فذهبا الى ان خرج
الوقت ولم يوقع منها ركعة في الوقت فخرج عن ذلك بعض المتسمين بالفقهاء
تعويله على تقييد السنوي وغيره ما اطلعت الشيخان وغيرهما بما اذا
وقع منه ركعة في الوقت والا كانت قضا ويا ثم فزادت عليه بان الذي صرح
به الاصحاب ان اشتراط ايقاع ركعة في الوقت انما هو لتقع الصلاة ادا لا لعدم
انته بذكره والا لكان من اوقع ركعة في الوقت لا ياتم مطلقا لا بقاعة الصلاة
اذا والا قيل به معتبر فعلم انه لا يلزم بيل القضا والاثم كانه لا يلزم من الاداء

الصوم

ومن تأمل كلام العزيز والروضة وما تفرغ عنها وجد ما قلته صريحا
 وبطلانه منزها وانما الحاصل للاسوي ومن تبعه على التقيد من كلامه
 المذكور والحق بالاتباع امرى وعلى الله الاعتماد في صلاح الدنيا والآخرة وهو
 لا يشاقدا حكم وكل حكم منهوب اعلم **مسألة** فيما اذا احس الامام
 بما خلا وهو في الركوع ندب له الانتظار بشرطه عالم بطل وضبط الامام التطويل
 الفا حش فقال ان يكون لو رجع على جميع الصلاة لظهر له اثر محسوس انتهى
 اشرحو الناذل من حيث يتخير **باب** **رضي الله عنه** انا الذي ذكر الامام
 في ضابط التطويل بقوله المتأخرون عنه ومنهم الشيخان ولم نر من تكلم على ذلك
 غير ان الذي يظهر من كلامهم انه يعتبر التطويل الزايد على ما شرع له اذ الشروع
 له ليس تطويلا لا انتظار بل هو من سنن الصلاة حتى لو كان امام غير محسوس
 مثلا اعتبر التطويل في الركوع مثلا بعد التسبيح ثلاثا اذ هو الذي لاجل الانتظار
 فح ياخذني ذلك القدر بغلبة ظنه فادام يغلب على ظنه ان التطويل لو رجع
 على جميع الصلاة لما ظهر له اثر زايد عما شرع له بغلبة الظن من البتة في كل فعل
 منهوب في محل الندب بناء على فذهب الانتظار الذي روي نحوه النووي وان وصل الى
 حد يغلب على ظنه ان ذلك الانتظار كله لو رجع لظهر له اثر بحيث يعد فيه
 مطولا لا تطويلا زايدا عما شرع نكر الانتظار ح وما شك فيه الحجة بما لا
 يظهر لما اثر لاندب الانتظار قد تحقق فلا يرتفع الا بيقين والله اعلم
مسألة ذكره ان ولا يعز من عاديته في الفتوى مما زاده العلماء
 من يستحب الايمان به والاقتصار على الوارد افضل **باب**
رضي الله عنه قال في الروضة ما لفظه وزاد العلماء فيه ولا يعز من عاديته
 قبل بركات وتعاليت وبعده فلك الحمد على ما قضيت استغفرك واتوب
 اليك **قلت** قال جمهور اصحابنا لا بأس بهذه الزيادة وقال ابو
 حامد والبندنجي واخرون مستحبة وانفقوا على تغطية القاضي اي الطبيب
 في انك لا يعز من عاديته وقد جاءت في رواية البيهقي والله اعلم اه لفظ الروضة
قال القاضي في الاسنا بعد ذلك وعبر في تحقيقه بقوله وقيل انتهى

فقد حكى

فقد حكى في التحقيق مقالة القايلين بالاستحباب سابقا لوجه الضيق
 وتقرير القاضي ذكرها ذلك يظهر منه اختيار انتفا الباس الاشوق الاستحباب
 ولعله مستند المزج في العباد حيث قال وله ان يرد قبل تارك وتعاليت
 ولا يعز من عاديته وبعده فلك الحمد على ما قضيت استغفرك واتوب اليك
 اذ هو في الاباح دون الاستحباب وقد يرد بقوله ولو اتى مع قنوت الصبح
 بقنوت عمر بن الحسن اه اذ لفظه رد بلفظ نحو سنن وندب على ما تقر في كتب
 فذا الفقه اذ قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه مخترع له وهو من جملة العلماء
 وفضله العظيم بالصحة ليس فارقا بينه وبين غيره من علماء الائمة بناء على
 الاظهر ان قول الصحابي مجرد غير حجة فمن ثم كانا نعتقد الاجماع من غير الصحابة
 رضي الله عنهم كان فقدانهم وقدرى الاصفوي في محضر الروضة ايضا على ما
 افهمه منها من الميل الى الاستحباب فساق لفظ القنوت مع تلك الزيادة وفي
 الروضة ايضا ما لفظه في بحث قنوت الوتر قال الروياني قال بن القاضي بن يد
 في القنوت ربنا لا نتوخذنا الى اخره لصحة واستحسنه اه لفظه لكن في المجموع انه
 غريب ضعيف والمشهور كراهة القراءة في غير القيام انتهى وما قاله فيه الا حسن
 كما قاله الاخرى لان رايي به على قصد الدعاء للقراءة وقد صرحوا بانها لو قنت بآية
 هتفئة الدعاء وشبهه كان قنوتا على الاظهر عند اكثر من من عدم تعيين
 كلمات القنوت **قلت** الروياني في البحر ولوزاد في القنوت رب اغفر وارحم
 وانت خير الراحمين حسن اه وبه جزم صاحب الانوار في سنن بن صاحب
 عن ابي الحسن الطنطا في قال **قلت** لو كيع اقيمت في الوتر بعد اثنت
 بن عباس رب اعني ولا تقن علي وانصرتي ولا تنصر علي وامكرني ولا تمكر علي
 ويسر الهدى لي واتصرف علي من بغا علي واجعلني لك شاكر اذكر انك راها
 لك مطيحا لك محبتا لك منيبا رب تقبل ثوبتي واعسل جوثبي واجب
 دعوتي واشهد لساني واهد قلبي واسل سل سحمة صدرى قال نعم وهذا
 الحديث اخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي واللفظ
 له حسن صحيح **فالحاصل** ان السلف والصحابة وغيرهم من ائمة الدين
 هم افعلموا ان الشارع صلى الله عليه وسلم لم يرد تعيين الالفاظ التي قالها

بعد الطيالى

وقد اختلفوا في القنوت فكلم يرد تعين السور التي قرأها وعلمها معاذ في العشاء فمن ثم
 اختاروا تارة وزياد والآخر وقنوتوا بالآيات القرآنية والادعية النبوية وصرحوا
 بنسب بعض ذلك كقنوت عمر بن الخطاب في ذلك توسيع يوسع ان زيادة العلماء تكون
 الاثني عشر بها اول وانها من البدع الداخلة في غير السنن وهذا هو الذي
 مقتضى قولنا وعلا وهو المأخذ البديهي والي طهر وغيرهم وقد يوسعوا
 بالزيادة على الوارد ايضا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال بندهما
 قبل القنوت ايضا الطبري وصاحب العدة اخذوا من عموم نداء الصلاة
 عليه اول الدعاء او وسطه واخره لم يبعد وقالوا يندب زيادة السلام اخذوا
 من حديث كراهة افراد الصلاة وتحكسه ويندب زيادة الصلاة على الاكمل
 في الاذكار وغيره وتعقب الاسوي له بعدم ندها بل بكراهيتها في التشهد
 الاول على ما فيه مردود بعدم التوسع فيه لكونه من غير ما عند التعيين
 وقول من الزكاح ما عني من زيادة الصلاة على الاكل والافراج والاصحاب
 لا اصل له يرد بان هذا انما ياتي على تعين الوارد وعدم التوسع وهو خلاف
 الاظهر كما مر واعل سبب التوسع اختيار الشارع القنوت للذكر في الامور
 العظيمة كقنوته على الذين قتلوا اهل بيته معونه وعلى ابي سفيان وجماعة
 من الكفار كما نزلت لك من الامور التي من ثم سن على الاصح القنوت
 للنزلة في الكتوبة ففهموا ان ذلك تائيدا عظيما في الاستجابة به توسعوا
 في ذلك فغلطوا في غيره كما تشهد الاول والله اعلم **مسألة** قال في
 عدة الحصن الحصين قبل صلاة التيسير وعند صلى الله عليه وسلم يصلي
 اثنا عشر ركعة من ليل او نهار يتشهد بين كل ركعتين فاذا جلست
 في اخر الصلاة فاشهد على الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر
 واسجد واقرأ وانت ساجد الحمد يشهد هل يندب فعل هذه الصلاة مع
 ما فيها من زيادة سجود في صلاة الصبح كما هو ظاهر الحديث ام لا يندب
 لذلك وهل السجود وما قبله من الشا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل التشهد او بعده كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم في اخر الحديث

ثم ارفع

ثم ارفع راسك وسلم عن يسارك وعن شمالك **اجاب** رضي الله عنه من
 ارد صلاة الحاجة فليصلها باحد الروايتين اللتين ذكرهما في العدة قبل
 هذه الرواية ولو صلاها بها مع ترك السجود فلا بأس فقد قال تعالى في حكم
 كتابه واستعينوا بالصبر والصلاة وكان صلى الله عليه وسلم اذا حزبه
 امر فزع الى الصلاة وامامع الاثنان بالسجود على الكيفية المذكورة في هذه
 الرواية فلا يلحق ذلك عامدا بطلت صلاته وقد اشار العاصري في
 البهجة الى ردها بقوله وفي النفس منه شيء من قبل قراءة القرآن في السجود
 وقد ضح انه قال خيب ان قرأ القرآن وانما ركع او ساجدا هو لكن فيه دليل
 على عدم تحقيق الفقه والالفاظ من قبل زيادة السجود في الصلاة الذي هو
 من المصطلحات لا يثبت ذوالعلم بالمدرسة الفقهاء في بطلان الصلاة بتلك
 السجدة لضعف الحديث جبال الصبر في الحديث بل هو له منه انه اغلوا
 من الوضع ولا يعبر بما قاله البيهقي والواحد والآخر من الخبر وقوله
 في اخره والاعتماد في مثل هذا على المحرم لا الاستناد اه نزلت علم يجب
 اتقوا هذا ولا يعرف احد من الحفاظ جعل من دلائل صحة الحديث او حسنة
 الخبر على انشاء السؤال يكون دليله على الاجابة مع كونه راجعا تحت
 استدراجا والعيان ذوالله ولا مثل هذا الاقول غوا الغلطي انا اول رمضان
 كان بالجمعة مثلا والا فبيننا وبين اهل الشرع ليلة النصف اذ هو قد قدم
 الخبر على الشرع ولم يشعروا بوقوعه في حق الله يعلم حيث يجعل فتنهاها
 والله در سلطان العلماء بن عبد السلام حيث خالف علماء عصره ولعلم
 متفقهم فافق شخصنا راى النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذهب الى محل
 كذا فان به ركاز فهو لك ولا تخش عنيك فيه بوجوب الخمس بقوله صلى الله عليه
 وسلم وفي الركاز الخمس ولم ينظر الى مصداق المنام بوجود الركاز في المحل المعين
 مع ما فيه من المطابقة بل قال مر يا النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وان كانت
 حقا فالتائم لا يضبط فحاشه ان يكون حديثا ضعيفا فلا يقاوم الحديث
 الصحيح الذي اعلو بوجوب الخمس في الركاز وقد حكى عنه هذا الحافظ

ان اخر
 الصفه

السواك كيف

التسيوطي في الموطى وساقه سياقا ارتضاه ولم يسبقه معترضا فكذا هكذا
 والا فلا لا طرق الحد غير طرق المزاج **مسألة** لو سلم من الصلاة فاقى
 بالقرآن والتفليل ثم تلا آية سجدة ولم يقصد ايقاتها في وقت الكراهة فمجدد
 ودعا فلا مجدور ولا يقال انه بذلك ما مور والله اعلم **باب**
صلاة الجمعة **مسألة** اذا احرم الامام يوم الجمعة واحرم بعده
 اربعون خلفه واربعون مثلا خارج الخطه والحال ان الخطه صغر عن
 الجمع والكل يجب عليهم الجمعة وتتقدم بهم فصل يشترط تاخر احرام الخارجين
 عن غيرهم لانهم تبع لهم كما قالوا به فيمن لا تلزمهم الجمعة اولافان قلت ثم لا
 فصل يشترط ان يتخير بعد من في الخطه حتى لو لم يصلوا بطلت صلاة
 الخارجين ام كيف الحكم فتونا ما جرت **اجاب رضي الله عنه** **مسألة**
 الخارجين ام كيف الحكم فتونا ما جرت **اجاب رضي الله عنه** **مسألة**
 يشترط تاخر احرام الخارجين عند احرام الداخلين بناء على ما قاله البغوي
 تبعا لشيخه القاضي انه يشترط لعدم تقدم احرام من تتقدم بهم الجمعة
 لتخير غيرهم لانهم تبع لان الخارج عن الخطه يصدر عنه لا تتقدم به الفصل
 وان انقضت بهم بالقوه والخلاف في شرط تقدم احرام من تتقدم به قوي
 جدا فمن ثم اطلق جمع من المتأخرين على عدمه وعليه جرى في العباب والله
 اعلم **مسألة** شخص دخل يوم الجمعة والامام غيب فوصل
 الى المجلس ليس من المسجد ولا من رحبته وليس هو قوفا مسجدا او منعه
 كثرت الاحكام من الدخول الى المسجد لكنه يسمع الخطبه منه في المجلس المذكور
 فذلك لا ينعى له ذلك ام لا وهل يفرق بين من سمعها وبين من لا
 يسمعها فتونا ما جرت **اجاب رضي الله عنه** ان الداخل المذكور
 متى وصل الى الرحبة المذكورة فليجلس ان شاؤا ولا يجوز له الصلاة ولا
 يتنقذ والحاله هذه مطلقا عن التفصيل بين من سمع الخطبه وبين من لا
 يسمعها لانا الشارح حظر الصلاة يوم الجمعة بجلوس الامام على المنبر **عليه**
 اي الجلوس المذكور حمل الاصحاح رواية البيهقي عن ابي هريرة رضي الله عنه
 خروج الامام يوم الجمعة للصلاة بقطع الصلاة وكلامه بقطع الكلام
 وعذرك عام

محل

وذلك عام في جميع الصلوات حتى تذكر فرضا فيشذ لا ياتي به وان غصوبنا خيرا
 فان فعل لم تنقذ كما قلناه في شرح الروي عن قضية الاطلة في الاصحاح قال
 متجه وتغير جماعة بالنافله جري على الغالب وتعليل الجواب في الستة النسخة بانها
 ذات سبب فاعتنوا الخطبه كالتفصيل لم يرد تسليم صحة على انه ان يخرج بالقسما
 قبل ما وسد كما في النسخة انه في لفظه وجرى على قضية اطلاق الاصحاح المذكور
 فتناشوا بالذين ان يخرج في سائر كبته **مسألة** خصصه جماعة بخبة
 المسجد غير مسلم جالس في الخطه في يوم الجمعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 غيب فجلس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا سديد ثم فارح ركعتين
 ويخبر فيها ثم قال اذا اجلستم يوم الجمعة والامام غيب فليركع ركعتين
 ويتخير فيها بخبة المسجد في الماذون فيها ففقط سرك او حدث في هذا خفيف
 كان نواها قطعاهم وحدث مع غيرهما كان دخل لم يكن قد صلى الراتبة فتواها
 مع الخبة ام وحدث صوته كان لم ينوي الا الراتبة فقط فتصح الراتبة لوجود
 صوته والخبة الماتبة من هذه حرمة المسجد بالجلوس مع سقوط طلبة وان لم يحصل
 ثوابها فظن ان اشتاقل او فرغ من طهاله هذه اذا لم يقتضه ذلك لا فتا خبة
 كما لا يخفى وان الدخول ليس بشرط الوقاء بعد جلوسه الذي لا ينعى به الخبة
 فصل الخبة او فتواها مع الراتبة ونوى الراتبة فقط صحت وان التخير واجب
 فالاطالة مستغفرة كالاشاكل صرح به لغير المقدسي وغيره والمراد بكافا لغيره كشي
 الاقتصار على الواجبات لا الاسراع وصرح بعدم الفرق بين من سمع الخطبه وغيره
 الاصحاح ولفظ الروضة قلت وسوي في المنع من اقتراح الصلاة في حال
 الخطبه من يسمعها وغيره والله اعلم **مسألة** قال الاصحاح لا تخم الخبة
 بعد الاذان الثاني يوم الجمعة هل يرد هم مسجد الجامع وعده او كل المساجد
 حتى لو دخل حينئذ مساجدا كان له ان تعدد الخبة بعددها قالوا لا
 ويقصر فيها على الواجب وظاهره وجوب الاقتصار على الخبات لله
 وحذف الصلوات الى اخره والصلاة على الال قبل الامر كذلك وكذا لما
 حكم التامين والتعوز وغورها سؤلنا ثانيا ذلك **اجاب رضي الله عنه**

قال

روى مسلم في صحيحه ان سليكا الغطافي جاء يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم خطب فجلس فقال له يا سليكا قم فاركع ركعتين وتجويز فيهما ثم قال اذا جالسكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليجوز فيهما الركعتين هما تحية المسجد فتحي المسجد هي المأذون فيها فقط سوا ركعتين وحدها حقيقة كانه ينوي بها فقط او وجيز مع الركعة كان دخل ولم يكن في الركعة فنهاها مع التحية انه وجيز صور كانه ينوي الركعة فقط فتحي الركعة لو وجد صورة التحية المانعة من حرمة المسجد بالجلوس مع سقوط طليها وان لم يجد بل ثوبا فاعلم ان انت اخرج بعد جلوس الامام على غير المنبر ولو بصفتك ان عصى بغيره او انقل غير تحية وركعة جهنم وهو لا يشترع له تحية حرام ولا تفقد لقوله صلى الله عليه وسلم خرج الامام يوم الجمعة للصلاة يقطع ويلا من يقطع الكلام اخرجهم اليه متى عيى هريرة وشمل اطلاقهم صلاة الجناة فتخرج على غايه مطلقا وعلى حاضر ارا مشيعة صلاة الجمعة والاختلاف ان لم يركع الجمعة وكذا ان لم يركع وخيف من تأخر صلاة الجنان بغير الميت لان الاشتغال بالصلاة عليه وتشييعه والحال هذه عند من الجمعة قطعا وكذا ان لم يخف تغيره وقتان الا تشغلا بما ذكره مطلقا وهو ما صرح به الشيخ عن الذين ينعبد السلام ولا يركع طواف ولا سجدة تلاف او شك في يركع من تعليمهم حرمة الصلاة بانها فيها اعراضا عن الخطيب بالكلية ثم راي في شيخنا جنة في تحفة المحتاج شرح المنهاج روى السائل الفقيه به كانه المسئول حتى لو دخل حارسا جده كانه ان تعدد التحية بعدوها جوابا على ما روي حتى لو كان كل من المقدم والمؤخر موقوفا والرجل بينهما غير موقوفه فدخل المؤخر فصلى فيه تحية المسجد ثم عن له المقدم الى المقدم لا يقصد التحية بركعة ان يصليها ثانيا في المقدم بل لو دخل الجامع فصلى التحية ثم خرج لا يقصد ان يصليها اذا عاد ثم عاد سبب له كما هو ظاهر ويتردد النظر فيما لو كان يجلس الجمعة غير مسجد فدخل بعد جلوس الخطيب فجلس لان حرم عليه الصلاة ثم وقعت البقعة مسجد في انشاء الخطيب هل تسن له التحية ح لان في تركها هتك حرمة المسجد تنزيلا لاستدائه

الجلوس

الجلوس بمنزلة ابتداء كما في باب الايمان ام لا يسأل لان ابتداء الجلوس لا يشترط فيه فتستحب ذلك في الرواج والظاهر الثاني وفيما لم يحرم بالتحية او الركعة ح ثم روي المسجد به بان شفع الشافع يملكه اذ وقفه المشتري وقسم هل يملكه مطلقا بشرط التجوز ويعتقد وما يعتقدا ابتداء الفصل بين انه يكون قد انقضى بركعة قبل زوال المسجد به فتمها لان جميعها كان وقع قبل زوال المسجد به ثم وقعت الصلاة اذا اذا وقع ركعة قبل خروج الوقت كله هو مقرر في كتاب الفروع وبين ان لا يملكها لان جميعها كان وقع بعد زوال المسجد به فتم ثم وقعت الصلاة اذا لم يقع ركعة قبل خروج الوقت كما هو مقرر ثم ايضا ثم يفرق بين ان ينوي الركعة فيتمها الا زوال المسجد به غير موثر فيها لعدم مشروعيها في غير المسجد كل محقق والاقرب الاول وقوله قالوا لا يقتصر فيها على الواجب جوابا على هذا اما نقله في شرح الروض عن الزركشي واقره وبه جزم شيخنا في فتح المواد وغيره لكن في شرح المنهاج ما لفظه فليركع ما ان يقتصر فيها على اقل مجزئ عما قاله جمع وبجئته على ما في شرح العباب في ولم يستحضر شرح العباب حال كتاب الجواب الا ان الظاهر ان على ذلك اعتراضا مع ذلك هو المقرر المعتمد لان الامر في قوله صلى الله عليه وسلم وليجوز فيها ما لا يقتصر للوجوب لانه مقتضى ظاهره غالبا كما هو مقرر في اصل الفقه فاذا تقررت ذلك علم ان لا ياتي بالتامين ومشر وعينه في صلاة الجنان مع بقاءها على التحية لا ينافي ذلك لان تحفيها اصاله اعانها هو سنة فاحتياطها ما لم يحيط ثم على ان تطول صلاة الجنان لا يعطلها وان عصى به كان خفيفا في غير الملت لان الحرمه غير ذاتية وتطول هذه بيظلمها على المعتمد لان الحرمه ذاتية لا تقترض بما ذكره السائل حتى الصلاة على الا ان ذلك كانت معصاة يتردد النظر فيها الوقت اقلها ما بين صلاتها وقراءته هل يلزمه مغارقة اذا تم القاعة قبله ام لا وله ان يستغفر بخوال السوء اذ لا يسكون في الصلاة والظاهر الاول لان التجوز المأمور به يمكنه بقطع تلك الربطة وان شرع الاقتداء كان فانها الظاهر فاحرامه قبل جلوس

الخطيب ثم جلس في الاثناء وفيما لو شرع في الخطبة واطلها اهل انشاها ثانيا
ام لا ثم يفصل بين ان يبطلها قاصدا لا انشا فتمتنع او غير قاصد فلا يمتنع والظاهر
الثاني وفيما لو شرع فيها بعد جلوس الخطيب ثم احبب الخطيب هل له ان يبطلها
ام يفصل بين يحدث بعد ابتداء الخطبة فيمتنع لانه يصدر ان يبني على خطبة ما لم
يبطل الفصل او قبل ابتداءها فلا يمتنع لانه بان ان جلوسه ليس للخطبة والظاهر
الثاني والله اعلم **مسئلة** قال الشيخ الامام العلامة محمد بن ابي بكر الشافعي
المذكور رحمه الله تعالى وقع السؤال عما لو ادرك رجل ركوعه في الثانية من الجمعة
مع الامام ثم لم يستقر معه الى السلام لمقتضى في ذلك من مقدار او جرد الامام
هل يدرك ركعة من الجمعة بذلك ام لا فان قلنا لا يدرك الجمعة بذلك بل
باستقراره مع الامام الى ان سلم فذكرى والافلوها في الوقت فهل تجب عليه
مفارقة الركعة الثانية من الجمعة فليخرجها فاجبت بما صورته
اعلم ان مقتضى عبارة النووي في المنهاج حيث قال فيصلي بعد صلاة الامام ركعة
عدم حصولها اي الركعة الاباستقراره معه الى السلام واعتمد ذلك لا ذراعي كما لمحا
بل قال غير واحد انه مقتضى كلام الشافعيين فعليه لو فارق او بطلت صلاة الامام
لم تدرك الركعة قال شيخنا والابن في ذلك كون الركعة اتمت بالذراع من السجدة
الثانية اذ ما بعد ما ليس فيها كما هو واضح من كلامهم لانه الاحتياق بالجمعة مقتضى
اعتبار رابع الثانية منها الامتيازها بخصوصيات عن غيرها كما علم من رواية
لفظ في شرح المنهاج قلت وهو صريح في ان الركعة في غير الجمعة تحصل وان لم
تتم مع الى السلام حتى لو طلق الطلاق امره مثلاً بأدراك ركعة من الظهر
مع الامام فادرك معه ركوع الاخرة وسجدتها ثم فارقه قبل سلامه ووقع
الطلاق واعتمد الاستوى حصول الركعة له وان استمر معه الى السلام حاملاً
بسلام النووي وبما رافعي على التمثيل ونه القعيد واعتمد كثير من منهم
القاضي زكريا في شرح الروض والمنهاج وغيرهما على استدلاله بقول الامام
ومن ادرك من الجمعة ركعة بنى عليها الاخرى واجزأتها الجمعة وادرك الركعة
ان يدرك لما هو الامام قبل ان يرفع راسه من الركوع فيركع معه ويسجد

حينئذ

حينئذ هو الجدير بان يعتمد فعليه لو خاف خروج الوقت لو انقضى
سلام الامام قبل سلامه من الركعة الثانية وجب عليه حفظ ركعة والله اعلم
مسئلة قال في التحفة المحتاج لا يجوز جواز الفظة لواقعة في الثانية
فسمع قراءة الامام للمنافقين فيها وظاهر انه يقرأ المنافقين في الثانية
ايضا وان كان ما يدركه من صلواته لان السند له ح الا سماع فليس كما روى
الجمعة في الاولى وقارب المنافقين فيها حتى تسن له الجمعة في الثانية فان لم
يسمع وسنت له السجدة فقرأ المنافقين فيها احتياطاً يقال يقرأ الجمعة في
الثانية كما تنهيه كلامهم وان يقال يقال يقرأ المنافقين لان السجدة ليست
مقاصلة في حقه وقال شيخنا العلامة محمد بن ابي بكر الشافعي رحمه الله تعالى
عالم الفقه لا يخفى ان المرجح من احتمالين قراءة الجمعة في الثانية لان القراءة وان لم
تكن مقاصلة في حقه الا انه يصدر تحليه نداء الاثنيان بالسورتين في
صلواته فلا يخلها عنهما ولا يخفى ان من قرأ الجمعة والمنافقين في الاولى لم يكن
اماماً انه يسن له قراءة المنافقين في الثانية والا لزم اخلاص الثانية عن
وصفيتها من القراءة فلو اراد الحالة هذه في الثانية الجمعة فانتة فضيلة الجمعة
بين السورتين في الركعتين وحصل اصل سنة القراءة ان قلنا يحصل بتكرير
سورة لا هو المعتمد فان قلت لم يحصل سنة الا بقاء بهما فيما لو ترك القراءة
في الاولى جمعها في الثانية ولم يحصل له جمعها في الاولى مع ان في كل منهما انقلا
للقرآن الى غير محلها قلت لا يبعد ان يقال الركعتان معا محل القراءة الجمعة ليست
الاولى محل القراءة للمنافقين فان قلت قاله اذا قرأها في الاولى لا بعد
في محلها بل يقرأ الجمعة فصفه ايدل على وقوعها في محلها المخالف لما قلت قلت
لا دليل في ذلك على ما ذكرت وانما الحاصل بقرائتها في الاولى اصل سنة
قراءة السورة وان لم يجمع بينهما في الثانية لا دابة الى تطويلها على الاولى وهو مكره
لتحصيل اصل السنة ودفع المكره اولي من جلب المندفع على ان مقتضى هذا عدم
نداء الاثنيان بهما في الثانية لمن لم يقرأ واحدة منهما في الاولى وتفرق بان الاولى تحصل
بقراءة الجمعة فقط في الثانية لمن لم يسن الاثنيان بهما في الصلاة لوجود سورة

في حقها

في الاولى فلم يسوغ له الجمع بينهما المودى الى التطول المذكور بخلاف الثاني والله اعلم
مسألة اذا سافر المسافر الاقامة ببدا التجارة او طلب العلم
 مدة تنقص عن ستة اشهر هل تلزمه الجمعة **اجاب** نعم الله عنه بها
 لفظه واما المسافر فيقطع سفره بان اقام اربعة ايام فالحاج بله توقع
 سفره او ثمانية عشر كذلك مع التوقع او نوى اقامة اربعة ايام حال خوله
 او الا تشتغال بنحو يصعب عليه طهارة ان يحتاجها فقد انقطع تركه
 بالقصر والجمع والقطر في رمضان وترك الجمعة وغيرها من حاله
 هذه الجمعة لانه مقيم ولا يجب فيه العدة لانه غير مستوطن والله اعلم
مسألة اذا كان في بلد فيها جمعة وكان اهل البلد هو ما لا يعرفون
 شرع الوضوء والصلاة واليساؤون وكان امام الجمعة ايضا كذلك لا يشر
 شيئا مما ذكره بلحن في القراءات لا يغير المعنى وقد قالوا ان الصلاة ذكره
 خلف من يلحن لنا لا يغير المعنى فهل هذه الحالة اعذار في التحلف عن الجمعة
 والايام من تحلف بينوا الناذك وبينوا الناجيع ما تعلمونه من اعذار
 الجمعة فقد اريد في الاجيال بعضهم كان يتخلف عن الجمعة وهو في الحرم
 فعونتي في ذلك نقال ما حل الاعذار بلحن بينوا الناذك انما يكسر الله الجنة
اجاب رضي الله عنه ان من اعذار الجمعة والجماعة كونه اماما يكره الاقتدا
 به اما البدعة لا تكفر او فسق او لعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان او الشرط
 وان اتي بها او لكونه يلحن لنا لا يغير المعنى او لكونه موسوسا وسوسة
 ظاهره او معوقا بالتساهل في الطهارة او قلن او فافا او ارقا او كان المسجد
 المبني للصلاة بني من مال خبيث او شك في ملكه بانيه له او كان الامام
 سريعا القراء والمأموم يطيرها بحث لا يدرك معه الفاتحة او يطول تطويل
 ينزل به المتسرع ومن اعذارها ايضا سوى ما في المنهاج والارشاد
 وغيرها من المختصرات التي اذا لم يجد قايما او نحو ذلك او صواعقا واشتداد
 ضالته او سعي في غور مضطرب يرجى حصوله ولو غيره وسمي عذرا وفان
 حليته في مذهب او عشا واشتغال بتجديد ميت بل من الاعذار كونه متهما

الا محي

بارقا

بارقا ان يكون خروجه يشق عليه كشققة بل الثوب نحو المطر اذ ذلك
 ضابطا العذر وما ذكره السائل عن الغزالي من انه ليس كل العذر فذكر
 لا اشكال فيه فكم من امر يشق عليه حضور نحو الجمعة لعذر لا يمكن ذكره اما
 لحرق فتنة كما هو ظاهر في نحو الامام الغاسق او لكونه مستحي من ذكره
 كداء البواسير او لكونه لا يجب اقتضا المرض لبيته لم الكتمان الذي يترتب
 عليه الثواب الجزيل ومثل قول الغزالي قال الاصحاب في باب الجمعة ليس
 للمعدة اخفاء الجماعة ان خفي عذرهم والله اعلم **باب صلاة**
الوقوف مسئلة هل يجوز التحتم في غير الخضر وهل يجوز ثلثه
 فواتم في خضر واحد وهل يجوز ركوب البقرة والجاموس **اجاب**
رضي الله عنه اما التحتم في غير الخضر للرجل فيه وجهان ربح القول منهما
 الكراهة ولاذرع التحتم وجهه يشق فقد في شرح المنهاج الاول
 وزعم انه من مخصوصيات النساء ممنوع اياه واما تعدد الخاتم في الخضر
 ففي الروضة ملاحظة ولو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد
 الواحد جاز وظاهر كلامه جواز الاتخاذ دون اللبس واعتمده المحب
 الطبري وخالفه الاسنوي لقصور جواز اتخاذ خاتمين فاكتر ليلبسها
 كلها معا وتقله عن الدارمي وغيره وضع الصيداني ان يلبس في كل صبيح
 من اليد خواتم فالتشريف مقتضاه انه لو لبس خواتم بيده وفردا باخرى
 جاز وبه صرح الخوارزمي وجزم به في العباب والمعتد حرمة التقدم في اللبس
 مطلقا كما هو ظاهر كلام الروضة وعلله المحب الطبري وغيره بان الاصل
 في الغضه التحريم على الرجل الا ما حيز اذن الشارع فيه ولم يصح في اكثر من
 الواحد واما ركوب البقرة والجاموس وهي نوع منها فقد صرحوا بجواز ركوبها
 وقالوا ان معنا كونها لم تخلو له كما في الصبيح عادي وغيرها عن أبي هريرة انه
 ليس المقصود من منافعتها امالته والله اعلم **كتاب الجنائز مسئلة**
 هل اخلال الدواب المقبره وايضاؤها القبر حرام او مكروه وهل يجوز جعل
 العجور في القبر والطعام ونحوها في المقبره فان انا ساضعون في مقبره

زوجا

سیدی الفقیه السماعی الحضری ویزعمون ان ذلك وداعه عنده في عرف
العامة واذا فعلوا ذلك فمجلس من امة قيا ساعا تشغل بقعة المسجد او لا
افتونا ما جرت **اجابة** رضي الله عنه ان ادخال الدواب التربة وايضا
القبر ومكره كل هذه شديدا اعظم من كراهة وطى الارض في القبر بنفسه
لان انتهاك الحرمه بايذاء الدواب اظهر منه من وطى الشخص القبر بنفسه
وقد قال غير واحد من العلماء جرمه الجالس على المقابر حيث علم لان مجلس
احدكم على حجرة فخري ثيابا فتملص الى حجرة خيرة من ان مجلس على قبر
لكن الجمهور القائلين بالكراهة حملوه على الجالس للبول والغائط
والاشك ان من راد ابنته مثلا بتول على قبر محترم يجب عليه عزها وان كانت
هي غير مكلفة فهو المكلف وفعلها مأنوس اليه وتشتد الكراهة بالنسبة
الى قبر مشهور بالعلم والولاية فكيف بقبر المشهور بالسيد الفقيه
المذكور فنعنا الله به وخاف على فعله كونه بالنسبة لقبر الاوليا ان
ينخرط في سلك معاداتهم لان الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي فيخاف
عليه لخوف الوعيد فقد اوشك بالحي ومن بدله يدان يجارب الديات
واما جعل العجور ونحوه في القبر وتشغل ثيابا من بقعتها به فحرام على الاطلاق
لانها ان تكون مملوكة فيستأذن مالكها اما الموقوف فلا يمكن القول بالحل
لانها انما وقفت لخدمة الموتى وعلى كل من فعل ذلك اجرة ذلك المجل الذي
في شغله من ارض المقبر والموقوفة ان فرض له اجرة قيا ساعا تشغل بقعة
المسجد ان كلامها شبه التمدد من ثم جاز الوقف على المقبر الموقوف
كما يجوز على المسجد فيجب على من له قدره منع من اراد فعل ذلك وان يكلفه
نقله ونفعا لفعل من التقدي والاعلم **مسئلة** عن حكم الموتى في
قبورهم هل يتعارفون ويتزاورون ويسمئوا بعضهم ببعض وهل
يعرفون من رآهم ويشاهدونه عيانا ام تحجب الارض ابصارهم كالاجيا
وتداحكم من مات في ابيان المسلمين وهو في بدو تمييزه بحيث يعرف
ابويه والقبيل من الناس ودفن في مقبرة لا يعرف فيها احد اسم يسير الله له

في قبره

في قبره من يؤمنه ويؤمن روحه من وحشة القبر ام كيف يكون امره وهل
يشفع في ابويه مطلقا ام يتوقف ذلك على الحقيقة فان عوق عنه صحت
شفاعته والا فلا افتونا ما جرت **اجابة** رضي الله عنه ان
هذا السؤال يتضمن خمسة المسئلة اولها تعارف الموتى في قبورهم او
تزاوونهم الخ وجواب **مسئلة** نعم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم اذا اولي
احدكم اخاه فليحسب كفته فانهم يتزاوون في قبورهم اخرجهم الترمذي
وابن ماجة وابن ابي الدنيا والبيهقي في شعب الايمان قال البيهقي هذا
لا يخالف قول الصدوق انما هو في الكفن للمهلة اي الصديد لان ذلك
كذلك في رؤيتنا ويكون كما يشاء الله في علم الله واخرجهم ابن اسامة عن
حديث جابر ولفظه فانهم يتباهون ويتزاوون في قبورهم واخرجهم
ابن عدي عن حديث ابي هريرة مثله واخرجهم الخطيب من حديث اسحاق
واخرجهم ابني فضيل عن ابن سيرين انه قال ان الموتى يتزاوون في
القابر واخرجهم عن السلفي بلفظ انهم يتزاوون في قبورهم واخرجهم
ابن حبان عن قيس بن عتبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما من مسلم زار قبر اخيه وجلس عليه الا استشهد به وروى عليه حتى يقوم
اي يسلم اخرجهم يها في الدنيا عن عائشة رضي الله عنها واخرجهم البيهقي في
الشعب عن ابي هريرة بلفظ اذا امر الرجل بقبر يعرفه فسلم عليه روى عليه
السلام وعرفه فاذا امر بقبر لا يعرفه فسلم عليه فزاد عليه السلام اخرجهم ابن
عبد البر عن ابن عباس واخرج الصابوني عن ابي هريرة رضي الله عنه في صححه
عبد الحق ولا يختص ذلك بيوم الجمعة ولا بيوم قبله ولا بيوم بعده ولا بميت
دون ميت كما قال ابن القيم وما رواه البيهقي وابن ابي الدنيا عن محمد بن واسع
والضحاك عن الاختصاص بيوم الجمعة ويوم قبله ويوم بعده يقال فيه
ان عليهم بذلك فيما ذكرهم من علمهم في غيره لانهم لا يعلمون في غير مطلقا الامر
من اطلاق الاحاديث وقد شرع صلى الله عليه وسلم للامتان يسلموا على اهل
القبر سلا من مخاطبة من يسمع ويجعل كما قال ابن القيم وهو

ظاهر ان الميت لو كان لا يسمع ولا يعقل لكانت غناطته بالسلام عبثا
وتنزه من لا ينطق عن الاهو عن الامور بالعبث قالها مشاهدات من
يزورهم عيانا وكون الارض حاملة كذلك انما هو في رتبته لا يحجب
ابصارهم وجوابه ان رتبته للزائرين غير مستعدة وكون الارض حاملة
كذلك انما هو في رتبته كما من نظير ذلك عن اليربوع في **الحاصل**
ان تلك الاحوال ليست جارية على العادات حتى يحكم فيها العقل والالحكم بما
يفضي الى الكفر من عدم الايمان بالغيب كما لا يخفى ورويته عن الزائرين انهم
يردونها بخصوصها ما يثبتها فتشوقها معلوم من التبرع برويته للملكين
في حسن صورة وانجها بحال الميت فاذا ثبتت وتقرر ان الارض لا تحجب
ذلك البصر لانه امر معنوي خارج للعاده من القول بانهم يرون الزائر كما
يسمونه **ابصارا** فمن كان صبيا الخ وجوابه انه وادان اولاد المؤمنين
في جبل الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يردوهم الى اباهم يوم القيمة
اخرجه احمد والحاكم والبيهقي وابن ابي داود وكلهم عن ابي هريرة قاضي
الله عنه مرفوعا ورواه كل من يروى له في الاسلام فهو في الجنة بشهادة ريان
يقول ارب اور على ابوي اخرجه ابن ابي الدنيا عن ابن عمر مرفوعا وفي الباب عن
خالد بن معدان وعبيد بن عمير وسلا عن مرفوع اخرجه ابن ابي الدنيا وابن ابي
حاتم في تفسيره وفيهم انهم يرضعون من شجر طوبى وفي رواية من ضرع
دواب شبه البقر في الجنة ورجع عنه على انه عليه السلام في ابن ابراهيم انه رضع في الجنة
هذا حكم روجه وما كان للروح تنعيمها وضدها الى الجنة في القبر الاحمال وما كان
لها من السرا ووحشة وصل كذلك فلا وحشة على من مات صغيرا في قبره ومن ابن
الوحشة تكون وانما سببها الخالفه وهي مفقودة في حق الصبي لرفع العلم
عنه واما من دفن في مقبرة لا يعرف فيها احدا فلا يتوجه فيه اذ من توجه اليه الشكال
عوز ابا الكبير المتعال لم تغن عنه زيادة الاشكال فان المعذب والعباد باله
مشغول عن التزاوير بها هو فيه ومن توجه اليه من الرحمن الرحيم الشفيع حسنا
وروحا وفتح له الى الجنة بابا بل ابوابا يورث عليه روحا وحيانا واداه من القبر

الاصح

في

في السجدة

في ظلاله

ظلاله ظليلا وزلفا ومجلا شريفا ومنزلا فيسبحا كيف يتصور ان يحتاج
الى ميتا من قد انش بقول رب الجنة والناس ان كنت مستوحشا فانما
او نفسك او غيرها فانما جليسا كما ذكره ابن الهيثم والافقهيسي
في خاتمة القول التمام في موقف المأموم والامام فلا وحشة محمد الله
على اهل الا اله الا الله في قبورهم ولا في تشوهم نعم من اسبابها
بالخالفات بترك المأموران وفعل المنيات وختم له بكلمة التوحيد فهذا
ان توجه اليه العذاب في القبر اذ في المات فلا يكون على هذا التأييد بل هو
لصده الانقطاع عنه وابدله بذلك اما بشعاعة الشافع او بحض
رحمة الله الصار النافع وبما ان شال يغفر له وان غطت منه الخشاعة
نقالي وبغفر ما دون ذلك لمن يشا خاسها في شفاعته الطفل لا يورده هل
هو مقيد بما ذكره في السؤال ام مطلقة اي حشا ان الله فيها اذا انتفع
الشفاعة عنده الامن اذن له وجوابه ان احاديت شفاعته لا يورده
مطلقة بل ورد في السقطا بلفظ ان السقط الى الخمر به اذا دخل ابويه النار
فيقال انها السقطا الى الخمر لربها دخل ابوي الجنة فيجبرها بسيرة حتى
يدخلها الجنة اخرجه ابن ماجه عن علي وفي رواية ذكرها السهيلي وغيره
ان الطفل لا يزال محبطينا على باب الجنة ويقال له ادخل الجنة فيقول لا
حتى يدخل ابوي انتهى **نعم** ورد في العتيقة العلام من لقن
بعقيقته تنبع عنه يوم السابع وحقائق الاسم ويسمى اخرجه الترمذي
والحاكم عن سمرة قال الترمذي حسن صحيح واخرجه البيهقي عن
سلمان بن عامر الضبي عن مسر مام السنة احمد بن محمد بن حنبل لا يتردد
اذ لم يبق عنه لا يشفع لوالديه يوم القيمة ونقده الحلي عن جمع
من تقدم على احمد قال الخطابي وهو اجد ما قيل فيه وفسره بعضهم
بانه لا يمتوا امثاله واستبعد الاول وليس بعيدا اذ حله له
احمد واما من معرفته بالسنة واحاطة تنقي كونه قاله رابا بل
تشيت ونفق عنه الا اذ لا محال للراي في ذلك ولكن اقول والله ان شوق

المسعى من شفاعته الولد الماتل للشفاعة سبب موته صغيرا
 بغير ذلك انما هو كما لها الاصلها ويوجه بان الوالد اذا اجتمع له
 امران الشكر للمعمد باظهار البشر الذي شرعت به العقيدة لاجله
 والصبر على البلوى بموته مع احتسابه كانت شفاعته الولد له اكمل
 وذلك بزيادة رفع الدرجات وغيرها مما اعد لاهل الجنة ولا يخطر
 والانتقصت بحسب ما تقصده الوالد من المأمور به شيئا او صبرا فهدا
 القوسط بالاعتقاد اجبر وادري اذ فيه جمع الطرفين واتساق بظن
 المختلفين والله اعلم **مسئلة** قال شيخ الاسلام شيخ
 مشايخنا جمال الدين محمد بن ابي بكر رحمه الله تعالى الحمد لله على نعمائه
 السنية وصلاته وسلامه على نبيه محمد خير البرية وعلى اله وصحبه
 اولي الامر عليهم السلام وبعد فقد وقعنا على ما سطره الانامال الشريفة
 وعرفت ما اشتمل عليه ذلك المسطور من العوائد المنيعة وكان السبب
 في ذكر هذه المسئلة ان الفقيه الوجيه ابن محمد الحلي حضر عندنا عام
 اول والجماعة يقررون في هذا المحل فلما سمع تقريري لم يوجوب
 التكفين في ثلاثة اذ لم يكن على الميت دين والزائد على الواجب وجوب
 الحق الميت لا الحق الله تعالى استشكل ذلك ولم ازل ازيد به ايضا
 واذكر له عبارة الارشاد وغيره الى ان اشرح صدره لذلك وكان بعد
 ذلك كتب سؤالا الى الفقيه العلامة عبد الله بن ابراهيم مطير فاجاب
 على البهتة بخلاف ما قرره جمهور الاصحاب لا اعتما داهنه على ما في
 تفهيم اب البغوي وشرح المنهاج للسبكي بل اخذ بظاهر العبارة
 من غير تغيير وكان يكفيه تعقل منقول النجاشي الوردي حيث
 قال والمنع من ثمان وثوب ثالث له وللغيرم لا للوارث اه ولما
 حان مسطورك ونظرت ما ضياع حيث ان اذكر عبارة ما استحضرت
 من الكتب بحال كتي هذه الاسطر مع قلبي ذكر اختلاف الاصحاب
 في ان الواجب سائر العود ام ثوب عام للميت لان ذلك الاحتجاج

جميع البدن

الى ان يذكر

الى ان يذكر ولا ان ينسطر فيه ما سطر وانما المحتاج الى ذكر المسئلة التوقيع الجوان
 عليها والمسايرة به اليها فاقول وبالله التوفيق والهداية الى اقوم الطريق قال
 الاسعاد على قوله الارشاد وله ولغيرهم منع زائد لا للوارث من ثلاث الغايين بالفظه
 ولو اتفق الورثة على المنع من الزيادة على الاقل فبطل هو كاختلافهم حتى يحل فيه الخلاف
 والترجيح كما في التتمه لما في الاقتصار على الاقل من الاستعانة بالميت او عيائون
 جزئيا كما في التتمه ييب الاقنيس كل في الروضة الاولى وهو جريان الخلاف
 مع ترجيحه وهو انهم لا يجابون للعلم المذكور وقال في الايضاح على قول
 الحامد لا للوارث ما لفظه وكلامه يشمل ما اذا اتفق الورثة عليهم على ثوب واحد
 وعلى الراعي فيه خلافا لم يصح منه شيئا وظاهر زيادة الروضة وشرح المهدود
 ترجيح التكفين في ثلاثة وكلام السبكي في شرح المنهاج صرح بخلافه فتبعها
 للبغوي في التمهيد ام لفظه وفي المعنى لا يصح ما لفظه اذا قال بعض
 الورثة يكفن بثوب وقال بعضهم بثلاثة اثواب كفن في ثلاثة اثواب في اصح
 الوجهين قاله في الوسيما والفارقي وفي التعليق والشامل هو ظاهر قول
 الشافعي في المحرر هو الاظهر وفي الفرع الاصح انه يكفن في ثوب واحد
 لفظه وهذه ليست مسئلة الاتفاق لكن مسئلة الاتفاق فرع عليها في
 وفي فتح الجواد شرح الارشاد ما لفظه بل لو اتفق الورثة على منعها لم يثبت
 اليهم وان كان فيها محذور عليه تقديما لحق المالك اذ ليس في الصرف للوارث
 منفعة تعود الى الميت بخلاف الغريم انتهى وفي الروضة ما لفظه وليس
 للوارث المنع من ثلاثة قال شارحه القاضي ذكره بتقدير ما لحق المالك وموافق
 الغريم بان حقه سابق وبان منفعة صرف المال تعود الى الميت بخلاف الوارث
 فيها فلو اتفق الورثة على ثوب او قال بعضهم يكفن بثلاثة وبعضهم بثوب
 ولم يوص للميت به فيها كفن بثلاثة انتهى وفي التحقيق شرح التبيين
 للارشاد ما لفظه قال في الروضة ولو قال بعض الورثة يكفن بثوب وقال
 بعضهم بثلاثة فالذهب تكفينه بثلاثة ولو اتفقوا على ثوب واحد
 قال في التمهيد ييب يجوز وفي التتمه فيه الخلاف قلت وهو الاقنيس

مقتضى ما في الحاوي الصغير انه لا يجوز ان يكون في ثلاثة ارجاء لفظه وفي كافيه
 المحتاج شرح المنهاج للاساقفة ولو لم يوص فقال بعض الورثة يكفن
 بثوب وبعضهم بثلاثة كفن بثلاثة وفيه وجه ولو كان بعضهم محجور عليه
 فغاة حججه ان الحق بالبيع الصريح من البالغ وحينه فكيف بالتكليف ولو اتفقت
 الورثة على ثوب فقال في التهذيب يجوز وقال في التمهيد ان في الخلاف في
 الاختلاف في الروضة فقال قول التمهيد اقيس ومقتضى ترجيح حجب
 الثلاثة فيه اجاب في الحاوي الصغير انه لفظه وفي العباب ما لفظه ولا
 يتأكد الخمسة لغيره كالثلاثة للذكر حتى لا يحجز الورثة عليها بخلاف الثلاثة
 ايه فانهم عروون عليها اه وفي التحرير لصاحب العباب ايضا ما لفظه
 قال بعض المتأخرين لو كان الورثة صفار فكل يقتصر على ثوب واحد كالوكافوا
 كبارا واتفقوا عليه او يكفن في ثلاثة كالكافوا كبارا وتنازعوا فيه نظر
 ولو كان فيهم كبير فطلب ثلاثة فيظهر تحريمه على الخلاف في تزليم الورثة
 ويحمل خلافه قال شيخنا تقي الدين ابن العتيق وقوله كالكافوا
 كبارا واتفقوا عليه يغني عن ثوب واحد والاقيس في زوايد الروضة
 خله قداه وفي تحفة المحتاج شرح المنهاج لشيخنا الشهاب بن حجر ما لفظه
 فاذا اتفقوا على الورثة على ثوب واحد اجبرهم على الثلاثة لنظر ما تقررها
 حقه بالنسبة لهم فقدم عليهم ما لم يسقطها الا لكونها واجبة من حيث التكفين
 وفارق الغرماء الورثة هنا بان حقه في الثلاثة اضعف منه في السابع فلم
 يمنع الغرماء تقديم البراءة منه ومنع الواثبة لامعارض لحقه وقول
 المجموع القول بوجوب الثلاثة شاذ محله القول بوجوبها من حيث
 واجب التكفين وليس كالمنافيه وانما هو في وجوبها من حيث انها حقه
 ولم يسقطه ولا معارض له ومن ثم قال السبكي والاذريعي غيرهم الحاكم
 على الثلاثة وان كان فيهم محجور قال الاذريعي وغايب وقول الاذريعي
 بالا جارا انما ياتي على الوجه الشاذ في الثلاثة واجبه علمه ما تقر في
 تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي اجابه

يجوز

الحاكم

بما ذكرته

بما ذكرته انها واجبة لكل الميت لانها الجاهل كما يترك للمفلس دست ثوبه يلقى
 به قال والشاذ انما هو في اجبار الحق لله تعالى فلا يسقط وان اوصاها سقا طرما اه
 لفظه فتدك جملة من المنقول المذهبية قاضية بشذوذ القول بما ذكرته
 لم التكفين بثوب اذا اتفقوا عليه فتعين ان تلك الفتوى بنيت على
 ساس لا ينبغي الاحتياط عليه ولا الاستناد اليه لانه عند الجمهور قولهم محجور
 والله اعلم **كتاب الخصايع** مسئلة هل ورد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم ملك نصابا من الماشية واذا ورد ذلك هل كانت تجب
 عليه الزكاة كغيره من سائر النسايم لا فتونا ما جازين **اجاب**
رضي الله عنه قال الحافظ طحاوي رحمه الله والي الفتح والعري ومغلطاي لم
 يخفوا انه صلى الله عليه وسلم اقتنا ثوبا من البقر واما الابل فكان ذلك عسرا
 لحقه تربي الغاية يراج له منها كل ليلة بقرتين لبنا واما الغنم فكان
 له مائة منها فاذا زادت واحدة فربحها وذكره كذا ايضا الحافظ ابي
 بكر ياجيا العامري في البهجة وسمى من الابل سبعة اسود العضا التي
 كان يخطرها صلى الله عليه وسلم للركوب وهي القصوى والجدة ايضا
 على الصحيح وتلك العقاب عليها الزمتها من غير ان يكون ما ذنها نقص
 ولم يكن يحمله صلى الله عليه وسلم اذا نزل عليه الوحي غيرها ولقد كان
 عضدها يندق فبركت من ثقل القول المنزل يوم نزل عليه صلى الله عليه
 وسلم اليوم حملت لكم دينكم الارب بالموقف الشريف في حجة الوداع وصح
 في الصحيحين وغيرها ان سبب غزوة قري غارة العدو وعلى لقاح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترعى بالعام وهو ظاهر في ان تلك اللقاح
 كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف التي لم ير من ان يخرجوا فشرىوا من ابوالها
 والبا نفاقا كانت من ابل الصدقة كما هو مصرح به في بعض طرق الحديث
 اذا تقر ما ذكر فوجوب الزكاة عليه صلى الله عليه وسلم في المواشي وغيرها
 مبني على انه صلى الله عليه وسلم ملك تلك الاموال لا والذي قاله جمع من المشايخ

CA

الخصايع

سار
بخارها

الصوفية وغيرهم منهم الترويض الحكيم انه صلى الله عليه وسلم وكذا سائر
 الانبياء لا يملكون اذ لا ملك لهم مع الله تعالى انما كانوا المستودعين
 ما في ايديهم بيد لونه وان بذله ومنعونه في غير محله ومن ثم كان
 من خصائصهم انهم لا يورثون ففي الحديث المتفقين على صحته انما عاشر
 الانبياء الاخوان ما تركناه صدقه وعلم هذا التاويل القطب بن عطاء الله
 الشاذلي في الشورى فقال ان الانبياء لا يحب عليهم الزكاة كما مر لان الزكاة
 انما هي لما عساه ان يكون من او جهته عليه قال والانبياء مبرورون من الدنيا
 حكاه الحافظ السيوطي في الخصائص واقتره وقد وقع مثل ذلك للامام
 الرافعي حيث قال في كتاب قسم الغني والغنيمة انه صلى الله عليه وسلم
 مع تصرفه في الحسن ان يكن بملكه ولا ينتقل منه الى غيره اثرنا وذلك
 استرواح منه الى قول من مر والذوق نقل عن النص قال الجهايز وهو
 الصواب انهم يملكون وقد خط الشيخ ابو حامد من قال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان لا يملك شيئا وكذا سائر الانبياء وانما هم خزان وقاصون كما
 قال صلى الله عليه وسلم انما انا قاسم والله يعطي ولا يحجب لهم حاجات
 اليه منها واعتقد بعضهم عن الرافعي انه لم يرد في الملك المطلق بل الملك
 التقييد للارث عندهم فعل الصواب انما عليه كونهم لا يورثون عدم امن
 ان يمتن موتهم وان موتهم فيهلك او عدم امن ان يمتنهم منهم مع انه
 نور المؤمن عدم امن ان ينظر بعض ضائقة نظر بعض مع المحبة لما جيل عليه
 الناس من بعض السب فتلك واما صفة صفة صلى الله عليه وسلم اربعة
 اخماس الغني في المصالح مع انما كانت له صلى الله عليه وسلم لم يحصلوا ارباع العدة
 به اذا كان منصوصا بالرب ميرة شهر جوانبه ميتة يامنا ولا بلاد العدة
 وحسب ما قرره مشراح الحداث فليس ذلك لعدم الملك اما اذا قلنا واجب
 فليضعف الاجراف ان الغرض من يد على اجر النقل بسبعين درجة قال الزركشي
 في فاديه بعد نقل هذا عن ابن الروعة ما لفظه وطنا خص به احيانا لم تشركه

الحديث

فيها ائمة

فيها ائمة قلت الذي يظهر ان ملك الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
 اتم واعظم من ملك غيرهم تمام كالاتهم في سائر حالاتهم وان شبه ملك غيرهم
 بالنسبة الى ملك انما هو كنسبة ملك العبد لوفض الى ملك سيده
 الا ترى ان المال الذي رزقته صلى الله عليه وسلم يلزمه حالة الاضطرار بذلك
 ملكه له وان يغدر مهيبة مع ان الوقت الذي يهيى الناس المال اليه ويدخره
 الاجل ويلزمه ايضا عن حليسة اذا علم ربيعة صلى الله عليه وسلم فيها قاذرا
 كان اولى بملك كل واحد من مالكة اذ هو اولى بالمؤمنين من انفسهم فكيف
 لا يملك ما لا يملك لغيره عليه ام كيف ببعض من ملك الملاك هذا لما لا ينبغي
 ان يعتد فان عدم بعض لصاب منصب النبوة عنه فاذا انقضى ذلك
 تحكم الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم في وجوب الزكاة حكم غيرهم وكذا
 انساب ذلك من قول عيسى صلى الله عليه وسلم وعلم نبينا قلم كاحكامه ربه في
 التنزيل او صافي بالصلاة والزكاة ما مستحيا ويؤخذ منه انه وان
 نزوله ما وصاه به ربه على وفق شريعة محمد صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوات
 الخمس يملك يومئذ الاموال ويؤدي زكاتها فاذا اتم انساب في عيسى
 اطرح في سائر الانبياء وقول ان عطاء الله ان وجوب الزكاة انما هو للعساء
 ان يكون ممن وجهت عليه والانبياء مبرورون من الدنيا لعصمتهم لعل اخذه
 من قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الزكاة انما هي اوساخ الناس فلا تخل لمحمد ولا
 لآل محمد وظهر ان الزكاة لا تكون الا عسالة المعاذير والاثم الذي لا يتأخر
 للانبياء من القيام بالعصمة ولعله مناه على انما طهره فخر الطهر اسند علمه
 واما ان هذا الانساب اذ الزكاة ايضا تطلق على الثما الزيادة غير المناقذين
 مقام النبوة فزكاة الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم محض زيادته في دارهم
 ونماه مقاماتهم اذ لا تجد وسخا قفسله فعليه لو فرض ان صلى الله عليه
 وسلم انه اذ ادرك الزكاة مغرر منه لم يحرم على ذوي القربى ولم ارين صرح به
 نعم يؤيده ان لنا وجهها محلها الذي القربى في مثله وان كان فيها وسخ
 فالعوض يحتمل وسخ بعضه بخلاف وسخ الاخر الذي رتبته فاقصده

او ما اليه

من رتبة ولو نظرنا الى مثل هذا في الزكاة الزمنا النظر الى مثل هذا في الصلاة فتقول بعدم
 وجوبها عليه صلى الله عليه وسلم اذا صح عنه صلى الله عليه وسلم ان لا يتم ان يصر على باب
 احدهم يغتسل منه كل يوم حلقه من اجل يمين من ورثته شيئا قالوا لا يا رسول الله
 قال كذلك الصلوات الخمس يكفر بها الخطايا وضررها عليه وسلم على امته معلوم
 من المؤمنين ضررها وما تعدد ورثته من اهل الزكاة فلا يلزم منه عدم الوقوع
 فان فرض انه لم يقع منه قلعدم استجماع شرائط الوجوب التي منها ما هو مريض
 المحول عن النصاب فتلعل العدد المأخوذ الاصل والغنم لم يكن مع غنوا الاستدلال
 بقاها العدد يخرج شيئا من الملك ودخول غيره وبالجمله فالكلام على هذا
 البحث يطول وفي هذا القدر كفايه وانما اعلم **كتاب الزكاة**
مسألة حجة الغنم اذا سال عما يرجع له من الزكاة الغنم فافتاها في
 اربعين شاه شاتين فاخرج شاتين عن اربعين ثم علم الحكم فصل الزروع
 في شاه منها وبخبر في اربعين ان يغتسلوا يستحق بدلهما ان تلتفتا او ليس له
 الزروع **اجاب** رضي الله عنه ان الغائب للثلاثين اما ان يصدقه
 في دعواه ام لا فان صدقه فظاهر ان له استردادها ما نشأت بعسا وكانت
 بصيغة الاخرى حالة الادا ان ما بعد الواجب قد اخرج الغائب ان لم يملكه
 ككون الدافع انما دفعه ظاهرا وجوب ذلك عليه وان تلتفتا طالب بيمينته انما
 نشا وان كانت اكثر قيمة من الاخرى وان تلتفت احداها فله استرداد الباقي
 او قيمة التالفه وان كانت احداها بصيغة الاخرى والاخرى بخوف معيبه
 تعين استرداده هذه لعدم صلاحيتها للوقوف عن الزكاة وتعين الاخر
 للزكاة واسترداده بدلهما تالفه وان لم يصدقه الغائب بل قال انك تصدقت
 بالثانية صدقة مجزوة عن الظن الذي رجحه فان توفرت القرائن
 على ما يدعيه كان علم انه قيل له عليك في اربعين شاتين وكان مثله
 غفرا عليه ذلك فالقول قوله بيمينه والا فالقول قول الغائب بيمينه
 ثم لا تخفى الاحكام المترتبة هذا احكاما ينبغي تعريف في هذه
 المسئلة ويوجد من قولهم لو اعطى اخر يظن صفة فيه او في نسبه

والا

والامر بخلاف ما ظن لم يحل له قبوله ومعلوم عليك وتكفي الغيبة في انه اعطى الاجل ظن ذلك
 الصفة ومن قولهم لو دفع لغريمه شيئا فادعى له فوج اليه انه هدية صدقة الدافع
 لان قرينة وجود الدين مع غلبته فصد براءة الذمة يؤكد صدقه وكذا هنا قرينة
 وجود المال الزكوي مع غلبته فصد براءة الذمة يؤكد صدقه ومن قولهم يلغى
 اذا دعي ظن وجوبه فمن ثم كان الرجح فيما لو صالح عن مؤجل جاز دفعه على ظن صحة
 الصلح ان له الاسترداد واطلاق من اطلق جواز القبول وسقوط الاجل محمول على
 ما اذا علم بطلان الصلح كما ينه عليه امام المذهب ابن الرفعة بقطع به تلبية السبكي
 وهو من المتأخرين كالغايض تركه يا وتلبيةه شيخنا ابن حجر والمريص في العباب
 فان قلت فيشكل عليه قولهم لو ادرك الزكاة عن حاله الغائب فبان تلغى تلغى
 ولم يكن شرطا الاسترداد وقع كمدفوع غفلة وليس له استرداده قلت يفرق
 بان وجود اخذ بيمينه الوجوب الذي لا بد منه في صحة الاداء الا اذا قربا بحيث
 لا يوقرن فيه الظن او زاد ذلك قولا تركه بشرط الاسترداد ان بان الشكك مع توفر
 داعية لان تجوز التلغى غير بعيد فقوله الاداء مع اعلان المؤدى عن شرط الاسترداد
 صير خارجا عن المدفوع معرضا عن استرداده بالحلية فامكن القول فيه
 بقاها اذا ابطال خصوص كون المدفوع زكاة واجبه بقوم كونه صدقة
 منه وبه بخلاف مسئلتنا ان لم يوجد لوجوب الشاه الثانية بسبب
 فلم يقولوا الاداء ولم يوجد توفرا داعية اشتراط الاسترداد لان العالم العرف
 لا يسأل الا من ظنه عارفا بالحكم ثم ما يقوله له يعتمد ثم لا يجوز غيره الا
 على بعد فلم يضر بالدفع خارجا عن غير الواجب للمرضاهن استرداده الا
 بشرط وقوعه زكاة واذا اتفقت ما ذكرنا حتى الى السؤال عما لو سال من له دون
 خمس وعشرين من الابل عن واجبه فعيل له بنت مخاض مثلا فدفعها فقبلي
 ما تقرر ان حيث صدقت بيمينه او صدقة الغائب استردكها ويرفع واجبه
 لعدم امكان معرفة قدر الواجب حتى يسترد حاشاه لعدم امكان التحري
 ولا اثر له بالتقويم لانه تخمين ويتردد النظر فيما لو كان المدفوع بنت لبون
 عن دون ست وظن ثمن بناء على السؤال اهل الاستردادها وتحصيل ثمنها في

اذ فرض المسلم انما يست في ابيه ام ليس له سوى استرداد الجيران الذي جعله
 الشارع كما لبدله عن تفاوت ما بين السنين كل محتمل الاقرب الاول لانه
 ليس بدلا من عيافيه القيمة فضلا عن جزاء المخرج فلا يتحقق تاثر الظن بالنسبة
 اليه خاصة على انه لو كان بدلا عن الجزاء وحقيقته فقبول البدل مع وجود البدل
 لا يلزم قهر الله اعلم **كتاب قسم الصدقات مسئلة**
 عن ترك ان الفطر كره العلماء ان مصرفها مصرف الزكاة وتقل عن ابن عجلان قال
 ثلاث مسائل في فقهين بخلاف المذهب نقل الزكاة ودفعها الى صنف واحد
 والى شخص واحد وفي شرح قال لو اخذ شخص فطرة غيره مثلا ثم اراد اخراج
 فطرة نفسه منها ومن غيرها فدفعتها الى غير الدافع جاز والى الدافع
 فالصحيح الجواز ونقل في الاعانة عن الهروي انه لو دفع زكاة ماله الى
 صنف واحد جاز قال السيد السمرودي يجوز الافتاء والعمل بمذهب الغير
 وبالمرجوح من المذهب لضرورة او مصلحة فعليه يجوز اعطاء الزكاة
 لشخص واحد والفطرة لثلاثة كما اختار الاصطفيائي ولو دفع شخص
 فطرة او زكاة لعماله الباقين المتصفيين بالفقر او غيره من صفات الاصناف
 فهل يصح واذا صح فهل يكون افضل ان الصدقة على ذي الرحم صدقة صالحة
 كما في الحديث الصحيح وفي صحيح البخاري في حديث حبيب امرة بن مسعود
 قالت يا رسول الله اي انما هم اولاد عبيد الله بني وليست بآثاركم فقال لا
 اجر القريب واجر الصدقة فاذا قلتم بصحة الدفع فذروها الى عوا الاثلا
 عن فطرهم او تبرعوا فهل تصح الفطرة مثلا ويجوز للاب اخذها سواء لنا
 ذلك افتونا ما جازني **اجاب** رضي الله عنه لا يخفى
 ان مذهب الشافعي استيعاب الاصناف الثمانية ان وجدوا كلهم ودليله
 ان الواو في الآية للتقليد فاقتضت نشرهم في الواجب كما لو قال شخص
 هذه الدار لزيد وعم فيكون مقرها لهما وكذا الوصية ومذهب الامة الثلاثة
 الجواز الاقتصار على صنف واحد من تلك الاصناف وان الآية انما افادت
 اخصار استعداد استحقاق فقههم لا وجوب التشريك بينهم وقد افق بذلك

ابن عجلان

ابن عجلان كما ذكره السائل قال لا يصح وقد حكى ذلك عن غيره من كبار الامة
 كما في الشافعي والشافعي والاحنف وغيرهم قال واليه ذهب اكثر المتأخرين
 واعاد عاهم الى ذلك عسر الامر وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
 ومع عن الشافعي انه قال اذا ضاق الامر اتسع وهذه المسائل اي الثلاث
 المذكورة في السؤال ضاقت الامر فيها ولا يمكن من يفتي بها على مذهب الشافعي
 العمل بذلك ومن جعل هو لا بينه وبين الله فقد استوثق ان تشاء الله
 تعالى وما ذكره الرافعي وغيره انما هو اذا لم يكن هناك ضرورة ولغظ الرفع
 يد عليه فانه عقد المسئلة للدفع بالا اختيار اه كلام الاصطفيائي فاذا علمت
 ذلك فقد تقررت المذهب المتأخر حكم الزكاة والفطرة والغايل بوجوب التعميم
 في الزكاة قابل بغير الفطرة بل الامر فيها الشوق منه في الزكاة لقلتها غالبا ولا
 يمكن الاستيعاب بها الا ما جمع لفطرات كثيرة ربما تقتصر له وربما لا تمنع
 اختار الاصطفيائي وجاعة من اصحابنا جواز صرفها الى ثلاثة مساكين قال
 ابن الصلاح في فتاويه ويجوز تقليده في ذلك للضرورة اه وليس
 السيد السمرودي عن فتوى ابن عجلان ذلك وهل يجوز العمل بذلك وترك النص
 نقلا المعتمد في المذهب وجوب دفع زكاة الفطر الى الاصناف كغيرها
 من الزكوات فان اشتمل على عشرة في بعض المواضع فالتخلص حاصل بطلانها
 وان لم يجز ومن اخار الافتاء خلاف ذلك وهو محتمل فقد علمنا المشقة
 المذكورة ويجوز تقليده في ذلك العمل فمن قلده من العوام من اتي بجواز
 صرفها الى ثلاثة اجزاء كما بيناه في احكام التقليد وقد كنت ارى شيئا
 العارفة بالله تعالى ابا المناقب شهاب الدين الاصطفيائي بامر من استقرت
 من العلوم وان كان المستفتي شافعيًا بتقليد مذهب مالك وهو عدم
 تكليفه بتكرار اللبس المحرم ما حرم عليه للضرورة قال وليس هذا من
 تتبع الرخص في المذهب في شئ بل هو الاجتناب تلك المستقاة وفي فتاوى
 السبكي ما تشهد له كما بسطناه في العقد الفريد انتهى فقلتم بما تقررون
 جواز تقليد ملتزم مذهب الشافعي مثلا غير مذهبها والرجوع فيه لضرورة

بخطها

اي شقة لا اعتل في العادة ما مع عدمها فيجوز ذلك ما لم يكن الخارج
عن مذهب اهلا للترجيح وقد راجحان دليل غير احاد او مساو للردليل
امامه بناء على الصحيح وهو عدم التخيير بين التمسك احدا من اهل البيت
باعتدال مروجيته خلافا لما في الخادم من التخيير في التمسك مطلقا واما دفع
الفطر او الزكاة الى من قلتمه بقتلهم فان اعطى من سهم غوا الفار من
جاء مطلقا بالدفع اليه او وصل منه الى غيره لما اشار اليه السائل في الدليل
او من سهم الفقراء والمساكين فكذلك ايضا ان كانت المونة التي يدفعها
غوا الوالد لا تكتفي اما لكونه اكولا او لكونه عليه مونة غوا فمقتضى دفعها
من سهم الفقراء ان كان ما دفعه اليهم المائتين لا يقع موقعا من كفايتهم والا
فمن سهم المساكين وهذا يجمع بين اطلاق الفعل جواز الدفع
اليهم من اي السهمين كان وبقييد الامام بسهم المساكين
ومنى دفع غوا الاب الى بعض اولاده زكاة او فطرة بشرط فرده الولد
مثلا اليه عن فطرته جاز مع الكراهة على الصحيح ان كان الاب بصيغة
الاستحقاق وبير الجميع بالدفع كما ذكر وكذا ايكره رداه اليه بمجانبة
او غرضية لخبر الصحيحين العائدين في صدقة كالكذب يعود في قيمه
ولانه قد يستحي منه فيما به في صورة المعاوضة والله اعلم
باب زكاة الفطر مسئلة اذا قيل بالمرحوح في اجزاء
الحجم في الفطر هل يعتبر فيه الكيل مع الوزن ام يكفي الكيل مع الوزن
وهل يجزى بالعظم المعتاد كما في السلم ام لا بد من نزع **اجاب**
رضي الله عنه ان الذي قطع به الجمهور ونص عليه الشافعي عدمه
اجزاء اللحم فطره مطلقا لكن وقع في النوار انه يجزى اذا لم يكن يفتان
في ذلك الحمل سواء فعلية بظهوره بقدر بمعيارة الشرعي وهو
الميزان فيجعل منه خمسة ارطال وثلاث لا عظم فيه وكذا مع عظم
معتادا اخذ من تشبيههم له بنوى التمر في باب السلم والله اعلم
كتاب الصوم مسئلة عن صام اول يوم من رمضان

برؤية

برؤية مستور العدل او فاسقا واما حيث صدقتم في ذلك
ثم يقين بعدم العجز انصومه وقع برؤية عدل فهل يجب عليه
القضا ايضا وان وقع في قلبه صدق الراي ام لا واذا رآه من ذكر
واخبر به رجلا ووقع في قلبه صدق الخبر ليلته الثلاثين من شعبان
فصام ثلاثين يوما هل يسوغ له الفطر يوم الحادي والثلاثين ام لا
وهل يجب عليه افطار او يجوز ام لا يجوز بذلك ام اناطة الحكم تتعلق
بالراي دون غيره ولا يخفى على حكم اذ باب الاخبار واسع جدا في جملة
من مسائل الفقه ومنه قولهم اعتماد خبر من يوثق بخبره برؤية
هلال رمضان فان اعتقد صدقه وجب عليه الصوم ومن القايلين
بذلك ابن عبد السلام والبقوي ويغلبه ذكر ياتي بشرح الروض عن
ذكر وقدره فهل ما ذكره هو الادب مختص باخبار معلوم العدل ام
شامل له وغيره كالفاسيق والبصير وهل وجوب القضا عند القول
به ينافي وجوب الصوم ابتداء **اجاب رضي الله عنه** بما
لفظه قال طائفة من اصحاب منهم الامام وابي الصباغ وابن
عبدان والبقوي يجب الصوم على من اخبره موثوق به بالرؤية
واعتمد صدقه وان لم يذكره عند القاضي لكن نزع الامام وابن
الصباغ ذلك على القول بان يوثق بوضان بعد له من باب الرواية
لا الشهادة واطلقه غيرهما فظاهر كلامهم بل صدق به عند واحد منهم
ان هذا عمله في لعدل بل نقل الحد العلامة محمد بن احمد الاستخري في فتوى
له انما تقاتم على انه لا يقبل قول الفاسق في ذلك اي ولا العبد والمسواه
وفي نسخ الجواهر الفظة ويأتي في محبت النية الاكتفى بغاسق اعتقد
صدقه الان يفرق بان هذا في الوجوب فاستشرط فيه الامران
وذلك في جواز الاعتقاد فاكثفت فيه باحد هاهنا وكلامه عيل الى
الفرق ولكن صرح بالحاق الفاسق بغيره اذ اعتقد صدقه في الحقيقة
اخذ من كلام الماوردي وغيره في باب الشفعة وغيرها ولفظه

ويلزم الغاشق اي من لا يقبل اي كعب وامر العمل برؤية نفسه او بثبوت في
 بلد معتقد مطلقه سواء اول رمضان واخره على المعتد ايضا والمعتد هنا
 ان له بل عليه اعتقاد العلامة ما يتبدل بشوال اذا حصل له اعتقاد جازم
 بعد تمامه وفي فتح الجواد يجوز اعتقاد ما اعتقد من القناديل المعلقة
 بالناير اول رمضان كما عتده الاذريعي قال جمع من مشايخنا ومعاصرينهم
 ولية اول شوال اذا المدار على حصول الاعتقاد الجازم متى حصل اول
 واخره يقول عدل او غيره ممن ذكر ونحو جاز العمل بقضية بل وجبها
 وما عتده الاذريعي انتهى به الفقيه احمد بن موسى جميل وجماعة في سماع غنى
 البندقي وافق القاضى زكريا بعد جواز اعتقاد ما ليس بحجة شرعية
 وينبغي حمله على ما لا يحصل له الاعتقاد المشروط والا فقد خالف جميع معاصرين
 حتى تلامذته ومما اثر به جواز بل جواز العمل مستندا الى اعتقاد جازم مستندا
 الى خبر اعمام نقله الرضا عن ابي العرج السرخسي انه يجوز اعتقاد الشخص الواحد
 في هلال شوال اذا سكن القلب اليه فلهذا هو المعتقد في الفتوى وان نسب
 غيره اي وهو جواز العمل بخبر معتدل الى الاصح عند الاكثرين من ائمة
 المذهب في الاعتقاد متى بان ان ذلك اليوم من رمضان فلا قضاء عليه
 لما فات وجوبه وجوب الصوم واذا كان من صح تبينته اليه الاستادة
 الى قول من لا يقبل خبره فاشترطنا الاعتقاد الجازم متى اصبحت واليوم في
 الظاهر يوم شك فبان انه من رمضان قبل تناول مظهر صح صومه والا
 قضا وحكمنا بان يوم شك كان باعتبار الظاهر فاذا بان خلافه مع وقوع
 النية صحيحة وجب وقوعه عن رمضان كما صرح به في التحفة اخذنا من كلام
 الاصحاب فاول مسئلتنا لان اليوم لم يكن يوم شك في حقه فمن ثم ارجعنا
 عليه صومه فنزيعا عن المعتد اما اذا فرغنا عما قبله وهو عدم وجوب
 الصوم على من اعتقد صدقة الخبر فقد بنا في الجواب القضاء عليه على
 الخلاف فمن عرف منازل التمر وقد سهر واعتقد ان الهال قد هل انه هل
 يجوز له ان يصوم معتدلا على ذلك ام لا فيه وجهان فان قلنا بالجواز اجزا

ذلك

بعد
نية

ذلك عن الغرض والاولا بانما صوبه السبكي في مسئلة غنى النجم اذا جازنا
 له الصوم واستبعد ما في المجموع من تصحيح عدم الاجز او تبعية الاستوى
 والزركشي وغيرهما وفي صحيح ابن الرغفة الاجز او نقله عن الامام بل
 نقله السبكي عن مخرج كلام الروضة في الكلام على ان شرط النية المحرم
 قال القاضى زكريا وهو كما قاله فعليه الايجب العقبات في مسئلتنا حتى
 بنا على ان الصوم لا يجب وانما يجوز على ما في المجموع يجب عليه القضاء
 كالنجم وقول السابيل وهما يسوغ للمخبر الاضطرار اليوم الحادي والثلاثين
 الخ جواب ~~الحق~~ ان شيخنا في شرح المنهاج اخذ من قوله الحق واذا
 صمنا بعدد ولم نزل الهلال بعد ثلاثين فطرنا على الاصح صام
 بقول من اعتقد صدقة فلا يفطر بعد ثلاثين والروية وهو متجه
 لانه انما صومناه احتياطاً فلا نفطره احتياطاً ايضا وفارق العدل
 بانه حجة شرعية فلم يلزم العمل باننا رها بخلاف اعتقاد الصدوق والبرخذ
 ذلك عن قول المنهاج لا من احد هما انما احتزهما اذا صمنا بشهادة
 عدلين اذ لا ياتي بحسبه قوله في الاصح كما انه عليه شراحه فائيهما ان كلام
 المنهاج مفروض في الشك على العموم فكيف يؤخذ منه ما هو ثابت
 على الخصوص وهو وجوب العمل بالاعتقاد الجازم على المعتد خاصة
 مع انه يعلم بصدقه ان لم ير اداله وما وجهه في التحفة من انه لا يفطر
 بعد الثلاثين والروية ينبغي تعميمه اذ اسلم بما اذا حصل بعد ربه
 في خبر الخبر بروية هلال رمضان بسبب عدم رويته بعد الثلاثين مع
 الصوم لانها رفعت حكم الاعتقاد الجازم فلم يجز العمل بمقتضاه وشوال
 لم يثبت قوله شرعا اما اذا لم يحصل له ريبا أصلا فالاعتقاد الجازم
 بان حاله ريبا أصلا فالاعتقاد الجازم بان حاله حتى كانا خبره به
 بروية شوال فصدقه الان فلا وجه للقول بعدم جواز الفطر
 بل يجب حينئذ عملا باعتقاده لكنه يخفى ان خشي التعرض للعقوبة
 وقد صرح بما يؤخذ منه ذلك الاوراعي والزركشي والسيد السهرودي

وغيرهم ومثلهم اذ القاضى ذكرها وادعى عصره جميع ما ذكره من رجوع الى ان
الشخص يعمل باعتقاده الجازم فطر وصوما وان خالف الحاكم ظاهرا وقول
السائل وحل وجوب الفضا عند القول به ينافي وجوب الصوم عند اجوابه
نعم **م** ينافي وجوب واماننا اذا الجواز فيها ما مر عن البحر والجموع
والكفاية وغيرهما والله اعلم **مسئلة** قال في العباب **ف**
اذا صمنا بشهادة عدلين اولم نزل الهلال بعد الثلاثين فطرنا في الاول
ولم نقض في الثانية ولو مع الصحو هل المراد في قوله بعد الثلاثين
ثلاثي رمضان في المسالتين او في واحدة دون واحدة اقتونا ما حوزي
اجاب رضي الله عنه ان قوله ولم نزل الهلال المراد هلال شوال في
الاولى وهلال ذي القعدة في الثانية وقوله بعد ثلاثين اراد من رمضان
في الاول ومن شوال في الثانية وقوله افطرنا في الاولى اي على الاصح
عند الجموع ونص عليه في الام للحال العدم نكحة شرعية ولا نظر الى شوال
لا يثبت بعدل اذا الشئ يثبت ضمنا لا يثبت به اصلا كشوت
النسب والارث ضمنا يثبت الولادة بشهادة النساء وقوله
ولم نقض في الثانية اي على المذهب ايضا الذي قال به الجماهير ونص عليه
في الام وحس وقوله ولو مع الصحو لا نفطر في الاولى لان ذلك يودي
الى ثبوت شوال بعدل وجوابه ما مر وانا نقضي اول يوم افطرنا في
الثانية ان كان كونه من رمضان وان الشهود كذبوا لان عدم روية
الهلال بعد ثلاثين مستحيله وجوابه انه لا استحالة فيها من
كانت دقة القراء عدم ارتفاعه بسبب العدم ورويته فلا يحكم بطلان
الشهادة بحمد الرب والله اعلم **مسئلة** اذا شهد شاهدان
عند القاضى انه هلال شعبان ثبت في البلد الفلاني بالسنة من
رويته راوها عن غيرهم فحال ان سمع القاضى كلامهم امر الناس بصوم
الاثنين اول يوم من رمضان فصام وصام الناس من غير روية هلال
في كتاب من قاضي ذلك البلد المذكور انه لم يثبت هلال شعبان عنده

الا بالاحد اخطأ القاضى وافطرنا من معه والكافي وانما ناس صيامهم وبيان
ان ذلك اليوم من رمضان لكن اعني على الناس فهل يلزم الصيامين قضا
ذلك اليوم من رمضان لكن اعني على الناس فهل يلزم الصيامين قضاء
ذلك اليوم ام لا **اجاب رضي الله عنه** ان القاضى اذا لم يستند
في ثبوت رمضان الى حجة شرعية وانما ذلك مجرد تهوّر ولعب فعلى هذا
قضاء ذلك اليوم واجب حتى على من صامه لانه يوم شكك **نعم**
لو كان عاميا ظن ان حكم الحاكم المذكور يجوز بل يوجب الصوم يوم
الاثنين فصامه فبان انه من رمضان اجزاء فيما يظهر له لانه صام
مستندا الى ما يجوز بل يجب اعتماده في الظاهر وقد وافق الامر في
الباطن والافق عدم تناول مفسر الاجاء الخبر الثاني بفساد الاول في اثناء
النهار اذ غاية هذا انه ظن نفسه غير صائم فتضمن قطع نية الصوم
وقطع نية الصوم لانه ظن عدم العلم **مسئلة** لو قال نويت صوم
عقد والحال انه في رمضان ولم يتعرض لرمضان فهل تكفيه هذه النية
وتفتر الى رمضان ام لا بد من تعرض لرمضان بينوا لنا ذلك **نعم**
اجاب رضي الله عنه انه لا يكفي في رمضان ان يقول نويت صوم
عند فقط العنوان التخييل المشروط الصحة النية بل لا بد من التعرض في
نية لرمضان لان صوم رمضان عبادة مضافه الى وقت يوجب التعيين
كالصلاة المكتوبة فالحال **مسئلة** ان التعرض لرمضان في النية لا بد منه
وذكره لغد يقوم مقامه ان يقول اول ليلة من رمضان نويت صوم رمضان
كلما ووضعه الاول او ثلاثا يام من اوله ويقول في باقي الليالي نويت
صوم باقي رمضان مثلا وانما الخلاف في الشهر هاتفي وجوب التعرض
للمرضية والتايل بعدم الوجوب وهو ما في الجموع تعالى الله عن كل من يعزف
بان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا بحد في الصلاة فان المعادة نقل
وعلى ذلك ايراد وجواب ليس هذا على بسطه والله اعلم **مسئلة** اذا اراد من
ياثم بالناس الجمعة والعيد من شهر شوال ولم يره غير ما وقطع بمحور الفطر

في نفسه مثل يستحب له ان يصلي العيد منفردا ويجوز للناس ان يتابعوه في الصلاة
دون الفطر لم لا يجزى لهم ذلك فلو صلى في اليوم الثاني هل يحرم مطلقا من غير
تعيين ادا ولا قضا وهل يكون احرام الماتومين ادا او قضا وكيف الحكم
في ذلك اقتونا ما جاوز من **اجاب رضي الله عنه** ان من اهل الاله
سؤال واحد جان بل وجب عليه الفطر ويندب اخفاؤه وطهه دفعا للتمه
ويستحب له ان يصلي العيد له دخول وقت بالنسبة اليه ولا يصلي غيره من لم
ير الهلال فان فعل كان مثالا عيانا علم وتعمدا او وقعت صلاة نغلا
مطلقا لعدم دخول وقت العيد بالنسبة اليه غير طهر من ثم حرم ولو علم من
وقع في قلبه صدق مدعي رؤيته ان يغطر والصلاة تابعة للفطر ثم اذا
لم يشهد بالهلال اصلا فاول سؤال كون يوم عيد الناس في جميع الاحكام
وان شهد به وسجدت البيعة قبل الزوال فظاهر او بعده ثبت كون ذلك
اليوم يوم عيد الفطر فيجب الاطوار ويصلي العيد وقضا الفوات وقتها
فان امكن الاجتماع في ذلك اليوم فالحضاضة او الامادة بادا الوضيفة
والا فالفداء وان عدلت البيعة بعد الغروب ثبت كون الماضي في اول
سؤال بالنسبة الى غير صلاة العيد وتوابعه كالغفر والتكبير اما صلاة العيد
وتوابعه فالبيعة بالنسبة اليها لا غيره فمكن الناس تكبير البكرة التكبير
المشروع ونقطة الفطر ادا ويصلي العيد في الفداء او امان كان الهلال
كالامام الذي فرضه السائل فلا ينبغي اعادة العيد وان قلنا ينبغي اعادة
لان من شرط الاعادة كونها في الوقت والوقت قد خرج بالنسبة اليه وان كان
لم يخرج بالنسبة الى غيره كمن صلى الفطر في السفر مثالا تعذر اياها
مع مصلية في وقت العصر تاخيرا وان كان يقع في وقت العصر اذ الان يقع
بان وقت العصر انما صار وقتا للظهر بنية التاخير فيكون وقت العصر وقتا
للظهر خاصا لمن نوى التاخير وهذا صار اليوم الثاني من سؤال وقت العيد
بحكم الشرع الاختار احد فيه فاشبه الوقت الاصل في الوقت في الاول
اذا صلى بهم الامام الذي كان قد صلى العيد في اليوم الاول ينوي نغلا مطلقا

ولا يسن

ولا يسن له الجهر وعما الثاني ينوي صلاة العيد لمعاده وليس له الجهر
وهذا اقرب من الاول مراعات المصالح العامة لا سيما اذا كانت الامام
يحب لذلك من وال وان لم تنفذ احكامه الا الضرورة والله اعلم **كتاب**
الحج **مسئلة** افاتي دخل مكة في غير اشهر الحج واعتمر مثالا في رمضان عن
متعدده ثم اعتمر في شوال او ذي القعدة ثم حج من عامه هل يكون متمما حتى
يلزمه الدم بشرطه كما اقتضاه كلام الشيخين بل صرح كلام النووي ومن تبعه
انه ليس من حاضري المسجد الحرام اولاد عليه بقول الامام عدم التمتع منوط
بترك ربح الميقات وافتي بعد ربه حجة فانه لم يعدم اللزوم فيها
الفرق بينه وبين ما لو احرم افاتي بالعمرة وانما ثم قرن من عامه ان
المنقول لزوم دم من له او ضحكوا لما ذكروا فان المسئلة واقعة انما كمال الله
الحج **اجاب رضي الله عنه** قال الغزالي في الوجيز ما لفظه والافاتي
اذا جاء من الميقات غير مريد للتسك فلهما دخل مكة اعتمر ثم حج لم يكن متمما
اذا صار من الحاضرين اذ ليس بشرط قصد الاقامة او في الروضة ما لفظه
ذكر الغزالي مسئلة وهي من مواضع التوقف ولم يجدوها غيره بعد البحث
ثم ذكر هذه المسئلة وقال انما ذكره من اعتبار اشتراط الاقامة ينافي
كلام الاصحاب ونعلم عن نصه في الاملا وفيه تقدم فانه ظاهر في اعتبار
الاقامة بل في اعتبار الاستيطان وفي النهاية والتوسط حكاية وجهين
في صورة تملاني هذه وهي انه لو جاوز الميقات وهو لا يريد تسكا
ولا دخول الحرم ثم بدله بقرب مكة ان يعتمر فاعتمر منه وحج بعدها على صورة
التمتع هل يلزمه الدم احد الوجهين لا يلزمه لانه حين بدله كان على مسافة
الحاضرين واصحابا يلزمه لانه وجبت صورة التمتع وهو غير معدود من
الحاضرين **قلت** في المختار في الصورة التي ذكرها الغزالي والا انه
متمتع وليس بحاضر بل يلزمه الدم وانما علم انه لفظه ثم ناقض ذلك بعد
فقال بشرط السابع ان عمره بالعمرة من الميقات فلو جاوزه مريد التسك
ثم احرم بها فانه يصح ان لا يسو عليه دم التمتع لكن يلزمه دم الاساءة فاخذ

باطلا في هذه النسخ حروفت وقال الأكثر من هذا إذا كان الباطل بينه وبين مكة دون مسافة العصر فإن بقيت مسافة العصر فعليه أن يمانه مائة ولما اختصر ابن المقرئ روضه كلام الروضة في الموضوعين قال في الثاني وهكذا ذكره في الروضة وفيه اشكال اه وهو اشارة الى قول الاستاذ وعنده كلامه في الموضوعين في غاية التباين حيث اوجب على ذلك وهو غير عام وقد وقع التناقض ايضا في الشرح الكبير والجمع وفيه تناقض اخر وهو انه صح في اعتبار القرب الى الحرم لا مكة عكس ما رجحه الرافعي واعتبر هنا من مكة **مسألة** المعتمد وجوب دم التمتع وفي المسئلة المنعوت عنها ما على انه يشترط لعدم الاستيطان بالفعل الا بالنية حال الاحرام بالعمرة لا بعده سواء كان الاحرام بقرب مكة ام لا جاز من الميعات مريدا لشكاهم لا وان كان المنقول عن الغزالي نقله ان ركشني كالاذرع في صريح المأثور وفي المنقول والامام ونقله صاحب الدخاير عن الاصحاب وافترض في كلام ابن حجر والدارمي بل صرحا في المسئلة الثانية وقول السائر فان قلناه بعدم اللزوم فما الفرق بينه وبين الواحد من اواني بكرة وانما ثم قرن من عامه الى اخره **جواب** اننا لسنا قائلين بعدم اللزوم كما مر وبغرض القول به فله فرق بينه وبين المسئلة المنظر بها بل القول فيها بلزوم دم من دم التمتع ودم للقرآن ان المنقول عن تقي الدين البغوي عني على اشتراط الاستيطان لا ينبغي دم للقرآن الذي هو فرع دم التمتع والقول بلزوم دم التمتع فقط الذي زعم السبكي انه الصواب لعدم اطلاعه على كلام البغوي مبني على عدم اشتراطه وقد صرح به حيث قال من جهة ان من دخل مكة قرن او تمتع فحكمه حكم حاضره المسجد الحرام **واما** قوله وتقدم لا يلحقهم فقد اجتمع في ذلك القمع والقرآن ودمهما مما يجازي فيقتل اخلان اه فرد بان الخامس مع اختلاف المحققين لا يقتضي التداخل والله اعلم **مسئلة** قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى لفظه الشك في الاحرام بالنسك بعدم الفراغ منه لا يؤثر كالصوم بذلك محمد بن احمد الواسطي في كتابه المصباح ولفظه فاذ كان اي الشك

بعد الفراغ

بعد الفراغ من الاعمال اي اعمال الحج فهو اذا شك في الصيام في النية بعد الغروب وافترقه ايضا العلامة للحال القاط وفرقه بين الصور والحيث لا يؤثر الشك في انقضاءهما بعد الفراغ منهما وبين الصلاة والوضوء حيث اثر ذلك بعد فراغهما بان احكام النية في الصلاة اغلظ من احكامها في الشك كما صرح به ابن عبد السلام في القول بعد الغروب في الروضة في الكلام على المقيدة حيث قال واذا شك في النية بعد الغروب مع صومه وعلمه بان الشك بعد الفراغ لا يعتبر فلم يعتبر في الصوم لاجل المشقة فاولا انه لا يعتبر في النسك اذ المشقة فيه اغلظ واحكام النية فيه اخف **واما** تأثير ذلك في الوضوء فلا بد شرطا والشك فيه جدر ولا مشقة في اعادته اه وبما قد شئنا ان يراى وهو ظاهر على ان السيد السمرودي وابن ابي شريف وجمعا قالوا بعدم تأثير الشك في النية بعد الفراغ من العبادة حتى في الصلاة وقالوا ان القائل به تبع البغوي وهو قابل بتأثير الشك في الركن بعد السلام مطلقا وهو غير معتد اه كلامه رحمه الله تعالى امين والله اعلم **كتاب البيع** **مسئلة** رجل اشترى من اخيه ما صهرج وقف لبعض المساجد والبايع ناظر عليه ثمن معلوم معين فاقام المشتري يدن ياخذ من ذلك الصهرج الماء ويبيعه وبقى قيمة البعض فحصل فيه المطر فاعتله الصهرج فهل يلزم المشتري تسليم الثمن جميعه ام يحاسب على ما باع افتقنا ما جوبى **اجاب في الله عنه** ان صح بيع ذلك الماء لاجتماع الشرط ومنها ان يعلم على كل الصهرج لتوقف علم قدر الماء عليه فاما ان يقبض كل الماء بالنقل ثم يبره الى الصهرج واما ان لا يقبض منه الا ما كان يبيعه ففي الاولى يصير شريكا بالذي كان بقي من الماء المبيع والاخيار له وفي الثانية كذلك ايضا وفي تخييره القولان في ان المثالي اذا بيع صفقة فاطلع المشتري على عيب بعد ان قلغ بعضه عنده قبل الرد فصاروا اظهرها نعم لان المثاليان ومنها الماء الموقوف عنه لا ينقص ببقية ضماخ ان اجاز المشتري فظهر شريكا بالباقي كما مر وان فسح لزمه قسط ما قبض من الماء من الثمن حتى اذا قبض

نصف الما فله نصف الثمن وان لم يصح بيع الما فقد شرط من الشرط ومنها
الحمل العفو الصهرج الملتزم لجهل الما المبيع فيما قبضه من الما صار مقبوضا
كما في صوب فبرده باقيا ويرد مثله قاله الغلاة الما فله وله ان قيمته والله
اعلم **مسئلة** رجل اشترى من بعض التجار ثيابا الى جزير الحور
واقبضها امين الواري فخطها بما لا يتميز باجود وادى ثم اخذها في ذلك
الى ابيب الشرع فهل الواجب تيمم الثياب الاقصى من القبض الى الخط ام ما
واجب افتونا ما جوري **اجاب رضي الله عنه** ان الشاغيل بجزير الحور
في السؤال تاجيل بجهل له فيفسد عقد البيع ان وقع في صلب العقد فقبض
الثياب يكون بيع فاسد وحكم حكم الغصب في الثياب والخطا حيث
تقدر التمييز اهلا فيصير المخلوطا كالتالف المذهب الذي رجمه الشك
وما هو كبر السبكي وصاحب الانوار وغيرهما على الشك في مردودها اليك
سطر في الجواب فاذا تقر ما قاله الشك في علم ان الواجب على قبض
الثياب ضمانا لقيمة لانها متقومة فان اختلفت من وقت القبض الى وقت
الخط فبالاقصى هذا ان جاز الاجل في صلب العقد كالمردود في صحة
البيع وجعيب الثمن والله اعلم **مسئلة** عن الماذون في التجارة اذا
افلس ورجع عليه وقسم ما بين يديه وبقي شيء من دين المعاملة فقال الاصحاب
رجعهم الله تعالى يستكسب له فلوان سببه باعه فهل يبيعه كسبه كاهن
ونقطع بالبيع واذا رجع الى الباع رجع بحاله الاول او لا **اجاب رضي الله عنه**
لم يعمل من الاصحاب يستكسب له الا ابن الرفعة كما نقله القاضي زكريا في شرح
الروض ثم قال قال الزكريا فيه نظر لما سياتي في المغلس انتهى وقد تقر
ان المغلس لا يلزمه الاكساب لقوله تعالى وان كان ذوا عسر فأنظر الى امسه
ولقوله صلى الله عليه وسلم انما معاذ ليس لكم الا ذلك يعني ان كان عسر
بالدين لم يزد كما نقله الاسنوي عن ابن الصلاح عن ابي عبد الله الفراوي
وليس وجوب لبقاء الدين بل يخرج عن المعصية ويعرض تقدر كلام ابن
الرفعة فلا يخفى انه حتى انتقل الملك فيه لم يثبت القول بالاكساب
لان كسبه

لان كسبه بعد الحولا يتعلق به دين المعاملة والله اعلم **مسئلة**
شخص باع ربع نصيبه ما ورثه من ابيه ثم بعد ذلك نذر بنصف ما ورثه
من ابيه فهل يشمل النذر المذكور نصف جميع الارض ام يخص بالنصف
الباقى بعد البيع **اجاب رحمه الله** في المسئلة تحتمل وجهين كغلاير
من ذوات قولي الحصر والاشاعة ويكون الاصح منهما ان نصيب المورث
فيما بقا ملكه عليه واقر بما يقاس هذه المسئلة عليها من تلك المسائل
المالوك نصفان نحو عبد فقال لاخر بعثك نصف هذا العبد ولم يصفه
الى ملكه وفيها وجهان احدهما عند النووي ينصرف الى نصف المملوك والثاني
ينصرف الى نصف العبد شايعا فصحة البعوي فعلا الاول يصح البيع في كل
النصف المملوك بكل الثمن وعلى الثاني يبطل في نصف النصف وهو ما قبل
حصة الشريك وفي الباقي قول آخر في الصفة معروض اظهرها عند الشك
الصحة فيه عصمة من الثمن والمالوك عبد مشترك بين اثنين فكل احدهما
صاحبه في عتق نصيبه وقال نصفك حر ولم يزد نصيبه والنصيب ما قبل
اطلق وفيها وجهان ايضا قال النووي لعل اقواهما الحل على المملوك لا المملوك فيه
قال الزكريا وقد يوجب بان يقرضه فيما يملكه ام فكانت عليه السب وغيرها
من تلك المسائل فقياس ما صححه النووي في الاول وجعله الاقوى في الثانية
وبه الفتوى فيها ان نصف كل المورث يخص في ثلاثة الارباع الباقية
والربع المبيع حتى يتعلق من الربع نصفه النصف بربعه اذ هو نسبة ما زال
عنه الملك فيكون المنقر ويرى نصف الباقي بعد الربع المبيع والاصح والاقوى الاول
كامر واذا نزلت عبارة في المسئلة الثانية على الحصر مع ملكه التصرف في ملكه
فزيك بطريق الوكالة في الاقوى عند النووي فلان نزل في المسئلة الجوز عنها
على الحصر من باب اول لعدم ملكه التصرف في الربع المبيع فان قلت لم ينزل
قوله بنصف ما ورثه عما ان المراد وملك التصرف فيه ملكي عليه حتى يكون
المنقر به نصف ثلثة الارباع الباقية له مطلقا لان الظاهر عدم ارادته
لانزال ملكه عنه قلت لانه خلاف المتبادر من اللفظ لان ما من بيع العوم

فعمت كلام من الباقي والناس في تسعة النصف ثم خصص مورد به ما بقي الملك
عليه اذ لو ورد على الكل للباقي الربع ولفظ المكلف يضاف عن الاثنا حتى في
الجزئيات ما يمكن ومحل ذلك حيث لا ينفك العمل عن مقتضاها وصدق فيها
لان اللفظ محتمل والله اعلم **مسئلة** عن حكم ما لو وقع البيع
بغلو من عدد يد ثم قبل قبضها غير السلطان حسابها بزيادة في عددها
المقابل بالدرهم ونقص فيه فالذي يلزم المشتري وهل القرض يجوز
كما البيع اقنونا ما لم يورث اياكم الله الحمد **اجاب رضي الله عنه** اعلم
ايها السائل حفظ الله ذاك وعمر بطاعته حيا تملك ان السؤال في هذه الاثر منه
كثير عن هذه المسئلة حتى خالفها غير واحد من المتصدين انما مشكله
بل معضله وماذا ان لم يري الا لعدم اتيان البيوت من ابوابها والاقصا
على الدوران حول رجاها والافاء لشكاها فيما قرره واي اعضاء فيها
حيث قالوا يتعين الغالب المحل الذي وقع فيه نحو البيع ولو مضى شأوا
ناقص الوزن او فلو سار عرضا اخر او ابطال السلطان ذلك النقد وعلما
بان الظاهر ارادة ذلك الغالب **فتح** بحسب التعيين حيث
تفاوتت قيمة انواع ذلك الغالب او تفاوتت رواجه امامه فتقدم ما ذكر
فالحكم حاكمه بغير لوم مع جعل وزن نحو الغلو من كانه في الكفاية عن
القاضي واقره واقضى به ان الصالح اخر امصر حافانه لانظر الى اختلاف
الكبر والصغر الخفة والثقيل لان جميع ذلك يروج راجا واحدا وهو القصور
نعم تحت الاذرع ان محل ذلك اذا عبر بالغلو من دون الدرهم وهو
مردود ويقولون لو اطلد العرف بالتغير نحو جنس عن اخر غالبا بحيث
لا يطلق عرفا الا على ذلك الاخر انصرف اليه عملا بالظاهر وهو اراد
ذلك الغالب وقول ابن الصباغ لا يعتبر باله نائير عن الدرهم والاعكس
حقيقة ولا محازا مبنين على ضعف كماله للجمع **قلت** وبتقدير بنية
على صحيح محل على ما اذا لم يطرأ العرف بذلك فعد بان ما تقر ان النظر في
ذلك الى اعداد الغلو من قطع عن معرفة قدرها وزنا وانما ثبت في الذمة

عدد الجاهل صرح به القاضي وغيره في يجب على نحو البيع قبول نحو الغلو من
وافقت ما باع عدد او ان نقصت وزنا وان فرض انها وقت اطلت صارت
لا قيمة لها البتة اذ هي النقطة الذي باع به والضرب بالحاصل على نحو البيع
بذلك تشبيه بالعدله بالكساد **فتح** لم نقصت حتى صارت
بحيث لا تعد عرفا من تلك الغلو من التي كانت يتعامل بها عند العقد عاين
ح لها فلا يجب قبولها كما يصرح بقوله التتمه واذا اجاز المشتري
بذلك النقد جيب على البايع قبوله ولا خيار له لان البعده ما عاد على
العين وانما قلت بغيره فان الناس فيصارت كالواشتر شيئا من خصه الاسعار
ولو جاء بما حدث لم يجب قبوله اه هذا طه ان وجد الغلو من والافضل
ربيب في الرجوع الى القيمة وقت الطلب ويرجع في ذلك لقول عدلين
خبرين بها فان وقع اخلاف في اعدوا في قدر القيمة فليست تحضر حكم
ما لو شهد اثنان ان القيمة كذا واخران ان القيمة كذا وما لو شهد
واحد واحد وعند عدم المشهود ان اتفاقا على شيء والافضل قول
القارم وهو نحو المشتري يمينه جريا على القاعد من المعروفه فلو فرض
ان لا قيمة لها وقت الطلب اعتبرت قيمتها قبل ذلك ان لم يتفاوتت
والا اعتبرت اخر الكونه اقرب الى وقت الطلب المعتبر فيما يظهر والله
اعلم **مسئلة** اذا اشترى ذرايا فذله فلم يثبت لفساد فيه الاجمعة
اخرى وكانت الارض صالحا للنبات المعتاد فما حكمه اختلف فيه جواب
الفقيه ابى بكر بن احمد الاديب وجواب احمد بن الزينول فقال ابن
الاديب ليس للمشتري الا ما نقص من قيمته بذرا وغيره من ذرايا
الزبول يجرم البايع للمشتري اجرة البقر التي حرق بها وجميع الخساره
ويرد عليه جميع قيمة البذر انتهى قال الارزق وهو قوي ونقصوا
بيننا الحكم في هذا السؤال والصحيح والسقيم من هذه الاقوال
ما جاوز **اجاب شيخنا رضي الله عنه** شيخ الاسلام المذكور رحمه الله تعالى
بالفقه قوله الارزق وهو قوي يريد كلام ابن الزينول بحسب ما ظهر له

اذا
تعلق على مسئلة البذر
لم يثبت وما الحكم فيها
الحج

وفي الايضاح عند قال الارزق وهذا احسن وينبغي ان يكون هذا من
قيل الاشياء التي لا يتوقف عليها الاكسرها كما يطرح المدد ونحو
فاذا ائذ لم يجد عالم يثبت فقد ضاع ويرجع جميع غنمه كما يرجع بئس
البيطخ جميعه اذا كسر ولم يبق له قيمة واما الحسرة فتكون كحقيقة
العبد في البيع الفاسد والقياس ان يرجع بها وصح النووي في الرهن
انه لا يرجع ويؤيد ما ذكره ما القاضي حسين في فتاويه انه لو اشترى
دارا واعرها ثم استحقها شخص ونقص عما رتبها يرجع المشتري على
البائع بارس النقص وبما اتفق على الدار فيه وجهان وللشافعية ضمان
بدلان على الرجوع احد هما لو طلق امرأته ثلاثا وادعت انها حامل وحدها
واتفق عليها ثم تبات انها لم تكن حاملا فانه يرجع بما اتفق عليها وقال
في الكتاب لو جن المالك وحل النجم ولم يكن له مال ظاهر فجع السيل
فان الحاكم يوجب نفقته على السيد فلو ظهر للمالك مال فانه ينفق
ويرجع السيد عليه بما اتفق ام كلام الارزق وكما قال الطبيب ابن احمد
الناشري كما نقله عنه ولده عنه في الايضاح اذا باع ذريا بشرط
انه ذري فلم يزرع لعيب الطعام ظن من ثمن الطعام واحتمل الذرية
ولا يضمن اجرة الثيرة واليهما التي حثت بها لان منفعة الحث
تبقى في الارض والنفوت واما قيمة الذرية فعنها نظره من حيث
من كسر ان ضاقت واخذها بها لم يضمن اذ لا قيمة للماء لكن الذرية
هنا قد بشر بها الماء التراب وصارت صفة له والتراب مضمون فيضمن
صفته ولا يخرج على الوجهين فمن اخذ ما متعبنا الزرع قد زرع
وتلف الزرع بسبب اخذ هذا الماء المتعين له لان الذي هاهنا
لم يتلف بسبب خوات الذرية هذه مباحث الفقهاء وفي فتاوى
الاصحح باللفظ اشترى بذرا فبذر به ارضه فلم يثبت عند شي
فاذع المشتري ان العيب في البذر وادعى البائع سلامة البذر
وان العيب في البذر ارض فمن يكون القول قوله الجواب

يرجع

يرجع في معرفة الارض الى اهل الخبرة فان قالوا انها لا تثبت
لكونها بسنة فالقول قول البائع بله عيين ومع عيين فيه احتمال
وان قالوا انها تثبت وكانت اسباب الانباء موجودة من الرطوبة
في الارض وما تشبه ذلك فالقول قول المشتري مع عيينه وان
قالوا قد تثبت وقد اثبتت فيحتمل ان يكون القول قول البائع
ويحتمل ان يكون القول قول المشتري وهو الاقرب كما سياتي
وقد ذكر بعض المتأخرين في فتاويه ما يقرب من هذا انه وفي فتاوى
ابن ابي الصيف اليميني ما لفظه اذا اشترى ذريا فبذر به فلم يثبت
لغناه كان فيه الوجهة اخرى فاحكمه الجواب انه اذا علم بالفساد
ودخل عليه كاذبا ضاياه ولم يكن له على البائع شيء فان لم يعلم به وادعى عدم
بنيانه لعيب حصره قبل وقت حصره او كونه معطورا وما الشبهة هما فان
صدقة البائع وجب عليه الارش وهو ما بين قيمته يثبت وبين قيمته لا
يثبت اي وهو نسبة ذلك من الثمن وان لم يصدق البائع وادعى ان عدم
الانباء حصل بفوات فضيلة فيه لا لعيب كالفتق الذي لم يتغير به
طعاما والوثا والارحاجا وكان الذي يدعيه المشتري يمكن حصره في ذرية
فيمكن ان يكون القول قول المشتري لانه غير عدم الانباء في الغالب
ان يكون انما يكون لعيب ويحتمل ان يكون القول قول البائع انه يحتمل
ما يدعيه والاصل براءة ذمته وان اشتراه على انه ذري او ملكه فبذر
به فلم يثبت فان علم انه ليس مما يثبت قبل ان يذره فهو بالخيار ان دخل
عليه كان رضي به وان اراد ردّه كان له ردّه كما لو باع عبد اعلى ان كان
فلم يكن كما فتاوا ان لم يعلم به حتى ذره فبان انه لا يثبت بان مضي عليه
مدة يقطع اهل الخبرة فانه لا يثبت بعدها فان الرجوع هاهنا بالارش
وهو ما بين قيمته يثبت وقيمة لا يثبت لغوات فضيلة كالحلوة العيب
وانما وجب الارش هاهنا لغوات ردّه والا يأس منه بالبذر في الارض فان
ادعى البائع ان عدم الانباء لعيب فيه لغوات فضيلة لانه انقصا ان

ارشاد العبد عن رفق فوات الفضيلة على بعد فحتم ان يكون القول قول
 المشتري ان كل معيب لا يثبت وليس كل مسلم يثبت بدليل العتيق
 الذي لم يوجد فيه تغير في اوصاف خلقه فانه ليس بمعيب بدليل
 جواز اخراجه في تركاة الفطر وليس يثبت اذا اعتقد جد وضار من ضرره
 وجود العيب فوات الفضيلة المشتبه للارشادها فان القول قوله
 مع يمينه ويحتمل ان يكون امتناع بانه من عدم الفضيلة فيجوز كونه
 ويحتمل ان يكون من عيب فيجب ارضاه والاصل براءة الذمة مما
 زاد على اقل الامور فيكون القول قول البائع مع يمينه له لفظه
وحاصل المتقرر عندي انه اما ان يعلم قبل بذره بكونه لا يثبت
 بان تشهد به عدلان خيرين خريين الرد والاحازة فان اجاز فلا ارشاد
 له ولا اعتبار بامكان علم عدم الانبات بذره قليل منه لا يمكن العلم بنوته
 لان ذلك لا يثبت الا بتلف بعض المبيع وبه خارق نحو غرس الاربع في البطح
 حيث يروى بعضه ان بان بالغرس معيبا انه لم يتلف من عيان المبيع شيئا
 وان لم يوجد خيران واختلفا فالقول قول المشتري بيمينه كقولهم
 بان المشتري يصدق بيمينه في انه لم يجد المبيع على ما شرطنا **وهو**
 ثم لو اعيانا ثم اشتراها بعد مدة لا يغلب على الظن تغيرها فادعى
 تغيرها فيها عما كان راه خلفه وخبر لان الاوصاف الكائنة في المبيع
 حال الروية منزلة منزلة الشروط في العقد هذا قبل ان يبين
 فان بذره كله فلم يثبت شيئا والارض صالحة للانبات وتعد اخراجه
 البذر منها او لا يتعدى لكن صار لا قيمة له او حدث به عيب ظلم المشتري
 الارشاد فقط وهو خمسة ما من قيمته جبا فابتا وجا غير ثابت
 الى الثمن كمن اشترى شاه على انها لكون فاستد في يده ولم يعلم انها لكون
 وخلفا لمشتري انها غير لكون له الارشاد المبيع تلف من ضمانه او اصاب
 اطلاق في الزبول غرم البائع جميع ما خسر المشتري عليه والتغير
 والناسي عدم غرم اجز الباذر في غاية من البعد والصواب عدم

فيها

لزم

لزوم شيئا ذلك ومجرد شرط الانبات ليس تقرير امورا للضمان كما خذ
 من كلامهم في باب خيار النكاح وفي فتاوى شيخنا خاتمة المحققين
 القاضى زكريا الفطر شخص باع بذراعه انه بذره فاشترى منه المشتري
 فارق ولم يقر **اجاب** رضي الله عنه ان الشيء المشتري الا ان او غير
 ورقا القضاة الارشاد وصرح ذلك انه لو قال يثبت بذره القضاة
 بكذا انقال قبلت فبان بذره غره في العقد وهو احد وجهين فالمسئلة
 متشابهة اختلفت في الانشاء لكن فرخ الشيخين هنا بطلان العقد
 لانه باع عدم علم البائع بما باع وصرح ايضا استحقاق الارشاد فيما لو
 باع منه ذرة مثلا على انها بذر زرع احد انواع الذرة فبان سابعيا
 وهو نوع اخر منها اذا بذره في وقت بذر الزرع تاخر حصاده عن
 حصاد الزرع غالبا وجميع ما مر محله ان وجد الشرط في طلب العقد
 فلا اثر للمواطاة قبله وحصل انقضاءها على ان الارض صالحة
 للانبات او يثبت ذلك بيمينه خيره كالمرو ولو اقام البائع بيمينه
 خيره بصلاحيته البذر وعدم صلاحية الارض والمشتري اخيه كذلك
 بصلاحيته الارض وعدم صلاحية البذر تعارضا فيما يظهر وصفا
 المشتري بيمينه كالمرو والله اعلم **مسئلة** اشترى امه واكفها
 المشتري قبل قبضها فلما اراد قبضها وجد بها عيبا فادعى عيبا للحكم
اجاب رضي الله عنه ان اقتضاء المشتري الامة المبيعة قبل
 قبضها عيب حدث قبل القبض بفعله لا يثبت له به خيار مطلقا
 بل يصير قابضا منها بنسبة ما نقصه الاقتضاء من قيمتها حتى
 لو سارت بكذا عشرين وثلاثين خمسة عشر فقد صار قابضا بها حتى
 لو تلفت قبل قبضها انسخ البيع في ثلاثة ارباعها فقط ولزمه ربح
 الثمن وان حدث فيها عيب قبل القبض وكان ذلك العيب فيها حال البيع
 ولم يطلع المشتري عليه الا بعد ان اقتضاها قبل القبض فلا رد له قهر لان
 بثوبه البكر المبيعة اي صيرورتها ثيابا في يد المشتري منزل منزلة العيب

الحادث عند المانع من الرد التمسك بما اقتضاه المشتري منزلة من زوال
الكراه بعد القبض فالحكم بحكمه في الواطع المشتري على عيب قد بعد
القبض وقد حدث عنه عيب اتفاقا واختلافا واجاب اطلاق الاسماء
ولو تلفت الامم والمحال هذه قبل قبضها وانفسخ العقد في ثلاثة ارباعها
على المثال الذي مر استثنى المشتري عن البايع ربع ارش العيب القديم وجو
ذلك ظاهر لمن تأمله والله اعلم **مسئلة** رجل اشترى من فاشترى
من المدين غلات معلومة ما بين مبلغ كذا وكذا ثم اضم بصفتي التمر بصفات
السلم ثم التزم المشتري للبايع شيئا انه متى جاءه بالتمن في شهر كذا ان
يفسخ له البيع فثبت المفعول بحصول البايع شيئا فهل يثبت هذا البيع
مع الصفة المذكورة ام لا فان قيل لا يصح وطعن البايع في صحة فسخه الى
المشتري ان يقبله فلم يقبله ثم علم بطلان البيع فطلب الى الحاكم فقال
له ليس لك عليه حق لانك اقررت بالبيع فهل يقبل قول الحاكم ام لا
اجاب رضي الله عنه انه يشترط لصحة البيع وصف التمر بصفات
السلم التي تختلف بها الرض اخذ افاظا لغيره على ما ذكره في بيان السلم
وقد نصوا على انه يشترط في التمر في نحو السلم منه ذكر كبر حيلة جارة
او صفها او توصفها وان شجره مسقي بماء المطر والنهر وان التمر
حدث او عتيق وان جفافه كان على التخل او بعد جفافه فاذا لم يوصف
بهذه كذا ذكره السائل فالبيع باطل واذا كان باطلا فلا معنى للالتزام
المشتري للبايع انه متى جاءه بالتمن اخذ ما ذكره السائل وان فرض ان
البيع لم يقتض فساد ما مر بل وصف التمر الوصف لمعتبر في السلم
فان كان التزم المشتري للبايع في صلب البيع ابطله ايضا لهيبه
صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وان صح البيع ثم وجد الا التزم
المذكور بعد لزومه فقد اختلف فتاوى جمع متأخرون في هذا النذر
هل هو نذر يترتب فيلزم عينا او نذر لحاج متى جاءه البايع بالتمن
لزما اما ان يفسخ البيع اي يقبله او كفارة يمين بناء على الاصح من

التخيير

البيع

التخيير نذر الجاح او لا يصح لانه لم يلتزم فيه وجمع بين تلك
الفتاوى بان الاقاله ان نسبت لتقدم البايع وتكون المشتري
يجب احضار عودته كما ان نذر يترتب لانه التزم فيه في مقابلته
حصول نفعه وان نسبت الاقاله ولم يجب ذلكا كان نذر الجاح لانه
علق فيه تمنع نفسه من استرداد عودته وان التزم الاقاله
بان لم يكن من البايع ندم كان ذلك لغو لانه لم يلتزم فيه بناء على
الاصح ان نذر الجاح غير صحيح يترتب الجاحا او طلب البايع
الاقاله في بيع التخل هو اقرار بصحة البيع فان قالوا اقررت نظني
الصحة ثم سالت فاذا البيع على الصفة المذكورة غير صحيح فان
وافقه المشتري على ان التمر لم يوصف بصفات السلم فقد اتفقا على
بطلان البيع والا بان قال انه وصفها ولا يبيده او كان له بيتان
وتعارضا في القول قول مدعي الصحة وهو المشتري على الاصح
وان لم يتردد على قوله فقد اقررت بالصحة فقال انما اقررت لصحتي
صحة البيع فسالت فاذا هو باطل صدق ان عيني مستل
ظنه كقولك كنت اظن ان وصف التمر لا يشترط والا فلا لان الاسم محل
عند الاطلاق على الصحيح والله اعلم **مسئلة** اشترى جارية
ولها ولد ميمز ياتل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده واباسيدها
ان يبيعها مع ولدها او كرهت لا قامد مع سيدها وطلبت البيع ففعل
بحرم التفريق بينهما وان كان ميمزا كما ذكره الاثم يتعلق بسيدها الاول
او الثاني امتونا ما جوري **اجاب رضي الله عنه** ان التفريق بعد التخيير
الولد لا يحرم بيته وبين غوايه بنحو البيع بل يكره فاذا كان كذلك
فلا اثم على كل من البايع والمشتري وانما الاثم مثلا اذا كان البيع قبل التخيير
ولا يصح البيع ويصحب سبل من البايع والمشتري ان علم بالتحريم والله اعلم
مسئلة اذا باع السيد عبدا الذي لم يتيمز واهم بعقد من رجل
واحد هل يصح البيع وما الحكم لو وقع احدا للعقد من قبل اللزوم او بعده

اجاب رضي الله عنه بطل كل من العقد بين سوا واحد معا
 كقوله بعتك الامه بكذا وابنها بكذا ام حدث الثاني قبل الاول ان
 بعده والله اعلم **مسئلة** اذا باع شخص ارضاً ثم ادعاه لا
 يعرفها منذ ميز الى حالة البيع واقام بذلك شاهدان خيرين
 فبطل يكون ذلك من النفي المحصور فسمع البيه والردعي **ام الاحاد**
 رضي الله عنه ان دعوى البائع عدم معرفة الارض ان اراد معرفته
 قدرها ذرعاً مثلاً فتلك الدعوى لا التفات لهما والبيه على فقرها
 لا تقول عليها لان معرفة قدرها المعقود عليه المعين لا يشترط والارض
 من جلة المعينات التي لا يتصور ثبوتها في الزمة وان اراد بذلك
 عدم رويته الروية المعينة فاما ان يصدق المشتري فظاهر واما
 ان يكذبها فاختلافهما اختلاف في صحة العقد فساد والاصح
 المنفي به تصديق مدعي الصحة بيمينه مطلقاً وقيل مدعي الفساد
 واختار ابن الصلاح في فتاويه ما سبقه الحاملي والبيهقي من
 التفرقة بين اسناد الفساد الى امر يزيد فالقول قول مدعي الصحة
 لان الاصل عدم ذلك المفسد وبين اسناده الى اختلاف ركن او شرط
 فالقول قول لان الاصل عدمها قال وهو الذي استقر عليه الرأي وعمد
 عليه في الفتوى انتهى ومقصده الاذرعى بصل الثاني لو اختلفا في
 نفي ملكان راه قبل العقد فقال البائع لم يتغير وعكسه المشتري فالقول
 قول المشتري قال الشافعي لان الاصل ان البيع غير لازم ما لم يعرف
 شاهده وهو على تلك الصفة الا انه لو انكر الروية اصله كان القول
 قوله هو مستند لمن قال بتصديق نافي الروية من المتابعين حتى
 على القول بتصديق مدعي الصحة وان هذا من جملة المسائل المشاه
 كابن الصلاح وابن الرفعه والاسنوي في المهمات وفي شرح المبراج
 ما لفظ به فيه لو قال المشتري ما رايت البيع اي والبائع كما في مسئلتنا
 فقال البائع في الاول او المشتري في الثاني بل رايت فني فني الغرض ان القول

قول البائع

قول البائع اي والمشتري في مسئلتنا وهو مدعي الصحة كذا نقله الرافعي
 في الكلام على الروية ثم قال ولا ينبغي هذا عند خلة في نداد في الروضه على
 هذا فقال هذه مسئلة اختلاف فيما في مفسد العقد وما قاله الغزالي
 ويتبعه في الروضه عليه مردود فان المنقول في هذه انما هو تصديق
 المشتري كذا رايت في شرح التلخيص للشيخ ابي علي بعد كتاب البيع نحو
 خمسة اوراق وفي تعليق القاضى حسن في هذا الباب وعلمه بان
 الاصل عدم الروية وفي التمهيد في الباب الثامن المعقود لخيار الروية
 وعلمه بان اعلم باحوال نفسه وذكر في البحر في الموضع المذكور مثله
 اي ونقل الشيخ بهان الدين في تعليقه على التمهيد انه راه في تعليق
 الشيخ ابي محمد هكذا جزوا به في هذه المسئلة مع حكاية الخلف في
 فيما عداها ويرجح قول مدعي الصحة من ربح منهم وقد بسطت
 المسئلة في المهمات فلترجع الى لفظه واستظهر تصديق نافي الروية
 السبكي كما نقله عنه ولده في التوشيح قال لكنه لم يذكر في شرح المبراج
 وفي شرح المذهب ثم قال وما قاله من ترجيح قول منكر الروية هو المذهب
 وانما حكيت ذلك لتتم الفائدة المطالوبه والا فالذي فني في هذه
 ان القول قول مشتري الروية وهو المشتري في مسئلتنا وان اقاما
 كل منهما برينة قدمت بيته مدعي الصحة ايضا وهو مشتري الارض في
 مسئلتنا لان معناه زيادة علم وهو نقل المالك كما ذكره البرقوقي في فتاويه
 ونقله صاحب التامل والرواية في العمري عن ابي شريح واما الشهادة
 المسئول عنها فهي شهادة على نفي غير محصور فلا التفات اليها
 ولا يبطل عقد البيع بمجردهما كما لا ينبغي حكم القاضى بموجب القسامة
 فيما اذا قسم المدعي مع لوث وحكمه بالدين عجز قول شهود المدعي عليه
 لم يكن هنا ويشهد بعينته يومئذ يوم القتل وان كان غائباً فقط
 يومئذ لان ذلك نفي محض حتى يقولوا كان غائباً في موضع كذا فيعينوا
 محلاً يبعد عادة كون القاتل في ذلك المدين محل القتل فكذلك هنا لا بد

مسئلة

يشهد انه غائب يحمل كذا فيذكر محلا كذا لكي لا يبعد فيه كون البائع ببلد
 الارض المبيعة من بلوغ خمس سنين الى الان لم تكون الشهادة على نفي محصور
 ويرتب عليها انزها با على ما قاله الشحان هناك ذلك شهادة على نفي اي
 غير محصور وان اعترض ذلك ابن الرفعة وتبعد الاسنوي فقولنا محلا كذا
 مثال وانما الشرط ان توجد الشهادة بخيبة محصلة للعلم كما جزم به الطبري
 ودل عليه كلام البغوي والنووي وغيرهما وانما ذكرت خمس سنين لوضع
 التمييز عند ها غا لم يابد ليل قول محمود ابن الربيع رضي الله عنه عقل
 محبة مجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهي من يري في دارنا وانا ابن
 خمس سنين ام وراوية وانا ابن اربع سنين قال الحافظ ابن حجر
 العسقلاني لم افق عليها بعد البحث التام وتقدير العقل اي الذي به
 مناط التمييز عند ها فهو نادر وهو الحكم له والداعلم **مسئلة**
 شخص اشترى من اخ جارية بغير معلوم ثم قبل المشتري ان هذه
 الجارية تصرع فقال للبائع قد علمت ان الجارية تصرع فالك البائع
 ذلك وقال لا اعلم بها صرع ولا شيئا من العيوب وكان من حديث
 شي من العيوب قد روي في حديث بها الصرع فهل له الرد ام لا **اجاب**
 رضي الله عنه ان الصرع من جملة العيوب التي يمكن كل من حد وثباتها
 قال قول في ذلك قول البائع يمينه وحلفه على وفق جوابه فان له ان
 هذه المسئلة بان قبض المشتري الجارية سلمه من الصرع حلف كذا
 او بانه اقضه اياها وما بها عيب حلف كذا ولا يلزم ان يحلف بانه
 لا يعلم بها صرعا ولا شيئا من العيوب الا بدين يمينه من البت ويجوز
 وان لم يكن ذا خبره الحلفا عتادا على ظاهر السلامة ما لم يغلب على
 ظنه خلافه فاذا حلف لم يثبت يمينه حد وثبات الصرع عند المشتري
 مطلقا لدفع الرد فقط على ما اصل عدم العيب ودوام العقد فلو تقابلا
 في الجارية بعد ذلك فطلب البائع ارض الصرع الذي ادعى حد وثبه
 عند المشتري فالقول قول المشتري يمينه ان الصرع لم يحدث عنده

حتى لا

٤٤ حق لا يستحق البائع عليه ارشاما بذكر البائع بالسلامة من
 عيب يحدث عند المشتري بمعنى انه متى حدث فله الرد عليه
 فلهذا شرط فاسد لا يترتب عليه حكم **مسئلة** ان شرط ذلك
 في العقد او في مجلسه او في مدت خيار الشرط فسد العقد لان
 شرطه مقصود من ان يقتضي العقد ولو اتفقا على ذلك الشرط
 وادعاه المشتري في مدة الخيار ليطال العقد وادعاه البائع بعدها
 ليصح فالقول قول البائع يمينه لانه اخلا في الصحة والفساد
 ومدعي الصحة مصدق الا في مسائل مستثناة لتشوق الشارع
 الى امضاء العقود فترجح به هنا الظاهر على الاصل والله اعلم
مسئلة اذا باع امه بشرط عقها وقلتم بصحة فهل للمشتري
 قبل العتق ان يزوجه كما كان له وطنا افقونا ما جاوز **اجاب**
مسئلة نعم له تزويجها جبر لان ملكه
 تام عليها فمن ثم جاز الاستخدام والوطى والاكتساب والقيمة
 ان قتلت واملا حرج عليه في البيع والاجارة والوقف ونحوها
 فيه نقل الملك في الرقبة والمنفعة او يفيض الى النقل المذكور كالرهن
 لان العتق مستحق عليه فليس له نقله لغيره وان باع بشرط
 العتق ولانه بخو الاجارة يفتوت تعجيل العتق والمقصود منه
 وهو الاستقلال ان اعتقه مؤجرا وليس في النكاح ذلك اذ ليس
 فيه تقويت ملك رتبة ولا منفعة فهو كزوج المستول له بشرط
 رابت كالمهر في النكاح فيقتضيه حيث قالوا يحجر السيد الامه
 على اى صفة كانت لامكانته ولا يعضدها فقولهم على اى
 صفة عام لمن بيعت بشرط العتق لان اى من صيغ العتق
الحاصل ان استحقاق العتق غير مانع من صحة تزويج
 السيد كما في المستول له ومن نذر عتقا السيدها تزويجها قبل النكاح
 الملك وعدم منافات النكاح المقصود العتق والله اعلم

في البيع

مسألة إذا اشترى صاحب خانة من آخر ربيع ثوبا
مثلا فباع منها واطلع على عيب في بعضها وقد تصرف في البعض
ولم يرده ففصل يستحق الارش لياسته من الرد ولا يستحق الرد ولا الارش
وما حقيقة الياس هل هو تلف المبيع او بعضه او حذو عيب
فيه ام لا **الجواب** **قال الله عنه** ان العيب لا يغلو اما ان يظهر
في الباقي من الثياب او فيما بيع او فيما كان ظهر في الباقي فقط
مع سلامة ما بيع عنه استحق ارشه فقط على ما اعتد به
يشترى ابن حجر في شرح الارشاد بتبع الشيوخ ووجهه ان الباقي
لما تذرده وحده فظهر الضرر في الشئ ففصل على البايع وكان
انتظار رجوع ما بيع من الثياب اليه ليرد كل المبيع او انتظار تلفه
في يد المشتري للياس من الرد فيه انما يحجب به لا سيما في الثياب
التي تقصد للزينة وتخصي عليها اسنون مكن من ادر من مافات
باخذ ارش الباقي حال اذ جرى جمع على مقتضى القاعدة انه لا يستحق
الارش من الان بل متى ايسر من عود الثياب التي باعها اليه يتلفها
وعلى ذلك جرى في العبايع صرحا بخالفه الشيوخ وان ظهر العيب
فيما بيع فقط فلا ارش مادام ان الثياب المبيعة لم يياس من ردّها اليه
لكونها باقية مع المشتري منه او مع غيره لم يحدث بها عيب لا يرجع
زواله كالبلاية التي تلفت او بليت فله الارش للياس من ردّها
اما في التلف فظاهر واما في البلاة فان زواله غير متوقع بخلاف
حذو عيب يرجع زواله فان الياس من الرجوع لا يحصل بحصول به
لاحتمال زواله فيبيعه مثلا المشتري الثاني من المشتري الاول اي صاحب
الخانة فيكون في السؤال فيستدان رجعت عليه مع بقاء باقي
الثياب وهاكها المواقف تلغها استحق ارش الباقي او مع بيعها مثلا
من غير البايع فني استحقاقه الارش مما مر عن الشيوخ وغيرهما
وان ظهر العيب فيهما فلا يخفى الحكم مما مر في ظهور العيب في أحدهما

وخرج

وخرج بقولنا من غير البايع ما لو كان غوبع بعض المبيع صفقة
منه فان الباقي يرد عليها اذا ظهر به عيب على ما قاله القاضي حسين
واعتمد غير واحد من المتأخرين منهم السبكي والاسنوي حيث قال
في الطائر المذهب في الغار المذهب شخص غوبع له رد بعض المبيع
مع خروج الباقي عن ملكه صورته فيما اذا باع البعض البايع ثم اطلع
على عيب فان المذهب ان له الرد لا انتقاء التبعيض المقتضى
للضرورة ذكره القاضي حسين في تعليقه ونص الشافعي في الام
والبوطي على ما يؤيده ايج واد نصه في الكتابين على ان يخرج
المجرب مما لا ينقص بالتبعيض له رد بعضه فقط وعلمه بعد
الضرر وهو اذ وجهين حكاهما الشيوخ منشأهما ان العلم ما
مر عن الشافعي واتخاذ الصيغة وخالف القاضي لما مر عن صاحبه
المتولي والمفوي معلمي هذه العلة التي نص الشافعي على خلافها
قال ابن نقل الرافعي عن القاضي ابي الطيب بعد ان ذكر الاصل
من عدم رد العيب ففصل عن تلف السليم او بيعه انه قال يجوز ضم
قيمة التالف الى الباقي ويردها ورد بان القاضي انما نقل ذلك
عن بعض اهل الخراسان وان القائل به ادعا انه السنة حديث
المصنف **شعره** عليه قال الاسنوي فعلم من هذا غلط الرافعي
في النقل عن القاضي وقعه فيه العمري لانه ليس عليه كلام الشافعي
اه وقول السبكي وما حقيقة الياس في الرد الخ **جواب** ان الياس
يحصل بتلف المبيع كله او بعضه فيما ينقص بالتبعيض ولم يرد البايع
يرد الباقي والتلف اما حاكم الموت واما شرعا كما لعق ولو وفيا بشرط
او كان ممن يعتق عليه ويوقعه او تزويجه او ايلاد الامة ويعيب حدث
عند المشتري باذنه او بفعله او بفعل البايع او اجنبي وكحدوثه في يد
المشتري وحدوثه في يد المشتري من المشتري ان ايسر من زواله ولو بعلقت
الظن لانه وان لم يورس من عوده الى المشتري الاول لانه يكون مبعوضا

بذلك العيب المانع من الرد بخلاف ما ليس كذلك لان الياس من رد ال
 ذلك العيب ثم عوده الى المشتري الاول غير حاصل فقلت قد علم
 عتار وهو ظاهر وانما لم يفضل في العيب القديم مطلقا عن غير فرق
 بين ما يبرح وذاك وبين ما لا يبرح بالعبء وهو فوري فاعتبر
 فيه الحالة الراهنة فما وجد العيب الحادث عندها المانع من الرد
 حكما باستحقاق رضى القديم حاله من ثم لو حدث عيب عنده
 ثم زال ثم اطلع على القديم كان له الرد لعدم المانع منه حاله
 اعلم **مسئلة** رجل اشترى من اخيه حمارا ووجد في يده ضلعا
 فقال البايع كان به قديما ويرى منه واذا ذلك حاله
 عندك وقال المشتري بل هو القديم والحال انه علة في
 المحل الاول فهل له الرد بذلك ام لا **اجاب** رحمه الله عنه
 ان البيع ان وقع بعد مده يغلب على الظن روال الصلح
 فيها بالكلية بقول ابن عدلين خبير من فاضل عند
 المشتري فهو عيب حدث عنده لا رد به كما افق بذلك
 النووي هذا ان اتفق العاقدان على مدة فان اختلفا فادى
 البايع عود الصلح بعد سنة من برئه وقال الثانيان
 خبير ان انه لا يعود بعد البر سنة وادى المشتري وقوعه
 قبل مضي سنة فمن اقام منهما بينة قضى له بما ادعاه وان
 وان اقاما بينتان احتمل تعارضهما واحتمل تقدم بينة
 البايع والثاني اظهر وهو الذي افق به العراقي فيما لو
 قامت بينة ان فلافه ولدت سنة ثلاث عشرة وادى
 بانها ولدت لسنة اثنا عشر فقال بتقديم الثانية
 لانهان معهما زيادة علم لكونها بينة ولادتها في
 وقت نعتة **مسئلة** الثانية فكذا في هذه المسئلة البينة
 الشاهدة بعود الصلح بعد سنة من غير برئ الحمار
 من

في البيت م

من الصلح في وقت نعتة عند البينة الثانية هذا ان لم يكن الاختلاف
 في وقت الصلح والا كان تشهدت بينة المشتري في رمضان قبل
 سنة من برئه وبينة البايع بوقوعه في ذي القعدة بعد سنة فيه
 قدمت بينة المشتري لاننا قلنا وبينة البايع مستصعبة بقاد البرئ
 الذي القعدة وان لم يتم كل منهما بينة فالقول قول المشتري بيمينه
 لان البايع موافق على وجود ذلك العيب عنده ومدعي برائه في وقت
 بنفيه المشتري والاصل بعد **مسئلة** ان اتفقا على برئ الحمار
 اول المحرم واختلفا في وقت عود الصلح بعدها وقال البايع اول
 المحرم اي المدعى التمسك بخبر ان لا يعود الصلح بعد حكمه وقال المشتري
 اول ذي الحجة مثلا فالقول قول البايع بيمينه اذ الاصل بقا برئه الى اول
 المحرم كل هذا اذ لم يختلف الخبرين في ان تلك المدة لا يعود الصلح فيها
 غالبا فان حصل الاختلاف في قول يقول الاخير ثم الاكبر ثم من شهد ان
 المدعى لا يغلب على الظن عدم عود الصلح فيها الا انها اطلعت على دسايس
 لم تطلع عليها الاخرى وان لم يكن شهود بل ادعى البايع عود الصلح بعد
 مده يغلب على الظن عدم عود الصلح فيها لان الصلح لا يعود فيها على
 ذلك المشتري فالقول قوله بيمينه لاتفاقهما على وجوب الصلح به
 عند البايع واختلفا في رواله عند العقد والاصل عدمه فان قلت
 هما متفقان على رواله عند العقد لانه غير ظاهر والى ما ثبت
 للمشتري الرد قلت **مسئلة** ظهور رواله للمشتري بما هو عليه بناء على
 ظاهر الحال فهو كما اذا اشتراه وبه دمل بناء على ظاهر الحال انه ليس بعيب
 بيان انه اصل محذور كحزام وكما لو اشتراه وبه عيب قدر فيه ثم ادعى
 ابر ما قدر به فانه لو حلف على عدم معرفته قد روى يوم الروية والان وقع
 عليه وحلف انه زائد على ما عرفه فله الرد فها افق به النووي والمدعى علم
 والمحمد له رب العالمين **باب** السلام **مسئلة** رجل اشترى من اخيه
 على الحرف فقال له المديون له لكن اعلم عشرين ثمنا طعاما مثلا فطنا منه

ان ذلك صحيح فطالبه بالطعام فاجاب المديون انه لا يلزمه فاحضره الى
 قاض وادعى عليه العشرة الثمن ولم ياتي بحجة الا انه جاء بكتاب مصور
 من المدين وفيه انه صدر اليك ثمانية اثمان وبقى لك اثني عشر ثمن فقال
 له القاضي اقرار منك وحكم عليه بان المدعي يستوفي منه بقية
 الطعام فاستغنى المديون عن ذلك فافترق بانه لا يلزمه بل لو اقررت
 بذلك على من الصحة ثم حضرت بيته بالواقعة وان اقراره مستند
 الى المعاملة الفاسدة سمعت كما صرح به غير واحد منهم المزمع
 في عيابه فحكم القاضي المذكور على ذلك الحكم الباطل والزم المدعي فيه
 الخلاص فعمل بخسده بذلك وينبغي ان يقر بالمدعي عليه ان
 بطلان المقاضي بحكمه عليه ويكون طريق الضمان الاسما اذا
 كان المدعي معصرا او غاييا او متغلبا فتونا ما جوزت **اجاب**
 رضي الله عنه قوله كذا على ما عثرنا من الطعام عشرة ثمن الغوفلة
 يلزمه الطعام المذكور والسلم من شرطه قبضه من المال في المجلس بل
 صرحوا بانه لو قال المدين اسلم ديني لذي عليك في كذا لم يصح حتى وان
 قلنا بما قاله من شرح وخزم به صاحب الانوار وغيره انه لو قال للمدين
 اشتر لي عبدا بما في ذمتك لي فاشتر لي صح للموكل لانه يحتاج للسلم
 فلا يحتاج لغيره لكونه عقد غرر لوقوعه على معدوم على ان الشيخ
 ابا حامد قال هذا سهو من ابن شريح لا يصح على مذهب الشافعي لان
 ما في الذمة لا يتعين لا بقبض صحيح وهو لم يوجد اتحاد القابض
 والمقبض ونقل القبول الاول عن القاضي حسين وسياسة يقتضي
 ضعفه وبطلان هذا المسؤل عنه من وجوه سوى المذكور لا يخفى
 على مسعفة فضلا عن تقيده واما الكتاب الذي اظهره الجديري
 فلا يجوز للقاضي الحكم بمقتضاه فطعا لان فرض السؤال ان الكتاب
 المذكور ليس بخطه ولا خط قاض موثق به على انه لو فرض ذلك لما
 كان للمقلد لمذهب الشافعي اعتماده بناء على ان المقلد لو حكم بمخرج

مذهبه

نقله
 مالا

مذهبه نقض وهو الذي حرمه النبي السبكي وغيره وخزم به العلامة
 المزمع في عيابه على ان كون جواز اعتماد مخطوطه قول في المذهب
 انما نقله بعض الاصحاب كما قاله شرح الروياني في روضة الحكام
 ولغظه على ما نقله الغرا من بعض الاصحاب انه اذا وصل الكتاب
 المحكوم به الى قاض اخر وعرف ذلك بمعاملات بينهما انه هل يجوز
 ان يقبله بغير بينة فيه قولان بناء على القضاء بالعلم واشارة الاصحاب
 الى قبوله وقال ابن ابي ليلا وابو يوسف يجوز ان يحكم بخطه اذا عرف
 صحته وان لم يتذكر قال المازني وصح عرف القضاء في عصرنا اه
 ومع ذلك فكونه شاذ في المذهب غير خاف فاذا كان لا يصلح كونه
 مستندا للقاضي المقلد المحض فكيف يصلح ان يكون مستندا
 الكتاب المذكور في السؤال الذي لم يقل به احد من العلماء كيف
 ولو اخذ الدواه والقرطاس وكسبه فحضر القاضي لزيد على الف
 لم يكن اقرار لاحتمال الردت بحجة القلم والمعاد كما هو اصل مذهب
 امامنا الشافعي لئلا يعلل عليه قوله اصل ما اقر عليه الاقرار ان الزم
 اليقين واطرح الشك ولا استعمال الغلبة وقول من افترق المدعي عليه
 المذكور بل لو اقررت به ذلك واثبت بيته ان مستند اقراره هذا
 التواطى سمعت مع الاستشهاد بقول العباد من قال للربيد كذا
 الخ صحيح وفي الانوار لو عقب اقرار عينا فيه كذا على القم
 خرف صدق المقلد فلا ينبغي على المقر ان الزم وحلف لزم المقر به
 الا ان يقيم البينة على المناهي فلا يلزم وفيها مسئلة العباد
 المستشهد بها وعلله بانه لم يذكر السلم الذي كان اقرب حتى
 يكون تعقبا له بمنافيه لا اثبت صفة العقد كما عطل بذلك في
 العباد ايضا قال وكذا لو احال عليه بالف واشهد ثم قال الحال عليه
 انه عن بيع فاسد واقام بينة قبلت وبطلت الحوالة لانه لم يتقدم
 اعترافه ان الحوالة عن بيع صحيح وكذا لو اقرت ما ايضا وكتبا صكها

طري

ان لا حق لاحد من الماعين الا ان يرضى عنه
بينة يرضى عنه او تصحيح القاضي المكون على الحكم الباطل بلا عذر
مسوخ يفسق بغيره اذ لو عيّد على الحكم بخلاف ما انزل الله تعالى
فينزل من غير حاجة الى العزل وان قلنا بما قاله الفقهاء في اقرار الشخان
ان القاضي يفسق اذا اولاه واشوكة تغذ حكمه للضرورة لان محله
ان اولاه عالما بفسقه والافتوليتة باطله فلا ينبغي حكمه بالحق
فضله عن الباطل وكذا ان ارداد فسقه او ارتكب مفسقا اخر على
المعتمد ان موليه لم يعلم ذلك المفسق حال التولية حال التولية
وقول السائل وهل يرجع المحكوم عليه على المحكوم له جوارحه
نعم يرجع فيه مادام باقيا فان تلف غرمه بدله لانه
مال حصل في يده بغير حق فكان مضمونا عليه وله ايضا مطالبة
القاضي فيرجع على المحكوم له وان كان المحكوم له موصرا حاضرا
وتصوير الروضة واصليها وما تفرع منها كالروض والعياب
المستلزمة بما اذا كان المحكوم له معسرا او غاييا ليس قيد بل تصور
مسئلة لان من كان له طريق باقي الضمان جازت مطالبة وان
اكتفت مطالبة من عليه القرار ومن لا فلا وان لم يكن فظاهر ان عمل
رجوع القاضي على المحكوم عليه ان لم يقل هو مستحق لما اخذه وانما
هذا ظلمي والافلا يرجع له لانه مظلوم بزمه فلا يرجع على غيره
ظالمه وان كان ما غرمه او ما حكم به سوا فذاك والافلا يرجع
الا باقله ما ثم رايته مصر حاه في العياب وغيره والله اعلم
باب الرهن **مسئلة** شخص رهن عينا من ارض بها
سيرة ضده او بما يخلص له دينه لزيد او علي بن محمد في الزمة واشترط
المرفق على الراهن شرطين في مقتضى العقد كشرط اجارة العاين
للمرفق يتنفع بها فهل يصح الرهن والاجارة او لا لان اهل الزمان
استولى بعضهم على املاك بعض مثل هذا وتابعهم ولا العوض
اهل الشوكة

اهل الشوكة على صحة العقد المذكور فاذا حكم الحاكم بصحة الرهن
والاجارة وهل ينفذ حكمه ام لا افتونا ما جاورين **اجاب** رضي الله
عنه لا يصح الرهن المذكور لاختلاف احدى ركائنه وهو الدين
حال صدوره وكذا لو وقع الرهن بعد ثبوت الدين في الزمة
ولزومه وشرط فيه اي في طلب عقد شرطين في مقتضاه كشرط
ان يوجه ما لك من الرهن سوا كان باجرة المثل ام بالكرام باقل
واذا فسد الرهن فاما ان يعلم فاساده فتصح الاجارة بعرض
واما ان لا فلا تصح كالموابعه عينا بشرط ان يبيعه اخرى فان
العقد الثاني يصح ان علما فساد الاول والافلا واذا حكم الحاكم
بشأنه في صحة الرهن والاجارة حيث قلنا بعدم صحتهما
فحكمه غير صحيح فعليه وعلى غيره من الحكام نقضه اي اظهار
كونه باطلا بل لو كان في المذهب وجه من جوح صحة الرهن
او الاجارة حيث ابطالناهما لم ينفذ حكمه بناء على ان المعتمد لا يحكم
بمخرج مذهبهم وان حكم به حكم بخلاف ما انزل الله كما حققه
الامام السبكي والله اعلم **مسئلة** شخص رهن ارضا مشاعا
ولم يكن بينهما ايحاب وقبول ولم يقض الرهن العين المرهونة
ورجع الراهن في الرهن ببيع او هبة مقبوضة فهل يصح البيع
والهبة منه او لا افتونا ما جاورين **اجاب** رضي الله
عنه يصح البيع وغيره من التصرفات المنوعة في المرهون
قبل قبضه وان صدر بايحاب وقبول فضلا عما اذا لم يصدر
فرض في السؤال لو وقع القبض المعتبر ولم يكن الرهن بصيغة فالنقص في
صحته بناء على عدم صحة نحو البيع بالمعاطاة وان قلنا صحه نطقا فاذنا
ذلك في سائر العقود حتى الرهن كما ذكره الشخان كان ذلك رهنا محكما
مقبوضا فنقص في المالك فيه بنحو البيع بلا اذن من المرفق او واريته
باطل وان لم نظره في الرهن وهو ما قاله البلقيني فلا رهن والحكم عليه لا يخفى

هذا والمذهب عدم صحة العتود بالمعاطاة مطلقا الفتوى عليه كما
مر والله اعلم **مسألة** شخص وهب لاولاده الصغار عقارا
وقبل وقبضهم ثم بعد من زمان رهن العقار المذكور لمصلحة
نفسه بان شرط المرفق اجارة العين على الراهن بدون اجرة المثل
لمنفعة المرفق بسبب الرهن بالدين المذكور فهل يصح للراف
يتصرف في مال الصبي رهن او اجارة وهل للصبي ان يبلغ اربطاب
المستاجر المذكور بمنفعة العين الموهوبة او لا **اجاب**
رحم الله تعالى اذا رهن الوالد العقار الذي وهبه وقبضه لاولاده
فاما ان يكون رجع قبل الرهن في الهبة باللفظ ام لا فيصح ههنا
في الاولى لانه رهن ملكه لعود العقار الى ملكه بالرجوع والالم
يصح والحال ما ذكر في السؤال لان الرهن الولي قال محجور بشرط
مستوفاه في كتب الفقه لم يوجد منها في المبحوث عنه شي
والاجارة لا تصح ايضا الا ان وقعت على وفق المصلحة وهي لا تقع
كذلك على ما في السؤال فكل من الرهن والاجارة باطل وحينئذ
للمحجور بعد كماله مطالبة المستاجر بقضي الاجرة وله مطالبة
الوالد ايضا فان ادعى انه رجع في الهبة قبل قبضه المذكور فان
اثبت ذلك وظاهره والا فالقول قول المحجور فيحلف انه لم يعلم
رجوعه او قال لم ارجع بل رهن العقار بخوف نفقة الاولاد وانكره
صدق بهمينه لان الافتقار راجع الى ان تصرف منه وقع على وفق
المصلحة ام لا والوالد مصدق في ذلك حتى الام لو كانت لها ولاية
بمخروصا على المعتد لو فور شفقة بخلاف الوصي الذي
ليس بوالد فانه اذا ادعى انه تصرف على وفق المصلحة وانكر المحجور
ذلك بعد كماله كلف الولي بينة والاصدق المحجور بهمينه والله
اعلم **مسألة** رجل هب وخلف اربعة اولاد وبنات ثلثة
من الاولاد بالقون والبنات بالغه وخلف تركه ومن جملتها بنت رهن
مع شخص

الوصي

مع شخص في دين له في ذمة المالك فطلب المرفق دينه او بيع
البيت منه في دينه واشتات من الاولاد غايبون ذباغ القاضي
البيت المذكور من الدين بدون ثمن المثل بغير اذن الورثة
الحاضرين ومع عينة الغائبين فهل يصح البيع ويصير البيت
ملك للمشتري او لا ولوان الغائبين من الورثة نازعوا في ذلك
هل يسمع دعواهم **اجاب** رضي الله عنه فقال ان لم يوفوا
الورثة المذكورين الدين فلم يفتن البيت طلب بيعة ليستوفي
من ثمنه والحامل الحاضر لا ينوب عنه الحاكم في البيع الا اذا اصر على
الامتناع من قضا حصته من الدين ومن البيع بنفسه او وكيله
والناقض وكذا الغائب ينوب عنه الحاكم في بيع حصتهما
من البيت وح هو متصرف في ثمنه فعليه مراعات المصلحة فيبيع
بمثل المثل وبدونه بقدر يتغابن بمثله حالاً من نقد ليلدونه
والحالة هذه البيع من المرفق كما يبيع من غيره فان باع بعشرين
مثلا وبان ان البيت كان يساوي الثلاثة ثمن مثلاً حالاً البيع
ولو باع عتاف المشتري بان بطلان البيع لعدم تصرف الحاكم بالمصلحة
وان قال المشتري لم يكن البيت يساوي اكثر مما باع به القاضي
حال البيع فالقول قول بهمينه لانه يدعي الصحة وان اقام
الوارث شاهدين خبيرين فشهدا بما يدعون من نقض القاضي
عن ثمن المثل بقضا موثر اعمل بعقضاها ان لم يكن بيع القاضي
وقع بثلثي شهدا خبيران انه ثمن المثل والا فقدر اثنى السديكي
بصحة البيع لان التقويم حديث وتخير وقد تطلع بينة الاقل
على عتاف ثمنها زيادة علم انما الغافقون في الصلاح الذي اعتمدها
القاضي كرايا في كتابه ادب القضا باننا حكم بطلان بيع
القاضي عملا بشهادة من شهد بالاكثر وقد عمل كلام ابن الصلاح
على ما قاله شيخنا ابن حجر على ما اذا بقيت العين بصغارتها وقطع

يكذب الاولى وكلام السبكي على ما اذلفت ولا تواتر ولم يقطع
يكذب الاولى والله اعلم **مسئلة** اذا وضع المرقن الموهون
في حوزة منتهى سافر والرهون محزبين متاعه وعليه حافوا فارق
الرهون والمتاع معا وشاع ذلك فهل يضمن المرقن ام لا افتونا
ما جوري **اجاب رضي الله عنه** ان المرقن اذا اراد سفر اذ لم يعلم
ما لك الرهن بذلك حتى يعمل في الموهون بقضية اذنه من السفر
به او تركه في محله الذي هو فيه او جعله عند عدل فان سافر ولم
يعلم المالك مع تيسر ذلك صار ضامنا مطلقا حيث لم يستبق من المالك
له الاذن في تركه في محله عند اذنه السفر وان لم يتيسر اعلام المالك
لنحو غيبته او حبس لا يمكن الوصول اليه بعد تحكيمه كالوديع كما
هو قضية كلام الاصحاب وصرح به البغوي وغيره وحكمه انه
ان وجد قاضيا ثقة ما موافق الموهون اليه وعلى القاضى قبض له
والاشهاد على نفسه بقبضه فان امره القاضى بدفعه لثقة كفى
بل قيل ان لا ادفعوا للرهنة عن نفسه وان لم يجد قاضيا بصفه
الامانة دفعه الى امين ويأمره بالاشهاد عليه ويكفي فيه العداله
الظاهره حيث لم يوجد عدل باطنا والحاله هذه تركه في حوزة منتهى
مع اعلام امين به وان لم يره اياه ان كان الامين يسكن الموضع او يراقبه
من سائر الجوانب ويكفي اعلام امانة ثقة على الاتح بناء على ان هذا الاعلام
ايتمان لا اشهاد وينتج وجوب الاشهاد عليه ان كان بحيث يمكن مراجعته
لانه والحاله هذه كانه في يده وان كان الامين بحيث لا يمكن اخذه لم
يجب الاشهاد كما هو ظاهر كلام الاصحاب فان ترك ما مريم القدره
عليه صار ضامنا ومنه جعله عند عدل مع وجود قاض ثقة ما موافق
كما زعمه الشيخان تبعا للبغوي وجماعة وان نقل مقابلته وهو عدم
الضمان بناء على التحيز بين القاضى والعدل عن النص والاكثريين وانما
القاضى في حوزة غير الثقة فوجوده كعدمه فيتعين العدل قطعا

ومن ثم

ومن ثم قال الفارقي اما في زماننا فلا يضمن بالايدي لثقة حوزة القاضى
وجها واحد الما ظهر منه نساء الخلفاء والاذن عن محل الخلافة فانما هو في القاضى
الامين بلا شكاه وحيث كان القاضى غير ثقة صار الامين ضامنا
بعلامه كما نقله امثله في باب الملقطه عن صاحب الموضع واقروه فلو كان
القاضى عالما بالرهون المذكور وخاف المرقن من عدوله عنه الى العدل
فتنة في نفسه او ماله كان ذلك عذرا يجوز له السفر بالمرهون ان كان
امنا او كان خوف السفر اقل من خوف الحضر هذا خلاصة ما ذكره الاصحاب
في الوديعه **وقال** من حكم الموهون مثلام من حوزة منتهى كافي السؤال كان
المرقن المذكور قد اعلم به ثقة يسكن الموضع او يراقبه مراعية تامه
وكان ذلك لعدم وجود المالك او وكيله وكعدم وجود القاضى
حسا او شرعا لكونه جايروا وكان قد اشهد على الثقة الذي اعلمه
بكون الموهون في الحوزة وترك الاشهاد لعذر او كان الثقة بحيث
لا يمكن اخذه لم يضمن ولا الاضمن والله اعلم **مسئلة** قال الشيخ
الامام رضي الله عنه اعلم حفظ الله قلبك وقالبك وانما لك
من كل خير ما ربك انما نقلته عن خطا بعضهم من صحة اركان ولي
البالغه الرشيد بصداقها بلا ولا منها وان ذلك هو لقياس
فلا ريب ولا التباس ان ذلك جدير بالتصديق وغيره بالترييق
عليه جرحه ونفيه غير صحيح بل هو تصرف فصولي بلا امين
وهو غير صحيح في حديث القولين الذي صار القديم عنده كالكثير
عند عيين وقوله ان ذلك وثيقه لها معها الذي ثبت له فيه
بأذنها عليه صدرق عن فكره كليله اذ ليس كل من ملك التصرف
في شيء ملك التوثيق به بل ان الوكيل في بيع لا يملك الارتضاء بثمنها
الذي نوب في العقد بدونه اذن منوبه وقياس الارتضاء على الجار
والاشهاد وظاهر الفساد اذ هو انما يكون اذا كان المدرك موافقا
ولم يجد سالك هذا المسالك فارقا مع قيام الغرض فلا يصلح

القياس عند عامة الناس فالفرق بين الرهن وبين المذكور هنا ان الرهن انشا
عقد للغير بغير اذن شرطي ولا شرعي ومحال على القول الجدي صحة
وهو على القول القديم موقوف على اجازة الملة واما الخيار والاستها
فليس فيها الاجرة الاحتياط للعقد الذي تدل القران العريضة على طلبه
غوا الوكيل به فمن جاز لنحو الوكيل كل منهما وان لم يرد له فيه لان القران
العريضة في ذلك تكفيه الا ان كان غوا الوكيل غوا المصاحبة بيد المعبات
كما قامت عليه الحج والبيات وما ذاك الا ان القران المذكور يدل على
انه راض بما الوكيل قاض واما انشا العقد للغير بغير الاذن الذي هو الحال
فيه اعتماد ما يقع به الدلالة من القران الاحالة والخارج لزيدان يعقل هبة
لغيره ويدون اذن منه لما فيه من المصلحة فان قلت لولي له علقته
بالصدقات لكونه وجب للمرة بسببه فهذا ملك بغير اذن من الملة التوق
به قلت من قال ان للولي علقته بالصدقات لذلك قد عقل وعقله لانه
انما ملك عقدا لنكاح ليدفع العار غالبا عن نبيه فمن اين وجب المهر
بسببه الا ترى ان الملة لو رقت بكفو معسر بالصدقات وجب ان يكون
للولي في ذلك شقاق فاذا كان ذلك وجب ان يكون في هذا الباب
اجنبية وان كان في عقد النكاح وليان وليس عن هذا الكلام مجيد
ولا على حسنة من يد والى على ما يعمل ويقول شهيد والى سبحانه وتعالى علم
مسئلة رجل ارث من من اخر راضا وجعل يده عليه بامدة طوي يستغ
بها ولم ينذر والى له بمنعها ولا طاله باجرتها مدت حياته فان المالك
وطلب ورثته اجرت الارض من الميراث من قبل عبايون ام لا فان قلت نعم
ولم يستغ الرهن من الارض الا ببعضها فهل يلزمه اجرة ما انتفع به ام
اجرة جميعها **اجاب رضي الله عنه** ان فايده عقد الرهن التوق بالدين
ليستوفيه من الرهن عند تعذر الايفاء من غير **مسئلة** والتقدم به على
غيره من بقية الغرماء وليس من مقتضيات انتفاع الرهن بالرهون
فمن انتفع بالرهون كلها وبعضه ولم يسبق من مال الرهن اياه انتفاع

ولاما

ولاما اعتيد من النذر بالمنافع المذكورة مدت بقاء الدين او شي من هذه
غاصب لما انتفع به فقط فعليه ضمانه لو تلف فان كان منقوما فاقصى
قيمة وعليه ايضا في المسئلة المحررة عنها اقصى اجرها انتفع به من الارض
لانه صار بالانتفاع غاصبا له فقط فلا يضمن اجرة باقي الارض الذي
لم ينتفع به اذ لا مقتضاه **مسئلة** لو منع المالك منة مثلا صار
غاصبا ايضا فيضمن اقصى الاجر ايضا فنوات المنتفعة تحت يده عادية والله اعلم
مسئلة في رجل رهن من اخر راضا وباح له منافعها مدت بقاء الدين
او شي منة فاستمرت تحت يد الميراث ينتفع بها بالزرع وغيره فانت
المالك وبعثت الارض في يد الميراث ينتفع بها ايضا فهل يلزمه اجر
المثل الانتفاع بعد موت المالك **الاجاب** ان يستمر الاباحة مدت بقاء
الدين في ذمة الرهن ام **الاجاب** رضي الله عنه ان من ابلح
منافع الارض لم يرض او غيره حتى مات انتهت الاباحة بموته
الخروج الارض عن ملكه كالباع بها او وهبها حتى انتفع المباح له
بعد موت المبيع فعليه اقصى الاجر كما مر في الجواب الذي قبله للانتفاع
الواقع بعد موت المبيع لانتهاء الاباحة بالموت وسواء علم موت المبيع
او جهله **مسئلة** لا اثم عليه في صورة الجهل وان وجب عليه ضمان
اقصى الاجر لان الضمان لا يفتقر فيه الحال بين الجهل والعلم وانما يفتقر
في الاثم والايان وجوب اقصى الاجر للوارث في الانتفاع الواقع بعد الموت
مع جهله بجهل الرجوع بخلاف ما اذا رجع المبيع عن الاباحة فان انتفع
بها المباح له جاهلا بالرجوع لانه هو المقصود حيث رجع ولم يعلم
برجوعه على ان عدم الضمان والحالة هذه فيه خلاف مشهور لكن
جاء الارشاد كما صله على عدم الضمان حيث قال في باب القسم
والشئور ولما اى الواهب يؤبها ويمسح رجوع وصاع فانت
قبل علمه اه وهو المنقول عن الغزالي والثاني منقول عن الصبيد لاني
هذا كله في الاباحة كما هو في السؤال اما في النذر بالمنافع اما مطلقا

او الى مدة معينة كعشر سنين او مائة سنة او حتى موته فلا يؤثر في
النذر موت الناذر ولو اصابه الموت قبل ان يوفى فله الموت فلا يؤثر
عنه ولا موت المذوق بل يستوفى النافع وارثه لانه مالك تلك
المنفعة حال موته فوفيت عنه والبدل علم **مسئلة** لو وهب
الراهن الموهون او نذر به الاخر بعد اللزوم وتلف في يد المتهب
او المذوق لم يفل بغير ضمان بدله ليكون رهنا واذا ضناه
بدله فانفق الرهن فله الرجوع فيه او يستحقه الراهن لانه بدل
ملكه **اجاب** رضي الله عنه عن النووي في الروض وغيره
يقولون الراهن ممنوع من التصرف في الرهن والى العباب وصح ذلك
انه يجوز عليه في الموهون الاجل حتى المتهب المتعلق فيه واخر على
العائد يقتضي بطلان نصه الذي لا يبقى له اثر لافساده الذي
حكمه في غرض الضمان كالصحيح غالبا وصرح بالبطالان في الروض حيث
قال ويبيع اي المالك ورهنه للموهون باطل قال لنا حجة لانه
ممنوع منها ام وذكرنا في الفرق بين الكسبة الفاسدة والباطلة
ان الفاسد يكون اما بشرط فاسد كشرط كسبه بينهما او عوض فاسد
كان كانه على نحو من كل ما لا يصلح للعوض فيه لكنه مقصود واجل
فاسد وعرضها وان البطلان يكون لاختلال بعض الاركان كان اخل
بعض شروط العاقدين او ما ذكره ولا شك ان مسئلتنا اخل
فيها ركن وهو فقد اطلاق التصرف في الواهب بسبب الحجر عليه لمق
الرهن كما عذر اذ كان في الحجر فاذا انقرض ذلك وعلمت بان اصل
وضع اليد على مال الغير ابي وما نزل منزلة كما تعلق به في ضمان
كما صرحنا في باب المعارب علمت ان المتهب المذكور في السؤال والنذر
المجوز كذا المتعلق ان وجدت الصفة حال الرهن باطل من اصله
لا فاسد فكل من المالك ونحو المتهب ضمانان والقرار على نحو
المتهب اذا تلف الموهون تحت يده او علم الحال والافساده كاهو

القاعده

القاعده في اليد المترتبة على يد الغاصب والمالك وحكمه كالغاصب
لاجل تعلق الرهن الذي صيره كانه غير مالك فان غرم الرهن المالك
البدل رجوع على نحو المتهب العالم او غرم نحو المتهب الجاهل رجوع على
المالك لا عكسه فیهما فلو انفق الرهن والبدل نحو المتهب كما في
السؤال فهو للمالك ان كان نحو المتهب عالما فان كان جاهلا فكذلك
ان كان قد غرم المالك وتلف عنه وكذا ان لم يتلف بنا على المعتمد
انه ياخذ على جهة الفيصولة لا الجبلولة وان لم يكن غرم المالك فله
مطالبته بدله بما غرمه ولا يتعين رد عين ماله بنا على ما اخذ
ابن الرفعه من كلامهم في اواخر الاقرار وهو ان الغاصب يبرأ بالرد
على ذي اليد الصحيحة كما لم تكن في مسئلتنا واستظهره السبكي
وغيره **فان قلت** هذا مقرر في رد نفس العين المقصوبة
لا بد لها **قلت** الغرض مسلم في غير نحو الرهن اما هو فلا لبقا
تعلقه بدله الموهون ولبقاء الرهن في البدل حتى في ذمة
الضامن ولو المالك خلا فالنكر باحث استشاه في بعض كتبه
فكان نفس الموهون باقية فاملة فانه مهم وما يولد ما قرناه
في هذه المسئلة جزم البغوي واقروه بان المستعير من المساجر
اجارة فاسده ضامن والموجر منه طريق الى التفصيل المازي خلاف
المستعير من المساجر اجارة صحيحة لان المساجر اجارة فاسده
ممنوع من التصرف فعارية باطله ومنه يعلم ان العارية مثال
اذ لو اجرة كانت باطله لا فاسده وقد ذكر ذلك الجلال البلقيني
ولم يطلع عليه بعض اصحابنا فانني بعد ضمان المساجر الثاني
معللا بان حكم فاسد كل عقد صحيح وقد وقع مثل ذلك للرداد
شارح الارشاد الارشاد فافتي بان من استعار عينا ليرهنها
بعشرين رهنا بثلاثين مثالا لضمان عليه ولا على المرتهن
وقد خالف جماعة من الناسخين وغيرهم فاشتوا بان الضمان لبطالان

الرهن من أصله وما قالوه هو الفقه وتقليل الرداد بان اصل وضع اليد
 بما ذون فيه بزيادة ما ذون فيه على صفة فاذا انتقلت انتفاء
 اصل الاذن والله اعلم **باب** **المسئلة** في يتييم له مال
 ولا وصي عليه من ولي وخشي على ماله من قضاة السوء والدول
 وكان له ثم من يمكنه النفع فهل يتعين عليه القيام بذلك ام لا
 فان قلتم يتعين عليه القيام بذلك فقام بذلك وطلبت ام
 الصبي ان تضع يدك على ولدك وها هو ماله وطلب اعمامه ذلك فمن
 اولى بحفظ ذلك المتعين عليه ام الام ام الاعمام وقد قالوا ان
 ام الاطفال والحيات ينصبها القاضي لقيمة الوفاء وشعقتها فهل لها
 ان تزج المال من الذي يتعين عليه القيام بشان الطفل من غرض
 لكونها لا يمكنها مراجعة القاضي في ان ينصبها ام لا فتونا ما جاز
اجاب **رضي الله عنه** ان هذا السؤال تضمن ثلاثة اسئلة
 اولها اذا تقدم الولي حسنا او شرعا فمن يلي امر اليتيم جوابه ما في فتاوى
 ابن الصلاح انه لو كان في يد رجل مال يتييم وليس بوصي ولو سلمه
 لوالى الامر خشية ضياعه جاز له وجب عليه النظر فيه والتصرف
 بالتجارة فيه والاتفاق في الضرر ومخالطة في الاكل وان يستعمل
 فيما فيه تدبير وتاديب قاصدا مصلحة واستانسا لذلك بقول
 بعض اصحابنا وقرره اوقاف صاحب القرية يصرفها لصالح القرية
 في مصالحها لعدم من له النظر اه ونقل ذلك عن الجرجاني ايضا
 وابن عبدان وغيرهما و**حاصل** ذلك بثبوت الولاية
 الشرعية عند تقدم من لمصلحة بلد اليتيم فان لم يتعد وافرض
 عينا على المتعين ويصير ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 كما في السؤال سائر التصرفات في مال ذلك اليتيم بالقبضة وان
 تقدم وافرض ذلك كفاية على واحد منهم فان اتفقوا عليه فذاك
 والا فيظهر وجوب القرعة قطعا للتراع ليتحدد الولي اذا تعدد

يترتب

يترتب عليه اختلاف الاراء فيترتب عليه اربعة اشياء كما هو
 ظاهر ثانيا **مسئلة** ان الام هل لها ولاية شرعية مستفادة من وصاية
 وعونها **جواب** ان ذلك قول قال به الاصطلاح وطائفة يسيرة
 من الاصحاب فعليه قيل انها مقدمة على الجهد وقيل على الوصي وقيل
 على الحاكم وقال الكندي في قول علي الوصي بالجهد كما نقله الاذري
 انها مقدمة على الحاكم ما لم تتزوج اه والذي عليه جملة الاصحاب
 ان الام لا تلي الا اذا كانت وصية او قيمة وهذا الذي به الفتوى
 ومن ثم لما سئل ابو شيكيل عما اختاره الفقهاء ان الوليان ابن عميل
 والحضري من ثبوت ولايتها وتقدميها على الوصي فغيره ما قاله الجمهور
 وقال ام اهل الحل والعقد في ذلك ولا يقتبس الفقهاء ان الام توريثهم
 ولم ينفوا الا على اثرهم ولا حظ تقسيم الخطر عن الانفراد عن الجماعة اه
ثالثها ان الاعمام والعصبة كالجهد هل لهم منازعة المتعين في طلب
 جعل مال اليتيم في ايديهم **جواب** ان اذا كان هو الصالح وتمام
 فليس لهم المنازعة المذكورة ولا له تسليم المال اليهم الا على قضاة
 نظره وكذا ان كان هو الاصلي بان كان لا يمكن دفع الظلمة عن مال
 اليتيم الاما دام تحت يده وان استتروا في نظر الشرع فهم سواء
 فيستحقون على واحد والام حينئذ اولى الوفاء وشعقتها فان لم
 يتفقوا فالقرعة كما مر والله اعلم **مسئلة** اذا مات رجل
 عن اطفال ولما خزان فقال احدهم للاخر تصرف في مال الاطفال
 وما عليك الا نفقتهم وكسوتهم وادارتهم وما فضل من الرزق
 فهو لك وكان ذلك من امان عترة وصاياه ولا نصب قاض فتعرف
 فهل يفسقان بذلك ام لا **اجاب** **رضي الله عنه**
 ان الاخوان المذكورين حالين احدهما ان لا يثبت لاحدهما ولاية
 على الايتام لعدم اهلية او لوجود قاض ثقة بحيث لا يخاف منه
 على مال اليتيم فليس لهما تصرف في المال المذكور مطلقا وقول الجمهور



ان الاخ والعون نحوهم يجوز ان يعلم الصبي وتاديبه والانفاق عليه
في ذلك في ماله وان لم يكن نوا او حيا الله قيدا السيد السهمودي سما
اذا تغذرت مراجعت الولي من حاكم ونحوه لئلا تضيق مصلحة الصبي
انتهى ووراده حاكم تغذرت لا يغني وظاهر كلامه فرض ذلك وجوب
حاكم شملت ولايته الايتام غير انه تغذرت مراجعته في حاله هذه
لنحو بعد بترتب عليه في انتظار الاذن من نوا الصبي او فوات
مصلحة يحتفل بها شائهما ان يثبت لهما الولاية الشرعية
ابتداء وذلك بسبب تغذرت حاكم حسا او شرعا بان خيف منه
على المال فلهما بل عليه ما سائر صلحا بله تولى سائر التصرفات
في ماله بالغبطة كما صرح به الجرجاني واقفى به ابن الصلاح وغيره
وصرح بنظر الشنخاني في صرف غلة وقف نحو المسجد عند فقد
نحو الحاكم في اذا التقى على حد مرضي منهما او من غيرهما ممن
عليه هو صالح للولاية ولو باجرة فذاك والا تصرفا مثلا بحسب المصلحة
حيث وقع اتفاق عليها والا تغذرت واجبة عطا نفار عمل
بقوله هذا ما تقتضيه قواعد العقد وما قول اخذ الاخوين للاخير
نصرف في مال الاطفال الى ان قال وما فضل من الرخ فهو لك فكلام لا يرتب
عليه اثر الا فسقته ان امكن من المال الاخ الاخر واداه بما امره جارة بخلاف
ما اذا رتب على مصلحة فيما قاله فلا يحكم بفسقه للعذر وما انصرف
الثاني بالمصلحة فصحي لثبوت ولايته الشرعية حتى اذا فضل
نحو عن مودة الايتام واخذ على وفق ما امر به حكم بفسقه وان
ادعى نحو جهل ولم يكن نحو قريب عمه بالاسلام لتوفر الدعوى لمعرفته
مثل هذا قد عوى خلاها ما كذب واما سبب تقصير كل في تغزق
الافكار الدينية والاعمال فلهذا المبالاه كما افتق بنظره لك ابو زرعه
والقاضي كرها وغيرهما والى علم **مسئلة** في قيم اليتيم اذا كان
له مال يحتاج القيام عليه والتعهد لمحمد كالتخل والامتنع بذلك

لا
هذه

يوتق

يوتق به وكان القيم يستغله القيام به عن كسبه وكان العرف ان
من يخدم النخل ياخذ الربع من العسل الحاصل فيخل يستحقه القيم
على هذا الوجه اذا اشترى له القام من لم تغرض له اجرة مثله تغذرت
الربع ويعوضه عن العسل حيث اقتضت مصلحة **باب** في الع
عند اذا قلنا يجوز اقتنا الحيوان للمحجور اذا اقتضت مصلحة هو
الذي يفتي به جمع منهم الفقيه حسين بن عبد الرحمن الاهدل في صحة
على ابن ابي بكر الازرق والقاضي المصلحة في اقتنا النخل المذكور
للايتام اقتناه لهم وان كان ظاهرا اطلاق الاصحاب بان الولي لا يشتري
الحيوان للمحجور ولا يتركه في ملكه ان جدد من يشتريه بثمن مثله
لانهم ينوون ذلك على الغالب من عدم المصلحة في بقاءه لما خاف عليه من
العوارض ولا يبعد ان ياخذ من الحيوان ما يقتضيه نظر الولي كون بقاءه
مصلحة ومنه النخل المذكور فانه تافه القيمة كثير التيل غالبا فكل ذي
نظر يسد يد يدرى عدم المصلحة في بيعه ووجودها في بقاءه وقد
صرح الاصحاب في باب الوصاية بان الولي ان يشتري للمحجور نحو العبد المخدم
اذا اراد ذلك لمصلحة وان وفي السقفة المطلق يشتري له جارية بشرها
واقفى الازرق بان يجوز للمولى ان يغتني له نصيب من المواشي لمصلحة
غنى اكانا وبثروه للمحرث او غيره ذلك فلهذا تغزرت جواز بل وجوب
ايضا النخل المذكور اذا كان لا مصلحة في بيعه لمحقارة غنسه
بالنسبة لما النخل المذكور في امكن المصلحة يتوقع من فوائده
فلا بد له من متعه وان امكن القاضي القيام به والانصب لذلك
فيما باجرة النخل ولو كان القيم غنيا في تغذرت الربع المذكور في الذي
في السؤال المذكور في اغلب الاحوال واوقات الاعتدال قلته في الشهر
الذي يكمله النخل وكثرة على نظر الخبر المذكور المال فاذا تغزرت معرفة
قيمته لذكور في غلبه واستاجر الحاكم بها او باقل منها ما عيا المصلحة فان
علم القاضي والاجير الاعمال التي يحتاج اليها النخل غالبا فذاك والا وكلا

من يعقد الاجارة وينزل العقد على عادات الناس في الخدمة ويكون
تقديرها بمدة معلومة فيستحق ذلك القيمة المسمى قايما ان يعطيه
ايها القاضي تقدير ما لا يتيسر واما ان يعوضه عنه من العسل
ان اقتضت ذلك مصلحه كان شرط جواز الاعتراض كونه
الاجارة عينه نحو استاجرته سنة لعمل كذا وكذا فان كانت
ذميه عن الزمته فمتى لم يتصور الاعتراض كرسما الى السلام
والله اعلم **باب الفلاس مسئلة** اذا اقر المحجور
عليه بالفلس يعني اودى بالحق قبل الحجة عليه فذكر ان لا يقبل اقراره
في حق الغرماء لكن قالوا انهم تخلف المقر له ما فائدة هذا اليمين ان
لو نكل لما جاز له الخلف امتونا ما عرفت **اجاب** رضي الله عنه
ان القول بان للغرماء تخلف المقر له صريح في ان الصانع وغيره ولا
يجوز من اشكال فمن ثم لما نقل الشيخ في حقنا القاضي ذكرنا كذا
نقله الاذرعى واقفه في هذه الصفة بمنزلة وبما انه اذا اقلنا
بشروط الصحة الاقرار بالدين وبالدين بالنسبة للغرماء قصد بقره
وهو احد قولين للشافعي وصحة صاحب الهادي وشاربيه الغرالي
فان صدقوا وظاهره ببيع العين المقرها اذ لم يبق مال للفلس
للمدين ببيعها وان صح حق الفلس فظالم المقر له بالدين وبذلك العين
اذا ايسر وان قلنا لا يشترط قصد بقره لغرماء بل يصح الاقرار في حقهم
فان كذبوا احد من القولين صحة الاكثرون ومنهم الشافعيان
وابن الرضا وعامة المتأخرين وبه الفتوى فلا يظن لقول ابن الصباغ
للفرماء تخلف المقر كثر فالوجه اللهم الا ان يقال فائدة ذلك ان
هبة اليمين بها حكمة على تكذيب الفلس فيما اقره واظهار كونه
واقفا على ذلك فيبطل الاقرار فلا يحصل من احد في صورة الدين وبيع
للمدين ما اقر به في صورة العين بناء على ان من اقر لغريمه بعين فكذب
ببقيته كجزم به الشك في التصريح المتولي وانما ينصرف فيها بما

عدا الوحي

عدا الوحي من سائر تصرفات كفاية الزر كشي لا انه متى نكل عن اليمين
المذكورة فيحلفوا ردت على الغرماء ما لم يدعوا عليه انه واقفا المالك
على ذلك ليعطل حقه فانه اذا لم يحلف على فعل ذلك لم يخل فله ان
يحلفوا اليمين المذكورة فيحلفوا بان المالك واقفا ويكون عيبتهم
بمنزلة اقراره بالموطاه المذكورة ولعل ذلك مراد ابن الصباغ اما تخلفهم
المقر له على ان له هذا الدين وهذه العين فليس فيها فائدة سواء
ما مر هذا حاصل ما فتح الله به حال كتب الجواب وارجوا ان
يكون هذا الصواب والله اعلم **باب الصانع مسئلة**
شخص مات وفي ذمته صداق الزوجة ومنها من الميراث ثم ماتت
المرأة وخلفت ولدين ذكرين فان فرضا ان احد الولدين ابرأ الميت
ما يستحق من الصداق والتمس وهو مجهول لا القدرة هل يصح ابرأه فيها
معا وفي شيء دون شيء ولو جري لفظ الصانع مع ذلك عند جميع التركة
ولم يبين كم تركها قدرها الا انها قد عرفت وارض وبناء وعبيد
واما اولاد وحيوان وغير ذلك فهل يصح هذا الصانع من الورثة
لم يستأذن باقتيمهم فهل يصح ام لا تنص في حق الاذن دون غيره
والحال لم تقسم ولم يعرف كل وارث قدر حقه ولو جري هذا الصانع
المذكور ولم يتفرع من المصالح ولا المصالح لما كان له اجرة من ارض
ودواب وغيرها ولم يعرف ذلك او عرفاه ولم يتفرع منه فهل تدخل الاجرة
في هذا الصانع لا والحق ان هذا الوارث المصالح واضع يده على جميع
التركة ولم يورث الحقوق الى اهلها مع الطلب ايضا فلو ان بعض
الورثة الذي ليس تحت يده شيء منها مضى زمان ولم يطالب
والواضع يده على التركة يتصرف فيها كيف يشاء وانا قلنا هذا الوارث
الذي ليس تحت يده شيء منها ان يطالب بما يستحقه من الادوة اكثر
مما كانت من يورث الموت اليوم الطلب فاذا اقلتم نعم فلو ان الواضع
يده على ما عدا وانا قال انا صرفت كذا وكذا ما في عاشر الدولة او في

3

تغير ببناء أو تلف شيء من المال الذي عتق يده فهل يحق لهم شئ من
ذلك ولهم حصته من الغايث عتق بده أم لا أفقونا ما يجوز من
أحاديث **رضي الله عنه** أن أبا الميث من النصيب المورث
عنه باطل لأن ذلك ليس ببناء في ذمته حتى يبرأ منه بل هو في ذمته
الدين في عتقهم تنزيله والمالك فيه مترقب على الموت فمات
الشخص تنقل الملك عنه في جميع مملوكاته من أعيان ومنافع
إلى وراثته بغير رضا أو تعصيب وأما الوارث ووارث الوارث الميت
عن ذلك لغو الاستدعاء إلا براء نسبق من ولم يوجد وأما الأبرار
من الصداق فصحح أن تؤخذ شرطه المعتبرة في الدين وفي الميراث
ومنها العلم به حسنا وبوعا وقدر أو صفة فإن جهل الميراث
شأن من ذلك أن الأبرار غير صحيح على الأظهر وإن علمه كذا
صحح الأبرار منه لكن إذا كان الميراث أحد الأيتام فقط كما في
السؤال فنظرنا صحة البراءة من كل الصداق أذن أخيه له في
ذلك وعليه وقت الأبرار بالمهر والأصح الأبرار من حصته من الميراث
فقط وأما مصالحه بعض الورثة بعضا عن حصته مع جهل كل
منها أو أحدهما المصالح عنه أو المصالح به فمن باطل لأن المصالح
والحالة هذه إما معاوضة أو حطيطه وكلاهما بجميع أقسامه
يؤثر فيه الجهل ومع علم كل منهما صحيح أن مصالح جميع الورثة
الباقيين عن التركة وهي أعيان لأنهم أصحابها ليس من عتق التركة
أو ما هو من عتقها وقد ساءلنا نصيب المصالح عنه فهو صفة لباقي النقيب
وإن كانت ديونا فإن كانت عليهم فصالحه على غيره فهو بيع دين لمن
هو عليه ولا بد من كونه ليس دين خاسر من تعيين المصالح بغير المجلس
لخراج عن بيع الدين بالدين ومن قبضه فيه إن وافق الدين في كل الرأب
وإن كانت الديون على غيرهم فهي بيع دين لغير من هو عليه
وفيه خلا في مشروء والمقتضى به في الروضة وغيرهما من الصحة

بالشروط

المقرر في المصنفات ومنها ما قال ابن الرقعة كون الدين عاملي
مقررا لا فلا يصح قطعا لأنه والحالة هذه مبيع غير مقدر ولا شلقة
وإن صالح بعض الورثة دون الباقيين كما هو في هذا السؤال فإن
صالح بها ملكه فقط لنفسه عن أعيان معلومة لكل منهما صالح
الصالح وكان اشترى تلك الحصة بالمصالح به أو على دين عليه أو على
باقي الورثة الميت صح أيضا ما في الأولى فطلقا لأنه بيع دين لمن هو عليه
ولما في الثانية فإن صالح له فكانه قضى دينهم بغير أذنهم وذلك صحيح
أيض وإن صالح لنفسه صحح أيضا على ما مر في الماروضة أو إن صالح
بمال نفسه عن أعيان لباقي الورثة فقط فهو باطل لأنه تصرف في ممتلكات
أوليه ولم يصح حقه فقط ببيع الأظهر من قولنا تعزينا الصنفه
وكذا الوصالح ببعض التركة بدون إذن من باقي الورثة وجميع ذلك
نضمنه قولنا الأصحاب واللفظ للنووي في الروضة
فرع قال أحد الوارثين لصاحبه تركت حقه في التركة
فقال قبلت لم يصح ويبقى حقه كما كان ولو قال صالحك من نصيب
على هذا الثوب فإن كانت التركة أعيانا فهو صالح على العيان وإن
كانت على غيره فهو بيع دين على الغير من هو عليه وقد سبق حكمه
وإن كانت فيها عين دين على الغير ولم يجوز بيع الدين لمن هو عليه بطل
الصالح في الدين وفي العيان قولنا تعزينا الصنفه أه لفظ الماروضة
بحرفه من هنا نقلت وقول السائل ولو جرى هذا الصالح المذكور ولم
يتفرع من المصالح لما كان له أجره من أرض ودواب وبناء وحطب باع حواشي
شرط صحة الصالح العلم بكل من المصالح عنه والمصالح به من جميع الوجوه في
السؤال عنه لا يصح الصالح في المذكورات إلا أن ذكرت في العقد فسبق
علم كل منهما بما رويته أياها الروية المعتبرة في البيع نحو صالحك بكذا عن
جميع حصتك في التركة أو عن حصتك في كذا وكذا فبعد تلك الأعيان
أو حصرت جميعها فقال صالحك بكذا عن حصتك في هذه الأعيان

باب
حقه

والا فاجعلها او احدها او لم يربا او احدها جميعها فالصالح باطل ان
 بعضهما صالح الصلح فيه حصته من المصالح به في المعلوم المسمى وبطل
 في الباقي بناء على الاظهر من قوله تقريرا لصفقة وقوله والحال ان هذا
 الوارث المصالح واضع به على جميع التركة ولم يودي حصص باقي
 الورثة مع طلبهم ذلك الخ جوابا لا شك في كونه غاصبا لما عدا
 حصته من التركة فيضمن بدل ما اغتصب من مثل الورثة مع اعتبار اقصى
 القيم من وقت الفصل وقت التلف واقصى الاجر يتقاسمها بالسوق
 في المصنفات وارش النقص الحاصل في اعيانها في تلك المدة بغير
 الرخص والله اعلم **كتاب الشركة مسئلة** شخصان
 شريكان في عيق فباعا صنفه واحدا فمضى معلوم الى اجل معلوم
 ثم ان احدهما قبض حصته من المشتري فهل للآخر ان يشاركه في
 القبول ام لا **اجاب** رضي الله عنه قال في الروضة
 ما لفظه ولو لم يكن عيدا فباعاه صفقة واحدة فهل ينفرد احدهما
 بقبض حصته من الثمن وجهان احدهما لا فلو قبض بشا شريك
 الاخر كما لير ان وارحهما نعم كما لو انفرد بالبيع اه لفظه وقال
 ابن القوي في الروض ولو باعاهما صفقة فكل منهما قبض نصيبه
 قال شارحه وقد يقال قياسا في الوه في المشتري من ارض ودين كتابه
 انه يشاركه فيه لا اتحادهما في الحق كما هو وجه في المسئلة ويجاب بمنع
 ان الشريكين بل كل منهما يملك منه نصيبه منفردا ولو سلم فيجاب
 بان الاتحاد يقتضي للشاركة فيما يقبض تحله ان لم يتاخر الغر اذا احدهما
 بالاستحقاق لنصيبه فيها الشريك فيه كما في ذلك بخلاف هذه
 فقد **قد** يشكل هذا بالاشترار بالشرع اذا ادعياه
 وهو في يد ثالث فاقترلا احدهما بنصفه فان الاخر يشاركه فيه كما مر في
 الصلح مع ان شرا احدهما يتاخر انقراؤه عن شرا الاخر ويجاب ايضا
 بان الشريكين ثم نفس المدعى وهما به له فالحق ان يكونا ان الثاني انقراؤه

فانما هذا الكلام
 في الشركة

اشركا

فيهام

فيهام لفظه قلت ونحوها ايضا ان كلا منهما في مسئلة
 دعوى الشرا من المصالح به بشرطه في كل منقال ذرة في تلك العين
 فاذا اوحد قرار ذي اليد لاحدهما فالقر له مقر حصته صاحبه في الحصص
 المقر بها لان التمييز في العين المشتركة لا يكون الا بقسمة صحيحة
 بخلاف ما لو تلتفت تلك العين التي ادعيها بالشرا معا فانه اذا
 اقترلا احدهما فغرم له البدل لا يشاركه الاخر نظير مسئلة ما لو باعوا
 عبيدهما صفقة فقبض حصته عمامة انه اذا اخبرها به لا يلزم دمه
 وان اقتضى لزوم الثمن عقد البيع ولزوم البدل التعدي **وفرق**
 شيخنا في التحفة بان الشئ لا ينسب الى الشرا الذي ادعيها به للاقرار
 ومن شأن الاقرار لا يدخله تعدد صفقة والاتحادها فكان بالاثبات
 اشبه فاعطى حكمه قال ووقع لشيخنا هنا في شرح الروض ما يعلم
 متاملا مع تامل ما ذكرته اذ قد مر كما ووافق كلامهم فتأمل انتهى
 قلت ما زعم رحمه الله **مسئلة** من نسبة الثبوت الى الحصص
 المقر بها اذا الاقرار اخبارا كما للشهادة فيثبت به ما دل عليه فيكون
 الثابت غير الشرا الذي ادعيها بالنسبة الى الحصص المقر بها ان كان
 اقربا لشرا فان اقرب مطلقا لذلك فالاقراء على سبب من اسباب الملك
 وان لم يثبت المقر فالاقراء ليس بسبب الانشا الملك ابتداء حتى ينسب
 الثبوت اليه فتحصل ان الغرض الموثر انما هو ما فرقته الغااضي
 زكريا ولفظ العباب **مسئلة** لو قبض حصته من دين
 مورثه شاركة الاخر ولو باع شريك كان عيدا هما صفقة
 وقبض احدهما حصته لم يشاركه الاخر اه وما ذكره في قبض
 حصته من دين مورثه هو الصحيح في الروض واصلا ونقلها
 عن الحياطي **مسئلة** وجهان احدهما ان لو قبض من الدين
 قد حصته لم يشاركه الاخر الا ان ياذن له المودي في الرجوع عليه
 او لا يجعلا الاسواء اه قلت يحصل من كلام الاصحاب ان قبض

1

الشريك اما العين واما الدين فالعين يشارك فيها الحصول
 الشريك في كل متقال ذرة منها ومن ذلك مسئلة دعوى اهما
 شرعين معا فاقترلا احدهما كالمير والدين اما ان يكون على من
 يملك الشريك او الشراك او على غيره فان كان على من يملكه وذلك
 المكتوب فكذلك ايضا لان كونه مملوكا يقتضي كونه محجورا عليه
 بحق كل مال كذا فلم يملك الا اشارة وهذا دقيقة لم ار من يذهب عليها
 وانما في شيخنا في التحفة بامتناع كتابة بعض الرقيق ابتداء
 وما فرقت به ان نسب فتأمل وان كان على غيره فاما ان يكون لمتخذ
 ابتداء ثم ورث عنه او لمتعدد فان كان لمتخذ ابتداء ثم ورث
 عنه فما يقتضيه كل وارث يشارك فيه لان الميراث وان زال ملكه بالموت
 عليه من منزل منزلة المالك لذلك لغيره فمن يمتنع منه دين
 عليه وان حدث بعد موته بخلافه في يترجعها عدوانا فنزل
 ورثة منزله الواحد وان تعدد والا منهم نوابه والمتعدد ابتداء
 كالمسئلة المبحوث عنها بل او دوا وما وليس المتعدد دون ورثة
 كان كان لزيد على عمرو عشرة فلحال بكر خمسة وخالد خمسة فكل
 من قبض حصته لا يشاركه الاخر على الصحيح وهذا التقسيم لم ار
 من يذهب عليه مع انه مستفاد من الفرق بين تلك المسائل المشبهة
 والله اعلم **باب الوكالة مسئلة** تخص وكل
 في بيع امته ان شخصاً وكل اخر في تزويجها ووقع العقدان معا فنان
 الذي يبيع منهما ابتداء في المسئلة للشيخ زكريا في فتاويه باحتمالا
 من غير تزويج مالوا منهما وحاصلا كلامه يحتمل صحة البيع
 فقط لقوته ويحتمل بطلانها لاحتمال ابرها المقتضى والمانع من
 حيث ابرها ان كلامها يحصل به فسخ الوكالة في الاخر بنوا السا
 ذلك اثابكم الله وان كان ثم نقل افيديو نابه جزئتم خيل **حاجب**
 دفع الله روي عنه قال شيخنا في التحفة يتردد النظر فيما لو وكل

شخصاً

مقتضى في تزويج امته واخر في بيعها فعقد معا فيحتمل ان يقال في
 محل التردد ان وكلاهما معا في ذلك والا كان المتأخر منهما مقتضياً لعزل
 الاول اخذاً مما تقر ان ميراث البيع لا يزوج اي ولا يوكل في التزويج ويحتمل
 ان التوكيل في البيع ليس بفعله فلا يقاس بتوكيله في التزويج حيث
 لا يبيع ولا يحتمل توكيل في البيع بعد على تزويجه بعد توكيله في
 البيع ويفرض وقوعهما معا وتسلم ان احدهما بعد الاخر ليس عزلاً
 فكل بطلان لا احتمال المقتضى والمانع لان صحيح كل عقد منهما
 يقتضي فسخ الوكالة في الاخر ويصح البيع فقط لانه أقوى لاذالة
 الملك او النكاح فقط المستصحباً بالاصل وام الملك او تصحان لان
 التعارض بينهما لا يتحقق الا ان ترتب كل محتمل لكن بطلانها هو
 المتبادر اهل لفظه وكلامه كشخه في فتاويه كلاماً من لم يظفر
 بنقل في المسئلة مع انها في فتاوي القاضي الحسين بن محمد
 ولفظها سؤالا وجواباً مسئلة وكل وكيل لا يزوج امته واخر
 يبيعها فوقعها فقال يصح البيع دون النكاح لان النكاح لا
 يمنع البيع ويمنعه البيع لان البيع أقوى لشموله على الرقبة والمنفعة
 جميعاً اهل لفظه وبذلك جزم المرحوم في جوابه ولفظه ولو وكل
 رجلاً ببيع امته واخر بتزويجها فعقد معا دفعة صح البيع فقط اهل
 فهذا هو المنقول وبه الفتوى **مسئلة** اذا وكل شخصاً في قبض
 مال معشر مثلاً والتصرف فيه بخو البيع هل للوكيل اخراج الزكاة من
 غير اذن الموكل ام لا **الجواب** رضي الله عنه ليس الاذن في التصرف
 في المال الزكوي بخو البيع اذ فاني اخراج الزكاة مطلقاً لانه احب ان
 التصرف في كله كتمه وزيب وقع فيه الخرص والمضمين والقبول والظاهر
 له لانه التزام حينئذ والا فالدلالة على اخراج الزكاة الا التزامه
 اي لان المالك قد اذن له في بيع قدرها وذلك يستلزم الاذن في اخراجها
 اذ لا يصح بيع قدرها الموكل فيه به وانه لا يوجب ضعيفه جداً انظر

كلامه في
 التزويج

وتفقه به

اليها كما انظر الى اذن من له الخيار من بايع وشترى في بيع المبيع
 مثلا فلا يكون منجما من البايع ولا توكيلا لمن اذن له في البيع في القسمة
 ولا اجازة من المشتري ولا توكيلا فيها ايضا وانما قول المرأة لوليها رضى
 بطلاقه رضى اذ اذن له في تزويجها منه لئلا ينفذ عليه لالة الا ان لم
 يتحقق التراجح اذ لا يتصور مع وجود الولي ح متصفا بصفة الولاية
 صدور العقد من سواه بلا نيابة من غير خلاف مسئلتنا اذ يتصور
 فيها وقوع اخراج الزكاة من غير الماذون له في البيع من المالك او نايبه
 فلم يكن الاذن في البيع مسئلا من الماذون في الاخراج واذ كان التوكيل
 في اداء الزكاة ليس بغيره كما في النفقة بدون نص في التقدير مع
 ان النفقة من الماهية تكونها كذا لئلا امكن من غير المولى الحق
 بالخارج فكيف يكون الاذن في التصرف بغير البيع اذ نافي اخراج الزكاة
 مع ان شأنها التباين فلو اخرجها بغيره لكان الاذن لم يقع زكاة وتشر
 مادامت باقية والافيد لها والدافع طريق في الضمان والزكاة
 باقية في ذمة المالك والله اعلم **مسئلة** عن المرأة التي تريد
 وليها ان يوكل بتزويجها وكالها مقربة على ما ذكره هل بشرط في الاذن
 ان يكون من خايط موجود ام لا ولو كانت من جهة واراد ذلك فهل
 يجوز اذنها لوليها الا ان ام لا واذ اجاز بموجود فهل يجوز التوكيل حينئذ
 ويصح تزويج الوكيل بعد طلاقها وانقضت عدها ام لا **اجاب**
 رضي الله عنه ان اذن المرأة لوليها في تزويجها بعد طلاق وعده
 وتوكيل الولي بها كذا لئلا يصح ان كانت خال الاذن غير مزوجه
 ولا معتده لانه توكيل فيما سمي به بغير المالك وذلك صحيح كما نقله
 الرافعي وغيره عن الشيخ ابي حنبل وغيره واقره ومن ثم صرح في صحة
 توكيله في بيع عده وما سمي له كالوكيله ببيعه وان يتناع بثمنه
 كذا او قياس ذلك صحة توكيله بطلاق من سمي بها بغير المالك حتى
 واديه تشيخنا في فتح الجواد بقول ابن الصلاح يجوز التوكيل ببيع

منزلة شجرة

منزلة شجرة قبل اثمارها اي لانه مال لا اصلها وقياس ذلك صحة توكيله
 لشخص وكذا في بيع كذا او كل مسلم وهو ما اعتمد في تشيخنا بتعاريف
 القاضي ذكره في شرح المنهاج وبذلك في المسئلة المسئلة عنها
 اثنى جماعة من المتأخرين كما حكاها عنهم الكرماني وافق بذلك محمد
 بن حسين القمط لكنه شرط ان ياذن له في مخاطب معين وهو غير متيقن
 لان النظر انما هو في صحة الاول ليشهد ما بعدك وصحة غير متوقعة
 على تعيين الخايط كما هو مقرر فان اذنت للولي كذا حال عدم تمامها
 او وجه من وجهها فاذنها صحيح على المعتمد كما افق به العراقي وتبعه
 تشيخنا وغيره لان الاذن اقوى من التوكيل **مسئلة** وقع خلاف في صحة
 اي الاذن بلفظه في التوكيل فان وكل بها الولي لئلا يكون بعد خلقها
 من مانع التزويج كان طلقت واعتدت صح التوكيل ايضا لانه بيع
 لم يملك الا ان او قبل طلاقها وانقضت عدها فكذا على ما افق
 به العلامة محمد بن الحسين القمط وافق غيرهما في اقتضاه كل واحد
 الاصحان من فساد الوكالة ومع ذلك لم يزوجها الوكيل صح الرجحاح
 لعموم الاذن كما اجاب بذلك العلامة ابو القاسم بن عمر وغيره **مسئلة**
 المبحوث عنها وقد سئل السيد السجستاني عن الوالد السيد
 لعبد ان يتزوج الان وكلها طلاق يجرد **اجاب** رضي الله
 عنه بصحة الاذن بالنسبة الى الحالة الموجودة وكذا بالنسبة لغيرها
 بتعاقب لان التعليق لا يفسد الاذن لانتفاع بابه ومن ثم يعتد بما
 تضمنته الوكالة القاسم من الاذن والله اعلم **مسئلة** رجل
 قال لآخر اذا ابرأني امراتي من كذا فقد وكلتك في طلاقها فما الحكم في ذلك
اجاب رضي الله عنه ونفع به ان الوكالة فاسدة للتعلق
 لكن اذا ابرأ المرأة الزوج براءة صحيحة فطلاق حينئذ الماذون له وقع
 الطلاق رجعي اما وقوعه فلعوم الاذن واما ثبوت رجعيها فله
 واقع في مقابلة مال لان الزوج لم يوكل في الطلاق على الابراء وانما علق

في قوله فان اذن له في طلاقها

الكرام

5

الوكالة به والد اعلم **مسألة** قول الاصحاب رضي الله عنهم اذا بطلت
الوكالة المعلقة نفذ التصرف لعموم الاذن فلو كانت صورة التعليق اذا اجاب
رأس الشهر مع هذا العبد فلم يكن هنا عموم خصوص فصل في هذا التصرف
ام او هل يفرق بين النحوي وغيره في ذلك لتمام القولنا ما جاز من
اجاب رضي الله عنه نعم به ينزل قوله اذا جاز رأس الشهر مع هذا
العبد على التعليق والضرر من هذا الغاوا انا امتنع عند جميع النجاة اختيارا
اذ لا نظر لما ياتي العربيه في معنى هذا **مسألة** من سأل عن صحاب ان قوله
لا امر ان دخلت لدارك طالق تعليق في اذ اباع العبد بعد
بجي رأس الشهر صح لعموم الاذن وان بطلت خصوص الوكالة
بالتعليق والد اعلم **مسألة** اذا وكل شخص عبدا في شراء
عبد من سيد المشتري وقلتم بالصحة وقد قالوا ان الوكيل في الشراء
وكيله القبض للمبيع فهل يصح هنا قبض العبد وهو المشتري من
سيد المبيع مثلا او لا لان يد كده فيقتد هذا القابض والقبض
اجاب رضي الله عنه ونفع به صرح الاصحاب بانه لو وكل
عبد ان يشتري نفسه من سيده صح لكن بشرط ان يقول اشتريت
نفسى منك لوكل وقياسه صححت توكيله في ان يشتريه عبد سيده
مثلا ولا يشترط تمامه وانما وجب في الاولى لانه لو لم يعلم يات بما راى فقد
شراه لنفسه فيعتق وهذا مفقود في المسئلة البحوث عنها فاذا
صح الشراء قبض الموكل بنفسه او وكل غيره عبدا لبايع في القبض لا امتناع
قبض العبد من سيده لا اتحاد القابض والقبض والد اعلم
مسألة شخص اعطى اخا دابة وقال له اوصلها الى فلان
في بلد اخره فسا فرها مع رفقة يامن معهم فلما صار بعض الطريق
اعتت الدابة وامتنعت من السير ولم يمكنه الاقامة عليها لكونه عثي
على نفسه وماله فهل يصير ضامنا اذا تركها او لا فتونا ما جاز
اجاب رضي الله عنه ونفع به ان سافر بها مع غلبة الظن

انها تعييا

انها تعييا في الطريق ضمن لتقصيره ما لم يقل ما لكها سافر بها وان اعتت
وكذا القول سافر بها الا ان مع علمه يكونها تعييا في الطريق لان ذلك
اذن منه في اهلها كها بخلاف ما لو قال سافر بها الى محل كذا مع جهله
او مع علمه ولم يقل الا ان فيجمل اذ ذره على السفر بها بعد اطاقها عملا بالظاهر
من انه لا يريد تلعبها وبالقاع على ان من الامر لا يقتضي لذاته فورا
فاذا سافر بها الوكيل مع غلبة الظن هنا تعييا في الطريق ضمن لتقصيره
وان لم يغلب على ظنه ذلك فسا فرها على وفق الاذن مع الاحتياط
بغير وجه مع رفقة يامن معهم فهو باق على امانته فاذا ايجبت في الطريق
بحيث لا يمكنه تركها عند قاض عدل ولا الاقامة عندها الخوف
فتركها فلا ضمان لانه امين ولم يوجد منه تقصير حتى يقتضي
تقصيره والد اعلم **مسألة** رجل اعطى اخاه ماله معلومة
وقال له اشتر لي مسكة بقدر اربعين كبرا واذا زاد بشرا وذه
وانا شا اعطيك اياه واذا اشتغلت عن الوصول بها ارجل
بها مع رجل فنهبت في الطريق فماذا يكون الحال **اجاب رضي الله عنه**
ان التوكيل في شراء مسكة من غير بيان جنسها غير صحيح
فاذا كان الامر كما ذكر فشرائها بعين مال التوكيل او مع الاضافة
الى ماله غير صحيح والمسكة على ملك ما لكها الاول فيرد ما قبضه
من الثمن لما لكه ويغرم به لالمسكة من ثمان من المشتري منه
والذي ارسلت معه والقار على الثاني ولا رجوع لمن عثر على
الموكل لانه لا توكيل حقيقة وان صح التوكيل في شراء المسكة بان بين
جنسها او دللت القرينة على ارادته مسكة فضة لا طرادا لغيره بانه
لا ابتاع الامساك الغضه مثلا فالبيع صحيح وما وافاه الوكيل من
الثمن يرجع به على الموكل كما الاصيل والضامن وان لم يقل له الموكل يرجع
على ما هو مقرر في المصنفات واذا ارسل بها مع احد وكان ذلك على
حسب اذ الوكيل بان شغل الوكيل عن الوصول فارسلها ولم يقص

كل منها كان لم يرسلها الوكيل الامع من خرج مع رفقة يامن معهم في العادة
فلا ضمان على كل منهما من الوكيلين وما وافاه الوكيل من الثمن بالتي في ذمته
الموكل وان قصر فلم يملك الرجوع على من شامنها والقائم على الرسول وان قصر
احدهما اخضع الضمان به ومن التقصير ان يرسل من غير اذن كاهن قضية
اطلاق الشخصين وغيرهما في الوكيل وكل من شئت اذ قوله وارسلها
مع من كان كذلك كقول السبكي الوجه خلافه كقولها قالت زوجتي من
شئت يجوز تزويجها بغير الكفو لكن في الاذرع بان المقصود هنا
حفظ المال من التصرف فيه ولا يثنى ذلك من غير الامين وغيره
الكفاه وقد يتباح بتركها بل قد يكون غير الكفو اصلحة وهذا الاقرب
وان كان ما قاله السبكي هو القياس والله اعلم **مسألة**
قال شيخنا حال الذي الا شتر من حقه الله تعالى ما الغطره سالي بعض
الاخوان عن الوكيل في البيع مطلقا هل يجب البيع بالغلووس عند غلبتها
فاجبت بجواز ذلك مستشهد عليه بعبارة الاصحاب اذا
نزلوا العقد المطلق على الغالب ولو فلو ساء او عرضا اخر ثم اريد
فشيئا في تحفة المتهاج شرح المتهاج صرح بغيره غير مسئلتنا
مقال والمراد بنقد البلد ما يتعامل به اهلها غالبا نعم كانا عرضا
لدلالة القرينة العرفية عليها والله اعلم **مسألة** رجل اعطاه
مناقبه وقال له اصرف هذه واعطني مائة فافترقا ثم جاءه فطلب الحرف في
يجب له واذا قيل له عوضا لما قبل فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا
اجاب رضى الله عنه ان قصد بقوله واعطني حرفا فافترقا
في صفة اي يعبر عن فلو كل ان صرف الوكيل المتناقبين حرفا في ان يعبر
ان تلف اي في مثله وان لم يصر المتناقبين بان التلفها فعليه غرم قتلها عددا
لا وزنا وان فرضها الاثمة لها حال المطالبة اذا الفاية منها ارجبات
الناس فقط فان فقدت الغلووس فقط غرم قصص قيمتها لانه ضا
بالقدر غاصبا فان قصد بقوله اصرف هذه في حوايج كان ذلك

الحاج

بد

عرضا

قرضا ان اراد بقوله واعطني حرفا اي فلو ساء واطر التعبير عن الغلووس
يجب رد مثل الغلووس عدد ايام فان فقدت غرم له قيمتها
الطلب ان كان لها قيمة متا والا فيقمنها اصل ذلك ان لم يتفاوتت والا
اعتبرت اخر الا انه اقرب الى وقت الطلب لمعتبر فان قصد بقوله
واعطني حرفا الرهن كان ذلك قرضا باطلا لانه شرط جرم نفع للمقرض
يجب رد الغلووس باقته وبه لها عدد انا لفة فان فقدت فاقصى
قيمته من حين قبضت الى حين فقدت والله اعلم **مسألة**
من شخص وكل اخر ان يغدي له دابة من يد ظالم غاصب لها ووقع المال الى الوكيل
فاقبض الوكيل الغاصب للمال قبل ان يقبضه العين فاخذ الغاصب
الغدة او لم يرد العين فهل يصح الوكيل اولا **اجاب رضى الله عنه**
ان على الوكيل الاحتياط بان لا يسلم ذلك المال الى الغاصب حتى يقبضه
تلك العين فان سلم ولا ضمن ما سلمه ان لم يعطه الغاصب العين
فان اعطاه اياها لم يضمن ما سلمه الا ان قال له ولا تسلمه حتى
تقبض العين فانه اذا سلمه قبل قبضها ضمن مطلقا لانه لم يات بالملاذون
به رجوع العين مستحقا على الظالم وانما لم يضمن في صورة الاطلاق
حيث رد العين الى المالك وان كان لا يسلمه حتى يقبضها لانه
القرينة على ان المالك لم يرد الارجوع عنه وقد حصل الوكيل غرضه
بخلاف الاول فانه فيه خالفه فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا
واقعا اهل جهة الوكالة فضمنه مطلقا والله اعلم **مسألة**
رجل وكل اخر ان يشتري له بضاعة معلومة وقال له وكله تشتريها لي
ثم شئت غالا او رخصه وخلص الثمن من مالك فقبل الوكيل واشترى له
البضاعة المذكورة وخلص له ثمنها من ماله واشتد على ذلك عدلين
ثم ان البضاعة تلفت اما في بحر او بايدي قطاع الطريق فهل يلزم
الوكيل الثمن ام لا **اجاب رضى الله عنه** يصح ان يشر الوكيل
البضاعة التي وكل في اشتراؤها على الصفة المذكورة في السؤال ويبيع

1

للوكيل ويصح من الوكيل ايضا العطاء الثمن الذي وكله ان يوفيه من حال نفسه
 ويكون قضا على الموكل من قال لا اخاف من ديني والوكيل قبضها ليودعها الي
 الموكل على ما يعرفه اذا ثبت تلفها اما بمسئلة او بحلف الوكيل بدونه فيقص
 منه تلفت على حلك الموكل ولا عهدة في ذلك على الوكيل الا ما بين بل العطالة
 الموكل بالثمن الذي اراه عنده من ماله لا انه قرض كما رواه الله اعلم
مسئلة اذا مات وكيل قبضه من وكان قد اوصى بمال معلوم للموكل نظر
 ادعى الموكل ان المال الذي قبضه الوكيل اكثر من الذي اوصى به **بموجب**
 مثليه وطالب الغرماء بالدين فانقبوا بالدفع الى الوكيل وكان اثباتهم
 يتضمن تلك الزيادة التي ادعاها الموكل فهل يلزم الوكيل تلك الزيادة
 بحج هذه البيهات ايمان يدعى الموكل استحقاق تلك الزيادة في تركه
 الوكيل يثبت بها وان كان الشهود الذي ثبتوا الزيادة على ما
 اوصى به الوكيل من الغرماء شهد بعضهم لبعض وممن ربيع قبض
 الوكيل ومنهم شريك في المال بقراض او غيره ولم يكن في الشهود المشتبه لهم
 الزيادة مال من سبيل ما يدفع استحقاق عليه او نفع عائد اليه فهل
 للموصي في شهادتهم اذا ثبتت هذه الاسباب المذكورة افتونا ما جاز
اجاب رضي الله عنه ان الوكيل يجب عليه اذا مر من مراضا مخوفا
 بعد قبض الدين الذي وكله في قبضه امارد ما قبضه الى ماله وهو اولى
 او الا يصابه معتمده بذكر مخوفا منسوبة وقد مر وصفت الى قاض ثقة
 او عدل ولو في ظاهر الحال كما قال ابو زرعة في نظيره من الودائع وانما
 وجب عليه ذلك لانه يتركي الا يصاب عرضها بالقوات لان ظاهره
 يفيد ظاهر اليد ويدعيها لنفسه **مسئلة** لو مات فجاءه لم يقبض
 لعدم تقصيره فعلم انما اوصى به الوكيل ان يدفع الى الموكل فاما ان
 يدعى انه لم يقبض سواء ويصدق الموكل ام لا فان ادعى انه لم يقبض
 غرماء اوصى به وصديق الموكل فلا اعتراض على رثة الوكيل بل ان
 يدعى على غرمائه فان اثبتوا بالدفع الى الوكيل انفرت الحجة عنهم لان

في يد الوكيل
 ولو كان في يد غيره

قبض وكيله

قبض وكيله كقبضه ولا يثبت بذلك ترك الوكيل شي لا عمال له قبضه فلو
 علم منه بخواد على هؤلاء ان مورثهم قبض ديني باذن وهو باق في التركة
 يلزمهم تسليمه الي وان ثبت بذلك بيته شهد على وفق تلك الدعوى
 وجب على مورث الوكيل الغرم من التركة والا فالقول قولهم بيمينهم ان
 مورثهم وهو الوكيل لم يعلموا انه قبض شيئا سوى هذا الذي اوصى
 فيه فان حلفوا فظاهر وان ردوا اليه على المدعي وهو الموكل
 لا يخلف بتان الوكيل قبض كذا وكذا من غرماء وهو باق في تركته
 في غرماء ايضا واما نشهادة بعض الغرماء لبعض كان يكونا ربعة
 في يد مدعي اثنان فقط انما قبضا الوكيل الدين الذي عليهما فيشهادان
 لهما الاخران كذلك ثم يدعي الشاهدان يمثلان ادعى به الاولان
 فيشهدان لهما به فشهادتهم صحيحة لعدم التهمة في ذلك ونظيره
 شهادة الموصي لهم بعضهم لبعض والمنهوين كذلك وكذا ان ثبتت
 شهادة وكيل الغرماء في اقتباس وكيل الدائن فيجب عليه ان لا يدين كس
 في الشهادة انه وكيل في ذلك لانه اذا صح بذلك ردت شهادته واما
 الشريك بخوفا من فضله او غير مقبوله لانه غير بها نفعاً لنفسه
 والله اعلم **مسئلة** اذا دفع الموكل مالا لا وكيله لشري
 له عينا ثمانية واربعون باثنا عشر فاشترى الوكيل العن
 وسلمها الى الموكل ثم ادعى الوكيل على الموكل انه لم يقبض الا اربعين فقال
 بل جميع الثمن فمن القول قوله منهما واذا سلم الوكيل الزايد هل يرجع
 به على موكله اولى **اجاب** رضي الله عنه ان البايع لا يتحول
 امانا ان يكون يطالب بالثمانية الموكل والوكيل برد الثمانية له عولا
 انه دفع اليه ثمانية واربعين فان الوكيل قبض الزايد على الاربعين
 فالموكل قوله يمينه لان الاصل عدم قبضه ذلك الزايد وان طالب الوكيل
 فدفعها اليه او دفع اليه اثمانه واربعين ثم اراد الرجوع
 بثمانية على الموكل وهو التي ادعاها انه ادعاها عنه فانه كذب في الدفع

في يد الوكيل
 ولو كان في يد غيره

من مال نفسه كافا قال الثمانية والاربعون كلها ماله الذي دفعته البائع
 فالوكيل والحال هذه يدعي على الموكل انه ادى دينه اي الثمانية الزائدة على
 الاربعين باذنه الذي تضمنه التوكيل في الشرائع واربعة مع عدم
 اقتضائه سوى اربعين والموكل ينكر الاذن في الاذي بل وينكر الاذن عند ايضا
 في القول قوله يمينه في ان الوكيل لم يدفع عند الثمانية من ماله وان
 صدق دفع الثمانية من ماله نفسه مع اعترافه اي الموكل بمقتضى
 الرجوع من نحو غيبة الثمانية حال العقد فلو كان الرجوع عليه بالثمانية
 وله عليه انه لم يقض منه سوى اربعين لا اعتراف الموكل بمقتضى الرجوع
 ودعواه حيانة الوكيل في ثمانية وهو موثوق فان قلت اذا صدق
 يمينه كونه مائة في يد المدعي في ثمانية في انه لم يقض سوى الاربعين فلم
 يرجع بالثمانية مطلقا وقد ثبت يمينه كونه مائة في يد المدعي
 قلت لان يمينه انما اتصل بالدفع مطابقة لمطالبة الموكل برد الثمانية
 فلا اتصل بمقتضى الرجوع بها اذا ادعاه ان ادعاه من ماله عملا بالقاعدة
 المقررة وهي ان يمين الشخص ما صلحت للدفع عنه لم تثبت الاصلاح
 يثبت له نظير ما لو اختلف البائع والمشتري في عدم العيب واحتمل صدق
 كل منهما فصدق البائع في دعوى حذوثة عملا باصل لزوم العقد بصدق
 المشتري في قدمه فلا يغرم ارشده للبائع لو عاد البائع اليه بفسخ عملا باصل
 لزوم العقد براءة ذمة المشتري وبوضوح ذلك انه لو لم يدفع اليه سوى
 اربعين باتفاق كل من الموكل والوكيل والبائع فطالب الموكل الوكيل
 برد الثمانية فانكر قبضها وحلف محتج يمينه لدفع مطالبة الموكل
 فان فرض حيث من مطالبة البائع الوكيل بالثمانية واخذها عنه لم تصلح
 تلك اليه من حيث له الرجوع بالقول قوله الموكل يمينه والله اعلم
 مسألة في رجل اعطاه جماعة مالا معلوما لكل واحد منهم وذلك بطريق
 الوكالة لئلا يخذلهم بئنا وقشر امن ببلده معلوم واذ نواله في السفر بالمال
 الى البلد التي يوجد بها الهن والقشر فسافر بالمال الى حيث اذ نواله فذهب

معله
مطالبة

قطاع

قطاع الطريق جميع المال وبتبعهم سادة وانا من قرا باهم قد روا
 له نكاح من المال وبتبعي شئ وفرضه الامين بين اربابهم بالحصص
 فلما علم الوكيل في البلاد امسك جماعة من قرابة الناهيين حبيهم
 واراد ان يلازمهم فمنا بعضا كما بهرهم الى الامين المذكور فضمنوا
 له بخروج باقي المال من الناهيين وقالوا له افر عند القاضي عند
 الكاشف ان الناهيين قد اعطوك جميع المال ولم يبق عندهم
 شئ فافروا وعترف الامين المذكور بذلك فلو فرض ان اهل المال
 طالبوا الامين بباقي ماله هل يلزمه ذلك بالوجه الشرعي ام لا
 ولو احضر الامين المذكور بيعة عادله وشهدت بحقيقته
 الاقرار كما ذكر هل يصح ذلك ام لا **اجاب** رضي الله عنه ان الوكيل
 امين فلا يضمن ذلك المال الذي نفد المخطأ بعض تلك الاموال
 ببعض غيره اذن من ملاها وكانت تلك الطريق لا يتعرض لمثلها عادة
 في تلك الاموال ان يبيع مال كل واحد او تخطط للصوم فافان يبيع كل
 مالا على حدة فارجع من ذلك المال يكون لصاحبه لا يشاركه فيه غيره وان
 خطط للصوم خططا لا يتميز لعدم اختلاف المال جنسا ونوعا وصفة
 كان ذلك الخطا اتلافا على المذهب فيثبت بدل في ذمتهم ويملكون
 ذلك المال المخلوط ولكنهم محجور عليهم فيه حتى يستوفي ارباب المال كل
 ذلك بناء على المذهب الذي رجع الشيوخ وان كان عليه اشكال است
 لجماعة من التاخرين فيها الجواب لا يسعها مقام الفتوى اذا تم ذلك
 فقد صرح الاصحاب بان لهم الغرم من غير المخلوط وكذا منه ان لم يختلف
 جودة وندوها واختلف ورضى ارباب المال في اي اذا اذوا من المخلوط
 فلم يفرق ذلك على ارباب المال على قدر الحصص بانفسهم وبوكيلهم
 كما صرح به قول النووي في فتاويه انه لو غصب انسان دراهم او غيرها
 من جماعة من كل واحد ثلثا معين وخطط الجميع وارتفع التمييز ثم ردها
 على اهلها بقدر حقهم حل الاخذان من كل واحد وان كان على البعض

الى

لزم المدعي ان يقسم المأخوذ على نفسه وعلى الباقي بنسبة حقوقهم
ولو اخذ المكاتب درهم انسان وظلها بمال المكس فالحكم كما ذكرنا العلم عند
الله تعالى انه وقوله فيها ايضا ولو غصب درهم وظلها بماله ولم
يتميز فله ان يقر قدر مال المقتصوب منه وحل له الباقي وفي فتاوى ابن
الصلاح نحوه لكن ايضا ولفظها سؤالا وجوابا **مسئلة** رجل
معه خمسة دراهم وقع فيها درهم مرام واختلط ولم يتميز فكيف يتصرف فيه
وما الحكم في ذلك **اجاب** انه ان ياخذ منه درهمين على نية
القسمه ويتصرف في الباقي والدرهم الذي يحل له على نية القسمه يسلمه
الى صاحبه وان لم يعرف صاحبه يتصدق به ام والحاصل ان
المال الذي قبضه الوكيل يرد على اربابه بالحصصه وقد وقع اذ الفرض
ان المال خلطه للصوص خلط لا يتميز فالوكيل حينئذ انما وكيل لهم
في الرد على ارباب المال واما الوكيل لا يرباب الاموال في الاستيفاء واما
لاولا وقد ظفر ارباب الاموال بذلك المال فاخذوه بطريق الظفر
على قدر الحصصه فلا يحل لهم الا ذلك كما مر عن فتاوى الثغوري
ان من ظفر بشيء لا يستأثر به بل يقاسم الباقيين واما اقرار الميمين الاميين
المذكور يقبض باقي المال من اللصوص القضاة لمواظبة ارباب
الاموال اياه نصيب ظاهر الا اذا قام بينة على كونه المذکور
وقامت قرينة كحسب يتصد بيقه وحلف على ذلك وان لم يكن شيء من ذلك
كما هو في السؤال لم تسمع دعواه ان اقراره ليس عن حقيقة ولا ببينة
ان لم يبين عذرا وكذا ان بين نعم تسمع دعواه مطلقا تخلف
ارباب الاموال على انهم لا يعلمون صدقه فيما ادعاه فان حلفوا فذلك
والا حلف الميمين الردوده وسقطت مطالبة بل قال شيخنا المشهاب
ابن حجر في شرح المنهاج في نظير المسئلة ما لفظه نعم تسمع دعواه مطلقا
تخلف ارباب الاموال على انهم لا يعلمون صدقه ان قطع ظاهر الحال
بصدقه كبند وحلف فينبغي قبوله انتهى فعليه يكون اليمين ابتداء

في جانب

في جانب المدعي وماخذ ذلك قول الاصحاب من اقرن ادعى اراها صدق
ان قامت قرينة بذلك فان كونه عاميا ضرها اذا حلف غالبة
لا دلائله بمواقع الالفافق بنه طاهرة على عدم ارادة الاقرار غقت ضاه
فتى ادعى ذلك صدق بيمينه والله اعلم **مسئلة** قالوا
لا يصدق بالوكيل والضامن انهما اشهدا او غاب الشهود او ماتوا
فلو اقامت البينة على ذلك ايم على انهما اشهدا قبل تسمع وإذا
سمعت فكيف يكون لفظها **اجاب** رضي الله عنه لم ارجع
الكتب المتداولة للاصحاب احد ذكر الاشهاد على الاشهاد على
الاداء تأملت فاذا اتركم ذلك سبب لم ارجع سبب الى التنبه
عليه ولا من يجاري عليه فله اليه وهو ان الشهادة عجز الاشهاد
من غير ذكر متعلقه وهو المتعذر الاداء متعذر الاثر ان لو قامت
بينة قالت في شهادتها تشهد ان الضامن او الوكيل اشهد فقط
كأن كلاما حلفا كن تشهد بحجج روية الهلال ولم يقدر بليبه
معلومة وان الشهادة بالاشهاد مع ذكره المتعلق اي الاثبات شهادة
بالاداء الاثر ان البينة اذا قالت تشهد ان الضامن او الوكيل
اشهد بالاداء الى الدائن فلا تضمن ذلك الشهادة بالاداء انفسه
فاما ان يقال لها قد تخلفتما الشهادة على الاداء تخلفتما الشهادة
على الشهادة فطلبت منها نحو الضامن الشهادة بالاداء الذي هو
المقصود لتقع الشهادة عليه مطابقة خروجا من خلافه من جهة
في الشهادة كما لك وبعض اصحابنا وهو قول ذكره الماوردي في
الحاوي والهرودي في الاشراف والرويان في البحر على قاعدة مهملة
ذكرها السكاكي وغيره من البيانيين واهلها اهل الاصول الا ان السبكي
فذكرها في جمع الجوامع وتبعه القاضى كرايم مختصه وهو ان موثر
الصدق والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها فقط حتى لو قلت زيد
ان عمر قائم كان مورد الخبر قائم فقط لانه المقصود به الا ان زيد عمر

أما ان يكتب في حقه ما شهد به الا و ان كان مورد الشهادة
 الاشهاد على الراجح من القولين في الشهادة بان زيدا او كل عمرو
 ان خالده فان مورد الشهادة وان كان التوكيد اصالة فقد تضمن
 الشهادة بالنسب واستشهد واعليه باستدلال الشافعي
 وغيره من الامة على صحة النكحة الكفار بقوله تعالى وقالت امراة
 فرعون اني مؤمنة بما هو في قلبي من الحق وكن اصدلا ومحت
 نكاح فرعون المستدرك به ضمنا وبياح صحيح البخاري وغيره من
 انه يقال للنصارى ما كنتم تعبدون فيقولوا كنا نعبد المسيح
 ابن الله فقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد فانه
 جعل يورث الخبز فوالله ان الله فوصفه بالكذب وذلك انما هو
 بطريق التضمن والاخبار واصالة عبادة المسيح اذ لم يقصد ولا
 الاخبار الا عنها اذ هي جواب ما سئلوا فالحاصل ان
 الشهادة مجرد الشهادة غير ممكنة والشهادة على الشهادة بالادى
 نفسه فاذا كانت كذلك فقد حصل المقصود وثبت اد الضامين
 والوكيل فلا يخفى ما يترتب عليه ومن قائل وجهد مسئلتنا اول الحكم
 مما شبهت به لان الشهادة بان زيدا وكل عمرو ان خالدا يمكن
 الاقتصار فيها على ترك ذكر نية عمر وحيث كان معلوما وضعف
 ورود الشهادة على البينة ومسئلتنا لا يمكن الاقتصار فيها على
 الشهادة بالاشهاد المجرد فتقوى ورودها على المعلق وهو قوله
 بالاداء قائل ذلك فانه نفيس مع غيره والله اعلم
مسألة شخص وكل عبده في طلاق امراته على برائة من مهرها
 فيما لو قيل الى المراهير يد منها البراءة ليطلقها فوكلت امراه في ذلك
 فقالت الوكيل في ذلك طلق موكلتي على برائة زوجها من مهرها فقال
 الوكيل طلقها على ذلك والى حال ان المراه غير رشيد وجم الصامس مسمرا عليها
 ولم يثبت لها رشدا قبل تصح البراءة والطلاق ام لا فان قلتم لا فداى

وان قلتم

وان قلتم نعم ومات الزوج والحالة انه مات في العدة له فهل تترتب منه
 ويلزمها الاحداد ام لا **اجاب** رضى الله عنه ان كانت صيغة
 توكيله بلفظ التعليق غوان ابرائيم من صدقها فطلقها او فقد وملك
 في طلاقها فان لم توجد براءة صحيحة لغيره من رشده المرأة فلا طلاق
 والا وقع رجعا وان كانت الصيغة طلقها بالبراءة على الابرار من مهرها
 فان قال طلقك بالبراءة منه او على البراءة منه فقلت وهو رشيد
 كما فرض في السؤال طلق رجعا وان قالت هو او وكيلها طلق على
 براءة الزوج من المهر فطلق والفرق من المراه غير رشيد فذلك
 ايضا وكذا ان كانت صيغة او صيغة وكيلها ابرائيم من الصداق
 على الطلاق او بالطلاق او بشرط الطلاق وهو غير رشيد كما فرض وكذا
 ان كانت رشدا في كافى الاقرار واقره الفقير وتلك المرحمة
 تجزئ كانه الكافي للحوار زمي لسورة في هذه الصور مولا او
 على احد الوجهين ان طلقته فانت بري صدق فمن ثم قال شيخنا
 في شرح المنهاج والفرق بين ما في الاقرار لان الشرط المذكور متضمن للتعليق
 ايضا فليكن فيه الاقرار المشهور في ان طلقته فانت بري حتى يقر
 فطلق يقع رجعا ام نعم ما نقلناه عن القاضى من البينونة وقال
 هو ضعيف جدا والحاصل ان طلاقه في صورة السؤال
 اما غير واقع واما رجعا كما مر واما ما كان متوقفا على الزوج في العدة
 فعليه الاحداد وترتب منه والله اعلم **باب** الاقرار
 مسئلة اذا اقر بجزئية بعض عيونه ثم اشترى بعضه وكان ذلك
 البعض النصف مثلا فهل ينزل البيع على البعض المقرب فيكون
 اقتدا او على البعض المملوك فيثبت فيه احكام البيع ام ياخذ
 بقصدك **اجاب** رضى الله عنه ونفع به ان قصد المشتري
 شيئا عمل بقصد قصدك والآنزل البيع على النصف الذي لم يقر به
 علما بقا علة البيع من ترتب له عليه ولو نزل على النصف الذي لم يقر به

في احوال

لم يكن قوله اشترت نصف مقدر ان ثبت الاثر والاصل في لفظ المكلف اعماله
 ما يمكن صيانته له عن الاعاق المسئلة محتمل وجهين كذا فيهما والله
 اعلم **مسئلة** يبين الاقرار هل سقط عن المقر له فيما اذا قال
 المقر بعد صدور الاقرار حضرة شهود ان اقرار صدر عن حقيقة
 وانه حال ان اقراره كان بحق لكان اقراره صحيحا وهو معزى لبعض
 علماء يبدون **لا جواب** نفع الله به للمقر ثم وارتد تخليف
 المقر له ثم وارتد ان اقراره عن حقيقة سواء ذكر الاقرار او لا وبلا كما تشهد
 على رسم العيالة ام لا على طريق العراقين التي رجحها الشيخان وسواء
 اقر بحلف القضا بعد الدعوى عليه ام لا على المنقول خلافا للفقهاء
 وسواء اقر بان اقراره عن حقيقة ام لا كما شمله اطلاقهم واقتضاه
 تعليلهم باحتمال ما يدعيه وامكانه اذ هو شامل حتى للظواهر المحبوت
 عنها وغاية ما في اقراره بان اقراره عن حقيقة انه اخبر بما يعتقد حشد
 ثم بان له خلاف ما كان اقرب والله اعلم **مسئلة** لو اقرار ان لم يدر في
 ذمته الف درهم او الف صاع ثم مثلا كل سنة هل يصح اقراره ويلزمه
 تسليم ذلك في كل سنة او يختص بسنة واحدة او يستفسر فيما
 بعد هل اراد مستعين او ثلثا مثالا ويعمل بقوله ولا يصح الاقرار
 بما ذكره لذلك ولو تعددت مراجعته وتغيرت بحجته او اجتهاد موت
 متصل بالجنون هل يقوم وارثه مقامه كذا فيهما والله اعلم
 وارث الابن مال ما يكون الحكم انقضا ما جرى **جواب**
 رضي الله عنه انه يصح الاقرار بان لم يدر عليه كل سنة او شهر
 او يوم نحو الف درهم والف صاع ثم لا تنافي في الصحة واحتمال
 كون ذلك في ذمته على حسب لفظه بطريق النذر الذي يحتمل فيها
 الجهل مثل ذلك واحتمال الاقرار بالجهل ايضا حتى يصح بقوله على شر
 وكذا صيانة المكلف عن الاهمال كما هو قاعده مقرر في الفقهيات
 فان اقررت محبة فان صدر منه ذلك لافي غور من الموت حمل على

سنيها

سنيها او شهرا او ايام حياته لعدم امكان انقضاء الزمان الذي
 بعد خرابها بالموت باقظ في الحياة واما القول ببطلان ذلك
 الاقرار او بوضحة ويختص بسنة ثم يستفسر فبعد على القواعد
 الفقهاء ما بعد طلائ الاقرار فوجهه ما مر من ان القوا على
 المقر اعمال لفظ المكلف بحسب الامكان وقد امكن اعمال لفظه
 فلا وجه للخصيص عنه واما بعد الاختصاص بسنة ثم الاستفسار
 المذكور فوجهه ان الاختصاص بلا دليل علم وهو لا يعمل عليه
 وان الاستفسار اعمال يرجع اليهم في مذهب الامكن المطالبة به الا بعد
 تفسيره والا فالعمل بقضية اللفظ بلا استفسار لانه قضية اللفظ كما هو
 معلوم من الاختصار لم يقل ردت لكل درهم ونصف والا صدق يمينه
 لاحتمال اللفظ **نعم** يبقى النظر في حيث لم يتبين اوقات
 المطالبة والرجوع الى استفساره والعمل بما يقوله ظاهر فيقال ما ذا
 اراده بالسنة او الشهر المطالب وغيره وان قال لم يحظر بيالي حالة اللزوم
 شيء حمل على المال في حيث لم يطرأ عرفهم بتزويل المطلق على غيره كما روي
 والعمل بقضية وبسأل ايضا اذا نعت نحو السنة هل المطالبة في اهلها
 واخرها مثلا فان قال ما مر حمل على اخرها لانه اليقين المبني عليه هذا
 الباب وان فسر حمل بتفسيره بلا يمين مالم ينافرعه المقر له في نحو دعواه
 انه اراد اخر السنة فقال المقر له بل ارادت اولها والا يمينه ما لا يدع مالا
 يحتمله لفظه في حق قوله لم ارد بقولي كل سنة الا ثلاث سنين مثلا
 والالم تسمع دعواه الا تخليف للمقر له كما هو معلوم من قواعد الباب وما
 يرجع فيها الى تفسيره يقوم مقامه وارثه وكذا نحو القاضي فيمن واث
 بيت المال لاحتمال عليه مراده باخباره وتسمع دعوى المقر له على
 الوارث انه تعلم ان مورثك اراد بكل سنة كذا كذا ان المطالبة في اهلها
 حيث لا يمينه بصدق الوارث يمينه انه ما يعلم ذلك ولا تسمع الدعوى
 انك تعلم مورثك من غير ان يمينه تقدم حجة الدعوى بالمجملات الاما

هذا ما مر من حيث لم يدر في ذمته الف درهم او الف صاع
 فوجهه ان الاختصاص بسنة ثم يستفسر فبعد على القواعد
 الفقهاء ما بعد طلائ الاقرار فوجهه ما مر من ان القوا على
 المقر اعمال لفظ المكلف بحسب الامكان وقد امكن اعمال لفظه
 فلا وجه للخصيص عنه واما بعد الاختصاص بسنة ثم الاستفسار
 المذكور فوجهه ان الاختصاص بلا دليل علم وهو لا يعمل عليه
 وان الاستفسار اعمال يرجع اليهم في مذهب الامكن المطالبة به الا بعد
 تفسيره والا فالعمل بقضية اللفظ بلا استفسار لانه قضية اللفظ كما هو
 معلوم من الاختصار لم يقل ردت لكل درهم ونصف والا صدق يمينه
 لاحتمال اللفظ **نعم** يبقى النظر في حيث لم يتبين اوقات
 المطالبة والرجوع الى استفساره والعمل بما يقوله ظاهر فيقال ما ذا
 اراده بالسنة او الشهر المطالب وغيره وان قال لم يحظر بيالي حالة اللزوم
 شيء حمل على المال في حيث لم يطرأ عرفهم بتزويل المطلق على غيره كما روي
 والعمل بقضية وبسأل ايضا اذا نعت نحو السنة هل المطالبة في اهلها
 واخرها مثلا فان قال ما مر حمل على اخرها لانه اليقين المبني عليه هذا
 الباب وان فسر حمل بتفسيره بلا يمين مالم ينافرعه المقر له في نحو دعواه
 انه اراد اخر السنة فقال المقر له بل ارادت اولها والا يمينه ما لا يدع مالا
 يحتمله لفظه في حق قوله لم ارد بقولي كل سنة الا ثلاث سنين مثلا
 والالم تسمع دعواه الا تخليف للمقر له كما هو معلوم من قواعد الباب وما
 يرجع فيها الى تفسيره يقوم مقامه وارثه وكذا نحو القاضي فيمن واث
 بيت المال لاحتمال عليه مراده باخباره وتسمع دعوى المقر له على
 الوارث انه تعلم ان مورثك اراد بكل سنة كذا كذا ان المطالبة في اهلها
 حيث لا يمينه بصدق الوارث يمينه انه ما يعلم ذلك ولا تسمع الدعوى
 انك تعلم مورثك من غير ان يمينه تقدم حجة الدعوى بالمجملات الاما

استثنى وان صدر الاقرار في عموه من الموت ولم يستد الى عموه نذر
سابق عليه فالحكم لا يفتقر الى الامن حيث ان اللازم هنا معتبر من الثالث
فتوقف الباقي على اجازة الوارث فلو فرض انه عاش ثلاث سنين
بعد الاقرار مع ملازمة المرض المخوف وخلف ثلاثة الاف درهم يوقف
استحقاق المقر له الا لعين الزايد في الثلث على الاجازة فان قلت
قوله في ذممي يكون للذمي والذمي مقدم على الارث فما وجه اعتبار اجازة
الوارث قلت لان صيغة اقراره لما كان فيها جهل لا تعتمد عمود
المعاوضات الخالية عن الجابات لم يمكن حمل لفظه عليها فاقول
الدرجات المحل على النذر المحل للجهل فاذا حمل عليه ولم يكن اسند
الاقرار اليه مع سبعة المرض حال على وقوعه فيه اذا اصل كل حادث
تقديره باقرب من هذا حاصل في مقتضى القواعد الفقهية
في هذه المسئلة وهي لا تختمل طول اصد في عنه حمل من الاعذار فلهذا
الحكم ولا واخر اظهر او باطنا على ما شأ من ونفع وضرر والذم اعلم
مسئلة لو اقر زيدا وارثه لا وارث له سواه هل يصح اقراره بذلك كما
جرى على عموه ذلك اني ابي الاصلاح ام لا يصح اقراره حتى يبين السبب
الموجب لذلك كما جرى على ذلك ونحوه القفال في فتاويه وبتبعه جماعة
من المتأخرين **اجاب** رضي الله عنه بما لفظه على القفال عدم صحة
الاقرار في فتاويه بقوله لان المقر له فان كان معروف النسب فلا فائدة في
اقراره هذا وان كان مجهول النسب فلا يصح ايضا ما لم يفسر انه قد يرد
بقوله انه عصبه اذ اخوه ورعا انه يرد انه عمه او ابن عمه ثم بعد التفسير
ينظر فيه فان قال اخي يجب ان يكون هو جميع وارث عمه لم يصح منه
الاقرار ابيه وان كان كما تخافكون هو جميع وارث جد وان كان ابن عم
وجب ان يكون هو جميع وارث عمه ليصح منه الاقرار بالنسب على طريق
الخلافة عنه ثم الميراث مبني عليه عندنا اه لفظه في الفتاوى ومنها
نقلت وقال تلبيذ القاضى حسين في فتاويه ما لفظه سوا الاجابة

مسئلة

مسئلة اقر في مرض موته بان فلانا وارثه ولم يبين الجهد ومات
قبل البيان هل يرث منه **اجاب** لا يرث بهذا الاقرار لان هذا
الاقرار مجهول لا يدري انه وارثه في الحال مع ما سير الورثة ام هو وارث
بالرحم في الجمل او وارث في الحال فان كان ممن يرث في الحال لا يدري
انه يستحق جميع التركة وبعضها وكذا قال العبادي قال البغوي
وسئل القاضي الامام يعني حسيننا صاحب الفتاوى اليس
قد قال الشافعي لو قال لفلان علي الف درهم وهذا وارثه لزمه تسليمه
اليه وان لم يبين جهة ورأسه **اجاب** بان قصد الشافعي
بصفة المسئلة وجوب الدفع على المقر الى المقر له وانما لزمه الدفع الى وارثه
لان من من مطالبة المورث المقر له بخلاف ما لو قال لفلان علي الف
درهم وهذا وكلمة لا يلزمه الدفع اليه لانه لا يامن بخود المقر له وكالته
ولم يكن قصد الشافعي بهذه المسئلة ان يقربان هذا وارثه من
مطلقا وصورة المسئلة ان يكون لذلك الوارث معينا ظاهر النسب من
المقر له فالحاصل ان اشتراط البيان في عموه فلان وارث
وكذا الوراد لا وارث لي غيره هو المنقول المعتمد في الفتوى فكذلك
جرى عليه الشيخان واخر الباب واعتمدوا الاذرعى وكذا الجلال البلخي
وجعل عدم الاشتراط تنجها عن عدم استحضار النقل وكذا القزويني
في ادا ب القضاء بشرطه في كل من الاقرار والشهادة والقضاء ثم قال
ولا باس باستثنى الفقيه للقاضي قال ولو شهدت البيعة ان فلان
القاضي قضى بان هذا وارث فلان لا وارث له غيره ولم يذكر والوجه
الذي قضى به بل شهدت واهكذا جعله لم ينقض حكمه ويجعل على الصحة
قاله يشرح قال وينبغي ان يكون محله القاضي العالم ويقاس بهذا
نظائر في تصرفات الحكام اذا شهدت بها بيعة ولم تعرض لاجتماع
الشراة لفظه ولما نقل في التحفة انه يكفي قول البيعة تشهد انه عم
الاب مثلا وان لم يسموا الوسايط بيعة وبين الحق بكذا جزم بعضهم

قال ويحبه ان يكون عمله في فقهين عارفين بحكم المال بالغير بخلاف
عاميين لا يعرفان ذلك فيجب استقصاها وكذا يقال في المقر غير
الغري بحث قبول شهادة الفقير الموافق لمذهب القاضي وكذا
القاضي اي في هذه المسئلة وان لم يفصل ثم نقل عن شرح انه لو حكم
قاضي بان وارثه لا وارث له غير حمل على الصحة ثم قيده بقاض عالم اي
ثقة امين ويقاس به كل حكم اجده اه قال وهو في يد حسة يتعين
استحضارها في فرع كثيرة ياتي بعضها في القضاء وغيره اه لفظه تحفه
في اصل المسئلة المفتي به في المذهب اشتراط البيان فلا يكفي
الاجال الامن استثناء الغري هو حسن جاره على التواعد فربما
قلت في جواب لي على المسئلة منطوق لان السور المنطوق اما مع
الاجال في الدعوى فلا وكذا الشهود فحقهم ان يرجعوا في قولهم
هو وارث او غاصب لا غير اذا جالهم لا ينفذ لكن من استثنى العقبة
موافقا للقاضي كالفري فذا لا يفرع وله نظاير في اجتهاد حاييل
في غيره محظا به المتبع **مسئلة** اقر في مرض موته انه قد طلق زوجته
ثلاثا منذ ثلاثه ايام هل يصح اقراره بذلك لانه يشاء الطلاق
حام لا ينفذ اقراره ولعله هذه افتونا ما هو **اجاب**
رضي الله عنه ان اقرار المريض بالطلاق صحيح سواء اقر به في ام يات
ببينونه صغري ام كبر السنه الى حال الصحة ام لا كما نشأه فاذا كان
الطلاق الذي اقر به او اشأه باينا او باين بان نقض العدة لم يترث علي
الجديد من قول الشافعي وبه الفتوى ومن صرح بان الاقرار بالطلاق
في مرض الموت صحيح الشافعي في كتابه في اختلاف العلماء ولفظه
فان اقر في حال مرضه انه كان قد طلقها ثلاثا في حال الصحة لزمه اقراره
اه وفي كافي الخنا بلة ما لفظه وان اقر في مرضه بطلاقها في صحة
حكمه حكم طلاقها في مرضه انما لفظه اذا اقر بذلك انه الفتى به
في المذهب لكونه الجديد الذي عليه الفتوى غالبا فاعلم

ان للشافعي

ان للشافعي قولان من ابان الحرة في مرضه الموقوف انما ترثه واليه ذهب
الامة الثلاثة مستدلين بحدوث الموطى فقيه عن ربيعة الراي ابن
ابى عبد الرحمن فروج قال سالت امرأة عبد الرحمن ابن عوف من الطلاق
فقال اذا طلق في فاذ بيني فاذنته فطلقها البتة اي ثلاثا او بتطبيقه
كانت بعدا لها وهو مرض يومئذ فورثها عثمان بن زوجهامير الظما
بعد انقضاء ثما اه **قال** في كافي الخنا بلة واشتهر ذلك في الصحابة
فلم ينكر فكان اجماعا اي سكوتيا ولانه قصد قصد فاسد وهو حرها
حرمانها الارث فهو مرض بنقيض قصده كالقاتل اه وقوله بعد انقضاء
عدتها اخذ بظاهرها لك فقال ترث منه وان انقضت عدتها وترثت
وهو احد الاقوال على القديم والثاني وهو قول الجنيبة انها انما
دامت في العدة وهو لحد الرايتين عن احمد والثالث انها ترث ماله
تزوج وهو احد الرايتين عن احمد واظهرهما على القديم الثاني رواية
الموطى عارضتها رواية الشافعي ان عبد الرحمن مات وهو في العدة فورثها
عثمان رضي الله عنه **مسئلة** ابن ماجه عن انس بن مالك عن ابي
وارث قال طلع الله ميراثه من الجنة يوم القيمة فلما اثم بالفرار بالطلاق
لم يسقط امره **اجاب** في الجديد عن حكم عثمان بان ابن الزبير
خالقه فبطل دعوى الاجماع وصار قول البعض الصحابة وهو عندنا
ليس محج على الاظهر وعن حديث ابن ماجه بفرض صحة والا فالذي
قاله الحفاظ كان محج والسحاوي انه ضعيف جدا بان المراد ائمة بالفرار
المذكور فلو انقطع التوارث لما ثبت الاثم فهو انما يدل على عدم
الفرار بالارث عن الوارث لكن لا يلزم من الترحيم ثبوت الارث اه
والمراد التي طلعتا عبد الرحمن اسمها ثم اظفر بضم القوفية وكسر المعجمة
اخرها الزينت الاصبغ بفتح الهيمه وسكون الميم بضم هاء من حدة
فمحجة قال الواقدي وهو ام ابى سلمة ابن عبد الرحمن ابن عوف **قال**
وتزوجها الزبير ابن العوام بعده فلم تلبث عنده الا يسيرا حتى طلقها

وقول السائل ان ينفذ اقراره والحالة هذه جوابه اما على الجديد
فلا اشكال في صحة اقراره مطلقا واما على القديم فكذلك بالنسبة
اليه فهو موافق لذلك الاقرار ومحكم عليه بقضيه لكن هل
تثبت المدة لوانسند الطلاق الى حال الصحة وسأع على القديم قال
الشيخ ابو حامد تترت قول واحد وحكم القاضي ابو الطيب
عن الماسر خبي عن بعض اصحابنا انه قال في ذلك قولان احدهما
انما تترته وهو قول ابي حنيفة والثاني انها لا تترته قال القاضي
ابو الطيب لان المريض اذا اقر بما فعله في الصحة كان كما لو فعله في
الصحة الا ان تترته لواقع في مرضه انه وهب في الصحة واقتض كان من
اس المال ان كان نص عليه ونظير في الذخاير ورجحه في الروضة
من زوايده واختلف النقل عن القاضي حسين فنقل عن ابن الملقن
في شرح المنهاج اختيار هذا ونقل عنه ابن الرفعة في الكفاية
انه قال لا يبعد ان يجعل من اقراره طلاق امرأته في حال الصحة
وهو مريض قال ابي من ارثت الزوجه فترث منه على القدر
وباقى المذهب انه لا يجوز عليه في انشاء القطع او قطع الارث
بالطلاق البائن في المرض على القديم قال في التقييد وهذا بيان
بني انتهى ويرد بان لا يبين اذ غاية انه اختيار احد القولين مع
عدم استعادته الاخر كما لا يخفى على متامل على ان جميع ما ذكر مفرغ
على غير الجذب المفتي به والا فيكفي عليه ان يقال على السؤال
الجواب يصح اقراره بالطلاق الثلاث كانتا حتى لو مات
لم تترته مطلقا لكن لا يغلو الكلام على غيره من فائده وحصول
عائده زائده والله اعلم **مسئلة** رجل قال بعد موت اخيه
ان هذه العين كانت لابي فهل يكون اقراره منه بقا حصة
اولاد اخيه الميت لكونه اقر بها لابي وقد ورثه هو وابوه ام لا
اجاب رضي الله عنه انه ان اراد مع ذلك غوفوله الى اذ مات

وحلفها

وحلفها تركه فظاهر وان اقتصر على قوله كانت الى كافي السؤال ففي
نظيرها وهو لو قال كان لكن على كذا وجهان احدهما يكون اقرارا
لان الاصل بقاء ما كان على ما كان واحدهما عند النوري في باب
الاقرار ما قطع به الشيخ ابي حامد ونقله عن اصحاب انه لا يكون
اقرارا لعدم الاعتقاد في الحال شيئا والا اصل عدم الاستحقاق وتكون
قال في الدعوى لو قال كان ملكه امس كان موافقا وبسبب في ذلك
الى انما تناقض كلامهما كما هو مبسوط في كتاب الاستنوي وتغايس
الازرق والتحقيق انه لا تناقض لان محل الاول حيث لم يقع ذلك
في جواب الدعوى ومحل الثاني ان وقع في جوابها وان لم يقع عند الحاكم
كما هو غرض كلامهم لو ادعى عليه بعين فقال صلحني عما كان لكن علي
كان مقرا بهم فظلمه بانه قال في التحفة ما لفظه وفارق كان لكن
عندي وعلى الف بانه لما لم يقع جوابا عن شيء كان باللفظ انشده
فاذا تقرر ذلك علم منه ان قوله في صورة السؤال هذه العين كانت
لا يثبت باللفظ انشده فليس باقرار على الاصح وان قال جوابا لقول
اولاد اخيه كانت هذه العين ملكا لم يثبت ان مات ولا بيت
حصة فترثها عنه مثلا كان ذلك اقرارا وما يوجه الفرق ان الكلام
الابتدائي قد يكون مبيحا على التجوز وعدم التجوز بخلاف الواقع في
المجاوزات لان المتكلم يصر على التجوز خوفا من لزوم المدعى فالصواب
منه والحالة هذه بعيد عن العبث من حيث انشائه على المجزئ
والاحياء والله اعلم **مسئلة** اذا استغل برضا عن ديونه فقال
لغلامك كذا ولغلامك كذا فاقبل له فاولاد اخيك هل لهم عليك شيء
فقال ما ابرأ مني ناشه بحقهم فقبل له ثم حرقهم فقال هو
مخوف من زلي تتريلي فلما مات وجد في تتريله قدر معلوم فهل
يجب دفعه اليهم اولا وهل هذه الصورة كالصورة التي اتيت فيها
السبكي بوجوب الدفع ويجوز ما اذا قال ما وجد في دفترتي فهو صحيح

ام يشهد ان **اجاب** رضي الله عنه ان ذمنا شبه نحتم كقول
لم على حق فهدى اولهم بحب بانه غير انه لو ضربه بخور السلام
والقيادة قبل الشروع استعمال الحق في كل ما لا يطالب به عرفا وشرعا
حسب ما هو مقصود في المسئلة مع ما فيها من الاستشكال والجواب
فليست له مظانه من اراد التحقيق فاذا افسر ذلك المذهب بقوله جوابا
لقول من قال حكم حرم هو محفوظ منزل او في تنزيل اي حكمي
فليس ذلك تفسير مقنعا ان لم يبين ذلك التزيل كما هو ظاهر
فرض السؤال وبقي الاقرار بانه لم يفسر في طلب تفسيره هو ثم
وارثه وان قال هو محفوظ في هذا التزيل مشير الى كتاب
قد كتبه كان ذلك تفسير اصحها معولاه مسئلة السبكي
بل اولي لانه اذا صح في ذلك مع كونه ابتداء اقرار بخطا طاله اكثر فليف
لا يصح في هذه مع انه ليس ابتداء اقرار بل تفسير اقرار صحيح وما اثنى
به السبكي ما يؤخذ من قول الاصحاح في كتاب القاضي الى القاضي
من كتاب الشهادات ان الاقرار رجائي هذا الكتاب بلا تفصيل
صحيح ومن قوله لو اقر جميع ما في يده او بنسب اليه وصدق
المقر اذا تنازع على شيء هل كان بيده ح وحكم وارثه حكمه
كما هو القياس لانه خليفة فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك بيد
مورثه حالة الاقرار بحقه ولا يلغى انه لا يستحق فيها شيئا كما
اثنى به ابن الصلاح خلافا لقول القاضي بصدق المقر له
في صورة اختلافه هو ووارث المقر فاذا اقر في ذلك فما كان ملكا
حالة اقراره او تفسيره يقينا المستحق اولاد اخيه وما حدث بعد
ذلك من كتب يقينا لم يستحق لان الاقرار لم يشمل وكذا اما احتمال
حدوثه لان مبني الاقرار على غواي القين هذا **احا** **ص**
تقتضيه القواعد وان توقف السبكي في الصور بين علي ان
توقع في الاولى عني ما علم حدونه ولا وجه له ولهذا نظر فيه

غير واحد

غير واحد واستنظر ايا بالنظر في شخنا في التحفة لكن يتعذر في العادة
لا يكاد يفهم منه المراد والله اعلم **مسئلة** اذا قيل الرجل لعلة ن
عليك دين فقال نعم فقبل له اعشرون ذهب فقال اكثر فقبل اثلاثون
فقال على هذا القياس فهل يكون ذلك اقرارا بثلاثين ام لا **اجاب**
رضي الله عنه قال الشافعي رحمه الله تعالى صلما ابي عليه اقرار
ان الزم اليقين اي والقريب منه واطرح الشك ولا استعمل
الغلبة اي حيث لم يطرح بحيث لا يغم من الالفاظ بها غير الاقرار
فاذا تقرر ذلك علم ان قول السؤل لم يقل له لعل ان عليك دين
فقال نعم كما في السؤال وقسمها مراد فانها اقرار بمذهب يجب
تفسيره ثم قوله اكثر بعد قول القائل اعشرون لا يقتضي تفسير
المذهب بل اكثر من العشرين بل ولا بالعشرين ان قال لم ارد تفسير
المذهب الا ان مجرد قوله اكثر لضعف قبل الصري بالنسبة اخذ اعمالياتي
في مسئلة الطلاق وان قال اردت باكثر انه اكثر من العشري
كان تفسير المذهب باكثر من عشرين شيئا والتفسير مذهبهم ايضا حيث
غواي الجنس فلو فسر بعد ذلك بخواحد وعشرين حبا او وقع باذبحا نه
تصلح للاكل قبل وان قال لم ارد بقولي اكثر شيئا بل اطلقت فالذي
يجوز اخذ من المقر في مسئلة الطلاق الا انه انما لو قال اردت
اكثر من عشري لو وقع جوابا فان قلت تقتضيه ذلك جعله
تفسير الجنس لكونه مذكورا في قول القول اعشرون ذهب كما
جعل تفسير العدد قلت يفرق بان لفظة اكثر لا يصلح جوابا
بالنسبة الى الجنس لكونه غير مورد للاكثرية والاقلة لا ينبغي
تعسف الا ترى انه لو قيل لشخص عليك لزيد ذهب قال اكثر كان
حلفا من الكلام **نعم** ان اطر العرف بانهم يطلقون الذهب
على دينار والذهبن على دينارين كما قد قوله عليك لزيد ذهب كقول
دينار ذهب فتكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

فيكون جوابه بالكثر لقوله ابتداء لزيد على اكثر من دينار ذهب فيلزمه
 من الذهب زيدا على دينار وما خذ ما قرنته في جواب المسئلة
 قوله القفال لو قال طلقت او طالق بلا حرف ابتداء كان لغوا وان
 نوى قال البلقي في التدريس وقد يتوقف فيه عند السؤال
 او الخصومة اعم ونقله شيخنا في قوله في التحفة بعد ذكر نقل
 الشيخين كلام القفال وتقريرهما اياه اي لانه لم يسنق قرينة
 لفظية يربط الطلاق بها اه وذلك بعد ان قرر ما اقتضاه
 توقف البلقي في حيث قال وطالقي ومن الصريح طالق فقط
 بعد ان ان فعلت كذا فنحن وجبتك طالق فيقال على وزائد
 ضاحك قوله اكثر لقولنا بعد لقولنا عليك عشرون لوجود
 القرينة اللفظية الصالحة للربط واما قبول قوله كذا امر
 تفسير المصنف فتولي اكثر فما خذ قول الشيخين لو قيل لمن انكر
 نيا امر ان طالق ان كنت كاذبا فقال طالق وقال ما اردت طلاق
 امر قيل لانه لم توجد منه اشارة اليها ولا تشميت وان لم يدع
 ارادة غيرها طلقت اعم ومنه يعلم ان تقريرهما كلام القفال
 المارحله حيث لا قرينة واما قوله كذا هذا القياس بعد ان قيل له
 اثلاثون فكلام من غير صالح لتفسير المصنف الواجب بقوله نعم
 اذ قد يطلق على نوع اشبه فليس يختص بالمقادير كما لا يخفى على ذي
 بصيرة ما الا ان قال امره بقوله هذا القياس هذا المقدار
 فقد زال الابهام من حيث العدد كما ان قلت لم لم يجعل
 السؤال هنا قرينة لفظية على ارادة التكرير قلت لان لفظ
 القياس لا يقع بل ولا معناه في سؤال السائل مطابقة ولا تضمن
 ولا استلزاما فلم يكن السؤال صالحا للربط الجواب فتأمل والله اعلم
باب الغاربه مسئلة عن هذه الاماط المعروفة
 في اليمن هل هي طاهرة او نجسة فاذا قلتم نجسة فاذ جعل على

اخر

اخر انه اعاره لاطا وقال بل وهبته لي ولم يكن لاحد منهما بينة فهل على المدعي
 الغاربه يمين انه اعاره فاذا اخلوا المدعي وقال المدعي عليه ان المدعى
 قلغ فهل يلزمه قيمة الاماط لا فلو قلوا ان المدعي اخذ دابة للمدعي عليه
 فتكون رهنا بعه من غير رضئ منه فهل يكون غاصبا ويلزمه اجرة الدابة
 وردها او لا وهل يلزم كل قادر ان يتراعها منه او لا فتونا ما جري ريب
اجاب رضي الله عنه ونفع به بالغظة اني سمعت من جمع من
 اهل الخيرة ان الاماط جلد حيوان غير مأكول لانه يعيش في البر كما يعيش
 في البر اكثر وسالتم ايضا هل يدبغ قالوا لا سبيل الى دبغه لانه غليظ
 جدا بحيث لا يثاثر بالدبغ ولو فرض انه دبغ لكان وفاء المقصود
 منه هذا حاصل ما سمعته مع اهل الخيرة فاذا كان الامر كذلك ففي
 جلد ميتة غير مضمونة لانه غير مال ومنعهم انه جلد بقري الحاموس كذب
 قطعافا ادعى صاحب المطا ما ليته بان ادعى انه جلد مأكول بحري
 او مذكي غيرا ومدبوغ فعليه البيه بذلك والا فالقول قول صاحبه
 في نفي علمه ذلك كما يؤخذ من تصحيحهم ان المسلم اليه في لحم لو قال هو لحم
 ميتة وقال المسلم اليه بل هو لحم مذكاه صدق المسلم اليه لانه الاصل عدم
 الما ليه وعلى المعلم اليه البيه واخذ المدعي له انه غصب ثبت فيها
 احكامه المعروفة والغصب معصية كبيرة يجب على كل قادر تغييره
 بيد فليسانه على جهة فرض الكفاية وعلى كل احد انكاره بقلبه
 فرض عين والله اعلم **مسئلة** امرأه استعارت رجلا لتطبخ عليها
 فانكسرت اثنا الطبخ فهل تضمن ام لا وتكون قد تلفت بالاستعمال
 الماذون فيه **اجاب** رضي الله عنه ان انكسرت بالطحن
 المقداد الذي لا يعد عرفا بما وزر الجدد فلا ضمان وان كان الطحن
 غير معتاد بان اخرط هذه المرأة في الدق وجب ضمان قيمة
 الرجاء لم يبق لها بعد الكسر قيمة والارشان بقى لها قيمة قالوا
 اختلغا في ان التلف وقع بالاستعمال الماذون فيه او بزيادة عليه

ما بعد تقدير ما عرفنا ففضله كلام المراد في البيان تصديق المعبر
وبدأ في الجلال البليغين ووجهه شيخنا ابن حجر بان الاصل في العارية
الضمان حتى يثبت مسقطه انتهى فالجواب **مسألة** هل هذا اصل
انهم واحضوا فالاعم هو ان الاصل عدم التقدي وبراءة الذمة والاخص
هو ان الاصل في العارية الضمان بل المخرج ان الاصل وضع اليد
على مال الغير كونهما ضمان حتى يتحقق جناه فانه والله اعلم
مسألة شخص عارضا لرضا البناء فيساقم جات المعبر
فطلب ورثته من المستعير حصته باجرة المثل لكون الارض
مشتركة بينهم ولم يكن المعبر مختصا منها بشي معين فحل يرجع
ورثة المعبر على ابن عمهم بالاجرة وعلى المستعير وهل يستحقون
ذلك من يوم البناء من يوم الطلب الاجرة وهل اذا رضى بقرضه
في العارية ثم رجعوا هل لهم مطالبة او مطالبة المستعير اقتصروا
ما جاوز ان اتاكم الله **الحاب** رضي الله عنه
بما لفظه ان كانوا عاروا واحضصهم فلا شيء لهم ما لم يرجعوا
وان لم يرجعوا وانما عار بعضهم كالمسؤول فالعارية
صحبتهم في حصته فقط لكن يتقبل العارية بموت المعبر
المذكور ويستحق ما في الاجرة من حين الموت ان لم يجده والعارية
وحصص باقي الورثة التي لم يقع فيها العارية تحت يد المستعير
المفكر حكمها حكم المصوب فلم يملك الاجرة بالغة ما بلغت وبقي
في كل ما في جالها اذا اختلفت ارتفاعا وانحطاطا فاذا سلم
لهم الاجرة فله ان يرجع بها على المعبر او ورثته ان لم يكن استوفى
المنفعة فان استوفى اهلها في السؤال فلا رجوع له ولهم مطالبة
ابن عمهم او ورثته ان كانت يده قد وقعت على الارض فاذا اخذوا
الاجرة فلم يرجع بها على المستعير ان كان استوفى كما في السؤال
فان لم يستوفها لم يرجع المعبر او ورثته عليه والله اعلم

باب الغصب

باب الغصب مسألة ارض او ثقل بين ثلاثة زيد وعمر وربي
مثلا جا تغلب يقدر على اخذ اموالهم فاخذ ثلث المال المذكور او ثلث
الثقل بالقاسمة وسع من حاله انه لا يأخذ الا من حصته زيد دون
الآخرين فهل يغوز الاثنان بالثلثين مع هذه القاسمة الباطلة
او لا يكون كمسئلة العبد بين اثنين باعه احدهما فغاصب من شخص
فبصح في نصفه ويطلب في نصفه واما غو الغلة فالظالم اخذ من
مشارك وما بقي بينهما اثلثا فلا شيء لغيره في سائر الثلثين مادام
الظالم مستقرا على ذلك **الحاب** رضي الله عنه وتقع به ان المشترك
على جهة الشيوع كل جزء منه مشترك من اهلته بحسب استحقاق حتى
تقع قسمة صحته تتنازها الانصافا اذ هذه المتغلب في المسئلة
المعروف عنها مشترك بينهم على قدر حصصهم فيكون الباقي مشترك
بينهم ايضا كذلك ولا اثر لقصد المتغلب اخذ حصته احدهم كما انه
لو اخذ خالص مال زيد فظانته ان المال لغيره انما وصداقه مال
عمر ولم يكن لذلك اثر فليس لزيد ان يقول لغيره هذا المتغلب انما
اخذ مالي فاصدا ظلم لا ظلمي يرجع عليه بالماخوذ اذ من
القاعدة المقررة ان المطلوب لا يرجع الى غيره ظالمه مخ ما بقي بعد
ما اخذه هذا المتغلب بين الثلاثة اثلثا فان كانت شركتهم كذلك
واما العبد المشترك اذا باعه احد الشركين مع ظالم تغلب على
حصته الاخران جامع بينهما وبين المسئلة المجهول عنها اذ غاية
ما في ذلك ان مال كل النصف باع حصته ونصف ثمنها وحصته
شركه باقية على ملكه لبطالان تصرفا المتغلب فيها بالبيع لانه غصب
واقا المسئلة المجهول عنها فلا ياتي فيها ما ذكر لان المشترك
المشاع القابل للقسمة لا يمكن اختصاص بعض الشركاء فيه بشي
ما لم يوجد قسمة صحته فكان ما وضع المتغلب يده عليه غير
مختص من قصد ظلمه حتى يخلص ما عداه لشركه على ان نظير المسئلة

المتنظرون في النماذج لروايح عمر واور بكر في المتقلب فيه عليه بن عمر على
 حصص زيد من ثالث وقبض المتقلب ثلث الثمن وكل من عمر واور بكر
 ثلثا فما قبضه كل منهما فهو ثلث حصته وما باعه المتقلب باق على
 ملك زيد والله اعلم وقوله السائل وهل للشريكين طريق في
 طريق السلامة التلخيص ما دام المتقلب مستمر على ذلك جوابه
 لا طريق لهما الا ان يقاسمهما الثالث او يمتنع من المقاسمة او يغيب
 ضيق عنه الحاكم بعد طلبهما بطلب القفال انه لو امتنع من قسمة
 المتبائل فليس له ان يخذ حصته او ولو بلا قاض على الاصح من ان قسمة اقرار
 وغيبته كما متاعه لتصرفهم ان للمعاذ ان ينفرد باخذ نصيبه من مدعا
 مدعاه منه حصصه واقضى التووي وعنده في درهم جمعت لأمير وخطوط
 ثم بداهم تركه بان لا يحددهم اخذ قد حصته بغير ايمانهم مشعر بامتناعهم
 اي ومع الامتناع للشريك اخذ قد حصته كما مر عن فتاوى القفال
 فانه منع اعتراض التاج الفرضي ذلك ومن المجوز لا اخذ الحصص من
 المشتبهات جهل الشريك كما في فتاوى ابي الصلاح وصرح به
 النووي في المجموع وقيل يجوز الانفراد بالقسمة المتكافئات
 مطلقا ولو كان الشريك حاضرا لم يصدر عنه امتناع عن المقاسمة
 لكن في ذلك ابطاء بحيث ياخذ المتقلب حصته زيد بن عمر قبل
 وقوع القسمة وسع شريكه تغليب هذا القول والبلل راخذ
 حصتها قبل وقوع اخذ المتقلب فيما بينهما وبين الله تبارك
 وتعالى خلوف فيها من اخذت حصته الى قاض مقلده للشافعي
 وجعل عليه الحكم براجح المذهب من بطلان تلك القسمة وعلم
 ذلك براهين ليس هذا محل بسطها والله اعلم **مسألة**
 رجل مات وخلف اولاد صغار وخلفا وصا والاولاد يبلغ احد
 الورثة يشترط فيهم عليهم بغير اذن من حاكم الشرع المظهر
 وكان يستغل الارض المذكورة كل سنة لنفسه ولا يعطي الايتام

مسألة

والبدل

شئ

شئ فلما بلغ باقي الورثة رشدهم طالبوا المذكورين بجميع حصصهم
 مما كان يحصل من الارض فهل يكون غاصبا ويستحقون عليه اقصى
 الاجر ويصير متبرعا بما انفقه عليهم ام لا فتونا ما جازع
اجاب رحمه الله تعالى نعم **مسألة** لو كان غاصبا للمعدا
 حصته في الارض لوضع يده بعد ما يلزمه اجرة المنزل للمعدا حصته
 من باقي حصص غيره من الورثة وانما اختلفت لزومه اقصى الاجر وما
 انفقه يكون متبرعا به حيث لم يستأذن بالانفاق نحو القاضي
 ليرجع والله اعلم **مسألة** دخل من عسكر الدولة اكره حلا ساقه
 وجمار له عليه فقاتل الحاكم من حكام الدولة فقبض الحاكم الحمار وما
 عليها نصبا وزله الحمار واخذ المتاع الذي عليها ففضل يلزم ذلك الملك
 شئ من المتاع **اجاب** رضي الله عنه ان لم يثبت كون
 ذلك القماش اشتبه الحاكم المذكور فظاهر ان يثبت اشتباه اياه
 بحجة شرعية فالضمان على الحاكم المشتبه وهل يكون الساعي به اليه
 طريقا للضمان ام لا المذهب الماتفرع في القواعد من قطع
 المباشرة اثر السبب الا اذا ولد السبب الاطلاق واخرج المباشرة
 عن كونها معدا وانما كالتشهادة بما القتل اذا رجع الشاهد بعد استغفار
 العصاص بنع الوارث فالعهد على الشاهد ضما وجب قصاص
 اوديه ومن ثم لو تعد الوارث القتل مع اقراره بان تلك الشهادة زور
 فالعهد عليه تكون المباشرة معدا وانما تقطعت اثر السبب
 اي الشهادة وغير ذلك من فروع كثيرة في المصنفات لا يسعها مقام
 الفتوى واما افتى بحكم السلام بضمان الساعي فقد قال في قواعد
 ان ذلك مصلح شرعية اي غير مبني على القواعد المذهبية فليس عليه في
 الفتوى لمخالف قواعد المذهب وان افتى بمقتضى فتواه جمع من
 الامة الكبار فلا يسع مقلدا مذهب الشافعي الا خلافا اليه وترك
 ما عليه اهل الحل والعقد وقد احسن الروياني رحمه الله تعالى حيث قال

ما جازع

ابن ج

وليس يصح عندي لانه لو وجب الباطن لوجب في الظاهر انتهى هذا كله
 ان لم ينزل الساعي به صاحبه لاداه والا صار غاصبا لها ولما فوقها فتكون
 طريقا في الضمان في المسئلة المبحوث عنها قطعاً والله اعلم **مسئلة**
 عقار مشترك بين شخصين وحصه كل واحد منهما معروفه والعقار
 جميعه باب مشترك لهما فوقعت يد احدهما على جميع العقار مده في
 حياة شريكه وبعد موته فهل يلزمه اجرة حصه شريكه مدت وقوعه
 تحت يده سواء انتفع به او لا ام لا يلزمه الا ان انتفع وسواء اطلب الانتفاع
 بخصته ومنعه من ذلك او لا فتمت ما جاوز **اجاب** رضي الله عنه
 ما وقعت يده عليه وتحقق كونه غاصبا له بالاستيلاء المعروف في هذه الحرات
 كله ان لم يكن فيه شريكه والالزمه اجرة حصه شريكه ويعتبر اقصى
 الابرة ان اختلفت سواء انتفع بالعقار المذكور ام لا لان منافع الموقوف
 تضمن سواء اؤتمنت ام فانت وسواء اطلب الانتفاع بخصته ومنعه ام لا
 نعم ان كانت حصه حيزه فانقطع الانتفاع غاصبا لغيره ان لم
 تكن مملوكة بل كانا شريكين على الاشاعة فليس لاحدهما الانتفاع
 الا برضا الاخر فن انتفع به ارضاه صاحبه فهو غاصب لخصه صاحبه
 ومن طلب منها العتمة اجر صاحبه بشرط معروفه فان لم يتبع لم يجبر
 وينتفعان معا ما وجدوا من العقار ويتقسمان اجره والله اعلم
مسئلة اذا اشترى رجل اوانقب نخلة صغيرة او شجرة موز مثلاً
 ونقلها من محلها الى بلد بعيد وعرضها في ارض له فكبرت فبان
 انها موقوفة على رجل معين بثلث البيع او على مسجد هناك فهل يجب
 ردها الى تلك البلدة طلقاً وان ادى الى تلفها ام لا يجب الرد اذا تلفت
 به واذا تلفت لا يجب الرد اذا ادى الى تلفها فاما ان يكون حكمها فاقا فظهر ان
 نصها مثله الموقوف فما حكم ذلك **اجاب** رضي الله عنه ان الذي
 يتجدد الاثني به في نقل شجرة موقوفة فراجع اصل الخبز بذلك الشجرة
 فان قلنا لو ابل ولو واحد منهم ان ردها الى محلها الذي وقع وقفها

وهي

وهي فيه لا يضرها ضرر له وقع وجب ردها على من نقلها فقلنا لو
 في نفس الامر كالمذهب والاشترى المذكور وعذر فاقاه عدم الاثر
 ليس غير وان ملكك بعضها فكون الموقوف بعضها لان الشريك في التقدري
 كما جني فمن ثم لو تصرف احد الشريكين او الشريك في الارض مثلاً
 بنحو زرعها بلاء اذن من الباقيين فله ان يكلفوا القلع وان كان يباع
 ملكه عن ملكه اذ لا يتوصل الى اداء حق الغير الا بذلك وهذا بخلاف ما
 لو بنا او غرس مثلاً باذن الشريك ثم رجعوا فان للشريك حكم مخالف حكم
 الاجنبي وهو عدم تكليفه القلع كيلا يكلف قلع ملكه عن ملكه بل بعد
 منه ولا ان يملك عليه كما ذكر فيتعين الا بقا لاجره الا اني الاذن
 في اشراج جناح فلا يتأتى فيه هذه الخصلة ايضا لان الهوى
 لا يقابل بمال فاذا رجع تلك الشجرة الى محلها ولم يطل بسبب ذلك
 ولا نقص فظاهر والا فله القيمة والارض فيشتري مثل تلك الشجرة
 ثم شقص فان لم يمكن ذلك صرف لاقرب الناس الى الواقعة في وجه
 او بقي حاله تنع الاصله اي الى ان يتمكن من شرائه شقص في اخرى ويكون
 ملكاً للموقوف عليه كما في حاله حكاه الماوردي والرويانى وبالثالث
 جزم شيخنا ابن حجر في التحفة والمغلفة صرف للموقوف عليه فيما يظهر
 له انتهى ولعل اخذه من تصحيح ابن الرفعة والقولي ونقل الروضة
 عن اختيار المتولي وغيره ان الشجرة الموقوفة اذا جفت او قلعتها
 غورج ولم يمكن ردها الى مغرسها قبل جفافها ولم يكن الانتفاع بها
 الا بخوارق ايضا تصير ملكاً للموقوف عليه لكن لا يتصرف فيها
 الا بما يتصرف به في ام الولد ولحم الاصحى لكن الذي عطف في شرح
 الروض وقال انه موافق للبدليل وكلام الجمهور وعدم انقطاع الحقوق
 فيها وبذلك جزم المرجح في العباب لكن قول شرح الروض على ان عوده
 ملكاً مع القول بان لا يبطل الوقف مشكلاً انتهى فيه تسامح
 حيث ان القابل يصير ورثتها للموقوف عليه لا يقول ببقاء الوقف الا

بدعي ان قوله لا يباع ولا يوهب عليه بقاء الوقف وليس كذلك
كما هو في الشريعة بالولد ولا الضحية وحيث امكن من ان ينفذ الشقص
فالمشترى هو الحاكم ثم ان لم يكن ناظر خاص فهو الذي يقع بضاوكن ان
كان ناظر خاص با على ان الوقف ملك لله تعالى فالاثر كشي وان
قال من يراد بها يتلف بها او يورث ضرر الرفع كمنقص ثمرها فنقصا
ظاهرا في سائر الاعوام وان عارضه عارض فله بقوله لا يولد ردها
ضررا لان مع الاول زيادة علم كما يوجب من كلام الاصحاب في باب الوصية
اعني في الاختلاف في كون الموضع موقوفاً تركت بالمحل الذي نقلت اليه
وعا في التعدي مونة اتصال غرضها الى الموقوف عليها للملح
الا ان يرى الناظر ان ردها اصلها الخوف اندر ارب الوقف اذا بقيت
ثباتا لكونه بعد الاصل ثمرها الى محل الخوف عليه لا بعد ذهاب
حاروت فله ايضا تخليفه ردها وحيث بقيت فان لم ينقص قيمتها
باختلاف في المحل فظاهر الا فعليه الاثر وسيله ما مر هذا حاصل
ما تضمنه القواعد الفقهية كالاختلاف على ذي بصيرة وسوية وانه
اعلم **مسألة** رجل سعى باخذ الى ظالم بحسنة فاخذ الظالم
عليه انشأ من المال فكل المسعى به ان يرجع على الساعي بما اخذ
منه الظالم ام او ما اوجب عليه وهل يقدح ذلك في عدالة وبتد
شهادته ام لا **اجاب** رضي الله عنه اجمع العلماء على السعاية
مطلوب الى ظالم غيره يفسق من ثلها ويكفر مستحقا فاذا اخذ
الظالم من المسعى به شيئا لا يرجع به على الساعي لقطع المباشرة اثر
لسبب وذلك وانما **مسألة** يجب عليه التعذر بغيره القاض
لانها معصية لا حد فيها ولا كفارة وكل مكان كذلك اوجب التعذر
غالباً حتى حكمتا بفسقه وبت شهادته في النكاح وغيره **مسألة**
افتتاح من هذه الاذرع والغري بقبول شهادته الفاسق عند عموم
النسق دفعا لخرج الشبهة في تعطيل الاحكام الشرعية كما سياتي

تظن

نظيره في احكام القاضي لفاسق لكن يجب على القاضي ان يفتد في الشئ
ويقدم من الامثلة في القبول وينبغي النظر لكثرة السوال
عن حال الشاهد وينظر في الاسباب المفسدة من فسقه اقل او اخف
قدمه في القبول على غيره اذ فرض كون السعاية اقل من غيرها فمفسدا
ولم يوجد في تلك الناحية الا السعاية الى ولاية المورث جاز للقاضي قبول
شهادتهم على فتوى هو كونه المذهب والله اعلم **باب**
الشفعة **مسألة** اذا شفيع الشفيع والمشتري غائب
هل يجوز للقاضي اوجب عليه قبض الثمن اذا دفعه اليه الشفيع
لغرض التصرف في الشقص ان قبضه كما يبيع الراهن الدين الى
القاضي في غيبة المدين بعد الحلول فقد افنى السبكي بوجوب
ذلك كما نقله شيخنا ابن زيات في فتاويه في الراهن هل هي في خزانة
اجاب رضي الله عنه نعم يجوز بل يجب على القاضي
قبض الثمن من الشفيع لان ملك المشتري موقوف اما على رضى المشتري
يكون الثمن في ذمة الشفيع بشرطه واما حكم الحاكم له في الشفعة
واما قبض المشتري ومع ملكه بما عدا الاخره ليس له تسليم
الشقص حتى يودي الثمن الى المشتري او وليه او وكيله او القاضي
اذا امتنع من التسليم وحكم امتناعه عند كونه في شرح الروض
وغيره والغيبه عند الركني كالامتناع مطلقا وقد نقل عنه في
شرح الروض وغيره في باب السلم ولم يعترضه وكان الم يعترضه
بشخصه في حق الجواد ولقد اشرح الروض بعد قول المص ويحبر على
قبول كل دين حال والامرا عنه فان اصر قبض له الحاكم فعن انسي
اذا كانت عند الله على مال نجاء العبد بالمال ولم يقبله انسي فاتي
العبد غنيا فاختار المال منه ووضع في بيت المال رواه البيهقي
قال ان ركني ولو كان المسلم غاليا فقياس قبض الحاكم عنه عند
امتناعه ان يقبض له في حال غيبته اه لكنه اعني القاضي

ذكر يا قال في شرح الروض في باب الفليس ولا يجوز في دين الغائبين لانه لا
 يستوفى الامم بل في الذمم وهو كذا في باب الفليس من العز من وناقضه
 في محل اخر وقال في شرح اخر الروض ايضا على قول المص في باب الكتابه
 وليس للقاضي قبض دين الغائب لانه ليس للمودعي غرض الا سقوط
 الدين عنه والنظر للغائب ان ياتي الدين في ذمة الملتى فانه خير
 من ان يصير امانه عند الحاكم اهـ والخاص ان في جواب
 قبض الحاكم مال الغائب وجهين في المذهب وقد ذكر الشيخان
 في الروضه واصلا المسئلة في باب جواب باب الفليس فقال في
 العز من فيه وباب اللقطه والوديعة لكنه ما فرضا المسئلة في العين
 فقط لا امانا معناه اذا جعل الغاصب ما غصبه الى الحاكم فليس
 وجوب القبول وجهان واقضى كلاهما ترجيح وجوب القبول
 فضلا عن الجواز وفي الباب الثاني من السرقه من الروضه واقضى
 عدم جواز القبض للغائب الا عينات صاحبها ووارثه غائب
 فان القاضي ياخذها نظر الى حق الميت ذكره الراعي في باب
 استيفاء القصاص لكن ذكر في انتداب باب الشاهد واليمين
 انه ينبغي جريان الخلاف في العين المعضوبه اهـ بمعناه وقال
 الراعي في باب الشاهد بالنسبه الى الدين اعلم انه لا يجب عليه
 قبول دين الغائب على الصحيح سواء كان متلفا من الميت ام لا
 وذلك كذا في باب الوديعة وقضية قوله لا يجب الجواز قطعا وقد
 صرح بمقتضاه في باب الفليس وباب الكتابه كما مر وكذا ما مر عن الزركشي
 من ان الحاكم يقبض دين المسلم من المسلم اذا غاب المسلم اليه ناقضه
 في قواعده حيث قال فيها ما لفظه ليس للقاضي ان يقبض ما في
 الذمه لما لكه مسائل المديون الا في ثلاث مسائل قد ذكر مسئلة الرهن
 ومسئلة المكاتب في غيبة السيد ثم قال والثالثة المال المضمون اذا
 اداه الضامن فامتنع صاحب الدين من اخذه او كان غائبا فللقاضي

اخذه اهـ

اخذها وموضع المناقضة فيه جواز القبض مطلقا التي الثلاث
 الذي استثناهما قد دخل في المتغييات دين السلم ودخل قبضها
 المسئلة المبحوث عنها ايضا لكن الذي يظهر فيها ما مر من الجواز
 وكون ذلك عرضا ظاهرا لا مبررة فيه واما **مسئلة المقر في قبض**
الحاكم دين الغائب ان المدين امان يكون له غرض سوى براءة ذمته
 او امان لكان كتابا يريد القتل وراهن يريد فكك عبثه
 المرهونه ووارث يريد فكك التركة وضامن يريد فكك ضمانه
 على ما في القواعد وموجبه بانه لا يحتلوا من غرض لانه ان ضمن ياذن
 فيما اراد يتجمل المطالبة وان ضمن بغير اذن فما اراد في معرفة عدم
 الوفاء ما قال لان عدم وفا الضامن يسقط الثقة به وجب على
 القاضي قبض الدين ليحصل غرض المدين الزايد على براءة ذمته
 ومن ذلك المسئلة المبحوث عنها فان التشجيع عرضا ظاهرا
 غير براءة ذمته وهو استقادة تسلم الشقص والتصرف فيه
 والام بخير للحاكم القبض لان النظر للغائب الذي صيرته الغيبة كالمجور
 في مراعات مصلحة ترك الدين في ذمة المقر الملتى لانه خير من صيرورة
 امانه عند الحاكم القبض منه قطعا كما في المهمات عن الفارسي لان
 مصلحة بقاءه تحذمه عارضا منها مفسده كونه لا يقع ماله في ذمته
 غالبا على شيء بسبب الحذر والاعسار وقول السائل فقد اتفق السبكي
 بوجوب ذلك على القاضي **جواب** ان السبكي لم يستند بذلك
 الفتوى بل هو مستند الى ما دل عليه كلام الشافعي في الامم كانقله
 في المهمات ومتى قبض الحاكم الدين للغائب فليودعه عند ثقة
 يرضيه فقد نص الشافعي على نظيره ذلك وهو ما اذا باع الحاكم
 شيئا من مال المغلس ولم يكن قيمته اقل من ثمنه لم يرد امينا من رايه حتى يعلل
 الما في ثم كونه لا يترك عند نفسه بقوله لما فيه من التهمة والتهمه
 هنا ايضا موجوده وهذا في القاضي لثقة كما مر جوابه في باب الوديعة

المستوفى

في جواب المسئلة المبحوث عنها فان التشجيع عرضا ظاهرا غير براءة ذمته وهو استقادة تسلم الشقص والتصرف فيه والام بخير للحاكم القبض لان النظر للغائب الذي صيرته الغيبة كالمجور في مراعات مصلحة ترك الدين في ذمة المقر الملتى لانه خير من صيرورة امانه عند الحاكم القبض منه قطعا كما في المهمات عن الفارسي لان مصلحة بقاءه تحذمه عارضا منها مفسده كونه لا يقع ماله في ذمته غالبا على شيء بسبب الحذر والاعسار وقول السائل فقد اتفق السبكي بوجوب ذلك على القاضي

اما غيره فلا يحتاج يجوز ابتياضه والبرائة كذلك المدين فلا يحصل الغرض
المقصود من غرض الرهن والبرائة **مسئلة** شخص هلك
في خلق حق الشفعة فله ان يتركه بغيره فانه اذا قلتم بذلك
فمن اين يدفع الثمن من التركة او لا وهل يراد الاصلح للفرع في الاخذ
اولا واذا كان في الاخذ فاحذر الوارث لنفسه ودفع من ماله فهل
يملكه ولا يتعلق للفرع ما دام **الجواب** في الله هذه ان مات وله
حق الشفعة فشفيع وارثه ملك الوارث الشفع ابتداء حتى كان
استراخا والشفيع والحالة هذه تركه حتى يتعلق به الدين
لان الدين انما يتعلق بالمال عينيا كان او دينيا او منفعة وبالحقوق
وان لم يكن مالا فاذا انقرضت الوارث ملك ابتداء في الثمن يوديه من
ماله الذي لم يكن للميت او من ماله الموروث باذن الفرع اما
بدون اذ نهم فلا يجوز ولا يصح ادائه ولا يترافعه منه لان التركة
مرهونه رهنا شرعيا وهذا حكم التصرف في المهرهون واذا كان
لا يودي من التركة الا باذن فليس عليه مراعات غرض الغريم في الاخذ
بالشفعة بل متى اخذ حصل التعليق بالشفيع كوارث موصى له مات
قبل القبول فان تعلق حق الموصى له بالموصى به لا يحصل له قبل هذا
هو الاصح من وجهين للاصحاب هنا على ان الوارثه ياخذ من الموروث
ثم يلقون منه نحو الشفعة فمن لم كان اخذهم بحسب الارث حتى
لوماء الشفع عن ابني وزوجة فللزوجة الشفعة في ثمن الشفع الا في
نصفه فان قلت هذا من الامور الاعتبارية التي لا حقيقة لها مع ان
اختلاف الزوجية الثمن فقط ليس بسببه ما مر وانما ذلك لكونها ملك
ثمن الشفع الذي كان الزوج مالكه في حياته فاستحققت من الشفعة
بغير ما ملكه بناء على ان الشفعة ياخذون بقدر الملك صححه
الشيخان وغيرهما لا عدد الروي الذي قال ابن الرافعة ان الشافعي في
الام قال وهذا قول وانما يتقدح ما ذكره لوقا الوارثين بشفعة الوارث

ملك

ملك المورث بطريق تقدير ملكه الشفع قبيل موته كما هو شأن الاحكام
التقديرية فقولهم في العتق الملقس ملك الملقس العتق قبيل عتقه
فمن ثم ثبت له الولا وقولهم في العتق ملك المدينه اخر من حياة علي
الصحيح من ثم قضي منها دينه وكلام الاصحاب في الشفعة طاع بما سطر
ملك المشتري وتوابعه من ثقل ملكه بخوبه ووقف وغير ذلك الى
وجود لفظ الشفعة ونقض المصرف وذلك لانها انشأ عقد كسابير
الانشآت والانشآت اثاره مترتبة عليه الا ما خرج بدليل كتنقيب
انتقال الملك في العتق الى الملقس قبيل العتق الذي هو انشاء عقد
بيع صحت ولو قد رنا شفعة الوارث ملك المورث قبيل موته لحكمنا
بان بيع المشتري الشفع ووقفه بعد موت الشفع لم ينفعه من
احصيه لان ما كان باخذ الوارث كونه للمشتري غير مباح ولا قابل
بذلك ولا يبطل تصرفات المشتري لان بعض الشفع ولو بلفظ الشفع
بناء على ما قاله الاسنوي من عدم احتياج الشفع الى تقديم بعض قبل
التلفظ به كما هو المعتمد وان اقتضى كلام الشفع خلافه قلنا
ما ذكرته هو احد الوجهين في المسئلة ونظايرها اختارها الشيخ ابو حامد
وقطع به المروزي في الحاوي والرويان في البحر باب اليمين مع الشاهد
لكن الوجه الثاني وهو تعليق الدين بنحو الشفع على ما قاله الرويان
في البحر **مسئلة** الوصي انه المذهب وحكاها ابن الصباغ عن الاصحاب
وذلك في نظير المسئلة وهي ما لومات الموصى له فقبل وارثه وقلنا
بملك الانتداه وهو ما قطع به القاضي ابو الطيب وابن الصباغ اما اذا قلنا
بالاصح انه يمتنع بقبوله الملك من موت الموصى فلا كلام في ان الموصى
به تركه واما الذي تقدمه من النور في الروضة بقضي دينه منها
وان قلنا بالضعيف من ملك الوارث لها انتداه وكانهم انما اكتفوا
للتعليق بوجود الحق للميت وان كانت الحقوق لا ترهن ابتداء مراعاة
للميت وطلب براءة ذمته التي تستوفى الشارع اليه وان كان الشخص

بعد موته لا يملك ابتداء من ثم علقوا دينه بما وقع من الصيد بعد موته
في شبكه نصيبها في حياته كما هو في الصحيح من وجهين في الوسيط
بل افق العرايين المعق لومات قبل العتق ثم مات العتيق وله
مال وصفت منه الدينون معتقة ونقد منه وصاياه وقاس
ذلك على مسئلة نصيب لشبكه لكن فيه نظر ظاهر لان نصيب الشبكه
سبب محسوب مضمون له بعد موته بخلاف الوافاة بموته انتقل
الى عصبته فحين موت العتيق والاولاء لمعتقة عليه لا تنقل الى العصبه
والله اعلم **باب القراض مسئلة** في شخص مطلق
التصرف دفع اليه مثله مئة درهم ليخرج المدفوع اليه فيها في هذه
البلده مثلا والرجح الحاصل يكون بينهما نصفين فاجاز المدفوع اليه
المائة درهم فيها حتى يخرج ثم سافر بالمائة الدرهم والرجح الحاصل
منها من غير ذلك من الدافع ولا مسوغ شرع فكل يصير بالسفر المذكور
ضامنا فاذا قلتم نعم فكل يعني المائة الدرهم فقط او هو حصه
المالك من الرجح اقولنا ما جوب **اجاب** رضي الله عنه هذا
عقد قراض صحيح وشرط كون التجارة في البلد صحيح يجب العمل بقضيته
مطلقا لعدم منافاته عقد القراض من امتناع السفر بالمال دون
اذن لفظي او غيرهما فكل العامل مراعاة الشرط والعمل حتى يوجده من
المالك خله فانه لم يفعل بلا تعدي فساخر بمال القراض صلا لا يحا
بلا مسوغ للسفر من غرض مع تعذر مراعاة ما لك او الرد عليه
فكل قاض ثقة فعليه صار ضامنا غا صبا لكل المال اصداه ورجا
لان سبب التعدي وهو السفر ومن ائله ملك البلد موجوده
بالنسبة الى الرجح كوجوده بالنسبة الى الاصل والينسخ القراض
والحاله هذه لا تنقل المال الى ما هو باذون فيه ويقر العقد
بالصرف على انه لو سافر بنفسه اسر المال في هذه الحاله لم ينسخ عقد
القراض وان صار غاصبا على العتق في الفتوى وهو ما صرح به القرافي

كما قامه

هيد
الدرهم

كما قامه وخرج عليه الشخان وغيرهما قالوا لو تصرف فيه في الحال الذي
سافر اليه صح تصرفه فيه ان لم تكن القيمة ثم دون قيمة تلك البلد
بقدر لا يتقارب بمثله وقول الماوردي ينسخ القراض ح لانه صار
غاصبا مع عدم استقرار العقد بالتصرف وروى بقوله الامام
وغيره لو خلا العامل اسر المال خلطا لا يميز ضمن ولا ينزل مع
صيرورته غاصبا له بالخلط وما قلنا من ضمانه للحال لمال مبيع على
ان المالك في كله للمالك بناء على الاظهر من عدم ملك العامل بالظهور
بل نحو القسمه ثم ان لم يتلف المال فظاهر فان تلف كان نصيب السفر
نزل ذلك منزلة اطلاق العامل كما هو شأن التلف تحت يد عاديه
قالت قلنا بارفع القراض ح وهو ما نقله عن الامام طالع
المالك بالبدل فان كان من جنس مال القراض ونوعه وصفة تقاسما
واستقرت حصه العامل على المشرط له ولو قبل القسمه لارفع
العقد والوثوق بحصول اسر المال وان لم يكن البدل كذلك كعدم
تسقط حصه العامل الا بالقسمه وان قلنا بعدم ارتقاعه وهو
ما جزم به المتولي واورده ابن يونس وجمعه الشخان ايضا فكان
مال القراض لم يتلف بل العقد باق بخلافه والتفريع عليه لا يخفى
وما ذكرنا من ضمان الرجح كالاصل بسبب التعدي بالسفر هو اطلاقا
حيث قالوا ولا يسافر بمال القراض فان فعل ضمنه وصح حله في النفس من
غير فرق بين ظهور الرجح فيه وبين لا **ان** لو رجع الى البلد التي
منع من السفر منها فاعترض عن المال المضمون بيده عوضا عن ضمان
لنزول ما وقع فيه التعدي كعين ضمنها الوكيل بسبب بعد فاق
الضمان يرتفع عن ثمنها لو باعها حيث لم يعلم بنحو السفر بالنفس
والله اعلم **مسئله** فيما اذا اقام شخص في بلد القرض
فصرف العامل في بعضه وتلف الباقي قبل التصرف فيه فهل يجوز
التلف من الرجح ويكون التصرف في البعض كالتصرف في الكل عقد او لا

أم لا اقتونا ما جوري اجاب رضى الله عنه ان عقد القراض متى جدد
 تصرف من العامل في بعضه راس المال تأكد بالنسبة الى ما تصرف فيه فقط
 وبما يتصرف فيه اذ تلف تلف من راس المال فيعود راس المال الى الباقي فقط
 حتى لو حصل ربح استحق فيه المشرط بالربح لو اشترى من الالف خمس
 مائة عرضا ومرفق بايقها وهو نقد مثلا فباع تلك العروض بالالف
 فالربح خمسة مائة يستحقه من مائتين وخمسين ان كان المشرط له النصف
 كالموتلف من الالف خمسة مائة قبل الشراء فهو ثم اشترى بالباقي عرضا
 وانما يغير التالف من راس المال بالربح لو اشترى بالالف مائة من مستوي
 القيمة فلف احداهما فانه اذا باع الباقي بالالف كانت كلها راس المال الالف
 تصرف في راس المال فلا يخذل من الربح حتى يرد الى المالك مثل ما تصرف
 فيه وهذه علة مفيدة في مسئلتنا احسن من التعليل بذلك
 العقد بالعمل وعدم تاكله بعده لان ربحا اخذ منها ان يكتفي بكون
 راس المال ما تلف منه يجبر بالربح للتصرف ولو لم يخصص بخله في تلك
 فان مخير قولهم لا يخذل من الربح حتى يرد الى المالك مثل ما تصرف
 فيه يعطى ما ذكرنا في المسئلة اذا العامل لم يتصرف الالف خمسة مائة
 فاذا ردها للمالك فقد رده مثل ما تصرف فيه فاستحق ما شرطه
 من الزايد عنها **فالتسليم** وخصيته كل من التعليلين انه لو
 تصرف في النقد الذي وقع عقد القراض عليه بغير الشراء ثم عاد اليه
 بعينه نفسا او نقسا ثم تلف بعضه في يده قبل التصرف ثانيا
 فيه جبر ان التالف من الربح ولا يبعد بناؤه على القولين المشهورين
 في الفسخ والانفساخ ان العقد هل يرتفع من حينه كما هو الاظهر
 ام من اصله فعلى الاول يكون التالف بعد التصرف فيجبر بالربح وعلى
 الثاني قبله فلا يجبر فلفته تعقبا وهو ظاهر والله اعلم **مسئلة**
 فيما اذا باع مالك القراض عينا من مال القراض بعد ظهر الربح فادعى العامل
 انه باع بدون ثمن المثل فهل يطل البيع في حصه العامل او يصح في الجميع

ويغرم

ويغرم المالك قدر نصيبه من ثمن المثل اقتونا ما جوري اجاب
 رضى الله عنه ان بيع المالك مال القراض وبعضه قبل ظهر الربح لا يشكل في
 صحة ولو بدون ثمن مثله لا يزيد على قدر راس المال نعم وان وجد
 رغب يستند في راس المال وطالب العامل البيع منه والمالك البيع من غيره
 بدون ذلك اجيب العامل ما لم يبين ان المالك قد نصيبه ثانيا
 مثاله قارضه على عشرة واشترى بها عرضا فاداه المالك ببيعها وثمن
 مثله باع الا يزيد على عشرة فليس للعامل اعتراض عليه بل له التصرف
 فيها حتى يتخول لهبة فان اراد رغب ثراها باثني عشر فاما ان يبيع المالك
 منه واما ان يبدل للعامل حصته من الاثني فان باع بعشرة او
 دونها مع وجود من يشتري بكثر حال البيع فالبيع صحيح ويغرم
 للعامل حصته من الربح بناء على ان العامل لا يملك حصته من الربح بالظن
 بل بالقيمة فمن **ثم عتق المالك** واستلاده مع الغرم يشترطه
 ثم ان باع العبد ايضا بعد فسخ القراض فيها فظاهر والا فبمائها
 مال قراض حتى يفسخ القراض فيه ايضا لان بيع المالك مال القراض
 ليس فسخا لانه عاينه للعامل بخلاف منع الموكل والله اعلم
مسئلة عن شخص مات وعنده مال قراض اخر ولم يخلف نقدا
 بل عرض فهل يقضى منها صاحب القراض ام لا **اجاب** رضى الله عنه
 ان تلك العروض ما ان يعلم كونه مال قراض ام لا فان علم ذلك فظاهر
 وان علم عدمه كان يصادق المالك ووارثه العامل على ان تلك
 العروض لم تشتتر للقراض بل اشترها العامل لنفسه او كان مالها
 قبل عقد القراض واقام وارثه العامل بعينه ان تلك العروض ليس مال قراض
 فاما ان يوفى راس المال بعينه فباخته ماله واما ان لا يخذل فان
 كان موت العامل فجاءه فلا ضمان الا فيما تلف مال القراض مسلا
 تقصير العامل امين وان لم يمت فجاءه لكنه ارضى مال القراض الى قاض
 امين ثم الى عدل وميزه اما بالاشارة اليه غرض هذا مال مال القراض

ضمنا

او ببيان جنسه وصفته فان لم يوجد ذلك المالك في التركة فلا ضمان
 ايضا لاحتمال تلفه قبل الموت وهو امين كما مر فان ترك الايضاح مع
 امكانه ولم يوجد غير مال القراض في ماله ضمن الورثة بدل راس المال في التركة
 مع حصة المالك من الربح ان تحقق انه قد كان ربح فيه مع علم قدر الربح
 او انفاقها وان كان ادعى انه كان قد ربح مائة وقال الوارث لم يربح
 اصلا او لم يربح الا خمسين فالقول قول الوارث بيمينه فيحلف في
 الاولى ان لم يعلمه ربح وفي الثانية انه لم يعلمه ربح الا خمسين
 حرام على القاعد من ان الحلف في نفي فعل الغير يكون على نفي العلم
 وكذا لو ادعى الوارث نفي ربح في مال القراض فيحلف على نفي العلم
 بخلاف الموادع عليه ان مال القراض بيد من يحلف بنا ولو وجد في
 تركة العامل يصلح كونها مال قراض حتى يتاوى ابن الصالح انه يحكم ببقاء
 القراض اذ لم يتم بينه خلاف ذلك لاصل بقاء ماله وشأن مال القراض ان
 الثقل فلا يحكم بعدم العلم المعقود عليه ما لم يثبت في نفي
 من الاعيان اسر المال بقدر من غير زيادة لانا نشك في ايراد الحاكم
 هذه وهذا هو المقتضى لكن شرطه كما قال السبكي ان يمكن كون
 ذلك المال شترى للتجارة فان لم يمكن كان قارضا على عشرين
 دينار اذ كان بعد ذلك خباء هو وجود تركته عروضا بحيث ان تكون
 اشترى بعد عقد القراض ولم يوجد تركته ذهب هذا الاضمان
 في تركته لعدم امكان كون العروضا مال قراض واحتمال تلف راس المال
 وعلى ذلك عمل قول الجوزي لا يضمن عامل مال القراض الا ان يثبت
 انه قراض انتهى وذكر في فتاوى ابن الصلاح ان عامل القراض لو مات عليه
 دين ووجد في تركته مال ولم يثبت انه على مال القراض انه اذا ثبت انه
 على مال القراض كان في يده راس مال نفسه يجوز ان يكون التركة
 من مال القراض ولا يمينه قسمت التركة بينهما على قدر المالين وان لم
 يثبت اشتراك يده على غير مال القراض تعينت التركة بحصة المضارب

فيحصل

فيحصل في المسئلة المبحوث عنها ان تذكر العروضا تعلم هل هي اسر مال
 قراضا ولا يتبع وموتى منها المقارض فان انقضت على راس المال فلا ضمانات
 وان وقت براس المال فقط وفي غيرها وان زادت فلا يثبت للمقارض في الزيادة
 الا اذا كان قد ربح كما مر صراحة ما لم يثبت ان تلك الاعيان ليست
 مال قراض وان العامل لم يعصر في الايضاح والافليس للمقارض من شيء لاحتمال تلف
 ماله والله اعلم **باب المساقاة والمزارعة مسئلة** لو خابره على
 ارض على عادة البلد الا ان على الربع او الخمس فجعلا الاجرة عند البطلان
 ولم يكن للبطلان اجرة معلومة معتادة الا هذه القدر من الطعام فصل يكون
 الاجرة قيمة المأخوذ عادة لان الاجرة قيمة المنفعة ام ما اذا يكون افتقرا
 ما جاوز **اجاب** رضي الله عنه ان اجرة النخل والعدس هذه قيمته
 ذلك القدر المعتاد لانها اجرة مثل الارض والاجرة من قبيل قيم المتلفات
 والمنفعة تالفة فيضمن بقيمتها نقدا وبذلك افق الفقهاء احمد بن موسى
 بن عجيل قال وغلط في ذلك بعض الحكماء وقال يلزمه الشيء المقدّر من
 الطعام وهو غلط اصحح ام وهو كما قال كما مر توجيهه وادبه اعلم
باب الاجارة مسئلة لو دفع غمرا الى خائك لينسجه او
 قطنه الى صانع يصوغه ماله حليا في مدة يومين او ثلاثة وكان يركنه
 العمل فيها ولم يحصل عند ريقطه عن العمل فما صاحب الاجل يقال له
 الاجير لم يفرغ فرجع ثم بعد ذلك تلفت قبل ان يكون يده بالتأخير عن
 الوقت الشرطي يد ضمان ام لا وهل يفرغ شيء من تعديده بالمال
 والعمل او لا الان فاسد كل عقد يصح ما انتزعا ما جاوز **اجاب**
 رضي الله عنه ان طلب مالها او ثابته ردها فلم يخل بينه وبينها بئلا
 عند مسوع للتأخير صار ضمانا والا فلا ضمان لان التقدير بكل من
 عمل العمل والرسن يقتضي فساد الاجارة لا بطلانها كما هو ظاهر ومن
 عبر بالبطلان في هذه المذاهب في العباب اراد الفساد لئلا يرد ضمانا
 عند الشاغل وصحابة وفاسد كل عقد يصح ما انتزعا ضمانا غاليا

فيحصل
 فيحصل

وقد افق المفعول فيها لودفع فولا الى انما لا يسجد له وشرط ان لا يعمل الغير
شيا حتى يفرغ فعل الغير وسرق الغزل في خلاف النسخ بانه لا ضمان
لان هذا شرط فاسد وعلى ذلك الغرض في اداب لغتنا بقوله والشئ
مع حكمه احاطه فاصد وان الاخير بالتاخير لا يضمن وعلى في العباب
بالعلة الاولى حيث قال **مسألة** لو استأجر حايكا ليسجد غزلا
شوبا وشرط ان لا يعمل الغير قبل اذاعة فافسد في خلاف النسخ اي فبعد
من بادى ولم يضمن لان في يد باجارة فاسدها وكلا التعليق صحيح
والمسئلة المبحوث عنها ان لم تكن كهذه كانت اولى لان تاثير الاجارة
بالشرط كما اثر البيع فلا قابل عندنا بجهة الاجارة مع اشتمال عقد هاعلى
بشرط مقصود لم يقتضه بخلاف الاجارة المقطرة بكل من عمل العمل والزمن
فان لنا وجهات يقول بجهتها مطلقا واخر يقول بجهتها ان امكن العمل
في الزمن المعين والله اعلم **مسألة** استأجر رجل افر يصيد له
من البر والبحر وليغوص للآلى فافق الاجير شيئا ما وجد فعل عمله
وتصح الاجارة ام لا واذا صح الاجارة او فسدت وقصد الاجير
نفسه او اطلق فعمل بملكه ام لا ملكه الا المستأجر يكون منافع
مضمونة عليه افوتوا ما جاوز **اجاب** رضي الله عنه ان
الاستئجار بملك المباحات التي منها المذكور في السؤال صحيح
كما صح به الامام واقتضاه بنا غيره له على ان التوكيل فيها وهو صحيح
في جميعها حتى في اللقطة كما صحه الشيخان في بابها لكن نقل النووي
روايده في الوكالة عن ابن الصباغ القطع بمنع التوكيل فيها وقال انه قوي
وجزم به الروياني والسيوطي واللقيني وجزم عليه ابن المقري في الروض
واقدم شاحجه وجزم عليه في العباب وفرقوا بينهما وبين غيرها من
باقي اسباب لملك المباح بان فيها يشايبة ولا يرفع لست على
شايبة الاكتساب ان لست بها فمن حكم لم ينفك عنها لفظه فقط
بخلاف التملك اذ ليس كل لفظ يجوز تملكها وايضا فان التملك

الذي

الذي هو الاكتساب لا يكون الا في شائها بخلاف الولاية فانها في
ابتدائها في الولاية اقل ملاك للتقاط كانت شايبة بها القوي
اذ تقرر ذلك وان الاستئجار بملك المباح صحيح فيغير من الكلام في
الاستئجار في الغياصه ليقاس بها فيها غيرها فتقول ان استأجر
اخر لغياصه فاما ان تكون عينيه او في الذمة وعلى من فيها اما ان
تقدر بالعمل او بالملك فان كانت عينيه وقدرت بالعمل كان عرف
المستأجر وجود الصلة في عمل مقدر وعرف قدر الغياصه في الملك
بالقامات مثلا فاستأجر عينه ليغوص لا استخراج ذلك الصدف
من ذلك المحل المقدر المعين فالعقد صحيح والاخر فاسد اما لجهالة
واما للندرة وجود الصدف في ذلك المحل فيصير غير ابي غير الا يصار
عقد الاجارة والذمة كالعين التي يحكمها في محل يندر فيه وجوده فكل
المحل الصدف حالة العقد اذ اجلت الى زمن يغلب فيه وجوده
قبل المحل بزمن بقدر زمن يتسع العمل المقدر اصبحت عقد اجارة
الذمة على عمل مستقبل دون الاجارة للعين قياسا لكل منهما على
البيع والسلطنة اجارة الذمة سلب المنافع والاتي ان الغيبة يتعين
على الاجير العمل بنفسه وتنفس بموته دون الذمة وان قدرت
بالذمة خواست استأجر بملك الغياصه شهر في الغيبة والزممت ذمتك
عمل الغياصه شهر اقل ابد لصحة العقد من بيان محل الغياصه
ومعرفة قدر السير اليه وقدر غرضه امانة وغلبة وجود الصدف فيه
الحل منها ولعدلى خيرين لرجع اليها عند التنازع فيها يظهر في
جميع ذلك وبيان الآلات على المستأجر والاجير ان لم يطر في ذلك
عرف واليدل عليه العقد فان اجتمعت تلك الشروط فالاجارة
صحيحة يستحق العامل فيها المسمى والا فاسد لا يستحق فيها
شئ ان علم الضراد على الاوجه فان جهله فله اجرة المثل لانه علم طامعا
واللولو الحاصل بملك المستأجر يخرج الصدف من البحر الى البر

او الى السفينة ولو في اجارة فسدت وان قصد لها الاجير لنفسه لان
 منافع الاجير مضمونة عليه بالسعي في الاجارة الصحيحة وباجرة
 المثل في الفاسد متى استوفى ثمنه الذي كان مثله فلا بد من بيان ذلك
 الشهر مطلقا واتصاله بالعقد في العيبين والكلام في نقصه ووقايه
 وكونه هلاكا او غير كونه في السلم ويكون العمل فيه محولا على العادة
 الغالبة فمن الدليل لا عيب على الاجير اذا ترك العمل فيه لحيات
 العادة به واوقات الاستراحة وتكون البحر بحيث يغمر الغوص
 فيه اذا كان وقت ذلك لا يظهر ترك العمل فيه كثير تفاوتت فيها
 بمثله غرقا ولو سافر من محل العقد الى المحل الذي على الغوص فيه
 لغوص فيه فلم يجد فيه شيء استحق اجرت المثل لذلك هاب فقط
خاتمة مما ينبغي التنبيه عليه حصة الاستجار وضاد
 الاجارة للغياصه محل من المحل تغلب سلامة في الركوب اليه اما ان
 البحر او كثرة غرق في محل الغياصه لانه محل محرم فهو غير مقدر
 عليه تسليمه شرعا وذلك ماخوذ من كلام الاصحاب في الاستجار
 لقلع من حشرهم واستجار غوصا لنفسه ليس مسجدا قال في الفتاوى
 وطريقه الى العمل اول الجماله قال الفتى في وقت من تجوز
 الجماله على محل محرم كحل غير محرمه لغرق الاراقة فاعلم انه وبه حزم
 تليده شيخ شيوخنا الزاهد في تجديده وفيه نظر ظاهر ثم اريد
 في الجماله العمل في المباح واسم اعلم **مسئلة** اذا استاجر شخص
 جملا وسافر به الى بلده بعيدا واعيا الجمل في الطريق وعجز عن السير
 ولم يقدر على الوقوف عنده لا يقطع الرفقة وخوف المحل فذهب وتركه
 ثم بعد ايام ظهر انه مع اخر فهل يكون للامان طرعا في الضمان لانه كالمكرم
 على الضميمة المترتب عليه الضمان ام لا ايضا ممن اخذت منه الوديعه فله
 اجاب رضي الله عنه فقال ان المسافر حكمه كالوديعه في كون يده على
 العين المودعه يد امانه فلا يضمن الا بسبب من الاسباب المضمنه للوديع

واختلفا

محمدا

وان اختلفا في ان العول في الرد على المودع قول الوديع بخلاف
 المسافر على الاصح في ان كانت يد المسافر المذكور حال اعيان الجمل ياتيه
 على الامانة بان لم يسبق منه ما يقتضي تضييع الجمل هو ظاهر السؤال
 فلا ضمان عليه اذا ذهب وترك الجمل حيث اعيان الجمل على نفسه
 بل اوماله ولم يجد قاضيا ثم امنا يودع الجمل عنده في عمله اعيان
 اذا لا تقصير منه اذا لا يكلف الوقوف عنده مغرلا بنفسه او ماله
 وما يدل عليه قول القفال في فتاويه اذا جعل المودع الوديعه
 في خزانة فوقه فيها طريق فاشتغل بنقل متعة دوت الوديعه
 حتى احترقت لا ضمان عليه كالوكالت عندك ودايع فاشتغل بنقل
 بعضها حتى حرق البعض لا ضمان ولا ينقص ماله عن الوديعه في الحرم
 انه قال لا يضمن في المطلب بعد نقل الملام القفال وهو ظاهر
 ان كان ما نقله او لا هو الذي يمكن الابتدائه احشا فاما يمكن الابتدائه
 بنحوه فيما اذا كانت عنده ودايع فيخرج على ما اذا قال اقتل احد
 الرجلين او طائفا من الرجلين لان في تقدير كل واحد منهما جرحا مع
 امكان الاخر واما في ما لنفسه والوديعه فلا لانه مامون بان يبدل
 فاذا لم يضمن في مسئلة القفال فاولى في مسئلة المجهول عنها
 من وجهين احدهما ان في مسئلة صيانة لنفسه وفي مسئلة
 القفال للمال وحرمة النفس اعظم من حرمة المال كما لا يخفى ثانيا ان
 في مسئلة المجهول عنها لا يمكن دفع المالكات عن المحل بنقله
 لا عيابه وفي مسئلة القفال كان يمكن دفع الجرح عن الوديعه
 بنقلها الى الاشرع فاعلم حال نفسه فخرج في الاول حسي وفي الثاني
 شرعي والحسي اقوى من الشرعي **والخاص** ان المسافر المذكور
 في السؤال على وفق ما ذكره غير مقصر في ارضان عليه لا يطرق القرا ولا
 بطريق لطريق فخاصه ما ذكر الجمل من ظهر الجمل مع الاعتراف وقد كان سابقا
 في جواب على مثل هذا السؤال ينبغي من جهة اخرى وفيه عليه والله اعلم

المهلكات

مسألة قوله يستثنى في مدق الأمانة المكتوبة والروايات ومن
الطهارة فلو صلح لحرمة الوقت لم يفتقد الطهارة ثم أعاد تلك الصلاة
بالوضوء والتيمم بشرطه فهل ينقص من المسمى بقدر زمن الصلاة التي
طليت لحرمة الوقت كما لو بطلت الصلاة لم يفتقدت فقصاها أو يفتق
بينهما **الحال** رضي الله عنه أن قلنا أن الصلاة الواجبة لحرمة
الوقت الواقعة على نوع من الخلل كصلاة فاقدا للطهارة في ليست صلاة
حقيقية بل سبيلها هو واحد وجهين في الفروع والاصول فالظاهر
أننا لنعذر الزائد على صلاة واحدة مع طهارتها بسقوط حصتها من
المسمى وإن قلنا أنها صلاة صحيحة كما هو الأصح فيعمل ذلك أيضا
كما لو صلح ثم قال كنت بعد ما جامع إن البري للخدمة أنما هي صلاة
فقط ويحتمل أن يفرق بأنه إذا بان بعد ثابان أنه ليس مصليا
بخلاف هذا فالأول الوجه والفرق لا يثله وذلك لأن منفعة الشخص
في جميع الله مستحقة للمساكين مملوكة بمقتضى الفقهاء فهو مقتضى
الاستحقاقها وإنما منع مانع من الاستحقاق في الملة المستثنيات
لأمر في كل مرة التقي السبكي لكن العرف تارة يقتضيه الشرع كزمن
الطهارة والمكتوبة ولو جمعه والرواية وأخرى تقتضيه العادة كسبب
اليهود وأعدائهم من المعتادين والشرع وإن أوجب الصلاة لحرمة
الوقت عما عوفد الطهارة غير أنه حالة العقد لا يقتضي عرفا من
حيث أن ذلك نادرا فلا بد من مراد العاقد من حالة العقد حتى يكون
مستثنا لما قال **قلت** قد ينافي ذلك قول السبكي أن اليهودي
مثلا إذا سلم أن الله وجبت عليه الصلوات في أوقاتها وبصريح
مستثناه مع أن زمنها لم يدخل تحت مرادها حالة العقد **قلت**
الفرق بأنه حالة كان مكلفا بأن يعلم وإن لم يجب مطالبة به لبعض دمة
ومكلفا أيضا بالصلاة على الأرجح من تكليفهم بالفروع فكانه أن مسلم
لكنه مدق السنن كغيره استثنى نحو سببه عملا بالعرف الذي اقتضته

عادة

عادة وبعد سلامه ابطالنا مقتضى العادة وانبت مقتضى
الشرع إذا لا أثر للعادة معه وبأنه ليس على المسافر إيجاب في هذا
لأن مدد أوقات الصلاة ونحوها قليل بالنسبة إلى مكان وطول
نفسه عليه حالة العقد من أوقات نحو السجود وبأن أوقات نحو
الصلاة ونحوها منضبطة وأوقات الصلوات لحرمة الوقت لا تقتضي
بلها استغرق مدة الأمانة فلو استثنى مع مقدار الصلوات
الصحيحة المعينة عن القضاء إلى وجوب كل المسمى على المسافر
مع استثنائه مدد كثيره لا يحظر بالبال حالة العقد وفي ذلك
إحجام به كما هو ظاهر والله أعلم **مسألة** إذا مات رجل ببلد
فهل يصح أن يستاجر من يقرأه ثلث من القرآن ببلد آخر وفي بلد
الموت من غير أن يقرأه الغير وهل يصح الأمانة للقراءة للغير
أولا **الحال** رضي الله عنه أن للاستيجار المذكور ثلثه شئ
أحوال الأول الاستيجار للقراءة على من القارئ يحمل بعد منه الميت
لو فرض حيا حافظا يفقد صحته كما أفق به العراقي والمأورد
والروائي والقاضي حسين واختاره النووي وتوجه ذلك
مبسوطا في محله فليست نظرية **الناحية** الاستيجار للقراءة لميت
من غير تعيين يذكر القبر فله حكمها كما الأولى حتى يتعين القراء
على القبر يقرئ لا للمطالع على المقعد كما أفق به ابن كين وغيره
الثالث الاستيجار على القراءة لأعنه القبر فان زاد مع ذلك
ويدعو للميت مثله مثل ما حصل من الجرف فيه أيضا أو زاد من
الثواب له فقد كذلك أيضا أن قلنا أن القصد المحرر حكمه كالمردع
وهو ما قاله السبكي من تعاليه ابن الرفعة حيث قال على أن الذي
دل عليه الخبر بالاستئذان القراءة إذا قصد بها نفع الميت نفعه
إذا قد ثبت أن القارئ لما قصد بقراءة نفع المملوك ونفعه وأقره
الشيخ رضي الله عليه وسلم ذلك بقوله وما يبعد ذلك أنها رقية وإذا

نفع الحى بالعصاة كان نفع الميت بها اولاً لانه يقع عنه من العبادات
ما لا يقع عن الحى اهـ وفي الاستدلال نظر ظاهر لان الملة في كان حال الرقية
حاضر والقراءة مع النعت على محل الملة وهذا راجع الى المسئلة الاولى
التي ينبغي فيها مجرد القراءة بلا قصد بشئ ثم رأت شيخنا ابن حجر صرح في
التحفة بقضية النظر حيث قال في ثبوت الثواب لمن عثر دعا الغوث اذا
لمجموع وان اختار السبيل ما قالوه وزادوا بعده هذه القراءة له او ثوابها
له فكذلك ان نفع الاجارة وان قلنا بما قاله الازرق بتعالمع ان
ذلك يصل الى الميت وانه ليس كالقراءة المجردة لكن العثر دخل فيه فلا يصح
الاجارة لان النقص في العمل او ثوابه على وجه لم يرد عن الشارع ما يصلح
وليلال له من ترك الاستجمار للقراءة المجردة الذي هو عن السؤال
وحاصل المفتى به عدم الاجارة بناء على ما عليه الشافعية من
احبابه وهو عدم ثواب ذلك الميت اما على ما يقوله الايمية الثلاثة
وهو وجه في المذهب وهو وصول الثواب فالاجارة صحيحة واخلاق
على ما قاله السبكي في حصول القراءة عن الميت لومان وقد نذر لها وله
يزيد النذر وكان ثم قاسه على الصوم عنه بناء على التقدم الاظهر فعليه
تعيين ان يكون ذلك واقعا من قريب او ما ذونه ولو باجرة ويتردد
النظر في الاجارة للقراءة ونحوها على قبر كافر هل يصح كما شمله الملاحقة
وبوجه بان تنزل الرحمة يكون بسبب التخفيف لعذاب عنه وذلك
منع اي نفع او لا لانه اذا لم يكن لطاعة نفع مع الكفر ولا يستفيد
بها شيئاً فليطاعة غيره الصادر به بعد تقرير الامر وتتم الشقاوة
بالوقوع على الكفر محل محتمل الاول اقرب ويستأنس له بفعله صلى الله
عليه وسلم وهو شقته الجريئة الرطبة وجعل كل شقة على قبر لما مر على
صاحبها يعذب بان وقال لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا كما في
الصحيحين وغيرهما وليس عذابهما محذور النجاسة وعدم التتره من
البول واغابا زيادة العذاب ذهابا فان كان افاده الحافظ في

مقدمت

الشفقة

مقدمت شرح البخاري وافاد كونها امراتين هلكتا في الجاهلية فمن
ثم قال الاصحاب يتدبر وضع جريدته رطبة على القبر للاتباع ولانه
يخفف عن الميت ببركة تسبيحها لانه اجل من تسبيح الياسمين
لما في الاخضر من نفع الحياة فاذا حصل التحقيق عن الكافر بسبب
تسبيح الجراد فكيف لا يحصل نفع بقراءة كتاب الله الصادر
من الادبي الذي انواعه افضل مطلقا على مذهب اهل السداد
واما عدم انتفاعه هو بطاعة نفسه فلا ضحلا لها بعد
اتباعها على الساس والطاعة كالقراءة الصادرة من المسلم مبنية
عليه فقات القياس **واما** الاستجمار للقراءة للميت فعلى صحة
خلافا لما نقل عن التهامي فقيه رعية هذا ان لم يكن عليها مع حضوره
والاصح لا انتفاعه بحضور مجلس الدرس كما في الميت ووجه
الاولوية زيادة نفع الحى بحصول تدبر المعاني القرآنية التي ربما كانت
سببا للسعادة الابدية كما يحكى ان توبة الفضيل نفع الله به كان
سببا لسماع قوله تعالى الحمد لله الذي امنوا ان تخشع قلوبهم
الاية وكفى بقوله صلواته عليه وسلم جوابا لقول ابن مسعود اقر
عليك وعليك انزل اني اعلم ان اسمعه من غيري تشهدوا والله
اعلم **مسئلة** عن المقترب في المذهب ان المرتقن والمساجر
والمستجير هل لهم المخاصم في العن المزهونة والمساجرة او
المودوعا والمستعاره ام لا يخاصم الا المالك **اجابة** في المنة
لا خلاف ان المستجير والوديع لا يخاصمان اذا اقرنهما في العن
واما المستجير المرتقن فنص الشافعي كما نقله القفال وتلميذ
تلميذه البغوي على انهما لا يخاصمان نحو الغاييب ولفظ النص
والخصم فيها حتى على الصديقه وقال في التهذيب انه لا يخاصم
عند الاصحاب وزججه في الحرم والمزاج وحرمه في شرح الباب
ومال اليد في الحاي واطبق عليه جمهور المتأخرين في التصانيف

نقال

والفتاوى وبه جزم في الارشاد حيث قال فيمنع ما فيه الخلاف
 بالاختلاف فيه ولا يخاصم مساجر ومحقق غاصبا المستعبر ووديع
فالحاصل ان هذا هو جادة المذهب وعليه اطلق الجمهور
 ومتى قضى به القاضي او ائتمى به المفتي الشافعي فقد قضى او ائتمى بما هو
 متعبر به مذهب فلا اعتراض عليه وان كان الوجه الثاني القائل بان
 المذهب والمساجر خاصان قويا نقله الامام عن المحققين وقطع به
 في نهاية حكم من وجه هذه المسألة حكم به الجمهور بالشذوذ وان
 جزم الغزالي في بسطة ووسطه فحكم من جزم للغزالي عليه من تمام
 وان جزم به البغوي كالغزالي في فتاوى ما تقدمه الغزالي المصنفات
 كما مر عن تذهب البغوي **وهنا** في المصنفات مقدم
 على ما في الفتاوى كما مره التاج السبكي ونقله عن والده وان
 جعله الراجح في الشرحين الا تيسر والا قرب الى القياس وكثير
 ما يقول الراجح في ذلك وحكم كونه نص امام المذهب الذي تعقب
 الا ائتمى به لان مقتول عن النص ما يتناول وغيره فلا ينبغي
 العمل به كما قال السبكي اجوبة الاذرع في الحيات وعليه قلنا هو المذهب
 حضى خصومة الراهن ليقلق حقه بالماخوذ وعمله حيث لم يكن
 المتعلق والغاصب الراهن ليقلق والموجود الا فللمحقق والمساجر
 مطالبته لئلا يغتصب حقه به بعض شرار المناهج في معرض تغليب
 الوجه القائل بان المرتضى يخاصم فقال كما لو كان الخصم هو الراهن
 خاصه اه وما يصرح بذلك قوله جمع محل ذلك اذا تمكن الراهن من
 الخاصه اما الوباغ المالك العين المرهونة فلم يرتفع الخاصه جزا
 وبه ائتمى البلقيني وهو ظاهر ووجه عدم تمكن من الخاصه هنا انه
 يدعي حقا للغير وهو المرتضى فلم يقبل منه على ان يبيعه بكذا
 دعواه ولو غاب نحو الراهن فذهب العين المرهونة من نحو المراتن
 وقتنا بالقرار ان نحو المرتضى لا يخاصم فقلنا فللقاضي ان ينصب

الحاصل

من جزم

من يدعي

من يدعي على الغاصب لانه اثبات مال الغاصب لئلا يتضرر المانع
 ولانا نعلم ان العاقل يرضى بحفظ ماله كما يستظهر الغزالي اذا باب
 القضا وبه جزم غيره والله اعلم **مسألة** في رجل عطا اخر سلعة
 كالدرة والعنبر وقال له بيع هذه السلعة في البلد التي انت عاثر
 اليها فقبض منه السلعة ولم يذكر اجرة حين القبض فغرم بها ما باعها
 له واخرج من الاصل البيع اجرة المثل فهل للبائع ان يأخذ الاجرة
 في هذه الصورة او لا **اجاب** عن مسألتنا ان شرطه جعل صحيح
 لزم او فاسد كبيع هذا الى وانما ارضيك لزم اجرة المثل فهل للبائع ان
 وان لم يشترطه ليشتمل على ثمنه عمل فبشرعنا هذا هو المعتمد
 في الفتوى وقيل لزم اجرة المثل ايضا وقيل ان جرت العادة بالخذ
 اخذ او الا فلا واستحسن ذلك الغزالي وغيره وافق به جميع
 من العلماء وقضى به جماعة من القضاة المعتمدين ولكن المعتمد في
 الفتوى ما مر اذ هو ارجح المذهب والله اعلم **مسألة** عن رجلين
 جرى بينهما سؤم في عين غاييه فقال المشتري القني محل كذا فان لم
 القني سلمت كذا اخرجت سركي الى ذلك المحل وقال المشتري للبائع ذلك
 بخالعهما ولم يلحقه الاخر فاحكم ذلك وما يلزم بينهما ذلك **اجاب**
رضي الله عنه ان احد المتضارطين متى وصل الى المحل المعين فلم يواجهه
 صاحبه فليس عليه شيء وكل من الشريطين المذكورين وعد لا يلزم وليس
 ذلك من التقدير المقتضى للضمان في شيء مما لم يلقه اذ لا يقدر صحيح
 ان يثبت الى مكان كذا فلم تلقني فله على ان انصرف عليك فكذا ان
 ح المذلة ان قرب من حيث ان الجاني الى ذلك المحل اذ لم يستدرك ما بقي من
 المشاققة **وهنا** صا حبه كان عليه مشقة عظيمة وربما كان ذلك سببا
 لخرجه فالتصديق عليه من القرب لو كره كما هو ظاهر وبه يفرق بين بطلان
 التذرع فيما لو قال متخوض للمشتري ان خرج البيع مستحقا فعلى كذا
 كما نقله في الروضة عن فتاوى الغزالي لان المشتري متى خرج البيع مستحقا

البائع

فما كان كذا في البروض من فتلوه استندرك ما فاته بالرجوع
 على الغايب البايغ وذلك متينف هنا والله اعلم **مسئلة** عن رجل
 استاجر لعل مده معلومة وشرط انه ان عجز المستاجر وترك
 الاستعمال سلم للاجير الاجرة وافيه وان لم تتم المدة وان عجز الاجير
 او ترك العمل فلا يشتر له فهل يعمل بهذا الشرط ام لا واذا لم يصح الشرط
 والعقد فماذا يستحق الاجير بينوا لنا ذلك **اجاب رضي الله عنه**
 ان من استاجر شخصا لعمل مده معلومة باجرة معلومة يستحق
 الاجير بمضي مدة الاجارة كل الاجرة المسماة وان لم يعمل فيها اذا كان
 قد سلم نفسه للعمل لتلغ المنافع تحت يد المستاجر فمضى شرط ذلك
 في صلح عقد الاجارة لم يفسد ما العدم منافاته فيستحق الاجير على
 المستاجر جميع الاجرة المسماة ما لم يشترط في العقد استحقاق الاجير
 ذلك قبل تمام المدة والافسد عقد الاجارة لمنافاته مقتضاها وان
 يفسد العقد لو شرط على الاجير ان يمتنع عن العمل مثلا في اثنا المدة
 ليس له فتن في اذ عمل الاجير فاما ان يكون عالما بالفساد ام لا فان
 كان عالما بفساد العقد وانه الاجرة له لم يستحق شيئا لانه عمل غير
 طامع وان كان جاهلا بذلك فله على المستاجر اجرة مثل عمله والله اعلم
باب اجاب الموان مسئلة فيما ذكره ان حريم القرية كذا اهل يتعين
 اذا خطوا خطا عند الاحياء ان يكون ما جاء به في الذر الحاجة مما ذكره
 حرمها او يكون عام ولو انهم لم يخطوا وان من بعدهم يريد ان يبيدوا
 او غير حريم البيوت فافترسهم ويقول لهم في الساحة عينه ثنائي حريمهم
 من بعد ي وهكذا فكيف الحكم **اجاب رضي الله عنه** ان حاصل
 الجواب فيها مع الاختصار ان من يداخيا دارا علوا ما ان يريد بذلك
 في القرية نفسها ارحمها الذي ذكره وذلك يمتنع للملك المحيين
 القرية قطعا وكذا حرمها على الاصح وان لم يصح بيعه وحده كما قاله ابو
 عاصم العبادي واما ان يريد ذلك خارجا عنها وان من يخطو وغيره

اجاب
 الموان

ما يملك

ما يملك به من اراد السكنى فذلك ولحق في الملك ايضا وكذا اما ر
 التحوير بما هو حريم للقرية او لا تخويط من وراءه بل مجرد خطا وعلامات
 فان اراد والبناء من وراء الحايط بقدر لا يكون حريما للقرية لو فرض
 وصولها الى الخط جازله وملك قطعها او وراه بما دون ذلك فقد
 ملك البقعة والظاهر عدم ائتمه بذلك لانه لم يقع في مملوك ولا
 حريم له وهو مملوك ايضا على الاصح كما مر ولا يمتنع وان اراد البناء من
 داخل الحايط في محل غير حريم فهو باق في متجوز فحصل به الملك مع
 الائتم ان وقع البناء بطلان التحوير والله اعلم **مسئلة** اذا
 عمد شخص الى البحر وركب اعواد من الجوانب ونترك منها قدر الباب
 ليدخل الصيد وجعل على ذلك شباك فهل ما دخل ذلك البناء من
 الصيد ملكه حتى لا يجوز لغيره اصطاده او علانا حته
اجاب رضي الله عنه ان الاحباب رضي الله عنهم جعلوا لما ملك
 به الصيد حدا جال معافقا للواء والعبارة لا ان القرية شرح في الرعي
 وحسب ان ابطال امتناعه ووصوله الاستيلاء احد جامع اه
 قال شارحه وحصل الى كل من ابطال الامتناع ووصول الاستيلاء
 بالطرق المذكورة يعني مجرد ضبطه بيده وان لم يقصد تملكه وابطال
 عدوه وطيرانه تخويز من وقوعه في شبكة وقد نصبه باله ولم يقدر
 على الخلاص منها وارساله نحو كلب له عليه فيمسكه ثم لا ينقل
 منه الى وضع يده عليه والجائنه بمضيق لا ينقل منه كبيت يمكن
 اخذه منه بلا تعب وان كان البيت مقصوبا والجائنه لما استحق
 الاتباع به ولو مستجارا وان وسع بحيث عسر اخذه منه فيؤخذ
 من تلك الطرق تحصيل الملك لصايد صيدا حريما مطلقا وبريا هو
 ليس عرما ولو صيدا غير محرم ومجنونا وطعا وان لم يامر بها بذلك احد
 وعلى الاصح من وجهين ان امرها وبوخف من ذلك جواب المسئلة البحث
 عنها فملك الناصب المذكور ذلك الصيد البحري مع جعل الشبكة

على بابه بشرط ان لا يكون لاحد على ذلك المكان بد وان يكون ذلك
 المكان المنصوص عليه ضيقا بحيث يسهل اخذ الخوت منه فان
 كان واسع بحيث يعسر الاخذ منه او البعد فيه لغيره ملك او
 عارية لم يملكه لكنه يكون احق به من غيره كما صرح بذلك الاصل
 في الاحكام البركة والله اعلم **مسئلة** ارض في حطه بلاد اهل
 لم يعلم لها مالك اصلوا لابلها انما عماره فهل هي موان اسلام فتكون لمن
 احياءها بالشروط المعروفة في الاحيان غير اذن السلطان او نوابه
 ام لا فاذا فعل ذلك وظهر لها مالك واستحقها فهل يجب له اجره ام لا
 وهل له رفع يده منها سواء كان بها اثر عمل ظاهر ام يفرق بين
 ان يكون وبين ان لا يكون ما جوري **اجاب** **في الله عنده**
 ان هذا السؤال تضمن ثلاثة اسئلة اولها ارض في حطه بابل
 الاسلام لم يعلم هل سبق لها احياء ام لا فهل هي موان اسلام يملك
 بالاحياء **جواب** نعم يملك تلك الارض بالاحياء ولو بلا اذن من ذي
 ولاية عاذ ذلك الموضع التقي باذن الشارع صلواته عليه وسلم في
 احيائه لها غير انه يستلزم ان يكون الامام خروجا من الخلافة
 بل يظهر وجوب الاستدانة عند خوف الفتنة **والسؤال** لو احيى بابل
 استلزم ان يملك وانما قالوا يملك المجرى المذكور بالاحياء عملا
 بالاصل من بقائها على هتة باليقين والشك في رافعه وهو كونها
 قد احييت اذا اصل عدمه **ثاني** لو علم ان تلك الارض قد
 احييت وشك هل وقع ذلك في الجاهلية فقط فتتملك بالاحياء
 بناء على الاظهر الذي رجحه الشنخاؤون وانما نص الباقين في جامع
 لمقابلته نقلا ومعا وفي الاسلام فتكون مالا ضابعا **جواب**
 ان في المسئلة وجهين كالمقوله في الزكاة الذي جهل حاله
 وقضية السائل ان تلك الارض مالا ضابعا عملا على كونها احياء
 وقع في الاسلام تغليب له وعلى ذلك جزم في الامور حيث قال

اذالم يعرف

اذالم يعرف ان العارة اسلامية انما هي وحكم الاسلام التي لا يعرف لها
 مالك انه جزم في ظاهر ما لكما فعل على الامام قال في الانوار ومثله قاضي
 البقمه ماره مصلحه من حفظها او بيعها وحفظا منها او استعاضه
 على بيت المال وان لم يرجح ظهر ما لكما كانت لبيت المال فلمن مرقطاعها
 قال في الانوار لا يملكها وهو ضعيف والمزح في الانوار ما في المجموع في
 باب الركان وفي الجواهر هذا ان لا الاقطاع اذراه مصلحه قال ثم تارة
 يقطع رقبته يملكها المفتح كما يملك خاصة ما يقطع من الدرهم
 وغيرها وتارة يقطع منقبا فيستحق الانتفاع بها مدة القطع
 اه لكن المزح في المجموع المذكورة كما جزم به الزجدي عبا به وشيخنا
 في شرح المنهاج حوازا احياءا بناء على كون احيائها وقع في الجاهلية
 فقط بناء على الاظهر كما مر عليه يفرق بينهما وبين دفن وجد عليه
 ضرب يضر بمثله جاهلية واسلاما اذ هو لقطه لا ركن تغليب
 لحكم الاسلام بان تغليب حكمه ثم لم توجد اماره قويه برفعه
 الحق الركان بخلاف الارض هنا اذ لا ظهور فيها من موان الاعصار
 عليها ولم يعلم به ان ادعاهام مسلم اماره ظاهرة على انهم لم يعرف الاسلام
 فاندفع التغليب المذكور فرجع الى اصل الاباحه فتأمله ثم انكشها
 ان تلك الارض حيث جاز احياءها فاحيت نظرا لها مالك
 والسحقها بحكم شرعيه هل يجب له اجره **جواب** ان تلك احواله
 املاو من الجيبي ومثله بين الرد من المدعي فالتفريع على ذلك
 لا يخفى واما بنية حكمها غوا الحاكم فتارة نطاق فلا يستحق
 المدعي بها اجره على الجيبي واذا كان له في الارض عمل كزبر وحرث
 زادت به قيمتها على الاصح وقال العبادي لا يشاركه بل يضمن المالك
 اجره مثل ما في الارض من العمل المحترم وبه جزم الغزي في باب العارية
 من اداب القضاء لكن نقل الاول في باب الغصب عن ابن الصلاح وسكت
 عليه وذلك لان حكم الحاكم باليمين المطلقة لا ينقطع علم ماضى او غير

هذا هو الوجه
 في الجواهر
 في الانوار
 في المجموع
 في شرح المنهاج
 في الاظهر
 في الرد من المدعي
 في باب الغصب
 في باب العارية
 في اداب القضاء

حدوث ما كان الذي شهد به لكن قيل الشهادة الا انها مست
اليه الحاجة وذلك كعهدة العفود فمن ثم لو اشترى شيئا وفيه ثمن
فانزع منه بيبه مطلقه رجع على البائع بشرطه واخرى تخرج
ومنه ان شهد ان ملكه سبقا حيا ذلك المحيي فقد علم ان
حيا جواز مبيعي على ظن قابلية الارض له وقد بان خطا في بطلان
مالكها فلا عيب به في بيع المحيي على الارض عادية حكما فلما اكتملت اجرت
مثلا في كل المدة مع اعتبار كل جزء من اجزائها زيادة ونقصا
وعليه مع ذلك ان نقيضها ان نقصت ولو باسبغاء المنافع
حب ما هو المرجح المعنى به وليس له شيء لو زاد بسبب عدم
تحوّل الثمن والزير لعدم احترام العمل بسبب عدم وان اليد في نفس
الامر والظن الذي بين عليه جواز الاعيان فادسقوط الاثم والله اعلم
مسئلة رجل ارضا من درسه في بلاد الاسلام ولم يكن يعرف
لها مال فكيف جعل له ذلك ام لا فتونا ما حورين **اجاب** **سبحان الله** عنه
ان كانت الارض قد ملكها مسلم فلا يحل الانتفاع بخوارق المدين
به وذا ذن شرعي فان عرف مالكها وظاهر والا كما فرضه السائل
يتاجرهما من قاضي امين ان وحده ويحفظ القاضي الاجرة عند عدل
كميل لا يتهم الى ظن مالكها فان ايسر منه تصديق بها عنه فان
فقد القاضي اصلا او وحده وكان فاسقا فلكل من المسلمين الانتفاع
بها لكن على من انتفع الاجرة تحفظ للمالك الى ان يعلم والانتصاف
بها عنه كما وان وضع احده من الاحاد مع وجود وال بشرطه المار
او مع قتل وقصد الاستيلاء فهو غاصب يلزمه ما يلزم الغاصب
فان حصل في بخوارق ثم كان ملكا لصاحب اليد مطلقا لانه تمام ملكه
وان كان اليرع ترك الاكل منه لمكان الغصب هذا حاصل المعتقد
المفتي به في السؤال والله اعلم **مسئلة** شخص سقى ارضه قبل
اخر موجه شرعي فتقدم عليه الاخر فهل يجب عليه ارسال المال الذي

يستحق

يستحق التقدم عليه وليس له ارساله الى من هو اسفل منه
وهو لمن هو اسفل منه ان ينزع من يستحق التقدم على الجميع
ام ليس له المنازعة بذلك **اجاب** الفقهاء العلامة وجيه الدين
عبد الرحمن ابن عبد السلام الجلي بما صورته **نعم** يجب عليه
ان يرسل المال الذي يستحق التقدم عليه وليس له ان يرسله الى من هو
اسفل منه ويكون ارساله الى الذي يستحق التقدم عليه من
جملة شروط ثبوته لانه اثم بعد وله مناعة من يستحق التسقي
قبله وقبل غيره فانه يجرم عليه ذلك حيث كان عالما بذلك لقوله
صلى الله عليه وسلم من خاصم في باطل وهو يعلم ذلك لم يزل في سخط
الله حتى ينزع اخرجه ابو داود والله اعلم **السؤال** من سدي
حفظه الله الجواب بدليل كامل لعل يرتدع به من يرتدع وكنتم
باسيدي ذكرتم الحكم ان سعد ابن عباد بن بايع ابا بكر رضي الله
عنه فافيدوا بيان من نفل ذلك معزوا الى قابلية **اجاب** **سبحان الله** عنه
اعلم ايها السائل حفظ الله ذاك وعمر بطاعته وقافل غا ذكره
العلامة وجيه الدين في الجواب هو عين الصواب الذي لا يحتاج
الى مباحثة الايجاب ولا يطرأ من له ادنى مسكة من الفقه فيه
الرياء وكلام الاصحاب يقتضيه بل يصرح في باب الاعيان وغيره من
الابواب **والافتاء** قول المتولي الذي يستفون اراضهم من
الاودية المباحة لو توافقوا على مهاباه وجعلوا للاولين اياما
بمقتضى الاخرين اياما على ما يعتاد في بلاد قنوين فهذا ارضي
من الاولين بتقدم الاخرين ومسامحة غير لازم ولها شبه
بامور منها هبة الفضة موقوفها من الضرة والظاهر ان من رجع
من الاولين يمكن من سقي ارضه اه فانه صريح في تمكين الاعلان
الستقي مقدم ما على من هو اسفل منه من كان يسمح له وحرمت
منازعة الاسفلح للاعلافاذا ثبت له ذلك مع كون الساق قبله

هو

فالسؤال

ناقله

لم يعصها بالتقدم عليه لمسامحة اياه فالثالث اذا عصي به لكون
التقدم بدون رضاه كما هو فرض السؤال هل ذلك
كبير او صغير يظهر بناؤه على الخلاف في المثل فان النووي
انه صغير قال السبكي تسميته في الحديث ظاهرا يشترط يكون
كبيره مطلقا وهو نقله الماوردي والشيخ عن الدين بن
عبد السلام عن الاجماع لكن نقل الرافعي وشيخ النووي في
الشهادات عن المهروري ان شرط كون كبيره بلوغ المفسوب نصا
السرية ولم يعترضنا عليه الظاهر بالمطلوع ومنع الحقوق غير المالية
كمنع يستحق التقدم هناك ليس بكبيره ولعله مستند النووي
في جعل المثل صغيره ومن نظائر المسئلة المبحوث عنها ما
لو كان له ثلاث زوجات مثلا وقد ورد الترتيب بينهما في القسم
بالقرعة فبات عند الوسطى برضى الاولى او بدون رضاها
ليس له الميت عند الثانية بدون رضا الاولى الا في صورة الرضى
محسنة فلا يكون احصاها سببا لمنع حقها من التقدم على الثالثة
وفي صورة عدم الزوج عاص يتقدم الوسطى فلا يكون عصيانه
سببا لما يرد منها ما نذكره بحثا في مجلس الحديث في نفي لاداره
بغير المشرب على اليمين ان من تقدم غيره ممن هو على يمينه
لا يكون من بعده اخفى من المتقدم وان رجع به الى جهة يسار الشارب
تتزيلا لما منزلت الشارب الواحد وكل ذلك ينطبق عليه القاعدة
المشهورة ان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء ومن
ثم كان المعتمد ما نقله النووي في تلكه عن الاصحاب وفي الحديث
واما ما عن الامام ان الادنى مقدم على الفطره لانه مقدم على الخادم
الذي هو مقدم عليها ولا يشك على تلك القاعدة ما رآه الشرح
الصغير والجمهور من تقديم الفطره على الدين لانهم الحقوها في
ذلك بالنفقة لانها تابعة لها غالبا وايضا زكاة والزكاة لا يمنع

وجوبها

سجل

الحاصل

وجوبها الذي ان تلك القاعدة مطروحة والخروج عنها
في بعض الجزيات لا يمنع اطلاقها الا اذا اخرج ما ذكره السائل من اجل
مبايعة سعد بن عباد ابا بكر رضي الله عنهما وانه بحث الافاده يعرف
ذلك الى قابله فليحيط علما بان المصيبين في الصحابه كان المنذر وابي
نعيم لم يذكر ذلك وانما اطلقوا على انه لم يبايع ابا بكر ولا عمر رضي الله
عنهما وانه سار الى الشام ومات بها سنة خمس عشرة او اربع عشرة او واحد
عشرة اقوال ولا خلاف عندهم انه وجد في مقتله ميتا دفينا وقد خضر
جسده ثم سمعوا بالمدينة قايلا يقول ولم يروى قتلنا سيدا يخرج
سعد بن عباد بيسميين فلم تخط فوالده ودفن رضي الله عنه
بالسجدة قرية من غزيريل مشرق وفيه قال القائل فانك انت ابن عبد
البرية يقولون سعد بن عباد بن بطنه الاربع اجفنت فلك العذر
وما ذنب سعد الا انه بال قايما ولكن سعد لم يبايع ابا بكر
وهذا الشعر من جملة مستنداته فان سعد انتم يتخلفه عن بيعة
الصدديق الاكبر وخليفته امير المؤمنين عمر رضي الله عنهما لكن
يضعف ذلك كما نقله قاله شيخنا الشهاب بن محمد في الصلح الحق
المحرقة ما اخرج امام اهل السنة احمد بن حنبل ان ابا بكر لما خطب
يوم السقيفة لم يترك شيئا نزل في الانصار الا ذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لو سلكنا الانصار واديا 8 لسلكنا وادي
الانصار ولقد علمت يا سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال وانت قاعد قرين ولاه هذا الامر خيرا الناس فتبعه لبرهم
وفاجروهم تبع لفاجرهم فقال فيه سعد صدقت عن الوزير وانتم
الامراء وقد جعل الجلال السيوطي في الجامع الصغير هذا
الحديث من مستند ابي بكر وسعد بن ابي بكر واه وسعد
صدقة وشاهد بيعة ابي بكر بوخذ من قوله عن الوزير
فتبراح من دعوى الاماره ما قرى بكون الاماره قد وقعت في

٨٩

عينا

عمله ولم يبرح على صلبها وذكرك منه كان في الاقرار بتحقيقه خلا فت
 الصدق في كونه المستحق لها على التحقيق ذاك شك ان سعد لا يقول
 ان احدا اول بالامارة من اي بكر لانه ممن انفق له الاجماع اي اجماع
 الصحابة رضي الله عنهم على فضيلته على سائرهم وذكرك حقيقة بيعه
 اذ لا يشترط لها الاخذ باليد ولعل من ثقتا ببعته لاي بكر اراد
 بخصوصية اخذ اليد لا يعموم عدم الاقرار وهذا هو الذي
 يليق بمثل سعد رضي الله عنه فلا ينبغي ان يظن به غير ما سواه
 لا سيما وعليه هذا البرهان الذي رواه هذا الامام التاسك
 الاواه والله اعلم **باب الوقف مسئلة** اذا غرس الارض
 الموقوفة على مسجد الناظر عليه من غير ان المالك هل يلزمه
 القلع ام لا **اجاب رضي الله عنه** الناظر المذكور اذا غرس
 الارض لنفسه باجرة فليس له تولي لطرفين بل يجر منه القاضي
 فان غرسها بدون ذلك كان غاصبا فيقلع مجانا ويلزمه اقص
 الاجر ويصرف مصرف غلة الارض **فصل** اذا قال الواقف
 في طلب الوقف وشرط النظر لغلان على انه اذا اكله المراد ان
 يغرسها ويبرز عنها لنفسه بالاجرة فعل مستند او طرد الوقف
 بذلك فله ذلك لان المعادة المظاهرة المقارنة للوقف منزلة شرط
 الواقف والله اعلم **مسئلة** في وقف منقطع الاخر وكان
 الاقرب الى الوقف ذكرا وانثى هل يستويان ام يراعى شرط الواقف
 ان كان ولو مات الاقرب وله اولاد في درجاتهم اختلفت القرابة هل
 يشاركون اولاد الاقرب ام لا اعتبارا بالقرابة حتى الانقطاع
اجاب رضي الله عنه الذي يظهر انه لا يغير ملاقات شرطه اى
 الواقف حتى لو كان قد شرط ان الوقف يفضيل الذكر على الانثى
 سوى بينهما الا ان الاقرب لم يستحق بمقتضى لفظ الواقف حتى
 يعتبر بشرط المتصل بلفظه بل الاستحقاق ح شرعي لا شرطي

اذ غابته

اذ غابته ان الشرع جعل ذلك بدلا عن مقصود الواقف عن جريان
 الصدقة لكون الصدقة على ذي الرحم صدقة وصلة كما قال من
 ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم والبدل لا يشترط انصافه بانصاف
 البدل **فصل** ثم رجع النووي وعن اه للنص وجماعة
 من الاصحاب وهو اخرا سبع آيات متفرقات بدلا عن الفاعلة للرجوع
 عنها مع حفظ المتواليه ولو قيل بخلاف هذا للزم ان من وقف على
 المذكور من بني فلان فانقرضوا صار منقطع الاخر يعين المرفق للاقرب
 ذكر وكلام الاصحاب لا يسا عدلهم على اشتراطهم في الاقرب وصفا
 وهو الفقر وان لم يشترط الواقف فان شرطه كونه دالا على عدم
 اعتبارهم بشرط الواقف فتأمله واذا انحدر الاقرب الى الواقف
 حال حيوة الواقف منقطعان ثم بعد ذلك كان له ابن بنت
 هو الاقرب **ثم** حدث ابن بنت اخر شارك الاول في الغلة الحادثة
 بعد وجوده كما هو ظاهر في صورة السؤال اذا مات الاقرب خلف
 اولاد او كان في درجة اولاده واحد من القرابة شاركهم فيها حدث
 من الغلة بعد موت الاقرب كن وقف على ذرية وله ولد مثله فانه
 يستغل الوقف ثم كلما حدث ولد شارك في قساسة الاقربية المعتبرة
 شرعا على الذرية المعتبرة لغلايل حدث من هو اقرب الى الواقف
 ممن كان اقرب حتى لا ينقطع الاستحقاق والله اعلم **مسئلة** امره وقفت ارضا بينا ضرتها على ذريةها وذرية
 ذريةها مائة اسلوا ثم ماتت عن بنتين ثم ماتت احدي البنتين
 عن بنت فابقا الابنت الواقعة وبنت بنتها الاخر التي ماتت
 وكان قد حصل من ام البنت عماره للموقف ببعضه وزيادة عليه اخرى
 واخشابا وغيره البناء كان عليه في الابواب كذلك والحال ان
 لم يعرف انه اذن لها قاض في ذلك اولى وان النظر لها ام لا وانها
 انقضت بشرط الرجوع واشهدت عدا ذلك ام لا ثم لما ماتت هذه العامرة

اولا

المذكور هلقت بنتها المذكور وعصبة ليسوا من ذرية الواقفة فهل
لهؤلاء العصبة امرث فيما زاد به من آخر واخشاب ام لا **اجاب**
الله يصير الوقف على البنت المذكورة الباقية لانها من ثم اذا حدث
ذرية للواقفة اولاد اكانوا الوارثين حياتها او احفاد اذ كبروا واناثا
شاركوا الموجوده على بقضية الواو من انها للتشريك ولا شيء للعصبة
ان لم يكونوا ذرية للامراء الصلحة للوقف المتبرعه بالاصلاح كما هو
الفرض في الاصلاح ان كان محض انش في منبره به وليس للعصبة
فيه شيء وان كان عينا كما هو واخشاب فادخالها في البنا لا يقتضي زوال
ملكها عنها على العقد ما لم يتحقق ذلك بوقفها فادامت ورثت عنها
في ذواتها فاما ان يكون مقامها فيها الوكالت حيد ورجعت في عارية فلا شيء
الاخشاب وذلك الاجر لورث من صحة عارية بان يكون لها النظر ويستعير
منها من له ذلك من الاقباب الاجرة ويكون من غلة الوقف والقلع
بالارث وما صور في السؤال فليس فيها عارية وحكمها ان الاجرة
لا ينافيها لعدم مقتضى ذلك ولا يجوز قلعهما مع عدم ارث النقص
فان فعله العصبة المذكورون فقد عصوا ولزمهم الارث كمن
ادخل ديناره محبرة غيره لا تغيبه بكسرها فان كسرها الاخرجه عصبي
ولزمه الارث والله اعلم **مسئلة** رجل وقف على ابنه ارضا معلومه
عائلاه ثم قرأ بمجاولين يقرأون كل يوم ثلاثا اجزا مجهولة جعل النظر
ثم قدر بية بعده ثم اتفق ان بعض الولاة حبس الوقف ولم يجد
مخاصا الابيع الوقف فباعه من شخص عالم بوقفها حال البيع فلما
باعها قامت بينة حسيه شهدت بوقفها ثم ان المشتري ادعى
بنسيان وقفيها فقامت بينة اثارها البايع بالوقف فهل يصح
البيع وهل يقدر في نظر البايع لانه من اهل النظر وهل يعود له النظر
اذا صلح حاله وهل يلزم المشتري اجرة الارض **اجاب** الفقيه
العلاما بوبكر بن ابراهيم مطران بيع الارض غير صحيح لان حكم

الوقف

الوقف للنزوم في الحال فلا يصح الرجوع فيه سوا حكم به حاكم ام السلام
الى الموقوف اليه ام لا كالعقود وسوا المنجز والضمان الوارث الموت
فاذا لم تمتعت التصرفات القادرة في غرض الوقف والبيع منها
وان صدر من الواقف كما تقر لانا لاظهار الملك في رغبة الموقوفه
يستقل الى الله تعالى وينبغي عن اختصاص الادمي فلا يكون
لواقف ولا للموقوف عليه فاذا اشتراه شخص عالم بالوقف
شاهد عليه وادعى النسيان حال الشراء رفع يده عنه بلا كلام
وهو بعد دعواه النسيان معر بالوقف فيه وان لم يدع النسيان
الا بعد قيام الحسبه فالبينة كافيه مع مع انضمامها الى دعواه النسيان
بعد وعلى حال يجب عليه اجرة الارض الموقوفه من حين وضع يده
عليها الى ان رغبها وينبغي ان يكون الاقصى ان النسيان الا يوثق
في اسقاط حق الادمي ان اذ هو اعني ضمان المتلفات وهو
الاجرة التي الرضاها بها لا يختلف الحكم فيه بين الجاهل والنامي
لان من خطاب الوضع والاجار الامن خطاب التكليف كما تقر في
محله **واما قوله في السؤال** اثارها البايع يعني اقامها الاحاجه
اليه بعد قوله حسيه لان شهادة الحسبه على الوقف تصح كما ذكره
النوري في الروضة في بايها ثم نقول له ان يقيمها والحاله هذه
وهو انه باشر العقد بنفسه فنقول نعم لان مباشرة العقد
على المصون التي ذكرها السائل لا غنية اذ صرح الامام النووي وغيره
في باب الطلاق من الروضة ان عبارة الملك لا غنية عما تغديره غير
ملكه فلا يصح منه اقامة البينه والدعوى بالوقف على ما نقله الشيخان
في باب المراجعة عما جمع عن فتاوى القفال وكلامهم في باب الحواله
والخلع وغيرهما يقتضي عتقاده وهو المعقد ونقلوا في غير باب
المراجعة صحة الدعوى واقامة البينه منه في الاشكال في صحة
اقامتها على هذا القول ولكن قد اكتفى بالحسبه كما سبق **واما**

الاخر فلا زعمه على كمال الاستحقاق وتصرف على الوقوف عليهم على
ما ذكره الواقف واما عود النظر للواقف فان جعلناه ملكا لها
كما سبق فهو عدل ولا ينتقل النظر عنه وان لم نجعله مثلا
على خلاف ما قرينه فان عاد الاصلاح عاد النظر كما صرح به
الامام النووي في فتاويه فيما اذا خلت الناظر المشروط في الوقف
ثم صلح ووافقه الامام محمد بن ابي النضر في رفعه فقه المذهب
وجعلها الشيخ جلال الدين السيوطي في الاشياء والنظائر
من المسائل التي جعل الزايل العائد فيها الذي لم يزل يلا خلافا
والمحال ما ذكره والله اعلم انتهى جوابه المذكور عن الله عنه
اجاب شيخنا الشيخ جمال الدين محمد بن ابي بكر لا يشترط قدس الله
روحه باللفظ الجواب والله اعلم ان ظاهر كلام الاصحاب بل
صرح به عدم صحة هذا الوقف المذكور في الشيء الذي ليس الوقف
كالوصية سواء ملكين كونه على جهة عامه وهذا ينافيه الحصر المذكور
في قول الواقف انما انما لا يكره ان ينعى على من نظر ما مثله
الوجه فاذا لم يمكن جعله وقفا على جهة فاعبر مسلك الوقف
الثاني في الوقف المذكور عليه غير صحيح في الوقف
على جهة كون الوقف عليه معين وقد انتفى ذلك في صورة
السؤال فيحصل بطلان هذا الوقف من اصله لا سيما في صورة
لمن تأمله غير لا يمكن الوقف معه اذ ليس فيه ذكر مكان ولا غيره مما
يتخصص بالوقوف عليه عن غيره فان كان صورة الوقف وقفا
هذه الارض على من يترجل يوم ثلاثة اجزاء على ابي مثالا او في سائر
كذا او بغيره كذا كان وقف على جهة او على زيد مثالا على ان يقرأ
كما مرص و كان وقفا على معين نعم شرط صحة في صورة الفراه على الغير
امكانه فان لم يمكن لعدم علم الغير بالبيع كما افق به ابن الصلاح في
ابطالنا الوقف كما هو جواب صورة السؤال فلا حاجة الى التفرع على غير

اصل

اصل وقفا في المحدث وفقنا الله واياه بالعجب في جوابه حيث امر من
عن حكم صورة السؤال الا على ما اخذ في بيان الواجب وهو عدم صحة بيع
الوقوف وبرهن عليه بكلام الاصحاب في المختصرات فضلا عن
المبسوطات وحيث مخناه فليرجع الى جواب صورة السؤال بغير
وصية الوقف وحاصلة شخص باع ارضه ثم ادعى انها موقوف
وانه باعها لغيره اجاب مع الاختصار اذ خير الكلام ما قل
قل ودل ان المشتري انما صدق حكم بالوقف وان لا يبيع وان يبيع
المشتري عادية وعليه اجر مثل الارض من كونها تحت يده معتبرة في
كل وقت بوقته زيادته ونقصانها والاشتر للنيان الا في عدم الاتم
وقول الجيب وادعى النسيان متغيرا لوقفه كلام لا معنى له كما لا يخفى
وقول وهو بعد دعوى النسيان على من تأمله انما اصدف
الباع في دعوى الوقف حكم ببطلان البيع وان قال كنت ذاكر الموقوف
حال الشرا لا انما اخذ باقراره بالنسبة اليه في حق نفسه مما عليه
مطلقا لم يترتب على اقراره ضرر بغيره حتى يلغى اقراره بالنسبة اليه
وان لم يصدق المشتري فان لم تثبت بينه على الوقف قد سمعت
دعوى الباع وذلك بان لم يصرح بان الارض ملكه حالا لبيع فالتا
دعواه الوقف تسمع والمحال هذه كما نقله القفال عن العراقيين
والرويات والشيخ ابي حامد عن نص الامراء الروياتي وغلط من
قال غيره فالقول قول المشتري بمعيته فيجوز ان باعه وهو ملكه
فان نكل خلف الباع المردود ثبت الوقف وان كانت بينه شبهة
بالوقف حسبا وباقامة لها لان فرض المسئلة صحة دعواه وسماع
بينه حكم بها وان لم تسمع دعواه لتصرفه حاله لبيع بان الارض ملكه
فالوقف لا يشتج حيث كان المشتري ملكه باله الا شهادة جهة به حكم
بشرط كون الوقف على جهة لا كما اطلقت الجيب نقلا عن النووي فاما
دعوى الاراء على البيع فيثبت لانيه كما في السؤال يكون القول قول المشتري

وذكره في مختصره

في نفسه حيث لا يرى تصديق البائع كالحبس ولا فاعل القول قوله بمينه
 ومضى حكم بصفحة الوقف وبطلان الشرا فان لم يفسق الواقف الذي نظر
 النظر لنفسه في صلح الوقف بالبائع المذكور للعذر الذي ذكره وهو
 الاكراه فنظره باق والا ففقدنا لغيره بالبائع المذكور لان مقتضى عدم الاعوجاج
 نظره حتى يخرج موثقه والله اعلم **مسألة** ناظر الوقف في القراءة
 على غير الواقف بعد موثقه فلا يحل القول بصفحة الوقف على ما جرى عليه
 الشيخ ابو اسحق الاسفرائيني وكذا الوصي في الاجحاج عن الميت اذا
 عملا بانفسهما اهل يستحقان الوصي به والموقوف **اجاب**
 رضي الله عنه اذا قرأ ناظر الوقف بنفسه ولم يكن الواقف بغير الاستحقاق
 والحالة هذه والا طرد بذلك الوقف حال الوقف لم يستحق ثلثا كما لو اخذ
 ما سياتي من كلام الاصحاب وكذا الوصي في الاجحاج عن الميت لو
 حج هو بنفسه ولم يثمه لفظ الوصي على ما ياتي فيه كما لو اخذ من
 قول القاضي ابي الطيب لوقال فرق ثلثي لم يعط نفسه قال يستحقنا في
 التحقاي وان نصر له عاذا ذلك الاتحاد القابض والمقبض قال الدارمي
 والمني لا تقبل لشهادته له قال الشيخ الا ان نصر له عليه اذا لا اتحاد
 ولا تحقير وقال القاضي ابي الطيب **في** خضع ثلثي حيث شئت
 ان له التصرف الى ابويه او اولاده ولا يجوز الاخذ بنفسه ومن قول
 الاصمعي في فتاويه وقد **مسألة** ليل الناظر ان يستاجر الوقف
 من وكيل بصفه لذلك لا يجوز للناظر ان يستاجر الوقف من وكيله
 فانه مما ثبت اي وهو لا يجوز من نفسه لعدم امكان تولي الامر فان
 قول يستحقنا في باب الوكالة من التحقير بعد ذكر الوكيل لا يبيع اي ولا
 يشتري لنفسه ويجري ذلك في الوصي وقيم البييم كما مر جوابا عن مثلها
 ناظر الوقف وكل متصرف على غيره فلا يبيع ولا يوجر مثالا لنفسه
 ويجوز له اي ولا يعمل بنفسه لياخذ من في فتاويه الاصمعي وقال
مسألة على الوصي رجل يبيع ارضي حج عنه ثمنها او ما اشبهه

فأراد

فأراد الوصي شرا الارض هل للحاكم ان يبيعها منه ما لفظه فحجر
 يجوز لحاكم ان يبيعها منه وقد اشار اليه في فتاوي صاحب البيان
 وفيه وجه انه لا يجوز والفتوى على الاول ففرضنا ما افقنا به الناظر
 المذکور وقم البييم لوفعلا بانفسهما وقد استاجر الناظر القاضي واذن
 للقيم في القراءة لياخذ المشر وطا يستحقا وبالحسنة فقها مستغنى
 من كلام الاصمعي ان المسئلة المصروف في السؤال تخلف على وجهين
 احدهما انهما يستحقان بشرطه المتقرر بمثله افق صاحب البيان
 والا يصح ولعله مستند جمع من فقهاء زيد **فتاوى** بان الناظر
 له ان يستاجر الموقوف في القاضي وثانيه ما لا يستحقان اذا وراثة
 للقاضي تقتضي انه يتولى مع الناظر نظر الوقف ومع الوصي عقد
 الاجارة ولا خلاف انهما لو عملا من غير اذن قاض ونحوه لم يستحقا
 لانما مترعان وان الوصي لو قال للوصي فان اردت الحج عني بنفسك
 حج ولك ما شرطته فله ان يحج عنه بطريق الوصاية وان يحج عنه
 بنفسه ويستحق المشر وطا بطريق الوصية لانه صار وصيا ان شأنا
 وموصاله ان شأنا ومثله لو قال الواقف للناظر في صلح الوقف فان
 قرأ بنفسك فلك المشر وطا وادع علم **مسألة** اذا وقف رجل
 ارضا سكنى المسلمين او طائفة مخصوصة فاحكم ما ثبت فيها من
 الاشجار وحصل من الثمار وهل يضمنه من اتلفه من الموقوف عليهم
 وغيرهم والى من يصرف المال المضمون **اجاب** رضي الله عنه
 ان حكم الشجر النابت في ارض وقف للمسكن حكم النابت في القبره
 المسيلة والموقوفه وقد مر جوابا انه مباح بيعها ومن قولهم يبعها
 لها يعلم ان المخصوصه بسكنى طائفة تختص مثلا في مصاح القبره
 اي ان حاجتها الى صرف شي ليزال ما فيها من نحو شجر مضر بالمعصود ومن
 الدفن وكذا هنا يقال الا ان صرف في مصاح الارض الموقوفه للمسكن
 فاذا تقرر بحجها باحة نحو عمر الشجر المذكور فان مرضى به اخذ منه احد من

الموقوف عليهم فلا ضمان لانه ملكه او من غيرهم وجب ضمانه عليه للموقوف
ويظهر انه لو دفعه لواحد منهم جاز لانه بدل ما لو اخذ هو للملكه
ولم يجب ان يدفع الى باقي المستحقين شيئا وانه لو دفعه الى نحو
الحاكم يصرفه في مصالح تلك الارض كان اولى واما من استوفى
منفعة تلك الارض بخود ع او غيره فلا حرج الواجب يتعين مرها
في مصالح الارض ومنها عمل ما يدعى الكثرة ساكنها كالحجر الابار واجرا
الافار وقتوتها ما زالت ما فيها من اكام ووهما دالات ذلك من
جمله مقاصد الوقف كما لا يخفى قياسا على قول الفقوى ما وجب
على احد المسجد من عماره صرفه في عمارته ونحوها ومثله اثنى الفريالي
والنوي خلافا لقول المتولي وفتوى من زعم انهما تصرف في مصالح
المسلمين فان قلت فقياسه وجوب المصروف في مصالح نحو الارض
الموقوفه لنحو البناء قلت يعرف بان ثمر ذلك الشجر لا يعود كالجنى في الارض
حتى يمتص يدرله على جهة الوجوب بخلاف منفعة الارض فانها متى لم
منزلة الجنى وان كان كذلك وجدها بنحو الاجاره لان الحاجه داعية الى
اذا هابا لذلك وما يدل على انهما كالجنى بطلان غوايب مع استثنى
شيء منها بالشروط حتى لو قال بعتك هذا العبد بشرط ان تجذبني سنة
بطل البيع والله اعلم **مسئله** في رجل بنا مسجدا فوضعا في اخر قومه
جدار وفي المسجد زيادة من المشرق مملوه وعليها حائط من خلفها وحصل
في المسجد ضيق في بعض الاوقات من كثرة الناس فالرجل اخذ من دخل الابواب
المذكورة في المسجد ولم يعلم انها موقوفه مسجدا من جمله ارض المسجد فهل
يجوز ادخالها فيه ام لا وهل يشترط الاذن من ذى الرحل الذي عمر المسجد ام لا
اجاب عنهما **عنه** يجوز لمن اراد توسيع المسجد المذكور ادخال تلك
الزيادة التي هي موقوفه مسجدا بشرط ان يستاذن من له النظر ان كان
ناظرا من جهة الوقف والاستاذن الحاكم الاهل فان لم يجدوه وكان
من ذوي العدل وراذلك مصلحه بحيث يغلب على الظن ان الوقف

لو كان

لو كان جبالا رضى بذلك فله ان يفعل ذلك فلم ينزل السلف
يوسعون المساجد كما اتفق لعقائ رضى الله عنه في مسجد النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يحتاج الى استئذان الى ورثة الواقف حيث
لم يشتر الواقف نظرهم والله اعلم **مسئله** لو كانت قطعة
من الارض متسعة وقف مالها بعضها مسجدا جامعاً ووقف ما
حواليه موقفاً للمسجد وبنا المسجد في تلك القطعة جميعها وترك ما
حواليه فضا وكانت القرية صغيرة فاستدعت الخطه وضاق المسجد
فوسع المسجد المواقف وجعل له حبه امامه وبنا موقفاً خلفها فهل
يكون حكمها زيدي في المسجد البقاع اصله من حرمة ملك الجنب عزم
محمدا لا اعتكاف فيه وصلاة الخبيد او يكون له حكم المسجد وفيه
دون شئ وهل ما فعل من الزيادة في المسجد من الزيادة جاز ام لا
وهل يجوز ضرب اللبن للمسجد بما وقف له من موقوف ام لا **اجاب**
رضي الله عنه لا يثبت لذلك المحل شئ من احكام المسجد وهو باق على
ما كان قبل البناء عليه لان المسجد لا يصير مسجدا الا بوقفه مسجدا
باللفظ او مقام مقامه كالاشارة لآخر من والبناء في المواقف بنية
المسجد به على ما هو المقرر المقتضى به ثم يظهر نذب تقديم الدخول
بمينه والخارج بهما اذ الحقنا موضع الصلاة في ذلك المسجد
وهو ما جئنا لا نحوى في كافي المحتاج وقول السائل وهل ما
فعل من الزيادة في ذلك المسجد جاز ام لا يجوز **جواب** ان
الواقف ان شرط ذلك في الوقف اي انه يبني فيه عند الحاجة
فظاهر انه يجوز البناء فيه لانه على وفق شرطه وان لم يشترط بل اطلق
فان جرت العادة المطردة يكون ما وقف لموافق المسجد يبني فيه
عند الحاجة الى ذلك حال الوقف فلهذا ايضا لان العادة المقترنة
بالوقف منزلة منزلة حال الوقف كما ذكره في عهد السلام واقروا
وان لم يشترط شيئا ولم تجر عاده كما ذكر فاما ان يجعل الواقف الى من شرط

مراقف

نظرة حال الوقف والمغزى من ينو له فعل ما راه مصلحه ام لا فان
جعل ذلك المتولي لان جعل الوقف الى ما شرط حال الوقف والى غير من
يؤوله فعل ما راه مصلحه ام لا فان جعل ذلك للمتولي فله البناء ايضا وان لم
يجعل اليه ذلك لكن اقتضاه نظر المتولي بحيث دل الحال الوقف لو عرض
عليه ذلك لرضي به وله ذلك ايضا على الوجه لان المحذور غالبا انما
هو مخالفة عرض الوقف حتى قال ابن الرفعه ما معناه عرض عرض الوقف
ينظر اليه وان لم يصرح به **فمن** كان يشترط اعماد الدين الشريف
العباس يقول اذا اخذت المصلحة تغير بنا الوقف في صورته
لزياده ربحه جاز وان لم يصر عليه الوقف اقتضا بدلالة الحال قال
وقلت ذلك الشيخ الاسلام ابي دققي بعد فائضه وان القاضي باج الذي
ولده صدر الدين عملا به وقال له الشيخ الذي الامام المقدسي يقول في كتابه
بالقديسي واشعر ذلك برضاه ام وقد فسد ذلك المسبكي بما نقله في التقاسيم
بان يكون سيرا الايزولي اسم الوقف وان لا يزل تشاغي عنه بل يستقل
بعضه من جانب الى جانب وان يكون فيه مصلحه للوقف اه فاذا كان
هذا حكم يعتبر بنا الوقف عنه فما ظنك بالبناء الذي ليس فيه تغير لفصل
الوقف لا بشرطه ويدل على ذلك قولهم في منقطع الوسط والاخر بصر
الى ان الناس الى الوقف اذا لا مقتضى لذلك الادالة الحال على رضاه بذلك
لو فرضت مشاورة لا تناقري ما قصده من عظيم الثواب في هذه الصدقة
الجارية هذا كله ان لم يعين جهة الارتفاق شيئا والا تعين فلا بعدل
عنه مادام محتملا لم يمتدح عن البناء في ذلك المحل والاحرم مخالفة ما شرطه
وقولهم وهل يجوز ضرب الدين للسجد مما وقف له جوا **الجواب** نعم
ان شرط ذلك لفظا او طرقت العادة حال الوقف كما مر الا فيظهر عدم الجواز
اذ بما قصد الوقف الارتفاق في مرفق المسجد بالمعنى لان فيه في المسجد
مصلحة تكثير جامعته واخذ التراب منه يتخرج في ذلك وهذا محله في
الطريق الواضح اذ يجوز اخذ التراب منه وضرب الدين واتخاذ الكليات

حيث لا يقر

حيث لا يضر مع الكراهة كما افق به القاضي لان من شأن ذلك الادلة
تخل بمقصود الطريق الاصيل وهو الاستطارة بل هو ماضيه مصلحه له لان
الطريق كلما قل تراها سهلا المشي عليها فمن ثم لو فرض ضرره بالمارة منعت
والكلام يستدعي بسط الثمن من هذا الكثر مقام الفتوى لا جملته والمصنفات
بحمد الله تعالى منهاهل المباح ان يزداد ربا والله اعلم **كتاب**
المسألة اذا قالت امرأة رجل له حب الى فخذ الجارية
فقال له لك فضل ان يرجع في هبته وليشهد لنفسه انه يرجع في هبته
وعمل له وطها بالام **اجاب** **عن** ان قوله في ذلك ليس كصيغة
هبه ولو لم تقبل المرأة فورا فلا هبه ولو قبلت صيغة الهبة فورا
ولم تقبض الجارية باقضا الواهب واذا نه في القبض فله الرجوع
فالحاصل ان الجارية في صورة السؤال باقية على ملكه لا يحتاج
الى رجوع فيها اذ لا هبه لعدم صيغتها والله اعلم **كتاب**
اللقيا مسألة اذا حكم باسلام المسي يتبع السابيه وقتله
تقتض قبل بلوغه فصل يقتض به كما ذكره في الاسعاد ام لا لكونه ميراث
بالسي وكيف صوبه المسي المحكوم بحريته **اجاب** **عن** الله عنه
ان الذي ذكره في الاسعاد لا اشكال فيه فنص عبارة والمحكوم باسلامه
بتسعية احدا صولوا ويتبعه السابي كالمقطوع انه يقتض لنفسه
من الحر المسلم بقطع طرف ونحوه ويقتض به من الحر المسلم اذا قتل عملا
عدوا فالان بلغ وسكت في كل من الصورتين اه فان كان
استشكال السابيل انما هو من حيث حريته وان المسي كيف يكون
حرفا **الجواب** ان ذلك ابتداء لا يتصور وانما يتصور ان اعتقه
سابيه حيث لم يكن غنيمته مخمسه بان اخذه سرا ثم هرب به ان محذره
فانه يقتض به كما جزم به في الرضى في باب الركان وهو احد وجهين
حكمها الا في ان غنيمته مخمسه ونقله في المهمات عن الاكثرين
وعلى الصحيح انه يملكه فيعرف بينه وبين ما اخذه مسلم بسترته الى خلاسا

باب

كتاب

فالجواب

حيث كان الاصح انه غنمه محضه بوجوه التفرير بنفسه فقام مقام لقنا
او اعتقد من وقع في سهمه حيث كان غنمه محضه فلا اشكال فيها ذكره
في الاسعاد بوجه لانه لم يرد انه سبي وحكم بحريته حال السبي فانهم ذلك
والله اعلم **مسألة** عن شخص ملك جار له بالغه عاقله وقد اقر
بانها مملوكة وانما كانت كاذرة فبقيت ثم ادعت بعد ان اقر
وانها كانت مسلمة فقصبت وبيعته فهل تسمع دعواها الحريه
بعد اقرارها بالرق والرقام **الاجابة** في الله عنة ان الجارية
المذكورة متى اقرت بالرق مع انصافها بالبلوغ والعقل والاختيار
ولم يكن بها القهر فاقرارها صحيح كسائر الاقارير بشرط ان لا يثبت
منها الاقارير بالحريه والا الاقرار لشخص بالرق فيكونها والام يصح اقرارها
بالرق اما في الاقرار بالحريه فظاهر واما في الاقرار بالرق لمن كذبها
فلا نفى ملكها عن نفسه فخرج عن كونها مملوكة وصارت حرة
بالاصل والحريه مظنة حقوق الله تعالى والعباد فلا سبيل الى بطلانها
بالاقرار الثاني فاذا تقرر صحة اقرارها فدعواها كونها حرة الاصل
غير مسموعة للتناقض **مسألة** لو شهد بحريتها حصة
ثبتت حريتها ولا يؤثر فيه تضادهما اي حل من القهر بالرق ومن اقرت
له عليه لان ذلك من حقوق الله تعالى ولا اثر للتضاد في اسقاطه
هذا كله ان لم يكن قبلها بالبلوغ والعقل تحت يد من يدعي حريتها
وبه ليست يد التقاط والاثبت رقتها بدعواه عملا بالظاهر
ثم ما دامت غير كاملة لا يلتفت الى انكارها وان كانت صبيبه
مميزه فان كملت وصدقت ذاليد في انها جارية او سكنت
فحكم الرق باق عليها وان ادعت حريته فان اقامت بها بينة فذاك
والاسمعت دعواها التحليف السيد فان حلف فظاهر وان نكل
فحلفت البرودة ثبتت حريتها وان ادعاه رقتها في يده وهي كاملة
ولم تقرر بالرق فان اقام بينة رجلين او رجل وامرأتين او واحد حلف

مخرجة

معه

معه وبينت البينة سبب الملك كونه ثوبا واشترها فاذن والاطلاق
فالقول قولها يمينها وكذا الواو عاقرها وهي غير كاملة ولا يد له
عليها وكانت يده يد التقاط ومن بيان السبب قول البينة اشهد
انها بنت امته وولدها امته ويكفي هنا كون البينة ربة نسوة
لانها شهادة بالولادة والملك انما يثبت ضما كما يثبت النسب في
ضم الشهادة بالولادة باربع نسوة ولا يشترط هنا التعرف في
الشهادة للملك على المعتقد لانه الغالب ان ما ولدته امته ملكه
مع انتفاء احتمال استنادها الى التقاط وانما يغرد عن قيق
في يد اخر قول بينه اشهد ان ابن امته فقط لان المقصود هنا
تعيين المالك للاتفاق على الرق وهو لا يحصل بذلك والقصد
ما نحن فيه معرفة الرق من الحريه وذلك يفيده لان ولادة امته للحريه
نادرة فلم يلتفت اليها كغير ذلك من الرق في الكفاية وتنظير الاسنوي
في هذا الفرق في المهمات مردود ولا يجوز في الشهادة بحريه اليد
والتصرف الطويلين ان الاستخدام يقع في الاطراف كذا لا في خلاف
التصرف في اعيان اموال الغير فانه قليل فكان الظاهر انه ملكه مع الاحتمال
الامر الرق والحريه كما ذكره الاسنوي وغيره **فالسؤال** هل يطلق
الحريه على اقرار الكامل بما بالرق وهو مجهول لشخص ولم يكذب
انه يقبل اقراره قال بعضهم والاحتياط ان يردد شرار قيق بالغ سواله
عند شاهد من عن رقه للبايع لئلا يدعي حريته الاصل وقضية ذلك
عدم اشتراط الرشد لكن يحكي الشيخ تاج الدين الغزالي في باب
الحريه عن شيخه عن النبي بن عبد السلام انه قال واما الجوار في باب
فالغالب عليها السعة وعدم المعرفة فاعتراض من بالرق لا ينفذ
حالا على سقمه من ودوام المحر عليها قال الاذري وقضية
فصل المنع على الجوار مع ان العلم المذكور موجود في غالب
العبيد والعلمان لا سيما حديثي العهد بالبلوغ فان صح هذا

91

وجب اعتبار الرشد في المعصية ذكر الكان او انشأه فاعلم هذا اقرار
 هذه الجارية بالرق فغير مقبول لست بها غالبا فدعواها بغير الحرية
 مسمى عدو القول قول لها يمينها ان لم يكن حال صفها مثالا في يد من يدعي
 رقبها والا فالقول قول السيد كما مر في المعتمد في الفتوى ما اطلق عليه
 الجمهور من عدم اشتراط الرشد لصحة الاقرار بالرق والله اعلم
كتاب الغرائب مسئلة جامعة انكسرت بهم سفينة
 في البحر ولم يخرج منهم الا القليل احياء بقا الاكثر في البحر ولم يحق الذين
 خرجوا موت الباقيين بل شاهدوا الغرق ما يكون حكمهم في الصلاة
 عليهم واعتداد شنائهم ونحو ذلك مما يترتب عليه حكم الموت في الارض
 فصل يحكم بموتهم بحرقهم ام لا بد من بينه عادة تشهد له الحاكم
 بموتهم او بعض مدة يغلب على ظن الحاكم انهم لا يعيشون اليها
 افتونا ما يجوز من اجاب نفع الله به تعالى امين قال
 الاصحاب تزويجا على الحد بدون قولها ما من الشافعي رضي الله عنه
 الذي هو مذهبه غالبا من اسر مثالا او فقدا وانقطع خبره ولم يثبت
 له حكم الاموات حتى تقوم بينه بموته ولا حاجة معها الى حكم حاكم
 به على المعتمد وبعض مدته يغلب ظنا انه لا يعيش فوقها فيجوز
 القاضي والمحكم بشرطه فيحكم بموته قال البلقي في تدرينه وليس
 لنا موضع يكون مستند الحكم فيه محرد الاجتهاد الا هذا وانما كان
 كذلك لان الاصل بقا الحياة فلا بد من الايقين اما عند البينة وظاهر
 واما عند مضي المدع مع حكم الحاكم فليقتصر على منزلة مقام البينة
 واختلف في ان المدع تقدر في الصحيح لا سيما ظاهرا ان يحصل معها
 غلبة الظن الذي هو مستند الحكم ووراء ذلك اقوال العلماء المذهب
 والسلف استوفيتها في جواب على المسئلة مسطحة في الفتاوى الموسومة
 بالمقالات الحلية على السؤال التي الولية نسبة الى مور الاسئلة الفقيه
 الولي ابن علي الحميري المتوفى الى رحمة الله في شهر جمادى الحرام المنفرد في سلك

شهور

شهور عام حشر ثمانية وتسع مائة وقضية عدم التقدير الاكتفا
 عنه متاوانا قلح حرك حصل عندها غلبة الظن وقد افترى بذلك
 السيد العلامة حسني في عبد الرحمن الاهدنيك سئل عن مسلمين
 احاط بهم كفار والعياذ بالله فقتلوه ولم يخرج منهم الا نفر قليل اخرجوا
 ان اصحابهم قتلوا ولم يعينوا كل واحد بعينه **فاجاب** رضي الله
 عنه بطلان حكمهم بموتهم بعد ايام يغلب على الظن انه لو كان شر يدغا وكان
 قد وصل الى بلده لعدم مكان اقامة البينة على عيانتهم غالبا ولا غاية
 تنتظر الى ما يوجب الظن الذي هو كالتقنين اي والظن حاصل من
 الان اه ومن ذلك يوضح جواب السؤال في سائر الاحكام المترتبة
 على الموت **واما** حكم الصلاة عليهم بعد الحكم بموتهم فان يتبين
 انهم غسلوا او يكونهم غسلوا فذلك والا فلا يصلح عليهم
 بنا على امر شخ النورى ان الفرق الا يكفى في غسل الميت وعلى ما في
 التتمه وزججاه ان من تغفر غسله لا يصلح عليه لغوات الشرط
 وانما الحال الاذرع والزر كشيء غيرهما في اعتقادنا وكل ما اخرج من
 به يباب عنه بما لا يمكن بسطه هنا والله اعلم **مسئلة**
 عن ام ام اب الاب وام اي اب هل تجب الثانية الاولى ملكتها
 اقرب منها الاولى فانهم نفوا على ان القرى من جهة اباء الاب لا تجب
 البعدي من جهة امهات الاب ولم يتوضوا لما عدا ذلك لانهم ذكر في
 ان كل شخص تجب ام نفسه وام ابائه الام من دونه ولا شك ان هذه
 القرى التي تقرب به لا تجب البعدي من جهة المذكر في من ماني اولي
 ام كيف الحكم **اجاب** نفع الله به امين لا تجب الثانية الاولى
 وان كانت اقرب منها الا انها بمثابة ام الاب والاولى بمثابة ام الام
 والقرى من جهة الاب لا تجب البعدي من جهة الام على المذهب الصحيح
 لان من تدلي به لا يجزها في اولي والده اعلم مسئلة اذا قلتم يعتمد
 في مقادير استحقاق الوقف ترتيب اهل اهله على ماني الدفائر المعتمد

من النظر المعتمد في هل يجوز اذا وجد في كتب معتدلة ان هذا
 ابن عم لابوين امه فلانة واخوه فلان وهذا في عم لا ب فقط ابو
 فلان واخوه فلانة والابنة لاحدهما ان يعطى الارث ابن العم لا في
 بيمينه ام لا **اجاب** نعم الله به ان من ادعى كونه ابن
 عم للميت لا يورث حتى يثبت بواحدة لا بد له من اقامة البينة على ذلك
 لان النسب لا يثبت بدونهما خارج به الاصحاب في غير موضع من
 الاموال كتاب الاقرار بالنسب وكتاب قسم الف والقبض وغيرها
 نعم **الانتساب** الى الذكر يثبت بالانتساب كما في بغير شرط
 المقر في باب عذابي الانتساب لا يمكن اقامة البينة على الولاة بطريق
 المشاهدة بل بحث جمع انه لا بد مع البينة في نسب دون العرق من
 الاستفاضة ايضا قال شيخنا في التتبع ويوجه بالنسب اشرف
 الانساب ويغلب ظنهم في اهلته لتوفر الدواعي على اظهار اهلهم
 فاحتياط له دون غيره لذلك ولسهولة وجود الاستفاضة فيه غالبا
 اهل واما في الاستفاضة من غير هذا التواتر المفيد للعلم فلا يثبت
 بها لكنها تصلح مستند للشهادة بشرط المعروف سواء الانتساب
 الى الاب او الى الام ويشترط في بينة النسب الحجة الكاملة نعم
 في عين المسئلة ان لا يصحح بانه لو اقام رجلا وامرأتين او رجلا
 وحلف معه استحق الارث دون ابن عمه لان القصد المال اخذ من
 قول الغزالي وادعت امرأه ان رجلا تزوجها وطلقها ومات عنها
 وطلبت المهر والارث يثبت برجل مع امرأتين او مع يمين لان قصدها
 المال ومن فتوى ابن الغزالي انها لو ادعت على زوجها الغايب
 النفقة وادعت انها عرفت عليه نفسها واقامت شاهدا وخافها
 معها انها تستحق النفقة اه لكن المنقول عن الشيخ ابن عم السجعي
 في مسئلة الغزالي وقيل به ما في معناها عدم الشك بالحجة
 الناقصة وقال الامام انه افقه واما في وجود كتاب او كتابين او كتب
 ولو متعده

ولو متعده بانه ابن عم لابوين فليس بحجة يثبت الحاكم حكمه عليها
 باستحقاقه الارث دون ابن عمه الاخر والاخرى الجانب حتى تكون
 اليمين في جهته لان الكتاب يحتمل التزوير نعم لو فرض وجود
 ذلك في كتاب مصنف عتافه صاحبه حفظ النسب واشتهر
 بكونه ذا علم بذلك مع الديانة والورع الحاجز عن التكلم بلا علم والخط
 بلا سوء لم يقع في ذلك طعن من معتبر فاذا القاضي الماعلى ضرر
 او قهر بالوطن غالبا بحيث يجوز له الاستناد اليه والحكم فيه بغير
 على حوازه في غير عقوبة لله تعالى كما هو الاجماع والحاجز الى غير المدعي
 وبه هان ذلك ما نقله الزركشي عن الاستاذ في اسحق الاسفرايني مع
 الاجماع على حوازه العقل من الانتساب للمعتد ولا يشترط انصال السند
 الى مصنفها وعن المكي الطبري من وجد حديثا في كتاب صحيح جاز
 له ان يرويه ويختص به ومنعه قوم من اصحاب الحرم بانه لم يشهد
 به قال وهو غلط اه وهو والناظر فانه معتد من نظام معتد
 في مقام استحقاق الفقه وترتيب اهله انما جوزه له اعتماد كونه
 مغليا على ما ذكر وعليه الظن يجوز العمل بمقتضاها في مثل ذلك
 والا فلو فرض انه ارتاب فيما فيه لعدم احياها كانتها فليس له اعتمادها
 ولا العمل بمقتضاها والله اعلم **مسئلة** صدرت من الفقيه الامين
 ابن شافع من اهل حبيبا نظميان صورتهما
 يا واحد العصر الذي حل الوري في كل حادثة اليه تغدع
 يا عبي الدين الحنبلي بعصرنا يا غوث خلق الله يا موقر
 ماذا تقول اذا اتوا في مسلم وبقي له مال وخير ينفق
 من غير ذي فرض ولا منقصب وامام بيت المال جوبل بجمع
 وله ذور حرم وقلتم انه ذالمال اجمعه اليهم يدع
 فاذا ادعى شخص عصبته ولم يثبت كما شرطوا الى من يرجع
 بل قال نحن بنو فلان كلنا يدعي هذا شيعنا والارض

من
 الكنا

أقيدونا

واقام بيته بصدق مقالته . فقال الدعوى يا مغدني شمع
 + والمال يا فقه جميعا حمله . اولاً وبقي للرحمة اجمع
 + وهل الهان مع شهادة واحد . نكفي فافتونا بحكم يقطع
 + وكذا ان ما انترقني يا سيدي . يا حيدر هذا الوقت بل يا مصقع
 + فمن تقري نادر الصدقة . بمنافع العبد الذي هو نزع
 + فذل عجباً بالنافع كلها . مادام حيا الحياة يمتنع
 + فاذا اتوني ذا الصدق لك . هذا النافع سيدي هل يرجع
 + للناذر المذكي او ليت له . بل ملك وارث ذي الصدقة شمع
 + افتوا من يتم كل خير سيدي . ووقته من كل شر يمتنع
 + ثم الصلاة على النبي وآله . مادام يطلع ثابتاً او لعل
 + اجاب رضى الله عنه وظلما فقال
 + حمدنا احسانه المتوقع . مادام بجماع غشته لا يطلع
 + وصلاة سلام لا يغنيان . على حبيب في العصاة شمع
 + والال والصحب الكرام وتابع . انارهم مارق برق يلمع
 + يا سائل فاسمع حوائى ما يبال . فظلمها فيما تحاول متنع
 + فالخلق فيهم ماله من وارث . غير الارام ظاهراً لا بدفع
 + فليظن المنهج محتاج الى . ايضاحه فالخلق فيه مودع
 + فلودى كتحض وراية ولد . يذكر سواه فقول له لا يسمع
 + حتى يقول مشا ومثلاً هو . الحد الذي ينهي اليه ويرجع
 + واليه يدي بالذكور محضه . ما ان سوائى له قريب يسمع
 + او ان زهدا ينهي لشارب . ايضاً ولكن انما ارفع
 + اولاً ارتفاع ونسب الابوين لي . بخلافه فالالاب هو نزع
 + ويقيم بيلتر على رفق الذي . قد قاله فسماعه الا يسمع
 + امام الاجال في الدعوى فله . وكذا الشهود فحقهم ان يرجع
 + في قولهم هو وارث او غاصب . لا غير اجمالهم لا يمتنع

لكن من

لكن من السبب في الحقيقة موافقاً . للقاص كالغري فقد لا يفرع
 + وله نظير في اجتهاد حاريل . في غيره عظامه المنتبج
 + ولي شهود يدعي ان شاعلى . ارحامه اذ كان فيه مطع
 + فاذا اقرروا وعين المدعى . وقعت وقد نكلوا بحكم لينع
 + واذا هم جلعوا بان لا يعلموا . ما يدعى فخصام هذا يقطع
 + حتى يقيم بما ادعاه حجة . فيما يخافه الشافعي الاورع
 + ويمنع مع شاهد مقبولة . في الارث لا يشك الذي جمع فقول
 + وبذلك اقم في السؤال الاصح . وكذا اني فراج الامام المصنف
 + اقمي بذاتي مثله بل حجة ال . اسلام قاله اني وهو سديد
 + في مثله ايضاً خالف شيخه . اذ قال عالياي علي بن فزع
 + من ذاك افعه فاعتمده فانه . بمنزلة القواعد لا يشك مشرع
 + وسواء كان الثاني به اجلت في . مادام حيا في الحياة يمتنع
 + فاذا اردت به الذي نذر له . فليقطع عن النذر ذاك المصنع
 + او نادر امثلاً وودى من له . نذر في فتوى اليه يرجع
 + فالنذر يقتضي ارادة وارث . من بعد ان ضم الصدق السريع
 + ويخلف اذا ائنت ان الوارث . المذكور بعد ما ذكرنا استغنى
 + بالبعد حتى ينهي استحقاقه . فمقام ميت وارث بشي قد
 + وبذلك اني اي حبر فاعتمده فانه الحق الذي لا يدفع
 + وله تخفة شخاني النذر يا . بيد مليم في مرادك يمتنع
 + فاطفره نظراً واسرع نحوه . ان النجب الى المعالي يسرع
 + فانهم حوائى ما سالت فقد . كل على المقصود وهو مسجع
 + ثم الصلاة على النبي وآله . والصحب طرما قامت لعل
 + مسئلة رجل مشهور بالولاية . واجاهه عظيم وكان له
 + سفينة يسافر بها في البحر ولا يوحف فيها من المكس والعشور
 + المعروف الا ان عند رباب الدولة فتوى رجل المذنب وخلف ذريته

صاروا بعد كل من عمل سفينه لا يؤخذ منه شيء مما ذكر احترامه
بسبب كونه من ذرية ذلك الرجل المشهور فكل يلزم صاحب السفينه
الذكور وبناتي اخوته شيء الورثه لكونه انما سوي بجاه جدهم
الجميع وصل هذا الرضا يقسم بينهم كالفرايض ام لا افتونا ما جرت
احاب رضي الله عنه على الغطفه قال صل الله عليه وسلم ليس
على مسلم خزيه افرجه احمد وابوداد عن ابن عباس وقال صل الله
عليه وسلم لا يدخل الجنة صاحب مكر افرجه احمد وابوداد وروى
خزيمة في صحيحه والحكم في مستدركه والدارقطني في مسنده وقال
الحاكم صحيح عاشر مسلم وقال صل الله عليه وسلم ان صاحب المكس
في النار افرجه احمد والطبراني عن رويغ بن ثابت بسند فيه ابن
لهبه لكن الحديث الاول يعضده من ثمانية حسنه الجافظ السويطي
وقال صل الله عليه وسلم ان بالليل ساعه تنفتح فيها ابواب
السماء وينادي من هل من سائل فاعطيه هل من دافع فاستجب
له هل من مستغفر فاعف له وان داود خرج ذات ليلة فقال
لا يبال الله احد الا اعطاه الا ان يكون ساجدا او عشارا افرجه
احمد بسند رواه يحيى بن عمار في الصحيحين الا على بن زيد بن جابر
وقد وثق وفي صحيح مسلم في قصة الغامدية فتضخ الدم
عاجها فالد فسيها فسمع نبي الله صل الله عليه وسلم سبها ياها
فقال لها يا خالدة فوالذي نفسي بيده لقد تابت نوحا بولائها
صاحب مكس لغزله الحديث قال في شرحه والغطفه فيه ان المكس
من اقبح المعاصي والذنوب لوقيات للناس وذلك ان يكون مطالة
الناس بظلاماتهم عنده وتكره ذلك منه واشتغاله للناس واخذ
اموالهم بغرورها وطرفها في غير وجهها وفي الاحكام السلطانية
لما روي ان اغتار الاموال المغتولة في دار الاسلام محرمه الا سبها
شرع ولا يسوغها اجتهاد ولا يهي من سياسات العدل ولا من قضايا

النصف

المنقلة

النهي قبل ما يكون الا في البلاد الجارية وقد روي عن رسول الله عليه
وسلم انه قال شر الناس العشارون والخسارون وشرهم لفظه
والحاص **مسألة** ان المكس كبيع ما جاعا حتى يحكم برده من قال
بعله وليس على المسلم في ماله شيء مما لم يؤخذ من صاحب السفينه
شيء من المكس خاله له وليس لاحد من ذرية النسيخ عليه شيء
وان كان انما ترك لجاه جدهم الجميع وهذا ظاهر لا ريب فيه
والله اعلم **مسألة** شخص مات وخلق اثنين وبنين ثم مات
احد الابنين وخلق ما واخا واختا لابوين واختا لاب ثم ماتت
الام وخلق ابنا وبنتا ثم مات الابن وخلق اختا لابوين
واختا لاب وعصبة فمن كم تصح هذه المسئلة افتونا ما جرت
احاب رضي الله عنه صححت المسائل الاربع من مثاليين
ونسمة عشر للاخت من الابوين مائة وثلاثة وعشرون وذلك
نصف وثلاثين وتسعة للاخت من الابائين وخمسون وذلك
ثمن وثلاثه وتسعة والعصبة احدى واربعين وذلك ثلث
وسبعة وثلاثه وتسعة والله اعلم **مسألة** امراه ابراه زوجها
من مهرها بعد موته وله اولاد وخلق ما لا يعلم فقبل للزوجه
لكل الثمن فقالوا شهودوا اني ما ربه شيئا وهم البريون مما استحقه
من المهر من الثمن ثم بعد ذلك ادعت انها جاهله قد رقت والمهر
حكم ذلك **احاب** رضي الله عنه تصدق بيمينها في انفسها
بجهل قد رقت مهر مثلها ان كانت حالان زوجت صغيرة كما نقله الاثر
والغزي وغيرهما عن الديلمي قال الغزي وكذا ان كانت كبيرة ولم
يبدل الحال علمها بعد الزوج بيمينه في دعواه علمها اول **مسألة**
ابراؤها من ثمنها فغير صحيح لانه ليس وسأع الزوج وانما ملكه
بمجرد موت الزوج فلو قالت تركت حق من الارث لباقي الورثة كان
لغيرها الا ان توفت تمليك باقيم بذلك بالنسبة الى العين او ابراهم

من زوجهم

بالنسبة الى الدين فيصح بناء على ان ذلك كناية وهو ما عساه القاضي
 ذكره وغيره والله اعلم **مسألة** قال الشيخ رضي الله عنه
 ونفع به ائمة ما لفظه واقعه سئل عن عتبات بيده في اول
 ربيع الاول عام سنة وثمانين عن مان وخلف ورثة حضرة
 بالعين عقلا فهل لهم قضا دين الميت بلا اذن من القاضي
 من التركة ام لا من اذن القاضي **قاجبت** بان لهم ذلك
 لقامهم مقام الورثة وكونهم خلفا عنه ملكهم ما كان ملكه
 بناء على الاظهر من ان تعلق الدين لا يمنع الارث فقليل في المسئلة
 مخرجها في باب الايصاء وهو قوله اذ لم يوص من الميت بقضائه
 فقل للقاضي فنظرت فيها النواهي من الكتب وايت المسئلة مخرجه
 فيما اذا كان الورثة او بعضهم ناقصين او غائبين فقلت
 ليس هذا على اطلاقه وانما هو مخرج فيما ذكره القاضي
 فتاوى العلامة ابن زياد اطلاق ذلك فقلت لهم قواعد الفقه
 تباها فقال بعضهم ترى مخرج النفل فيما قرره ولم يكن في محبي
 شي من الكتب التي نطق بالبرح فيها بل كذا غيري قلت لهم لا
 به ان شاء الله ان كتبت فيها ما ظنه نابه منقولا وكان علم
 شخص يتردد الى للطلب وكانت قرأته في باب الارهن من شرح
 المنهاج ومن اطلع على مدبره في حقه المحتاج شرح المنهاج
 لشخصا اني خرجت اية صرح بالمسئلة فقال في بحث ان للورثة
 امساك التركة وقض دين الميت ما لفظه وقضية الماتن
 بل صرح ان للورثة الحائز الاستقلال بقضا الدين وقبض
 دين الميت للميت كما ان احدهم يقوم مقامه في تزويج المرأة من
 الكفو لان تزويجها من الكفو ووديعته من غير اذن القاضي
 اذ لا ولاية لزوج وقوله اذ لم يوص بقضائه فهو للقاضي مخرج
 فيما اذا كانت الورثة عجزوا عليه او غاب فيها ما يندفع اطلاق

به فتاوى

بعضهم

بعضهم ان المنقول انه لا يباع شي من التركة الا باذن القاضي اهل
 لان ولائته قضا الدين اليه لانه ولي الميت انتهى لفظه وقال القاضي
 حسين كما حكاه في وغيره يجوز للورثة قضا الدين وان لم
 يكن وصيا ولم يستقل بجملة الخلاف وحمل الفقه بان الوليان احدهما
 عجيل والآخر غير عجل ان اراد من التركة حتى قال بان عجيل اشعل علي
 الاستقلال والمالك مشتركي بينه وبين باقي الورثة حتى وقفت
 في كتاب ادب القضا لله وي على كلام يورده وذلك انه قال للميت
 مولى عليه من جهة الورثة كالمراه هو مولى عليها في النكاح فاعدا الورثة
 يقوم مقام جامعهم في اتيان المال للميت كما ان احدهم يقوم
 مقامهم في تزويج المراه من الكفو حقا من الاوليا واثبات المال
 للميت حقوق الورثة فاذا قام احدهم بادي الحق جاز لانه قام باسقاط
 الواجب كما في قضا الدين اه لفظه قال فان بهذا ان احد الورثة
 يستقل بهذه الخلافة بكاملها كما يستقل احد اوليا المراه الا ان
 الورثة مخيرة ولا يبي قضا الدين من التركة وبين فدل به ان موالهم
 فلا بد من العوض عليهم فان قالوا نعم به من موالنا فلا اعتراض
 عليهم وان قالوا نعم به من التركة **مسألة** استقلال احد الورثة
 بقضا الدين من غير اذنه **ق** فتاوى العراقي ان للبايع العاقل
 الرشيد من الورثة ان يقضي دين مورثه من التركة من غير نصب
 من الحاكم ولا اذن منه وان كان في الورثة مغلابة وهذا
 وجه لبعض الاصحاب يستغربه الرافعي حيث قال في اغرب الاساذ
 ابو منصور حكي عن بعض الاصحاب ان اذا كان في الورثة رشيد
 قام بقضا الدين واموال اطفال وان لم ينصبه القاضي اه فتأمل
 كلامه هو كما لا يخفى تحده مصر جابتي الخلاق في جواهر استقلال
 الورثة الكاملين المصنوعين بقضا دين الميت وانما حلو الخلاف
 في استقلال بعضهم بلا اذن من الباقيين وفي استقلال الكامل

التعقيب

فتاوى العراقي
 ان الورثة البالغ يقضي
 دين الميت من غير نصب الحاكم

من الورث مع وجود ناقص وان كان الاصح في المسئلة ان علم
 الاستقلال والله اعلم **مسئلة** قول الدبري في شرح
 المنهاج في مسائل المعاد انه عند قول المنهاج وبعد اولاد الابوين
 عليه اولاد الاب في القسمة امثلة ذلك جد وشقيق الى قوله ولو
 كان بدل الشقيقة شقيقان فهي من سهم وتقع من ثمانية وعشرين
 للجد اربعة وللشقيق اثني عشر والكل شقيقة اربعة اه فاذ كان
 للشقيق اثني عشر صار له ثلاثة امثال ما للجد لانه فرض له في هذه
 الصيغة اربعة ومعلوم من قول ائمة المذهب انه لا اثر من
 ثلث المال والمقاسمة اذ الم يكن له معه ذوفرض والاربعة المذكورة
 انما هي سبع التركة المذكورة فقط وذلك قد يوهى بمشاكلنا
 ذلك وهل تغيب قول الدبري احد من المتأخرين ام لا **اجاب**
 رضي الله عنه ما ذكره الدبري في الصيغة الاولى وهو جد وشقيق
 وشقيقة واخت لا اب صحيح والثلث فيها للجد والمقاسمة
 سوال ان الاخوة لم يزلوا على ضعفه وما ذكره في الثانية وهو
 جد وشقيق وشقيقان واخت لا اب غلط من وجهين
 احد هما ان الثلث للجد فيها خير من المقاسمة لزيادة الاخوة
 على ضعفه بل لاخت لا اب المعاد مع حق هذه المسئلة تصح
 لا على الطابق المعاده فيقال للجد الثلث فاضلها من ثلاثة
 لكن الاثنان الباقيان لا ينقسمان على اربعة عدد دروس الشقيق
 والشقيقين لكن يتوافقان بالنصف فاضرب نصفهم اي
 اثنين في اصل المسئلة اي ثلاثة تقع من ستة للجد اثنان
 والاخر اثنان والكل اخت واحد **ثانيها** المصحح تصويرها على
 طريق المعاده لما كان الحكم فيها ما ذكره الدبري بل بعد تصليها
 سبعة يقال بقي عن الجد خمسة لا تنقسم على اربعة فباينها فاضرب
 رؤسهم في السبعة يقع من ثمانية وعشرين للجد اثنان في اربعة

بثمانية



بثمانية وهي سبعة كل المال لا اربعة وللشقيق عشرة لاثني عشر خمسة لا
 اربعة وهو الذي في المسئلة التي عندنا ولا ستة وهو الذي نقله السائل ولعله
 كذا في نسخة لان هنا فرع غير محدد واذا اردت بوجه هذه المسئلة
 بحيث تقع فيها من الثلث والمأخوذ من المقاسمة حتى تقع التفاوت في
 عدم المقاسمة صحة من ستة ومسئلة المقاسمة صحة من ثمانية وعشرين
 يتوافقان بنصف ونصف فاضرب نصف احدهما كثلثه في كل الاخر كثمانية
 وعشرين صحة من اربعة وثمانين ثلثها ثمانية وعشرون وقضية المقاسمة
 اربعة وعشرون والتفاوت سبع ثلث **وا** **مسئلة** رجل هلك
 وخلق عيالا لاخوين احدا لاخوين له عيال ممددون والاخر ليس له نصف
 الاولاد واحد فما الحكم في تركه هل يكون لولد الاخ النصف ولا لولد الاخ الثاني
 او تكون الغريضة بينهم بالسوية على قدر وس بينوا لنا ذلك **اجاب** رضي
 عنه ان كان الامر كما ذكره السائل من انه حال موته لم يخلق سوى اولاد اخوة
 لموته ما قبله وقد استووا في الدرجة ولا حدها ثلاثة اولاد ولا اخر ولد
 مثلا فالتركة بينهم كلها ان لم يكن ذوفرض او الزايد عنهم مقسوم ارباعا
 لانهم العارثون حال موت عمهم ولا مزية لبعضهم على خلاف ما اذا مات عمهم
 في حياة ابويهم ولا وارث غيرهما فالماثية ما نصفين فان لم يقسموا حتى
 مات استأثروا الواحد بالنصف الذي هو حصته ابيه والنصف الباقي للثلاثة
 اثلاثا وليعلم ان اولاد اخوه لا يرث منهم الا الذكور دون الاناث ولا
 يعصونهم كالا يعصب الاعمام العمات مثلا ولا تعصيب مختصر بالاولاد او
 لاد الا بغير اولاده من فرجه او اولاده من صلبه ام يشتركون في ذلك او يوقف
 افتونها ما جوب من **اجاب** رضي الله عنه ان الخنثى حتى قبل فهو انثى مقطوعا
 حتى لو كان قد حكم بدكوره وتزوج امرأة وانت بولد بان بجبله بطلان نكاحه
 المرأة وانما الجبل ليس منه لاستحالة احيال المرأة في لومات في برانه لولد
 بطنه لانه متيقن ولا يحكم له قبل جبله ولا بعده بولد من صلبه بخلاف
 ما لو اخبر بميلانه الى الرجال فحكم بما قوته ثم وطئ امرأة بشبهة فانت بولد
 فانه لا يحكم بدكوره لان الحسن لا يكدبه وان ثبت نسب الولد منه احتياطا

والا لعمري ان
 الاخوة ما يعصون
 الاب والابن

كما حكاه ابن يوسر عن جده وقال وهو في نهاية الحسن وقد سئل ابو شيكيل
عن خنتي مشكل عيل طبعه الى الرجال والنساء مثلاً واحداً وطيف في وجهه فولد
لداً ووطي جارية فانت بولد لمدة الحمل فما في هذا الولد فاجاب ان الولد الذي
جات به الجارية ليس بولد الخنتي لانها قد نبتت بزوج الولد منه ان امرأة
والمرأة لا تحبل قطعا ام وما حكي عن كتاب فنون العجايب ان امرأة يقال
لها نير وخرج لها ذكر فوق الفرج فغطى الفرج ميلاً وتزوجت امرأة
وان عبد الله بن داود راي لها ولداً من فرجها وولداً من ظهرها فسألهما فقال
نعم كنت امرأة فتزوجت رجل وولدت غلاماً ثم خرج ذكر فوق فرجي
فغطى الفرج وصار لي مثلاً ذكر الرجال فرجعت الشهوة الى الذكر **واستت**
في كفاها ما تشتهي الرجال من النساء فتزوجت امرأة فنجنتها فحملت وولدت
لي غلاماً فحكاية لا تشمت على القانوت الشرعي وان حكيت ورويت في بعض
الكتب ولو قيل بصحتها فلا ينافي ما مر في المشكل لان فيها مسطاً ظاهراً
بالانقلاب من الانثى الى الذكر بامر محسوس وهو ثبات الذكر المذكور
في تلك الحكاية لكنه يضعف بكون الممسوح لا يولد له الا ان يقال محل
ذلك في المسح الكلي اي استحالة كل الصورة دون الجزى فانه لا ينافي
النسب ولهذا قيل ان الضبع والارب يكونان سنة ذكر وسنة انثى ويقولان
في كل من الحالين وبالحمل فتلك حكاية لا وثوق بها ولا تعويل عليها ولا
تزلزل بها القواعد والله اعلم **مسألة** عن رجل مات عن زوجتين
وبنتين وابنتين ثم مات احد الابنين وخلق اما هي احدى الزوجتين
في الاولى واختا من الابن من هي احد البنين في الاولى واخا واختا من
الابن **والاولاد في الاولى واختا من الابن ثم ماتت احدى البنين**
فخلقت اما هي احدى الزوجتين في الاولى واخا واختا من الام وابنتين
وبنتا فما الكلام من المذكورين في هذه الصورة بينوا ذلك بياناً شافياً
جزيئياً خيراً اجاب رضي الله عنه ان مسئلتك الميت الاولى صحت من مجموع
عشر وهي توافق حصته بنصه وتصحق وامر بك نصه ثمانية واربعين
وحصة الميت الثاني منها اربعة عشر وصلة صحت من ثمانية عشر
وهي توافق بنصه ونصف فامر ضرب بنصف ثمانية عشر اي سبعة في ثمانية

واربعين

واربعين تصح المسلتان من اربع مائة واثنين وثلاثين وحصة الميت
الاخرى مائة وستة وعشرون ومسلطها صحت من ستين وهي توافق
حصتها سدس وسدس فاضرب سدس ستين اي عشرة في اربع مائة واثنين
وثلاثين تصح المسائل الثلاث من اربعة الاق وثلاث مائة وعشرين لحصة
المحلة التي هي زوجة في الاولى وام في الاخرتين منها ستمائة وتسعون لان
لها اولاً مائتين وسبعين وثانياً مائتين وعشرة وثالثاً مائتين وعشرة
ايضاً ونسبت مالها منها سبعة ثلث وعشرين جزءاً من مائة واربعه و
اربعين وذلك ثمن وخمس اسداس ثلث الثمن وللزوجة الثانية مائتان
وسبعون ونسبتها سبعة جزء من ستة عشر وذلك نصف ثمن ولا حدى
الابنين الذي هو اخ لاب في الثانية الف واربع مائة لان له اولاً الف ومائتان
وستين وثانياً مائة واربعين ونسبت ماله منها سبعة خمسة وثلاثين
جزءاً من مائة وثمانية وذلك ربع وثمانية اثناع عشر ثلث ربع ولا حدى
البنين التي هي اخت لاب في الثانية سبعة مائة لان لها اولاً ست مائة وثلاثين
وثانياً سبعين ونسبت مالها منها سبعة خمسة وثلاثين جزءاً من مائتين
وسبعة عشر وذلك ثمن وثمانية اثناع عشر ثلث الثمن وللأخ من الام في مسئلة
الميت الثانية مئتان وعشرة ونسبتها منها سبعة اربعة اجزاء من مائة واربعه
واربعين وذلك سبعة اثناع عشر ثمن وللزوج في مسئلة الميت اخراً
ثلاث مائة وخمسة عشر ونسبتها منها تسعة من ستة وتسعين وذلك
ثلث ثمن وربع ثمن وللميت فيها مائة وسبعة واربعين ونسبتها منها
نسبة تسعة والربعين من الف واربع مائة واربعين وذلك ثلث العشر
وسدس سدس ربع العشر ولكل ابن مئتان واربعه وتسعون ونسبتها
منها ستة ثمانية وتسعين من الف واربع مائة واربعين وذلك ثلثا
عشر وسدس سدس العشر وسدس سدس نصف العشر وليس للاخ من
الام فيها شيء لانه محجوب بالاولاد والله اعلم **كتاب الوصايا مسئلة**
اوصى لزيد بعشرون ولغيره ثلث ماله وقيمت العقب الموصى بها مائة والثلث
مائة فان اجاز الوريثة فظاهر والا فليكون الحكم اجاز رضي الله عنه
انه اذا لم يجز الوريثة قسط الثلث وهو مائة على كل من الوصيتين

3
10

فلهو صولة بالثلث خمسون والموصى له بالعين نصفها خمسين فاجمله مائة
وهي الثلث لهذا ان خصص للثلث بغير العين الموصى بها والا كانت الثلث
شائعا في كل مال الذي منه العين الموصى بها وهي ثلث المال فكانه اوصى
لزيد بكل العين ولعم وبثلثها مع استيفائه الثلث من باقي المال فيقسم
العين ارباعا بناء على ما في الروضة وغيرها الذي هو المعتمد الجاري على
قاعدة الباب الاما للاسنوي من تغليطه للروضة وان خرى على ذلك
ابن المقرئ في الروض فلهو صولة بكل العين ثلاثة ارباعها وهو تساوي
خمس وسبعين والموصى له بالثلث ربعها وهو تساوي خمسة وعشرين
ثم يستوفى تمام المائة التي هي ثلث من باقي المال للتخصيص على الايصاله
بالثلث هذا ان اجاز القرية والاقسط الثلث وهو مائة على نسبة الوصيتين
ونسبة ما الموصى له بالعين ثلاثة اسباع فيستحق بها من العين ما يساوي
اثنين واربعين وستة اسباع وما الموصى له بالثلث اربعة اسباع ووجه
في العين وهو يساوي اربعة عشر وسبعين وثلاثة اسباع في باقي المال وهو
اثنان واربعون وستة اسباع التي هي للموصى له بالعين كانت قايه وهي
ثلث كل مال والله اعلم **مسألة** شخص مات عن ابن وبنتين وزوجه
واوصى لاولاد بنيه مثل نصيب ابنه الميت لو كان حيا واولاد بنيه
اثنان وبنت فمن كم نصيب المسئلة بعد تأصيلها **اجاب** نفع به امين
نصيب هذه المسئلة من ثلث واربعه وثمانين الحاصل من ضرب اثنين
وهما وفق عدد الابن والبنتين لنصيب الابن المفروض حياته في حياثة
واثنين وتسعين الحاصل من ضرب ثلاثة وهي عدد اولاد البنت
لمناسبتها مثلا وهي عدد اولاد الميت حساو تقديرا اذا لموجودون
حسا ابن وبنتان عن اربعة والمقدرون اثنان الابن الميت لو كان
حيا ومثل نصيبه عن اربعة ايضا في ثمانية هي اصل المسئلة والزوجه من
ثلاث مائة والاربعه والثمانين ثمانية واربعه واربعون وهي ثلث
كل المال وللابن مائة وستة وعشرون ولكل بنت ثلاثة وستون ولكل
ولد من اولاد الميت ثمانية وعشرون وتقدير ما ذكره وتوجيهه **والشيخ**
بطريق الحصر والمقابل وغيرها ومعرفة نسبة ما لكل احد تطلب

ما مضى

من مضى ان ذلك يستدع طولا لا يحتمله مقام الفتوى والله اعلم **مسألة**
شخص اوصى ان يهلل عنه سبعون القامن لا اله الا الله في مسجد معين فهل
يتعين التهليل في المسجد المذكور حتى لو اوصى للمهللين بطعام معلوم
في المسجد المذكور المتعين هل يتعين اعطاء الطعام ايضا فيه من ذكر ام لا
اجاب نفع الله به ان السبعين الالف من التهليل لم يرد نصيب الابن المفروض
حياته في اربعة وستين الحاصل من ضرب ثمانية صح عن الشارع صلى الله عليه
وسلم ما يسوع ان يقال له سنة لذاته وان جار العمل في الفضائل بالحديث
الضعيف الذي لم يستند بضعفه لان التهليل عن الميت المذكور اكثر ما
فيه ثقل الضعيف عبد الله ابن اسعد اليافعي في كتاب الامر بشاد والتطير
في فضل ذكر الله وتلاوة كتاب العزيز عن الشيخ ابي زيد القرطبي انه قال
سمعت بعض الاثاريين من قال لا اله الا الله سبعين الف مرة كانت قراه
من النار فعملت على ذلك جاد بركة الوعدا عما لا آخرتها لنفسه وعملت فيها
لا اله وكان اذ ذاك يجبت معن شاب يقال انه يكاشف في بعض الاوقات
بالجنة والنار وكان في قلبي منه شيء فاتفق ان استدعانا بعض الاخوات
الى منزله فحدثنا اول الطعام والشاب معنا اذ صاح صيحة منكرو واجتمع
في نفسه وهو يقول يا عم هذه امي في النار وهو يصيح بصياح عظيم لاشك
من سمعته انه عن امر فلما رايت ما به قلت اليوم اجرب صدقه فالحمد لله
السبعين الالف ولم يطلع على ذلك الا الله فقلت في نفسي الاثر حق والذين
برووه لنا صادقون الله هم ان السبعين الالف قد اذهبت المرأة ام الشاب
فما استتمت الخاطرة في نفسي حتى قال يا عم ها هي اخرجت من النار الحمد لله
الحمد لله فحصلت لي فايدتان ايمان بصدق الاثر وسلامي من الشاب و
علمي بصدق قراه وذلك لا يصلح مستند للقول بالسنة نعم سبيل التهليل
المذكور سبيل قراءة القرآن على الميت فان كان على القبر بحيث يكون صاحبه
كال حاضر نفع الميت ذلك على المعتمد فمن ثم كان المعتمد ايضا جواز قاري
عنده للحصول لنفع له بشرط ان يقول مع الدعاء بمحل ما حصل من الاجر
عقبها على خلاف فيه ليس هذا محل بسطه وان لم يكن القبر فالامر عندهم
عدم وصول الثواب ومقابلته وجه يقول بالحصول مطلقا وعليه الثلاثة

بل قال ابن الصلاح ينبغي الجزم بنفع اللهم واوصل ثواب ما قرأناه اي وما
هللناه لفلان قال لانه اذا نفقه الدعاء بالخير للداعي فانه اوله اهو بالجملة فخلط
في ذلك وتغاريه طويل جدا بحيث يتعذر استقصاؤها هنا وام تعين
المسجد الذي عينه لاستحقاق الطعام الموصى به فهو ظاهر لان الوصية تصرف
من المالك في ملكه فيعمل فيه عققضا شرطه كالواقف وغيره والله اعلم
مسئلة اوصى الاشرف الناس لمن يصرف اوقافنا ما جاوزت **اجاب** نفع الله
به اذا اوصى الاشرف الناس واطلق فالظاهر حمل الوصية على فريضة رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهم الان المنسوبون الى الحسن والحسين رضي الله عنهما
صلى الله عليه وسلم لا يطرد العرف به من ذم منه لا يوصف بهذا الاسم الا
هم فهو كالوصى لا ان الناس واطلق فالظاهر حمل الوصية اذا اشرف
وان ورد انه صلى الله عليه وسلم سمي ريس القوم شريفا في قومه اذا اتاكم شرف
قوم فاكرموه كما رواه ابن عساکر بهذا اللفظ ورواه غيره بلفظ كريم
قوم وانه صلى الله عليه وسلم سمي جملة القران واصحاب الدليل اشرف
امته كما اخرج الطبراني في معجمه الكبير واليهيقي في الشعب عن ابن عباس
بسند ضعيف لان ذلك الشرف غير ملاذ الموصى غالباً لكونه محبوباً نظيره
عدم حث من خلق لا ياكل لحماً فاكل سمكاً ومن خلق لا يسكن بيتاً فسكن الغار
مع ان كلا قد سماه الله بذلك في كتابه العزيز ومثلهما في السؤال لو اوصى
لاشرف الاشرف فان قال لا شرف ذرية الحسن والحسين اعتبر فيما يظهر
زيادة وصف معنوي من نحو علم وتقوى والله اعلم **مسئلة** رجل و
وصى على صبي فانفق عليه عليه الوصي من ماله ليرجع عليه عند كماله فهل
يصدق فيما ادعاه من النفقة عليه والكسوة ونحو تعليم القران من غير
اقامة بينه على ذلك لان البينة تفسر جنيذ ولانه امين ولا يحتاج الى اشهاد
على ارائته ذلك عام لا بد تعين القاضي للنفقة والكسوة ولا يجوز له التصرف
بما ذكر ولا الرجوع من غير اذن القاضي اقولنا ما جاوزت **اجاب** رضي الله عنه
قال البقوي وغيره لو اراد الوصي ان ينفق مال نفسه ويرجع
على الموصى عليه لم تجز اي فان فعل كان متبرعاً وفي الانوار انه لو انفق
على مجوزه الموصى من ماله نفسه ليرجع الا ان يكون لمصلحة ان لا يبيع ماله

في الوقت

في الوقت اي فانه جنيذ يرجع وان انفق بلا اذن من الحاكم واطلاقه
شامل للوصي والقيم فحصل ان الوصي المذكور في السؤال ان انفق من
ماله نفسه ليرجع لمصلحة يرجع والا كان متبرعاً وحيث ثبت له الرجوع
صدق بيمينه في غير ما انفق ان ذكر قدر الا يقال عسراً قامه البينة كما
اراد ذلك فان ذكر قدر لا يصدق المولى عليه في الزايد على قدر الاتق والله
اعلم **مسئلة** امرأة اوصت الى اجنبي غير الوارث ان يتصدق عنها من
تركها بصدقة معلومة ويتولى تحميمها من ماله او الحال ان الوصية
دون الثلث فانفق ان الوصي تصرف وانفق من ماله بقدر ما اوصت واذن
له الوارث ايضاً في الاتفاق من ماله وكان الوارث حاضراً حينئذ حال الاتفاق
فاراد الوصي الرجوع بانفاقه على التركة فامتنع الوارث من الادا وهرب
فهل يجب على ولي الامر الوارث رد ما انفق الوصي من تركتها ام لا
واذا قلتم بحره فاجبره فهل يتاب على ذلك اقولنا ما جاوزت **اجاب**
رضي الله عنه ان وظيفه الوصي والحال هذه مطالبة الوارث بدفع
القدر الموصى بالتصدق به اليه ليتولى معرفته فان اراد الوارث تطول
الامر فله رفعه الى الحاكم ليحيره مبادره الى تنفيذ الوصية وليس للوصي
الاجنبي الاستقلال باخذ ذلك من التركة بلا اذن من الوارث ان كان اهلاً
حاضراً وتايبه ان لم يكن كذلك ولا الا اذا من ماله نفسه فان وقع
بلا اذن من الوارث الا هل نفذ ما فعله ويكون متبرعاً الرجوع له على الوارث
في التركة ولا في ماله نفسه وان كان باذن منه فاشترط الرجوع رجوع جزوا وان
لم يشترطه رجوع على الراجح وشرط القاضي والعبادي شرط الرجوع مبني
على الرجوع والافشرط الرجوع لا يعتبر له الا في الاذن للمضامن بلا اذن
على المقر في محله وهو **مسئلة** ان اخلاف مالو كان احد الورثة وصياً
في قضادين او تنفيذ وصية فانه اذا ادى من ماله نفسه ليرجع رجوع ولو
بلا اذن من باقي الورثة كما قال القاضي والعبادي في الوصية لان الوارث
خلافه شرعية عن امليت فافادته الوصية عدم الحاجة الى اذن باقي
الورثة وان ادى من ماله والاجنبي ليس له تلك الخلافه فاستفادها
بالوصية وصار كوارث غير وهي فانه اذا ادى من ماله نفسه **مسئلة** الرجوع له

على باقي الوارثه والله اعلم مسئلة رجل له زوجة وابن فاوصى
لزوجته منافع ارض له مثلامدت حياتها والزوجه وارثته فلما ماتت
باع ابنه الارض الموصى بنفعها فلما ماتت امه باعها من اخر ايضا مدعي
بطلان الاول كون ابني اوصى منافعها لامه مدت حياتها وقام بالوصية
بينه فهل سمع ويقضي بطلان البيع الاول ام بعكسه فلو حكم حاكم محلة
الوصية للوارث دون توقف على اجازة باقي الوارثه فهل ينقض حكمه ام
لا يبينوا لذلك بيان شافيا فامسئلة واقعة يحتاج الى بيانها وايضاها
جزاكم الله خيرا وفتح بوجودكم المقتلات وانرا ح المشكلات امين
اجاب رضي الله عنه ان في الوصية لو ارثت اخرجه اليه في السن وهذا
لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث اخرجه اليه في السن وهذا
القول مرجوح في المذهب الثاني انها صحيحة لكنها تتوقف على حارث
الوارثه لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المار الا ان ينجسها الوارثه
اخرجه اليه في حديث عمر بن الخطاب وادار قطن من حديث عطاء بن
ابن عباس قال قلنا ذهبني انه صالح الاسناد لكن قال اليه في ان عطاء بن
قوي ولم يدرك ابن عباس فعلم ان القول ببطلان الوصية للوارث
مطلقا قوي ومن اشار اليه الثاني انها صحيحة بالظاهر فعلى الاظهر ان صحة
الوصية منافع الارض والبيت للزوجه متوقف على اجازة الوارثه
واما تحصل نحو اقررت الوصية او مضيتها او اجزتها ولا يشترط
لفظ الهبة لانها ليست ابتداء تملك ولا عبة باجازة وبه مانع من
او جنون او مجرسة وبيع الارض الموصى بنفعها صحيح في الكل ان
استاذن امه والا ففي سبعة اشمانها لانه الذي ملكه دون من امه لان
فيه تصرف ففعل في بناء على الارض من قولي تفريق الصنفه وما صح
بيعه له بطلت فيه الوصية لدلالة على الاعراض عنها كبيع الموصى قبل
موت بل اول لان صحتها غير متوقفة على لفظ منه بخلاف الوارثه
مرانه يشترط للاجازة لفظ ادال عليها فان وقع البيع بعد ان جاز الوصية
بالمنافع المذكورة لامه فهو باطل جهالة المستثنى من المنافع لتأقيتها
بمدة حياتها وصحة البيع كما مر في بيعة الثاني الواقع بعد موت امه

باطل

باطل ودعواه وصية ابني لامه بالمنافع لا التفات اليها وان ادعي انه كان
اجاز الوصية قبل الاول لانه به مكذب لتلك الدعوى الثاني انها صحيحة
المشتري الاول بذلك سلمت الارض الى المشتري الثاني ورد الابن للمشتري
الاولي الثمن باقيا وبدلته بالغوا وكذا ان محمدا قام المشتري الثاني ببيعه
بن بك اما تصادق الابن والمشتري الثاني على انه اجاز قبل البيع فلا اثر
له في بطلانه لكنه يغرم قيمة الارض للمشتري الثاني للميلولة بينه وبينها
بالبيع الاول فمضى عاد اليه دفعها الى المشتري الثاني استرد القيمة وكل
ذلك واضح مشهور في نضايير المسئلة فان حكم حاكم بصحة الوصية
للوارث من غير اجازة من باقي الوارثه فان كان يرى ذلك كزبيدي
واولاه ذو شوكة نفذ حكمه والا فلا ينفذ وان قلد لتصرح غير واحد
من اصحابنا بعدم جواز تقليد غير الائمة الاربعة لانها باطله معاد الله
فالامام زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنه امام من ائمة الدين وعلم شامخ
للمستترين غير ان اصحابه نسوا الى التساهل في كثير لعدم اعتبارهم
بالاسانيد المانعة من التحريف والتغيير بخلاف المذهب الاربعة وان
ايمنها بدلو بغوسهم في تحريف الاقوال وبيان ما ثبت عن قائله وما
لاقا من اهلها كل تغيير وتحريف وعلموا الصحيح من الضعيف ولم يزلوا
في غاية من الاحتياط ونهايه من الانضباط في نقل هذا الثاني انها صحيحة وما
استدل عليه من مطالبهم وقد اشار الى ذلك اما هذا الشافعي رضي
الله عنه بقوله كان الليث بن سعد افقه من مالك من اسر لكن صيغه
اصحابه اي حيث فرطوا في تحريف منقول مذهبه على ما ينبغي من تفصيل
كل مطلب عما يشابهه مدركا ونقلا وتحريرا حتى لم يبق فيه ادنى ريب
ولا دخل ولا عيب ومع ذلك لو حكم ملتزم مذهب الشافعي الان مذهب
ابي حنيفة مثلا نقض لان جمعهم مقلدون فنقض الشافعي بالنسبة
اليهم كتنص الشارع كما هو مقرر في الكتب الاصولية وخرج جواز ذلك
مكتبر في العلوم ظهر له ان دليل نحو الحنفى راجع من دليل الشافعي
او مساو له والذي بهذه المثابة من المقلدين عزيز ايضا فخرج
عليه ابن المقرئ في الروض من ان المقلد اذا ولي القضاء للضرورة

فكغير مذهب لا ينقض حكمه مبني على عدم وجوب المذهب مذهب
معين وهو ضعيف **مسألة** تشرح غيره كالمذهب في العباب النقض حتى الحكم
مرجوح المذهب وهو المعمول عليه في الفتوى والبراهين عليه كثيرة لو
تبعنا لا خرجنا الجواب عن موضوعه وفي هذا الكناية والله اعلم
مسألة اذا ابتر المرأة زوجها من صداقها في مرض موتها فهل هو تبرع
علو وارث فيتوقف على اجازة الورثة ام لا **اجاب** رضي الله عنه ان الزوج
اذا لم يفرم لمطامع من الارث كما هو الغالب حال موت الزوج وكان الابرار
في المرض لا في مقابلته طلاقا فهو تبرع على وارث فلا بد من اجازة
باقي الوصية فان ردوا ذلك فكانها لم تبرع في الزوج من نصف المهر ان
ورث النصف والا فمن ربحه ولباقي الورثة مطلقا بالباقي وان لم يورث
بينها عند موتها السبب من الاسباب المانعة فالابرار تبرع على غير وارث
فان كان قدر المهر ثلث مالها فاقبل صح الابرار من الكل وان زاد توقف
الرايد على الاجازة ايض وان كان الابرار من مهرها في مقابل طلاق فهو
صحيح وان لم يكن لها مال سواه والله اعلم **مسألة** رجل اوصى في مرض
موته ان عليه دين او قال لورثته اعتمدوا جميع ما وجدتموه بخطي فان
جميع مالي وما على من لاي مكتوب وتزيلي كفايه فهل تصح هذه الوصية
ويكون اقرارا بالدين الذي يوجد بخطه ام لا واذا كان الدين الذي
عليه في اوراق شتى والذي له دفتر جامع فاذا يكون الحكم **اجاب**
رضي الله عنه فقال افتي السبكي رحمه الله تعالى في رجل قال ما وجد في
دفترتي فهو صحيح بانه يعمل به فيما علم انه به حاله الاقرار ويوقف
فيما حدث بعده او شك فيه ولا وجه للتوقف فيما علم انه كتبه
بعده ولا فيما شك فيه هل كان موجودا حاله اقراره او وجد من كل
مالا يحتمل انه قد اوفاه فيخرج من ذلك انه يقال في جاب السؤال
ما وجد الورثة بخطه فان كان له ولم يحتمل انه قد كان وفي فلول
اعتماد الحظ والمطالبة به وله الحلق مع الشاهد او اليمين المدونة
اعتمادا على الخط الذي يغلب على الظن عدم تزويره وان كان
عليه ولم يحتمل انه كان قد اوفاه بان صدر ذلك القول قبيل وفاته

بحيث

بحيث علم الورثة انه لم يوف بعد ذلك شيئا وجب على الوارث اعتماد الخط
في كل ما وجدوه مكتوبا وعرفا كونه خط مورثه مع انتفاء احتمال كونه
وفاه وسوا في الحكم كان مجموعا في محل واحد ام لا لان المدار انما هو على
غلبة ظن الوارث انه خط مورثه والله اعلم **مسألة** قوله في العباب
لو اوصى لمن نصفه حر ونصفه لوارثه ولا مهاييه ولم يحجز بقية الورثة
بطلت كلها اه وقد قال الواسي لمبعض غير الوارث ولم يكن بينهما مهاييه
قسم بينهما فهل كان قياس ذلك هنا ان تصح فيما خص لمبعض وتبطل في حق
الوارث او ضحوا لذلك اوضح الله لكم سبيل الشرح **اجاب** رضي الله
عنه ما ذكرتم انه القياس هو ما قاله امام الحرمين واستحسنه البلقيني
اقضاه كلام ابن المقري في روضة وصرح به شارحه ولفظ الاصل والشرح
فرع لو اوصى او وهب لمن نصفه حر ونصفه لاجنبي ولو وارثا ولم يكن
مهاييه قاسمه السيد كما لو احتجب فاذ اقام اسم السيد وكان وارثا
فخصه التي يظهر اثر الرد فيها كما لا يخفى وما جرى عليه في العباب هو قضية
ما في الروضة واصلاها والاصفوح وعليه جرى في الاسعاد وغيره ونقله
النسائي عن الأكثرين ووجه عدم تعيين مال الوارث فيسري الرد الى كل الوصية
بيانه ان الوصية لو كانت بالثلث فقلنا بتاثير الرد في السدس وعدم تاثيره
في السدس الذي يصح للمبعض لو اجيزت فقبله لقلنا له السيد الذي قبله
نصفه اثر فيه الرد للشيوع ونصف السدس لباقي نصف اثر للشيوع
وهكذا والله اعلم **مسألة** قوله صاحب العباب ومن له كلب صيد وزرق
حرم وحيم وميته اعتبر الثلث بفرض القيمة او كلها فالكلام اه فيكون
العبرة بالعدد في الفرق **اجاب** رحمه الله تعالى اما اعتبار القيمة اذا وصى
باخذها فوجهه ان رويها لا تناسب بينها حتى يعتبر العدد وان منفعتها
لا تناسب بينها حتى تعتبر لمنفعة فاعتبر بالقيمة لانها اعم وامدا
اوصى بكنها فليس المراد من قوله فالكلام اعتبار العدد الا عدد في جنس
من الاجناس الثلاثة وانما من المراد من قوله فالكلام حكم الواحد منها
لو لم يكن له غيره ولو اوصى بأكثر من ثلاثة ولم يحجز الوارث فانها تصح في
ثلاثة فذلك هنا يصح في ثلث من الكلاب وثلث من الزرق وثلث من اللحم

107

كالولم يتعدد والله اعلم مسئلة قوله في العباب ايضا لو تزوج مريض بمحابه
اي بدل لا يحتمل فان كانت الزوجه وارثه فالمحابه وصيه لو ارثت والا فليس
الثالث فان لم يسمها والزوجه وارثت فماتت قبله دارت المسئلة فماتت الزوجه
لان الموصي له اذا مات قبل الموصي بطلت الوصيه **اجاب** رضي الله عنه
اما وجه الدور فلانه يرث منها فيزيد ماله فيزيد ما ينفذ فيه التبرع فيزيد
ما يرثه واستخرج بطريقه المعروفة التي ذكرها في العباب لعبد وموتها
قبله لا اثر له في بطلان التبرع لان محل بطلان الوصيه بعدم تاخر موت الموصي
له اذ لم يكن في ضمن عقد وهذه المحاباه في ضمن عقد لنكاح والله اعلم
مسئله شخص وصى بختين الى رجل غير وارث وعينها في قطعة ارض
خلفها فطالب الوصي الورثه بان يعينوا له ما ذكر من الوصيه ام لهم ان يحجوا
من الارض التي خلفها القطعة المعينه للختين فهل يلزم الورثه ان يعينوا
له ما ذكر من الوصيه ام لهم ان يحجوا عن مورثهم **اجاب** رضي الله عنه ان قول
الموصي لمذكر العقار الفلاني لك يا فلان ان اقتصر عليه كان اقرارا
له صريحا لانه وجد نفاذا في موضوعه فلا يحفل كفاية وصيه وان
راد فقال هو لك من مالي فهو كفاية في الوصيه المنقول المعتمد خلافا
لترجيح السبكي انه صريح وذلك لانه يحتمل الوصيه والهبة الناجزة
حتى لو مات ولم تعلم نيته فلا وصيه لان الاصل عدم النية فان تراء
فقال هو لك بعد موتي مثلا فهو صريح في الوصيه ومثل قوله بعد
موتي بعد عيني وان قضى الله على وارث الموت والا فمات الوصي ومثل
قوله هو لك بعد موتي هو لك وصيه فهو صريح كما هو ظاهر فقول
الموصي في صورة السؤال فهذه وصيه اليه صرحت قوله قوله العقار
الفلاني لك صريح في الوصيه ان كان متصلا لان ما اتصل باللفظ
صرفه عن حقيقته كما صرح به الاصحاب في كثير من الاصول بالاسما
باب الوقف فاذا تقرر ان العقار صار وصيه بقضية الصفيه
المذكورة فالنظر في قوله وتسلم اجرة الحاج منه فان قال ان الوصيه
بالعقار في مقابلة ذلك وادرك وصيه بالعقار في مقابلة ذلك
وامراد ذلك وصدق الموصي له على ارادته او لم يصدقها واطرد العرفا

باستعمالهم

باستعمالهم صيغة الاخبار وهي وسلم اجرة الحاج منك ان استعمال على وقوعها
من الادوات الانشائية اخذ ما نقله في الروضة واصطلح عن المتولي واقره في
المخلع واعترض ابن الرفعه وغيره له مردود لم يسبق الموصي له العقار الا ان
الحج بما شرطه الموصي وهو تسليم اجرة الحاجين عنه وعن ابن عمه وان لم يسلمها
ولو بعد كان باذرا الوارث باذنه او غيره المحتين المذكورين عن الموصي وابن عمه
فان شرط استحقاق العقار لانه استحققه بوصيه مشروطة بشرط ولو يوجب
استاجر المحتين على حسب ما ذكر الموصي استحقاق العقار كله ان كان ثلث ماله فاقبل
مطلقا وكذا ان كان الا على الثلث ولم يزد على اجرة المثل وكل من المحتين واجبة على
على الموصي والواجب عليه لا يخفى واما وجوب حجة ابن عمه عليه فبان يكون وارثه
ومات مستطيعا وقد خلن تركه او يكون الموصي قد لزمته ذمته بخوارجارة
وهنا زاد على اجرة المثل من العقار محسوب من الثلث وان لم تكن المحتان لثنتين
له بان كان هو قد حج ولم يلزمه ذمته حجة لابن عمه وقد مات مستطيعا وكذا
غير مستطيع ولم يكن قد حج بناء على جواز الحج والاجاج عن لم يستطع في حياته و
هو ما يشعر به كلام الشيخين واستطهرة لتركه غيره وهو المعتمد وان
اشعر كلام السبكي بخلافه فالحكم كامر لا يخالفه الا في ان العقار محسوب من
الثلث فينشق الباقي على اجازة الورثه كما صرح به الاصحاب في نظير ذلك حيث
قالوا لو قال لنحو مثولي ان خدمني ولدي شهرا بعد موت فذلك هذا
الشخص فخذ منهم فلا شفعه لانه وصيه معتبره من الثلث كما يراى الوصايا
قال البلقيني في تدرسيه وثبت الشفعه فيه في شقصل وصي به لم يحج عنه الحج
عنه باجرة ولو تطوعا وان شارك التطوع صورة المستوليه في الخرج من الثلث
لكن المقابل معنا ظاهره اذ صرح بان ما وصى به لم يحج تطوعا محسوب من الثلث
فافهم ان ما وصى به لم يحج فرضا ولم يزد على اجرة المثل محسوب من ارباع المال
كما قد قررته وان اتى ببعض المشروط كان يحج احده المحتين فقط استحق
تسيطها من العقار المذكور وهو النصف بناء على ما في السؤال من استنوع اجرة
وان ترك الاخرى فعذر ومن العذر ان يكون ابن عمه حج ولم يوصى له حج عنه فان
الحج والاجاج عنه لم يصح اذ لا يودي شكك تطوع ولا على ميت الا بوصيه
وان لم يحج الوصيه بالعقار مشروطة بتسليم الموصي له اجرة المحتين

الموصي وبعد تصديق الموصي له في ارادة الشرط بالواو ولم يطرده العرف
فالوصية بالعقار ليست في مقابلة شيء وقول الموصي وتسليم جرة الحاج الخ
متر مترت قم له احسنت اليك في الوصية لك بالعقار واطلب منك ان تحسن
الي تسليم جرة الحاج فاذا قبل الموصي له بعد الموت فلا اثر للقبول ولا للرد
قبله ملك كل العقار بالموت ان كان ثلثا فاقبل فان زاد توقف الزايد على اجاره
الموت ولو شك في المراد بقوله وتسليم الخ ولا قرينه ولا عرف مطرد حمل
على ان العقار وطيه مطلقا لانا نيقناها بوجود صيغتها وشككتنا في تعيينها
بشرط والاصل عدمه كما ذكره ابن الملا في نظير المسئلة من الوقف ويؤخذ
ايضا من قولهم في الوقف والعبارة للمزج في عبابه ولا شيء للناظر في الغلة
الا ان شرطه الواقف فيستحقه ولو فوق اجرة مثله ان لم يشترطه لنفسه كما مر
ويكون اجرة عمله ثم اذا عزله فان قال جعلته له ليكون اجرة بطل حقه وان
لم يقل ليكون اجرة فلا انتهت فنقول على وارت في المسئلة المبحوث عنها
ثم اذا تعذر على الموصي له الاستيجار للمجتدين فان كان الموصي قال في العقار هو له
ليكون في مقابلة ما يوديه من اجرة المجتدين بطل حقه وان لم يقل ليكون في مقابلة
الخ فلا والله اعلم **مسئلة** لو اقر او وصى بمنافع تحله مثلا هل يحمل على التمام الاستيصال
ام يحمل على عرف الجهة في ذلك وكذا الاقرار والوصية بمنافع دأبه هل يحمل على الدرر
النيل ام العرف فان المسئلة ذات اضطرار بين المتأخرين فما الصواب عندهم
في ذلك معايبات النقل الصريح في ذلك افتوناها جوار من **اجاب** رضي الله عنه
لفظه اعلم ايها المستفيد والنائل المفيد واحسانه الجسيم ان النقل الصريح عن المتقدي
في تفاصيل هذه المسئلة عزيز لكن هم المرحوم وانما يستنبط من كلامهم في الوقف
وقبها فتاوى مضطربة واقوال منها المستفهم ومنها المستفهم ولنا الان بصد
ذكرها وبث عطرها لاسيما مع نحن فيه من الاعذار لاسيما المرض الذي استتال
واستطار فله الحدرض بقصايبه ونسالة حسن بلايه غيرنا نذكر فيها ما هو المنقرد
عندنا بحسب ما دل عليه كلام ائمتنا **ق** قول اذا اوصى واقف بمنافع تحله
او دأبه فقد صرحوا في الدابة بان النسل لا يدخل في لفظ المنافع ولا يستحق الموصي له
الا بالتخصيص عليه بل حكمه حكم امه وتقديرهم لذلك وفهمهم بين الوصية والوقف
غير خاف على من مارس كتب الاصحاب في امثال التحله ونحوها فان قامت قرينه
قوية على ارادة ما يشمل الثمرة دخلت في الوصية بالمنفعة مالم يقل الموصي

لم يرد

لم يرد ها اخذ من قول القاضي زكريا على قول الروض وسكن دار لا يستحق عمل
الحدادين والقصارين الا ان قامت قرينه فيما يظهر اه وبذلك صرح في المحفة
في المسئلة المبحوث عنها ومثل القرينه بان لم يكن للشجرة منفعة تقصد غير
ثمرتها ومثل القرينه اطراد عرف الموصي بذلك اخذ من جملة ما يل نظر وافيهما
في ذال الباب وغيره الى العرف المطرد لذلك افتي النور الا يصح ان لو اوصى بغيره وجب
لم يقرن على نحو قرينه حمل على عادتهم المطردة في عرف الموصي على ان هذا يصح
قسمان الاول لا قسمه لانه لان العرف المطرد قرينه قوية على ارادته فعليه
لو قال الموصي لم يرد فكم امر ولا تدخل الثمرة المذكورة في الاقرار بالمنافع مجردا
عالم يقل المقراردتها للضعف الاقرار من حيث انه مجرد اخبار عن حق سابق
بطريقة الاحتمال فمن لم يدخل في الاقرار بالدابة حملها على الاصح وقال ائمتنا
الشافعي رضي الله عنه اصل ما ابنى عليه الاقرار ان الزم اليقين واطرح الشك ولا
استعمل الغلبة وان لم تقم قرينه قوية على ارادة الثمرة ولم يطرده عرف الموصي
يدخل في الوصية بالمنفعة او بالمنافع لا نهاعين لا منفعة بناء على ما اعتده
المحققون ومنهم الشيوخ ان المنفعة تطلق على ما يقابل العين كما يدرك عليه
تفسير الامام الشافعي وغيره لها فافتا بانها ما تملك بالاجاره الصحيحه اذ لم يملك
بها قصد محضا بالمنفعة وانما تستتبع العين في استيجار المرصعة ونحو البير
لا يستتبع بضرب من التاويل ذكره في باب الاجاره فان لم تدخل الثمرة والولد
حملت الوصية وكذا الاقرار بالمنافع على ما يصح الاستيجار عليه من منافعها كزبط
الدابة وشرحو الثياب لا مجرد الاستطال اذ الشجرة ليس ملكه حتى تستأوله
وصيته وركوب الدابة والحمل عليها ودابة الحب بها هذا كله في الوصية والاقرار
بالمنافع اما بقوايدها او عليها فيحمل على الثمرة والطين والضوف كما صرح
به في المحفة والله اعلم **مسئلة** اوصى شخص باعتاق رقبه بشتر بها
الموصي من دين قد تقرر في ذمته للموصي هل يشترط ان ينوي عند الشتر الرقبه
انها عين جهته العتق عن فلان ام لا يشترط ولو اعتق في الصورة المذكوره
عبدا عن ابي من جيني الموصي على الميت المذكور هل يقع الموقوف وتبراد مته
عن قدر ثلث العبد ام تنفذ عتقه ولا تبرأ عن قدر الثمن المذكور لانه
المترع والحاله هذه **اجاب** رضي الله عنه ان قوله لمدينه اوصيت اليك في

اعتناق رقبته تشتريها من الدين الذي عليك نظير توكيله مدينه في ان اشترا
له عبدا بما في ذمته والذي جزم به في الانوار ان الوكيل اذا اشترى وسلم الثمن
للبايع صح للموكل سوا عين العبد اتم يعين ويرى من دينه واذا تلقى في يد
الوكيل تلقى من ضمان الموكل وهذا قول بن شريح لكن قال فيه الشيخ ابو حامد
هذا سهو ولا يجوز على مذهب الشافعي لان ما في الذمه لا يتعين الا قبض
ولم يوجد لا تحا القابض والقبض ثم راي القائل في انوار الانوار ما لفظه
نقل القولي هذا اي قول بن شريح عن فتاوى لقاصي وسيق كلامه يقتضي
وجه المنع ان ما في الذمه لا يتعين الا قبض وهو هنا ثلثي الطرفين الا وكان
الفتي لم يطاع على فتاوى القاضي لانه فيها قد اجاب عما ذكره في وجه المنع و
لفظه فيها **مسألة** رجل له في ذمته انسان درهم وان يشتري له به
طعاما فاشتراه كما امره ودفع الثمن الى البايع وقبض الطعام وتلقى يده
فذهبه بربيه من الدارهم ويصير في التقدير كانه وكل البايع بقبض ذلك الدرهم
من هو في ذمته وان لم يكن البايع متعينا كما لو اجتمع لزوجه عليه النفقة وامر
ان يزن ويدفع الى الطحان ليطحن ففعل فالطحان يكون وكيل من جعلها
ولا يشترط تعيينه كما لو قال اطعم عن كذا في عشرة مساكين عشرة امداد من طعام
كذا يجوز وان لم يكن المسلمين معينين لفظه وجاصله الجواب عن الاتحاد بقول
الطرفين بانه لا اتحاد تقدير التضمن كلام الموكل توكيل البايع بقبض ذلك
الدرهم وان كان هو ايضا قبضه لنفسه ولعل ما قاله القاضي ما اخذ جواب
ابن الرفعه عن استحكال اتحاد القابض والمقبض فيما لو اكره دارا بعشرين ثم
اذن له ان يصرفها في العمارة جاز بقوله ولم يخرجوه عن اتحاد القابض والمقبض
لوقوع ضمانه ثم راي شيخنا في التحفة بعد نقله كلام فتاوى القاضي حين قال
ما لفظه ولا ينافي ذلك قولهم لو قال مدينه اسلام ديني في كذا لم يصح لانهم
ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا فيه بالقبض الضمني ونحوه من الامور
التقديرية وهو ما خود من قول شيخه زكريا في شرح الروض ان الاشياء التقديرية
لا تعطى حكم الاشياء المحققة في الاشياء المضيق فيها اي كالسلم ذكره في قول
الروض ولو قال اسلامي في كذا من مالك وارجع علي لم يصح وبالحمله
فالمستعمل عن ابن شريح هو المعتمد في الفتوى ونسبها الشيخ ابو حامد اياه

للسهو

للسهو لعدم اتيائه على مذهب الشافعي عملا بادي الرأي والا فمن احوال الفكر فيه
فغايته ان التقدير الذي قطعه كلام الموكل قاهه ابن شريح مقام الحقيقي
وله في المذهب ما ياتس به فكم من مسائل اکتفوا فيها بالامور التقديرية لم يحاشوا
من ذلك الا ابواب المضيقه كالمربا والسلم ومن ثم لو قال اشترى عبد لان
بعشره من ماله صح وكانت العشرة قرضا تقديريا معتقدا تقديرا توكيل
الموكل بايع العبد بالقبض وان لم يكن معين او ادركاني من ماله ففعل صح
وكان قرضا معتقدا فيه ما مر فاذا تقرر اعتماد ما قاله ابن شريح فنقول
في مسألة الوصي متى اشترى الرقبه وولي الثمن من الذي في ذمته وقع الشرع الوصي
وبه يذم ذمته الوصي من قدر الثمن فيبشر عتق تلك الرقبه من كان وصيا في
عتقها فان قلت اذا كان بايع الرقبه وكيل في قبض قدر الثمن فقد انعزل
بموت الموكل قلت ومالك كانت وكاله تقديرية فمن ثم احتملت الابهام لم ينصل
بالموت لان حالته اما غير متعين او متعين بعينه كالتعيين من حيث الانعزال
بالموت لعدم اشتراطه وايضا هي وكاله في ضمن وصاياه والوصاية لا تشر بالموت
فكلا الوكاله التي تضمنتها واما اشتراط ان ينوي الوصي عند شراء الرقبه لجهة
العتق فلا وجه وليس عليه حجة من كلامهم وليس لتلك النية فائدة لان اشتراعه
لا بد منه **مسألة** يحتاج الى نية الشر للموصي ان يشتري الرقبه في الذمه
بعد ثمنها لانه متى اطلق وقع له كما لو نوى لنفسه فان عين ثمنها فاشترى
بعينه احتمل ان يقال لا اثر لهذا التعيين لانه ما دام لم يقبضه البايع لا يقد
دخوله في ملك الموصي فعليه لا بد من نية الشر للموصي واحتمل ان عليه
بتلك النية اي نية انه يشترط الرقبه بعينه ان يقال ان اشترى الرقبه
ولم يوف نفسه سوا نوى الموصي ام اطلق وقع للموصي قدر سبق ملكه
للمن المعين نية الصحة قبض البايع وان نوى الشر لنفسه صح له ولغا
نية شر الرقبه للموصي بما عينه ولا يقال يبطلان البيع كما لو اشترى
الوكيل بالثمن ونوى نفسه لان ملكه الموكل الثمن في هذه حقيقة فكم
يمكن تصحيح العقد للوكيل بما لا غيره المعين وملكه الوصي في تلك التقديرية
تابع لقبض البايع فلما لم يمكن قبضه بالوكاله الضمنية بان يفي بملكه
الموصي للثمن هذا والا قرب الاول اي وهو باق اثر لتعيين الثمن فعليه

لا بد من شرائه لرقبه للموصي مطلقا ولو اعتق الوصي رقبته من بعد ملكه عن الميت
صح عتقه عن نفسه لا عن الميت ولا انراذ منه عن قدر شئنه وذلك ان الوصي ما
مور في الوصايا بان يشترى الرقبه وذلك غير شامل للعتق رقبته من ملك الوصي
شرعا ولا لغة ولا عرفا مطردا فعتقه واقع على خلاف الماذون فيه فلم يقع
عن الاذن واما وقوع عتقه عن نفسه فهو ظاهر من ان يقرر بيان علة
والله تعالى اعلم **مسألة** الوصي على محجور اذا استخدم عبدا للمحجور هل يضمن
الوصي مجرد الاستخدام للعباد لا لانه امين وهل يفرق بين ان يستخدمه
الوصي لنفسه فيضمن وبين ان يستخدمه لمصالح الصبي فلا ام لافرق ومن
المعلوم ان العبد قد يخشى عليه الضياع والهرب عند عدم الاستخدام فان
قلتم بالضمان في الصورة الاولى ففيه حرج شديد لا يخفى **اجاب** رضي الله عنه
ان عبدا للمحجور حكمه في جوار استعماله حكم المحجور نفسه وامتنع في
استخدام المحجور لصبي وكذا الجنون وسفه كما قال سفيان الثوري وغيره عن
صاحب العدة انه ليس للاب اعارة لذلك لان ذلك عبدة متنافه كما لا يغير ماله
قال في الروضة ينبغي ان يحمل على خدمة تقابل باجرة اما التي لا تقابل باجرة قال
فالظاهر الذي يقتضيه افعال السلف انه لا يمنع منها اذا لم يضر بالصبي اي
وخوه وكانت لا يقد به واطلق الروياني حل اعارته لخدمة من يتعلم منه
لقصة الشرف في الصحيحين وغيرهما وفي فتاوى النووي تبعا لابن الصلاح
يجوز للاب استخدام ولده وضربه على ذلك في ما فيه تدريب له وتاديب ومن
تربيته وخوه فاذا تقرر ان للاب اي والديه ما تقدر في نفس المحجور فله
ايض ذلك بالنسبة الى خوع عبده لكن تخصيص ذلك بالاب اي واليه تنظر
عدم جواز ذلك لباقي الاوليا كالوصي ويوجه بان خوع الخدمه يحتاج الى مزيد
نظر واحتياط حتى تثمير الخدمه التي فيها مصلحة من غيرها فاخص بالاب
وابيه لو فور شققتهما غير ان قصة انسر التي استانسوا بها تقتضي عموم
ذلك لكل ولي ولو وصيا وقيما فان المحجور في جوار استخدام له ورعايته
لذلك ماله في ذلك من المصلحة التي يجوز لكل ولي ان يعمل بها والله يعلم نفسه
من المصالح ثم ايت ابن الانصاري ايض في شرح البخاري صرح بذلك ولفظه
في موضع عاى ذكر خدمته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال المولى

المولى وفيه جوار استخدام اليتم الحر الذي لا يجوز امره وفيه ان خدمته
العالم والامام واجبه على المسلمين وان ذلك مشرق لمن خدمه بما يبرح من
بركة ذلك وقال في موضع اخر وفيه جوار استخدام اليتم اي بشعرهم و
كسوتهم وجوار الاستخدام بهم بغير نفقة ولا كسوة اذا كان في خدمة
عالمه واما في الدين لانه لم يذكر في حديث اسن ان سمي لاجرة ولا ذكرها
احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن اي طلبة ولا عن ام سليم
وهما اللذان اتي به الرسل الله صلى الله عليه وسلم واسما لمخدة
ولم يشترطا اجرة ولا نفقة ولا غيرهما فجاز على اليتم السلام امه ووصيه
وذي الراي من اهل في الصنعة والاستجارة في المهينة اه لفظه وظهر
جواز ذلك لغير الاخ والعلم ولو بلا ولاية وهو نظير قول النووي
في المجموع للعمه الاتفاق من مال المحجور في تاييه وتعليمه لانه قليل فسيح
به اه لكن المعتمد بقبيله بما اذا لم يكن له ولي خاص سوا فقد حسام ثم
تقاضى بخاف منه عليه وقول السائل وهل يفرق بين ان يستخدمه الوصي
لنفسه فيضمن وبين ان يستخدمه لمصالح الصبي فلا جواب **ان الكلام**
انما هو في استخدام الولي واعارته للخدمة واما استخدام العبد في مصالح
مالك المحجور فلا اشكال فيه وحكمه حكم استخدام الكامل رقيقه وجبت
لم تجر استخدام اي عبد للمحجور فله ان يتعين الاستخدام طريقا
او منعه من خوابا وظهرت اماراته والاجاز بل وجب على الولي شغله
بخدمه لا يكون ماذونها كافيا في صدده عن نحو الاباق المتوسم فيه بظهور
امارته كما يجب على نحو الوديع ركوب الدابة اذا تعين لنحو حفظها وليس
نحو الثوب دفعا لمهلكاته والله اعلم **مسألة** في الوصي لو وارث مع وجود
وارث اخر محجور عليه وغيره هل تنظر الوصيه بالنسبة الى حصه المحجور
عليه عند عدم الاجازة ام تنظر في الجميع ام تنظر كمال المحجور عليه وتوقف
الصحة ح فان اجاز صحت والا فلا وقد احاط علمكم بما جرى عليه الامام
الادري من الميل الى الفتيا بعدم الصحة بالنسبة الى حصته في الورثة غير
مطلق التصرف **اجاب** رضي الله عنه الاظهر صحة الوصيه للوارث
شرطان غير باق في الورثة فهذا في الفتوى اذ هو مرجع شيخنا فذهب
تبع الفقيه من العراقيين والخراسانيين لخبر البيهقي والدارقطني

117

عن عطاء بن ابن عباس لا وصية لوارث الا ان يجيز الورثة ويرواه الدارقطني
من رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده والحديث قد قال الذهبي وغيره انه
صالح للاستدلال وان قال البغوي في المصالح تبعا لعبد الحق في الاحكام انه
منقطع وقد عارضه ابن يونس بن راشد واصله فصالح محقق اطلاق
الحديث الاخر هو ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح والنساء وصححه ايضا وابن ماجه والدارقطني
والبيهقي فعلى الاظهر في اجازة بقية الورثة قولان اظهرهما انه تقييد حتى
يكفي لفظ الاجازة من غير حاجة الى لفظ نحو صفة ولا تجد قبول سبقها
ولا يجوز رجوع المجيز بعدها ولو قيل القبض بناء على ما صححه في الروضة
وقال الاسنوي انه المفتى به وجزم به ابن المقري في الروض والمزج في
العباب ان رد الموصي له الوصية بعد القبول وقبل القبض لا اثر له خلافا
ما صححه في تصحيح التبيين من صحة الرد قبل القبض وبعد القبول وقول
الاذري ع انه صحيح المنصوص عليه في الامم وجرى عليه العراقيون ولان
ملكه قبل القبض لم يتم ورده كلام الاسنوي وقوله لعل الرافعي تبع
البغوي في الترجيح يرد ان شرط العمل بالنص المخالف لترجيح خوال الشيخين
قال السبكي في الجلبات ان يكون قد قال به اكثر الاصحاب اما النص الذي
خرج عنه اكثرهم اما بتاويل او غيره فلا ينبغي ان يعمل به وبحك الاصحاب
له يدل على ريبه في نسبه اليه وقد يكون بحثهم للمسك بما هو اقوى منه
مع صحة نقله وان دعوى عدم تمام الملك قبل القبض في الوصية لا
يساعد ما كلامهم ويكفيك تقريرا على تمام الملك قبل القبض قولهم يصح
بيع الموصي له الموصى به بعد القبول وقبل القبض قبضه فاذا انقضى الاظهر
وهو صحة الوصية للوارث بشرطه فنقول ح تقريرا عليه قد تبطل الوصية
للوارث مطلقا وذلك اذا لم يكن وارثا سوا الموصي له لتعذر اجازة لنفسه
وقد يصح من غير توقف على اجازة وذلك فيما لو وقف المريض خوفا من خروج
من ثلث على وارثه الحايض المتجدد كالبني وكذا المتعدد كالبني وبنت وقد وقف
الدارقطني عليها بنسب ارثها من قطع حق الوارث عن ثلث بالكلية فتمكنه
من وقفه عليه اولاه ومتوقف على اجازة باقي الورثة في شرط نصحتها

صدورها

صدورها من مطلق لتصرف فلا اثر لها من غيره ولا من ولي المحذور لكن لا ينفذ
بغيرها بل قباض الموصي له وح فلا ذرعي احمال انه ينتظر كمال الناقص كما
ينتظر قدوم الغائب وقد روي في الاذري مرة واستبعد اخرا ولا وجه لاستبعاد
وقواعد الفقه تقتضيه فليكن الفتوى عليه واحتمال اضرار الولي يرد بها
نظره قلته يرد هذا الاحتمال ان ما اخبر فيه الشخص ويجعل ذلك منوط
بشهوة لا ينوب عنه فيه غيره على انه لا ينوب في الاجازة فاذا لم ينوب فيها
بمقتضى نظره لم ينوب في الرد ايضا ولا ينظر الى المصلحة في الرد ظاهرة ولا
بعد ان يصح من الولي حيث اقتضاه نظره اذ ربما ظهرت في اجازة كل المظهر
يترب مصالح عليها دينه ودينويه وقد طلقوا انه لا يجيز ولم يقولوا
انه يجيز بالمصلحة واحتمال انها اي الوصية باطله اما في كل الموصي به او في
بعضه بحسب من تقدمت منه الاجازة والرد لتقصه وهذا ما راجحه الاذري
مرة وقال وقد اقيمت به مالا احصى قاله في التحفة والتصر له غيره بعظم
الاضرار بالوقف لاسيما فيمن اوصى بكل ماله وله طفل محتاج وبحجاب بان
التصرف وقع صحيحا فلا مسامح لا بطلاله وليس في هذا اضرار لا مكان الا قراض
عليه ولو من بيت المال الى كماله وظاهر ان التقاضي في حالة الموقف يعمل في بقائه
وبيعه وباجازة بالاصح اه فتحصل ان المفتي به في المسئلة لم يحق عنها احتمال
الاذري الاول لجرأته على قواعد المذهب والله اعلم **مسئلة** رجل اوصى
الى ابن له ان يقف عنه ارضا وتخيلا له على مصالح بير مسبله وما فضل عن كفاتها
يكون لابن الموصي اليه وللابن المذكور اخوات فلما مات وقف الابن المذكور
ما ذكر على وفق وصية ابيه واراد ان ياخذ الرايد على مصالح البير فرفع
اخواته الى الحاكم فقص عليه ان الرايد عن مصالح البير وصية لوارث لا يستحق
الاجازة باقي الورثة فلما منع الرايد ادعى ان اياه ملكه الارض والتخيلا في
المذكورين من قبل ذلك بنحو خمس سنين فهل يسمع دعواه واذا اقام
لذلك فهل تقبل فان قلتم لا يسمع شيء من ذلك وان الوقف صحيح فلين يكون
الرايد عن مصالح البير هل يكون للاقرب الى الوقف ام لا فان قلتم لا تقبل
فهل يستحق ملكا او وقفا فاذا قلتم ملكا او وقفا فهل يجوز التفضل
بينهم ام لا وهل يستوي الذكر والانثى ام لا **اجازة** رضا عنه انه اذا وقف
الابن الارض المذكورة والتخيلا على البير او على مصالحها صارت وقفا

من ح قال حادث من الغلة بين الموت والوقف ملك للوارث على الاشبه في
القوت وهو ما قلنا الفتى وغيره انه الحق وحري عليه الشيخ بن حجر والعلامة عبد الله
بن عمر رحمه الله تعالى خلافا لما في كالتقاضي عماد الدين البكري بان الغلة
المذكورة للموقوف عليه اخذ من الحكم في القن الموصى بعقده فان كسبه بين الموت
والعقله على المقطوع به عن الطريقين بل قال البند ينبغي لا خلاف فيه ويؤيد
بينه وبين ما تقرره في المسئلة بان العتق لما كان التقرب به اتم وتشوق الشارع
اليه اعظم كان من حق الوارث مثلا البدار به بعبد الموت من غير مهله يتاهب
للمكالات المختصة بالاحرار ويحل من عتقه ربة الرق الذي هو اعظم من الاضرار
لم يتعلق ملكه لا كسابه بحقيقة عتقه والا لما ابرأ من يخرجه الوارث الذي
العتق اليه غالبا قاصدا بقارقه حتى يحرمه ويفوز باكتسابه بين الموت وعتقه
بل قدرنا كونه عتق بالموت تنزيلا للمتموقع منزلة الواقع كي تقع المبادر بعقده
الذي هو اعظم تشوقا للشارع وبوقف الابن المذكور في السؤال يصير كل الامر
والحل وقفا على البير اذ هو المتبادر من لنظ الموصى والواقع من لنظ الواقع
فقول الموصى وما فضل عن كفايتها يكون للابن الموصى اليه ويحتمل على بعد ان ذكره
على جهة الشرط في الوقف الموصى به فنزل منزلة قوله قذا الارض والتخييل على
البير وعلى نفسه ليكون ما فضل عن كفايتها كذلك فيصح الوقف على البير في نفسه
ما ذكره ويلفوق الباقي فيبقى ملكا لتعذر وقفه على نفسه بناء على الشرط
قبول المعين الذي هو مرجح الشيخين وان اطلال غيرها في رده وعلى افتا
السكر بصحة توكيله في الوقف على نفسه بناء على عدم اشتراط القبول فتقر
في مسئلتنا اذ هو لم يفت صح كل على البير كما لو وصى بعين لزيد ثم اوصى بها
لعمرو ولم يذكر ما يدل على الرجوع عن الوصية الاولى فان احدهما يتاثر
بكلها اذ رد احدهما ويحتمل ان لا ياتي به على جهة الشرط كما هو الاقرب
من حيث دلالة اللفظ فانها جملة خبرية لا ارتباط لها بما قبلها فموادها
الوصية بتخييل الوقف على البير ومع وعد الابن بان له الفاضل وهذا
لفظ من حيث انه مجرد وعد ومن حيث الاضافة الى الما ليس للموصى فيه ملكه ولا
اثر اذ الارض والتخييل بعد وقفها انفصلت عنه بالكلية فشرطه فيها يوتر
فكيف مجرد وعده كما صرحوا به لجعل الموصى له عشر ما يحصل للابن
من الفايده اذ التجري في المال المخلف حيث علموا عدم الصحة بقدر وجود

الفايده

الفايده اذ التجري في المال المخلف حيث علموا عدم الصحة بعدم وجود الفايده حالة
الوصية فلا ولاية له عليها وايضا في مجهولة القدر كما وجهه الفقري اخذ من كلام
الكافي قلت وفي فتاوى القاضي حين قبيل الوديعه ما يؤيد في من له
مال يملكه اخر فقال في مرض موته ادفع منه الى فلان احدى اولاده كذا فلم
يدفع اليه حتى مات قال القاضي حين لم يحجز الدفع اليه في غير ورة المال لجميع
الورثة والمورث لم يقل هو ملك لفلان اه معناه ولا شك ان مسئلتنا اولى
كما لا يخفى على متأمل وبالجمله فغايتها في السؤال الوصية بما يمكن تصحيحه وافتضا
وهو الموقوف لكل الارض والتخييل على البير والوصية بما لا يمكن يفرض كونها وصية
لما فيها من الاحتمالات التي يحتمل على بعد عودها على الوصية بالوقف بالابطال
على قرب ان تكون هي الباطلة فقط فلا اشكال في جعلها للممكن ويدع غير صحتها
وكلام الموصي عن الاقا وعلا بما يغلب على الظن انه مراده اذ مرادات الوقف
والموصى منضورا اليها ومقول عليها حتى رما خرجوا عن طواهر الالفاظ
لاد النظر الى كونها غير مراده كما حققه فقيه المذهب ابن الرفعة وغيره
من النقاد وبفرض صحة الوصية له بالفاضل قد لفت برديا في الورثة ثم دعوى
الابن ملكية الارض والتخييل المذكورين قبل ذكره لا تسمع بيته وان بين
وجها محتملا اذ غاية دعواها ان ما وقف بطريق الوصاية بان له انة
كان مال كاله حالة الوقف فهو مقر بالرد على الصادر منه لا مطلق وان قال
في عنده لو استحصرت كون الارض والتخييل ملكي ما وقفها واذا كان وقف
ملكه نحو ابيه تلاعبا اذ بان وقوع الوقف وقدمات ابوه وورثه صحيحا
اذ لا عبرة بما لظن البين خطأ وهما الاظهر فيكون وهو حال الوقف في
هذه المسئلة غير متلاعب بل بناء على انه نايب لماله وقول السائل من
يكون الترابيد على مصالح البير الخ **جوابه** ان المتقرر في الجواب كما مر صحة
الوقف على البير والفا قول الموصي وما فضل عن كفايتها الخ كما مر توجيها
على ان كفايتها ليست متحققه حتى يتحقق فاضل ومن ثم افتى ابو خرا
فيمن وقف بناء وبستانا وشرطا ان يبدا من ريعه بعمارة وما فضل
له ثم لا ولاده بصحة الوقف وما فضل عن العمارة يحفظ ما دام حيا
لجوار الاحتياج اليه فيها ثم ما فضل حال موته يصرف لاولاده قال

الفايده

هذا هو الوجه في
الوقف على البير

واما ان يوصي بحفظ ماله وقضى دينه ام لا قال يوصي فللقاضي تولى
حفظ العين نظر الحق لميت كما ذكره الرافعي في استيفاء القصاص وليس
له استيفاء الدين على ما قاله القاضي لكن قال الاذرعى بقضا وجه والذي
قاله شيخنا القفال انه يجب على القاضي اذا طالت الغيبة وخيف ضياعها
اى وهذا الصرح وان اوصى بذلك فاما ان يعين الوصي ام لا فان لم يعينه
بل قال بالتوفوا ديني في وا حفظوا مالي اقام القاضي من يستوفي ويحفظ
الى حضور الغائب وان عينه كان قال اوصيت الى زيد في استيفاء ديني
او حفظ مالي فالوصية صحيحة فاذا قبل زيد بعد موت الموصي صار و
صيا في ذلك فيتولاه عملا بقضية الوصية الى حضور الغائب كما صرح
به القاضي حسين وغيره وليس ذلك وصاية في امر الغائب الكامل فينفي
مفهوم قولهم لا يصح الامن اب اوجد في امر طفل ومجنون ومجور عليه
بغير بل هي وصاية فيما يتعلق بالميت اذ له غرض بعد موته في حفظ
ماله واستيفاء دينه لانه يصدر ان يقضي منه دين ظهر عليه وان لم
يعلم وحيث نبت ذلك للقاضي والمراد هو ومن في معناه من ذبح
ولاية كالا امام ووالي الاقليم ولا شك ان العدالة بشرط حيث امكن اعتبارها
والا لمن انقضت احكامه للضرورة ولا يحكم بانعزاله بالفسق لاسيما
نحو الامام من كل من يترتب على القول بانعزاله حدوث الفتن واضطراب
الاحوال والتخلل تغلق المصالح الكلية حسب ما رجح الشيخان ونهاه
بهما وان كانت المسئلة محل خلاف قوي والله اعلم **مسئلة** عن رجل
اوصى يعين لتصرف في عمارة بركة عمارة تصالح بها البركة لحبس الماء ثم
مات فاصحابها رجل من ماله لياخذ الوصية فهل له ذلك ام لا وهل يكون
القيام باصلاحها الى الوصي ثم القاضي ثم الوارث ام يستوون واذا لم
تصالح الصلاح التام فهل يستحق المصلحة شيئا ام لا وهل تدخل العين الموصى
بها في ملك المصالح البركة بغير لفظ تملكه ام لا بد من لفظ من الوصي
او نحوه بينوا لنا ذلك جزئهم خيرا **اجاب** رضي الله عنه
ان من اوصى بعين كدابة ليصالح بها بركة فاما ان يوصي بالعين نفسها
لمصلحة البركة واما ان يوصي ببيعها او صرفي مثتها في ذلك فان اوصى
بها نفسها للمصلحة فاما ان ينصب وصيا لذلك ام لا فان نصب وصيا

فاما

واما لم تبطل فيما جعله لنفسه لانه لا يعرف ثم بسط القول فيه بما في بعضه
نظر والشاهد من كلامه في قوله لجواز الاحتياج اليه فيها اي العمارة يكن
مسألة تخالف مسليتنا حيث ان قوله وما فضل الخا تابه في صلب الوقف
على جهة الشرط والتحقق به لان الكلام تاخره فلما التحق وقد صح ان الرايد
مدة حيا عن التولية يكون له وان ذلك من جملة المستثنى من الوقف على نفسه
وان كان فيه تامل امكن وقف الرايد لانه الى غاية فاذا مضت بموته
ولم يحتج الى العمارة تيقنا كونه زايده عن العمارة مدته حيا فبان انه له
فورث عنه **وقول** في المصلحة المبحوت عنها وما فضل عن كفايتها الخ اما
هو في الوصية وليس فيه ما يشترط بالشرطية فلم يلحق بالوصية ولا بالوقف
بل المتبادر منه مجرد الاخبار وحالة لا يملك التصرف فيها كما مر بيان فهو
لاغ من وجهين نعم لو قال وقفنا الارض والتخيل على البير الفلانية
بعد موتي بشرط او على ان تصرف العلة في مصالحها سنة مثلا وما فضل
فلا يني فلان ورد باقي الورثة فالناضل على كفاية الزمن المعين كالمسكوت
عنه لعدم صحة الوصية بعد ردّها شرعا ففي صحة اصل الوقف وجهان
اصحهما ورجح الشيخان الصحة فعليها في الفاضل اوجه **احد** ها يصرف نحو
الامام في المصالح ورجحه جمع متقدمون **والثاني** يصرفه للفقراء و
المساكين ببلد الموقوف واعتمد ابن الرقعة **والثالث** لآب الناس الى
الواقف على حكم من طلع غير الاول وبسط حكم ذلك مذكور في المصنف
فلا يرجعها من اراد التحقيق **والرابع** بطلان الوقف فيه اي الفاضل فيكون
الى الموافقة ثم وارتث قلت هذا اضعفها واولاها اولها اذن نص عليه صاحب
المهذب واقواها مدر كاثانيها ومن حيث نظر الشارع ثالثها فينفي
اعتماده ولا يتاق ذلك في السؤال المكتوب عليه بالجهل بالفاضل كما مر
على ان فيه مانعا مما ذكرنا خلا ذلك اذ ثبت بينه قامة حسب
سبق ملكه الابن وكان لفظ وقف الارض والتخيل على البير من غير
زياده والله اعلم **مسئلة** هل يصح الايصافى حفظ مال الوارث البالغ
الغايب ام ذلك الى من له الولاية العامة عدلا ام غير عدل ام لا اقوتنا
ما جور من اجاب رضي الله عنه من مات وله وارث كامل غائب

فله مطالبة الورثة بدفع تلك العين الى الموصي له وهو مصلح تلك البركة
الصالح التام الذي يحصل به جسي الماء لانه المقصود عرفا ان حضروا
والاستاذ الحاكم ولا يجوز ابدال تلك العين بغيرها لان الموصي ربما
كان له غرض في تعيينها لكونها احل وان لم يكن له ذلك وصي فلا يملك
ولو بغير اذن وليه على المعتمد دون سائر الورثة دفعها الى مصلح البركة
الصالح المذكور بناء على تقديمه على القاضي في تنفيذ الوصايا وهو
جهه ويتجاني فتح الجواد فاذا لم يكن للميت اب تولى ذلك الحاكم ثم
الوارث هذا كله ان لم ترد العين الموصى بها على اجرة مصلح البركة فان
ترادت كان كانت اجرة عشرين والعين تساوي ثلاثين دفع الزايد
اليه ان خرج من التلت وهو وصيه له وقيل الزايد يفوز به الورثة
وقيل يصرف في اصلاح بركة اخرى لانه اقرب الى غرض الموصي ذكر تلك
الاوجه الروياني في البحر في نظير المسئلة وان اوصى ببيع العين وصرف ثمنها
في ذلك فان نصب وصيا طالب الورثة بالبيع ان حضروا ايضا والا باع بان
الحاكم فلا يصح بيعه بدون ذلك على الاصح من وجهين حكاهما الحناضي
فاذا بيعته وكان ثمنها يفي بصلاح البركة الاصلاح المعتبر وهو امساكها
الماء او يتبرع بما يوافي وارث او اجنبي فذاك ولا في رد الثمن للورثة
وصرفه لبركة اخرى يمكن عمارتها بذلك الخلاق المار عن الروياني
الصحيح الاول لان الموصي عين للمصرف بركة فاذا لم يفي الموصي بها لم يتحقق
لغيرها فان اصل الوصي بركة بما لنفسه كان متبرعا فليس له اخذ العين
الموصى بها لما مر من تعيين صرفها في ذلك لانه ربما كان للموصي فيه غرض
او استاجر من يعمل في البركة ولم يدفع اليه شيئا من ماله فان نوى
الاجاره عن الميت بمعنى انه يستسلم الاجرة من العين تسليم العين اليه ببيعها
ذلك اي بعد تمام العمل واصلاحها الاصلاح التام تسليم العين اليه ببيعها
وتسليم ثمنها فان استاجر غيرناو ذلك فالاجرة في ماله وليس في العين
الموصى بها شي لان متبرعا فعلم ان غير الوصي اذا اصلحها متبرعا كان ذلك
من باب اولى حتى وان نوى تسليم الاجرة من العين لعدم الولاية الشرعية
ولو ارثا ففعل ذلك مع وجود القاضي اي حيث لا وصي لم ياذن له لان
القاضي وقيمة مقدم على الوارث في ذلك وان الاصلاح الضعيف

الذي

الذي لا يمسك الماء لا عبرة به لانه غير مراد للموصي عرفا فانه لو لم يمكن
اصلاح البركة الا بتدريج شيئا فشيئا في ايام معدودة ولم يبرأ القائل الا
بتسليم اجرة كل يوم فالظاهر جواز تسليم ذلك اليه ان غلب على الظن
ان الموصي به يفي لاصلاح المعتبر ثم لو عرض بعد ذلك ما نفع اتمام كتلف
المعين لاصلاح فلا ضمان على نحو الوصي لانه غير مقصود ومتى كانت
الوصية بالعين نفسها للمصلح فاما ان يوصي بان يتاجر بها ولا يدخل
في ملكه الا بالاستيجار بها من الموصي فالاب فالحاكم فالوارث واما ان يوصي
بدفعها اليه فتدخل في ملكه بمجرد الاقباض والله اعلم **مسئلة** رجل مات
وعليه دين وعنده وديعه وكان له وصي يعلم ذلك فطال بالمستحق الوصي
فسلم اليه فهل يصح تسليمه ام لا واذا ثبت وصايته وحكم بها حاكم ثم
انكرها بعد التسليم فهل له استردادها سلمه او ان يكلف المستحق بحقه
اجابة رضي الله عنه متى ثبت كونه وصيا في قضا الديون ورد الامانات
فهيما ثبت على الميت دين بطريق شرعية فوضعت مطالبة الوارث
الكاامل وولي الناقص باء الدين او اعطاه قدر ارض التركة ليؤديه
عن ثمنه وليس له الاستبدال ببيع عين من التركة دون مراجعته الا ان غابوا
فراجع القاضي ومتى خالف لم يقع ما فعله الموقع لعدم صحة البيع
والقبض والاقباض فلا تبرع ذمة الميت ويجب على القابض رد ما احذه
اذر بما اراد الوارث امساك عين التركة وقضاء الدين من ماله اذله ذلك
فالم يعين الموصي لئلا مالا والا لم يحز الوارث امساكه وبذلك غيره لان
في اعيان الاموال اغراضا كما بحثه الرافي وحكي فيها الروياني في تحريه
وجهين وصحح منهما ما بحثه الرافي هذا كله ان لم يقل الموصي ببيع العين
الفلانية واقتضى ديني من ثمنها والا فله الاستبدال ببيعها دون ادن
من الورثة على الاصح من وجهين بناء على انه ليس للوارث ح امساك
تلك العين وهو الاصح كما مر وماله يكن في التركة من جنس الدين والا
فان رجع الوارث او وليه في الادا فظاهر وان لم يراجع بل اذ الدين
والغرض انه قد ثبت كما مر فقد وقع الموقع لكن في جواز اقدام
الوصي على ذلك البحث المعروف للرافعي في اباحة الاستبدال احذر
الوصيين غير المستقلين بذلك وحاصل ما رجحه في ذلك انه ياتم

قال وفي كلامهم ما هو كالصريح فيما ذكرته فيحصل ان مراجعة الوارث
اوليه واجبه مطلقا وان كان اداء الدين يقع الموقع فيما اذا كان في التركة
من جنسه ~~لواذي~~ انتظار الاذن من يعتبر اذنه الى تاخير الدين
فالمبادر الى ابراء الله من الملت اولي قاله ابو شيكيل في شرح الوسيط اوها
ثبت عند الملت ووديعة فلو وصي براد الوديعة ردها استقلال لان لصاحب
الوديعة ح الاستقلال باخذها ومنه يؤخذ ان محل قولهم في مسألة
الدين فقد وقع الموقع اذا كالحق يستبد الغريم بالاخذ بان يكون
الوارث او الوارث قد مضى وقت ذلك في العباب حيث قال في مسألة
الموصيين المنظر بها ولعل صورة قضاء الدين حيث للغريم اخذه اه
ولا يضرك انكار الوصي الوصاية بعد التسليم المذكور لانه انكر ما العذر لم
ينعزل اول غير عذر فانعزاله وقت انكاره لا يتطرق الى بطلان ما فعله
وهو وصي كل هذه في دين ووديعة تجتنب طريق شرعية كما مر والا فليس
للموصي وان علم ان يودي الدين ولا ان يرد العين وله قبل الاداء ان يشهد
للمدعي في قسم شهادته اذ لا تنهيه ويتم الحجج بشهادة اخر وتعين المدعي
لان مقتضىهم بتحويل ما فعله نظير من شهد بروية هلال شوال يوم الاثنين
في بعد ان افطر فان شهادته لا تقبل للتمهه وان لم يقيم مدعي العين بينه
وعلى انفاله خلق الوارث انه لا يعلم انها ملكه وجب عليه ردها باقية
في ويد لها تالفه وله مطالبة الوصي فان عزمه بدلهام يرجع على من
قبض العين لان الذي ظلمه بزعمه هو الوارث وحكم الدين في ذلك حكم العين
ولو فرض ان كلام الوصي وقا بض العين او الدين لم يقرب شي من ذلك وهما
حقيقه ما فعلا وليس للوارث بحينه بما فعل وسعها فيما بينهما وبين الله
محمد ذلك واذا حلفا فلها الحق ويكفران كما هو ظاهر ويجوز على الوصي
استرداد ما دفعه ومطالبة المدعي بحججه بعد الدفع لانه معترف بان القاض
انما قبض حقه وان كان له قبل الدفع ان لا يدفع اليه حتى يثبت ان هذا
يدفع به اعتراض الوارث عليه ومنعه الاداء الذي هو للوارث جائز في الظاهر
واما بعد الاداء فلا يدفع به الا تضمين الوارث اياه فيكون قد قضى
دين من ظلم الوارث اياه بظلمه صاحب الحق وانما ذلك للوارث كما مر
لنعم مادامه العين باقية للوارث مطالبة الوصي بردها فحينئذ
يجوز

يجوز له مطالبة من دفع اليه وليس له قبل مطالبة الوارث ان يبطله والله
سبحانه اعلم **باب** الوديعة مسيلة في امرأة قال لامره اخرا او ذهيني
بهذا الطوق فقالت اجعله لكي تحت الكرياس الذي انا ايمه عليه فقالت
نعم في علته تحت الكرياس وكان زوج المرأة الوديعة واولادها يسمعون
ذلك وكذا ولد مالك الطوق فاصبحوا متحلقين الى ربيع النهار ثم فقدت
الطوق فلم تجده فانهت مالكة الطوق زوج المرأة الوديعة واولادها فماذا
يجب عليهم بوجه الشرع هل يضمن المودع عند عدم الاحراز او يكون
او يكون رضي المودع مسقط للضمن ان افتونا ما جورين اجاب رضي الله
عنه انه ان قالت الوديعة لا ادري كيف كان ذهب الطوق ضمنت لتقصيرها
صرح به البغوي في فتاويه وان قالت سرق وضدقتها المودع ولم تقدر
فلفتا ونكلت ولم تخلو المودع اليمين المردودة بريبة المرأة الوديعة لان
الكرياس وان لم يكن حرم مثله فالاحراز به ما ذوت فيه من المودع وان
خلعت المودع اليمين المردودة بشرطها فلها تضمين المرأة الوديعة
لان اليمين المردودة بمنزلة الاقرار في الاظهر ومن اتهمته المالك فلها تخليفه
بعد صحة الدعوى وطريقها اذا كانوا جميعا تدعي على كل واحد على حدة
فاذا ادعت على واحد ادعت على الاخر وهكذا ومن نكل منهم فخلعت
اليمين المردودة فلها مطالبة ولها ان تقول ادعي على هؤلاء انهم سرقوه
لصحة الدعوى ح ثم لا يخفى الحكم اما لو قالت ادعي على احد هؤلاء فلا تقص
لعين اليمين المدعي عليه والله اعلم **مسألة** فيما اذا كان على شخص دين
او عنده وديعة لاخر فاجاء اخر وقال المالك باعني العين التي عندك وصفا
على ذلك او قال انا في صورة الدين فهل تسمع منه ذلك ليبرام الضمان
في صورة العين ويبرام منه من الدين في صورته ام لا وهل المستلтан على
السوق ام بينهما فارق افتونا ما جورين اجاب رضي الله عنه انه اذا صدق
مدعي الشراء والحواله فعليه دفع العين او الدين اليه وين له ان يبطل
منه يمينه بما ادعاه لا اعتراض بان الحق انتقل اليه بلا مانع فلا يجوز
ان يمنع حقه ~~لنعم~~ يجوز له الحبس للاشهاد على القبض منه ثم اذا انكر
المالك او الدين البيع في صورة العين والحواله في صورة الدين قال القول
قوله يمينه فان نكل وخلق المشتري في صورة العين اليمين المردودة

ذلك الميت بذلك المال كله ولا يعرف له مال غيره حتى يعرف ما يخرج من التملك
وعالم يخرج وهل تصح اجارة السلطان للزائد لانه نائب بيت المال وهل له
الاخذ منه في يده فهل له التصرف به عن الميت الى هنا بعد الياس من معرفة
ماله كما قال ابن عبد السلام ما سئل عما اذا كان عند انسان وديعه و
مضى عليها من طول بلده ولم يعرف صاحبها فاذا ابيس من معرفته بعد
البحث التام صرفه في اهلهم مصالح المسلمين ويقدم اهل الضرر والى وصي
الحاجات ولا يبي بها مجد او لا يصرفها الا فيما يجب على الامام العادل من
فيه فان جهل فليسئل او رعى العلماء واعرفهم بالمصالح الواجبة التقديم
وتنوي الغرم ان ظهر المستحق اه فهل ذلك عام في الوديعه وغيره من
كل مال ضايع وقع في يد شخص لا تعدوا يبيس من معرفه مالك ولا اعتراض
للمحكم ان علم او يعرف بين حاكم وحاكم وزمان وزمان اجيبوا بجواب
مشافي ما في بسط يشفي العله ويروي العله ويعمل النهل فالمساله واقع
والضروره الى بيان الحكم منارعه كشفا لله ببرهانكم حجاب العماوانا بطالع
شمس نصوصكم غياهب الظلم او اعلا قدر سدي واسما واناله في كل
ما يحتاج اليها واتاه من لدنه علما ونصر ببيانه قلوبا غلظا وفتح بآذانا
صما مع التواب الجزيل والصواب الجليل انه ولي الكرم **فصل** في تصرفات الاحاد
رضي الله عنه قال ابن عبد السلام في قواعده **فصل** في تصرفات الاحاد
في الاموال العامه عند جوار الامه لا تتصرف في الاموال العامه الا الامه
ونواهم فاذا تعذر قيامهم بذلك وامكن القيام بها من يصلح لذلك من
الاحاد فان وجد شيئا من مال المصالح فليصرفه الى مستحقه على الوجه
الذي يجب على الامام العادل ان يصرف فيه بان يقدم الاهم فالاهم والاصح
فالاصح فيصرف كل مال خاص في جهته اهمها فاهمها ويصرف ما وجد
من اموال المصالح العامه في مصارفه فاصلها وان وجد اموال امفصق
فان عرف ملاكها فليصرفها عليهم وان لم يعرفهم فان تعذر معرفتهم بحيث
يبيس من معرفتهم صرفها في المصالح العامه اولها فاولها وانما قلنا ذلك
لان الله تعالى وتعالى ونوا على البر والتقوى وهذا البر والتقوى وقد قال
صلى الله عليه وسلم والله في عون العبد ما كان العبد في عون اخيه
وقال كل معروف في صدق فاذا جوز له ان ياتحه من اي سفيان

ما يكتفيها

ما يكتفيها وولدها بالمعروف مع كونها المصلحة خاصه فلان يجوز ذلك في
المصالح العامه بالاولى لاسيما مع غلبه الظلمه على الحقوق ولا شك ان القيام
بهذه المصالح اتم من ترك الاموال بايدي الظلمه يا كلونها بغير حقها وبقوتها
في غير مستحقها ويحتمل ان يجب ذلك على من ظفر كمن وجد النقطة في
مضيعة واذا جوز الشرع لمن يجد حقه ان ياخذ من يحق اذا ظفربه ان
كان من جنسه وان ياخذاه ويبيعه ان كان من غير جنسه مع ان هذه مصلحه
خاصه فجوازها ذكرناه مع عمومها اولى وقد خير اصحاب الشافعي واخذ
ذلك بين ان يصرفه في مصارفه ويحبس في ان يتعبد كما ذكره الاصحاب بوقف
يتوقع فيه ظهور امام عادل اما في مثل هذا الزمان لما ابيس من ذلك فيتعين
على واجده ان يصرفه على الفور في مصارفه لما في بقائه من التعزير وحرمان
مستحقه من تعجيل اخذه ولا سيما ان كانت الحاجه ما صبه اليه بحيث يجب
على الامام تعجيلها اه فقولنا لا ذرعي علوما في فتاوى ابن عبد السلام
من اطلاق جواز صرف ذلك المال في المصالح كلام غيره يقتضي انه يرفعها
لقاضيهين ولعله لما قال ذلك لفساد الزمان اه قد صرح بل بن عبد السلام
في قواعده كما ترى هذا وكلام السائل في غاية من الابهام حيث لم يذكر
كلام ابن عبد السلام و يذكر كلام الاذرع عليه وظاهر ان كلام الاذرع انما
هو كلام الروضه وليس كذلك اذ كيق يستقيم ان يقول في الروضه
للقاضي حفظ ما لم يتعين ماله فيقول الاذرع في كلام غيره يقتضي ان
يدفعها الى القاضي الامين الخ وقول القاضي ينبغي ان يقال فيه يعرفه كالنقطه
الخ نقل القوي مشكه في جواهره فقال وقال الامام في التوب الذي طير
الرحم هل هو منزلة الالتقاط فيه خلاف فان لم يجعله نقطه فهو امانه
والظاهر انه لا يجب طلب المالك يعني بالتقريب وقال بعضهم يجب كالنقطه
اه وهذا يقتضي انه اذا اخذ التقريب ضمن كافي للنقطه على القول بوجوب التقريب
اه كلام القوي والحاصل ان كل مال ضايع وديعه كان او غيرها المتقرب فيه
الفتوى انه متى يبيس من ماله امسكه له ابد او يعرفه نذبا ان لم يخو عليه
والاخرم التقريب وصار ضامنا وان شاء اعطاه قاضيا امينا ان فرض وجوده
واما غيره من جمله ولاه الجور فلا يجوز اعلامه ايضا والاصار من جمله
اموال بيت المال فيصرفه في مصارفها من هو تحت يده ولولينا

110

مسجد وقول ابن عبد السلام لا ينبغي به مسجد بخالفه قول الانزريقي باب
 الفرائض من نفائسه في بحث مال من لا وارث له ولا انتظام في بيت المال
 قال جماعة يجوز لمن في يده ان يحفظه الى ان يلي سلطان عادلا اي عند
 توقعه على قرب او يصرفه في المصالح من سد خلة المحتاجين وبناء المساجد
 والابار والقنطرة والمدارس والربط وغير ذلك اهـ وحمل شيخنا في شرح
 المنهاج ما قاله ابن عبد السلام على انه اذا افاضل وان غير البناء اهـ اي
 لا يمنع البناء راسا وان رآه مصلحة بل له ذلك كما مر عن اولئك الذين نقل
 عنهم الانزريقي وانه ليس له الاخذ منه اذا كان غنيا ويجوز اذا كان فقيرا
 على المحتسب وفاقا للفرقي وخلافا للقضية فتوى ابن عبد السلام لكن
 قال الفرقي حيث جاز التصرف الى الفقراء فيوسع عليهم وحيث جاز صرفه
 الى نفسه فيضيّق مهابا امكنه وما انفق على عياله منه يكون بين التوسعة
 والبسط فان استطاع انسان فان كان فقيرا وسع عليه وان كان غنيا
 لم يطعم منه شيئا الا ان يكون في برية وغوها بحيث لا يجد شيئا يطعمه فان له
 كالفقير فان عرف من حال الفقير انه لو عرف الماتوع منه اخبره بالاولى لكي
 يكون لا يدري الحال وليس له ان يكتري مراكبا ان كان مسافرا ولا يسترطه
 اهـ وظاهر ان محل ذلك حيث لم يحتاج الى الركوب خوفا من تحول الانقطاع و
 الاجاز وقد استظهره لكما لا ادري في الفتوى حيث قال ما معناه فلو
 لم يعط المستحق من بيت المال شيئا فهل له ان ياخذ حصتها اذا امك ذلك
 كالظافر بمال الغريم الظاهر نعم واولى بالجواز اهـ اذ قد ان كل مال اضاف
 ابيس من معرفة مالكه حكمه بيت المال **فقول** السائل ولو اوصيت
 بصرف ما هو في ملكه **الجواب** لا يخلو اما بوصي بتلك المال
 فاقبل او بالكثر من ثلث فان كان ثلثا فاقبل استحق الموصي له بالقبول
 وان كان زائدا كان اوصي به كله حكما بطلان الوصية في الزايد
 حملا على انه ليس له وارث خاص ولا نظير الى اجازة السلطان كما
 قرره الاذرعني واعتمده وحمل على انه لا مال له سواه هذا لان الاصل
 عدمه ما لم يثبت وقوله او يفرق بين حاكم وحاكم اخره جوابه نعم
 يفرق كما مر التبيه على ذلك في اصول الجواب لكن الفرق انما هو هو
 بالنسبة الى الجواز وعدمه لا ابواب وعدمه فالحاكم غير الامين
 لا يجوز

لا يجوز للدفع اليه والامين يجوز الدفع اليه ولا يجب هذا مادام لم يئاس من
 مالكه والاوجب الدفع الى القاضي الامين اذ لا ولاية شرعية للاحادفهم ووجهه
 بل مع عدمه اصلا او حكما لكونه غير امين وليس تلك الولاية مختصة
 بصرف الاموال العامة الى مستحقها الذي منه صرف صاحب القربة او الاصل
 منهم عند تقبله او قاق المسجد في القدر الى صارتها كما جزم به الشيخان
 بل يتعدى الى تصرف في المال بنحو البيع للمصلحة كما قال المرحان لو فقد
 الولي فعلى المسلمين النظر في المال مجبورون وهم وثقلى حفظه وقال صاحب
 التبيين يجب عليهم النظر في ماله وحفظه وكما افق ابن الصلاح بان لمن
 عنده مال يتيم لو سلمه حاكم جاز فيه التصرف فيه للضرورة **كتاب النكاح**
 مسألة امرأة عربية لا يعرف اسمها ولا اسمها طلبة التزويج فلما اخذتها
 قيل ما اسمك فقالت فلانة بنت فلان ولا يعرف لها ولي فزوجها القاضي ثم
 بعد العقد والتكئين بزمان طويل ظهر من يعرفها ويعرف نسبها وبات
 ان اسمها واسم البهائم الذي ذكرت حين العقد واقربت بذلك ولم تكن
 غالطة بل معتمده وقالت انما اخفيت سبي لغرضي في ذلك فهل يقبل منها
 ذلك ويصح النكاح او لا اقتونا ما جاوز من **فاجاب** نعم الله به امين ان
 هذه المرأة ان وقعت الاشارة اليها وقعت العقد كزوجتك فلافه هذه
 نقلا قبلت نكاحها فظاهران النكاح صحيح وان بان ان اسمها ليس كذلك
 وكذا ان لم تحصل اشارة ونويها اخذ من قولهم لو كان له بستان هند ودعد
 فقال له وحيثك ستي عدا فقال قبلت نكاحها ونويها هذا صحيح في المنوية
 وفي هند دون المذكورة وهي عدي عملا بقصد هما ولا فرق بين تعدد هذه المرأة
 تقبل اسمها لا لغرض وبين ان لا اذا مدار على قصد كل من المولي ولو قاضيا
 والزويج والله اعلم **مسألة** امرأة تزوجها ابوها مجبره بكفوتهم ادعت بعد
 ذلك ان بكارتها زالت بوطي قبل العقد وادعت ان تقيم بذلك بينه
 في غيبة الزوج عن محل القاضي بمحل الاقاضي فيه او امتنع من الحضور فهل
 تسع دعواها ويستتبعها ام لا **اجاب** رضي الله عنه اذا شهد رجل او رجل
 وامرأتان او اربع نسوة انها كانت ثيبا قبل عقد ابوها بوطي حسبة
 قبلت وحكم المرأة خلية كما قال ابن الصلاح وغيره نظير للمسلم وان ادعت
 في علي من عقد بها ابوها عليه ان عقد ابيتها وقع وهي ثابتة بوطي
 مع غيبته

119

منها
مقار

وهي لاتامن من ان يتعرض لها وادارت اقامة بينه بذلك او ادعت ذلك
وهو حاضر لا يخالطها لم يسمع وفاقا لما ورد في القاضي حسين نعم
ان طلبت من الحاكم ان يزوجه او من وليها بحضرة الحاكم فقال لها الحاكم
انت من وجه من عقد به عليك ابوك جبرا فقالت كنت اذ كان ثيبا
بوطي فلم يصح العقد سمعت دعواها وبيتها بذلك فاذا ثبت هذا ثبت
كونها غير من وجه بالاول والله اعلم **مسألة** رجل روج ابنته اجبارا
بكفو طائفا بكارقها وادعت بعد ذلك انها ثيب بوطي فهل يصدق
ان لا فاذا قلنا لا يصدق فبانت حاملا ووضعته اكثر من ستة اشهر
ولخلتين وادعت تقدمه على العقد واقامت بينه على الولادة فهل يبطل
العقد ام لا **اجاب** نعم الله به من سئل عن ذلك الفقيه الجبشي فاجاب بالنقض
اذا عرف انها ثيب بوطي قبل العقد لم يصح النكاح وان لم يعرف ذلك
فالنكاح صحيح لمعان انها ثيب بغير الوطى وثابت بوطي بعد العقد
وذلك لا يخل بعقد النكاح اه وقضية اطلاق الروضة تصديق المرأة في
دعوى الثيوبه وان كانت الدعوى بعد العقد وهو ما افتى به القاضي
حين وقيد في الروض بقوله قبل العقد قال شارحه خرج بها دعواها
الثيوبه بعدة فانه اي الزوج المصدق يمينه اي فيخلق على نفق العلم بكونها
كانت ثيبا بوطي عند العقد ملا في تصديقها من ابطال النكاح مع ان الاصل
بقاء النكاح بل لو شهدت اربع نسوة بثيوبتها العقد لم يبطل الجوار
ان رجلا لو شهد اباها كانت ثيبا بوطي حال العقد بان عدم صحة وهو
كذلك وعليه ينطبق قول المجيب اذا عرف انها ثيب بوطي اذ هي شامل
لما اذا حصلت بشهادة بذلك وما اذا تصادق عليها الزوجان وما
اذا نكل الزوج فحلفت واما الحمل فلا دلالة فيه على الثيوبه بل العكس قد
تحمل كما شاهدنا ذلك ههنا فلا فرق في الحكم بين الحامل والحائض والله
اعلم **مسألة** امرأة لها ولي فاسق طلقه منه ان يزوجهها بكفو
فامتنع وطلب منها مالا وكانت في ولاية قاضي باخذ على العقد مالا
له وقع في كبت مع خاطبها عدلا فزوجهامعتة اعدم ولاية الفاسق
فهل يصح العقد ام لا **اجاب** رضي الله عنه اصل المذهب ان الفاسق

لا ولاية

لا ولاية له بل تنقل الولاية للابيع فان لم يكن الا القاضي فهو الولي فان امتنع من
التزوج الابن ل مال فللمرة وخاطبها التحكيم ويصح العقد والحالة هذه
وكذا اذا قلنا الفاسق يبي وامتنع من تزويجها والله اعلم **مسألة**
لو غاب الولي مرحلتين عن بلد موليته وطلبت من القاضي ان يزوجهها
وكان بين الولي والقاضي دون مرحلتين فهل للقاضي ان يزوجهها حتى
لو اجتمع معه في بلد ام لا **اجاب** نعم الله به متى غاب الولي مرحلتين فالتر
من بلدها فاذا ثبت للقاضي ببلدها اي الذي حكمه شامل لها وان لم يكن
فيها فزوجهها من كفوء قال النكاح صحيح لانه حال ان زوج وشرط ولايته
وهو غيبة الولي قايم وان فرض ان القاضي كان قريبا منه او كانا معا
في بلدة واحدة بل ولو كان القاضي على اكثر من مرحلتين والولي على
مرحلتين فقط كما شمل اطلاقهم ولا نظر الى كون القاضي ثيبا ثيبا
الغائب ملا في تكليف المرأة وخاطبها بان لا يعقد بها الا الولي لغايب
من الحج والمشفقة فاذا كان معا في بلد فالمشفقة على لسوا او كانا القاضي
العد والمشفقة في عقد اكثر فقصدت للعقد دون الولي والحالة هذه محض
عناد ومكابرة لانا نقول نكتفي في المشقة بالمضنه وهي لعنت وان لم توجد
المشفقة كما في نظيره من القصر وغيره من رخص السفر وغيبة الولي التي هي
شرط لثبوت ولاية الحاكم قد وجدت وهي مناط الحكم لا غير ونظيره
المبيع اذا وجد فيه الشرط من كونه منتفعا به صح البيع وان كان ثم من
جنسه ما يغني عن بدل مال في مقابلته كالماء على الشط والتراب في الصحرا
وفي المهمات اخذ عن المجموع ان اطلاق الاصحاب اذا شمل بعض الاحكام
ولم يصرحوا به وخالف بعضهم فصرح بخلاف ما شمل الاطلاق فالصحيح
الاخذ بما شمله الاطلاق اه واطلاق الاصحاب شامل لصحة عقد القاضي
في صورة السؤال **مسألة** عن التحكيم الذي ذكره العلماء انه يجوز في
غير حدود الله تعالى في المضرة والسفر مع وجود القاضي وعدمه فاذا
كانت قري متجاورة ليس فيها قاضي وكان قاضي يطلب على التزوج ثيبا
وفي بعض القرى من يجوز تحكيمه فحكم امرأة ليس لها ولي خاص
او كان ولكن كان غائبا غيبة معتبرة من يجوز تحكيمه في تزويجها

ببرجل معين وكانت المرأة في قرية والمحكم في أخرى فهل يجوز له تزويجها
بالتحكيم ممن عينته ورخصت به وإن يجتمعها قرية واحدة ومما عوقفون
الامام الاثرقي في نفائسه وحكم الاماكن التي لاحاكم فيها كالرفقة هامة
انه يجوز التحكيم وان فرقت المساكن ومعناه انه يجوز التحكيم ولكن
بشرط ان يكون المحكم والمرأة في مكان واحد ويكون الموضع كالرفقة
فاذا كانت المرأة غريبة لا يعرف نسبها وقالت انا فلانة بنت فلان من
بلد فلان ولم ترد على ذلك وطلبت التزوج وقدر اهل الخاطب والشهود
وحكم من يجوز تحكيمه ويشهد على تحكيمها واذ نهاله بعده شاهد
ولم يكن المحكم حاضر بل هي في مكان وهو في مكان بل يشهد الشاهدان
بتحكيمها واذ نهاله في التزوج فهل يصح ذلك ام يفرق بين من يعرف
نسبها ومن لا وهل يفرق بين القاضي والمحكم بان القاضي له ولاية ببلد
مخصوصه ببلد او بلدان فلا يجوز له تزويج من لم يكن في محله ولاية
والمحكم ليس له ولاية ببلد مخصوصه بل ولايته تحكيمه فيجوز تحكيمه ان
اجتمعا او افرقا فينبوا لئلا ذلك انا بكم الله **اجاب** رضي الله عندهما
جواز التحكيم في غير عقوبة الله تعالى حتى في النكاح او سفر مع وجود
قاضي وعدمه هو ما جزم به به الشيخان وغيرهما في باب القضا وما
في الروضة في باب النكاح من اشتراط كونه عدلا **فالحاصل** ان المجتهد
تحكيمه جائز مطلقا ولو مع وجود القاضي والعدل غير المجتهد تحكيمه
جائز عند فقد القاضي وكذا مع وجوده ان طلب على التزوج مالا وان قل
فيما يظهر اما تحكيم عدل غير مجتهد مع وجود قاض ولو غير اهل على
المعتمد فغير صحيح ولا بد في التحكيم من لفظ لقول المرأة ح ولو بكم
قال بعض المحققين وهو ظاهر جلي مثلا حكمتك في تزويجي واذ كنت
لك في تزويجي او تزويجي من فلان وكذا اللفظ الوكاله على الاصح في نظر
من الاثر للولي بل يكفي سكوت الكمر بعد قوله لها حكميني في تزويجي
فقد ولي خاص فلا تحكيم اذا غاب وليها وان فقد على ما لا تنوار وجعل
المرجى في عيابه وغيره لكن خالفه ابن العباد فالحق غيبة الولي بقدر
وهو جدر بالاجتهاد من الاول وقد علمت به في سفر الحج مرارا وهو

مقتضى

مقتضى المنقول عن نص الشافعي رضي الله عنه الذي رواه يوشن بن عبد الاعلا
حيث قال اذا كانت في الرفقة امرأة وفقدت الولي فقلت امرها رجل حتى
يزوجه جار قال يوشن قلت كيف هذا فقال اذا ضاق الامر اشع وقضى
جاء التحكيم لم يتعين على المرأة تحكيم واحد من اهل قريتها بل لو حكمت امرأة
في اليمن رجلا بملكه فزوجها من خاطبها هناك وهي باليمن جاز لان ولايته
عليها ليس مقيدة بمحل وبه فارق القاضي بل يظهر انها لو قالت له حكمتك
في تزويجي من زيد بمكان لم يتعين ذلك المكان لدلالة القرينة على ان
ان التقيد غير مراد اتماما لم تقبل ولا يزوج في غيره ولا يعين ودعوى
المرأة المجهولة النسب انه لا ولي لها مقبول اذا عبره في العقود بقول
اربابها **فصل** الا حوط اثبات ذلك فان الحث في الطلب فله التأخير و
الاولى يبادر الى تزويجها بعد تخليفها ندبا على انه لا ولي لها وانها خلية
من كل مانع من النكاح اما معروفة النسب لو ادعت موت زوجها
المعين او طلاقه بخلافه ما لو قالت كتت من وجهه فطلقت واعتدت ولم
يقم الزوج فيقبل قولها بلانية ولا يمين والا ولي محل اطلاق القرين
والروضة عدم القبول الا يمينه والثانية محل اطلاق الديلمي وغيره
القبول والله اعلم **مسئلة** عن امرأة في غير محل ولاية قاض ادعت
له ان يزوجه في محل ولايته من شخص معين فزوجها كذلك فهل يصح
النكاح اولى واذا قلتم لا يصح فاقدم على تزويجها معتقدا انها في غير
محل ولايته ثم ظهر انها في محل ولايته فهل يصح ايضا ام لا لانه بالا قدم على غير
التزوج يفسق ويخرج عن الولاية بتعمد الكبره ولو سمع اذن امرأة
في محل ولايته ثم خرج منها وعاد فهل تزويجها بالاذن السابق كالموعد
البينة ثم خرج عن محل ولايته ثم عاد اليها فانه يحكم على الصحيح كما ذكره
ام لا وهل مرادهم بمحل الولاية نفس البلد لتخرج المزارع والبساتين حتى لو
زوجها لم يصح لانها ليست بمحل ولايته لان الولاية لم تتناول غير البلد فاشبه
ما لو قال لو كمل به في سوق كذا لا تتبع في غير السوق ويؤيده ما ذكره
من اسم القديس لا تتناول المزارع على الصحيح او تشمل المزارع والبساتين
افتونا ما جاوز ابن ابي **اجاب** رضي الله عنه ان العبرة في كون المرأة
محل ولاية القاضي حال التزوج حتى لو ادعت خارجة فزوجها فيه

٤١

صح كما هو ظاهر اذا اذن لا يشترط امر شاط اشره به عقبه فمن ثم لو اذنت
المحرمه لوليها في النكاح ولم تقيد بحال اخرجها صحتها في زوجها
بعد ان يحل كما صرح به الاصحاب ومثله المقتد به بل والمزوجه اذا اذنت
لوليها ان يزوجه اذا انقضت عدتها او فارقها زوجها على ما قلناه مجمع
وجزم به شيخنا في فتح الجواد وغيره وقارق التوكيل بتزويج من يستقضي
عدتها بانها في الاذن اقوى من التوكيل فمن وقع خلاف في صحته بلفظ الو
التوكيل وان كان الاصح الصحة فيصح عقد القاضي بنكاح من اذنت له
ولو بغير محل ولايته اذا وقع العقد وكل منهما محل ولايته وان كان الزوج
خارجا اذ حكمه محل ولايته نافذ في جميع اقطار الارض كما قال
القاضي وغيره فان كان الخاطب فيه لعدم تعليق الولاية به اعني الخاطب
فلم تكفي محضه فلو اقدم على تزويجها والحال هذه فالنكاح باطل
ويظهر في انه لا فسق به اذ غايبته انه يعطى عقدا فاسدا او ذلك صغيره
لا يقتضي مجرد هافسقه ولا ينظر الى ان عقدا لنكاح يترتب عليه اذا لم
مفاسد لا تخفى فهلا فارقا غيره من العقود فيكون الاقدام على الفاسد
منه من غير المعذور بخلاف جهل كبيره لانه اقوى المفاسد في ذلك وجود
الوطي بغير مقتضى محل وهو وان كان مع علم من الواطي او الموطوءه
فهو زنا بالنسبه الى العالم والقطع سبب الوطي وهو العقد الفاسد
لذلك والا كان وصليه تشبهه وهو لا يوصف بحل ولا حرمة على المهي
كما افتى به النووي فتعين ان الاقدام على نكاح الفاسد كغيره من سائر
العقود في ان بانت في محل ولايته وقت العقد فهو صحيح عملا بما
في نفس الامر من باع او زوج مالا مورثه طائفا بانياته فبان ميتا
فان شك هل وقع العقد وهي في محل ولايته ام جازجه استصحب الاصل
ان وجد فيما يظهر فيصح نكاح امارة كانت في محل ولايته قبل العقد
فخرجت وشككت هل كان خروجها قبل العقد او بعده ويبطل في كل
عملا الاصل فيهما وكذا ان لم يكن اصل يستصحب احتياط الامر بالنكاح
فيما يظهر في جميع ذلك وقد علم مما مر ان خروجها اي القاضي وجوها
بعد الاذن من محل ولايته لا يوثق في الاذن فيزوج ان رجع وخبرعت
بخلاف مالا انفزل بعد اذنتها ثم عادت ولايته فلا بد من تحديد الاذن

خروج

خروج وجه بذلك عن الولاية فمن ثم لم يعد الا بتقريبه جديده كالمستخرج
البيته فانه يحكم بها وان خرج من محل ولايته بعد سماعها وعاد على المصحة
وان العقد لو وقع وهو خارج يبطل لعدم ان يكون في محل الذي فيه
قاضي صح العقد لانه ح محكم بشرط ان يوجد الحكيم من الخاطب ان يصح ان
بشرطنا محكمه وهو ظاهر كلام الشيخين واعتمده شيخنا شهاب
الدين القاضي في كتابه وهو امكن قول المعتقد خلافه لولي ومن تبعه ضيقا
لان كان في محل الذي هي فيه قاض فكل ذلك ان حكمت من هو في الاهلية كالتقاضي
لا دونه واما محل ولايته الحاكم فهو ما عين له نفى عن المحل خارجا فيحكم
بمحل لا يقصر فيه الخارج من تلك البلده مسافر فيما يظهر فان اطلق التولية
كما اقتض موضع او في موضع او محل وجهه كذا دخل المحل العين وكذا
مادت القرينة العرفية على عدم ارادتها فضلا عن المسكوت عنه
فامل ايها السائل جميع ذلك فانه من المهمات والله اعلم مسئله
رجل شافعي تزوج امرأة شافعية على مذهب الامام ابي حنيفة بغير
لي فهل يصح العقد وهل يفرق فيما اذا كانا يعلمان التحريم على مذهبها
وهل يجب عليهما التعزير اذا اعتقدا التحريم وهل يجب التفريق بينهما
اذا لم يتصل بحكم حاكم ولا بينوا لئلا ذلك اجاب نعم الله به امين
لا يصح العقد على مذهب الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزوج
المرأة نفسها اخرج ابن ماجه والدارقطني عن ابي هريره لقوله
صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي اخرج ابو داود والترمذي
وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن ابي موسى واطال الحاكم في تخرجه
طرقه وقول السائل هل يفرق بينهما الخ **جوابه** يجب على
القاضي الشافعي الحكم ببطلان النكاح والتفريق بينهما وخرج اعني اذا
حكم ببطلانه قطعا حتى يكون الوطي بعده زنا يوجب الحد بشرطه
فارتفعت شبهة الخلاف وامتنع على قاضي حنفي بعد ذلك الحكم
بصحته فان رفعه او لا الى قاض حنفي فيحكم بصحته صح قطعا ثم ليس
للقاض شافعي نقضه بعد ذلك على اصح الوجهين كالكثير المسائل الم
المختلف فيها وان خثار السبكي قول الاصطخري وهو النقص كما
نقله ولده في التوضيح اما استحي ان يرجع الى نكاح صح عن رسول

100

جوابه

صلى الله عليه وسلم انه باطل واستمر به على الصحة لاري حاكم من الناس
وهو قهرك وهل يجب عليها التعزير بالرجوع جوابه كما صرح به الاصحاب
قاطبة فلا تطيل بذكر عاداتهم ويكفي من احب الاطلاع على ذلك ان
ينظر الروضة واصولها ومختصراتها كالروض والعباب وشرح
الروض ولا ينظر الى قول قائل لا يعرف ان لو فوجده على وفق مذهب صحيح
فان هذا تايها قواعد كل من المذهب بل سئل مفتي حفي لا جاب
بوجوب التعزير على من لم يعتقد حله لان التعزير اذا لم يكن مجعاً
عليه فالعبرة فيه بفقيدة الفاعل وصرح الاصحاب ايضا في التبع
بوجوب التعزير على من وطئ جعيته ان اعتقد حرمته كشافعي
دون من اعتقد حله كحنبلي **فالحاصل** ان المسألة منقولة فلا وجه
فيها الى التعويل على جزم به فلا يطرق الى طر لا جمل قول قائل فيها
بعض رتب والله اعلم **مسألة** الزيدية والاسماعيلية
الاولون يقولون لا قدروا الاخرين يعتقدون حل اشياء لا يحل
القران والحديث الصحيح هل محل مناكحتهم ودبايحهم ام لا وهل
عوامهم مثلهم ام لا لقربهم في ذلك افتونا ما جوب ابن اجاب
عنه لا المتدعة ضربان ضربا يكفرون ببدعتهم وذلك كمنكري علم الله
بالجزايات ومعتقد ي قدم العالم او كونه تبارك وتعالى جسيما كسا
الاجسام او انه تعالى جعل الصور الحسان تعالى الله عما يقول الجاهلون
علوا كبيرا ومعتقد ي كون الرساله انما هي عليا وانما غلط جبريل و
وقع من الاسماعيلية تعرف بالفرايبه لقولهم كان محمد بعلي من
الفضال بالعرفان والذباب بالذباب قال استغفر الله من ذكري مقالهم
فالحكم بالفراج من يد نوا من الذهب فلا شك ان لهو احكام الكفار
التي منها عدم حل مناكحتهم ودبايحهم **وضرب** لا يكفرون وانما
يتدعون ويظلمون كفرهم من الخبايا يعتقدون التحميم
لكن مع اعتقادهم انه ليس كسايل الاجسام وكالقدرية وهم و
يعتقدون ان الشرف فعل العبد والخير فعل الله تبارك وتعالى
من شتم شبيههم صلى الله عليه وسلم بالجوس حيث القدرية

محوس

محوس هذه الامه لان المحوس يقولون بالنور والظلمه فقد اثبتوا
خالقين كذلك هو لا جعلوا للخير خالقاً ولشر خالقاً وقد اخذ بظاهر
الحديث الاستاد ابواسحاق فقال بعدم حل مناكحتهم ودبايحهم والمحوس
على خلافه لما تقر بان بدعتهم ليست مكفرة وقد صار هذا القبا على
المعتزله ومن يخاف خوهم من الزيدية لا اعتقادهم ان فعل العبد
مخلوق له وانما في قدره العبد ليست قدرة الله تعالى صالحة له وحكمهم حكم
القدرية في اجري احكام الاسلام وان كان الاولى لا يشاركوا مثلاً خروجا
من خلاف الاستاد المار وليس في عقايد الزيدية ما يقتضي الحكم بكفرهم
على مقرر مذهبنا اذا عظم شئ شامتهم القول بخلق القران ونفي صراحة
خو السمع والبصر من الصفات الذاتية تزيها للباري من اثبات شئ
في القدم مع ما راعى على صلاهم من الصفات غيره ومحل بسط ذلك و
ايضاحه الكتب الكلامية واما الاسماعيلية فهم فرق منهم ما حكم
بكفرهم كما مر في الفرعية ومعتقد ي كفر الصحابة والعباد بالله تبارك
وتعالى ومعتقد ي كون عايشه رضي الله عنها ليست بربيه لا تكارهم
نص القران فهو لا كفر حكمهم واما من كان من عوامهم لا يعرف شيئاً
من هذه العقائد الفاسده ليست له حكمهم والله اعلم **مسألة**
امراة يتيمه دعيت الى نكاح ولم يكن قد بلغت بالسن والحيض والاستمنا
مثلاً فاشليت مها عن ولادتها فادعت انها قد مضى لها خمس عشر سنة
ولم يكن بذلك بجنه فهل يقبل قول الامام ام لا **اجاب** رضي الله
عنه ان امراة ان يعتقد بها الحاكم لم يكن له ذلك ولم يضح العقدة ظاهر
حتى يثبت البلوغ بالسن بينه وكذا اذا ابرغ اليه لا يحكم بصحته
الا بعد ما ذكر لان السن مما يمكن اقامة البينه عليه وان اراد ان يعتقد
يعقد بها وليها وصدق كل من الزوجين والولي الام في خبرها
جازا عتله وصح الزوج المذكور لان العبرة في العقود بقول رايها
لكن لا يحكم القاضي بصحتها اذا طلب منه حتى يثبت بالبينه والله سبحانه
اعلم **مسألة** امراة قالت بختي ولدت يوم وصل ابنا شافلان او جري
كيت وكيت وجماعه من النسوة قلن ذلك ايضاً فهل يقبل قولها ام لا

٢٢

ثم اذا عرف ان قدوم الباشا المذكور والواقعة ايضا خمس عشرة سنة تزوج
 المذكورة ام لا **اجاب** نعم الله به انه حيث بلغها شرط الصحة نكاحا
 بان لا يكون لها محرم او يكون قد ثبت بوطي (البدن) اما من حيثها او
 امنائها وتصدق فيهما بلا عيب او استكمال خمس عشرة سنة هلا اليه تحديه
 او لا يثبت ذلك الا بهادة شاهدين هذا جادة المذهب الذي لا يجوز
 اعتماد سواه وافتي الكرماني بحوان اعتماد قول امهاا التفة فان ارادوا
 اعتماد سواه والقاضي وصدق كل من الخاطب والخبير والولي الام فهذا
 ان كان الولي القاضي وصدق كل من الخاطب والخبير والولي الام فهذا
 قريب يخرج على قولهم العبرة في المقود بقول اربابها **نعم** لو رفع
 ذلك الى الحاكم لم يحكم بصحته حتى يثبت البلوغ بالسن بالبينه والله اعلم
 مسئلة رجل خطب امرأة وابوه حرامه جارية سرية ابيه وامرأة
 المخطوبة ابوها وامها حراما وابوها قاضي الشرع كان من اهل العلم
 وابوه كذلك والمخطوبة اخ من ابيها وامها غايبا واخ من ابيها حاضر
 فكيف يكون تزويجها فتونا ما جوير **اجاب** نعم الله به ان ابن
 السرية يكافى في من امها حرة لتمام خربته وعدم ثبوت ولا عليه وانما
 الذي لا يكافى من امه امه يزوجها ابوه لتبعيته لامة ترقا وان عتق
 لعدم مكافات العتق حرة اصلية وكذا من امه عتيقه لا يكافى من امه
 حرة اصلية لثبوت الولاء عليه لمعتق الام ومثله من احد اصوله عتيقا
 بالنسبة لمن ليس في اصولها وكان اصوله اكثر منه في اصولها من ابوه وامه
 عتيقان مثلا لا يكافى من احد ابوها حرا صلي وقس على ذلك ولا نظر الى كون
 المذكور بخت قاضا ذلك في قاض لم يكن له ولاية انما نفذت للضرورة
 لعدم وجود الشرط المعتبر فيه كما يرشد اليه قولهم ليس من خصال الكفا
 الانتساب الى الظلمه وولاية الجور ويؤيده افتي البلقيني بانه ينعزل
 بزوال شوكة موليه ووجهه شيخان الشهاب ابن حجر شيخه القاضي
 زكريا وغيرهما فان قلت يؤيد ذلك الى عدم اعتبار الانتساب الى القضا
 في زمتنا هذا القول بن الصلاح ان الاجتهاد المطلق انقطع من نحو
 ثمانية ايو في زمتنا هذا من نحو سبعاية وهو شرط في القاضي قلت
 محل اشتراطه اذا وجدوا لانفذ قضاء المقلد ولا اثم عليه في الولاية

ويعتبر

ويعتبر الانتساب اليه بشرط ان لا يكون في تلك الناحية من هو افضل منه
 والمذكور في السؤال كان متوليا مع وجود افضل منه كما يعرف ذلك
 كل منصف **نعم** لو كان في المذكر في السؤال اي ابا ابي المخطوبة
 من العلماء وغيرهم اكثر منهم في ابا الخاطب وهو اقرب ايضا في النسب
 اليهم فقد مر ان الكثرة والقرب تغلب في الكفاة غدا ان ابوين عالمين
 لا يكافى فيها من ليس الا اب ومن ابوها عالم لا يكافى فيها من جده محالم
 فالحاصل ان المذكور ليس كفوا للمذكورة من هذه الحشية ولا نظر الى
 عرف الناس ان الانتساب الى اعمى فانما هو محض خطأ ثان غلب
 الهوى والله المستعان وليس للقاضي تزويج هذه المرأة حتى على الوجه
 القائل له لان محله فممن فقدت المرأة وليها صلا لا فممن غاب وليها
 فيه عليه ابو زرع وغيره والله يقول الحق وهو يهدي السبل والله اعلم
 مسئلة تزويج البكر الصغيرة هل يجوز لغير الاب والجد اي تزويجها
 مطلقا وهل هو وجه في مذهبا انه يجوز لغيرهما تزويجها اذا احتاجة
 الى الكسوة والنفقة وهل في مذهب ابي حنيفة انه يجوز لها ولها الخيار
 اذا بلغت اقتونا ما جوير **اجاب** رضي الله عنه ان تزويج البنت الصغيرة
 البكر مختص بالاب فابيه وان على ولا يجوز تلك غيرهما حال هذا ما
 ذهب اليه امامنا الشافعي رضي الله عنه وكذا البصري ومالك وابن
 ابي ليلى واحمد وابو ثور وابو عبيدة والجمهور ولا فرق بين ان تحتاج
 لنفقة او نحوها **نعم** ووجه ابو حنيفة تزويجها ولها الخيار اذا بلغت الا ابا
 يوسف فقال لا خيار لها ولا ليزوجها وصي ولا اجنبي اتفاق الجماهير
 وجوز به بن شريح وعروة وحماد في الصغيرة وحكام احمد بن محمد
 بن ابراهيم الخطابي عن مالك هذا حاصل اختلاف الامة في ذلك كما
 نقله محيي الدين النووي في شرح مسلم وغيره واما دعوى وجه
 في مذهبا قال بحوان تزويج غير الاب وابيه البكر الصغيرة فباطل لا
 التقات اليها ولا تعول عليها وما نقل عن الولي الكبير ابي العباس احمد
 بن موسى بن عجيل وينسب الى فتوى جمال الدين الترمذي من جواز تزويج
 الحاكم على القول بعدم الجواز لغير الحاكم فمثل ذلك لا يصح معتمد

هذا هو المختار في المسألة
 من اختلاف في تزويج
 الصغيرة

للفتوى قال العلامة علي بن محمد بن عتيق اليمني بعد ان ذكر ذلك عن
 الامامين المذكورين ولكن كلام الاصحاب لا يسمع بما ذكرناه وهو كما قال
 والله اعلم مسأله في رجل خطب بكرة فدفع اليها مالا الذي دفعه اليها
 ثم تزوجها ودخل بها فلم يجد بها بكرة فطلب رد المال الذي دفعه اليها
 فهل يجب رده ام لا اجاب نعم الله به ان ما دفعه بلا لفظ قبل العقد
 ولم يقصد به التبرع بل جعله لاجل البكارة ففي عقد عليها وهي تثبت
 فله استراداده لان ساقه في مقابلة العقد على بكره ولم توجد كما ذكر نظره
 بل افعي واقتضاه كلام البقوي اقتضا يقرب من التصريح وافتى به ابن رزين
 واعتمده الاذري والزرکشي وغيرهما وذلك فيما لو دفع مالا بلا لفظ قبل
 العقد ولم يقصد به التبرع بل جعله في مقابلة النكاح ثم لم يتفق بخلاف
 الوعد ثم طلق قبل الدخول فانه لا يرجع بشي رجه الاذري ونقله الزركشي
 عن صريح كلام الروضه في باب الهدية خلافا للبقوي لانه انما اعطاه العقد
 وقد وجد وليس قضية هذا عدم الرجوع في المسئلة المحبوبة عنها بسبب
 وجود العقد لانه يقال دفع للعقد على بكره ولم يوجد فعليه لو زالت بكارتها
 بعد العقد بخو سقطه لم يسترد لوجود العقد على بكره هذا كل ان حصل
 الاتفاق على ما ادعاه والا كان قالت مكنت فانكر القياس قصد بقاء بيمينه
 لاجل استراداده ما دفعه في مقابلة النكاح لان الاصل عدم استحقاقه
 الا ان يتبين كونها بكر قبل العقد فان الاصل استمراره الى حالته فتصدق
 بيمينها ولو ادعت انه لم يدفع ذلك في مقابلة كونها بكر بل مقابل مطلق
 النكاح او تبرعا فالقول قوله بيمينه لوجود القرينة الدالة على صدق
 وهي طرأ العادة لان ما يدفع للبكر زيادة على ما يدفع للثيب انما يقصده
 به كونه في مقابلة البكارة بخلاف ما دفع لمخطوبة شي بلا لفظ وادعى
 جعله من نحو الصداق الذي يجب بالعقد فقالت بل هدية فالقول
 قولها على المعتمد لعدم القرينة على صدق روايه اعلم مسأله تزوج
 امرأة بشرط ان لا يخرجها من بيت ابيها هل يلزم الشرط ام لا وسوال
 كان ذلك في نفس العقد ام لا وذكر الاندلسي في تقاييسه ان من تزوج
 امرأة بشرط ان يخرجها من مصر اهلها فليس له اخراجها منه حكا
 الترمذي عن الشافعي واحمد واسحاق وسكت عليه فهل هو صحيح

الاقضاء دون
 المقتضى لا يسمع
 عن جرحه
 من كلامه اعلم
 منها وان

عاشق

على ذلك ام لا فاذا قلتم يلزم الشرط فلا بأس وان قلتم لا فالترجم ذلك بصفة
 النذر هل يصح هذا الا للترام ويلزم الوفا به وهذا كونه جبراً
 الحاضر لا افتونا ما جوب من اجاب نعم الله به امين ان الشرط
 اذا لم يكن في صلب العقد بخو زوجتك بشي شرط ان يخرجها من بيتي فالجواب
 بطلان الشرط وصحت العقد بمهر مثلها وفساد الشرط مقتضى فساد المسمى
 لا غير اما بطلان الشرط كغير من سائر الشروط التي فيها غرض لها اوله ولم
 يخل بمقصود العقد الاصل فاحتجوا له اصحابنا بعموم قوله صلى الله عليه
 وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى باطل اخرجهم الشيخان وغيرهما واما
 عدم بطلان النكاح كما هو المشهور قلان فساد العموم لا يؤثر فيه فساد
 الشرط اولي وفي وجهه وقول انه يبطل النكاح بهذا الشرط كالبيع ومذهبنا
 ان الشرط ان نفقها اي كالشرط المذكور في سوال صح الشرط والعقد فان
 لم ينفق فلها الخيار واما ما نقله الاندلسي عن الترمذي عن الشافعي واحمد
 واسحاق ان الزوج اذا شرط ان لا يخرج من بلدها فليس له اخراجها
 منه والصواب في النقل انه يقال انه يلزمه الشرط حتى اذا اراد الخروج
 بها خيرت كما نقله الذميري بصيغة استفراب حيث قال في محنته
 فساد التسمية بفساد الشرط من شرح المنهاج واغرب الترمذي في
 جامعته عن الشافعي من تزوج امرأة بشرط ان لا يخرجها بها من بلدها
 الذي يلزم الشرط كذا هب حمداً لفظه قلت هو مذهب قديم للشافعي
 رجع عنه وقرر ما طبقوا عليه الاصحاب من فساد الشرط فقط و
 بفساده يفسد المسمى وحكي له قول ان النكاح يفسد بخو الشرط كما مر
 واما صحة الشرط بمعنى ان الرجل يمنع اذا اراد نقلها الا بمعنى انها خير
 فانه يحكي عن شريح القاضي وصورة ما حكي عنه ان عدي بن اوطاه دخل
 عليه فقال ابن انت اصاحك الله فقال بيبني وبيتك الحايط فقال اني رجل
 من اهل الشام فقال ناي الدار يستحق المزارق لا وتزوجت عندكم
 قال بالرفاي والبنين قال ولدي غلام قال ليهنك الفارس قال
 واددت ان اترجل بها قال الرجل احويا هله قال وشرطت لها دراهما
 قال الشرط املكك قال فاحكم الان بيتا قال قد فعلت قال فعلى من

من كلامه اعلم
 منها وان

من كلامه اعلم
 منها وان

قضية قال علي بن امك قال بشهادت من قال بشهادت ابن اخت خالتك
يريد اقرار على نفسه واما التزام ذلك بالنذر فصحيح يلزم الوفا به حيث
ظهرت فيه القرية لكونه يترتب عليه خير خاطرها او خاطر نحو امها
لان في ذلك ادخال للشروع على مسلم وهو خلق حسن مرغوب فيه الشارع
صلى الله عليه وسلم تعظيم فائدها فاذا ابتغى بها وجه الله تعالى
التحق بالقرية المقصودة في ذاتها كراية نحو القادم والله اعلم صيغة
عمل الهاشمي كقول الهاشمي ولو من ذرية فاطمة فاذا قلتم انما هي قوله صلى الله
عليه وسلم انما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد **اجاب** نفع الله به ليس
الهاشمي الغير المطلب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذرية سيدنا
علي رضي الله عنه وكرم وجهه من غير البضعة الكريمة كفوا لذرية السبطين
ابني فاطمة الزهراء ابنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاختصاصهم بكونهم
ذريته لقوله ان الله جعل ذرية كل نبي في صلبه وجعل ذريته في صلب
علي بن طالب اخرج الطبراني في الكبير عن جابر واخرجه الخطيب عن ابن
عباس وكونهم ينتمون اي يختصون اليه صلى الله عليه وسلم لقوله
كل بني آدم ينتمون الى عصته الاولاد فاطمة الزهراء رضي الله عنها وخرج
فيه عن ابن عمر بلفظ فاني انا عصتهم وانا ابوههم قال جمع من الحفاظ
وله طرق يقوي بعضها بعضها وردوا على ابن الجوزي ذكره لذلك
في العلل لا لذاته بل باعتبار طريقه ومن ثم عهد صاحب التخليص من
اختصاصها وغيره من خصايصه صلى الله عليه وسلم انساب اولاد بناته
اليه في الكفاة وغيرها وعدة الشيخان تبعاه من الخصائص والروضة
واختلها وان انكر ذلك العقول فانكاره مردود لما مر فقد صرح حوايان
معاني الانساب اليه عدم كفاة من ليس منسوب اليه ولوها شيئا منسوق
اليه لكونها من ذريته بقولهم في الكفاة وغيرها فيجعل قولهم ان بنو هاشم
وبني المطلب كفوا على غير هذه الصورة ولا دليل في قوله صلى الله
عليه وسلم انما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد على خلاف ما تقدم
لان في المولاة لكونهم لم يعترفوا جاهلية ولا اسلاما وفي بعض الحكم
الاجكام لقسم الفي والغنيمه وتحريم نحو الزكاة ومكافاة المطلب

الهاشمي

المترادف

الهاشمية

وان انتسب الي من انتسب اليه صلى الله عليه وسلم دونه **قلت**
يولد ما دل عليه اطلاقهم ان نحو الهاشمي يكافي من انتسب اليه البضعة الكريمة
فاطمه الزهراء رضي الله عنها تزوج علي رضي الله عنه ابنته ام كلثوم واما
فاطمه من عمر رضي الله عنه لانها اذا اقاماها من ليسها شيميا **قلت** تزوجت
جبرا لانها كانت صغيرة جدا اذا كان فلان يكا فيها هاشمي او مطلب من
باب اولي **قلت** لا دليل في هذه الفصة على ما ذكر ولا تصرح بان عمر
رضي الله عنه كفوا الهاشمي يستدل على ولويه مكافات من مرو غادية
ما فيه وقوع عقدها بالاجبار فلعلها كانا يريان صحة العقد ثم تخيرا اذا
بلغت كما هو اخذ الشافعي وان كان الاظهر خلافا وقد سمعت بعض
شايخنا اجاب بان عمر رضي الله عنه لما كان افضل منها بل ومن ابنتها على
المذهب السني يقتضي كمال حالهما ان لا ينظر الى فضلية الانتماء اليه صلى الله
عليه وسلم المحض وهذا لا ياتي على قاعدة المذهب ان بعض الخصال لا تقابل
والله اعلم **مسألة** رجل اذن لعبد في التصرف في ماله بالبيع والشرا فصار
العبد يامل من يملك السيد الى بلد اخرى واشترى السيد جارية صغيرة
واراد تزويجها فكشرا الى سيد يعلم انه اشترى جارية وان يري ان
يتزوجها وطلب منه ان يزوجه اياها فافقره السيد على شراها فهل للسيد
اجبارها على النكاح لاجل الضرورة الداعية للعبد فان قلت لم اجبار
امته باني صفة كانت وليس له اجبار عبده البالغ على النكاح على الاظهر
والثاني وهو القديم له اجباره كالامه على النكاح فعلى هذا الزوج
التي مر ذكرها من عبده المذكور مهم معلوم حضره شاهد من عدلين
وتولى طرفي العقد اي عقد الزوجين فاتي بصيغة الايجاب و
القبول كونهما غايين فهل يكون هذا العقد صحيحا ام لا بينوا لنا ذلك
اجاب نفع الله به ان دفع ذلك العقد الصادر على وفق ما ذكر السائل
الى قاضي جنفي وما لكي فقضى بصحته صح قطعا لان قاضي القاضى المقلد
لراجح مذهبه يرفع الخلاف ويصير الامر كما لم يجمع عليه وان رفع الى قاضي
شافعي او حنبلي لم يحل له الحكم مرجوح مذهبه على المعتمد عند السلي
وجهور المتأخرين بل يجب الحكم ببطلانه وح بطل قطعا لما مر

ايضا حتى يكون الوطي الوطي بعد ذلك من العبد محض زنا يترتب عليه احكام
 نعم اذا كانت التراضي فانظر تسديد فاني عدم الحكم بصحته فترتب مفسد
 وكان اهلا للترجيح فلا يباين ان يقضي بصحته حيث لم يكن مشروطا عليه
 في التولية لفظا وعرفا الحكم بمذهبه والا فلا يحكم بصحته لان القول
 القديم لا يسمى من مذهب الشافعي ومن ثم قال رحمه الله تعالى ليس حل
 من روى عن القول القديم بحيث جعله من جملة المذهب اما محض حكايته
 فلا معنى فيها ولهذا يطبق على ذلك عامة الاصحاب والله اعلم مسئلة
 في جارية غير كتابية دون البلوغ اقرت ان السابي لها نصرا في فهل يجوز
 لسيدها وطؤها واذا وصلت فهل تصح صلاتها واذا ماتت فهل تجوز
 الصلاة عليها وهل قولها مقبول ان السابي لها نصرا في وهل يفرق
 بين ان يكون السابي مسلما او نصرانيا واذا جهل السابي لها ما يكون حكمها
 اقتونا صاحبو من اجاب **نعم** الله تعالى به لا يحل لسيده هذه الامه الاستمتاع
 بها حتى يتبعه فقام وتستبرى لان غير الكتابية لا يحل نكاحها وكذا وطئها
 بملك اليمين واخبارها ان السابي لها نصرا في لقول بل لو اصرات ان السابي
 لها مسلم كان لغوا لا قول الصبي غير معتبر غالبا بل لا يتحقق ان سابيها
 نصراني مثلا وكانت غير كتابية كما فرض في السؤال لم يحل له الا بعد ما
 مر اذ غاية السابي الذي تبعته في دينه ان يتزل منزلت احد ابويها
 ومن احد ابويها كتابي والاخر غيره لا يحل وقول السابل وهل اذا وصلت تصح
 صلاتها الخ جوابه لا تصح صلاتها لانها كافرة حكما وان كانت صبيه ولا يامرها
 سيدها بذلك ولا يثاب عليه بل ياتم لانها ما مرها بفعل منك وهو التلاعب
 بالعبادة وان كانت هي لا تاتم بذلك لصباها فاذا ماتت حرمت الصلاة
 عليها لما مر وقد بحث الاذرع في العبد الصغير مثلا الذي لا يعرف
 له اسلام ولا كفر بانه لا يومر بالصلاة لاحتمال كفره ولا يتهي عنها العدم
 بتحقيق كفره فوله لعدم تحقيق كفره بفهم وجوب نهيه عن الصلاة اذ تحقق
 كفره كما في السؤال وقوله لا يومر بالصلاة بخبري حمله على ان لا يحل عليه
 امره بها واما الذنب فلا يمنع كما هو ظاهر واختمال كونه كافرا انما
 يمنع الوجوب لا النهي والندب وسكت الاذرع عن حكمه اذا مات ويظهر

وجوب

وجوب الصلاة عليه لاحتمال كونه مسلما اخذ من حكم ما لو اشتبه مسلم بكافر
 مثلا وقوله وهل يفرق بين ان يكون السابي مسلما او نصرانيا الخ جوابه
 نعم بينهما فرق ظاهر فان من سباهما مسلما صارت مسلمة بالسبي بشرطه
 والاسلام والكفر ضدان لا يجتمعان ومن سباهما نصراني مثلا فوكانت
 غير كتابية وان صارت نصرانية الا انا نلاحظا دينها الذي كانت عليه فجعلها
 كما يتولده بين كتابي وغيره لان النصرانية مثلا غير مضادة لنا في مثل
 الكفر لانه كل ملة واحدة ولو يتقن كونها غير كتابية وجهل سابيها
 اهو مسلم فتحل قبل بلوغها بالاستبراء كتابي فلا تحل حتى تستبرى بعد ما مرها
 للاسلام وصحة منها لم يحل لان بل حكمها حكم ما لو يتقن ان سابيها نصراني
 لان البطع محتاط له ما لا يختاط لغيره فلا يباح الاقدام على وطئ مع الشك
 في حله لاسيما وقد علم انها غير كتابية فالاصل بقاؤها محرمة حتى يتحقق
 حالها والله اعلم **مسئلة** عن امرأة يتيمة عجزا لا تكلم الا بالاشارة
 طلبت التزويج من ولد دون البلوغ فاخذوا منها الاذن باشارة هذا العقد
 ادعي وليها انها زوجت ولم يتبع الا بالحيض ولا بالسبي ولم يكن الولد اهلا
 للتمكين بل هو صغير فهل يصح هذا العقد ولا يقبل قول الولي انه تزوجها
 دون البلوغ ام لا بد من ثبوت البلوغ قبل التزويج بالشهادة وعلى من
 تكون اليقينة على الولي انها زوجت قبل البلوغ او على ابني الزوج انه جرى
 العقد بعد البلوغ بينوا النافذ **اجاب** رضي الله عنه ان العقد
 المذكور في السؤال على الصيغة المذكورة محكوم ببطلانه وان لم يدع الولي
 وقوعه حال صبا المرأة المذكورة ولا يجر له دعواه اثر في الفساد ولا لعدم
 دعواه اثر في الصحة بل ان علم وقوع العقد بعد البلوغ المرأة بالسبي والحيض
 حكم بصحته والا فيبطلانه لان الاصل استمرار الصبا لانه متيقن فلا يرفع الشك
 ولا في الطفل المذكور قبل بلوغه الدعوى على امرأه نفسها ولا يصح على
 وليها ان دعوى النكاح على الولي غير المجبر لا تصح فاذا ادعى الاب او هو
 بلوغه عليها ان العقد وقع بعد بلوغها فان اقره بالاشارة ثبت
 النكاح وانكرت وحلفت بها ان دفع او نكحت وحلق الولي اي وحلف
 الطفل ان كان هو المدعي ثبت النكاح ايضا لان اليمين المردودة بمنزلت

مسئلة
 عن امرأة يتيمة عجزا لا تكلم الا بالاشارة
 طلبت التزويج من ولد دون البلوغ فاخذوا منها الاذن باشارة هذا العقد
 ادعي وليها انها زوجت ولم يتبع الا بالحيض ولا بالسبي ولم يكن الولد اهلا
 للتمكين بل هو صغير فهل يصح هذا العقد ولا يقبل قول الولي انه تزوجها
 دون البلوغ ام لا بد من ثبوت البلوغ قبل التزويج بالشهادة وعلى من
 تكون اليقينة على الولي انها زوجت قبل البلوغ او على ابني الزوج انه جرى
 العقد بعد البلوغ بينوا النافذ

الاقرار على الاصح وكذا ان اقام المدعي بينهما ببينة بصدر العقد بعد
البلوغ وتقدم على سبعة اقامتها بان العقد وقع وهي لم تخص وان
وقع فيه لان مع بيئته زيادة علم وان وقع في البلوغ بالسن سقطت
الا ان شهدت ببيئته المدعي انها ولدت طلوع الفجر او يوم من المحرم سنة
سبعين وبيئتها انها ولدت طلوع الفجر ثاني يوم منه مع اتفاقها
على وقوع العقد مع غروب اول يوم من سنة ثمانين فتقدم ببيئته
المدعي لسبق تاريخها فقد ثبت الولادة في وقت لم تعارض فيه
كما افتى به العماني وهو ظاهر فان اتفقتا على ولادتها مع غروب
اول يوم منه سنة سبعين وشهدت ببيئته المدعي ان العقد وقع مع
طلوع الفجر ثاني يوم منه سنة ثمانين واقفقا على انه لم يصدر سوى
عقد واحد قدمت ببيئتها لما مر والله اعلم **مسئلة** امرأة شافعية
انتقلت الى مذهب الحنيفة فخطبها رجل حنفي وشافعي فحلت خلا
حنفيا ففقد بها مع حضور وليها وفي البلد حاكم شرعي شافعي
فهل يصح هذا العقد ام لا وهل الحاكم شافعي ان يحكم ببطلان النكاح
ام لا افتونا ما جاور من **اجاب** رضي الله عنه ان تقليد المرأة
المذكورة لا يخلو اما ان يكون صحيحا ام لا فان كان صحيحا كان اعتقدها
ارحمة مذهب ابي حنيفة او عليا وانه مذهب الشافعي واحتاجت
الى ذلك مشقة لا تختم غالبا فلا اثم عليها في ذلك وتصير كأنها ملزمة
مذهب ابي حنيفة في تلك المسئلة وان قلنا ان المصيب في الطيبات
واحد فقط في اذ ان زوجت نفسها او حكمت من يزوجها من حنفي او شافعي
قلنا با حنيفة بشرطه الذي مر فاما ان يحكم بصحة العقد حاكم حنفي
او شافعي ولا يحكم بصحة فاحكم به حنفي صح العقد قطعا ويحكم
على قاض شافعي بقضه بعد ذلك لتتفق الكلمة ويتم الانتفاع بناء
على صحته باطنا وهو الاصح في الروضة في مواضع خلاف لا يسيحاق
والفصل الى حيث قال ان حكم الحاكم في المسائل الخلافية تنفذ ظاهرا
لا باطنا في لو كانت قد طلقت ثلاثا حملها الثاني للاول وان
حكم قاض شافعي ببطلان بطل قطعا ايضا بناء على ما مر فيهم على

قاضي

قاضي حكم بصحته واذا وطبها بعد حكم الشافعي بالبطلان فهو زنا فيذر
من علم منهما بذلك وان حكم قاض شافعي بصحته فان راى ذلك لشي
مما ذكرناه في تقليد المرأة ولم يشترط عليه لفظا ولا عرفا الى حكم مذهب
الشافعي فالحكم صحيح ايضا والا فهو باطل بناء على ان الحاكم الملزم منهما
يحرم عليه الحكم بخلاف نص امامه لانه في حقه كنص لشارع بل يحرم عليه
الحكم بالتأذي في مذهبه وان ترجع عنده كما حرمه التقى السبكي غيره
قال ابو شيكيل وقد سئل عن هذه المسئلة بعينها بعد ان حرم ذلك
ما لفظه الذي ينبغي عليه حكم باب التجويز والتجسير فان فتحه بفضي
الى فتح باب مفسدة عظيمة لقطاة السواك متفقهم اذ يورد في
الى لفظا رخصا لمذهب اتباع الالهوية ويخير عن التحليل والتحرير
وفي ذلك الخلل ربيعة التكليف اه لفظه وكذا اذا كان انتقال المرأة
الى مذهب ابي حنيفة ليس مستندا الى عامر بل محض شهوة والتزامها
ايها ح باطل بناء على وجوب تقليد الارح و يكفي معرفة الارح حية بنحو
السماع فلا يرد ان العامي الذي لا يعرف الترجيح بالدلائل ليس له مذهب
خلاف لمنزعه وان لم يحكم بصحة ذلك النكاح وقد استدلى على تقليد
صحيح فلا اثم عليها في ذلك لانه صحيح بالخصب اليها والى مذهب ابي
حنيفة اما بالنسبة الى ملزمة مذهب الشافعي فهو باطل لا تحل لزوجه
الاول اذا كان شافعيها وقد طلقتها ثلاثا بوطي الثاني لها لانه وطى
في نكاح فاسد في عقيدته كما افتى به العماني والله اعلم **مسئلة**
قولهم لو لم يكن للمرأة ولي الحاكم رجلا يزوجها قبل استئذانها فالاصح
الصحة فعلى هذا يكون لمن لا اذن للثاني ام لا ولا وهو الحاكم فاقولم للثاني
فاذنت للحاكم فاذا اقلتم للثاني فاذنت للحاكم فزوجها الثاني فهل يطع
هذا الزوج ام لا **اجاب** نفع الله به انما تاذن المرأة المذكورة للمذي استئذنه
الحاكم في تزويجها فلو اذنت للحاكم فزوجها الناي فان كان باذن اخيه
ان اذنت للحاكم صح لانه والحال هذه وكيل والوكيل لا يحتاج الى استئذان
فاذنت الحاكم للمستئذن بعد اذنها لم يملك تزويجها ما لم تاذن له ولا
يكن عن اذنها للحاكم كما لو اذنت للقاضي الاكبر فزوج خليفته بلا اذن منه

بعد الاذن له ولا منها اذا اصح ان استنابة الحاكم قبل الاذن له جاز و
 يجري الاستخلاف للوكيل كاستنابته في شغل معين كتحليف وتعيين
 شهادة فالاصل ان الترويج الواقع من الخليفة بعد اذنها الحاكم ولم تكل
 بعده باطل والله اعلم مسألة امرأة هاشمية طلبت ان تزوج من غير
 كفولكنه ممن ينتمي الى اهل العلم هو واصوله ولها ولي قام به مانع من فسق
 جسد سفيه وايضا هو مختل النظر من خيل وغيره ولم يكن لها ولي بعد حتى
 تنقل الولاية اليه وقد قلتم الاقرب القايم به المانع او لا يعتبر كالصبي
 للقاضي والحال هذه وهل يعتبر الاقرب القايم به المانع او لا يعتبر كالصبي
 هناك حيث قالوا لا يعتبر رضاه فان قلتم بالاعتبار فما الفرق بينه وبين
 الصبي وايضا يحتاج الى ذلك وغيره من النقص والكسوة وخش من عدم
 تزويجها وقوع مفسده افتونا ما جوز من **اجاب** رضي الله ان الولي الذي
 به المانع او الثاني او الثالث منها وكذا الاول ان قلنا لا يلي والحلاف قوي
 منتشر كالعدم بناء على الاصح من وجهين في البسيط ان ذالمانع لا يسمى وليا
 وهو ظاهر كلام الشيخ ابي حامد وظاهر كلام القوي كما قاله الفقيه وتلميذه
 والمرجوح جزم به محققو المتأخرين منهم السبكي وناهيته به وبه افتى
 عجيل اخذ من كلام العمري وفي التحفة ما لفظه لو كان الاقرب نحو صغير
 او مجنون فالمعتبر رضاه لا بعد لانه الولي والاقترب كالعدم والثاني
 اذا المانع له ولاية لكنها متأخرة فعليه يعتبر رضاه بغير الكفو وهو ما افتى
 به الاصبغي وعلي بن ابراهيم البجلي الملقب بركب الخضراء ونقل ابن الهادي
 في كتاب توفيق الحاكم عن بعض الخوارج في موضع ذلك فالمعقد الاول وان
 كان الاقرب مثلا صحيح العبارة كالفا سق بناء على انه لا يلي والصفية
 كما يوجد في قول الجوهري لو زوج احد الاولياء بغير كفوء برضاها
 دون رضاي باقي من له الولاية لم يصح وهو مستظهر والمرجوح خلافه
 اعتبر استبدان نحو الفاسق لصحة عبارة فاذا تقررت ان الولي المذكور
 كالعدم فهذه امرأة لا ولي لها وقد صرح بذلك شيخنا الشيخ
 في التحفة قال على قول المتأخر ولو طلعت من ذواتها في التفاضل لعدم
 غير الصبي لعدم غير او لتوفر شرطه في تزويجها بغير كفوء

في الولد

في سوال اذا العام لجر كفوا للهاشمية فضلا عن منتهى فقط اصد الى اهل العلم لان
 بعض الخصال في الكفا لا يقابل ببعض جهات في المذهب صحيح الشيخان عدم الصحة
 لعدم الاحتياط فمن هو كالتابع عن الولي الفاضل وعن المسلمين ولهم حق
 في الكفا وصح كثير من بل الاكثرون الصحة واطال جمع محققون من المتأخرين
 في ترجيحهم وتزويج مصحح الشيخين بالتزويج ليس في محله اذ كيف ترايعا ولها
 جسد لا ينكرها الامتاهب والله در العلامة الضياء السحاق ابراهيم بن ابي
 القاسم مطير حيث قال وقد افتى عصم الشيخين ما لفظه وعند يحمده
 من فتاوى المتأخرين بالصحة لكنها لا تقام المنقول اذ المخالف المنقول
 خطره اه فالذي اراد اعتماد مصحح الشيخين الا عند حاجه شاق وخوف
 فتنه فيبغي اعتماد ما قاله الاكثرون بل تحت جمع متأخرون انه يلزمه
 الحاكم اجابتهما ح قطعاً كما يبحث الامه في ايق العنت وح اذ لم يجها
 القاضي لذلك لكونه عالما اهلا للترجيح فلم يترجح لاجابتهما فلهما مع خاطها
 التحكيم فان تجل عدل اثنين على القاضي وان لم يكن من اهل الترجيح من حيث الدليل
 اجابتهما اهلا بالمرجح الخازني وهو الحاجة الشاق وخوف الفتنه وانما استظهر
 على ذلك بفتاوى اهل العلم المحتاطين اذ المشقة تجلب التيسر والضرورات
 تنبيح المحظورات والله اعلم **مسألة** عتيق لمعتقها اخ وابن صغير طلبت
 ان تزوج برقيق فهل يجوز تزويجها قبل بلوغ الصبي بن معتقها فان
 قلتم لا فذاك والا فهل ولايتها لاختي لمعتق او للقاضي افتونا ما جوز
 اجاب رضي الله عنه بما لفظه قد صرح الاصحاب بعدم مكاة من مرق لمعتقها
 كانت او عتيقه واذا علم ذلك فنقول امرأة طلبت ان تزوج من غير كفوء
 ولها ولي قام به مانع كصبي فاستقلت ولايتها الى لا بعد فهل يزوجه والحال
 هذه لان الولاية له والاقترب القايم به المانع كالعدم قال الفقيه اسماعيل
 الحضرمي والاصبغي صاحب المعين والفقيه علي بن ابراهيم البجلي **مسألة**
 معللين بما ذكره وخالفهم الفقيه احمد بن موسى عجيل فقال ينتظر الصبي لانه
 له حق في الكفا فلا يفوت عليه والقلب الى الاول اميل لاسيما اذا تمنت
 على انظار بلوغه اي الصبي مشقة ويظهر ان الاقرب لو كان به مانع سوى
 الصبي كفوء وجوز سفران يعتبر رضاه ويفرق بينه وبين الصبا بان الصبا
 يسلب الولاية مسلماً كلياً تسلبه صحة العبارة بخلافها اذا فرغنا على الاول

وهو عدم اشتراط رضا الاقرب اذا كان صيا فولي العتيقة الذي انتقلت
ولايتها اليه في هذه المسألة هذا هو الحق كما نقله القوي عن العراقيين
وصححه السبكي والبلقيني واعتمد القاضي زكريا كما نقله البغوي عن
شيخه القاضي حسين والنفال وارتضاه الاذري واعتمد ابن النقيب وان
ابي شريف تنعلا بن الرقعة في الكفاية وجر عليه المزج في عيابه وبالجملة
فهو قوي نقلا وان كان الاول اقوى مدركا فينبغي العمل في ذلك بالاحتياط
ما لم يكن فيه اذن الكرم القاضي والاخر ثم يוכל احدهما الاخر فطلب الخرج
من الخلاق غير المذهبي مطلوب فتأكد لا سيما في باب النكاح فكيون المذهبي
المشقة على قوة ما فيلجئ من الذين يخالفون عن امره ان يصيهم فتنة
او يصيهم عند الاله وحسبنا الله ونعم الوكيل **مسألة** عن هذه الآية القائل
هل يثبت به الخيار لاحد الزوجين اذا احدث بالآخر كالجذام لان النفس
تتأخر من مخالفة قريبه ذلك ام لا **اجاب** رضي الله عنه ان الحب الفارسي
المعروف بالشجر لا يثبت به الخيار في النكاح بل هو كالبحر والسمام والاستحاض
والقروح السائل والجرب والعذيطه ونحوها لان اسبابه من صرع
في اشياء ليس المذكور منها مجرد العاقل لا تقتضي جوار الاقدام على النكاح
بالفسخ **قلت** كذلك مع اطلاعي على فتوى بعض العلماء بثبوت الخيار
وهو غير مبني على القول بعدم هيبه راسا حتى لو حكم حاكم شافعي
به نقض والله اعلم **مسألة** اذا عتق الامه المروجه بعبد ووطيها بعد
العتق وهي جاهله به فعلت وفسخت فماذا يجب لها مهر عتيقة او رقيقه
اجاب رضي الله عنه اطلق الاصحاب ان الواجب بعد الوطى بعد
العتق او معه وقد مكنت لجهلها المقتضي عدم سقوط خيارها مهر
مثلها لان الفسخ استند الى العتق السابق على الوطى والمقارن له ما
سببه الوطى في نكاح فاسد وقد يجب المسمى لاستفرازه بالوطى قالوا وما
وجب والحاله هذه تكون للسيد لا للعتيقه واعتراض ابن الرقعة ذلك بان
استاد الفسخ لوقت العتق اوجب وقوع وهي حرة وذلك بناء في
كونه للسيد من بان العقد هو الموجب الاصل وقد وجب في ملكه
وبذلك يعلم انه فرض المسئله في انه وجب مهرها بالعقد او قبل عتقها
عتقها فان لم يجب الا بالوطى لسكون السيد عن المهر حال العقد وعدم

هذا هو الحق
والقوي

فرض

فرض مهرها قبل عتقها كان المهر لها لانه لم يجب الا بالوطى والوطى هو حرة
وقول السائل فماذا يجب لها مهر عتيقة او رقيقه جوابه ان المهر ان يجب
للسيد كان مهر رقيقه او لها كان مهر حرة عتيقة اعتبارا بحاله وجوبه
والله اعلم مسئله في شخص اذا لم يتجر في مذهب فلفظه هل يكون
كنوا لبتت العالم ام لا وما حد العالم والفقير احاب **مسألة** رضي الله عنه
باللفظه قال شيخنا الشهاب بن حجر في شرح المنهاج الذي يظهر ان مراده
بالعالم هنا يعني في الكفاية من يسمى عالما في العرف وهو الفقير والمحدث
والمفسر لا غير اخذنا مما مر في الوصيه فوج فقضيته ان طالب العلم
وان برع فيه قبل ان يسمى عالما يكتفي بنت الجاهل وفيه وقفه مكافاة له
اي الجاهل بنت العالم بالاصلين والعلوم العربية ولا يبعد ان من شب
هو العالم بتفكيره غالبا لا يكتفي فيها من ليس كذلك ويفرق بين ما
هنا والوطيه بان المدارك على التسمية دون ما به الافتخار وهنا
بالفكر والعرف هنا غيره ثم اه لفظه وحاصله ان من بلغ في الفقه
او الحديث او التفسير محلا من بلغه سمي عالما في عرف اهل تلك الفنون
فهو مرادهم بالعالم وهو الذي لا يكتفي بنت جاهل ولا طالب علم
لم يبلغ رتبة على جهة التقريب في اعتبار عرف من مر وان المنقول
ان من لم يبلغ تلك الرتبة يكتفي بنت الجاهل لعدم كونه يسمى عالما
عرفا غير ان الشيخ يوق قويا مكافاة فارق بين الكفاية والوصيه
لما مر وقول السائل وما حد الفقير والعالم **جواب** ان من ادرك
من كل باب من الابواب الفقيه ما يستدل به على باقيه وحده
عند الاوصليين يؤخذ من احدثهم الفقه بانه معرفة الاحكام الشرعية
العملية المكتسبة من الدليل التفصيلية والعالم الفقير المذكور او المحدث
او المفسر والفقيه اخضر من العالم وكل فقيه عالم ولا عكس وحده
عند من مر في وجود من حدتهم العلم بانه يدرك المعلوم من هيئته
في الواقع وكل من مباحث مستوفاه في محالها وليس غرضا هذا
واما الفرض ما عقد له السوال من البحث عن الكفاية والله اعلم
مسئله لجل له عبد وامه هل له اجبارهما معا على النكاح فان
قلتم له اجبار امته لا عبده على الاظهر فعلى هذا الموروج امته

من عبده اجبارا لهما معتمد القديم من قولي الشافعي رحمه الله تعالى
في اجبار العبد الصغير وتولي الطرفين ايضا اي لا يجاب والقبول وكذا
بحضرة شافعي ولا مهر معلوم فهل يصح هذا العقد ام لا اجاب
الله عند ان رفع هذا العقد الصادر على وفق ما ذكره السائل الى قاضي
حنفي او مالي فقط يصح قطع الان قضاء القاضي لمصلحة
هذه هبة يرفع الخلاف ويصير الامر كما يجمع عليه وان رفع القاضي شافعي
او حنفي لم يحل الحكم بصحته اذ لا اجل للقاضي المقلد الحكم بموجب هذه
على المعتمد عند السبكي وجمهور المتأخرين بل يجب الحكم ببطلانه وجنحه
ببطل قطعا ايضا لما مر حتى يكون الولي بعد ذلك من العبد محض نأثير
عليه احكامه نعم ان كان القاضي انظر شديد فري في عدم الحكم
بصحته ترتب مفسده وكان اهلا للترجيح فلا بأس ان يقضى بصحته
حيث لم يكن مشروطا عليه في التولية لفظا ولا عرفا الحكم بالذهب والاي حكم
بصحته لان القول القدم لا يسمى قوله الشافعي ومن ثم قال رحمه الله
تعالى ليس في حل من روى عن القول القديم اي بحيث جعله جملة المذهب
اما محض حكايته فلا شئ فيها ولهذا اطلق على ذلك عامة الاصحاب والله
اعلم مسئله امراة لها ولي غايب هل للحاكم ان يزوجهها بغير كفول اسمها
اذا تضررت بعدم النفقة والكسوة او غير ذلك افتونا ما جوز اجاب
الفتية العلامة عفيف الدين عبد الله بن ابراهيم بن ابي القاسم مطينما
لفظه قال القموي وافتي المتأخرون ان المرأة اذا تضررت وقيل الزرع
فيها من الاكفا وجب تزويجها من غير الاكفا لا بقوله العلامة الانزقي
في محققه واقره قلته وقد اقيمت به مرارا في هاشمية لم يوجد لها
كفول اصلا او وجد ولم يرغب فيها وهو الذي يفتي به في هذا الزمان
فعلى هذا يجب على القاضي تزويجها بالضرورة اما سئله الى ذلك لانه
نايب الغايب والعامل فينبوب عنها فيما وجب عليها ان جواب
واجاب شيخنا جمال الدين محمد بن ابن ابي بكر لا يخرج من الله
تعالى ما لفظه من لم يحيط به في الجواب ولم يعن النظر استخرج
بما صورته فذكر جواب المحيبي المذكور ثم قال في اثره قلت وقد
اخذ الله على اهل الكتاب لخبينة للناس ولا تكفونه وقد اجمع العلماء

على ضرورة

على ضرورة المحاباة في الدين والسكوت عن الحق مضيع حتى يخيب المسترشد
في وجب علي ان الحقول محل ما فتى به بعضا متأخرين الذي نقله القموي واني
النحوي وغيرهما من لا ولي لها خاص فانها هي التي فيها وجهات صحيحة الشافعي
منها ان القاضي لا يزوجه بغير كفول مطلقا وقد سئل العلامة القياصرة
الدين ابراهيم بن ابي القاسم مطين قدس الله سره عن هذه وطلب منه
ان يفتي فيها بمقابلة الاصح فقال عندي جملة من فتاوى المتأخرين بالصحة
لكنها لا تقاوم المنقول ومخالفة المنقول خطره كما رأيت بخطه وهو
عندي فمن احب الاطلاع عليه اطلعته فله در المختارين لدينهم لهذا
الامام الجليل الذي امتنع من الفتوى باحدى الوجهين لا اعتقاده ان مقابل
الاصح ليس هو المنقول عندنا مع اطلاعه على ما اخذ كل من الوجهين وعلى
كل واحد وتوجيهه وتأيد الوجه الثاني كثره من عليه من جهات هذه العلماء
فقد قال به من المتقدمين الشيخ ابو محمد الجويني وولده امام الحرمين و
تلميذه امام الحرمين حجة الاسلام الغزالي وقطع به الشيخ ابو حامد وقال
اليد من متأخرين السبكي ورجحه البلقيني وصحى ابو شيكل في مشكل ٧
الوسيط وقال به ان النحوي في شرح المنهاج والرهيمي في شرح التنبية
واختاره صاحب الينابيع وقال الانزقي في فقايسة وهو المختار
في الفتاوى وجرى عليه العلامة عبد الله بن عيسى وعبد الله بن
الفتية عمر محمد وقال به العمل وقال به الولي ابو رزعة ونقل عن شيخه
عمر البلقيني ان ما صحى الرافعي والنحوي ليس معتمد وليس للتا فني
نص شاهد به ولا وجه له وهو محال في مذهب اكثر العلماء اه وجرى
عليه المزجد في العباب مصر حاشا لغة الشيخين فتأمل حال هذا
الامام كيقظ على مقالات هؤلاء الاجلاء الاعلام ولم يكن له بتلك
المقالات اكترات ولا اهتمام ما قام في نفسه ان ذلك الوجه ليس
له مع المنقول مقام وان لا يسعه ان يفتي بغير الراجح عنده والسلام
واما الصورة المذكورة في السؤال فلم يقل فيها احد من ائمة المذهب
بان للقاضي التزويج ومن ثم قال ابو زرع ومحل الخلاف عندنا ورجح
القاضي لفتي الولي فلو تزوج بغيره الولي او عضله واجرامه لم يكن
لذلك قطعا وقال مدعي في شرح المنهاج قال الزكاشي مراد

المصنف الاولى لها اصلا اما اذا لم يكن لها خاص فلا يزوج الا من كفو قطعاً لانه
 نايث عنه في التصرف هذا ما اقتضاه كلام الهروي في الاشراف وغيره ونقله
 في الاستقصاء عن الايضاح للصيغري ولم يحكم غيره وبه اصاب ابن الصلاح
 في فتاويه لانه حوال الغائب في الكفاة وولايتيه باقيا فلا يصح مع عدم اذنه
 ونحو ذلك في شرح المنهاج للعلام من مطير فليست طهره ومن ادعى القول به
 في صورة السؤال من احد من ائمة المذهب فعليه البيان فما اقبل دعوى
 بلا شاهد وما اقبل به بعض المتأخرين الذي جعل المحجب عنوانا للجوابه
 محل في الصورة ذات الوجهين وفي ما اذا لم يكن لها ولي خاص وذلك البعض
 هو فقيه المذهب ابن الرفعة كما افاد ابن قاضي شهاب وغيره وقول المحجب
 قلت وقد فئت به مراراً ان اراد مذهبنا في هذا استشهاده بخطا
 على خطا لما تقدم انه لم يقل به في صورة السؤال احد من ائمة المذهب وقوله
 فعلى هذا يجب على القاضي ان يشارف في تزويجها الخ قلت معاذ الله
 بل يحرم عليه تزويجها فيا للعجب العجيب من مفت جعل المحرم واجبا والخطا
 صائبا فلا حور ولا قوة الابا لله العلي العظيم ونعود بالله من الفتن
 ما ظهر منها وما بطن وانما محل الوجوب في المسئلة الاولى على القول
 بالحكم التزوج فيها فقد بحث فيها جمع متأخرون كما نقل شيخنا
 ابن حجر في شرح المنهاج انها لو لم تجد كفوا وخافت الفتنة لم يقضي
 اجابتها للضرورة كما في حكمة الامة الخاف العنت اه قال والذي يحكم
 نقلا انه اذا كان في البلد حاكم يرى تزويجها من غير الكفو اي ليلوغي
 مرتبة الترجيح وقد ترجح له الوجه الثاني تعين فان فقدته وجوب
 عدل الحكمه فيزوجها تعين فان فقد تعين ما بحثه هو لاه وصل
 الله عليهم على سيدنا محمدا لقائل الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله
 قال لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم والذي تابعه
 جريد رضي الله عنه على السمع والطاعة لله والنصح لكل مسلم وعاليه
 وصحبه وسلم مسئلة اذا اتفق في بلد اسماء النساء خواص من قائل
 واسماء ابايهم ومنهم من لها ولي حاضر ومن ولي لها غير القاضي فمماها
 حين العقد بها من كفوا بذاتها اسمها واسم ابيها ولم يميز بقلب
 او غيره فهل يصح النكاح ام لا واذا اذنت المرأة للقاضي في غيبتها

تزوجها

تزوجها من فلان ابن فلان بشهادة عدلين من غير ان يستاذنها ولم
 ولم يكن لها بالاذن وشهدا على ذلك فهل يصح الاذن والتزوج في
 هذه الصورة او لا وما يكون الحكم اذا قيل للمرأة اذني للقاضي ان تزوجك
 على فلان بلفظ اعلى بدل منه واجابته فهل يصح ذلك ام لا وما يكون
 اذا قال القاضي والولي للزوج تزوجك فلانة بنت فلان وقال له قبلت
 على نيتا لتعليم للزوج قال الزوج قبلت نكاحها فهل يحل ذلك بالعقد
 ام لا فتونا ما جوبه **اجاب** رضي الله عنه قال المحجبي اذا كان
 الولي غير الاب او الجد في القاضي في مسئلتنا شرط في غاية رفع نسبها حتى
 يتقوا الا شراك ويكفي كرا الاب وحده اذا لم يكن في البلد مشاركه له اه اي
 فان كان مشاركه له كما في السؤال فلا بد من نحو زيادة في رفع النسب
 حتى يحصل التميز المتوقف عليه التعيين المشرط فان لم يميز نحو الرفع
 المذكور بل اقتصر على اسمها واسم ابيها مع المشاركة فيها فان لم يبينها
 كل من الولي وهو القاضي في مسئلتنا والزوج فلا عقد لعدم تعيينها المشرط
 لصحة ان نوبها كما في السؤال مع العقد اكتفى في التعيين بذكر نحو اسمها
 مع نيتها اياها قطع به العراقيون والبعثوي وجزم به اكثر المتأخرين
 واستشكله ابن الصباغ ومحل صاحب الذخاير بان النكاح يقتصر على الشهاده
 والشهود لا يطلعون على النية قال الشيخان في الروضة واصطفا وهذا
 الاشكال قوي منه اي ومن ثم لم ينعقد النكاح لكناية قطعا وان نوى
 النكاح وتوفرت القرابين بذلك على ان الحوارزمي اعتبر في مسئلت
 العراقيين والبعثوي علم الشهود بالكنوي ولم يطلع عليه الا ذرعي فتدرد
 في ان الشهود تشترط معرفتهم لهم كالزوج الذي افهمه كلام المتولي
 وغيره انه مسئلة لكن راجح الاقنوسي عدم اشتراط معرفة الشهود بها
 لان الواجب حضورهم وضبطهم صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا الى
 الشهادة لم يستدلوا بالابصار العقد التي سمعوها كما قال القاضي حين
 في فتاويه وهو كالصريح فيما قطع به العراقيون والبعثوي ونحوه
 من قولهم ان المقصود من الشهود ضبط صورة العقد الغير قاي
 لى عدم الاعتقاد بالكناية مطلقا والاعتقاد في مسئلة العراقيين
 مع ان الشهود لا مطلع لهم على النية فيها فيقال لما كانت صيغة

الاقتضاء في
 النكاح ان يطلع
 الشهود على النية

اما العتق مستحب لا شرط للصحة النكاح
العتق في المقصود بحضور الشاهدين احتياط لا كونهما صريحا
الشهادة بها وقرق شيخنا بان الصيغة هي المحملة فاحتياط لها اكثر والفرق
الاول اسبغ صدق التأمل فالماصل ان المفتي به في صورة السوال صحة
النكاح وقول السائل فشهدوا حين العقد ان المرأة اذنت له الخ جوابه
ان الاصحاب اطلقوا النكاح لان غيره ركن للعقد بل شرط فيه حتى لو اخطأ
باذنها موثوق به وصدق كل من الولي والزوج فلما اقام على العقد ان
بان عدم اذنها بان عدم صحته فمثل اطلاقهم الحاكم لكن افتي بالعتقني
تبعيا لابن عبد السلام ان الحاكم لا يقدم على العقد حتى يثبت اذنها عنده
واقفي البغوي بانه لا يشترط الثبوت وان الشرط ان يقع في قبله
صدق من اخبرها باذنها وكلام شيخه القاضي وشيخ شيخ القاضي القائل
يوري وصراته قضية اطلاق الاصحاب ومنهم الشيخان والشيخان
الاذرعني بناء على ان تصرف الحاكم حكمه او لا والاصح كما قاله السكاكيني
حكا الا في قضية رفعه اليه وطلب منه فصل امر فقسم الحاكم ماله بين زوجته
امر غائب منقطع الخبر وطلب منه فصل امر فقسم الحاكم ماله بين زوجته
تضمن ذلك الحاكم موثوقه وما استظهره الاذرعني طعنا لان الخلاف انما هو
في جواز الاقدام على العقد لا في الصحة لان مدارها انما هو على ما في
نفس الامر وعلى القول بان الحاكم ليس كالولي وانه لا يقدم على العقد
الا بعد حجة باذن مكفي فيها الشهادة من الشاهدين من غير دعوى كما
في السوال لعدم تصورهما وواقع القبول انه لا يجوز للقاضي بناء على
ما قاله الامام ابن عبد السلام والاقدام على العقد العمل بشهادة عدلين
قبل تقدم دعوى الخاطب الاذن ومطالبة الحاكم بان يزوجه واقامة
الجنبه ح وانه بان الدعوى حاضرة في البلد مع غيبته عن المجلس غير صحيح
وبان الخاطب لاحقه فكيف تسمع دعواه فالماصل ان المفتي به في صورة
السوال صحة النكاح على ما قاله ابن عبد السلام والبلقيني لوجود دعوى
شهادة الشاهدين بالاذن والتسامح بشهادتهما قبل دعوى
لتعذرهما واما صحة الاذن فكيف فيها نحو اذنت بالمد وبفتح الدال
من هول غتة في تزويجي او ان تزويجي وان تعين الزوج فيزوجها الولي
بذلك الاذن من كفوف فان عيته كفي ان تقول تزويجي فلانا او فلان

او على

او على فلان او بفلان كما هو صريح في كلام الاصحاب في كثير من الابواب ويكفي ايضا
لفظ التوكيل كما نص عليه فلا وجه لانتها خلاف واستشكل قول الولي
للزوج قبلت او فاقبل وفعل قبلت لا اثر له والنكاح صحيح ولو قال
زوجتك بنتي واستوص بها خيرا لم يؤثر وان لم يكن من مصالح العقد ونحوها
لان الكلام الاجنبي اليسير عما يضر من طلب جوابه وهو الزوج في مسئلتها
من انقضى كلامه فبقي العيب يتصل ببعضهم من ان واستوص بها خيرا
من الولي يؤثر وهم كما قال في التحفة نعم لو ابتدأ الزوج فقال لا لي امرأة
مثلا تزويجي بتك فقال الان استوص بها خيرا زوجتك ضرة لا منه
كلام جنبي ممن طلب جوابه فافهم والله اعلم مسألة رجل غاب
عن بلده وله اربع نفوسه فبلغه موت واحدة منهم فزوج في
غيته ذلك اخرى ثم مات فعلم موته ان المرأة باقية لم تمت فما يكون
حكم اولاده من المرأة الاخرى وهل يؤثر مع الورثة وما يثبت للمرأة افتي
ما جاورين **اجاب** رضي الله عنه اذا اخبره عدل برعاية بوفات احدى
الزوجات الاربع او فاسق وقع في قلبه صدقة فله التزويج ثم اذا بان
ان تلك المرأة لم تمت او ماتت لكن بعد العقد بان بطلانه لوقوعه نرايدا
على العدد الشرعي فان كان دخل بها في الام فلها عليه مهر مثلها ان لم تكن
هي عاملة يتقارن وجده التي اخبر بموتها او كانت عاملة وظنت حل العقد على
الثر من العدد الشرعي وامكن والا فهي راييه فلا تستحق مهر او ولده منها
والحال اذا كرر نسيب للشبهة فيثبت سائر الاحكام في حقه ارضا وغير والله
اعلم مسألة رجل عقد بامرأة على مذهب ابي حنيفة وهما مشافعيان
وهو عالم بشرط العقد وصحته على ذلك المذهب فحلت المرأة وعلم بحالها
فهل للقاضي ان يفرق بينهما ام لا وهل يجب عليه سوى التعزير لانه لا
حد عليه وان قلته يفرق بينهما فما حكم الحمل وما يصير الولدان حصل
وما يجب على المرأة لان وليها في البلد وهل على الولي من فعل ذلك شيء
من الاشياء لا فتونا ما جاورين **اجاب** رضي الله عنه انه يجب على القاضي الشافعي
التعزير بينهما والحكم بالبطلان ما لم يكن من اهل الاجتهاد ويبرز له دليل
الامام ابي حنيفة مثلا والا فلا حكم بصحته وكذا القاضي الحنفى مطلقا فمضى
حكم بصحته وكذا القاضي الحنفى مطلقا فمضى حكم بصحته صحيح مطلقا او بطلانه

١٢٢

بعض

بطل مطلقا فليس لنا في شافعي في الاولى نقصه والحكم بالصحة كما صرح بالامتناع
وصحوا بوجوب التزويج على شافعي تزوج بلاولي وعلم منه جواز بلوجون
الا عترض عليه باليد ثم باللسان ثم بالقلب لانه فكر في عقيدة الفاعل وقد
قالوا المنكر الذي يجب النهي عنه هو ما اجمع عليه العلماء او كان فاعله
يعتقد كونه منكرا والله اعلم مسئلة في فاقدة الاب والجد هل يجوز تزويجها
قبل ثبوت بلوغها في مذهب ابي حنيفة في صحة تزويج اليتمه قبل البلوغ
قال ابن عجيل والحضري ووالده ويوسف بن ابي الخليل يجوز تقليد شافعي
اما ما من الائمة ولا اثم وزاد ابن ابي الخليل هذه المسئلة سر من سر الله تعالى
لا تظهر الا عند سبيل الحاجة والضرورة وقال بعض العلماء لا شك في جواز
ذلك لان كل امام من الائمة المشهورين مذهبهم الحديث فمضى عمل شافعي
بمذهبهم لا يفسد للضرورة بيننا للمعتمد من ذلك ومن قال ذلك
من الائمة جزاكم الله خيرا **اجاب** رضي الله عنه ان تزويج البكر الصغيرة
مختص بالاب وابيه وان علا ولا يجوز تلك غيرها بحال هذا ما ذهب اليه
امامنا الشافعي وكذا الثوري ومالك وابن ابي ليلى واحمد واحمد وابو
ثور وابو عبيدة والجمهور ولا فرق بين ان يحتاج لتفقد ام لا بل قيل ان
ذلك مختص بالاب فقط وجوز ابو حنيفة وجماعة من السلف منهم
الا وراعي لجميع الاولياء تزويجها ولها الخيار اذا بلغت الا ابا يوسف
فقال لا خيار لها ولا يجوزها وصي ولا اجنبي باتفاق الجماهير وقول
بشرح وعروه وحماد في الصغيرة وحكاها الخطابي عن مالك رحمه الله
تعالى هذا حاصل اختلاف الائمة في ذلك كما نقله في الدين النوي في
شرح مسلم وغيره اذا تقر ذلك فليس في المذهب قول ولا وجه لجواز
تزويج غير الاب والجد والبكر الصغيرة ثم نقل ابن عجيل الافتاء بجواز
تزويج اليتم الصغيرة من كفول الوصي غير الولي المهر ونقل عن
فتوى جمال الدين الرمي ايضا وذلك يقتضي جواز تزويج كل ولي لها
كما هو مذهب ابي حنيفة ولعلها ان صح ذلك عنها قلناه في ذلك ما
راوه من شيوخنا المتفق على القول بعدم جواز ولعل ذلك لا يصح
معتمد للمفتي قال العلامة محمد بن عتيق اليمن بعد ان ذكر ذلك عن
الامامين المذكورين ولكن كلام الاصحاب لا يبيح تزويجها الا في

الامام

ولا نقل عن الائمة المذكورين في السؤال من جواز تقليد شافعي مثلا
من نتائج الائمة ولا يكون اثما منقول عنهم كما ذكر ذلك في بعض الفتاوى
ثم رايث خاتمة المحققين برهان الدين بن مطير ذكر ذلك في بعض جواباته
وانه لا يوجد الا لبعض المفسرين في بعض دقات الكتب ويقرض صحة
فهو مفروض في العمل لا في الفتوى والحكم اذا الامر فيها ما غلط منه في
العمل التاكيد وجوب النصيحة للغير وتقرض كونه مفروض في الجميع فاعله
مبني على عدم وجوب المذهب بذهب معين وهو خلاف ما اجتمع
عليه المحققون كما قاله الامام وغيره ومما يدل على عدم صحة تلك المقالة
عن اولئك الائمة قول ابو حنيفة في الفتاوى سماعه من عبد الحميد بن عيسى
بامارة الملقى اثر وجهها كما ذكر عن غيره واحد منهم احمد بن ابي بكر الناشري
في فتاويه اذ لو كان قابلا لجواز التقليد كما مر للزمه القول بعدم
توقع طلاق الملقى لتقليد القائلين بصحة الدور فيلزمه عدم جواز تزويجها
مع القول بعدم وقوع طلاقها وهو جمع بين الضدين فالجواب ان الافتاء
بجواز تقليد ابي حنيفة في تزويج الصغيرة والمذكورة النافذة للمجهول لا ينبغي
للمتأملين ما لم تدع الى ذلك ضرورة كاحتياج الصغيرة المذكورة لنقص الثقة
فيكون للمتبحر الافتاء بحكم فعله بن عجيل والريفي على ما مر وقد حضرت
عام تسعة وسبعين وتسع مائة مجلس شيخنا الوجيه عبد الرحمن بن زياد
فزوج بنت صغيرة لا ابا لها ولا جد ولا شقيقها محضه جمع من كبار العلماء
وغيرهم ثم التمس من قاض الحنفية الحكم بصحة النكاح في حكم القاضي بن شيخنا
المذكور الان صبح العقد على كلا المذهبين اي لعدم جواز نقص حكم الحنفية
لذلك كما هو الراجح في العقد بلاولي ومعظم المسائل المختلف فيها والله
اعلم مسئلة في رجل حنفيا اذ نكح امرأه شافعية ولها ولي حاضر
فحكمه جلا حنفيا فزوجها على الرجل المذكور كما تراه عادة مذهبه فهل
يحكم الحاكم الشافعي بصحة هذا النكاح وهل حل للزوج بذلك ام لا وما الجمل
في صحة ذلك **اجاب** رضي الله عنه ان تخيمها رجلا لزوجها مع وجود و
ليها دون مسافة قصير ولا مانع به من موانع الولاية ولم يكن عاصلا
باطلا عندنا ما لنا الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وهذا
حديث صحيح رواه من الصحابة ابو موسى وابو جابر وعمران بن الحصين

١٢٤

في جواز تقليد شافعي

في جواز تقليد شافعي

رضي الله عنهم واخرجهم من الحفاظ احدى ابواب داود والترمذي والنساء والبن
ماجد والطبراني والبيهقي في اذ ارفعوا الى حاكم شافعي وجب عليه الحكم بطلان
في بطل قطعا حتى لو رفع بعد ذلك الى حاكم حنفي لم يحكم بصحة والوطي بعد
حكم الحاكم الشافعي بالبطلان في ما يجب فيه ما يجب في الزنا ان علم كل منهما
الحكم والا فالزنا فيهما ففقط وان رفعوا الى حنفي لم يحكم بصحة
حكمه فلا يجوز لقاضي شافعي بعد ذلك نقضه على الاصل كالمسائل المختلف
فيها بناء على ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وانما ينقض طاهر وباطنا حكم
صرح به الاصحاب وصح في الروضة في موضع وان حكم بصحة ولا حاكم
شافعي في حكمه باطل كما صرح به العمري واجاب به الاصبغي وابن الزنبول
وابو شيبة في عين هذه المسئلة واقتضاه قول السبكي ان الحاكم الذي
له اهلية الترخيص والتخرج لا يحكم بالشاذ في مذهبه وان تخرج
فاظنك في حكمه بالخارج عن مذهبه مع عدم اهلية الترخيص والتخرج
كما هو غالب قضاء الوقت وعد ذلك السبكي من الحكم بخلاف ما اتزل هذا
والذي له الاهلية لا ينفذ حكمه بالمرجوح في مذهبه وان كان دليله
جيدا اذ لم يشترط عليه لفظا ولا عرفا الحكم بذلك المذهب بناء على المرجوح
لا يبعد منه وهو كذلك حتى في اقوال الشافعي والقديم لا يسمى مذهبه
الشافعي لصحة رجوعه عنه نعم لو فرض احتياجه المدة لغير التقيد
وخافت في طلبها من الولي التزوج ترتب مفسده فلها والحال هذه تقليد
ابي حنيفة رضي الله عنه وان لم تزوج نفسها فيحل لزوجه المعلن وطها
ومع ذلك لو رفع الى قاضي شافعي لم يحكم بصحة الا ان تاهل للنظر في
ذلك يصح وقول السبيل وهل يلز وجهها الاول الخ جواب ان شرطه
التحليل ان يوجد في نكاح صحيح في عقيدة الزوج الاول كما اجاب بذلك
العمري في ان حكم حاكم حنفي بصحة فهو صحيح كما مر والوطي فيه وطى
في نكاح صحيح فيكون محلا ولو تزوج شافعي وان لم يحكم بصحة اصلا
او حكم به حاكم شافعي فالوطي فيه لا يحصل به التحليل لا اعتقاد الشافعي
وقوع الوطى في نكاح فاسد فالحال ما ذكر والله اعلم مسئلة اخرى
عادت اهل جهتنا بتزويج الصغيره ببالغ يطير فوضه ولا يودي بكاته
بشرطها وجوز لهم ذلك وارث اسماء ابايهم الفقهاء دون العلم

فاستمر

فاستمر ولا جبالا ورموا بالعداوة والتلب من ذكر عليهم ومن عار دعوا متفقهم
بالعلم يحضروا ويعقدوا بينهم فاذا الى ذلك ذموا الشرع واستشرعوا
الطبع فهل يخصص لهم في الجواز عملا بقول ابن العباد الا فقهي في توقيف
الحكام لا يجوز للولي ان يزوجه ابنته الصغيره بغير كفوف فان فعل لم يصح
في الاصح وقيل يصح ولها الخيار اذا بلغت كما ذكر الواقعي في اول باب الخيار
انه فهل يعمل بذلك وان كان القول بالجواز مبرضا بصحة قيل ولا ياتى
العام فيهم ويحضر عقودهم ولا نهم فيها فانا اذا استعنا ما هم عليه
من العقود في النكاح وغيره من الفسوخ وسائر المعاملات في نقاطي
متفقهم بتجسس الدور بينهم ولا معرفه لهم يتعقل معني في ذلك
وحدناهم على حال وضلال هذا في متفقهم الجبال فضلا عن سكان بلادها
فانهم فقيه ينسب الى حقيقة تقفه بل جعلوا الراعي شرعا وبادي
عقد طبعها في حكمهم لهم في الصحة من ذلك لا سيما النكاح وهو سبب
التناسل فان قلتم بالصحة هذه الحالات فالمراد اي قياس عليه ما ذكرناه
وان قلتم بعدم الصحة اصلا فما يكون حكم الذرية المتناسله بهذا
القاعدة وهل للشبهة مدخل في ذلك فيستتب الولد بها الى ابيها يكون
التوارث شرعا او لا صلح الله بوضع بصوهم واقوال العلماء جاهل
المتعاصي وكشف حجاب العمائم **اجاب** رضي الله عنه ان في تزويج الاب
ولجدة الصغيره بغاسق طريقين احدهما القطع بعدم الصحة والثانية
وهي طريقة الجمهور جريان القولين فيما لو تزوجت بالغه بغير كفوف
برضاها ورضى بعضا وليها ففي الاظهر لا يصح العقد وفي قول
يصح ولهم الفسخ ووجه الاول انهم اصحاب حقوق في الكفاية
فاعتبر انهم ووجه الثاني النقصان يقتضي الخيار لا البطلان كما لو
معييا ومنهم من حمل القولين على حالين البطلان على ما اذا كان
العاقلة علمابه غير كفوف والاخر على الجاهل واختاره الماوردي هذه
صفة الخلاف المذهبي في ذلك وغير خاف في كل من مسئلتين بطلان
النكاح لوقوعه على خلاف القبطه قال الاصحاب واذا كان ولي المال
لا يصح تصرفه بغير القبطه فولي النكاح اولى هذا مانص عليه امامنا
الشافعي في الامم والمختصر وهو مذهب احمد وسفيان والقول الثاني

١٣٥

وهو صحة النكاح وثبوت الخيار لها في الاول لبقاء المدة بعد بلوغها
في الثانية وهو ما نص عليه في الاملا ومنهم من قطع به وفي الثاني الخابله
جاءت روايتين مذهبنا ونص عبارة لكن ان لم ترض المدة بعض الاولياء
ففيه روايتان احدهما العقد باطل لان الكفاة حقهم تصرف بغير رضاهم
فلم يصح لتصرف الفضولي والثانية يصح ولم يرض فسحقه لفظ لا
وقال ابو حنيفة اذ تزوج المرأة بعض وليها بغير كفوف برضاها لزم
ولا اعتراض للاخيرين وبالجمله فالفتوى انما هي بالظاهر وهو
النكاح ولا اعتراض للاخيرين ومن قضى بالمرجوح في مذهبه فان كان
بطلان النكاح وقد مرت توجيهمه ومن قضى بالمرجوح في مذهبه فان كان
له اهلية التزيج والتخرج وتخرج هذا عنده بدليل جيد ولم يشترط عليه
اذا كان قاضيا القضا مذهب الشافعي لفظا ولا عرفا فانفذ قضاؤه و
كانت فتواه ان افتى في محلها والاحرم عليه القضا والافتاء الا عند شد
الحاجة مع معرفه قايده وبيانه للزوج والولي الشافعيين ليقدره
تقليدا صحيحا والا كان باطلا ايضا والوطي فيه بعد حكم قاض شافعي بطلانه
وعلم الواطي ذلك زنا قطعاً يرتب عليه احكامه ومنها عدم ثبوت النسب
المحكوت عنه **وقد** سئل عن ذلك العلامة اسماعيل بن احمد الجلي بما
صورة عن رجل تزوج صبيه دون البلوغ من وليها المرشد بحضور شاهد
عدين ان الزوج يقطع الصلاة في غالب الاحوال او في بعضها ولا يخل
من خولها ما تبطل به شهادته وعدا لثبوت النكاح على هذه الصورة
وثبوت الزوج بعد موته وبرئها بعد موتها **جواب** رضي الله عنه بان الزوج
اذا كان فاسقا بوجه من الوجوه اما بترك الصلاة ولو فريضه واحدة
في سنة بغير عذر شرعي او بفساد او مظلمة درهم فمادونه لم يصح النكاح
لانه غير كفوف لها لاجل فسقه وعفتها لان الصغير القلم مرفوع عنها
وحب لها المهر ان دخل بها ولا توارث بينهما لفساد النكاح وهذا لم يسله
يقطع فيها الكثير من فقهاء العصر بالصحة وهو مبني على وجوب حاشية
الى ان المقلد المختص ليس له اهلية فيما مر حكمه والفتاوه بالمرجوح باطل
اما على الاظهر فظاهر واما على المرجوح فلعدم صحة التقليد ولا ينافي
القطع ببطلانه عدم الحد وان علم الواطي الحال لان العقوبات
لا سيما التي له عز وجل تدبر اعدائي شبهه ومن لا يرضها ثبوت النسبه

للام

للام بالاحتياط فيه **فمن** اكتفى فيه بالنسبه الى الزوجه لوجود الامكان
فلا ينبغي عنه ح الا باللعان فاذا كان اسماعيل بن احمد الجلي قال ما قال بالنسبه
الى فقهاء عصره وقد كان فيهم الجهالة بالاعلام كما في تشكيل وعلو بن احمد
الا صحت وغيرهما من دعايم الاسلام فما ظنك بالجهالة الشافعية في هذه
الامر منه والحفالة الراقية في درجات الجهل من غممه ههنا الجهالة الداعية ١٢٦
الى سلوك مدارك الضلال فمومة مذهبه الساوية الساعية في الحفاص
التي لو سمع نذرها صاحب الشرع لقال دعوها مينة اعدنا الله من ذلك
وسلك بنا احسن المسالك امين **مسئلة** اذا تققه صاحب الحرفه الدنية
وترك حرفة ابايه وخطب صغيره ذات منصب الى ايها فاجابه الى امره
من غير نظر من اعني لولي الى الخط والمصلحة الذي قال الاذرع والزرعي
وغيرهما انه يجب علما لولي مراعات قدره ايد على الكفاة بقله شيخنا
العلامة بن زياد في مولف سماه ايضا النصوص مفصلة في بطلان
تزوج الولي على غير الخط والمصلحة ثم ان الخاطب المسيق عن طلب
من ولي الصغير ان يعقد له محضر فقيه من علماء الشيعة لان مذهبهم
مذهب الحنفية في الصحة والنيات الخيار اذا بلغت فساعد الاب وتم
العقد بينهما بمحض الزيدي وطلب منه الزوج الحكم بصحة النكاح خوفا
من حكام مذهبهم وعلماءهم ان يفسدوه وينقضوه عليه كشفه الجوار
عند الحنفية ففعل فها يصح ما فعله الكل ولا يقدح بدينه ولا مروته
وقد صار ميمنا في الجدل والمجادلة اخري ان عينة عليه المذهب
بتبع الرخص قال انما تتبعت مقال الهروي ومن تبعه فيما نص عليه
فان عورض الجمهور المذهب وصاحبه قال ما حصر الله الحق في واحد
من المذاهب ولا خص وقص على ما يوافق قضيت احسن القصص
مما تجري العامة على سريع الطبيعة ومخالفة الشريعة واتخاذ
الزم للعلماء ان يهرهم ذريعة اي ذريعة فاذا قلتم بالصحة وبلغت
الصبي فله يستقل باختيار الفسخ اذا رغبت اليه ليس بمعاشرة
الزوج ولا ثقة لها فيما اذا كانت متبعة وبلد علماء الشيعة ومن يقول
بمخالفتهم مستعده عنها وتنقض عليها التزوج وابتدأ الجواب او
يفسخها من كان رأى ذلك ومن لا يراه جوا باستافيا فتعاطى المذكور

بالله ذهب وتبعه لشهوة فوجه ادا الى نصر امداء من عدم حسن
المعاشرة وفي سقط في يد الولي وخسرة صفقته وكسدت بيقينه
واشد اليه لانه الحزن وقيل له في الصيف صيغة اللين فان كان
شتم مخرج بينه المولى وحققه ونفخه وهذا به صان الله بهجته
وحفظ على المسلمين ذاته وشرفهم حكمه المسئلة بحالها هل يجوز
الفقيه ان يتزوج بامرأة على مذهب الاقمام اي جنيفه من نفسها
او يقال بصحة زواج اليتيم اذا خيف ضايعها كما اذنت به الزمي
ومن تبعه او لا يجوز ذلك عندنا ولا يصح وينقض الحاكم الشافعي
ان تعاطاه شافعي كمنض على الاول الميري وعلى الثانيه غير القنا
بفتوى طويل ففي جواب مولانا ابقاه الله سالما معاقا مقنع وفي
صدور متبعي الرخص مدفع **اجاب** رضي الله عنه ان ولد دي الحرفه
الدينه غير كفوف لمن ليس ابوها كذلك ولا من له ابوان مثلا كذلك لمن لها
اب فقط كذلك ان داوم عليها ابوه مثلا حتى مات او مات قبل مضي
مدة للاستبراء من يوم تركها فان تاب منها سنة صار كفوا لمن ابوها
ليس احرقة دينه مولده من باب اولي على ما قاله الشيخ ابو اسحاق
الشيرازي من انه خوارم المروءة من تاب منها سنة قبلت شهادته
كالفاسق وقضيت عدم قبول السنة وهو الذي اعتمده ونصر غيره
احد من شراحه كالفقيه الولي احمد بن موسى عجيل وبعض شراحه اجاب
على ظاهره ولم يعترض عليه كالحمل وابن يونس وابن الرفعه واليكوي
وبعضهم استغرب كلامه كالحمال العامر حيث قال لم اعثر على ثوبه
تارك المروءة في غير السنة والاوجه مضمرة مدة سيرا في ترك الحرفه المارمه
فلذلك في قبوله كالفاسق كما قررنا لطبراني في شرحه لعدم اعترض
على الشيخ في قوله في خوارم المروءة اذا تاب المقتضي لا اشتراط وجوده كان
التوبة من الندم والاقلاع والعزم على ان لا يعود فقا ولا وجه اعتبار
ذلك ثم قال ولعلي الشيخ اراد هنا حقيقة التوبة وهو الرجوع عما
كان عليه ولا شك في اعتباره اما التوبة الشرعية فلا اتجاه لها الا فيما
ذكرناه اه قلنا في كلام الشيخ جار على ظاهره باق في كلام المدون
اذا اثم بها كان فعلها بعد تحمل الشهادة فانها تحرم خبيثا لما يترتب
عليها

عليها من عدم قبول الشهادة المودي الى بطلان حق دي الحق قال
الزبي وظاهر كلام الشيخ ان تارك المروءة اذا تاب وحسنت حاله
انه يزول نقصه اه قلت الذي ينبغي تزيل كلام الشيخ الي اسحاق
اي ظاهره على من عادة بلده عدم زوالها فلا يعود كفوا لبقائك
المعيرة المقتضية لتغيير المروءة ووليها ويختل ذلك ايضا باختلاف
الحرف فمنها ما يزول معيرة بترك فلا يسته ومنها ما ليس كذلك
كما ذكرنا ونصير ذلك في العامي فمن ثم لما اطلع على زنا العبد بعد
ان اشتراه قلنا الرد مطلقا وان كان لم يفعل المروءة وتاب منه بخلاف
مثله في شرب الخمر لمر وال سمة الشرب بالتوبة دون تسمية الزنا وفي
خادم الزركشي ما لفظه سكتوا عمال القاتب الفاسق والظاهر انه لا يكون
من لم يصدر منها فسق اصلا ولهذا لا يعود محصنا بالتوبة اه
ومحله في الزنا ونحوه مما يتلطف به العرض دون غيره مما لا يتلطف
به لان التوبة تحو سمة كما مر اذا تقرر جميع ما مر فلنرجع الى عين المسئلة
المحوت عنها فنقول **اعلم** ان ما مران ولد ذي الحرفه الدينه
لا يكا في من ليس ابوها كذلك مبني على قول الشخص بنسبه ان يكون
من ابوه صاحب حرفه دينه او مشهور بالفسق مع التي ابوها عدل
من اسلم بنفسه مع التي ابوها مسلم وما ذكرناه مختص به في النهاية
والسبب ورايته في فتاوى الغزالي ايضا ونقله بشرح روضة الحكام
عن علي بن ابي هريرة لكنه قبل نقله ذلك خالفه فقال ولا يواخذ الابن
بكون الاب حايكا لان الصانع لا تتعدى والنسب يتعدى قطع
به العبادي اه ويوافقه قول الماوردي ان اسلم الاب وفسقه
لا يقبر وكذا حرفته وبه جزم الهروي في الاشراف وجعله كابن المعية
بغير رضى واعتمده ايضا القاضي ابو الطيب والمرواني وصححه الاذري
وجعله في المهمات المنقول ورده في الانوار بان العفاف اذا كان يراعى
في الاباء بالسلامة من العيوب او لالان البرص والجذام والجنون
اشنع ولا يبلغ شيء يعير به الولد اه وبالحمله فالمفتي به صاحب الشبان
من عدم مكافاة ولد ذي الحرفه الدينه لمن ليس بها كذلك مثلاً قال
الفتي في انوار الانوار ان نقل الاسنوي معارض بنقل الانوار وتعليقه

١٥٧

وتعليقه بان كان المعيب معارض بحيث صاحب الانوار فيغارضان
ويبقى تحت الرافعي والنووي اه قلت لكن الاوجه ان ولد المعيب
موصى بكافي من اجسار ابوها لذلك ويفرق بين ولد الفاسق وذي
الحرفة الدينية باطراد العادة بعدم تغيير الولد بكون ابيه ام لا
وسر ذلك ان العيب ليس باختياره بخلاف ولد الفاسق وذي الحرفة
الدينية فلم يزل استقر الاحوال مشاهدا بتغيير الولد بكون ابيه
ام لا ثم رايتم شيخنا اعتمد ذلك في شرح الارشاد وغيرهما وهو ظاهر
وادعي صاحب الانوار تغيير الولد برضا ابيه لعله باعتبار عرفهم وقول
الاذرع كالتزكشي انه يجب مرعات قدر رايه على الكفاه اي حتى لو
خطب امراه كفوان قتلا واحدا كفي من الاخر لم تجزى بها بالاقول
كفاة مع وجود ذلك الخاطب فان فعل بالعقد باطل ويؤيده قولهم
لا يجوز للولي بيع مال المجنون بمن مثله مع وجود رغب بالكثر
بل لو وجد ذلك الراغب قبل الزوم للعقد فسخره فان لم يفعل انفسخ
كالحكم في كل تصرف لغيره كالوكيل مع قولهم واذا كان وليا لمال لا يبيع
نصفه بتغير القبطه فولي البضع اول **واما حكم** قاضي الزيد به بجهة
النكاح فلا يخلو اما ان تنفذ احكامه للضرورة بتولية ذي الشوكة
ام لا فان لم يولد ذو شوكة فحكمه كالحكم وان ولاه محكمه باقتضاء
للضرورة فيبطل العقد ولا ينقضه قاضي شافع بناء على ان حكم الحاكم
في المساييل الخلافية برفع الخلاف ويصير الامر متفقا عليه فان قلنا
فعل ذلك في ملكهم مذهبهم معتبرا وقد جرم غير واحد من اصحابنا بعدم
جواز تقليد غير الامة الا بجهة في لغتيا بل نقل ابن الصلاح الاجماع
عليه قلت قد قلنا من ان الله ان وجد ضرورة تقتضي تنفيذ احكامه بتولية
ذي الشوكة لم يغايبه ان يجعل قاضي البغاه لكن بشرط ان يحكم بحجة
مذهبه والا فحكمه باطل قطعا لعدم انبئاه على اصح صحيح ومحل ما ذكره
ابن الصلاح عند امن الغتته وعدم الضرورة بحكم مع العزالي كالاستاذ
ابي سفيان بان قضاء القاضي المقلد المخالف في مذهب في محل الخلاف
النفوذ باطنا وافتى بما يوافق ابن الصلاح حيث قال ان حكم الحنفية
الوقوف على النفس لا يمنع الشافعي باطنا من بيعه وسائر التصرفات

فيه قال

فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع بما في نفس الامر وانما منع منه في الظاهر
بما شرعه قال ويلحق هذه اما في معناه ام وتنبه على ذلك جمع ورده
اخرين بان مفرع على الضعيف ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين
لا ينفذ باطنا كما صرح به في تعليقه والاصح بما اوضحه في موضع نفوذه
باطنا ولا معنى له الا بترتب الآثار عليه من حل وحرمه ونحوها فاذا وقع
الخلاف في نفوذ الحاكم الحاكم باطنا في المسائل الخلافية بالنسبة لقاضي صحيح
الولاية مطلقا فلا يقع من قاضي ولايته مقيد بالضرورة من باب اولى
وان كان المعتمد النفوذ حتى باطنا كما مر وقول السائل ولا يقدح
بدينه ولا مروته الخ ما ذكره **جوابه** ان فاعل ذلك اذ لم يحمله عليه
سواء التقلب بالدين بحيث قامت القرائن على انه ليس من المسترشدين
فقد عمل برفع واعدا مذهب له لخصه بالفتح بما سهاه ومطلبتة زجر
عن ذلك الزجر الا كيد مع تعزيره بما يراه والا الامر لا يقام جبر او
ضرب او شتم او تهديد وان حمل عليه امر اخر من خواجاجة تلك المرأة
الى الزواج او لنحو نفعه ونحوها مما اليه الاحتياج وكان تقليد حقيقة
انما هو للهروي مع القائلين بمقالته لكن لم يمكنه التوصل الى ذلك الا
بقضاء الشيعي لشدة شكوكه المقتضية صحة ولايته فلا ينبغي الاعتراض
عليه ولا المسارعة بنسبه ما لا يليق اليه ويكفي في ظاهر حاله وتغييره
عمامي ضميره بمقاله قال صلى الله عليه وسلم اني لم اؤمر ان انقب على ما
علي في صدور الرجال ولا انقب على قلوبهم **وحكم** قوله ما حصل له
الحق في واحد من المذاهب الخ بسببه ان اعترض بهذا اللفظه لكونها من كلام
ابن عبد السلام وكانه لم يغتر علوماه الا امام والعربي وابن الصلاح
والشيخان والسبكي وغيرهم من علماء الاسلام فان اولئك الجهات هذه
الامة الرام حزموا بان تتبع الرخص المودعي الى اخلال ربقة التكليف
حرام اي حرم بل جرم غير واحد انه يفسق بذلك ويسلك سوء المسالك و
لولا خشية التطويل لم ذكرت هنا ما فيه شغلا للعليل لكن مظان معروفه
فليقتض عليه من اراد سلوك السبيل القويم والله بكل شئ عليهم وقول السائل
فاذا قلتم بالصحة وبلغت الصبي فهل يستقل باختيار الفسخ الخ جوابه
ينبغي ان يعلم مذهب القاضي الزيدي فيمن ابوه ذو حرفة دينه هل يكافي

١٢٨

من ليس ابوها كذلك ام لا فان كان يكا في عند هم كما هو عند الهروي وجمع
 من اصحابنا فحكمه بصحة النكاح حكم مطلق عن القول بثبوت الخيار للصحة
 اذا بلغت وان كان لا يكا في عند هم كما هو الاصح عندنا لكن هذا بهم ثبوت
 الخيار لها بعد البلوغ فحكمه بصحة النكاح حكم مقيد بثبوت الخيار لها
 بعد بلوغها فان اختارة امضاؤه فظاهر او فسخه فسخ بعينه
 بشروطه من كونه فور او بحضرة القاضي لانه مجتهد فيه كالفسخ
 بالايجاب وانما لم يثبت الفسخ بخلاف الشرط الى قاضي لظهور الخلق ليس
 مجتهد فيه فسخت بطل النكاح ظاهرا او باطنا لانه لم يثبت عليه
 نقص لقضاء ما حيث لم يثبت الفسخ فلا مخلص لا بالطلاق او اطلاق
 او الفسخ بخلاف اعتبار بقول الفقهاء لانه لا فائدة للقول بنفوذ الحكم
 الا الاثر بتأثيره وقول السائل وهل يجوز لفقهاء او عامي ان يتزوج
 بامرهم على مذهب ابي حنيفة من نفسها جواب **لا** ان اراد القائل بنفسه
 ملتزم مذهب ابي حنيفة فظاهرا لانه لا اعتراض عليه الا ان ترفع الى قاض
 شافعي فانه يجب نقضه بناء على ان الحكم الملتزم مذهب ابي حنيفة الحكم بمرج
 مذهبته وان اراد انه ملتزم مذهب الشافعي فليس له فعل ذلك وكل
 من علم او قدر على نهيه عن ذلك وجب عليه ولو كان حنفيا اذا عبره
 في كون المنكر منكرا يعقده فاعله **فمن ثم** عن شافعي يوجب جفبه
 وحرم عليه اللعب بالشطرنج مع من يرى حرمته كالحنفي لانه اعان على
 معصية في مذهبهم **نعم** ان اقتضت ذلك ضرورة فقد ابا حنيفة
 تقليد اصحابنا لان يكون مقتضا من حوجية دليله حال العقد والعقد
 صحيح باطنا ما لم يرفع قاض حنفي فيحكم بصحته والاصح ظاهر ولا يجوز
 لقاض شافعي بعد ذلك نقضه على الاصح كالكثير المسائل المختلف فيها وما لم
 يرفع او لا لقاض شافعي فان رفع اليه فرائ امضا العقد للضرورة الى
 جواز الاقدام على العقد بسببها ولم يرفع حوجية دليل ابي حنيفة وكان
 له اهلية التي تجوز جميع لا لقضاء الوقت ولم يشترط في التولية لفظا
 ولا عرفا الحكم **نعم** المذهب الشافعي جاز له ذلك ونفذ حكمه وان لم
 يجمع تلك الشروط وجب الحكم ببطلانه فيبطل قطعا حتى لو وطئها
 ح ح كافي في الجواز وليس لقاض حنفي بعد ذلك الحكم بجواز

وقد

وقد سئل عن ذلك العلامة اسمعيل بن احمد البجلي فريد عصره ايا شكيل
 رحمه تعالى عن هذه المسئلة وقال في سواله وقد سئلت ابا عبد الله الاصح
 وابن الزبول عما اذا حكم الشافعي بخلاف مذهبهم فقال لا ينقض فاجابته
 بما حاصله النقض ثم قال في اخراج جوابه والذي ظهر لي ان الذي ينبغي ان
 يعتمد عليه حكم باب التجوز والتخير فان فتحه يفتي الى فتح باب مفسدة
 لقضاء السوء ومتفق عليهم اذ يودي الى لغطار خصا لهذا المذهب اتباعا للاهوية
 وتخيير ابي التخليع والتخريم وفي ذلك الحلال ببقه التكليف ولا يعترض
 مقتضى ما نقل عن اصحاب العصر الاول ان العاين لا مذهب فان لم تكن
 المذهب يومئذ ماهرة معروفة او مشهورة ذلك ما لو كان كل من المرأة
 والرجل قريب عهد بالاسلام او نشأ بادية بعيدة بحيث لا يسمع بالمذهب
 لعدم صحة التزامه فلها اذا اسالا حنفيا فاجابها بصحة النكاح اذا ع
 عقدت المرأة بنفسها ان يفعلها وان افتاها به شافعي بخلافه خير بين
 العمل بقضية كل من فتوى كل من الحنفي والشافعي لوجود التعارض بالنسبة
 اليهما من غير مرجح والكلام اولا انما هو فيمن صح التزامه مذهبهما معينا
 باعتقاد رجمته او عدم مرجوحيته ويكفي العاين المص في ذلك التامع
 كما فتى به الاصح وغيره فانه دفع اطلاق قول الحكماني وغيره ان العاين
 لا مذهب له الا ان يحمل نحو قريب العهد بالاسلام كما مر وقول
 او يقال بصحة تزواج اليتيم اذا خيف ضياعها **الجواب** ذكره جوابه
 ان تزوج الصغير مختص بالاب وابيه وان على ولا يجوز تلك غيرهما
 بحال كما ذهب اليه امامنا الشافعي والثوري ومالك وابن ابي ليلا واحدا
 وابو ثور وابو عبيد والجمهور ولا فرق بين ان تحتاج لتفقه ام لا بل
 قيل ان ذلك مختص بالاب وجوز ابو حنيفة وجماعة من السلف منهم
 الاوزاعي لم يجز الاولياء تزويجها ولها الخيار اذا بلغت الا ابا يوسف فقال
 لا خيار لها ولا يزوجه او صي ولا جنبي باتفاق الجماهير وجوزوه شرايح
 وعروة وحماد في الصغيره وحكاة الخطابي عن مالك رحمه الله تعالى هذا
 حاصل اختلاف الائمة في ذلك كما نقله فيحيي الدين النووي في شرح مسلم
 وغيره اذا تمهد ذلك فليس في مذهبنا قول ولا وجه لجواز تزويج

غير الاب والجد البكر الصغير ^{نقل عن ابن عجيل} لا يقتضي جوار تزويج
الحاكم البكر الصغير من كفو لهو غيبة الولي المحجب ونقل عن فتاوى جمال
الدين الزمعي ايضا كما ذكره السائل وذلك يقتضي جوار تزويج كل
ولي لها كفو مذهب ابي حنيفة ولعلها ان صح ذلك عنها قلناه
في ذلك لما راياه من ترتيب المسئلة على القول بعدم الجواز ومثل ذلك
لا يصلح معتمد المقتضى لان الفتاوى وقايع احوال فلا ينسب الى المذهب
بحال حتى تعرض على قوايينه الملهمة وتعرض من جزئيات الكليات
التي هي بهامقده فان انحطت في ذلك المسلك كانت قيمته بالدخول
في ذلك العدد والافتقار يستلزمها الى قابليها ان تنبوا مرتبة الاجتهاد
والا فاجدر بها ان تكون مردودة كما حققه السبكي وغيره من جهات
النقاد قال العلامة محمد بن عتيق اليمني بعد ان ذكر ذلك من الامامين
المذكورين لكن كلام الاصحاب لا يسمع بما ذكرناه ٥٥ ووقع لابن الرفعة
ان للحاكم عند غيبة الولي المحجب الاب والجد ان يزوجه الصغير بناء على
الضعيف اذ ان تزوجه بالنيابة ورده غيره واحد بان الصواب ما في
الانوار وغيره انه لا يزوجه ولا وجهها ولا على القول الضعيف لان الحاكم انما
ينوب عن غيره في حق لزومه اداؤه والاب لا يزوجه لا يزوجه بلزومه
تزوج الصغير وان ظهرت الغبطة فيه **فالحاصل** ان لافي
في تزويج الصغير المذكور الفاقده للمحجب لا ينبغي للمخاطب لديه ما لم
تزوج الى ذلك ضرورة كاحتياج الصغير المذكور ليقول النقص فيجوز
الاقتاب كما فعله ابن عجيل والزمي كما مر **خاتمة** قال ابن السبكي
في التوضيح ما لفظه قد عرفت ان مذهبنا ان الصغير اذا لم يكن لها ولي
في خاص لا تزوجه حتى تبلغ ومذهب ابي حنيفة لا يجوز للقاضي
تزوجها الا اذا ابراه السلطان على الاذن في تزويج الصغير و
ما زال قضاء الشافعية ياذنون في ذلك للحنفية لا سيما لما كانت
العادة لانه لا يكون في هذه البلاد الا قاضي شافعي بنى سيف الدولة
قاضي دمشق لحنفي فتزوج صغيره مقتودا بوقها فرفع الى
القاضي كمال الدين البلقيني فنقض وصنف ذلك مصنفه وصنفه في
مصنفا في الرد عليه وذكر عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام انه قد

بعدم

بعدم النقض واستشكله الوالد وزج قول بلقيني وجزم بالقول
بانه لا يحل لقاضي شافعي ان ياذن لحنفي في ذلك اذ اني لانه اذا امتنع عليه
فعل ذلك بنفسه فكذا نيابته ومحل ذلك اذ لم يكن قاضي الحنفية مستقلا
وكان السائل غير حنفي فان كان مستقلا او كان السائل لقاضي شافعي
حنفيا فلان يقول له اذهب فاسئل اهل مذهبك وقد شاهدت شيخنا
الشهاب ابن حجر يفعل ذلك لكن تقييد ابن السبكي بقوله اذا نصله سلطان
على الاذن في تزويج الصغار انه عند اطلاق التولية لا يجوز له ذلك
لكن فعله لم يصح وكان وجه احتياجه لمزيد الاحتياط فلم يدخل
في عموم التولية الا بالنص عليه والله اعلم **مسئلة** اذا اشترى
زوجة ابيه وقلنا يبقى النكاح فما الحكم اذا حدث له اولاد بعد ذلك هل هم
احرام ام لا قاييني ذلك على استيلاء وعدمه **اجاب** رضي الله عنه قال لا
الاصحاب رحمهم الله تعالى لوملك فرغ زوجه اصله الذي لا يحل له نكاح الامه
وقد كان الاصل نكاحا قبل ذلك بشروطه لم يفسخ النكاح على الاصح و
علوه بانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء وتلك قاعدة
اغلبه شذ عنها صور يقتصر فيها ابتداء ما لا يقتصر دواما مذكورة
في قواعد النزر كشي وغيرها ومن الدليل على انه يقتصر دواما لا يقتصر
ابتداء عدم ارتفاع نكاح الامه نظر ويصار ويزوج حره ولا خلاف
في ان الاصل لو حل له نكاح الامه حال ملك الفرع لها كونها رقيقا او
اولكون الفرع مفسرا لا يجب عليه اعفائه لم يفسخ نكاحه نظر ومالك
الفرع وقول السائل فما الحكم اذا حدث له اولاد **اجاب** ان غير واحد
من الاصحاب هم جوابان الاولاد الحادثين للاصل بعد ملك فرعه
زوجه ام لا بناء على عدم ثبوت الاستيلاء كما هو الاصح وعلوه بانه
برق ولله والله اعلم **مسئلة** اذا ادعت امرأة على زوجها العنة و
قلتم القول قوله ثم ذكر انه مطبور عنها فهل دعواه مسموعة ام لا
فان قلتم تسمع فهل تخلق امرأة على نفي العلم بالسكرام على البيت
اجاب رضي الله عنه ان دعوى الزوج العجز بسبب السكر لا تخلق
اما ان يكون بعد تمام السنة وقبل ضربها او في ثباتها فان كان

١٤

في تزويج الصغير المذكور الفاقده للمحجب لا ينبغي للمخاطب لديه ما لم
تزوج الى ذلك ضرورة كاحتياج الصغير المذكور ليقول النقص فيجوز
الاقتاب كما فعله ابن عجيل والزمي كما مر

بعد تمامها لم يمنع ذلك استحقاق المدة الفسخ وان صدقته
امتهلا امهل كما في الايلا وما قل وان كان قبل ضرب السنة كان ادعت
عجزه عن الوطى فاقرب به وادعى انه سبب السحر لم يمنع دعواه تلك
ضرب القاضي للمدة بناء على ان العنة لا تغني فيها العجز الخلق فتمت
من عن امرة دون اخرى او عن قيل امرة دون دبرها او عن
البركة من الشك كان لامرته الفسخ بشرطه وان كان في اثنا السنة
لم يمنع دعواه حساب المدة لا يمنع سببها وهو ما نقله الرافعي
العزير عن ابن القطان لكن قضية ما في البسيط والنهاية ان حبس
الزوج ومريضه الذي يتعذر معه الوطى مانع من حسابها قال الاذري
وهو الحق اه فعليه حمل ان امرة اذا صدقته في دعوى العجز ان يالحق
بحسبه ومريضه ويحتمل خلاف وهو ظاهر ويفرق بينه وبين حبسه
ومريضه بان العذر فيها ظاهر لان حبس وفيه متوهم وان قال
خير ان بالسحر بعد صيرورتها عدلين بالتقرب مع مضي مدة الاستبراء
ان ذلك السحر مما يوجد به ان رجلا امراته لاحتمال كونه غنيا اصاله
وتعذر ليس بالسحر خاصة ولم يقل لذلك بالنسبة لحبسه ومريضه
احالة على التعذر بحسب لقوة فلو قلنا بقضية كلام البسيط والنهاية
من عدم حساب مدة مرضه وجبسه وسدنا قياسا لسحر عليها فان
ادعاه وكذبته فالقول قولها يمينها فتخلق انها لا تعلم انه سحر لان
ذلك خلق لنفي فعل غير الخلق وبهيمته ورقيقه وبالجملة فالمتقرب به
ما من من حساب مدة مرضه والروض وجبسه فالسحر وان ثبتت ولو
من ذلك والله اعلم **مسئلة** اذا اشترى زوجة ابية وقتلها
يفسخ النكاح فحدث له اولاد فذكرتم لنا في المسئلة ان غير واحد طرح
برقمهم فالمسئول من فضلكم بيان ذكر من صرح بذلك فان عندنا
مضافات الشيخ ابن حجر على الارشاد وعلى المنهاج وكن عندنا شرحا
القاضي زكريا على البهجة والروض ولم نر التصريح بذلك لمزيد ولا
الرق وانما ذكر الخلاف في ثبوت الاستيلاء وعدمه ولا تلام
بين عدم الاستيلاء والرق والذي مرجوحه عدم الاستيلاء وخلق
برضا

برضا برقمهم وهذا تعليل لعدم الاستيلاء بالرق فيما معنى قولهم ابتداء
هل هو محترق عن شيء ام لا ولم لا ينظر لشبهة الاب في مال الولد كما نظروا
اليها فيما اذا وطئها بغير نكاح وقد ذكر الشيخ شهاب الدين ابن حجر
التحفة في امهات الاولاد على قول المنهاج ولا يصير ام ولد ام ملكها
ما لفظه بعد كلام ذكره ومملكه ما لو ملكها فربما كان نكاح امه اجنبي
ثم ملكها ابنة وعبد امه ابنة ثم عتق فلا يفسخ النكاح فلما ولد لها بنت
الاستيلاء وانفسخ النكاح كما صححه البلقيني اه فهل هذا مبني على وجه
الثاني ام لا افتونا ما جورين **اجاب** رضي الله عنه اعلم ان الجواب
الذي كنت كتبه في حكم ملك الولد زوجة ابية هو الذي درج عليه
جهاذا لا اصحاب منها كما المذهب وشيخاه الرافعي والنووي
رحمهم الله كافتهم والافا لخلاف في المسئلة لا ينكر الحكم فيهما مقرر غير
انك ايها السائل انما اردت ان ابين لك من صرح بذلك وهما انما فعل
لكن بعد قاعدة هي لذكر اسباب ومع استحضارها يوضح الالتباس
وهو ان ولد الامه يتبعها في الرق سواء كان الواطي حراما ام عبدا والوطي
برنام بنكاح ام شهيد وقد ضمنها زوجته الامه ولم يخرج عن ذلك الاستيلاء
الا اذا استولد هو واصله الحر الامه فان الولد ينقصد حرا ويثبت
الاستيلاء للمستولد فينتقل في مسلة استيلاء الاصل الى ملكه الامه
قيل وقوع مائة في رحمها بشرطه وهو كونه حرا كما مر وكونها الفرعة
والابان كان رقيقا وهي قد ولدت لفرعه فالولد حر للشبهة وعليه
قيمته وذلك مشهور والاف في نكاح الغرور والا اذا وطئ امه بظنها
زوجته الحرة او مستولدة والا اذا نكح مسلم حرامته ثبتت بعد حملها
منه فان الولد محكوم باسلامه فلا يتبع امه في الرق هذا حاصل
ما استعق من كون ولدا لامه رقيق وهي قاعدة ذكرها الاصحاب
في النجاسة حيث تكلموا على نجاسة المستولد وقد كنت نظمتها فقلت
الفرع ينجس اشرف الابوين في دين وفي بدل واحد الحرية
والاخر في نجس وحرمة امه ونكاحه مع حرة لذبحه
واباه في نسب ويتبع امه في سومها والرق والحرية
والاخذ في باب الزكاة واغلاظ الابوين في باب الجزا وامت

قَالَ نَوِيلٌ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْهُدَايَةُ إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ قَالَ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ
بْنُ أَحْمَدَ الْأَصْبَحِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمَعِينِ مَا لَفْظُهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ جَارِيَةٌ ثُمَّ مَلَكَهَا
ابْنُهُ لَمْ يَبْطُلِ النِّكَاحُ فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينِ قَالَ فِي التَّهْذِيبِ وَالْمُحَرَّرِ
وَالْمَوْضُوعِ وَالْفَوَائِدِ عَنْ ابْنِ عَصْرٍ وَنَحْوِهِ خِلَافًا لِأَخِي تَارِ الْفَارِجِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ
الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبْطُلُ وَهَذَا عَلَى قَوْلِنَا أَنَّهُ إِذَا أَحْبَلَهَا صَارَتْ أُمًّا وَلَدًا وَالْأَفْلَا
يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ وَجْهًا وَاحِدًا فَهَمَّ مِنْ الْمَهْذَبِ وَغَيْرِهِ وَمَوْضِعُ الْخِلَافِ
عِنْدَ صَاحِبِ الْبَسِيطِ إِذَا أَحْبَلَهَا الْآبُ أَمَا قَبْلَ الْأَحْبَالِ فَلَا يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ
وَجْهًا وَاحِدًا وَغَيْرُهُ أَطْلَقَ الْخِلَافَ ٥٥ وَقَالَ الْأَصْفُوحِيُّ مَا هُوَ قَرِيبٌ
مِنْ عِبَارَةِ الْوُضْعِ وَلَوْ مَلَكَ نَزْوِجَةً وَالِدُهُ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ وَمِنْ تَحَلَّى
لَهُ مِنْ بَابِ أُولَى لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ وَتَجْرِي فِيهِمَا لَوْ تَزَوَّجَ جَارِيَةٌ
ابْنُهُ ثُمَّ عَتَقَ هَلْ يَنْفَسَخُ فَإِنْ قُلْنَا لَا فَأُولَدُهَا لَمْ تَصْرُحْ وَلَدُهُ وَقِيلَ
تَصْرُحْ أُمًّا وَلَدًا وَيَنْفَسَخُ النِّكَاحُ ٥٥ وَفِي الْأَنْوَارِ مَا لَفْظُهُ لَوْ مَلَكَ ابْنُهُ
فَأُولَدُهَا الْآبُ لَمْ يَصْرُحْ وَلَدُهُ ٥٥ وَفِي الْوُضْعِ وَيُشْرَحُ مَا لَفْظُهُمَا قَبْلَ
تَزَوُّجِ الْآبِ وَالرَّقِيقُ ثُمَّ عَتَقَ أَوْ تَزَوَّجَ حُرًّا وَرَقًا كَمَا هُمْ بِالْأُولَى يَنْفَسَخُ
لَا جُنْبِي ثُمَّ مَلَكَهَا ابْنُ أُمِّ ابْنِ الزَّوْجِ لَمْ يَنْفَسَخِ نِكَاحُ لَانِ الْأَصْلُ فِي النِّكَاحِ
الثَّابِتِ الدَّوَامُ وَلِلدَّوَامِ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَيْسَ كَالْأَبْتِدَاءِ فَلَوْ اسْتَوْلَدَهَا
وَلَوْ بَعْدَ عَتَقِهِ فِي الْأُولَى وَمَلَكَ أَبِيهِ لَهَا فِي الثَّانِيَةِ لَمْ يَنْفَسَخِ اسْتِئْذَانُهَا
لَا نَزْوَجِي بَرَقَ وَلَدُهُ حِينَ نِكَحَها وَلَانِ النِّكَاحُ حَاصِلٌ مُحَقَّقٌ فَيَكُونُ وَ
طَبِيعًا بِالنِّكَاحِ لَا شَبَهَهُ الْمُلْكُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ النِّكَاحُ ٥٥ وَقَالَ الْفَرِّمَاقِيُّ
لَفْظُهُ فَلَوْ أُولَدَهَا الْآبُ بَعْدَ أَنْ مَلَكَهَا فَرَعَهُ قَالَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لَمْ يَنْفَسَخِ
أُمًّا وَلَدُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَكْبَرُونَ لِرِضَاهُ بَرَقَ وَلَدُهُ حَتَّى نِكَحَها وَلَانِ النِّكَاحُ
ثَابِتٌ فَهُوَ وَاطِئٌ لَا يَشْبَهُهُ الْمُلْكُ ٥٥ وَلَفْظُ الْعِبَادِ لِرِضَاهُ بَرَقَ
وَلَدُهُ ابْتِدَاءً وَامْرَادٌ بِقَوْلِهِ ابْتِدَاءً وَكَذَلِكَ مِنْ عِبَرَةِ الْقَاضِي زَكَرِيَّا مِنْ
قَوْلِهِ حِينَ نِكَحَها فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَجْهَ بَانَ نِكَاحُ الْأَصْلِ لَا يَنْفَسَخُ عَمَّا
الْفَرْعُ وَهُوَ مَا طَبِقَ عَلَيْهِ جَهْرًا أَوْ خَائِنًا وَهُوَ طَرِيقُ الشَّيْخِ أَبِي
حَامِدٍ وَالْعِدَائِيَّينِ وَالتَّبَغُوتِيِّ فَعَلَيْهِ تَصَرُّعُهُمْ بَرَقَ وَلَدُهُ مَا خُوذَ
مِنْ مَقْلَدَيْنِ وَيُتَّخَذُ وَإِنْ كَانَ الْأُولَى تَرَكَ مَا أَصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْمُنْطَقِيُّونَ

فِي الْمَسَائِلِ

فِي الْمَسَائِلِ الْمُفْقَهِيَّاتِ غَيْرَ أَنَّ الْحَاجَةَ بِمَا صَبَتْ إِلَى ذَلِكَ فَالْمَقْدَمِيَّاتِ قَوْلُنَا
الْأَصْلُ حُزْنٌ وَزَوْجٌ وَلَدُهُ مِنَ الْأُمِّ قَبْلَ كَمَا مَرَّ فِي الْقَاعِدَةِ فَإِيَّاهُ كَوْنُ
وَلَدِ الْأَصْلِ قَبْلًا وَهَذَا فِي الْأَصْطِلَاحِ يَشْرَحُ الْأَثَرُ أَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ كُلُّ مَسْكُورٍ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ أَيْ يَحِبُّ صَرْفُهَا كَوْنُ كُلِّ مَسْكُورٍ حَرَامًا وَبِالْجُمْلَةِ
وَالْفَقْهِيَّاتِ كَثِيرٌ مِنْهَا مَا خُوِذَ مِنَ الْمَفْهُومِ لَكِنِّي تَجَمُّتْ نِسْبَةُ التَّصَرُّحِ
الْغَيْرِ وَاحِدٌ كَيْفَ هُوَ وَقَوْلُ الْمَسَائِلِ مَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ ابْتِدَاءً جَوِيدًا الْمُرَادُ
حِينَ ابْتَدَأَ نِكَاحُهَا مَا بَرَقَ قَبْلَ رَاضِيَا بَرَقَ وَلَدُهُ مِنْهَا فَيُؤْخَذُ بِرِضَاهُ
ذَلِكَ مَا دَامَ ذَلِكَ النِّكَاحُ لِرِضَاهُ بِمَقْصُودِهِ حِينَ عَقْدِهِ وَذَلِكَ النِّكَاحُ
دَائِمٌ وَإِنْ مَلَكَهَا الْفَرْعُ عَلَى الْأَصَحِّ وَقَوْلُهُ لَمْ لَا يَنْظُرُ وَالشَّبَهَةُ الْآبِ
كَالْوَضْعِ وَالْآبِ فِيهَا فِيمَا لَوْ طِئَ بِغَيْرِ نِكَاحٍ **جَوَابُهُ** مَا أَشَارَ وَالْيَهُ مِنْ أَنَّ
النِّكَاحَ ثَابِتٌ فَهُوَ وَاطِئٌ وَبِهِ وَمِنْ وَطِئَ رَقِيقَةً بِنِكَاحٍ فَوَلَدُهُ رَقِيقٌ
بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ نِكَاحٌ فَإِنْ يَطْبَأُ بِالشَّبَهَةِ أَيْ شَبَهَةِ جَوَابِ الْأَعْقَابِ
وَالشَّبَهَةُ تَقْضِي حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ غَالِبًا كَمَا مَرَّ فِي الْقَاعِدَةِ وَقَوْلُهُ ذَكَرَ الشَّيْخُ
بَنَ جَرِي فِي التَّحْفَةِ فِي أَمَهَاتِ الْأَوَّلَادِ أَنَّ قَالَ فَهَلْ هَذَا مِنْبِئِي عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي
أَيُّ الَّذِي قَالَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَمَا لِي بِهِ الْإِمَامُ **جَوَابُهُ** نَعْلَمُ مَا يَأْتِي
عَلَيْهِ فَقَطًّا مَا عَلَى الْمُقَدَّرِ فِي الْمَذْهَبِ فَلَا يَأْتِي كَمَا ذَكَرْنَا فِي جَوَابِ الْأَوَّلِ
فَلَا يَأْتِي كَمَا ذَكَرْنَا فِي جَوَابِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ خِلَافٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ كَمَا فِي مَذْهَبِنَا
فِي الْكَافِي فِي كِتَابِ الْحَنَابِلِ مَا لَفْظُهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ جَارِيَةٌ ثُمَّ مَلَكَهَا ابْنُهُ
فَبِهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ لَانِ مَلَكَ الْآبُ كَمَلَكَ فِي اسْتِئْذَانِهَا
الْحُرْمَةُ الْإِسْتِئْذَانِ فَكَانَ مَلَكَهَا فِي بَطَالِ النِّكَاحِ وَالثَّانِي لَا يَبْطُلُ
لَا يَبْطُلُ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا الْآبُ فَلَمْ يَبْطُلْ نِكَاحُ كَالْوَلَدِ مَلَكَهَا أَجْنَبِيٌّ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ **مَسْئَلَةٌ** هَلْ يَجُوزُ تَحْكِيمُ غَيْرِ مُحْتَمِدٍ مَعَ وجودِ قَاضٍ غَيْرِ
مُحْتَمِدٍ فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ أَمْ لَا **جَوَابُهُ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحْكِيمُ غَيْرِ أَهْلِ الْقَضَاءِ
بِشَرْطِ فَقْدِ قَاضٍ لَوْ غَيْرِ أَهْلِ حَيْثُ تَقَدَّزَتْ وَلَا يَتَّهِنُ لِلضَّرُورَةِ وَقَدْ دَعَا
أَهْلًا حَادِثًا وَأَمَّا شُرَعَاءُ بَانَ كَانَ لَا يَزُوجُ إِلَّا بِذِلِّ مَالٍ كَمَا حَدَّثَ فِي هَذِهِ الْأَمْرَةِ
وَأَنْ لَمْ يَكُنِ لِلْمَالِ وَقَعٌ لِأَنَّهُ يُوْخَذُ ظِلْمًا وَالنَّفْسُ مَجْبُورَةٌ عَلَى عَدَمِ أَحْتِمَالِهِ
خِلَافَ التَّقْيِيدِ شَيْخُنَا فِي التَّحْفَةِ بَانَ يَكُونُ لِنَحْوِ الدَّرَاهِمِ الْمَطْلُوبَةِ وَقَعٌ
كَحُضْرِهِ شَيْخُنَا فِي سُرُحِي الْأَرْمَادِ وَخَيْرُهُمَا اخْتِارَ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ

وجمطين اطراف كلام الشيخين وغيرها ويتبعه الى الجمع ابو زرعه
حيث قال على قول المهمات والصحيح جواز التحكيم سفرا او حضرا مع وجود
القاضي ودونه لان الصحيح في التحكيم كما هو مذکور في القضاء وسواك
السفر طويلا ام قصيرا او وفرا او المهمات ما اذا كان المحكم صالحا للقضا
فاما الذي اختاره النووي فشرط السفر وفقد القاضي ولو قاضي ضرره
وقرره ابن قاضي شهابه وكذا في الاسعاد وراى وهذا هو المعتمد اه وقال
الاذري المختار الموافق للنص جواز تفويض المرأة اي مع خاطبها بناء
على ما اقر به ابو شكيل اخذ من كلام الشيخين خلافا لظاهر قول الجوامع
فحكمت رحلا امرها الى عدل عند فقد الحاكم وباقي الاولياء في البلد ومما قرب
منه قال وليس تحكيم بل تفويض امرها الى عدل للضرورة لان المثل مفوض
في امرة احتاجت للنكاح في رفقته فوجدت حاكما فوق القرب جانت تولية
انه كالتيتم فاذا كانت في رفقته فوجدت حاكما فوق القرب جانت تولية
العدل وان كانا في بلد لا حاكم فيها لم يلزمه الذهاب الى فوق مسافة العري
اذا لم يكن في ولاية ذلك القاضي مبنى على ان القاضي يحضر الخصم من فوق
مسافة العدو اذا حمل ولايته وهو ما اقتضاه كلام الروضة واصلا
وعليه الاكثرون ونسب الى النص والاف الذي عليه الفذالى كما مامه عدم
الاحضار من فوقها وجري عليه الحاوي كما منهاج واصلة والشرح الصغير
فعليه جواز التفويض حيث كان القاضي فوق مسافة العري مطلقا
وقد افاد كلام الاذري ان تولية العدل المجرى يسمى تفويضا لا تحكما وان
شرطه فقد القاضي مع تقييد الفقد بما ذكره فله درهم ما اعرف قوله
تولية العدل الصالح للقضاء ولو في باب النكاح فقط على ما فيه في التحكيم
وهو جائز ولو مع وجود قاض بل اولى ان كان القاضي قاضي ضرره
كما صرح به قول المزي في التحكيم في زماننا هذا اولى والفقهاء اي ولو في
باب النكاح اجدره القاضي المنصوب لان اكثر القضاة المنصوبين
جهال اخذوا القضاء بواسطة الجاه والمال بغير استحقاق اه وما ينبغي
التنبه عليه ان اشراط صلاحية العدل للقضاء اي كونه مجتهدا
محكما ان كان قاضي البلد كذلك فان كان مقلدا جاز كون المحكم مقلدا كما
اخذ الفقيه من قول الانوار يشترط في المحكم صفات قاضي البلد

لا ومن

كنز
الام

بل ومن قول الروضة يشترط في المحكم صفات القاضي قال اذ لو لم يشترط
كونه مجتهدا بكل حال لقال يشترط فيه شروط القضاء ويجوز تحكيم غير
عدل مقلد فقد قاضي مجتهدا افتى البلقيني وغيره خلافا لمخالفة الشيخ
الجوي وانه اعلم مسئلة هل يجوز التحكيم في النكاح في غيبة الوي
ام لا اجاب رضي الله عنه سبق في الجواز قبله ان الاذري اختار الجواز حتى
في التفويض الى مجرد العدل فضلا عن التحكيم لمن هو اهل لكن بشرط ان يكون
بينها وبين الوي المسافة المعتبرة في تزويج الحاكم وبالجواز افتى الحكمال
الرد اذا اخذ بظاهر ما نقله الربيع عن الشافعي ومخالفة السبكي في عدم مجتها
مردوده بان من حفظ حجة على من لم يحفظ وان كان جبلا من جبال العلم
كما احدا لا ويؤخذ من قوله ويدع كما قاله جبر الامة ابن عباس رضي الله
عنهما وقد عملت بفتوى الرداد في سفر الحج وتعليل الانوار عدم جواز التحكيم
لغيبة الوي بان ولايه الغائب للقاضي يحجب حكمه بعد تسليمه على ما
اذا وجد قاضي فقه باب النكاح من المحكم وليس قاضي ضرره فقط والله
اعلم مسئلة هل يجوز للقاضي تزويج المرأة بغير كفوف في غيبة وليها اذا
قد زوجه بابه وبانت منه وراى تجديد نكاحها لرضاه به او لام لا يجوز
قطعا وان اشترط مجتها **جاب** رضي الله عنه في الروضة كما صلاها
لوزوج المرأة احدا المستورين في درجة برضاها ورضي الباقيين بغير
كفوف اختلفت من ابي بانت منه ثم زوجها احدثهم به برضاها دون
رضاهم قال النووي يصح قطعا وقيل لا يصح على المذهب اه في اصله
حكايه طريق قاطعة واخرى حاكية خلافا قال الاسناي لغازة وتبعه
الانزق في الغالب على المسئلة ذات الطرفين ان يكون الصحيح ما يوافق
طريقه القطع فعليه للموي الحاضر التزويج مستقلا وبذلك جزم
ابن المقري في روضه اخذ مقتضى ما صله والذي جزم به في الانوار
تبع الكافي ان يشترط تجديد اذن الباقيين لان ذلك عقد جديد وهذا
الحاري على قواعد المذهب ثم جري عليه المزمع في العباب حيث
قال لا البعض ولو في تجديد نكاح من رهنوه او لا خلافا لمقتضى
الروضة اه وبهذا الفتوى على مذهب الشافعي فاذا كان كذلك فالاولى
ان يمتنع ذلك على القاضي كما لا يخفى وعلى الاول هل يكون القاضي لبعض

١٤٢

والسهموي
واعلم ان
هذا هو
المراد
من قوله
فان كان
محكما

الأولياء حتى يحدد النكاح بغير كفوف في غيبة الولي الذي رضي بالعقد الأول ولم
يوجد منه أدن في غير ظاهر طلاقهم انهم ليس له ذلك وبه صرح بعض
وفرق بأنه يتصرفون غيره بما لا يرضى له فيه ولا هو واجب عليه حتى يتوب
فيه وما قاله ظاهر والله اعلم **باب الصداق مسئلة** قولهم
ما يصح مبيعا او ثمنا صح صداق اهل ينكس فيقال ما يصح صداقا صح مبيعا
وتمنا ام لا اجاب رضي الله عنه لا ينكس فان المانع يصلح كونها صداقا
ومتى وجدت في أحد شقي العقد خرج عن صلاحيته للبيع وصار اجاره محرم
ان وجدت اركانها وشروطها والا ففسده وبرهان ذلك قولهم في
الصلح في قسم المعاوضة منه من خوصم في خودار واقربها المديون صح
عنها بنحو ثوب اي من الاعيان فقد اشترأها ولزمت سائر احكام البيع
وان كانت العوض منفعة وصالح عليها مدة معلومة فاجازه اي فالدار
المدعاه ونحو اجاره والمصالح على منافعة مدة معلومة من مستاجر
فانظر كيف خرج من البيع الى الاجاره بسبب فقد العينه في اخذ سبقه
لان مورد البيع الاعيان وقولهم في نحو بيع حق المهر ليس مبيعا محضا
ولا اجاره محض بل فيه شوب من كل منهما فمن ثم صح بلفظ البيع ولفظ
الاجاره فان مانع محضه للبيع انما هو وروده على المنفعة كما ان مانع
للاجارة انما هو عدم التاقية **الحاصل** ان ما ذكره السائل مطرد غير
منكس فكما صح مبيعا او ثمنا في الاعيان صح صداقا وليس كل ما صح
صداقا صح مبيعا او ثمنا والذي يظهر في حد ما يصح صداقا ان يقال
كل ما قبول بعوض ولم يكن بضعا وكان معلوما صح صداقا وكل ما لم
يقابل بعوضا وكان بضعا فهو لا يصح صداقا لان البضع يقال بالمال
وقع ذلك لا يصح صداقا سواء له بدل نز وجتك ابنتي على ان تزوجني
ابنتك ام طلب رفع سلطنة النكاح خوز وجتك على ان تطلق فلانة
الا ترى ان كلام النكاح والطلاق يقابل بعوض ومعه ذلك لم يصح كونه صداقا
ودخل في الحد القصاص فانه معلوم مقابل بالعوض فمن ثم صح كونه اي العقد
عند صداقا حتى لو وجب على امرأة حرة او امه قصاص فيجوز هابه
من وجب له القصاص ولو بان وارثه صح لان ذلك عوض مقصود فان
طلبها مثلا قبل الدخول رجع بنصف ارش الجناية على الاصح منه

وجهين

وجهين في الروضة واصلا والثاني يرجع بنصف مهر المهر ولو تزوجها بالدية
صح النكاح وفسد الصداق بها او اصدقها احد قد عليها لم يصح كما لو صدقها
ترك الشفعة لان كلامها لا يقابل بعوض وكناية المرأة جناية رقيقها
ولم يذكر جناية الرقيق في الروضة مع كونه مذكور في العزيزين قبيل الديات
والله اعلم **باب القسم والنشوز** مسئلة رجل له امرأتان كل واحدة في
بلد وكان يقيم عند احدهما ستم اشهر والاخرى ثلاثة فهل يجب عليه التسوية
في القسم بينهما فاذا قلتم نعم وكانت اقامته عند الاخرى اسلم لريته ودينا
وربما كانت اقامته خوفا من ظالم ولم يقصد التقصيل فهل يعذر بذلك ام لا
فهل تكون ناسره بمجرد علمه وتترك عليه من سقوط النفقة ونحوها ام لا
اجاب رضي الله عنه ان هذا السؤال يتضمن ثلاثة اسئلة اولها ان القسم
هل يجوز اكثر من ثلاثة وجوابه ان الذي رجحه الشيخان والجمهور انه
لا يجوز الا برضا من قاله في الانوار فمن له امرأتان في بلدين فهذه
طريقه اه فيحصل على هذا انه لا طريق الى الجواز الزيادة على ثلاثة
الا برضاهما المعتبر لكن نقل البلقيني في التدريب على فقهاء الشافعي رضي
عنه في الامان الزيادة على الثلاث في القسم مع التسوية ليس بجرام قال
خلاف ما صححه اي جمهور الاصحاب وقالوا انه المذهب ومعه ذلك
الفتوى بالاول لان بحث الاصحاب للنص لا يكون الا لريته في صحه نقل
عن صاحب المذهب ولتساكم كما هو اقوى منه مع صحه نقل ثانيهما
ان التسوية هل سقط وجوبها بالعذر الذي ذكره السائل وجوابه
ان التسوية لا تسقط بذلك بل عليه القضا للمظلومة واستحلالها فان
فرض انه منع من السفر الى البلد الاخرى خوفا على نفسه او مال فليس المبيت
متعينا في دفع ذلك بل يمكن الاعتزال والمبيت بنحو مسجد او دار
صديق فان خاف من ذلك ايضا فله المبيت في الدار التي فيها المرأة مع مراعات
البعد عنها ما امكن ثم لا يلزمه القضاء كما صرحوا به فيمن ثم قسمها
اشاء الليل ولم يمكن الخروج ولا الانفراد خوفا من عسر ونحوهم به
ثالثها امرأة يلزمها السفر مع الرجل بطلبه والا كانت ناسره جوار
نعم يلزمها ذلك بطلبه ولا يقوم مقامه علمه انها لا تفعل ذلك لو
طلب ولا مما يجب عليها بطلبه ان كان كل من الطرفين والمقصد

امين ولم يكن السفر في البحر مطلقا على ما قاله جمع منهم القفال و
ابن الصلاح وجري عليه صاحب الانوار والاسنوي والمعتدلان محله
حيث لم تغلب السلامة او خشيت من ركوبه ضرر ابيح التيمم او شقه
لا يحتملها امثالها في العادة والاوجب عليها حيث امتنعت مع الوجوب
صارت ناشئة لاحولها في القسم ولا في النفقة والله اعلم مسئلة
رجل له امرأة في بلد انتقل عنها الى بلد اخر وتزوج عليها واقام في
تلك البلد

البلد مدة طويلة مع ترك الاول في بلد يخاف فيها على نفسها فهل لوليها نقلها
من ذلك المكان ام لا اجاب رضي الله عنه قال الاصحاب متى خافت المرأة في بيت زوجها
على نفسها او مالها من فاسق او سارق فخرجت بحسب ذلك فليس يشترط ولا يسقط
ذلك حقها من النفقة ولا غيرها وتصدق في دعوى الخوف المذكور بيمينها
فلوليها من اب او غيره وليس اير المجرم وكذا الام نقلها كما يصرح به قولهم
في بحث اسكان ذات التهمة ان ولايه اسكان المزدوج الى الزوج الامم ربيبه
لحق نقله او تساهله فلولي وكذا الام اسكانها بحمل لا يقاته وظاهر ان
حمل ذلك حيث امكن الطلب والا كان كان الزوج يحمل بعسر من اجتهد فلولي
الاستبداد ح ينقلها الى ما من ومتى كان في البلد التي تزوج فيها يقيم
عنده حتى اكثرت من ثلاث ايام اي منتهى اثر القسم فخرجها بسبب ذلك
ايضا لا يكون نشورا على فتوى القلعي لانيه لانه هو الذي اغضها
فليس خروجها عشا بناء على ما رجحه الشيخان اماما المذهب وقضيت اطلاقهم
عدم الفرق بين كونهن في بلدة واحدة او بلدين متفرقة وقول الشافعي
في الاملا في الثانيه يقسم بينهما مشاهرة او مشافهة محمول على ما اذا رضيت
او على القول بان الزيادة على الثلاث مكرهه وهو نص الام والمختصر لكن المفتي
به ما رجحه الشيخان من حرمة الزيادة على الثلاث دون رضا هن مطلقا
لما فيه من الايجاش والاضرار ولا شك ان ذلك مجوز لانت الزوج من منزله
وقول الاصحاب لو منعها الزوج حقها كقسم ونفقة الزمة القاضية بوفيقته
محله حيث امكن ذلك حالا امام مع فرض السؤال وهو كونه في بلد اخر بحيث
يحتاج مراجعته الى مدة فجواز خروجها بسبب ذلك ظاهر مسئله
في اسئلة الفقيه محمد بن داود التي سال عنها الامام ابا عبد الله القلعي في
خروج المرأة من بيت زوجها اذا كانت علة مسافة يحتاج الى ركوب وان شئ
في الطريق على من يجب ذلك قال اذا كان هو المغيص لها فعليه وان كانت
في الناشئة فعليه كراء المركوب الى اخر جوابه فتأمل قوله بين كذا ان من
كان خروجها بحسب الاغضات المذكورة لا تكون ناشئة وان ردها الى بيته
عليه لا عليها واي اغضاب اعظم من تركها امرأة في بلاد مع الاقامة عندها
في بلد اخر عن ضررها اقامة لا يجوزها الشرع بناء على ما مر من الشيخين
ان الزيادة في القسم على الثلاث حرام مطلقا وهو المفتي كما مر والله اعلم

باب الخلع مسألة رجل طلبت منه امرأته الطلاق وبذلت عليه البذل
المعروف وهي سفيهة فطلقها طلقه فهل يكون رجعيًا أم لا فتونا ما
جورين **اجاب** نعم الله به اذا كانت المرأة مدخولا بها ولم يكن
تلك الطلق الثالث وقع الطلاق رجعيًا لفساد خلع السفيهة فيقع
الطلاق لافي مقابل ويصح وصيغه البذل ليست صريحة في الخلع بناء على
ان ما اخذه لصاحبه ولا ود اللفظ في الكتاب والسنة مع تدوله على
على السنة حملة الشريعة كما هو مرجح النووي كالعراقيين فلنزوج والحال
هذه الرجعة ما دامت المرأة في العدة والله اعلم **مسألة** رجل قال
لامرأة البريئة ما استحقينه في ذمتي واطلقك فابراه كذا ظاهرا
واقعه في مقابلة الطلاق وكان الابراء من دين معلوم غير المهر ثم بذلت
صداقها على صحة طلاقها فهل يبرأ وتبين فلا رجعة له عليها أم
نقض البراءة لافي مقابل الطلاق ثم طلاق في مقابلة البذل يقع رجعيًا
على القول في مقابلة رجعي مع ان ظاهر حالة بيني انه انما قصد بقوله
البريئة واطلقك مخادعتها لتصرح البراءة ثم ان مشا طلق وان شاء لم
يطلق وانما اذا طلق يقع لافي مقابلة متى فيكون الطلاق رجعيًا وهل
يسوغ لمفت وقاضي شافعي الافتاء والقضاء بالبينون وبان لا رجعة
افتونا ما جورين **اجاب** نعم الله به نعم لكل من القاضي والمفتي
القضاء والافتاء بالبينون اعتمادا على ترجيح جمع مؤيمنة المذهب في
المسئلتين اعني في مسألة الابراء ثم الطلاق او عكسه مع جريان الملاحظة
والتواعد وحسبك فيها قول الاصمعي في فتاويه ما لفظه والذي
يظهر لي ترجيحه وتحقيق العلم عند الله ان الطلاق يقع باينا وهو الذي
كان يفتي به جماعة من متأخري اصحابنا كالفقيه احمد بن ابراهيم
المصري والفقيه علي بن احمد الاصمعي وهو احدى وجهي ذكرهما الفقيه
ابو محمد الشيباني قال وهو الاحوط وهو الذي افتى الشيخ عبيد وكان
الفقيه المصري يستدل على ذلك بالمسئلة التي ذكرها الامام الغزالي
في وسيطه وغيره حيث قال لو قال رجل طلق امرأتك فان طولت
بالصداق فانا ظالم من فطلق وقع الطلاق باينا وهذه صيغة
في الوعد ثم وقع الطلاق باينا ثم القول في ذلك وذكر الوجه في

قال

قال به واعني في المسئلة البذل اذا وقع الطلاق فيه باينا وهو ما طبق
عليه مشايخ اهل اليمن فتوهم الفقهاء ابن عجيل والحضري والجمال العامري
واحمد بن حسن الحلي وابن الزينول والفقيه الصالح علي بن ابراهيم
الجلبي في بعض فتاويه وفي بعضها حكمي الخلاف كما نقله عنه لا زرقا
ومنهم الاصبغيان والبرقي كذا في لام وابوشكيل والترمذي وجمع من
بني عجيل ومنهم موسى بن الزين الرادشيارح الارشاد والترمذي
حتى ذكرها في العباب على مسألة الخوانمي التي رجم فيها وقوع الطلاق
باينا ومنهم ابو العباس الطنيد اوي وتلميذه ابن زياد ومنهم جمع
من الناسيين وغيرهم وفي ذلك مقنع المفتي والقاضي الشافعيين وان
وقع من في كل من المسئلتين خلاف وان الطلاق في كليهما يقع رجعيًا
فقل ما نتفق مسألة عن ذلك والقصد انما هو كون وقوع الطلاق
باينا وجه قوي في مذهب سيع القاضي والمفتي المضيا والافتاء به لا سيما
اذا ترجح عنده مخرج ولو خارجيا كقصد هذا المطلق المخادعة المذكورة التي
دل عليها ظاهر حاله والله اعلم **مسألة** امرأة بذلت على زوجها البذل
المعروف فقال لها انت طالق فقالت ليس هذا طلاق فقال وبالثلاث
فهل يجرم أم لا **اجاب** نعم الله به ان نوعي الثلاث مع قوله انت طالق فقد
وقعت الثلاث به وان لم ينبو فان طال الفصل عرف لم يقع سواء واحد
مطلق فان لم يطلع عرفا وقعت الثلاث لانها من تامة لفظه الاول و
الا فواحدة والله اعلم **مسألة** امرأاة قال لزوجها بذلت صدقي على
صحة طلاقي فطلقها طلق او طلقتين مثلاً ثم بعد ذلك حلفت انها
جاهلة للصداق فهل يقبل قولها وهل يقع الطلاق باينا او رجعيًا
افتونا ما جورين **اجاب** نعم الله به ان قلنا ان صيغة البذل ليست
صيغة خلع فالطلاق رجعي مطلقا عن التفصيل بين علمها وجهلها
وان قلنا انه صيغة خلع فجهلها لا يؤثر في وقوع الطلاق باينا بمهر
المثل وهو خلع مجهول واختلاف فتاوى ائمة اليمن في ذلك مشهور
فلا يمكن الاطالة به والله اعلم **مسألة** امرأة قالت انزات زوجي
عن صداقي على الطلاق والحال ان الزوج كان قد علق الطلاق بالبراءة ولم
تسلم به بالتعليق حين ابراءة فكيف الحكم في ذلك افتونا ما جورين

احكام رضى الله عنه لا تطلق المرأة ولا يبرأ الزوج في هذه المسئلة اما
 الطلاق فلا تعلق وتعلق الابرأ بطله سواء وجدت الصفة التي
 علوا لابرأ عليها ام لا مسئلة قال متى ابرأتني زوجتي من صداقها فهي
 طالق وامراته عن المهر والحال انها غير عالمة بالتعلق هل تطلق بائنا
 لوجود الصفة لا تطلق اصابا مطلق رجعي او هل تقاس المسئلة بمسئلة
 ما لو دفع المهر من المهر من غير قصد اقباضه عن الرهن هل يكفي
 عند اول ما الذي يترجم عندكم في مسئلة الرهن المذكورة الاكتفا كرفع
 المبيع ام لا اذ الشيخ تركها بقل مسئلة الرهن عن تهديد البغوي كرفع
 المبيع الثاني لا بل هو وديعه لان تسليم المبيع واجب بخلاف المهر
 اه كلامه في شرح الروض وسكت وقضية ترجيح الثاني للتوجيه اجاب
 نعم الله به ان ابرأت من صداقها بعد علمها بتعلق الزوج ولو مترخيا
 في متى ونحوها كما فرض في السؤال وعلمته من سائر الوجوه وكانت
 رشيده وعلمه الزوج ايضا وان لم يشترط في الابرأ علم المهر لان هذا معاق
 طلقت المرأة بائنا ويرى الزوج من صداق وان اختلف شرط من شروط صحة
 الابرأ لم يصح فلا يقع الطلاق المعلق عليه لعدم وجود الصفة المانعة
 اليها ح وان ابرأت من الصداق براءة صحيحة قبل العلم بتعليقه وهو
 مورد السؤال فلا شك في صحة البرأ لعدم منافق لها واما الطلاق
 فالأوجه من الاحتمالات الثلاثة وقوعه رجعي اما عدم وقوعه بائنا
 فهو ان الابرأ لم يقع جوابا بالطلاق اذ لا يتصور ان يوجد منها قصد
 جواب من لم تعلم بتعليقه فلم يوجد اقتران قبولها بما يجابه الذي
 هو شرط في المعاوضات ومن ثم قال الاصحاب والعبارة للامام محيى
 الدين النقوى في الروضة ولو قال بعث داري لفلان وهو غائب في
 فلما بلغه الخبر قال قبلت العقد البيع اه فقول له ما بلغه الخبر كقول
 فقيل حين بلغه الخبر ظاهر في ان القبول قبل ذلك لغو واصرح من
 العبارة قول لعباب فقبله حاله علمه فنقول في ابرأ المرأة انه لغو
 من حيث المعاوضة اي لم يقع في مقابلة الطلاق صحيح من حيث الابرأ
 لا في مقابلة طلاق وانما هو ابتداء تبرع منها واما وجه وقوع الطلاق
 فعلا بقاعدة اذ بطل الخصوص في العموم اذ بطل هنا خصوص
 كونه

كونه طلاقا في مقابلة ابرأ فبقي عموم كونه طلاقا معلقا بالابرأ وقد وجد
 واما وجه كونه رجعي فله من كونه علق على صفة فوجدت فيقع رجعا
 كالطلاق المعلق بدخول الدار واما مسئلة دفع الرهن او وارثه المهر
 الى المهر من او وارثه فاصح الوجهين فيها الشرايط قصد اقباض والا
 لم يكن اقباضا عن الرهن لوجود الفارق بين ما هنا وبين المبيع بما ذكر
 من وجوب تسليم المبيع بخلاف المهر من هذا يوافق القول بان البرأة في
 المسئلة المبحوث عنها لم يقع في مقابلة الطلاق ولو سلم في مسئلة الرهن
 عدم اشتراط قصد اقباض لم تقس عليه هذه المسئلة لان صدور عقد
 الرهن من خواكرهن ولا قرينة ظاهرة في ان الاقباض عنه فاكفى بها
 عن قصده بخلاف ابرأ المرأة في هذه المسئلة فان يقع لها ما يمكن معه
 حمل لفظها على كونه جوابا للزوج كما هو ظاهر مع ان عقدا صل العقد
 يحتاجه ما لا يحتاج للمعتبرات فيه كالاقباض في الرهن لانه وان كان الرهن
 لا يتم الا به فهو سببه بالتواضع لانه ليس كمال الرهن فهو خارج عن الماهية
 بخلاف القبول في المعاوضات والله اعلم **مسئلة** لو قال لامرأة ان ابرأتني
 من صداقك ففانت طالق بعد شهر فابرأتها فور وقوع الطلاق عليها بائنا
 بعد مضي الشهر ان عاش الزوج اكثر منه فان مات قبل مضيها لم يقع
 الطلاق لان الشهر مضي وليست محلا للطلاق واما ابرؤها فصحيح
 هكذا افتى به الرداد قال شيخنا رحمه الله تعالى وجهه ان البرأة وقعت
 منبر بعين فلا ترجع ذمة الزوج مشغولة بعد فرغت ولا ينظر الى
 كونها انما ابرأة طوعا لطلاق ولم يقع لان المقصود قد حصل بالموت
 وحالة انها بخير البرأة في مقابلة بتعليق حصل فيحصل البرأة وبقاؤه
 الى ما بعد الشهر ليس اليد الذي افتى به الرداد وهو الصواب بخلاف
 من قال فيه تأمل ثم رايت شيخنا صرح به في شرح المنهاج وساقه هو
 مساق المنقول ولفظه ولفظه ولو قال ان ابرأتيني من مهرك
 فانت طالق بعد شهر فابرأتها بري مطلقة ان عاش الى مضي الشهر
 طلقت والا فلا اه وسبقه الى ذلك العلامة وحجبه الدين عبد الرحمن
 بن مزروع في فتاويه وبتبعه صاحب القلايد والله اعلم **مسئلة** هل
 قال الزوج حنة ان احتملت مصروف ولدت فانت طالق ولم يعين

نفقه معلومه ولا مدة معلومه فقالت احتملت فورا فهل يقع
الطلاق والحال هذه اذ لا فاقلة بوقوع الطلاق فهل تلزم مهر
او يكون هذا الخلع بالجهول وتبين بمهر المثل وان عين مدة كان
قال ان احتملت بمصروف ولدت سنتين فانت طالق فهل يقع الطلاق
ام لا وما ذكره الغزي في اداب القضاء من فتوى بعض الشافعية
بوقوع الطلاق فيما لو قال ان اخذت بنتك بكفالة سنتين فانت
طالق فقلت اخذتها هل هو مساعد على ذلك او لا **اجاب** يقع الله به
ان قولها احتملت بعد تعليقه المذكور لا يقع به طلاق لان مراده
بالاحتمال الى الالتزام لذلك وقولها احتملت لا التزام فيه فان عين
مدة بخوان احتملت بمصروف ولدت سنتين فانت طالق فقالت احتملت
فكمها كقوله ان اخذت بنتك بكفالة سنة فانت طالق فقالت اخذتها
وقد اقي فيها بعض الشافعية بوقوع الطلاق وغلظه الشيخ تاج
الدين الفراري قال لان مراده تاخذها التزام ذلك وقولها اخذت
لا يلزمها الجاهالة كما حكمه الغزي وجعل هذه المسئلة نظير مسئلة
اقتى بها ابن الصلاح بصحة الخلع ووقوع الطلاق بابتاء وهي ما لو قال
ان ابرائيمي من صداقك واخبرت دينك قال لا يكون المراد تاخير يصير به الدين
فقالت ابرائيمي واخبرت الدين قال لا يكون المراد تاخير يصير به الدين
موجلا فانه حينئذ يكون عوضا فاسد ايجب له به مهر المثل
ويبقى عليه الصداق والدين اه ونظري فتوى ابن الصلاح الغزي
وقال القياس انه لا يقع الطلاق لان الصفة لم توجد اه وقال الاذري
في مسئلة ابن الصلاح سببه ان لا يكفي بقولها اخبرت الدين بل لا بد من
وجود التأخير وهو الصبر به الى اخر السنة لان المعلق عليه وجود
التأخير لا تلفظها به فلا تعلق ما لم تمض مدة بلا مطالبة وان اراد
بتأخير الدين صبر ورته موجلا فينبغي ان لا يقع الطلاق اصلا
اه وقد قاس الاذري على مسئلة ابن الصلاح ما لو قال لامرأة ان
امهلتني يد بينك الى الخبر فانت طالق فامهلت فانه اجاب ان يكون
خلعا فاسدا ايجب له به مهر مثل اذا وقعت بذلك اه وفيه نظر
والوجدان محدد قولها امهلت لا يقع به شي لان مراده امهال الزم
وهو لا يلزم كما مر عن الشيخ تاج الدين وعلى قياس ما قاله الاذري

وهو فوق

وهو فوق حسن انها صبرت بدنيها الى الخبر اي وهو وقت اخذ الزرع عرفا
وقع الطلاق رجعي لان علقه بصفة وقد وجدت وقياس ذلك في
المسئلة المحبوت عنها انه حيث قيد بمهرها مصروفا ابنا يستين قياسه
الموت التي تلزم شرعا الى تمام السنتين وقع الطلاق رجعي ولا يقع محدد
قولها احتملت شي الا ان قصد التعليق على مجرد لفظها فيقع به طلاق
رجعيه والله اعلم **مسئلة** امرأة سفيهة قالت لزوجها بذك صدقني
على طلاق فطلقها على ذلك ضا ناصحة ما صدر منها من ليل هل يصح الطلاق
ام لا **اجاب** به العلامة الامام عبد الله بن ابراهيم مطير رحمه الله
تعالى فقال لم يصح الطلاق سواء كانت المطلقة الاولى ام الثانية ام الثالثة
قاله الاذري والزركشي وعلاهما بان لم تطلق الا في مقابل مال ولم يقع قال
القاضي زكريا وما يحتاجه موافق لبحث الراعي السابق فيما لو خالعهما
بما في كفها اه كلام القاضي زكريا رحمه الله وقاله موفق الدين على الاذري
في شرح التنبية امام الحرمين وعبارته حيث قلنا يقع رجعي فذاك مع
علمه انها ليست من اهل الالتزام للعوض اما اذا كان جاهلا بذلك ووطن
صحة التزامها فلا يقع الطلاق على ما صرح به في النهاية في الرد بالعيب
اه قلت وبه اقيت مرارا والحال ما ذكر والله اعلم انتهى جواب الشيخ
المذكور **اجاب** الشيخ جمال الدين محمد بن ابي بكر الاستمري رحمه الله تعالى
بما لفظه **بسم** الله الرحمن الرحيم اعلم علمنا الله واياك ما جهلنا
ورزقنا العمل بما علمنا ان خلع السفيهة لا يحل ما ان يكون بصفة
تعلق من الزوج على البراءة من الدين او الاعطاف فان قال لها اتيني من
مهر فانت طالق فابراة فورا فاقى السبي بوقوع الطلاق رجعي
وقال البلقيني لا طلاق لان المعلق عليه وهو الابراة لم يوجد قالت
وبذلك صرح الخوارزمي اه وفي مختصر شيخنا الشهاب ابن حجر محررا
السيد السهوي في تعليق المطلق على الابراة ما لفظه فلو قال الصغير
وامه او سفيهة ان ابرائيمي من صداقك فانت طالق فقالت ابرائيمي
لم يقع شي اصلا كما نقله الولي ابو زرعه عن شيخه الامام البلقيني ولا
لاعتد به لان الصفة المعلق عليها وهي الابراة لم توجد فلا طلاق قال
اعني البلقيني وقد دللنا ان التقي السبي يتوهم مما ذكره في خلع السفيهة

وقوعه هنا رجعيًا وقال كان التقي السبكي يفتي به وما قدمت على الشامي
رايتهم يتوهمون ذلك وليس كذلك ولا يقع الطلاق هنا أصلاً لأن الصفه
المعلق عليه لم توجد اه وان قال لها ان اعطيتي الغا فانت طالق
ففيه احتمالان للبقيتي رجعيًا الا انها لا تطلق بالاعطاف انه لا يحصل
به الملك وليست كالامة لان تلك يلزمها مهر امثل بخلاف السفينة
والثاني ان يسلم الاعطاف عن معناه الذي هو التملك الى معنى الاقباض
فتطلق رجعيًا اه واما ان يكون بصيغه منها حوان طلقتي فلذلك كذا
او فانت بري من كذا او بصيغه خلع منه نحو طلعك بالقر او منها طلقني
بالقر فاجابها محرم الاصحاب على وقوع الطلاق رجعيًا ونقله الزرقي
عن نصر الشافعي في الام ولغظه كاحاء وان كانت المرأة صبيها او بالغة
ليست رشيدة او مغلوبا على عقلها فاختلعت من زوجها شيء فكما
أخذ منها مردود عليها ويقع عليها الطلاق ويملك عليها الرجعة
اه وصريح النص وقوع الطلاق رجعيًا على الصبي والمجنون ايضا وهو
أحد وجهين في الصبي المميز في الروضة وأصلها بلا ترجيح ورجح
الباقين وقوع الوقوع مستشهد بالنص المذكور وحمل القاضي
زكريا وغيره في الصبي والمجنون على ما اذا ابتدأت بالخلع مع الزوج
فطلق من غير ذكر المال ولم يقصد الجواز اه قال الأذري
اختار المتأخرون وقوع الطلاق بائنا في خلع السفينة اه لفظه
في نفايسه وقال الامام في كتاب الخراج بالضمان لنهايه لا يثبت
أمال ولا يقع في خلع السفينة ونقل ايضا عن قصبة كلام التتمة
وجر عليه ابن الرفعة في مطلب في موضع وقال الباقي في حق
وقوع الطلاق رجعيًا هو المعروف في المذهب ونصر عليه وجزم
به الشيخان والمتولي والعراقي والغزالي والامام في موضعين من
كتاب الخلع وحمل الأذري والزرقي الوقوع على ما اذا علم الزوج
سفهها لانه لم يطمع ح في مال وعدمه على ما اذا جهل لانه لم يبده
الا في مقابلة مال اه وبالمجيب قيد قال الامام المجمع على اقامته وو
لايته احمد بن عمر المزني في فتوى في عين هذه المسئلة ما لفظه المذهب

المنصوص

لشافعي المعروف عن الائمة الوقوع رجعيًا وما نقل عن الامام هو في
موضعين بخلافه المعروف فهو مشاذ في المذهب فلو حكم به حاكم نقض
قضاؤه فقد صرح السبكي بان الحاكم الذي ليس له اهلية الترجيح ليس له
الحكم بالشاذ في مذهبه وان يزوج فما ظنك بالمقلد اه وهما قال فخر اه
الله خير المسلمين خيرا وقال شيخنا في الكتاب المار ما لفظه ولو قال
لها اي السفينة خالعتك على الف فان قبلت وقع رجعيًا ولا مال وان
لم تقبل لم يقع شيء لانه لا تعليق هنا وانما الصيغة تقتضي القبول فاشترط
لوقوع الطلاق خلافا لجزم المطلب كالامام في موضع من نهايته بان
لا يقع مطلقا مع جزمها في موضع اخر بالمعتمد السابق اه قول المجيب
الذي ذكره السائل نقلا عن القاضي زكريا وما يحتج به موافق لبحث الرافعي السا
فيما لو خالعتها بما في كفها وقد ترك منه تنتم وهي قوله لكن تقدم ان
المعروف بخلافه اه فلا ينبغي خذ في هذه التتمة ترويحها هو مشاذ
عند الائمة فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم على ان ما ادعاه
ختمه المحققين زكريا في شرح الروض والبهجة من موافقة عدم الوقوع
اذا طهر شد ها بحث الرافعي في مسئلة ما اذا خالعتها على ما في كفها
فيه بحث لانه حمل قول الوسيط في تلك المسئلة يقع رجعيًا على ما اذا كان
عالمًا بالحال اي بانها ليس في كفها شيء فيوافق في هذه المسئلة وقوع
رجعيًا اذا كان عالمًا بعدم صحة خلعها بسفهها وحمل قول غيره يقع بائنا
على ما اذا ظن ان في كفها شيئا ولا يوافق في هذه المسئلة وقوع الطلاق
كأن عدم القاضي زكريا وانما يوافق الوقوع رجعيًا ايضا ادخاية ما
فيه ان العوض في الاول مفقود شرعا لانها ليست في كفها شيء وفي
الثانية مفقود شرعا لعدم تأملها لبذله فوقع الطلاق بائنا في الاول
لا مكان الرجوع الى بذل البضع وهو مهر امثل لكونها وقع اهلا للخلع
لان الطلاق وقع في مقابله ورجعيًا في الثاني لعدم امكان الرجوع
الى بذل البضع لعدم كونها اهلا للخلع فوقع الطلاق لا في مقابلة شيء
وهذا ظاهر لمن تأمله وما نقل عن الأذري في شرح التتمة قال
قالت في نفايسه بعده وهو اي الامام كما نفرد بهذا وهو محل ال
التوقف اه فالأصل ان خلع السفينة بلا تعليق من جانب الزوج

يقع فيه الطلاق رجعيًا ما لم يكن موقفاً للعد الذي تحصل به البينة الكبرى
على منصوص الشافعي وجمهور أصحابه وما عداه وهو القول بالوقوع
بأينا والقول بعدم الوقوع بشأ لا يعتمد عليه ولا يستداليه وفقنا الله
تعالى مرضاته ونحفظنا بحسنه ورضاه وسلوكه الجادة المثلى واقفاً
ما هو الأول وعرفنا في الآخرة والأولى **مسألة** بذلت السفينة صيداً
على طلقها فطلقها طلقه وكان قد طلقها وعاشرها معاشرة
الأزواج فما الحكم في ذلك فهل هذه الفتوى صحيحة أم لا وهل يجوز له تغليبه
هذا المفتي وهو الموطي أم لا وهل يجوز له تغليبه هذا المفتي وهو
على الموطي أم لا وإذا وطى بها حكم وطيه وإذا علم الحاكم بذلك ولم يترقها
اليه الزوجان هل له الاعتراض عليها في ذلك والتفريق بينهما أو يحكم عليه
أم لا **أجاب** رضي الله عنه فقال يحرم عليه بالطلاق الثالثة المذكورة وإن
كانت سفينة وجهل سفنها على المنصوص الذي جزم به جمهور الأصحاب
والافتاء بعدم وقوع الطلاق في ذلك لزمه يجب اجتنابها ولا يعمل بمقتضاها
فقد قال خاتمة المحققين المرحوم في فتاويه وما نقل عن الإمام وغيره
من عدم الوقوع إذا جهل سفنها قد صرح هو في موضعين بخلافه
فهو شاذ في المذهب وإذا حكم به حاكم نقض قضاؤه فقد صرح السبكي
بأن الحاكم الذي له اهليه الترخيص ليس له الحكم بالشاذ في مذهب
بأن تخرج في الظن بالملك اه فاذا كان هذا في القاضي الأهل فما الظن
بالمفتي مع كون الاقتنا أقل رتبة **مسألة** لم يرفع الخلاف بخلاف
القضاء ويجب على الحاكم إذا علم التفريق بينهما وإن يترافعا اليه
بل وعلى كل قادر على ذلك هو الحكم في إزالة المنكر والله أعلم
مسألة وكل أخ في طلاق امرأته على لبراه من مهرها فقالت المرأة
للوكيل طلقني على امرأة زوجي من مهرى فقال الوكيل أنت طالق
كان مهرها باقياً في ذمة الزوج ووجدت شروط صحة البراءة
كلها فهل يقع الطلاق أم لا **أجاب** رضي الله عنه أن الوكيل صحيح
وليس قوله على البراءة تعليقاً لها وإنما ذلك توكيل في الخلع فلا
فرق بين أن يبتدئها أو يبتدئ به فقوله له طلقني على زوجي
من مهرى صيغة خلع صحيحة صريحة فاذا طلقها الوكيل

قولا

قوله طلقني على زوجي من مهرى

قولا بابت وبرى الزوج من مهرها إذا مانع هنا من البينة بخلاف
قال فسد الوكيل كان قال إذا أبرأني فطلقها فقد وكلتك في
طلاقها بعد أن أبرأت براءة صحيحة منحة وقع رجعيًا لوجود الأدلة
وإن لم توجد البراءة المشروطة فلا طلاق لوقوعه في غير الوجه المأذون
فيه كالأ يوقع طلاق لو فرض عدم صحته بارتها في المبطله **مسألة** أبحق عنها الحق
سفرها وعدم علمها أو علم الزوج وإن لم يشترط علم المبرأ في غير هذا
الباب لأن هناك معاوضة تقتضي اشتراط علم المتعاقدين كما جرت
وبخسته من جرم به من الأصحاب من المتأخرين في المنهل الأمر في حكم
الطلاق بالأبراء والله أعلم **مسألة** امرأة بلغت غير مصلح الدنيا
بذلت صداقها على صحة طلاقها فطلقها الزوج فهل تطلق بائناً أو
رجعيًا أم لا تطلق أصلاً أم يفوقا بين أن يعلم بطلاق بذلتها فيقطع
رجعيًا أو يظن صحته فلا يقع شيء فتوقا ما جوز من أحاب
رضي الله عنه أن بلغ مصلح الدنيا فقط فذهب الشافعي رضي الله عنه
أنه محجور عليه بالسفه لتفسير ابن عباس والحسن ومقاتل قوله تعالى
فإن است منهم ريثاً يصلح الدين والمال ومثله لا يقال من جهة الرأي
والحكم مطرد حتى في الكافر فيعتبر في ريثه دينه وعدم صلاح
الدين يكون بارتكاب محرم مبطل للعدالة ومنه أن يغلب صفات
طاعته ولا يشترط قبول الشهادة حتى لا يمنع انعكاس الحجر عنه خرم
المروءة ولا فعل صغيره وقيل لا بد من قبول الشهادة أيضاً حكمه
المروءة ولا فرق في استدعي صلاح الدين والدنيا في فك الحجر عن المتصل
بالبلوغ وغيره **مسألة** لا بد من صحة التوبة حتى لو كانت قطع صلاه
مثلاً توقفت في الحجر على أجمع ما فوته بعد بلوغه لأنه أحد أركان
التوبة من ترك الواجب فح لا عبره بما يفعل بعض من لا خبرة له وهو
أن يصر من يراه فك الحجر عنه بصلاة يوم أو يومين طان ارتفاع الحجر
لذلك غير ناظر لوجوب قضاء الغايب وتوقف صحة التوبة التي
فك الحجر متوقف عليها على قضاء الغايب إذا تقرر ذلك فبدل
المرأة المذكورة صداقها باطل ولو باذن وليها لعدم اهليتها لا التزام
وليس للولي صفة مالها إلى ذلك ثم إن علم الزوج سفنها وعدم

قولا

صحة بذلها وقع الطلاق رجعيان كان بعد الدخول لاستقلاله
بالطلاق وكذا ان جهل ذلك كما هو المعروف في المذهب ونص عليه
الشافعي وجزم به الشيخان كما متولي والعراقي والامام في موضعين
من كتاب الخلع من نهايته خلافا لما وقع فيها في باب الجراح بالضا
من عدم الوقوع لانه لم يطلق الا في حق بله مال ولم يحصل وان
تابعه في المطلب وجزم به القموني والاذري والزر كشي وصرح به
البلقيني في التذيب واقتضاه كلام المتنوي في التسمية فاحاب
به جمع من فقهاء اليمن منهم المحقق العلامة ابن ابي بكر والاذري
والجد العلامة محمد بن احمد الاشعر والفقيه العلامة ابو كرون
عبدالله فعيس قلت والمخلص في ذلك قاعدة تاتير القوانين في اللفظ
وهي تارة يوتر واخرى لا بحسب قوتها وضعفها فمن الاول بطلان
البيع الثاني في صورة يتعين في بيعه ان ظن صحة الاول لدلالة القرينة
على انه لم يتبع الا لظن ذلك وقد قوتت باضمار كون الشرط من جملة
العرض المقابل للمبيع وهو مجهول وبه فارق ~~مجهول~~ رهن ظن و
جوبه عليه وليس كذلك خلافا لما حوي في هذه حيث جعلها مالا
لضعف القرينة هنا لعدم انضمام مقولها ومن الثاني لو قال نعم
لفلان علي كذا مع قرينة استهزاء فيلزمها ما اقرب به ولا نظر للقرينة
على الاصح من وجهين حكاهما المتنوي كما اقتضاه كلام المهبات
وجزم به المزجد وجزم به المزجد في عبا به لضعف القرينة وغير
ذلك من المسائل المشهورة في الوكالة والنكاح والطلاق والكتابة
وغيرها ومع جزم من مزج عدم وقوع الطلاق اذا جهل بطلان البذل
فقد حكم عليه المزجد في فتاويه بانه شاذ في المذهب حتى قال واذا
حكم حاكم به نقض حكمه فقد صرح السبكي بان الحاكم الذي له اهلية للزوج
ليس له الحكم بالشاذ في مذهبه وان تزج له فما الظن بالمقلد او جميع ذلك
مفرع على مذهبه اما المناهبة الثلاث فلا يشترط للرشد صلاح الدين
بل يكفي في الرشد بصلاح المال فقط وهو وجه في التهمة وماله
ابن عبد السلام في قواعده واستشكل الاول بان الرشد الواقع
في الآية منكر وهو سياق الابیات فكيف بقيد العموم وسياتي رد

فعلية

فعليه يقع الطلاق في مسكتنا ثانيا وبه اتفق العراقي وابن عجيل والحضري
ومحمد بن الشومري والاذري لكن بشرط ان يغلب عليها الغباوه بل نقل
السبكي عن البويطي وابن شريح واما وردي والشيخ ابي علي انه يصح تصرفا
من بلغ سفيها اي ولو بالتبذير اذا لم يحجر عليه ومع ذلك هو متاخر
واستشكل ابن عبد السلام اما ان قال الاسنوي هو ذهل عن المنع
فان التكره الواقع في سياق الشرط بقسم كما صرح به اما المحمدين وغيره
قال وقد وضحت في شرح مناجح الاصول وايضا فمقتضى ما تقدم عن ابن عباس
وغيره من تبعه وهو مقتضى كلام غيرهم ايضا ان ماهية الرشد مركبة
منها فلا يصدق به ونها انتهى قلت الجواب الثاني صحيح والاول فاسد
لان المراد من عموم التكره في سياق الشرط تناولها لكل فرد من افراده على
حدة وليس المراد تناول كل الافراد جميعا والالزم عليه ان لو قال
لامرأة مثلا وقد ذكرت زيدا وعمرا انك كذا واحدة فانت طالق
عدم وقوع الطلاق بذكرا وحدهما وليس كذلك واذا تقرر سبيل كونه
وقوع الطلاق السفيها في الخلع باينا فصيله سبيل عامرا ايضا عن
المزجد من وجوب نقض الحكم به وحرمة الافتاء بعقضاءه ~~من ذلك~~
يعلم ان الشاذي الخارج عن المذهب لم يصحح الشافعي رحمه الله تعالى بخلافه
ان كان قولاه قديما وان لم يصح بالرجوع عنه ولعدم تمثيه على قواعد
مذهبه لا يتقوى فكره قابله فضلا عن المعنيين به لما ذكره ابو شيكل
وغيره من ان قواعد المذهب لا تنزل بمرور الزمان وفساد اهل ادا به
وما حكمه عن الروياني انه قال لو كان الشافعي في زمننا لجاز اخذ القيمة
في الزكاة قال وهو ممكن وبه على الروياني وكيف يكون ذلك واصولا لمذهب
مطوطة لا تختلف باختلاف الاوقات قال ولا تقوض على ذلك بان الشافعي
وغيره من العلماء قد يري رأيا ثم يري خلافه لان ذلك يكون لصحة حديث
او نحوه انتهى فحاشا له محل وقوع طلاق السفيها رجعييا على ما صرح اذا
لم يعلق الزوج على ايرابها والا فلا يقع جزم بعدم وجود الصفة صرح
به الخويزمي واقربه البلقيني وغيره وكذا ان علق على عطاياها اياه
عينا ان قصد معنى التملك فان قصد الاقباض او اطلق وقع رجعييا
ايضا وعلى ذلك ينبغي تنزيل احتمال البلقيني في الوقوع وعدمه

مسألة عن امرأة وكلت اباهان مختلفين من زوجها الذي في ذمته
بلفظ وكلتني بذكر لي صداقي على طلاق فقالوا الزوج وجه للزوج
بنتي فلان بذكر لك صداقها على طلاقها فقال الزوج بذكر طلاق
فهل يقع الطلاق رجعيًا أو بائنًا والحال للزوج لا تبلغ مصلحها
افتونا ما جاورا جاب رضي الله عنه ان الطلاق يقع رجعيًا اما على
المذهب من كون صلاح الدين شرط في الرشد فظاهر هذا ان علم بطلان
البدل فان جهله فكذا ذلك ايضا على المعتمد خلافا لما في المطلب تبعا
للإمام في موضع من النهاية من عدم وقوع الطلاق بحالة الجهل وان
جزم جمع منهم القوي والاذري والركشي والبلقيني واقفي بذكر الزرق
وغيره واما على المذهب الثلاثة وهو عدم اشتراط عدم صحة
الدين للرشد وهو وجه في التمه واما ليه بن عبد السلام في قوله
واقفي به جمع منهم العمري وابن عجيل والحضري والشعيري فلعدهم صحة
صحة الوكيل وهو لان الموضع في السؤال لانها وكلتني في انشاء البدل
فان بصغر الاخبار عنها بانها بذلت وهي لم تبذل وانما وكلت
فيسير وقوع الطلاق لا في مقابلة عوض فوقع رجعيًا بشرطه
والله اعلم وكتب عليه الفقيه العلامة عبد الله بن ابراهيم مطير
ما لفظه ما قال المحيب كثر الله من امثاله وشراده وسيداده
وفهمه فهو صحيح بل صواب ولقد احسن حين يبينه للحكام على
التي جرت منها ومن الوكيل فظهر بذلك صحة ما قاله والحال ما ذكر
والله اعلم مسألة رجل بذلت عليه زوجة صداقها على طلاق
مع جهلها اياه فطلقها ثلاثا فهل يقع الطلاق ام لا فان قلتم
يقع فهل يلزم المهر ام لا اجاب رضي الله عنه ان وقوع الطلاق
ثلاثا والحال هذه لا شك فيه اما علم الزوج بطلان البدل فظاهر
لان انشاء الطلاق لا في مقابل عوض بل بطلبه صحة فسادا ولما
اذا ظن صحة بذلها فكذا ذلك بناء على انقول المعتمد من نظيره في
خلع السفية مع كونه مجهول سفوها وعدم صحة خلعه ولا التفتان
الى ما شد به الامام في موضع في النهاية وجري عليه المتولي وشتمه

وابن

وابن الرقعة والاذري والبلقيني من عدم وقوع الطلاق والحال هذه
لاننا نطالب على كونه في مقابلة براءة من مهرها اذا لم تحصل البراءة لم
يحصل الطلاق وكذا افتى به جمع منهم الجدي العلامة محمد بن احمد لا يخفى
والقاضي يعقوب بن ابي القاسم الناشري فقد جزم به العلامة المزج
في فتاويه ويكون ذلك بشاذ الا تعويل عليه وبانه ينقض القاضي به
وان تزج عنه لقول السبكي ليس للقاضي المقلد الحكم بالشاذ في مذهبه
وان تزج عنه والله اعلم **مسألة** رجل علق طلاق امرأته بالبراءة
من المهر بلفظ انتي طالق ثلاثا متى ما ابرأيتني من المهر بشرطه فابرت
المذكورة ثم ادعت انها تجهل قدر المهر فهل يقبل قولها بالخسبه
الى عدم صحة البراءة وبقاء المهر ولا تقبل واذا صادفها الزوج على
ذلك هل يقع مصادقته ولا يحكم بوقوع الطلاق ام كيف الحكم اجاب
رضي الله عنه متى ابرأت المرأة المذكورة الزوج من مهرها براءة صحيحة
بان كانت بالغة عاقل رشيدة تعلم قدر المهر وجنسه ونوعه و
صفته والزوج يعلم ذلك ايضا طلقت ثلاثا والاكما ت غير مطلق التصرف
او جهلها والزوج وان كان لا يشترط علم المهر اعلى ان الابر اسقاط
لان في ذلك معاوضة والمعاوضة يشترط لصحتها علم كل من المتعاقدين
قال الزركشي والقواعد وقد غلط في هذه جماعة واجروا كلام الاصحاب
على اطلاقه وكالا براء النذر فلو علق طلاقها بالنذر لم مهرها فلان
من علمها به وان جوزنا النذر بالمجهول كما افتى به شيخنا الشهاب
ابن حجر ووجهه مما مر فلو ابرأت ثم ادعت الجهل فان امكن قال
الذي ينبغي لكونها زوجة صغيرة مجبرة صدقت بيمينها وان كانت
بالغة عاقل صدقت الزوج بيمينه لان الصغيرة يعقد عليها بغير
علمها والكبيرة لا يعقد عليها الا باذنها في الصداق ويؤخذ من القلة
ان لو اطر في رجل عدم استيذانها المرأة في مهرها وانما تستبان
في العقد فقط كجهتها صدقت مطلقا لقيام الامكان وبذلك افتى محمد
بن ابراهيم بن ناصر قال بل الاصل والغالب عدم استيذان الثيب
اي فضلا عن البكر وعلمها بقدره لا سيما اذا كان زوجها الا ب
او اجد لفظه متى صدقت المرأة اما ان يصدقها الزوج ام لا فان

100

مسألة

صدقها فلا طلاق ولا براه وان كذبها حكم عليه بوقوع الطلاق ثلاثا
مواخذة له باقراره ويلزمه المهر نعم لو رجع بعد ذلك وصدقها في
كونها تحمل قدرا لمهر فالظاهر تصدق به لانها كان يظن ذلك
فان الخطا فلوم يمكن كقولهم قد سمعنا تذكرك قدره في زمن لا يحمل فيه
نسبها او قال اذكرته حال البراء فقالت ابراءك من كذا لم يقبل روجه
بعد ذلك كما هو ظاهر ولو ادعى الزوج انه يجهل قدر مهرها وامكن صدق
بنبيه فلا يقع الطلاق ثم ان صدقته المرأة فذاك وان كذبته فهو
مقرر ببقا الصداق في ذمتها وهي تنكر فليس لها مطالبة ما لم ترجع في
عزل التكذيب ويخشي الزوج اقرارا خريذ ذلك لسقوط حكم الاول بتكذيبها
ولو عرفت ان المهر المثل لا ولم تدركها هو الاول لكن انه اي الاول عشر
ماية فهي جاهله بقدره فلا تصح البراءة منه لان الالفاظ لا تعتبر عالم
تعرف معانيها لكن لو لم يصدقها الزوج على ذلك اشتراط امكان
ما تدعيه بل لو تصادق معا على ابراءة من الاول وادعيا انها محمولا
معنى الاول من اذ عشر ماية وقطع بهما حكم بوقوع الطلاق وادعى
تصادقهما قوله تعالى كما قال غير الاعجب لامرأته انت طالق وادعى
الجهل بمعناه وصدقته المرأة فلا التفات الى ذلك التصديق لاجل ما
مر والله اعلم **مسئلة** ما المعقد في الطلاق ببذل نحو الصداق جاز
رضي الله عنه قال لا تزني في قسم التناقص من تقاييسه اذا قلت بذلت
صداقي في طلاق علي فاعل اليمين فانه في حكم تعليق البراءة قال الشيخ
الفقيه الصالح علي بن ابراهيم الجلي في روجه رجعا عند بعضهم قال
وبه القنوي واد مسئلة ما اذا قالت ان طقتني فانت طالق
من صداقي والخلاف فيه مشهور مستوفى في المصنفات وجعل هذه
المسئلة في كذا الحاق الشرط لا الزام بالتعليق في عدم صحة الابرأ
من ثم عبر في الانوار بقوله الابرأ يكون مشروطا ان تطلقني
فقال طلقك اذ انت طالق وقع الطلاق رجعا ولم يبرأ واقرة
الفتي في انوار الانوار وتلميذه المنجد في التجرید وهذا يخالف قول
الخوارزمي لو قالت ابرأك من صداقي بالطلاق فاجابها فقولا
بري وبانت مع سنة السيد السهمودي ما قاله الخوارزمي الى
المذهب

مسئلة ما المعقد في الطلاق ببذل نحو الصداق جاز

المذهب وقرق بينه وبين ان طقتني فانت بري بما هو مذكور في المحرر
من الابرأ الذي اختصره شيخنا بن حجر ايضا المقرر وزاد عليه عدة مسائل
وانتهلت وردت في المنهل الامري في حكم الطلاق بالابرأ مع زيادة
مسائل وفوائد ايضا فليحصله من اراد تحقيق هذه المباحث وقد نظر
الاذري في مقال الخوارزمي ثم قال وهذا ان صح محله ان نوى التطبيق
بغير ما بذلت وفيه ما فيه اذ كره فرض التوقف فيما اذا قال الزوج
قلت فقط ولم يبرأ ذلك بل اراد الاطلاق كما افاده كلام السهمودي
وقد حاول شيخنا في شرح المنهاج الجمع بين كلام الانوار ومسئلة الخوارزمي
بقوله محله فيما يظهر ان نوت جعل الابرأ عوضا للطلاق فقال لفظا
طلقت على ذلك فلا يكفي بنيه فقبلت اما اذا نوت بذلك التعليق
اولم تؤمينا فالذي يظهر انه ياتي هنا ما صرح في ان طقتني فانت بري
لان ظاهر لفظها يقتضي ذلك اذ وقد جعل المنجد في عتبه مسئلة
الخوارزمي اصلا لمسئلة البذل حيث قال بعد ذكرها ويظهر ان بذلت
صداقي على طلاق كابرأك على الطلاق اذ فقياسا ما صرح عن الشيخ في
مسئلة الخوارزمي ان يقال ان محل التسوية في البذل على القول به ان
قال انت طالق على ذلك فقبلت لانه لم يعلق بالبراءة حتى يقتضي
فسادها عدم الوقوع بل البذل وهو لم يصح فوجب مهر المثل لهذا
بعد تسليم ان ما اخذ العار حله عليه الاستعمال وحصول التقاييم الذي
رجع الابرأ لان لفظ البذل انما هو عرفي لاهل اليمن مشتهر عندهم
كأمر عند الارزق ومن ثم لم يذكر في كتب الاصحاب المتداوله وبعد
تسليم كون لفظ البذل كناية في الابرأ وقد نوت به فيه بعد من حيث
ان البذل مرادف لا عطا كما في القاموس وغيره من كتب اللغة والاعط
انما يستعمل فلا في الاعيان فمن ثم لو قال ان اعطيتني كذا فانت طالق
بانت نحو الاصح بين يد به لا بقولها اعطيتك والابرأ انما يستعمل
قولا في الديون وشأنها التباين فكيف يصح اذا احدهما بالآخر وان
قلنا ان الابرأ تمليكك والتملك لا تعد ارادة بالبذل لان كونه
تمليك امر يقدر بري لانه مدلول لفظه فمن ثم قال المحقق السبكي
انه اسقاطا في تشابه تمليك كما نقله ولده التاج في توضيح على

102

مسئلة

ان التحقيق عدم اطلاق القول بان الابرار متمليك ولا اسقاط وهرعائهم
 الاول في جملة فروع لم يبرهن وانه كونه التملك مدلول له الاصيل
 الذي يرجح السبكي ان مدلوله الاصيل الاسقاط ليس غيرا وببانية
 التملك مرتبة لهم لو نوت بذكرت وهبت لم يبعد لا من معاني البذل
 الجود كما في القاموس وغيره ايضا والجود صادق على الهبة الصالحة لكل
 الدين والعين فاما حصل معناه في امسيله البذل انها نوت بذكرت وهبت
 فكانها قالت ابراركم من صدقاتي على طلاق لصراحة لفظ الهبة في الابرار غير
 مستكثرة الانوار والخوارزمي اماره وقد علمت ما فيها فان اجابها الزوج
 بان طالق على ذلك فقبلت بانتهام مثل وان لم يكن سوى مجرد البذل
 والجواب بخواتم طالق فالطلاق رجعي بشرطه سواء علم صحة بذلها
 ام جهله بناء على المقرر في نظير المسئلة وبالجملة والكلام على هذا الوجه
 مع جملة تزويج يتعلق به طويلا جدا مستوفي لمنهل الامر في حكم الطلاق
 بالابرار لكن في الجواب من ذلك انموذج نافع ان شاء الله تعالى مسئلة في
 حكم مسئلة البدل مشهور **باب** عليها الفقيه العلامة موسى بن احمد
 الضجاعي بعد جواب شيخنا المذكور واستدرك عليه فيها ثم سال من الشيخ
 ان يبين له ذلك وبينه له على ما فيها من امساك فقال رحمه الله تعالى
 جسم الله الرحمن الرحيم حمد لمن اعلمنا هذا الدين بظهور برهينه الاي
 وادلى اعصانه على رسول مسترشدين ليحتموا اثمار القاديه الرابحة و
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اعداه اليوم الفاقه
 بخارة رابحة واشهد ان محمدا عبده ورسوله وجيبه وخليفه الموديد
 بالمعجزات الواضحة صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ومن اقتفوا آثارهم
 الصالحه صلاة وسلاما لا يزال شايب غيومها ساريه رايحه فواقده
 على ما سطرته انا مل باس الافاضل وبغية الامثال المحب المحبوب الطالب
 المطلوب الفقيه النبيه الفاضل الكامل قطب رحي محمد الفقيه واسباس
 مباني العز المنيع كالدين الله تعالى وتصدقوا وتحققوا موسى بن احمد
 الضجاعي حرس الله تعالى وجهه الشريفه والجملة من رتبته المديف من
 التليفات التي سطرته على ما سطرته على جوابه والنتيجه في القاموس
 موقع فتاوى من اسرج جيادهم في ميادين حليته والتلويح

الفتاوى

الى فتاوى بهم تلك من غير المنقول لا المقول وانها منظومه في سلك القبول
 للمنفوق والمعقول وكعربي ان اوليك الذين سردنا فتاوى بهم جهابذة
 كرام وقادة اعلام ومقالاتهم تصحح مورد الاول الادوام وتمام يظني
 حمة كرم الهوام غيره اذ العلمار همهم الله تعالى وان كانوا في العلم بالمحل
 الاعلا والرتب التي تحت اعلا بدرجة من الرزل وسبل من الخطل لا سيما في
 الفتاوى التي هي وقائع احوال تنطرق اليها الاحتمال فمن لم لا تعد من
 المذهب رايا حتى شير بمعاره وتحرر بمقداره وتعرض على اقوال عدة
 الممهدة ويفرض من جزيا الكليات التي هي بها مقيدة فان انجرت في ذلك
 السلك فهي فيه بدخولها في ذلك العدا ذوالا فلا تحطاسبتها الى قليلها
 ان يتوى مرتبة الاجتهاد والافاجدر بها ان تكون مردوده كما حققه
 جهابذة النقاد وليس من شائي ان اذكر هذا ذلك لان له مجال يفروها من
 لذلك امراد والكلام عليها يستدعي طويلا يخرجني عن المقصود من الاقتصار
 اذ ليس مقصودي الا تنبيه البينة على ما وقع في ذلك التنبيه لان صاحبه
 حفظه الله طلب في ذلك فاجبته الى سلوك تلك المسالك راجيا تتوب
 تلك الحوائك مستعينا بالقادر امالك وهو حسي ونعم الوكيل فاقول
 وبالله التوفيق قولكم رضي الله عنكم ما نقايس الانزراق اي وهو قوله اذا
 قالت بذلت صدقاتي على طلاق علي عرف اهل اليمن فانه في حكم تعليق البراة
 قاله الفقيه الصالح علي بن ابراهيم البجلي فيقع رجعا عند بعضهم واما
 بهر امثال عند بعضهم وبه الفتوى لم اجد هذا فيها بعدا معان النظر
 في نسخ الاخر ما ذكرتم فصدقتم لم يذكره في مظنته التي ذكرتم ولا في محل
 الذي اليه اشرتم لكنه ذكره في قسم التناقض ومن نقلت ذلك فانظروا
 له بخدوه ان شاء الله تعالى فاذا تقررت ذلك فادبه بلا شك الوجهين المذكورين
 المشهورين فيما لو قالت ان طلقني فانت بغيري او فقد براك من صدقاتي
 اذ وقع الطلاق فيها اذا اجابها رجعا هو ما نقله الرافعي في الباب
 الرابع من كتاب الخلق عن تعليق القاضي حسين ثم بحث فيه بان اذالم
 يصح الابرار فالزوج طلق طهرها في حصول البراء وهو قد رعت في
 الطلاق بالبراة فكان لا يبعد ان يقال طلق طهرها في شئ ورعت في
 ذكرها الخوارزمي وعلو ذلك وقع الطلاق رجعا جاري في

ان يقول هو عموما فاسد فاسد

هذا هو الوجه الثاني في هذا المسئلة وهو ان يكون مردوده كما حققه جهابذة النقاد وليس من شائي ان اذكر هذا ذلك لان له مجال يفروها من ذلك الامراد والكلام عليها يستدعي طويلا يخرجني عن المقصود من الاقتصار اذ ليس مقصودي الا تنبيه البينة على ما وقع في ذلك التنبيه لان صاحبه حفظه الله طلب في ذلك فاجبته الى سلوك تلك المسالك راجيا تتوب تلك الحوائك مستعينا بالقادر امالك وهو حسي ونعم الوكيل فاقول وبالله التوفيق قولكم رضي الله عنكم ما نقايس الانزراق اي وهو قوله اذا قالت بذلت صدقاتي على طلاق علي عرف اهل اليمن فانه في حكم تعليق البراة قاله الفقيه الصالح علي بن ابراهيم البجلي فيقع رجعا عند بعضهم واما بهر امثال عند بعضهم وبه الفتوى لم اجد هذا فيها بعدا معان النظر في نسخ الاخر ما ذكرتم فصدقتم لم يذكره في مظنته التي ذكرتم ولا في محل الذي اليه اشرتم لكنه ذكره في قسم التناقض ومن نقلت ذلك فانظروا له بخدوه ان شاء الله تعالى فاذا تقررت ذلك فادبه بلا شك الوجهين المذكورين المشهورين فيما لو قالت ان طلقني فانت بغيري او فقد براك من صدقاتي اذ وقع الطلاق فيها اذا اجابها رجعا هو ما نقله الرافعي في الباب الرابع من كتاب الخلق عن تعليق القاضي حسين ثم بحث فيه بان اذالم يصح الابرار فالزوج طلق طهرها في حصول البراء وهو قد رعت في الطلاق بالبراة فكان لا يبعد ان يقال طلق طهرها في شئ ورعت في ذكرها الخوارزمي وعلو ذلك وقع الطلاق رجعا جاري في

جاء في الارشاد كما هو ووجه ان تعليق الابرا باطل على الجديد
وطلاق الزوج طمعا في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام بوجوب عوضا
وقوعه باينا بمهر اقل من مهر ما نقله الراعي خرا باب الخا من الخا
عن فتاوي القاضي حسين وعلمه بما مر قال الاستوي ووقع الطلاق
رجعيا هو المشهور في بناءه على الجديد من قول الشافعي رضي الله عنه
وكونه مذكورا في المصنف ومقابلته في الفتاوي لا يقتضيه المذهب قعلا
ان قل عن والده ان كثيرا مما يقع في الفتاوي وشامل ابن الصباغ
هذا تقدم ما يعلقه القاضي حسين وتباني في نسخة وشامل ابن الصباغ
وتهديب البغوي والحاد ذلك على ما في فتاويهم عند المتعارضين الى اخر
ما ذكره في التوشيح وقال ابن الرفعة كان ابنا لدم ووقع الطلاق باينا بمهر
المثل هو الحق وهو ما في فتاوي القاضي حسين والفتاوي وابن الصباغ واخا
العمراني وحزم به الخورس مي واعلمه بالسبي وجده ابن المقري في الروض
او اخرا باب الخلع بعد حزمه او ايل الباب الرابع بالاول قلت وهو مبني
على الجديد ايضا ولا يوقع الطلاق في مقابلة البراءة لا بمهر اقل ولا
ابن كبريت كالتزكيت والباقي التحقيق المعتمد الفرق بين علم الزوج بعدم
صحة الابري وظن صحة خيعة رجعيا في الاولى وباينا في الثانية بمهر
المثل وهو مبني على الخلاف الذي اشار اليه الانزرق وقوله وبه الفتوى
اي بوقوع الطلاق باينا بمهر اقل من مهر ما نقله الراعي خرا باب الخا من الخا
امشبهه بها وبذلك سهل الامر فيما رايته من كثرة الفتاوي المتظافر
على ذلك من غير ذكر ما اخذه **وقولكم** حفظكم الله نعم رايتم فيها
مسألة اذا قالت لزوجها بذلت صدقي على طلاق فقال لها مجيبا انت طالق
ان صحت براءتك الخ ما ذكرتم قلت وقفت على فتاوي اخرى للفقهاء
الصالح احمد بن موسى عجل في هذه المسئلة بعينها وصورتها قالت بذلت
صدقي على طلاق فقال لها مجيبا ان صحت براءتك فانت طالق فهل يصح
الطلاق اجاب — بما لفظه لا يقع الطلاق لان علقه على البراءة والبراءة
غير البراءة ولهذا وحلفت لا بذلت فابرات اول البراءة فبذلت لم تحت
قال السائل فان كان مراده ان صحت براءتك اي صح بذلك فما حكمه اذا
نوى شيئا لا يحتمل اللفظ لم يلتفت الى بيته لانها نية باللفظ مع ان

البراءة

البراءة بالبذل تابعه واقعه بعد تمام الطلاق والطلاق اذا علق بشي وجب
ان يكون تابعا ويكون مقوما على الطلاق وهذا شئ متناقض اه قلت وهو
الذي اشار اليه شيخنا قدس الله روحه في بحث كون البذل لا يستعمل في
البراءة كما سيأتي في قوله ويكون مقوما على الطلاق مبني على احد قولين
شهيرين للاصوليين ان العلة هل تقارن معلومها ام يعتقدها وليس
هذا محل بسط ذلك **وقولكم** رضي الله عنكم واجاب الفقيه اسمعيل بن احمد
الخلي فان المسئلة المذكورة كذلك في فتاويه وكان من اقران علي بن احمد
الاصبغي او ايل جوابها وبعد هذه مساييل وردت من لدي الفقيه العالم
الصالح الاخ في الله تعالى المحب فيدي الفدا اسمعيل بن احمد البجلي فيقم لما ذكره
فيها وطلب من حضرات الجواب مع اضطراب الحال وتقسيم الباب فليقرضها
المولى الفقيه ابيه وجميع من وقف عليها على خواطهم الزكية فما صح
منها فهو الصحيح وما سقم فهو راجع الى اهل وانه المستعان اه قلت
وانما ذكرت ذلك لما فيه من عجيب المناسبة والناس كل منابا لمذكور في هذه
المخاطبة وللفقهاء اسمعيل هذا سئلة اجاب عليها ابو شكيل وهي
مشهورة **وقولكم** رضي الله عنكم لم اجد بعد التبع الشديد من ائمتي بوقوع
الطلاق رجعيا فيما اذا بذلت صدقا فها على طلاقها الى اخر ما ذكره قلت
يكفي كونه مبني على القانون المذموم وله بذلك العز الاي اجمع انظم الى
ذلك من تقرير شيخنا في مصفاته وفتاويه ورد له لمعتن عليه يعلم ما
سياتي في ما خذ الصراحة ان شاء الله تعالى واباحه **وقولكم** رضي الله عنكم
بل وجدت في كلام الانزرق وغيره انه يقع باينا ويبر الزوج الى اخر ما ذكرتم
فصدقم في ذلك غير انه مبني على احد الوجهين في تفسير عليها كما مر التنبيه
على هذه الدقيقه والامارة اليها بقولي وبذلك سهل الامر فيما رايته من
كثرة الفتوى **وقولكم** رضي الله عنكم ان معنى كلام الانزرق ان براءة الزوج
متوقفة على طلاقه وليس البراءة معلقة كيف يستقيم هذا مع قوله فيقع
رجعيا عند بعضهم وباينا عند بعضهم وبقي الفتوى اه **وقولكم** رضي الله
عنه بعد ان ذكرتم جواب الاهدل رحمه الله وان قوله يتجه ان يكون بناء على
ان مطلق الخلع يقتضي ثبوت اموال الى اخره قوله وبني الخ صرح ان هذا
الصيغة تستعمل في الخلع فهي كقولها خالعتي على صداقي قلت هذا الوجه

لما خلق الله من قابل ذلك عن هذا الصراحه في هذا الباب او بغيره على ان الشارح

لا شك عدله من قابل ذلك عن هذا الصراحه في هذا الباب او بغيره على ان الشارح
عرف لا شرعا صرح عند اهل كاهن واحد وجهين رجع الراجح عند النور
انه كناية مشهور والقول بانه كناية نصر عليه البوطي والام وهو ظاهر
المذهب كما قاله الغزالي وشيخه القاضي حين قال الدبري وهو امرج تولا
ود ليلاه وعلى القول بصراحته لا يبر على قولهم ما اخذ الصراحه ويرود
اللفظ مع جريانه على السنة حمله الشرع لانه وان لم يرد في القرآن بلفظه
وهو ما خود من لفظ اللباس وقوله من لباس لكم وانتم لباس لهم مع
وروده في حديث حسنه الترمذي عن ابن عباس ان امه ثابته بن قيس
اخلفت من زوجها وامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تلبس ثيابا من قيس
لفظ الخلع الصادر من ابن عباس رضي الله عنهما والى على شهرته في رتبته صلى
الله عليه وسلم ولم ينكره وتقريره **محمد وقوله** رضي الله عنكم بعد ان ذكرتم
فتوى القاضي عبد الرحمن الناصري التي نقلها عنه حمزة الناصري في مجموعته
فيما لو كانت قد ابراه من صداقها فقالت بذلت صدقي على صحتي طلاقا
فقال انت طالق فيقع الطلاق باننا ويجب له عليها مهر المثل وهذا ايضا
بناء على ان مطلق الخلع يقتضي مال وان البذل في معنى الخلع **قلت** هذا
غفله عن ما اخذ الصراحه كما صرح المصنف لان المعاني لا ينظر اليها **فمن** لم يكن قول
الزوج بعنتك طلاقك تلك او لي قولك بعنتك كوني بطلا في صريحا
مع كونه معنى الخلع في اظهر وما نقله حقه حفظكم الله تعالى عن فتاوى
شيخنا عبد الرحمن بن زياد من قوله صبيح مشايخ اليمن في فتاوىهم انه
على صراحت اللفظ المذكور في الخلع الى اضر ما ذكره قوله **اقول** وبالله التوفيق
ما هنا ينبغي الفحص حتى يستقيم المقسم ويظهر الا انه عن ترسم فيقال
للقايل بصراحته اعني لفظه البذل هل اخذت ذلك من حقيقة لها شرعية
فلا شك انه سيقول لا اد تلك اللفظه من يرد شرعا مراد انهما معنى الخلع
فيقال اخذت ذلك من حقيقة لغوية فان قال نعم قيل له لا شر لذلك
في الصراحه بناء على ما رجحه النووي ان الصراحه توجد من ورود القرآن
بها ويكررها على السنة حمله الشريعة والا فلا فرق اذا الى محذور اللغة
بين الفرق والتسوية هذا معنا البذل في اللغة الاعطاء والجود ففي القاموس
ما لفظه بذله ببذله وببذله اعطاؤه وجاد به في لفظ البذل لغة

الى اعطاه والجود ولا مناسبة بين ذلك وبين لفظ الخلع حتى يجعل في معناه
فليس ما اخذ الصراحه ذلك ما مر فيقال اخذت ذلك من حقيقة عرفية فان قال
قيل له العرفي في البذل انما لا يقصدون به لفظ الخلع بل عامه من بلفظ
به من ما لم يكن قد سمع بلفظة الخلع من اصلها فكيف يقال امراه من اهل
البوادي قالت لزوجها بذلت صدقي ان مرادها خالعتني وهي لا تسمع الخلع ولم
تدري حقيقة فان فرض معرفتها اياه وادتهاله بيد له فلا ياتي ح صراحته
الا على القول بان ما اخذ الصراحه عليه الاستعمال وحصول التقاطع وهو الذي
عليه الدرافعي كما مر في المرح ما عليه العراقيون ان ما اخذ الصراحه ويرود
اللفظ في الكتاب والسنة مكررا على السنة حمله الشرع وفي العج تفسير بذلت
تحالف من حيثية لفظه اذ كيف يفهم لفظه في فعل ما ضمير على ميم الفاعل
بلفظه على فعل امر مشتمل على ضمير المفعول فكان اقرب من ذلك تفسيرها
تخالعت على طلاق فيكون مردودا من حيثية قصد ما اخذ الصراحه شرعا
وعدم المناسبة بين اللفظ لغة وعدم قصد الخلع غالبا بتلك اللفظة عرفا
فان فرض القصد فيعقد ما اخذ الصراحه من الورود بشرطه بناء على ترجيح
النووي تبعاً للعراقيين فيحصل ان لفظه البذل لا اصل لها بيني عليه
الامسلة الخوازمي التي ذكرها في الكافي وهي ما لو قالت لزوجها ابرأت
ذمتك من صدقي على طلاق في فطلقها بابت وكذا لو قال **قلت** الا براء
تقع البيونة لان القبول التزام للطلاق بالابرا **فمن** لم يستند من
افق بها الا اليه ولم يعول الاعليه وكذا شيخنا صفى الدين المرحوم
في عبايه فانه ما ذكر تلك المقالة بناء عليها حمله البذل فقالت على و
حد الترجيح عليها جئا ويظهر ان بذلت صدقي على طلاق كما براءت على
الطلاق اه لفظه في يرجع الى ذلك الاصل فننتكلم عليه فان اخذ الفرع
قطعا سلم فسلامة الفرع محتمل بحسب وجود الجامع فارق وعدمه
فنقول وبالله التوفيق الحمد يد من قول الشافعي منع تعليق الابرا
بشرط غالبا سوا قلنا انه تمليك امر اسقاط لها في امتنوني وغيره والكلام
في ذلك يستدعي طولا غير ان المختار عند الشيخين ما ذكرناه في باب الجعه
من انه لا يطلق القول فيه بالترجيح بل يختلف بحسب المسائل لظهور احد الطرفين
في بعضها وعكسها في بعض قال النووي ونظيره القولان في انه هل

109

يسلك بالنذر مسئلة واحد الشرع ام مسئلة جازية انتهى قلت قضية قولهم
لا يجوز تعليق الابر بشرط عدم التقدر بين الشرط التعليقي اي الذي
باداه التعليق الابر والابر اي الذي يقال منه بشرط كذا او على
شرط كذا بل صرح بذلك شجاع الدين عراقي فتلا عن الانوار فنص عبارة
في انوار الانوار مسئلة بشرط الابر ان يكون مشروطا فلو قالت ابرائيم
مهرى بشرط ان تطحن فتقال طلقك او انت طالق لم يبر ويقع الطلاق
اه ذكره في باب الصلح ونقله عن الانوار شيخ شيوخنا العلامة المرحوم
في تحريده ذكره في باب الضمان ومعلوم ان الحامل وقوعه لا في مقابلة
عوض فيكون رجعا بشرط وهذا هو السبب الحامل لشيخنا قدس سره الله
بروحه على قوله والذي يتجه ان يحمل ما قاله الخوارزمي ما اخذت به
الابرء عوضا للطلاق فطلق على ذلك بان تلفظه به بخلاف ما اذا نواه
ايضا لان هذا في معنى تعليق الابر وتعليقه باطل بلا عوض حاه ان
كلام الخوارزمي اذ لم يحمل على هذا فاقض ما مر عن الانوار الذي ساقه
سياق المنقول ونقله عن كل من العلامة شجاع الفتي وتلميذه العلامة
المرجدا وقره واختلف العلماء اذ امكن الجمع بينه من جهة وجه فهو
وجه فهو اولي من تحطبه احدهما بالفسخ فاذا كان هذا في مسئلة
فالجمع اولي من الحكم على احدهما بالفسخ فاذ كان هذا في مسئلة
الخوارزمي التي هي الاصل فما ظنك بمسئلة البذل المخرجه عليها هذا
وقوله فيما اذا قال قبلت الابرء تقع البيونة لان القبول التزام للطلاق
بالابر انظر فيه العباب وسبقه الى ذلك النظر الانزق رحمه الله تعالى
ووجه النظر ما نقله غير واحد من الامة منهم الاصمعي وشيوخنا
القاضي زكريا في شرح البهجة عن صاحب البيان انها لو قال له خالعتك
لكذا فقال قبلت لم تطلق لان الايقاع المبه فاشبهه قولها طلقك
فقال قبلت فاذا سلمنا مسئلة الخوارزمي وان الطلاق يقع فيها باثبات
في مقابلة البراء فبقيا من البذل على البراء محمول من حيث النظر
العنف الا اعم وهو الجود الصادق على كل من اليمين والاسقاط في العين
والدين مع قطع النظر عن منعه اللغوي وهو الاعطاء الصادق على الاعيان
لا الذين وعدم قياسه عليه اقرب من وجهين احدهما ان البذل

معناه

معناه لغة الاعطاء كما مر عن القاموس والاعطاء فعل لا مفعول وبرهان
ذلك قولهم لو قال الزوج ان اعطيني الفاننت طالق فوضعت المعلق
عليه عند اي بين يديه بخية الدفع عن جهة التعليق ملكه فهو اي بشرط
الفورية في خوات دون نحو متى وان لم يتلفظ بشيء وعملوه بانه قضية
التعليق وقالوا ووضعت بين يديه العين وقع الطلاق ايضا وفرقوا
بينه وبين ما لو قال طلقك بالثبوت فقالت قبلت بالعين لم يقع الطلاق
لعدم توافق الاحباب والقبول بان الاعطاء ليس جوابا بل فعل فلم
يشترط فيه مطا مطا بعد فاذا اثبت كون الاعطاء فعلا وان البذل
بمعناه فالنسبة بين الفعل والقول الثابت ان اذا الفعل لا يصح باثباته عن
الاثبات القولية ولا ترد المعاطاة في نحو البيع على القول بها لان من
جوز لا يقول انها ما يبرهن عن الاحباب والقبول اللطيفين بل يقول لان
المقصود الرضى متى وجد لوجود دليل عليه كفي قولنا كان ذلك الدليل
ام فعليا ثانيا انما هو مختص بالعين دون العين كما ذكره شيخنا وبرهان
ذلك قولهم في محبت اشترط القبول في الخلع لفظا قلنا بقبولت او
اختلفت او ظننت فيما اذا قال ان طمئت الغامثلا هذا اذا المعاطاة
لا يعقد قال ابن الرفعة يكفي ان يلقى ببدل يدل على القبول والرضا مطلقا
وقد يقال لا يكفي لانه قوله طلقك على ان اثبات القبول في ذمتك و
المعاطاة اي التي هي مفاعلة من الاعطاء الذي هو في عرف اللغة بمعنى
البذل انما هي موضوعه للاعيان اي الاماني لزم فامذول ح غير ما يتعلق
به الطلاق فلا يقع والشاهد قوله انما هي موضوعه للاعيان ويستوعق
على مقتضا ذلك فنقول قول المراد بذلت صداتي على صحة طلاقه
حالان احدهما ان يكون صدقا عينيا فيجبها الزوج بانث طالق لا بقبولت
بنار علم ما مر عن العراقي او بقبولت بناء على ما مر عن الخوارزمي فتطلق
ح باثبات ثبوت المراد بذلك كون صدقها المعين عوضا للطلاق فيكون
لقولها بعثك ثوبي بطلا في بناء على ان البذل كناية في الهبة التي لغظها
صرح في البيع الذي لفظه كناية في الخلع وبناء على ان بعثك هذا على
الذي عليه ان صرح في البيع بمعنى ايا الصالح في المعوضة ثانيا
بمعناه

وانما على

بمعناه

فاجابها الزوج بانك طالق عتلا على ذلك اي على المثل لمنوي بانك طالق
 قالت بذكر مثل صدقي او طلقني على مثل صدقي وان لم ينو ذلك فتوجه
 المنزل الى اسقاط ما في الذمة لا بما في الا ان نزعنا اعم ان نصح في الهبة
 التي لفظها صريح في الابرار على الاصح فيكون الخوارزمي التي صرت
 لما فيها والي اعم فا ذكره فقد سيرت عبارات الاصحاب فلم ار
 ذكر صراحته اي لفظه بذلك في شيء من الابواب وقد حضر القاضي
 ابو الطيب في الجرد الالفاظ الصريحة في الابرار كما نقله عنه في التقييد
 فقال والالفاظ الابرار تسعة ابرار وعقوبات واسقطت وتركه ووضعته
 واحملت ومكنت ووهبت وهو او في صراحة لفظ التملك وجهان منها
 ان ماله يرد على لسان الشارع ولكن شاع على السنة حمل الشريعة وكان
 هو المقصود هل هو صريح ام لا والاصح صراحته وفي صراحة لفظ التحليل
 ايضا وجهان الصحيح الصراحة وايداه الادري بنص في البولي فتعين كون
 لفظ البذل كناية في الابرار ان نوت بذلك ووهبت لا يستعمل في معنى الهبة
 لتوافقها من حيث الاعطاء فلا ينافيه ما مر عن ابن عجيل انها لو حلفت لا بدت
 فابرار اول ابرار فبذلك لم تحث لان مراده اذا قصد معنى احدهما بالآخر
 فلا حث ما بينهما من التباين لان حقيقة الابرار الاسقاط وحقيقة البذل
 الاعطاء ولا ينافيهما من مراعوا في الابرار معنى التملك وبينه وبين
 البذل نسبة ما بينه وبين الهبة لان مرادهم ذلك في بعض الافراد في
 خارج لا تعلق لها بالحقيقة اللغوية هذا وقد قال المحقق في شرح
 المنهاج لا خلاف ان المقصود به اي الابرار الاسقاط وان هذا المقصود
 حاصل منه وقال ايضا الصحيح انه اسقاط ولكن اختلفوا هل هو محض
 كالا عيان ام تملك للمديون ما في ذمته فاذا ملكه سقط على طريقين
 في التمه سماها الرافعي راس مال فهو اسقاط فيه شائبة التملك كما
 نقله عنه في التوقييع فان قلت قضية قول الفقيه انه كور في جوابه
 الذي مر اذا نوى شيء لا يحتمل اللفظ لم يلتفت الى بينه لانها شائبة
 لفظ ان لا يكون البذل كناية في الابرار لان اللفظ لا يحتمل لبعدهما بين
 اماخذين قلت هو كناية فيه ليس من حيث اللفظ بل من حيثية
 بينة لاحد الفاظ الابرار وهو لفظ الهبة ما بين الهبة والبذل كناية في

الابرار في التوقييع

الابرار نعم ان نوى به الهبة صار كناية لانها صريحة في الابرار من حيث التدرج لامن
 حيث القصد يحصل ان الابرار يورد هذه الديون فمن ثم لم يصح الابرار من الاعيان
 واليذين موزة الاعيان فالقيام عدم صحة بذل الديون وهو الذي قاله شيخنا
 قدس سره ووجه الهبة موزة هاكل منها لان حقيقة التملك بلا عوض وذلك
 يصلح وان ادعى القسمين وجازت فيه الهبة بالبذل دون الابرار الوجود له
 المناسبة بين التملك والبذل من حيث الاعطاء الصادق عليها وعدم المناسبة
 بين التملك والخط عليه في الهبة الدين انما هو بطريق التبعية فليست اهل وقول
 شيخنا العلامة ووجه الدين نقلا عن المرحوم في فتاويه لو قالت جعلت
 لك صدقي على طلاق كناية لان جعل كناية في الهبة فاذا نوت فكانها قالت
 وهبتك صدقي على طلاق ومثل ذلك صريح في بيع وصريح في بيع
 كتابه في الصداق كما مر وصريح في الابرار ان وقع في دين فهي مسألة الخوارزمي
 المشهورة ثم قال قدس سره ويظهر الفرق بين جعلت وبذلك قلت
 ان اراد ظهوره من حيثية لغوية فمن اين وفي القاموس ما لفظه جعله
 اعطاء ما يراه فان قلت قد يفرق بكثرة سعيه في اللغة فاحتاج الى التخصيص
 بالنية قلت جميع شعبه لا يتعدى باللام فتأمل جعل هذا معنى اقبل
 بمعنى طفق وهكذا تجدها متعدية بغير اللام نحو اقبلت وطفقت فلا
 يتركب بينها وبين جعل هو هنا بمعنى الاعطاء الا من حيثية التوافق في
 المصدر والفعل نعم ياتي جعل متعديا باللام بمعنى سما وهو في الاعطاء
 واما خرج عنه لامر خارج نحو ويجعلون لله البنات اذ خرج عن
 الاعطاء الى التسمية انما هو لا يستحالة ان يفسر بالاعطاء لا يظهر
 فرق بين البذل والجعل بل لفظ الجعل اظهر من لفظ البذل على العوار
 الذي فيها تسويين في الخلع بل وفي الهبة ايضا ثم صرح في الانوار
 بصراحة لفظ جعلت ما استحقه على فلان لك بمالك على في الخواله
 واقرره وصرحوا في باب الهبة بان لفظه الجعل فيها كناية في القياس كون لفظ
 الخلع اولى من لفظ البذل فتوى شيخنا شوخنا العلامة صفي الدين المرحوم
 انه قال في فتاويه في مسألة البذل الا الجعل ان علم الزوج بما قال اي حكم
 انه لا معارضة فيه فهو مبتدي لطلاق فيقع رجعي وان ظن انه وجد

الابرار في التوقييع
 في التوقييع
 في التوقييع



متها بعوض صحيح فيظهر فيه احتمالات اقربها عدم الوقوع لاجوابه يقين
فقد اعاد ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلا لم يكن
طلاق اذ لا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاق فكانه قال ابتداء
طلعت بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمهر المثل كقولها
ان طلقني فانت بري من صدقي وطلق جاهلا بفساد البراء على ما
اختاره الباقي وغيره من الفقهاء من عدم وجهه وهذا الاحتمال الثاني
ضعيف لان في هذه الصورة وجد فيها التماس طلاق والفساد انما هو
في العوض فقط وفي سلب التماس طلاق اصله قال شيخنا وما
جدهما اعتمدته من وقوعه رجعي في حال الجهل برده قولنا طلاق
الزوج طهرا في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا توجد عوضا
اي فالوجه حينئذ وقوع الطلاق رجعي لعدم وقوعه اصلا قلت
شيخنا الشهاب ابن حجر قدس الله روحه وتور صريحه امام من ائمة الدين
وعلم شامخ للمشرشرين فهو موثوق فيما قاله ومصدق فيما نقله
وهذا نقله عن فتاوى العلامة المزجدة ولا يقبل باقي ذلك وان
الى ان فتاويه وعدم ضبطها وان راى متنع ذلك انه بلغ الدرجة
القصوى فيه وحصل شيخنا من كتب زبده اذ لا يمكن ان يكون
وجد له فتوى الى جانب شيء من الكتب وكانت له بدور في الفتاوى
المشهوره في شيخنا مشيت وغيره باقي بعضا غير محصور فهو مقدم
لا محالة فان فرض وجود فتوى له مخالفة ذلك فلا يدع ولا يعدي
ذلك فكم رأينا للمفتين والمصنفين من يناقض في فتاويهم وتصانيفهم
حتى دونت من ذلك الكتب ولو كان العالم اذا نقل شيئا في مصنفاته و
فتاويه لم يقبل حتى يوجد ذلك في المحل المنقول منه له بقيت الثقة
باقوال العلماء في مصنفاتهم هذا مع ما شاهدت من اعتراض كثيرين
مثالهم في النقل بانهم يقولون انهم لم يجدوا ذلك في المحل المحال عليه
ويكون في غير متنه لكن المختار يقول هذا نقل فلان عن المجتبى مثلا
ولم اراه فيه فلعلة ذكر في غير مضته وقول شيخنا ابن زبده بل الله شاه
بول برحمته في الجواب على صيغة من قالت لزوجه ابدلت ولم تذكر

المبطل

ان اذا اجابها بانت طالق وقع الطلاق رجعي اظاهر لا ريب فيه وقوعه
ويحتمل كونه كناية يحتاج الى لينة اي نية الخلع قلت من تأمل الاصوليين
في ماهية الكناية هي استعمال اللفظ في معناه مراد الا انهم ذكروا المعنى و
قول الرجعي في غير الركن الرابع من الطلاق واقرروه الكناية ما
احتمل معنيين فصاعدا وهو في بعض المعاني اظهر يستعد كونه بذات
كنايته عن خالعت اذا الخلع ليس لازما للاعطاء الذي هو بمعنى البذل
حتى يقصده ولا لفظة البذل مشتركة بين الاعطاء والخلع حتى اذا
صرف الى لفظ الكناية انصرف لعدم يقرر كونه كناية في الخلع اذا شاع عرفا
مطردا وهذا شئ مني ايضا علم ان مطلق الخلع صريح دون ذكر المال وفيه كلام
يطول ايضا وله محال يوجد منها **وقولكم** عمر الله عمركم بطايعاته
قلت تقدم عن الانزرق والجمال القاط والقاضي عبد الرحمن الناصري وقوع
الطلاق في هذه الصورة باثبات مهر المثل وان التقييه حينئذ وجهه بان
هذا باعتراف مطلق الخلع بوجوب المهر اي والبذل في معنى الخلع اه قلت
سوالنا ان قايلا ذلك عقلا فماخذ الصراحة وانها ورود اللفظ في تكراره
على السنة حمله الشريعة بل بشرط غير واحد تكرره في القرآن فمنهم
صحيح في لروحه ان كناية عند عدم ذكر المال وان صدر من الزوج مصر
التماس قبولها وقبلت لان الخلع لم يذكر في القرآن والمفاداه ذكرت
فيه مرة واحدة وهذا هو السبب الحامل للاذرع ومن بعد على الانتصار
كون الخلع كناية ولو مع ذكر المال وقد سبق انه نص في الامم والبويطي
وان الفرائد شيخه والقاضي حسين قالوا انه ظاهر المذهب وان نوى
المناخرون على مقابل اي وهو انه صريح مع ذكر المال ونقله عن التدرج
عن جماعة من المرافزة بعض العراقيين فالخلاف في ذلك قوي وحمل
ابن زبده القول بطل حقه عند الاطلاق اي في الترام المال على ما
اذنوا بالطلاق وبالجملته فالكلام يطول بخلاف ذلك ان شاء
تعالى غنا في دفع الضاد في قول الشيخ محمد بن الصديق في سواله هل هذا
صيغة خلق او البراء الى ان قال حتى اذا كانت سفينة لم يقع عليها الطلاق
قلت هذا لا يستقيم مع فرض السؤال لانه فرضه في طلب الملاء فاقصر كلامه
على ما لو قالت له ان طلقني فانت بحري من صدقي فطلقها التفريق بين

كونها بمعنى طلقني محتاج الى بيتها جواب مبني على ذلك صحة وضد لها
وقول السفيرة بذلت صدقي الخ باطل لاحتمال فيه بوجه فتحصل ان قول
الزوج انت طالق لا في مقابل شيء وتقديره اعادة السؤال في الجواب
لا التفات اليه لشبهة من اوقع الطلاق واراد رفعه وتبين انه لو
قال قصدت بقولي انت طالق ان صح البذل قيل له سكتته من السفيرة
لا تصور فيكون يقصده فان قال جهلة سفيرا او كان بذلها غير صحيح
وامكن خافه مامر عن شيخ شيوخنا العلامة المرحوم ان الزوج ان جهل
بطلان البذل فاحتمل ان اقرهما عدم الوقوع ولعله مستند شيخنا
في تلك الفتوى وح فلا فرق بين كون الباذل له سفيرة او برشيده
بناء على ان البذل في معنى تعليق اليمين من جهة الزوجة ولا فرق بين
السفيرة والبرشيده كما مر اتفاقا قلنت كون السؤال مقادا في
الجواب يتا فيه قوله سوا را د جوابها ام اطلق قلت منافياد اذا
الاطلاق لا يقتضي كونه ليس جوابا وانما ينافي ذلك قصد ابتدائها
بالت طالق وح لا مصرية في كونه رجعيا بشرطه وقولكم رضي الله
عنه في الرد على شيخنا الشهاب بن حجر رحمه الله تعالى ولهذا بنوا ما
اذا طلقها على البذل من غير ذكر قال علي ان مطلع الخلق هل يقتضي طلاق
فدل على ان معنا البذل معنى لفظ الخلع اقول قلت ذلك لا ياتي على
بانهاخذ الصراحه انما هو في معنى الشرع كما مر في الا فأنظر لقولها
حب الانوار لما قال بعد قول الروضدان بيع الطلاق نعم لو اشترى
في بقعة وشاع بيع الطلاق في الخلع فيالحق به كما اشترى الخلع وشاع
في الطلاق ولم يراه كيف رده شجاع الدين الفتى في انوار الانوار بقوله
وهذا الذي قاله المصنف شعبة قول الراعي ولو اشترى لفظ الطلاق
كالحلال على الحرام صرح وقال النووي الا صلح انه كناية اه قلت قد بناء
على كون لفظ الخلع لم يرد وقد سبق ورواه عن ابن عباس في حديث
خلع ثابت بن قيس شماسا خرج الترمذي وحسنه ومروني جيهه
وقد نبه على ذلك الزركشي في قواعد في صحت الصريح انظر اعتراضهم
على نقل النووي في الروضه عن المتولين قول الزوج انت طالق
ولي عليك الف يكون من صريح الالتزام اذا شاع في العرف استعمال
فكونها

كونها ر شاهده فيقع رجعا او باينا على حسب الخلاف الذي مر فيه وسفيرة
فلا يقع عليها شيء وانما محل ذلك ان علق الزوج طلاقها على الابرافاتها
اذا ابرأت وهي سفيرة لم يقع جزا لعدم وجود الصفه كما صرح
به الخوارزمي وافرقة التقيي وغيره والعجيب شيخنا ابن زياد رحمه الله
تعالى لم يخشبه لذلك ولم يخشبه عليه وقد اشتهر عند الامم رجوعهم
تعالى ان من وضيقه لطفني الخيه على عاقبي لسؤال من الخلل وان كان غير
محل بالحكم فضلا عن المحل به فيصالح تارة وذلك فيما لا يخفى وبينه
عليه فيما يتعين التنبه عليه بل يسارع الى الاعتراض على شيخنا الشهاب
ابن حجر بقوله وبالحمل فلم ارم اطلق الافتا بعدم الوقوع الامن
ذكرتم عنه انه افتى بذلك الخ ما ذكره قلت قال ذلك كما رحمه الله بحسب
ما ظهر له في حاله رحمه الله واحسن ما يقال ان له في ذلك نوع عذر قد اشار
اليه في كلامه بقوله وهذا من النصيحة او جيبها الله على العلماء عامله
بالفضل عنه ثم على العاقل ان لا يسلكك بتلك البقيات على ظاهره لا
بالنسبة الى القابل ولا بالنسبة الى المقول في حقه ولا افضى به ذلك الى الاغتراف
في سلك من اودن بحرب من الله ومن ذاك انك يذاب من خلقه بل
يعذر القابل مما مروا المقول فيه بان تلك فتياه في عين السؤال فلعلم
وقوع الطلاق الذي افتى به وجه وجهه بوجه صح ان جواب تلك
السفيرة بانك طالق يقدر فيه اعادة السؤال في الجواب فكانه قال
انت طالق على البذل المذكور وما خذ هذه المسئلة صريح قولهم لو
قالت ابني الف فقال انت طالق ثم قال القدره لم انوشا لم يقع الطلاق
على المشهور قالوا لان السؤال معاد في الجواب فكانه قال انت طالق
على الف فتوى فرقا بين المسلتين فانصح بتلك ان فتوى شيخنا
تلك مشروع روى وشرط مبني على اساس قوي ويفرض عدم ذلك فما
المسئلة قطعية حتى يقال ما قيل كما قال ابن السبكي في التوشيح في
مسالة الرهن عربيها لا قايلا اعادنا الله من مضلات الفتن ان
ابلاوا المحن امين امين ومع هذا فالمفتي به هو وقوع الطلاق حقيقيا
كما اجاب به شيخنا ابن زياد وعليه فيفرق بينه وبين مسئلة ابني
على الف اذا قالت لم انوشا بان ابني كناية يحتمل الطلاق وغيره

فكونها

فيه وقول شيخ شيوخنا القاضي زكريا في شرح الروض تركه المصنف لقوله
 المتولي كما لا يخفى من اذ ان تعارض في تعليق الطلاق مدلول لغوي وعرفي قدم
 اللغوي ولقول ابن الرفعة انه مبني على ان الصراحة تؤخذ من الشرع
 اذ قضيه عدم لزوم عند النووي اه وكذا تركه شيخ شيوخنا العلامة
 المنجد في عيابه اعمهم ذلك قوله عطف على قوله بان لا لق وصدره
 او حلو ليكون لها والاطلاق محانا اي من غير فرق بين من يشيع في العرف
 استعماله فيه وبين ان لا يفرض تقديرها في الروضه وان للعرف الشايع هنا
 اثر فحينه وبين مسلتا فرق وهو ان قيام الواو مقام على معهود في الكلام
 الفصيح ايضا فمنا تعارض مدلولان كلاهما لغوي فصاح العرف الشايع
 مرجحا وان كان في نفسه لا اعتبار به بنا على ان ما خذ الصراحة
 من الشرع وما قيام بذلك مقام خالعة فلم نعهد راسا شرعا ولا لغة
 ولا عرفا عاما ولا منكم ان تقول ان لفظ المنارعة صريح في المخالفة
 لانه في معناها لغة واين القايل به ولا يخرج لكم عن ذلك لا بان تقول
 فلم يقصد بها فيقال لكم تبين اح اخذكم لصراحته انما هو عليه
 الاستعمال وحصول التقاض وهو ان يقول عن فصل لام والبوطي
 بل لا اثر على الاصح عند الراعي الذي نقله عن التهذيب وجمع من
 البروز المتأخرين وينطبق عليه القول في فتاويه وقد سئل عن
 قول الزوج حلال على حرام اذا سمعت غيرك قال لا مرارة هذا ما كنت
 تفهم منه فاذا فهمت منه الصراحة فهو صريح كذا اه هذا ولفظ الخاف
 لم يشهر في عرف اليمن من صله حتى يصدق بالبدل كما سبق وقولكم
 رضي الله عنكم فلا شك ان الشيخ بن حجر انتقل من مسألة الطلاق الى
 مسألة التقويض قلت من اين انتفا الشك مع احتمال الاطلاع على
 عين تلك الفتوى كما مر نصير ذلك والعجب من يراناقض المصنفين
 في الكتب المصنفة مع شدة الاعتناء بها كيف يستبعد تناقض الفتاوى
 مع كثرة ذلك فيها بل ينبغي ان يقال الشيخ شهاب الدين موثقا على
 ما قال فلعل الرد اد ذكر ذلك في فتوى غير مشهورة وانما يات ذلك
 عن محلا مخصوصا فمعن الناصر في ذلك المحل فلم يحده ومع هذا
 فالاحتياط يفوق لعله سقط في بعض النسخ حتى يتوارى النسخ

فتوى

فتوى

فسوغ له حكم بالغلط في النقل بعد الفرق بين ان يطلق بنفسه وبين ان
 يفوض الطلاق اليها طاهر ان بذلت صدا في علي ان تطلقني فان قلت على
 طلاق في الفرق انما هو محتمل اياه على ان يبين صريح المصدر وبين ان فرق ام لا
 والذي قرر السبكي الفرق ونظر سبب ذلك في عدم جواز توكيل الوكيل
 بلاذن اذ كانت صيغة توكيله بالمصدر الصريح نحو وكلتك في بيع
 كذا فقال بل له ذلك لانه شمل بيعه بنفسه وتوكيله فعلية اذ قالت على
 طلاق في تطبيق الزوج بنفسه وبنائه فلا فرق بين ان يطلقها او يفوض اليها
 على ما مال اليه السبكي **وقولكم** رضي الله عنكم على قول الشيخ انها ان ارادت
 بذلت البراءة الخ تعالى عليه لا اثر لهذه الارادة لما تقدم في الاجوبة ان تعني
 بذلت خالقني لا الاثر لقرب الاول وبعد الثاني اه قلت وقد مر مرارا
 في غصون الكلام عدم المناسبة بين بذلت وخالعتي راسا فيكون بدعي
 منه والمناسبة بين البذل والهبة التي صرح في الابراء معترض على قياس
 لذلك صدا في طلاق يبرأت على المطلق وقد مر انها اصل لما سبق
 وقولكم رضي الله عنكم وكون بذلت يستعمل عرفا في الابراء بعيد ابي
 بل هو مستعمل عرفا في الخلع قلت قد لاح ها هنا من كلامهم ان بناءكم
 صراحة بذلت انما هي على ان للعرف تأثير في الصراحة وذلك مرجوح
 على الاصح عند النووي واذا سلم لقائلة القول به لا يسلم له الاعتراض
 على مقايله وقولكم رضي الله عنكم وكون بذلت صدا في طلاق ابرا
 متعلقا لا يساعد اللفظ عليه اذ الصيغة لا يفيد التعليق اذ وان
 ليست موجودة في البدل قلت قد تخلص شيخنا عن ذلك الا برأحيث
 قال لتضمنه تعليق الابراء ولم يقل لانه تعليق للابراء وبيان ذلك ان
 الشرط لتعليقي اي الذي ناداه التعليق تعليق لفظي والشرط الا لرامي
 اي الذي يجوز على او بشرط كذا تعليق ضمنى وكلاهما لا يحتمل الا برأحيث
 شتم عبر في الانوار في باب الصلح في صحت الابراء بقوله شرط الابراء
 ان لا يكون مشروطا ولم يقل ان لا يكون معلقا لتقدم عدم التفريق بين
 الشرط التعليقي والالزامي بل مثل بالالزامي كما مر وساتي وقولكم رضي
 الله عنكم على قول الشيخ فهو حينئذ بمنزلة ابرأته على صدا في وهو
 ابرأ باطل لانه معلق ضمنا كما مر واذا لم يبق عوض بقبض البيئونه

171

فتوى

قلت كون ابراهيم علي طلاق في ابراهيم باطل مذكور
ففي العباب فرع لو قالت ابراهيم من مهر علي طلاق فطلق بائنا اه
قلت استناد الشيخ في بطلان ابراهيم الى عدم تفرقت بين الشرط الارابي
والتعليقي وقد صرح بذلك الفتي قال في الاصول نقلا عنها فلو قالت
ابراهيم من مهر علي بشرط ان تطلقني فقال طلقك وانت طالق لم
يبرأ ويقع الطلاق اي لا مقابلة مال كما مر ايضا ان هذا هو موجب كلام
المؤرخ في علي غيره ظاهرة فان قلت لو كان الشرط الارابي يتضمن
التعليق لما صح قول الباقي بعكك هذا على اني علمتك كذا ولو كان بمثابة
ان اعطيتي كذا فقد بل قالوا بصحة الاول لكن هذا لك صرح او كناية
وجهان وبفساد الثاني قلت عدم تاشير الشرط الارابي في البيع فسيب
ان لفظه اي البيع يقتضي مقابلة لا محالة فتمحض بوجه على ذلك المقابل
وصارت بمعنى البا فاضمحل فيها معنى التعليق اي القود بصرحتنا
والا فلا يكون بمعنى البا لا بتخصيص اليه وتأثيره في ابراهيم بنية ان لفظ
لا يقتضي مقابلة كما يشهد لذلك وضعه فلم يتوجه الشرط الارابي المقابل
لانه اذا فرض دخيل لا اصل له فقوى شبهه بالشرط التعليقي فصار مقتضاها
له وقولكم رضي الله عنكم مرات فان محل ذلك فيما اقتضى مقابلة واستشهد
ثم بقول شيخنا بن زياد ان انت طالق على صحة البراءة من صيغ المعاوضة
لا التعليق اني لكم الاستشهاد بذلك وانما هو في جانب الزوج وجانبه
ما قيل ثبوت التعليق مطلقا لم يلتفت الى التعليق الضمني وصار
معنى البا هذا وقول الزوج انت طالق لا يوشع الشرط التعليقي في
صحته فكيف بالارام فاذا لم يوشع كون اخذ بحملته وهو الشرط الب
التعليقي لا يوشع في اصل صحته انت طالق بمحض المحل الثاني وهو
البا في لو كانت سفيهة فقال انت طالق على البراءة فقالت قبلت طلقت
رجعيا بشرطه كما لو قال انت طالق على الف او بالف بخلاف ما لو قال
ان ابراهيم فانت طالق لان المعلق عليه وهو ابراهيم يوجب حمله وقولكم
رضي الله عنكم على قول الشيخ فلا عوض هذا ملتزم الخ فيه نظر لان
المهر عوض مكرم اه قلت كيف يجتمع على الشيخ بما لا يوافق عليه
وينظر في كلامه اقتضبه فكان الاولى ان يقول هذا بناء على ان البدل

انما

انما يستعمل في الاعيان او على انه في معنى ابراهيم ولا بد فيه نية جعل ابراهيم
عوضا على صلحة لفظه البدل فانه بمعنى خالعني فشتان بين العاقلين
وقولكم رضي الله عنكم ولم يصرح بوقوعه رجعيا فاما اذا نذر الرجعة
صدقا على طلاقها فطلقها الزوج فورا الا ما قيل عن تفقيه الصالح
علي بن ابراهيم الجعفي فانه في نفايس لا يترك ولم يره فيها قلت قد نقل
ذلك شيخنا عن غيره واحد حيث قال في شرح المنهاج ثم رايت غيره و
احدا فتوى بها ذكرته بل نقل الا فتى بعبء كل من الصفي العلامة المزجج
والعلامة الكمال الرداد وعدم وجود ذلك في فتاويهما المشهور غير قاض
في تلك المسئلة الاحتمال الذي مر وقد ذكرت لك ان الانزق ذكر ذلك في قسم
التاقيض وبالجمل فالاستاذ ليس هو الى الاقوال والفتاوى بل الى ادلتها
حتى في الحدود التي نذر ابا دني شبهه كما قاله الامام وغيره وقد تقرر ان اوليك
الائمة بل الله تراهم بواب رحمة انما استدوا في تلك التقاوى الى احد الوجهين
المشهورين في مسئلة تعليق ابراهيم كما جيل له قولاه قول الانزق
فيقوع رجعيا عند بعضهم وبأينا عند بعضهم وبه الفتوى اه اذ وقوعه
حج باينا بمهر المثل هو الذي بحثه الشيخان وجزم به ابن القري في الروض
او اخر الخلع بعد جزمه او ايل الباب الرابع بالاول كما مر واستدوا
الى المخرج عند الرافي من ان ما اخذ الصالحة عليه الاستكمال وحصول
التقاهم والاقرب اسنادهم الى الاولين لان معظم المذكورين بل جميعهم
لا تظن ان اليفتي لا يمنع النور من ان ما اخذ الصالحة انما هو من الشرع
لكن يغفلونهم قائلون بصراحة لفظ البدل في ابراهيم وقد مر بما فيه فان
قايله اذا سلم له القول به لا يسلم له الاعتراض على القابل بمقابله ببيان
ذلك اني سئلت عن امرأة تريد ان قالت لزوجهها بذلت صدقي على وجه
طلاق فاجابها بانت طالق ولم ينو شيئا حاجت بوجود طلاقه
رجعيا فقالت لي ولم ذلك فقلت لا في اعتمد الرجوع وهو ان ما اخذ الصالحة
انما هو مرد اللفظ مع تكرره على السنة حملة الشريعة وليس البذل كذلك
المثابة كما مر مرارا ايضا حقه وقوع الطلاق بلا مقابل فيها اذ اكرت
تقرض فان قلت بتلك الفتاوى قلت انصب لي دلائلها
حتى تظهر وتصلح لان تعرض بها في لا يجد الى عاد كثرته من مستندها

انما

وذلك لا يصلح معترضاً وقولكم رضي الله عنكم على الشيخ ما به من عجل من عدم
 الوقوع فيما اذا علموا البراءة فانت بالبدل معللات البراءة وغير البدل
 ما افتى به من الوقوع باينما فيما اذا بدلت فطلعتا غير صحيح الفرق بينهما
 للمخالفة بين لفظي **البدل** فثبت ذلك على كون البدل صريحاً في الابرار
 وهو ما دل عليه كلام من قاس بذلك صدقاً على صحة طلاق فابرار على
 الطلاق وهو مسئلة الخوارزمي فعليه لفظ البدل يكون من صريح الابرار
 فاذا كان كذلك لم يغاير الابرار الآن تزداد في الالفاظ على معنى واحد يصير
 ذلك المعنى مدلول كل لفظ على حدة حتى في التعاليق والايان التي تقدمت
 العرف المظهر الغالب على الوضع اللغوي كما دل عليه اكثر الاصحاب
 فلو كان لفظ البدل صريحاً في البراءة في حكم العرف الغالب المظهر فضلاً
 عن الوضع اللغوي فضلاً عن الوضع الشرعي لكان علق بالبراءة قد
 او عكسه وقع الطلاق لمحصل المعنى بكل من الغاصه لمترادفه ولو
 عرفنا غالباً مظهر فافتى المفسر بالصالح احمد بن موسى بن عجل على
 كونها متغايرين لا مترادفين بل صرح بذلك حيث قال لان البراءة
 غير البدل وتامل قولهم في الايمان لو حلف لا ياكل مما اشتراه من
 حنت بكل ما سلكه يواخذ ما ذكر يصدق عليه انه مشراه لغة و
 عرفاً يتضح لك ما ذكرته ويصح ما قررته **وقولكم رضي الله عنكم**
 على قول الشيخ في مسئلة الخوارزمي فان محله فيما اذا نوت جعل
 الابرار عوضاً للطلاق فطلق على ذلك الخ ما ذكره قلت هذا وقع
 على ما فهمه ان على من صيغ التعليق لا المعاوضة ولكن كذلك كما
 تقدم ان شيخنا الق انهما من صيغ المعاوضة اه قلت الشيخ لا يقول
 ان على من صيغ التعليق اللفظ الذي يكون باذانه وانما يقول
 يتضمنه التعليق وذلك موثر في البراءة كما مر توجيهه وقد
 سبق ان ما الاثوار صريح فيما قاله الشيخ قد رآه روجه
 في عليين وقولكم رضي الله عنكم وعلى تسليم انه تعليق فلا يجوز
 البته عند المعاوضة لان ما كان صريحاً في بابه اذا وجد
 لفاذا في موضعه لا يكون كناية في غيره وانما هي من ادوات الشرط
 الاثراني المقتضي للشرط التعليقي ومع ذلك في صالحة فيحصل

فطلق ذلك في اللغة في لفظيها اه
 الابرار على ان يكون ذلك في لفظيها اه
 وقد سئلوا عن ذلك في لفظيها اه

انها

انها مترادفة بين نظمين التعليق وبين تضمن المعاوضة فيلحق بهذا اشارة
 وبهذا الاخرى بحسب المنهج كما مر ذكره بعتك على كذا هذا وتلك القاعدة اي
 ما كان صريحاً في بابه الخ عكسه فقد سد عنها كون لفظ البيع والشرا
 والا قاله كنيات في الخلع مع كونها صريحاً في بوابها وكون قول الزوج انت
 علي حرام كنيته في الطلاق مع كونه صريحاً في ايجاب الكفارة لكن عن هنا جوف
 ذكره الزهر كشي في قواعده وكون قول السيد لعبد اعني نفسك كنيته
 في تحرير العتق على ما نص عليه في باب الكناية من الام مع كونه صريحاً في
 التبرص وكون قول الانسان مالي طالق كنيته في الصدقة به في الاصح
 من وجهين فكون الطلاق صريحاً في بابه وكون صريح الطلاق كنيته
 في العتق وعكسه مع كون كل منهما صريحاً في بابه وكون لفظ الحواله
 كنيته في الوكالة مع كونها صريحاً في بابها وغير ذلك مما ذكره الزهر كشي وغيره
 وقولكم رضي الله عنكم ان الاول من كلام الخوارزمي لا اشكال فيه قلت
 فيه الاشكال من حيث ان الابرار على شرط باطل من غير فرق بين الابرار امي
 والتعليق كما مر عن الانوار واستشهاركم رضي الله عنكم بقول حمزة الناشري
 وانكره امي وقوع الطلاق باينما في صورة البدل جماعة ولا عبرة بهم قلت
 ذلك كلام لم ينصب عليه دليلاً غير القوي من الضعيف فلا غيره به لانه
 كالدعوى بلا شاهد **وقولكم رضي الله عنكم** والاول هو المنقول المعول
 عليه وهو وقوع الطلاق باينما قلت صدقتم لكن محله كما قال الشيخنا
 اذ نوت جعل الابرار عوضاً حتى لا يثار فعلي تضمنه التعليق المفسر
 للابرار دون نحو البيع لما مر من الفرق بينهما والافق اصل هل فرقوا
 في بطلان الابرار بالشرط بين قول المبرع ان اعطيني كذا فقد ابرأته
 وقوله ابرأته على ان تعطيني كذا كما فرقوا في بيع بينهما فقالوا الله لا يبرأ
 من بيعه والثاني صريح فيه على الاصح من وجهه وهو الذي اقتصر
 عليه في الروضة واقره شارحه وقولكم رضي الله عنكم قوله لان البدل
 انما يستعمل في الاعيان الى اخر كلامه يعلم ضعفه مما تقدم في الاخوت
 التي تقدمت اه قلت بل كلامه يعلم قوته مما في معاطف الكلام من البراهين
 الايجده في الكتب الفقهية واللغوية وقولكم رضي الله عنكم والحق الذي لا يحوز
 غير ان المتيقن فيما اذا قالت ابرأته على الطلاق او بدلت صدقاً في

175

على طلاق مثل فطلقها معقول بظاهره من كونه صريحا في لينونه وبرائة
الزوج عن الصداق حيث كانت لا تستبعد من غير احتياج الى بنية جعل الابرا
عوضا للطلاق ومثل الصداق في البذل بل الكل معقول بظاهره من
احتياج الى شيء من ذلك اه قلت صدقتم في انه الحق لكن تأملوا على ما
يجتمعه من ذلك ما اخذ الصراحة من غلبت الاستعمال وحصول الثبوت
الذي هو مرجوح النووي ام على ان ما اخذها من الشرع الذي هو راجح عند
وبه الفتوى بالخبر الى البذل وعلى ما اذ بينتم مسلة الخوارزمي هل هو
على ان الاثر ياتر بالشرط مطلقا وهو ما قاله غيره ولا ياتر الا بالشرط
التقليدي وهو ما افرم كلامه اذ لم يجعل على ما حمل الشيخ يمينكم
ان شاء الله تعالى الحق من صدره وباحوا ذلك ان شاء الله تعالى من جهة
الجامع لا من فردة وقولكم رضي الله عنكم على قول بل هو اي كلام الشيخ في
مسلة البذل غير المنقول يوجهه وثقلا مدر كما لا يخفى عند التأمل فكذا
بحسب ما ظهر لكم ولا بد ان يظهر لكم عند التأمل الصادق مما تقدم انه
غير المنقول الخ قلت هذا يجنب ما استفتيتموه من ربا تلكها
الفتاوى التي سودتموها وتجنس سريان كحماها فيكم حين عدم مو
فنعلم ذلك من تأمل قواعد الباب ونصف المصنفات من كتب الاصول
الذي منها تبين الغرض من المعين وينكشف عن عين البصيرة العينية
بختيبه يؤخذ منه ما عبر في غصون الكلام وسيكفي من تبين طوله
نعون المدة العلامة يحصل مما مر ان البذل ليس له من عرف شرعي اذ
لم يرد في الشرع مراد به شيء واحد يطلق عليه كونه صريحا فيه وله
عرف لغوي وهو الاعطاء والجود وذلك فعل لا قول ومورده العين
لا الدين واطردي عرف اليمن استعمال في الدين لا مطلقا بل في
مقابلة الطلاق فهو عرف خاص في امر خاص فصراجه في الابرا الاتي
على مرجح النووي في ما اخذ الصراحة ويحتمل كونه فيه ان قصد به
الهمم يكون في حكم تعليق الاثر بالتأثر بالشرط الا لمرامي كالنقل
قال الانزلي فيكون راجعا عند بعضهم وبابنا عند بعضهم وبه الفتوى
ان اي لانه وجه قوي في المذهب وبذلك افتي جماعة وهذا مستند
فان سلم له ذلك لم يسلم له غير

رجعيا

رجعيا وعدم اشتراط حصول المفتين بخية الهمة التي هي صريح الابرا بالبذل
مراعاة منهم لوجه القابل بان ما اخذ الصراحة عليه الاستعمال وحصول
التفاهم واما من افتى بان ذلك بمعنى خالفني حتى يكون عند الاطلاق
كطلق الخلع ففي غاية من البعد واما على ما اخذ الصراحة من الشرع فظاهر
واما على الثاني فيستعملوه لا يعرفون حقيقة الخلع حتى قصدوه بل غلط
البذل ويفهم من فظانه لفظ الخلع كما لا يخفى واقرب قسبه به صيلة الخوارزمي
وهي ابرائة على الطلاق والقياس لا يتم الاعلاء القول بصراحة لفظ البذل
في الابرا وما اخذه مرجوح فلا بد من البنية وح ففهيها ما في مسلة الخوارزمي
من الخلاف في كون الشرط الا لمرامي يبطل الابرا كالنقل في لضعفه حيث كان
وضعه لا يستدعي مقابلا لخص الشرط الا لمرامي من ورطة تضمن التقليد
ويجعله محل للمعول فيه اولا يبطله كالبيع والا صح الا اول لوجود الفارق
بينهما فتأمل ذلك يتضح ان ما قاله الشيخ في مسلة البذل وفقيه
غير واحد في اعلا درجات التحقيق وانه بالاعتناء حقيقة **تخييب**
يلزم القابل بان مطلق بذلت في معنى خالفته او خالفني ان الزوج لو قال
للمرة بذلت فقلت بنية على الخلاف في مطلق لفظ الخلع ولا اراه يسمي
بذلك الخ اذا قال ليس ذلك الا في جانب المرأة فقط قيل له هل سمعت
ان لفظ الخلع والمقادير يختص بجانب فكيف سبب ذلك في البذل
الذي رعت انه بمعناه فسبقول لا محالة ان لفظ البذل لم يفهم
عرفا كونه في جانب الزوج بل في جانب المرأة فيقال له بها هنا فقدت
صراحة بذكر ليل ذلك الذي يثبت عليه واشتدت اليه فالت يمين
يقول ان ما اخذ الصراحة عليه الاستعمال وحصول التفاهم فان قال
لا قيل له فكانت عمليت في هذه بالا استحسان الذي هو في بعض
النعمان وان قال نعم فلم ينفك بنا ورك على الوجه المرجوح حتى
تقرض في هذه على من بنا على الوجه المرجح عاملا الله بلطفه وعاد علينا
بعطفه وخلص اعمالنا منه ويمنه من شوايب الاقايه وانسا بكرمه
الجم من جميع المخالفات وحفظنا في قوالنا وافعالنا من المخالفات
والسبل علينا شاي لا احسان وسامحنا في طغيان القلم وقلنا اللسان
امين وقولكم رضي الله عنكم فيما ذكرت انه احسن ما رداه علي ابن عبد

السلام في استدلالة بتكثير الرشد قلت هذا الذي ذكرتم هو محل النزاع
الى قولكم عمل النزاع لا يفضله لرداه قلت كيف يستقيم قولكم انه محل النزاع
مع استدلال ابن عبد السلام بتكثير الرشد قال الاسنوي في كافي المحتاج
ما لفظه وما عذر الدين ابن عبد السلام في احواله اي الى ان صلاح
الدين لا يشترط في وجوب دفع المال واستشكل الاول بان الرشد
الواقع في الالة منكر وكيف يفيد العموم وما ذهل عن المنقول فان
النكرة الواقعة في سياق الشرط تعمد كما صرح به اقام الحرمين وغيره
وقد اوضحته في شرح منها الاصول وايضا فمقتضى ما تقدم نقله
عن ابن عباس رضي الله عنهما ومن تبعه وهو مقتضى كلام غيرهم ايضا
ان ماهية الرشد مركبة منها فلا يصدق بدونها اذ افترقا الذي يقول
ان الرشد انما هو صلاح المال فقط بسيط لا مركب ثم استدلال بتكثير الرشد
هذا ما لا يمكن وانما استدلال بالتكثير لانه يقول كامل وناقض فالكامل
ما كان بصلاح الدين والدنيا وهو غير واجب في وجوب دفع المال والا
لقال تعالى فان كنتم منهم رشدا اي الكامل في الناقص ما كان بصلاح
الدنيا فقط وهو الشرط في وجوب دفع المال فمن نكره تعالى فقال فان
انتم منهم رشدا فاجبت عنه بحوايين **احدها** كون النكرة في سياق
الشروط كقولكم هو كذلك غير ان عمومها انما هو من حيث لا يصلح جوابا
لما قال ابن عبد السلام كما ثبت ذلك واوضحته فالصالح جوابا
انما هو ان يقال لابن عبد السلام استدلالك بالتكثير الواقع في
الالة لا ينك تقول يكفي من الرشد في الدفع وقد وجد فمن بلغ
مصلحة الدنيا دون دينه وغيره يقول لا يوجد من الرشد
لان صباه تركب من جزئين وما تركب من جزئين فالر لا توجد ما
هتة الا بوجوه جمع اجزائه وانما محل النزاع لو قال ابن عبد
الرشد شي واحد وهو بسيط لانه غير مركب وهو صلاح
المال فقط وذلك لا يلائم استدلاله بالتكثير والله اعلم وهذا
اخر ما يتعلق مما كتبه على اجاب السؤال الاول وهذا هو الكلام
كتبه على الجواب على السؤال الثاني وقولكم رضي الله عنكم ان كلام
الشيخ صريح في ان الشعر النابت بعد الاحرام لا يتعلق به نسك

ولو كان

ولو كان نظرياته في الحج قبل ليلة النحر وفهمتموه من قوله ان النسك انما يتعلق
بالشعر الموجود حال الاحرام قلت وقعكم في ذلك حكم الاحرام عبارة
على استثنائية وليس مراده ذلك بل مراده حال كون الشخص محرما وذلك
صادق بانتهاء الاحرام وتداومه الى دخول وقت سيب التحلل فالتائب
ولو بعد الاحرام ابتداء وقيل دخول وقت التحلل يتعلق به النسك وهذا
ما لا خلاف فيه معتبر وقولكم ان التطهير في كلام شيخنا بقوله كالسيد
مع ما فيه شيئا حمل كل من لزوم الجمعة وعدم جواز منع الماكلة له وان
معنى كلام الشيخ ان اشتغال الموصي له بمنفعة على التأييد وهو حر
الرقبة بصلاته الجمعة اذا كانت لا يريد على الاشتغال بصلاته الظاهر لزومه
الجمعة ولم يكن لما لك المنفعة منه كالسيد مع ما فيه اي فانه يلزمه
الجمعة فلا يجوز لما لك منه اذا كان لا يريد على الاشتغال بصلاته
الظاهر فلا يحمل فوق لنا ما عدا ان له حكم الارفاق فلا يلزمه مطلقا
لبعضه اي وكيف اقول لا يلزمه **وجملة** معنى قول الشيخ فانه يلزمه
الجمعة ولا يجوز لما لك منه **قلت** الشطرح كلام الشيخ انما هو
في عدم جواز المنع لاني لزوم الجمعة في معنى كلامه ان حر الرقبة مما لوك
المنافع اذا قلنا ان حكم الاحرام وكان استعالة بالجمعة لا يزيد
على الظاهر لزومه الجمعة لانه حر ولا عذر له في ليس لما لك المنفعة منه
كان ما لك الرقبة ليس منع القن من صلاة الجمعة اذا لم يروا اشتغاله بها
الظاهر لان الجمعة تلزمه وعدم احتراز الشيخ عن ذلك الايراد انما هو لعله
انها لا تلزم الرقيق **وقولكم** رضي الله عنكم على ما فرقت به بين القصب وحدث
ملك المنفعة بان القصب يحجز حسي لا يتاقي معه النسك بوجه فكيف يقاس
عليه من خاف حدوث ملكه المنفعة وله مال ولا عجز فيه البتة واحتياجه في
استيذان من مالكه المنفعة كيف يصير **كالتاقي** من القصب والحايق من
تلقي المال مع سهوله الاستيذان **وجريان** العادة غالبا به فقلتم قد يقال لا
الي احتمال الكسب بعد ذلك **قلت** الفرق بين شده عسكب المال وعدم
تيسره غالبا لا سيما لمن بعد من ملكه فكم من كسوب مكابد حقيقة الحال
لا يتيسر له ما يصير به مستطيعا فالحق خافق تلقي المال الذي هو مستطيع
به يخاف القصب واما الاستيذان ففي غاية من السهولة والعادة غالبا

هذا هو محل النزاع في كون الشعر النابت بعد الاحرام لا يتعلق به نسك
والشيخ صريح في ان الشعر النابت بعد الاحرام لا يتعلق به نسك
والشيخ صريح في ان الشعر النابت بعد الاحرام لا يتعلق به نسك

٢ جار به مع الدواعي الى الاذان من حصول الثواب للآذن لنفسه بالاذن
 الى اذاتك العباد فله ينظر الى احتمال عدم الاذن لغلبة حصوله فكيف يلحق
 خاف حدوث ملك منفعته بخاف القضب وهو ليس عليه الا محض الاستبداد
 ويلزم عليه ان المراه المستطيعه للنسك لو خافت حدوث النكاح يضيق
 عليها الاحتياجها بعد الى اذن الزوج للمرأة والاصل عدمه ولا قيل بذلك
 من غير فرق بين المجبر وغيره ههنا مع كون الدواعي لا تتوقف على اذن
 الزوج للمرأة توفرها على اذن مالك المنفعة ما جعلت عليه القلوب من
 مشقة الاذن للنساء في ذلك لا سيما نحو الزوجه فان قلت النكاح من مال
 يذم قلت احتمال زواله كما احتمال الاذن في الاولى نعم بحسب الناشئ
 في ايضاحه ان امراة لو كانت قد تمكنت من اداء النسك فلم تودعه فزوجت
 ولم ياذن لها الزوج في ادايه انها اذا ماتت عاصيتك وهذا الحكم ياتي
 فيمن استطاع فلم يرد النسك ولم يمنعه مانع فانه اذا مات مات عاصيا
 بشرطه ومع ذلك لا يقال بتضييق النسك عليه واذا سلم ما قاله العلامة
 الناشئ في ايضاحه فيس عليه من حدث ملك منفعته وقولكم رضي الله
 عنكم الصورة الثانية وهي ما اذا اوصى بمنافعة الاكتسابية بغير خوف
 لا بالخدمة فمع ندرتها ليست محل التراجع قلت كيف خصصتموها بالنسك
 مع كون الايضاح منافع الرقيق نادر من اصله وكل من ادعى ان الايضاح
 منافع الرقيق كلها معهود اكثر من الايضاح ببعض منافع فقد ادعى
 ما لا يعهد هذا والفقهاء يصوبون استحسانه ليدلوا على كونه كقولهم شخص ما
 وخلف استمائه جده وقولكم رضي الله عنكم على قولنا في الشئتين اللاتي
 هي فيهما ظاهر لا يسيل عليه منافع بل هو ما عللوه به عدم الوجوب
 على الرقيق بان منافعهم بان منافع مستحقه لسيده وليس مستطيعا
 قلت تلك ليست هي العلة التي دوير ان الحكم عليها وجودا وعدمها والا
 فهل قال احد من الاصحاب ان الحرية من شروط الاستطاعة بل قالوا
 الحرية شرط لوقوع النسك عن نسك الاسلام لقوله صلى الله عليه وسلم
 انما عبد مجع فعليه حجة اخرى الحديث اخذ به اليهودي بن حديد
 قاله في عدم وجوب النسك على الرقيق انما هو نقصه اذ لو وجب
 عليه في حال الرق لكان تصدق ان يكمل بالعتق فيجب عليه

اعادة

اعادته فيلزم وجوب النسك مرتين في العمر من غير تدمير ولا قضاء فان قلت
 النقص بالرق عليه لعدم وقوعه بالنسك عن نسك الاسلام فكأنه علة
 لعدم الوجوب يقتضي تعليل احكام بعلة واحدة قلت بل لا هو علة
 للاول والثاني لانه لا يلزم له كما يوضحه قولنا اذ لو وجب عليه في حال الرق الخ
 هذا والمختار جواز تعليل بعلة واحدة كالسرقه للقطع والقضمان ثباتا وكما يقتض
 للصلاة والصوم والطرق وقران القران نعم ان تعين ان عدم الوجوب
 انما هو للنقص المستلزم لما مر ونحن قد فرغنا على الوجه القابل ان الحر الرقية
 مملوك المنفعة ابدأ حكم الارقا فينبغي ان يحجب ذلك الحكم عليه حتى في المدة
 التي منافعها فيها ليست مملوكة وهي الختان بقاد بامر الحكم عليه بالرق
 بعد الحرية وذلك غير متصور في المسلم وقلتم في آخر كلامكم رضي الله عنكم
 وهما لم يظهر لكم فنيهنوا عليه فالقصد منكم القابض انتهى قلت قد امتثلت
 تلك الاشارة فنذلت جهدي في تاييض العبارة راجيا ان يتكشف عن تلك
 المسائل لا سيما مسألة البذل اسارها ويتجلى عنها للفتن سمين عبارها وتبر
 رافله في حلال التحقيق غير محجوبة عن النظر الدقيق ههنا مع اعترافي بالنقص
 والتقصير والاختراط في نسك اولي الباع القصير ما انضم الى ذلك من شدة
 الاشتغال قلبا وقلبا وجدة الاله وال التي لا تزال في قطرنا غالبا سال الله
 تعالى ان يحقق الانتسام بالصبر الجليل وان يبلغنا غاية ما نرجو من فضل
 الجزيل امين **خاتمة** قال المحقق السبكي في باب التقليل مما عمله
 من شرح المهذب الفقيه يعلم ان الشئين المتساويين في الحقيقة واصل
 المعنا قد يعرض لكل منهما عوارض تفرقه عن صاحبه وان لم يغير حقيقة
 الاصل فالفقيه الحاذق قد يحتاج الى تيقن القاعدة الكلية في كل باب
 ينظر نظرا خاصا في كل مسألة ولا يقطع شوقه عن تلك حتى يعلم ان تلك
 المسئلة بحيث تتسحب القاعدة عليها او يمتار بما ثبت له تخصيص حكم في زيادة
 او نقص في يتفاوتت رتب الفقهاء فكم من واحد متمسك بالقواعد قليل الم
 الممارسه للفروع وما اخذه تزل في ادنى المسائل وكم اخر متمسك من الفروع
 وداركها قد افرغ حابر ذهنه فيها غفل عن قاعدة كلية فتخطى عليه
 تلك الممارك فصار جيران وفقه الله لمزيد العناية جمع له بين الامرين وراي
 الامور اي العين اه اللهم وفقنا اجمعين لمرضاة ربك وانجحنا بحسن رعايتك

في حال الرق
 في حال الرق

في حال الرق
 في حال الرق

كتاب الطلاق

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
وأنصاه وحسنه ومن والاه
الله أو في مشيئة الله وبارادته أو برضاه أو في حكمه
فهل يقع الطلاق أم لا يقع
كذلك المزدوج في عيابه ولو كان لرجل زوجات فطلبت أحدها بالطلاق
فقال لها كل زوجة غيركم طالق ونجته وأن كل زوجة غير الزوجتين طالق
فقال له أحلف بالثلاث فقال بالله عشرين ولم ينبذ لك طلاقا فكيف
الحكم أجاب رضي الله عنه بالنظر في ما ذكره المزدوج في عيابه من عدم وقوع
الطلاق في الالفاظ المذكورة في السؤال منقول عن زيادات أبي عاصم
العبادي وعليه بان الباقي هذا ونحوه على ظاهر اللغة بمعنا التعليق
فكانه قال ان شاء الله أي ان شاء ويقول انت طالق بدخول الدار أي
ان دخلت وذكر مثله لما ورد في قوله منية الله قال فان قال منية الله
باللام فكذلك ونظر فيه البلقي في خبره ونظيره فطلق منية الله باللام
حالا لان اللام في هذا التعليل من ثم وقع حالا في انت طالق لرضي زيد خلافا
فيما يترقب ذهابه ومجيئه كالحبس والطور فانها في هذا التعليق من ثم وقع
لمن قال لها سنة وبدعة انت طالق للسنة او للبدعة كان تعليقا فلا يقع
الا في وقته وقوله بعد طلبا احدا منته بالطلاق كل امراه في غيركم طالق
لا يقع به شيء على واحدة منهما كما قاله الخوارزمي في سوى ولفظه ولو خطب
امراه فامتنعت من نكاحه لانه متزوج فوضع امراته في المقابر ثم قال
كل امراه في سوالتي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق اي ولا شك ان غير
من سوى لان غير وضعها للصفة على الأكثر ومجيئها صفة في محلو كان فيهما الله
كانت الاوضعها للاستثناء على الأكثر ومجيئها صفة في محلو كان فيهما الله
الا الله لفسد تا تطفل فالحاكم قال في صورة السؤال كل امراه في مقابر
لكم طالق ولا اثر للمجنه باسقاط الوالتشبه ادوجه الكلام غير او بالبدل
نون النسوة منهم الذكور فكانه قال غيركن وتجمع المثنى كثير في الكلام الفصي
حتى في كتاب الله تعالى كما لا يخفى على ذي العلم وسوى قصد كونها وصفا
ام اطلق ما لو قصد بها الاستثناء فيطلقان للاستعراق كصريح به السبكي
وسبقه اليه القفال وكذا القاض حنين في فتاويه غير مشهور

كتاب الطلاق

وسوا قصد به الاستثناء واطلق بخلاف ما اذا قصد به الوصف فاخبره عن
تقديم ولعل مراد القفال بقوله هذا اذا لم يقبل على سبيل الشرط فانه لا يقع وكذا
لودلت عليه قريبة كانت له تزوجت عليا فقال كل امراه في طالق غيركم
او غيركن اخذ من قبول دعواه ارادت ذلك مع وجودها وبذلك قيد
بعضهم اطلاق الاستثنوي عدم الوقوع وحيث لم يقع الطلاق فقلت احلف
بالثلاث فقال بالله عشرين ولم ينبذ بالطلاق كما في السؤال وكذا ان
نواه لانها مينة بمدة والطلاق لا يقع بها لان قوله بالله عشرين لا تصلح كناية
على تقريرها الاوصولي ولا الفروع ولا يجوز هذا كما لو قيل له اطلقت فقال ان
مروه حيث افتي فيها جماعة بانه كناية في الطلاق والعدد لصلاحيته لها باهما
تخويلهم الزموا او اطلقت الزموا صحت بخلاف بالله عشرين فان حملها على
اردت الطلاق من مجرد ذلك اللفظ اما فيه تعذرا ونفسا وما هو كذلك لا
يصلح كناية واحتصار الجواب تقريرا لغير المسائل ان يقال لا يقع بقوله كل
امراه في غيركم طالق شيء الا ان اراد بغير معنا الا وفيه ويقع بقوله كل امراه
في طالق غيركم مثلا الا ان اراد بغير الوصو كذلك وان اخر عن تقديم او دلت
على ان الله قريبة وان قوله بالله عشرين لا يقع شيء وان نوى والله اعلم
مسئلة شخص خاص هو وزوجته فشمته بمحض جمع من مثاله فطلقها
ثلاثا حياء منهم فهو يقع عليه الطلاق او لا **اجاب** نفع الله به يقع عليه
الطلاق وتحرر عليه حتى تتحمل وليس ذلك اكراها لانه ان لم يكن من ذوي
المرواة حيث لا يعد شتمها اياه بمحض من ذكر خارجا لمروته فظاهرا والا فذكر
الثلاث دال على الاحتيار والله اعلم **مسئلة** رجل جاء اليه ذو شوكة واخذ
ماله فقال له لم تاخذ مالي فقال لا لك ثقوى فلانا وكان ذلك الرجل من اللصوص
فقال له لم اروي فقال له احلف بالطلاق وكان اذا لم يحلف اخذ ماله ورضي
يقدر على ذلك فحلف بالطلاق الثلاث انه لم يرويه ثم بان انه يروي ولو قال
له احلف بالطلاق الثلاث فحلف فما الحكم افتونا ما جوارين **اجاب** نفع الله
قال صاحب الانوار وغيره ان الامر ما يخالف سطونة تكونه معلوما بذلك
من امثلة الاكراه فتقول ذي الشوكه كما في السؤال احلف بالطلاق فقط منزل
منزلت قوله احلف بالطلاق والا اخذة ما لك فيكون تحويقا بالطلاق ذلك
المال فان كان قد رايسير خمسة دراهم وما لكها موسر لم يكن اكراها والابان

كتاب الطلاق

كان قد راى يوشع العاقل الايتان بما امر به صيانة كان اكرها لا يحذور مناسبات
في اذا احلن بالطلاق على وفق ما امر به من غير ظهور اختيار فلا طلاق حيث
لم يقصد المطلق وان ظهر الاختيار كان قال له احلن بالطلاق فحلن بالطلاق
الثلاث وقعت لانه اني بما امر به فهو مختار فان قال له احلن بالطلاق
الثلاث فحلن بها لم يقع شيء او يا قل منها وقع ما ذكره والله اعلم
رجل من ذوي الاقدار لا يرضه امراته على الطلاق فاذته بالكلام القبيح
وتحملت عليه بالله والمرسول ولم يقبل منه وقالت له اذا كنت تتكلم
ذلك على ان طلقها من عيظ قلبه من الكلام القبيح فهل يكون مكرها ذلك
فلا يقع الطلاق امر لا **اجاب** نعم والله به ان مقتضى كلام اصحاب الحق
بالشتم القبيح لذوي المروات يكون اكرها اذا ضبطوا لا كراه بالتحويف
بالمحذور الذي يوشع العاقل ذو المروة الا قد ام عليه من اجله وقد صرح
البلقيني بكون التحويف بالشتم لذوي المروة اكرها لكن فرض المسئلة
ان تقول له ان لم تطلقني لادعك الى ان تقعد بين ملا من الناس فاشتم
شتم قبيح ويعلم الزوج قدرتها على ذلك ويغلب على ضميرها تفعل ذلك
وكذا لو قالت له بملاء من الناس كلاما قبيحا وتعين انذاعها بالطلاق اما
على التحليف بالله عز وجل فليس من الاكرها بسبيل اذ امر القس ليس واجب
بل سنة مؤكدة وسنيته مقيدة بما اذا لم يترتب عليه ضرر ولا مفسدة
على انا لو قلنا بوجوبه لم يكن اكرها كما هو ظاهر والله اعلم مسئلة حل
طلق زوجته ثلاثا ثم ادعى انه ملق عليها الدور المعروفة فهل يقبل
قوله ام لا ولو حضر بنية شهدت انه ملق فهل يسمع ام لا ولو حكم
ليس اهل للقضاء بصحة الدور فهل ينتقض حكمه ام لا **اجاب** الله
لا يقبل قوله انا ملق بل لو ثبت انه ملق بالنية فلا التفات لذلك بناء على
مرجع الشيخين امامي لمذهب من عدم صحة التعليق الدوري بذلك افتا
معظم المتأخرين بل كادوا يطبقون على انه ينبغي ان لا يبعد ذلك من مذهب
الشافعي حتى بالغ ابن عبد السلام مع انه يجوز التقليد مطلقا فقال اذا حكم
حاكم به نقض لكن ينبغي حمله على حاكم ليس له اهليه الترجيع اما المتأخر
اذا حكم به وقد ترجع عنده مثلا فلا ينتقض حكمه وصورة الحكم ان يطبق
من سبق منه التعليق الدوري فيحكم الحاكم الاهل بعدد وقوع
طلاق

الحكم

طلقا ما حكمه قبل الطلاق فلا اثر له اذ لا الزام فيه وكذا حكمه بعد وقوع
طلاقه لا يكون حكما بعد وقوعه غير ما والله اعلم مسئلة لو قال لامرته
ان لم تزوني فلانا فانت طالق ثلاثا فهل يقع الطلاق ويستل الشرح ام لا
يقع الا بالياس من وجود الصفة **اجاب** نعم والله به افتا لا يصح بانها
لا تطلق الا بالياس من موالي زوجها والمحلوف عليه نقل عن ابن عجل الا فتا بما
يوافق والمعمد وقوعه حالا فيحرم في المسئلة المذكورة في السؤال
وفاق لابن الجبر الصوف والجمال العامري وعبد الله بن عجل والاشرف
قال الاشرف في كتابها اذا تزوجت لمزها للمعلق مذهب مثل الملق وصي
باعتناق امرته بشرط ان تزوج فانها تعتق بعق الوارث في الوصية
وبمجرد الموت في التدبير ثم اذا تزوجت صح وعليها قيمتها كما في البحر
اقره ابن الرفعة وغيره والمعمد ان المرأة اذا تزوجت لا يلزمها شيء
وفرق بينهما وبين الأمة شيخنا في شرح منهاج بانه عهد ثانيا تزوجا
السيد فيما بعد العتق كان محذوم ولده سنة مثلا بخلاف شروط الزوج
وذلك لان الثلاث كما نقله في الانوار بعد نقله فامر عن البوشنجي قال شيخنا
في شرح منهاج ينبغي حمله يعني كلام البغوي بما اذا وصلها بلفظ الطلاق
اذ لو قال انت طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بين ما بالكثر من سكتة النفس
والعياي ولم يقصد بكلامه ثانيا انه من تمة الاول وبيان له لغا فهد
اولي انتهى وفي فتاوى ابن الصلاح انه لو طلق رجعا ثم سكت ورجع
اصحابه ثم قال ثلاثا فان قصد بكلامه ثانيا انه من تمة الاول وثانيا
له واما بقوله ثلاثا انها طالق ثلاثا كما لو قال انت ثلاث ونوى الطلاق
الثلاث او وطأه بكلامه عدم التفصيل بين طول الفاصل وقصره و
لحق ذلك افتا في المفاخر وغيرها ونظر فيه شيخنا ثم ايضا اذ كبر يوشع
النية بلفظ مبتدأ اي وهو قول ثلاثا ليس بصريح ولا كناية فالجواب
ان قوله يصير تطليق ثلاثا في المسئلة المبسوثة عنها الفتاوى نوى به
للوعد الذي هو قضية الاستقلال او اطلق فان نوى به الانشائي
الحال فان كان بعد فصل رايه على فصل العي والنفس وكذلك ايضا
وان لم ينقطع نية عن اللفظ الذي قبله لانه كلامه متا منف لا يصح
كونه من تمة الاول وبذلك فارق قوله ثلاثا في مسالة ابن الصلاح

وان كان قبل الفصل مما مر كان قال انت طالق يصير وقد نوى ما مر وصيرتها
او صار ما جعلتها ثلاثا او فصل بخوسكتة التي فقط حرمة عند البغوي
ولم يقع قوله الاخير شي عند البغوي شيخي وهو المعتقد في اصل المعتمد في المسئلة
المجسوت عنها ان قوله يصير ثلاثا لغو مطلقا والله اعلم مسئلة رجل
قال له نزل وجئت من متاع البيت شي وخرجت به فقال ما اخذت شي
فقال بل فقال لا والا فاعليك ماية طلقه فهل يقع طلاق ام لا اجاب
نعم الله به انه لم يقصد بقوله والا شي الغائم قوله فعليك ماية طلقه كناية
يحتاج الى شبهة انها واقعة عليها فان لم ينو فلا طلاق وان نوى وقع عليها
طلاق وان قصد بقوله والا ان الشرطية المركبة مع لا النافية فان لم ينو بقوله
فعليك ماية طلقه ما مر فلا طلاق وان نوى كان الطلاق الثلاث الذي تضمنه
ذكر ماية معلقا على كونه اخذ من متاع البيت شي وخرج به ويترد قوله
والا بعد قوله ما اخذ شي ما مر له وان كنت خرجت بشي فعليك ماية طلقه
لقصده ذلك كما تقر ويصلق بيمينه في قصده ذلك لوجود القرينة وبها
سبق قوله ما اخذت شي اذا كان متابع في الكلام القبيح فظا وشراعة
وعرفا ومنه قول افصح الفصحا صلى الله عليه وسلم يوم المدييه فان اظهر
فان مشاء وادخلوا فيما دخلوا فيه الناس والا كانوا قد جحدوا وان لم
اظهر وهذا في المصباح النحوي من باب حذف الشرط المعلوم مع ذكر الجزاء
فاد انقرر كون الطلاق الثلاث مطلقا على خروجه بما لم يحكم بوقوعه
حتى يثبت خروجه بشي ما يمينه وان قامت حجة واما تحقق المرأة
بعد نكوله والله اعلم **مسئلة** رجل لامرأته امرأته على الطلاق وقالت
لذلت صدق على طلاق فقال اذا تبتى ثلاث ماية نريد كوياني نمل او
كتان يكيلها فلان من فلان في قرية فلان بن فلان ولا نظير منها عملة
واحدة فانت طالق فهل تطلق او لا فتوخا ما جوب من اجاب الله
به ان بذلت المرأة يلغو لانه في مقابلة طلاق منجز وينفي الطلاق فعلا
على ما ذكره وهو مستحيل عادة اذ كيف يجتمع من النمل والكتان قد عثر
كلمة حيا ولا نظير منه عملة فلا يقع الطلاق والحالة هذه وان فرض
امكان ذلك وقطع الطلاق رجعا مسئلة رجل تزوج بامرأة وهو مفرط
شافعي ثم طلقها طلاقا بلا ثا واستغنا عن الطلاق فقيها فقال له ما هذا

اخذه

مثال

فقال شافعي وانا من اولاد فلان اما من ائمة الشافعية فقال له طلاقك
باين ثم غاب اياما وجاء وقال قد راجعتها على مذهبي وانما اذن مذهبه اسماعيلي
ولم يحكم له حاكم بذلك لا اسماعيلي ولا غيره فهل يساعد على ذلك او لا اجاب
نعم الله به انها حرام عليه ودعوى انه اسماعيلي لا يلتصق اليها بل هو مغفل
على نفسه بتلك الدعوى من حيث انها لا تخل له مطلقا ان كان يعتقد كغيره
كطائفة منهم اسمها الغرابة به تعتقد ان النبوة انما كانت لعلي ولكن جبريل
غلظا فجاها بها بعد الان من اعتقد ذلك فهو كافرا جماعا وان لم يعتقد
يكفر او من الحجة مكرهه كراهته شديده خروج من خلاف من حرصها مطلقا
والاصل ان حل طهارة المطلقة له بدون محلل لا يمكن اما على قوله الاول
فواضح واما على الثانيه فكذلك لانه مكذب لها بقوله الاول بل لو فرض
صدقه في قوله الثاني وحكم قاض له له بذلك اي به بعدم حرمتها
بايقاع الثلاثه نقض حكمه لمخالفة اجتماع من يعتقد به والله اعلم
مسئلة رجل وقع على زوجته طلقه ثم قال له من حضر عنده ليجس هذا
طلاق بل قل الثلاث فقال هو طلاق وحديثي قالوا لا بد ان تقول الثلاث
فقال بعد طول الفصل الثلاث ولم ينو بيمينه ايقاع طلاق فهل يصدق
ام يقع على ظاهر اللفظ **اجاب** رضي الله عنه ان قوله بعد طول الفصل
الثلاث كما فرض في السؤال لغو لا يقع به شي وان نوى لان اقتران النية
بلفظ ليس صريحا ولا كناية لا يوثق ويقع عليه الطلق التي اوقعها وان
اقرانه حال ايقاعها نوى الثلاث وقعت والله اعلم **مسئلة** رجل قال
لامرأته انت وكيلت نفسك في طلاقك فمالت طلقك نفسي فهل تطلق
ام لا ثم انه راجعها وجد طلاقها مرة ثانية ثم ملك عدة فمجنبا لها
فقبل له ما سبب صبره عن زواجك هذه المدة وعن نفقتها وكسوتها
وليس تاشره في ظاهر الحال واهلها معتقدين الطلاق فقال ان
مطلق عليها النطق فهل تصدق فيما قال ام عليه اقامة البينة
فيما ادعاه من الاقارب هل تتركه النفقة والكسوة في هذه المدة لانها تزوجته
بغير علم لا اجاب رضي الله عنه ان قوله لا صراثة انت وكيلك في طلاقك
لا يكون تنقيضا ولا تمليكا ولا توكيلا وذلك لانها لا تمليك طلاق نفسها
واما العبارة الصحيحة في ذلك ان يقول مثلا انت وكيلتي في طلاق

نفسك واما اللفظ الاول فهو كقول شخص لاخر انت وكيل نفسك في بيع مالي
وهذا مخرج الوضوح لمن تأمل في لا يقع عليها بتطبيق نفسها بشي ما لم يقر
ان اراد توخيها في طلاق نفسها فيكون قد غلط على نفسه لعدم يقع
عليها الطلاق الذي جرده وادعاء عدم وقوع طلاقها بسبب الالتقاء والتعلق
الدوري غير مقبول اما على القول بعدم صحته الذي هو مرجح الشيخين وغيره
المحققين من اصحابنا فظاهر وهو الذي لا يسع مقبلا متقيدا اعمد على الشافعي
ان يفتي بغيره اذ هو مرجح الاكثرين كما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني واما
على القول بصحته الذي قال به الشيخ تقي الدين السبكي ثم رجع عنه وجمال
الدين الاسنوي معتمدا انه قول الاكثر وهو مردود بما مر عن الحافظ ابن
حجر فكذا قوله غير مقبول فيه لانه اوقع الطلاق وادعى رفعه بما الاصل عند
فان اقام بذلك بينه وحكم بها حاكم اهل للترجيح لم ينقض حكمه كما يشتر
قولا بلقبني ان مقلدا لقابل بالدور لا يابون وان قال ابن عبد السلام
بالنقص واقتضاه كلام جمع منهم ابن الصباغ وابن الصلاح وغيرهما واشتر
ابن المقري تبعا لما عدا ان يعرف المقلد معنى الدور ووجهه ان اللفظ لفظا
من لا يفهم معناه لا غير به مطلقا كما صرحوا به فيما لو لفظ كلمة الطلاق
وجميع ان يقع الحكم بعد وجود مقتضى الوقوع والا كان حاكما قبل وقته
ومتى حكم بعدم وقوع طلاقه لم يكن حاكما بالغا غيرهما وان تعرض لذلك
الحكم في غير محله واذ لم ينقض الحكم بطلابه المرأة بجميع المؤت في امله التي
ذكرها السائل ان كانت المرأة غيرنا شره كما فرض والله اعلم **مسألة** افتي
الامر في غيره في رجل قال له امراته طلقني والا طلق نفسي فقال
طلق نفسك فطلقت فادعى ان قوله طلق نفسي انما هو على سبيل التهكم
اي لست قادة على ذلك بدون اذن مني بان لا يقبل طاهر وبتين اجاب
قال شيخنا رحمه الله ما لفظه قلت في ذلك نظرا للقوانين القوية تأثير
في الالفاظ ولو كانت صريحة في ثم لو حلها من وثاق وقال انت طالق و
ادعا انه اراد من الوثاق صدق بيمينه فاذا اشرت القرينة في المقصود وهو
لفظ الطلاق الصريح فلان يؤثر في الوسيطة وهي التوكيل والتفويض
من باب الاول ومحل عدم النظر الى القرائن مع الالفاظ الصريحة اذ انضمت
القرينة جدا امامها انصافها باقل درجات القوة فهي منظور اليها

وعلى قوله بقوانين
القوية تأثير
الالفاظ ولو كانت
صريحة

في ذلك

في كثير من المسائل لفقهيهم لا سيما في الوكالة والله اعلم **مسألة** رجل قال لزوجته
امدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق وكرره ثلاثا ولم يقصد التاكيد فهل تكون
ايما ما متعده حتى يتكرر الحث بتكرار الدخول او لا ويحل بمره واحدة افتونا بما
جوز من اجاب **رضي الله عنه** ان قصد الاستيناف بقدره والتاكيد فلا
وكذا ان اطلق في الاظهر خلاف الطلاق المنجز فان الاطلاق فيه محمول على الاستيناف
على الصحيح ولا فرق المعلق بين طول الفصل وغيره بخلاف المنجز فانه اذا طال
الفصل بقدر مطلقا ولا يقبل طاهر الوفاة قصدت التاكيد فالظاهر المعلق
كالطلاق المعلق حرفا بحرف والظاهر المنجز كالطلاق المنجز الا في حالة الاطلاق
فالظاهر محمول فيه على التاكيد لانه منكر من القول ونزورا كما قال تعالى فليس
مملوكا للزوج لو لم يعد محصور وهو التثنية محمول على راد ذلك العدد حتى يصر
بنية التاكيد والله اعلم **مسألة** رجل قال يلزم من الطلاق الثلاث ما رضى
عليه الحق الا وقد جازيت راسها الى ان اخليه دمه او قال احلق راسها بدل الجز
في الحكم الحكم في ذلك افتونا ما حوز من **حاجب** رضي الله عنه ان الطلاق ح معلق
على وقوع الرضا قبل استيصال جميع شعور راسها بالحق لان ذلك مدلول قوله
لان اخليه دمه في العرق الغالب لمطرده وهو مدلول حلق راسها ايضا
مدلوله في ذي النسك لو نذر حلق راسه لزمه استيعابه وكلا البابين اعني
باب النذر وباب اليقين ملحوظه غالبا مدلول اللفظ عرفا مطردا فوضعتنا
لفظا ونزما لخطوا في النذر العرفا الشرعي سلوكا به مسلك واجب الشرع فمن
ثم لو نذر صلاة او طلق لزمه ركعتان حملا على وهو فرض الصحيح ومن حلق
لا يصلي حنث بركعة على ما جرح عليه شيخنا لكن جزم في العباب بانه لا يحنث
الا بركعتين فعليه هو وما والندب في ذلك فاذا تقررت ذلك فحكم المسلم انه
مدعى رضي عنها بقوله رضيت اذ هو اذ اعتبر وان خالف ما في القلب قبل حلق
الراس لمذكور طلقت المرأة ثلاثا فاذا اراد عدم الوقوع وترك الحلق المحرم
فلا يقبل رضيت عنها اصلا في لا تطلق امراته وان عامل اخيه معااملة
الراضين عنها كالدخول عليها والانبساط اليها في الكلام الا ان قصده
بالرضا لزمه المذكور في الحكم عليه وله في الخلاص من حنث امراته
عليه حيلة لا مشبهة فيها وان حرق الى مفسده وليست من الحيل التي
جزم بها وغيرهم بحرمتها وهوان بخالها ثم يجدد نكاحها ثم

17

في ذلك

يفعل ما بدا له فلا يقع شيء سوى الطلقة التي حالها بها لعدم عود الحث
والخلال اليمين بالخلال عقد النكاح قال ابن الصلاح في مثل هذه الجملة ما
لفظه فذلك حسن جميل قول الله تعالى ليوف ما خلق ليضرب
امراته ما يشاء وضرب به ولا تحت وروى عن سفيان
الثوري انه قال انما العلم عندنا بالمرحوم فاما التشديد فيمنعه كل احد
قال ابن الصلاح وهذا خارج عن الشرط الذي ذكرناه فلا يفرح من يفتي بالحل
الجارة الى المفاسد وبها فيه شبهة ان يكون في النفس القول منه بشيء او
خوفه ذلك من يفتي بالحل الشرعي في سد باب الطلاق فعلها وامثال
ذلك ومن فعل ذلك فقد هان عليه دينه نال الله العاقبة والعنف
قال واما من يكتفي في فتواه او عملة بموافقة قول او وجه في المسئلة
ويعمل بما شام من الأقوال والوجوه من غير نظر وترجيح ولا يقيد به فقد
جهل وخرق الاجماع اه وانما ذكرت ذلك هنا وان كان لا يتعلق له بما نحن فيه
مما ذكرته من الجملة المباحة الحسنة وانما يفعل بعض المفتين بل الفاسقين
من هذا سبيل ولو لا ضيق هذا المحل عن استقصاء ذكر ما يناسب ذلك
لاوردت منه ما تقر به العين ويروى به الغين سدد الله قوائمه وافعالنا
بقرين التوفيق وهدانا الى ارشادهم واقوم طيبتهم بمنه وعونه والحمد
لله رب العالمين مسئلة رجل طلق زوجته وادعى الاكراه من الزوجه
وقامت بذلك قضيته فهل يصدر في ذلك ام لا فتونا اجاب رضي الله
عنه انه اذا وجد من المرأة ما هو اكراه ومنه ان تمسكه فلا تنكح الا بالطلاق
او تغلق عليه بابا او تتوعده بانه ان لم يطلق صوت عليه وكان من ذوي
المرات او لم يكن من ذوي المروات وحلفت انه ان لم يطلق توقع به جهال البصر
مثلا وكانت قادرة على ذلك ولم يمكنه نحو الهرب ولا ان يستعين عليها
له قدره فطالق والحالة هذه فلا طلاق ومتى ادعى ذلك وقامت به قضيته
صدق بيمينه والله اعلم مسئلة اذا تنازع شخص وامه في تربية
طفل فطلق بالطلاق ما بقي يدخل بيتهما فدخل الطفل البيت من غير
علم الخالف فهل يحث كما لو علم عدم دخول البهيمه دخل فدخلت فان
قلت يحث لانه حلف على فعل من لا يبالي بحلفه فقد استشكل بهذا اللفظ
بعض الطلبة حواكم على مسئلة الاستحطاط وقال هو حلف على فعل من لا

يبالي

يبالي بحلفه فادعوا لنا ذلك جزئهم خيل اجاب رضي الله عنه قال لا تنكح
لو غلق طلاق امراته بدخول طفل او مجنون او غوهر فدخل مختارا وقع الطلاق
لان كلامه بولاء لا يبالي بحلفه فتمسك حلفه تعليقا وان دخل مكرها فلا لان
فعل نحو البهيمه مع الاكراه غير منسوب اليها بخلاف الادعي لبالغ العاقل اذا
يفعل وكان لا يبالي بحلفه فان الطلاق يقع بالفعل ولو مع الاكراه لان فعل
من ذكر مع الاكراه منسوب اليه فمن ثم ضمن به وقد وجدت الصفة هذا ما رجحه
الشيخان والمخاض حتمال بان البهيمه كالادعي الكامل غير المبالي فيقع الطلاق
اذا دخل مكرها وخرج البلقين ان فعل المكره لا يقع به الطلاق وان المعلق على
فعل بالغا عاقلا غير صلبا تحت الحالف بخلاف الناسي والجاهل ولغظه في تدريره
واما الاجنب الذي لا يبالي بالحالف فانه تحت الحالف بمخالفة الاجنب الحالف بامسا
او جاهلا او مكرها والارجح في مكره انه لا يحث الحالف بخلاف لمن رجع ذلك
لان فعله كعدمه اه اذا تقرر ذلك فالذي تقرر معناه ان محل ذلك ما اذا لم
يطرد العرف بان الحالف انما حلف حاثا لنفسه او ما نفعها والاف هو حلف
على فعل نفسه لا على فعل الغير عملا بالعرف المطرد لا سيما ان ذلك على ذلك
قربة ظاهره كما مضى عليه ويدل عليه قولهم في التعليق بفعل غير المبالي
سائلين الحث بفعله ولو معذور لان عرط المعلق عادة ح انما مجرد
التعليق بالفعل من غير قصد منه او حث فقد اناطوا الحكم بالعادة في فرض
مجرد التعليق فلينبط بها في غير حث نفسه او منعهما في حل الزوج بالطلاق
او غيره عقب منازعة اه اياه في تربيته ما بقي يدخل بيتهما لا يفهم
كذلك منه بحكم اطراد العرف الا ان المراد لا منه حث دخول بيتهما وكذا
الحكم في مسئلة الاستحطاط فان حلف الذي جاء اليه الناس مع امرين
لم يراد من اهل البلدان يرفدوه الا ان يستحطوله معه لا يفهم كذلك الا ان
المراد لا منعه من امر الذي جاء به خذ من الوفاء من وليس المراد عادة مجرد
التعليق كما لا يخفى فاذا تقرر ذلك وان اراد حث نفسه على منع الولد دخول
بيت امه وان الثاني انما اراد حث نفسه على منع من اراد ان يستحطاه
فلا يقع الطلاق الا ان دخل الطفل في الاول وحصل الاستحطاط في الثاني
وعلم وسم ذلك مختارا او لا فعلى القولين في حث الناسي والجاهل واطمنا
علام الحث مطلقا على المراجح والخلاف في ذلك طويل ليس هذا محل بسطة

فان قلت اطلق الشيخان في باب الايمان انه لو خلق لا يفارق غرضه فذوق
بسيا او فكرها فهو على القولين في المكره وصريحه ان ذلك خلق على الغير فلم
يجعل على انه اراد حث نفسه على منعه من مفارقة خلقه قلت لا قرينه هنا
تصرف اللفظ عند ظاهره بل الظاهر انه انما خلق عليه راجعا ابرار نفسه
ويدل عليه حكمه في ذلك بما حكوا به في المبالي من ثم جعلنا فعليه ناسيا او
مكرها على القولين فلو وجدت في ذلك قرينة كقوله انت لا تقدر تمنعني
ان افارقك فخلق لا يفارقني تفرد القول فيه انه حث نفسه على منعه
من المفارقة وبالمسئلة طويلة المبحث جدا غير ان الكلام
فيها وفي متعلقها وفي الحكم المأخوذ مع نحو شيان وما فيه من
خلق وقتا فضل الشيخين وغيرهما محل المصنفات ولقد وجدت ما قرينه
مسند من لغة العرب الفصحى فضلا عن العرف المطرد الذي هو موقوم
عليها في الايمان والتعليق وذلك ما استظهر من قول الصحابة رضي
الله عنهم وغيرهم عند التقاء الصفوف هذا فلان لا يجوز ان يخافوا
قالها بلال يوم بدر لما رأى امية ابن خلف فتأمل هل يقع في ذهن سليم
انه علق الدعا على نفسه بعدم التجاه على بحجة امية ابن خلق لا وانما
الواقع كونه حث نفسه على منعه من ان يجحوا وكذا الان في المسئلة
المبحوث عنها لا يقع في ذهن سليم انه علق الطلاق على دخول
المضيبي وانما الواقع كونه حث نفسه على منعه من الدخول ولا شك ان
هذا يحتاج الى نظر دقيق ومنه يتأمل غير ان هذا هو الذي يظهر
وقد سئلت عن رجلين اخيهما على يد رجل فخلق احدهما بالطلاق ما بقيت
تركبها فظهر لي ان المراد لا منعه ركوبها على حسب العرف المطرد
فاذا ركبها لم ينفك عنه بعد ذلك مع من لا يستطيع الخالق ان يسلطوا
عليه معه لم يقع الطلاق لانه لم يتركه مركب اليه محتارا ثم رأت كلام
الاصحابي مبحث التعليق الذي هو خلق مصر حجابان التعليق بفعل
المبالي اذا قامت قرينة على عدم ارادة ظاهره لم يعمل بطاخي
قالوا واللفظ للقاضي زكريا في شرح البهجة على قول الناظم لا في
سوى اللجاج بالطلوع و اراد تنقيح الطلوع بغير اللجاج فخرج التعليق
به في حال اللجاج اي التراجع كان قالت طلعت الشمس وكذا يقال ان

طلوع

طلعت فان قلت طالق فان خلق لانه قصد به تحقيق الخبر الا ان يقال ليس ذلك
تعليقا بالطلوع بل انية فلا يحتاج الى تنقيحها فلو بان ان الشمس طلعت
حالة تعليقه لم يحدث بناء على اظهر من قولهم تحقيق يتأط بما في الظن وفي
ذلك اي دليل لما قرينه وموضع الدلالة قول القاضي الا ان يقال ليس ذلك
تعليقا بالطلوع فنقول في المسائلين المبحوث عنها فليس ذلك تعليقا بدخول
الطفل ولا باستحاطا اهل القرية بل بما دللت عليه القرينة من ان المراد من
منعه من اراد الاستحاطا ومنعه الصبي الدخول وبالمجمل فقد قال الاصحاب
في باب القدق واللعان ان معتاد المحاورات والمراجعات في الكلام لا يتقيد
باللفظ اللطوي والله اعلم **مسئلة** رجل حصلت بينه وبين امراته
خصومة واجتمع الناس عليهما واسمى الرجل من كثرة الناس وهو رجل
فاغتاض بسبب ذلك فطلقها وقال له الحاضرون انت قلت بالثلاث فقال
لم اشعر بذلك ولم يكن قط طلقها قبل ذلك اصلا فهل يقع عليه طلاق
اولا وفي تطلق واحدة او ثلاث فان الفقيه عبد الله بن ابراهيم مطير
اجاب بان لا يقع طلاق اصلا في صورة السؤال قال لان الاصحاب عدوا
ذلك من الاكراه قالوا ان قلنا بالوقوع فهو واحدة فقط لانه لم يشعر
بصدور العدو فما المعتمد من ذلك بينوا لنا ان الله اجاب رضي الله
عنه باللفظ ان الصورة المذكورة في السؤال ليس فيها اكراه على طلاق اصلا
وانما الذي فيها ان الزوج حمل الغيظ على الطلاق وكيف يقول ذو جهر
ان من غضبا واغتاض فطلق لا يقع طلاق وانما ينزل منزلة المكره ومن
الذين قال من اهل العلم من شرط وقوع الطلاق ان لا يقع لداعية غضب
وغيط على طهارة بل قد صرحوا بان المدة لو قالت له يا خبيث مثلا فقال
ان كنت خبيثا فانت قاصدا فكافا فانها ان الطلاق يقع منه بل انظر
الى غضب ولا غيظ وانما اشترطوا قصد المكافاة ليكون صار قاعين
التعليق الذي في ظاهر اللفظ ولم يتر احد من الاصحاب عدما في صورة
السؤال من الاكراه فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نعوذ بالله
من خطرات السؤال **مسئلة** صرح البلقيني في تدريس عقيب ذكرها هو
الكره بان الشتم لذي قدر منه لان العاقلة يوشى الا قدم على الطلاق
المطلوب حذرا منه غير ان صورة انه تطلبه الطلاق وتقول

170

قبل

له ان لم تطلقا شتمك بحضرة الناس اولم تنزل شتمه بحضرةهم وتطلب الطلاق
وتعين دفعها به مع وجودنا في الشريط المبسوطه في محلها من الكتب الذي لا
يمكن بصطها في هذه المطاوعة المحب كل المحب ان صورة السؤال ليس فيها
طلب بطلاق أصلا وقد قال المحب ان الأمر كان كما ذكر في السؤال
لم يقع به طلاق وما عرفت ما هو الأمر المجهول لعله لعدم الوقوع ثم
بفرض وجود شريط الأكره متى ثبت انه قال بالثلاث ثبت كونه مختارا
أيضا عما فيجزم عليه المرأة الى ان تحلل وقوله لم أشعر لا التفات اليه وغاية
ان يقال لو ثبت باليمين تلفظك بالثلاث وانت الآن متأس او ناسوان
ترعمت انك كنت من اهل العقل لا سبيل سلطان الغضب عليك فقد ادعت
امرا بعيدا ليس مجرد الغضب عليه مشهدا والافانم انك جئت او اعلم
عليك او نمت عقب قولك انت طالق الذي شعرت به وقيل قوله بالثلاث
الذي لم تشعر به ما هذه الاما هته فنعود باننا من مضلات الفتن والمحدثين
حيث لم ترعنا انك تلفظت بالثلاث لكن سبق لسانك على ان دعوى سبق السبا
لا يقبل ظاهر الا بقرينة وليس الغضب قرينة وانما القرينة كما ذكره الاحكام
نحو ان يقول طلقك وقال انما اردت ان اقول طلقك او يقول بعد الحيض
انت الان طالق وقال اردت ان اقول طاهره او قارب حروف اسمها حروف
طالق كطارق وطالع فتال طالق وقال اردت نديها باسمها والله اعلم
مسئلة شخص صدر منه لفظ الى امراته فظن انه طلاق فذهب الى بعض
فاحتاط فراجع له ثم طلقها بعد ذلك طلقين وصدر منه اقرار انه طلق
ثلاثا ثم استفتا بعض العلماء في اللفظ الاول الصادر منه فافتاه بعدم الطلاق
فهل يولخذا بقراره في وقوع الثلاث او يصدق في دعواه عدم وقوع الاولى
ويبقى له عليها طلاقه وهل يكفي في تصديقه قرينة كونه عاميا ام لا احكام
رضي الله عنه الذي تقرر فيها ان الذي ظن وقوعه فراجع بعده اما ان يستثنى
فيه قبل الحكم بوقوع الثلاث عملا بقضية اقراره ام بعده فان كان قبله
فهي مسئلة الطلاق المذكورة في الكتاب نظير القول السيد بعد عتقت
او اذهب فانت حر بعد ادائه النجم المعجب مثالا الذي اطلقه الحاق
فمنه تصديق السيد والزوج من غير فرق بين وجود قرينه وعدها
كما اطلق السيد لاخي وصرح به في الوسيط حيث قال في مسئلة

المكاتب

الكتاب لا فرق بين ان يكون جوابا عن سوال حريته ابتداء وبين ان يكون
متطلبا بقض الخوم او غير متصل بشمول العذر وهو ما قطع به العرفين
وغيرهم كما قال الزركشي وغيره وفيه لا ريب ان اطلاق الحاي بقوله ولو قال
عتقت للقرينة عندي وهم توغلط فان الاقرار جري بالصريح فيقول قوله
بناء على ما يدعيه ويتعارض فيه صدقه وكذبه محال ولو فتح هذا الباب لم
يستقر قراره مع قول الرافعي من تفصيل قوم لا بأس بالخذ به قال القاضي
زكريا في شرح الروض والبهجة وقد يوجب كلامه بما قاله الاصحاب من
انه لو اقر ببيع ثم قال كان فاسدا واقرت ظن الصحة لم يقبل لان الاسم
يحمل عند الاطلاق على الصحيح ويحجب باننا هناك لم يعين مستداظنه
بخلافه هنا انتهى وحاصل المبدأ الى القبول مطلقا والاولى باعتماد تفصيل
الامام لا اللفظ الصريح الصادر من المطلق بعمل ما يمكن بل كان القاسر ان
يقبل مطلقا ولو ان القرينة اذا قويت اثرت في اللفظ الصريح كما لو حل وثاقها
فقال انت طالق وقال قصدت من الوثاق فانه تصديق وقول السائل تقريرا
على ما يقوله الامام وهل يكفي كونه عاميا جوابه لا بد من قرينة قوية تصدقه
كانا يتحصن في لفظ اطلقها فقال نعم ثم ذكر التاويل وان لم يستفت
فيه الا بعد الحكم بوقوع الثلاث عليه بقضية اقراره فقيل له ليس بطلاق
فقال انما تمت الثلاث به لم يقبل ظاهره وان صدقته المرأة لاجل حق الله
تعالى ولم باطنا ان صدق القصد عليها وعدم تصديقه ظاهرا يوجب
من قولهم لو طلقها ثلاثا ثم اقر بمقارنة مفسد للعقد لم يقبل وان صدقته
للثبوت ولا تترك ان التهمة موجودة في المسئلة المبحوث عنها وما يوجب
عدم القبول قول القفال في فتاويه واقرة وغيرهما لو طلق امراته رجعا
فلم يقربا نقضا العدة قناعات قالت قد انقضت عدتي قبل موته
فليس على عدة وفاة ولا احداد لا يقبل قولها لثبوتها في ذلك ويقبل
في انها لا تترك انتهى ونظيره في المسئلة المبحوث عنها لو تزوجها بعد
بعدها تحلل ثم طلقها طلاقا فيحكم بحرمتها عليه مواخذه له باقراره
كما هو ظاهر والله اعلم مسئلة رجل تخاصم هو واخر فتقالا هبها
بالطلاق الثلاث اما ان تقضي الدرهم الذي لي عليك في حين اول حرق
عليك البيت في حين ثم انما اجبها اعطاه في حين ثم انما غير وكاله

ولا اذن من المدين فهل يجت لكونه المحلوف عليه اعطا المدين ولم يجد
اولا وهل قوله اهبها الى اخره كناية في لطلاق وهل يد له عليه ما ذكره في
كنايات الطلاق وهتك لاهلك او تنك او للناس او لانزاح ام لا وما
الحكم لو ان الخالف بهذه الصيغة سأل فقهاء عن قوله اهبها بالطلاق
والثلاث ما اردت بقولك فقال اردت ايقاع الثلاث ان لم يحصل اليك
وما حكم ما لو غنا بعد الطلاق هل يسلم الفتوى والحالة هذه اجاب رضي الله
عنه ان اراد بقوله اهبها بالطلاق الثلاث الى اخر ما علق عليه اصيرها واجعلها
منتصفه بالطلاق الثلاث / حمل ح الوعد بتطبيقها اذا انتفى كل
من اعطا الدرهم والتحقيق في ذلك الحين فلا يقع بمجرده شيء مطلقا عملا
بقضية افضل من كونها حقيقة في الاستقبال كما هو شأن المضارع وان كان
فيه خلاف منتشر عند النجاة فلا يلزم التزامه الفروع الفقهية لان الاصل دوام
دوام النكاح حتى يتحقق رافعه واحتمل انشا التعليق في الحال على اتفاق
من الحاصلين المذكورين فاذا اقرانه اراد ذلك كما فرض في السؤال عملانية
اقراره وصار الطلاق الثلث معلقا باتفاق منهما وليس هذا من باب ايقاع
الطلاق بمجر الفية بل باب ايقاعه بنية اقترنت بكلام حدث في بعضه اكتفاء
بالباقى بقوله انت طالق فقط مع نية الثلاث فاذا انفردك وقع في المعلق
المذكور الطلاق الثلاث اذا لم يوجد اعطاء الدرهم من علق باعطائه ولا
التحقيق ح واعطا الاجنبي تفرعا عنه لا يترد مترلة اعطائه بخلاف ما لو
قال له ادفع اليه عني درهما فدفع مع حضوره فانه كاعطائه لانه ملك
الدرهم بالقرض الحكمي الذي يفتقر فيه اتحاد القابض والمقبض ويصير
المعطي عنه وببلا في لا عطا عنه وهو مترد مترلة اعطائه بنفسه بشرط
كونه بحضرة كما نقله الشيخان عن المتولي واقوله وافقني ابن الصلاح وغيره
في قول الزوج لامرأة ان اعطيني الفاقات طالق فان كانت الصورة
كما في السؤال من اعطا الاجنبي تفرعا غير ان الزوج قال اردت بقولي
اما ان تعطيني الدرهم برأية علمي اي فقهه كان ففي فتاوى ابن تيمية
تأميد ابن الصلاح انه يقبل منه ظاهرا والظاهر خلافه وانه
يدين وابنه اعلم مسئلة رجل طأ ابنته امرأة بكسوة وهي
مستحقة لها ورقيقته الى حاكم شرعي فالزوجه بها فعجز عن الكسوة
وامهل عدة معلومة وقال اذا مضت هذه المدة ولم يكسها ونفذ

ولا اذن من المدين فهل يجت لكونه المحلوف عليه اعطا المدين ولم يجد

بالعجز

بالعجز فهل يقع الطلاق ام لا اجاب الفقيه عبد الله بن البراهيم مطير انه
لا يقع عليه الطلاق لانه عجز عن الوفا بما التزمه وقال العلماء رحمهم الله
نقال في باب الايمان العاجز حنت عليه والدليل عليه ما في الصحيحين
وغيرهما في حادثة الشفاعة ان اخر من يخرج من النار يعطى به عهدا
ومواثيقا انه لا يسأل غير ما اعطى قال النبي صلى الله عليه وسلم ور به يعذره
لا صبر له عليه فعذره ربه لعجزه عن الصبر عليه ولم يؤخذ بالعهد والمواثيق
الذي صدره منه وحنت فيها فاذا اخلفا الزوجان في العجز صدق الزوج
بيمينه والله اعلم اجوابه **واجاب** الشيخ رحمه الله ما لفظه فسئله قال ان
او اذا مضى شهر رمضان ولم اكسك فانت طالق او يلزم في الطلاق لا كسوك
في شهر رمضان فتعذرت عليه الكسوة للعجز عنها حسا كان بان لم يجد
بها ثمنها او شرعا بان لم تنبع منه الا بالثمن من ثمن مثلها في جميع الشهر
الطلاق لانه مكره شرعا وقد قال صلى الله عليه وسلم رفع عن امي خطا
والنيان وما استكره هو عليه اخرج الطبراني في معجمه الكبير عن ثوبات
صلى الله عنه وان امكنت الكسوة في بعض اشهر او عجز في بعضه فان كانت
صفة الاولى اي ان مضى شهر رمضان ولم اكسك فانت طالق فقد تقر
ان ان شرط لا اشعار لها بالزمان فيكون الطلاق معلقا بمضي الشهر
مع عدم الكسوة وذلك لا يتحقق الا باخذه فيعبر عن فوته وعجزه ح من
غير نظر الى قدره والعجز في الماضي فاذا مضى الشهر وهو قادر فلم يكس
طلقت قبل نقضائه او وهو عاجز لم تطلق وان سبق له انشاء الشهر
قدرة على كسوتها وان كانت صبيغته اذا مضى شهر رمضان ولم اكسك
كما هو من السؤال او يلزم في الطلاق لا كسوتك في شهر رمضان فقد
تقرر ان اذا مشعره بالزمان لانها من ظروفه فكان ليمينه جهة بره
وجود الكسوة في جزء من الشهر وجهه حنت وهو انتفاؤها في كل فاذا
تقرر ان ليمينه جهة بره كان لها جهة حنت فقد التزم بالخلق بالطلاق
جهة البره فيمكن ولو في اول الشهر فقوت حتى عجز حنت لتقويته
البر باختياره فتبين بمضي الشهر وقوع الطلاق قبيل الفجر كما لو حلف
بالله والطلاق لياكلن هذا الرغيف غدا فانه حنت بتقويته البر باختياره
ولو بان اكله قلة او امكنته دفع اكله فلم يد فعه فيحنت من الغد على

لا ينافيه الا يضارط يشتمل جنسه على اعد دضارطه فيضطرطان وثلاث وهكذا
ولا كذلك المشي في السؤال لا مري من احدهما انه لا يقال في واحد مشيه وان كانت
تطلق على امره من حيث وضعها الخوي ثانياً ان يضارط مضاي الى
الي ليس في مشعر الاضارط يادادت مراقبه بخلاف المشي فعلى هذا لو قال بعدد
مشي فيظهر عند الاطلاق وقوع الثلاث والله اعلم مسئلة تزوج امرأة
وهو مقرانه شافعي ثم طلقها ثلاثاً ثلاثاً فقال له قائل نريد ان يكون
نريد المذهب فزاد طلقها ثلاثاً اخرى في مجلس اخر ثم طلقها ثلاثاً ايضاً
مرة ثالثة في مجلس اخر ففرق بينهما بحكم الطلاق ثم بعد مدة ادعى انه نريد
وذهب الى فقيه من متفقهه الزيديه فاستفتاه بان الطلاق رجعي
وراجعه له والحال ان امرأته شافعية وهو في الشافعية فترفعوا
الى قاض شافعي فهل يحوز لهذا القاضي لتأقيان يحكم بصحة الرجعة ولا
ولو حكم فهل يقرر حكمه او ينقض لان الاصحاب ذكر وان المقلد اذا
حكم بخلاف مذهبه نقض بينوا لئلا ذلك انا بكم الله اجاب رضي الله عنه نعم
المرأة المذكور على الرجل المذكور ولا تخل له الا بعد محلل وحكم الحاكم بصحة
الرجعة بعد ذلك حكم بباطل يجب بيان بطلانه ونقصه وان كان الحاكم
نريد ما يعتقد ان الثلاث اذا وقعت دفعة دفعة يقع منها سوى واحدة لانه اذا
كان الامر كما في السؤال فقد في كل مجلس طلقه فقد حرمه اجماعاً وان
تعدد المجالس فوق الثلاث انعقد عليه اجماع الصحابة في زمن الفاروق
عمر رضي الله عنه كما في صحيح مسلم ثم اجماع اهل المذهب الاربعة ومن
يعتقد به من سائر علماء الفرق في لا التفات الى حكم الحاكم الزيدى المذكور
وعلى كل قاض يمكن من عدم تنفيذه وبيان بطلانه ان يفعل ذلك لا سيما
والزوج قد يكونه شافعي فلا التفات لدعوى كونه نريد يا بعد والمرأة
شافعية ايضاً ومن امكنه نقضه ولم ينقضه فهو فاسق لا اعتقاده
كونه ذلك منكراً فاذا لم يزل مع امكانه فسق ولا ينبغي من حكم الحاكم
شبهة له بوجوب نقضه مخالفتها اجماع الصحابة ومن يعتقد به من
ائمة الكلام مسئلة رجل له جارية خذتها بيده فقبلته فيها
فلم يزل معها وامراده من ذلك اللزام ما يفيض الى اجماع فهل يحث اذا
قبلت الجارية بيده ام لو ضرب بيده في كتفها فهل يسما ذلك لزمها ام لا

فترى قول الاطلاق
في موضع التقييد
على ام
كما في قوله

لا ينافيه

الاصح وقيل من لان وكذا لو امكنه اكله في القدم ثم فأت الطعام كما صرح به
الاصحاب بالمسئلة في باب الايمان واما اطلاق عدم وقوع الطلاق كما ريت
من اجاب به فقد قال ائمة الاطلاق في موضع التقييد غلط ومن العجبا
الاستدلال بقصة اخر من يخرج من النار وقوله ولم يواخذه به بالعهود
والمواثيق التي صدرت منه وحث فيها فليت شعري هل يقول احد ان
الاخره يقول او فعل فيها او دار التكليف بحكم شرعي كحث وبر حتى يتدل
بالواقع فيها للواقع دار التكليف فسبحان الله الخلاق العليم ولقد احسن
من قال شعراً يا باري القوس بربا ليس يحكم لا نظلم القوس اعط القوس بارها
ثم رايته شيخنا صرح بالمسئلة في التحفة قبيل الرجعة فقال او متا مضاي
كذا وكذا ولم اوفى فلان ادبته عشر لم يحث ولكن بشرط الاعسار طلق
المحتمل من حين التعليق الى مضى مدته والله اعلم مسئلة قال لزوجته
انت طالق عدد امشي ولم ينو شيئاً فهل يقع عليه طلق واحد ام ثلاث
ام كين الحال اجاب رضي الله عنه بما لفظه المشي مصدر اصل وضعه للحقيقة
المشركة بين الافراد والتثنية والجمع فهو اسم جنس افرادي اصله لا تعدد
في ماهيته بحسن وضعه فلا يتعدد الطلاق المذكور في صور السؤال حيث
كان الامر على ما ذكر فيه من كونه لم ينو شيئاً بخلاف ما اذا نوى عدد النوع
او قوته او لفظ بذلك نحو انت طالق عدد انواع المشي او مراقب المشي
فانها تطلق ثلاثاً في الثانية كما هو ظاهر وكذا في الاولى تعلم كل واحد
ان للمشي انواعاً من اسراع وابطا وتوسط وغير ذلك فقد نوى او اتى
بما يشعر بالتعدد ثم رايته فيهم قال في انت طالق عدد اجناس او انواع او
اصناف الطلاق او اجناساً او انواعاً او اصنافاً منه واللفظ للقاضي في رايه
في شروح الروض لظاهر وقوع الثلاث اهـ ولفظ العباب يظهر وقوع
الثلاث على الظاهر فيه اهـ ورايت شيخنا من حجر قال في شرح المنهاج ما لفظ
لو قال عدد الوان الطلاق فواحدة او صفاته فذلك ان علم ان له
صفات من سنة وبعده ولا لا وتثنية وغيرهما اي والاوقع الثلاث
اهـ فهذا نقل كما صرح في حكم المسئلة فانت قلت ينافيه فتوى بعض
في انت طالق بعد دضارط ليس بوقوع الثلاث وبه حزم في التحفة
لان له ضارطاً كما في الحديث الصحيح والضارط مصدر كما مشي قلت

اجاب رضي الله عنه ان لفظه لم يزل مطلقا على الامساك باليد وضعا لظهور
وعرفا مطردا فاذا كان امسكها بيده فخلق ما لم يكن مختارا عامدا عاما
وقع عليه طلقة جعبيه ولا يقبل منه دعوى انه اراد الجماع مثلا ظاهر
وان لم يمسكها هو وانما هي اخذت بيده كما هو فرض السؤال فلا طلاق لانه
خلق به على انه لم يلزمها وهو لم يلزمها وانما هو يلزمه والله اعلم مسئلة
رجل قالت له امراته طلقني فقال متى من رقبتي فانت طالق بالثلاث ولم
يقبل متى ما تربي بي بل قال هذا اللفظ فهل يقع عليه الطلاق ام لا وهل يفرق
بين من ذكر البراءة من شيء معين وبين من طلق البراءة من غير ذكر شيء
وبين من لم يذكر البراءة وبين الفرق بين قوله متى من رقبتي انت طالق
وبين قوله انت من رقبتي طالق فيقع الطلاق هنا ايضا لم يكن متى
حكم تعليق شيء فيكون قوله من رقبتي انت طالق بالثلاث كلام مستقل
لا تعليق بينوا لنا ذلك اثابكم الله واذا قد قال في هذه المسئلة احد من
العلماء بينوا لنا قوله ومن قاله **اجاب** رضي الله عنه انه يحكم بوقوع
الطلاق الثلاث عليه مطلقا الا ان ادعى انه اراد بمعنى الاستفهام ولم
يات بالغا في انت طالق فيصدق بيمينه لان اسلوب كلام يحتمل وكان
قال متى تصيرني مطلقه مني ثلاثا وهذا لغو فان اتى بالغالم يصدق طلاقا
لعدم احتمال لفظ الاستفهام وتبين وان ادعى انه اراد تعليق الطلاق
ببراءة رقبته من دينها اي انه اراد ان يقول من رقبتي بري دينك فانت
طالق فقضية ما تقدم في الروضة الباب الثالث عن اسماعيل ابو شيخي
تصديق مدعي التعليق بقوله انت طالق ان للقرينة الظاهر تصديق
هنا للقرينة الظاهرة ايضا لكنه ذكر في الباب السادس انه لا يقبل
ظاهرا الا يقرب منه اخرى اصح وقضية كلام القاضي في شرح من جرحه حيث
قال فلو تغذرت مراجعته بموت او غيره ولا قرينة فالقياس الواقع
لا عدمه كما زعمه الاستوي لان سكوتة عن الاتمام بلا مانع دال على الاضرار
عنه ثم قال ولا يعارضه قوله اي الاستوي ان الصيغة وضعت لبيان
لان دلالتها على ما وضعت له مشروطة بذكر مدلولها انتهى لفظه وفي
الجمع الوهاج شرح المنهاج الكمال الديميري ما لفظه قال انت طالق
ان فوضنا ان يده على ما فيه وقطع كلامه وادعى بعد ذلك

انه اراد

انه اراد تعليق الطلاق بصفة قبل قوله بيمينه الى اخر ما ذكره وقضية
عدم التصديق اذا لم يمنع من الكلام وهو الذي صححه ابن المقري فعليه
لا يقبل من هذا قصد التعليق بالبراءة لانه لم يمنع من الكلام بل هذا اولى
لانه تلفظ بانت طالق بعد الايمان باداء التعليق وهي متى الاضرار
في كلامه اظهر من في الاول اما على ما قاله ابو شيخي فيصدق بيمينه
كما مر بل يكون اولى بذلك لان تقديمه ادات التعليق على لفظ الطلاق
دال على اهتمامه بشأنه بخلاف تأخيرها ففيه احتمال عررض التعليق بعد
التلفظ بالطلاق هذا واذا فتوى على الاول والله اعلم مسئلة عن حكم
التأخير المحصاه ودعوى قصدها بالطلاق وما الذي ينبغي اعتماده في ذلك
وهل فرق بين الزوج الحاضرة والغائبة وبين ان يكون الطلاق بالتامس منها
وبين ان لا يبينوا لنا ذلك اثابكم الله **اجاب** رضي الله عنه ان المعتمد في جميع
الصور الاثنية وقوع الطلاق وعدم قبول قول الزوج انه اراد اصبغ
او حصاة او نحو مثلا ظاهرا وكذا باطنا فلا يدين على الاصح من وجهين
كما هو القوي في الجواهر ان ما اشار اليه لا يصلح محلا للطلاق فهو كالتالي قال
لزوجته ودابة او رجلا احدا كما طالق وقال قصد الدابة او الرجل وقد
صرح ما ذكرته الماوردي والشاشي واعتمد القوي وغيره سواء طلقت
من المرأة الطلاق بيد او دونه او خاطبها بطلقتك وبانت طالق
لان طلبها مع ما مر قرينة دالة على انه ارادها وان كلام من الضمير بين
المتصل وهو طلقته والمنفصل وهو انت طالق لا يخاطب به الا من يعقل
ام لم يطلب وخاطبها كذلك وهي حاضرة ام لم يخاطب بل اشار بنحو هذه
الوجه او ذه طالق وامرأة حاضرة واقتى ابن عجيل في هذه وما بعد ها
انه اذا وطأ شهودا على رادت نحو المحصاه او صدقته الزوجه قبل
وافتي ايضا احمد بن الحسن الخليلي بان المرأة اذا طلقت الطلاق واقام الزوج
شاهدين حضرته انه متلفظ به لا يريد الا اصبغ فتلفظا بالطلاق
مفورا قبل منه والا فلا وكل من المقاتلين مردود بان الاصل في اللفظ
الصادر من المكلف اعماله ما لم يكن وبان الشهادة على ما في القلب غير ممكنة
الا ما طلع للشهود على ما فيه ومن ثم لم ينعقد النكاح بالكناية لا بشرط
النية فيها ولا بشرط الشهادة عليه ولا يبيع ويحمل شرط عليه الا شهادتها بالكناية

اذا توفرت القرائن وافادت العلم صح ما تعلق به عن الغدالي ولا يوجد
منه ان القرائن اذا توفرت هنا صدق في ارادة غير الزوج ودين لا
عدم ارادة غير الزوج بلفظ الطلاق الصريح ليس شرطاً هنا بل الوقت
منوط بوجود اللفظ وصدوره من اهل مع قصد معناه لا يخرج
اللفظ الواقع على لسان من غير قصد كتركه بخلافه من اهل البيت
طالق فلا يقع على امراته لو كانت حاضرة لان احتمال ارادة الزوج بمثل
ذلك في غاية البعد فلم ينظر له لا اشتراط قصد ايحاء نحو الصريح كما يصح
به كلامهم ويرشح ذلك قول الديلمي في ادب القضاء وادعوا جبراً انه نوى
الحج عن المحوج عنه قبل قوله ولا يعين عليه ولا بينه لعدم امكان اقامة
البينة على ما في النفس واما ان مصادق الزوج على ذلك غير نافعة لعدم
تحضر الحق للزوجين بل فيه حق لله تعالى والمصادق في مثل ذلك لا تفيد
كما نقله الانزرق وغيره عن ابن عبد السلام اما ترجم بعضهم انه يدين
فردود بان ملخص التدبير انما هو احتمال اللفظ المنوي وهو في مسئلتنا
لا يحتمل ما صرحوا به من انه لو قال الزوجه ود ابنته مثلاً احرم طالق
وقع على الزوج ولا يقبل دعواه ارادة الدابة لانها لا تصلح محلاً
للطلاق بخلاف ما لو قال ذلك لامرأة واجنيه وقياس مسئلتنا على
ما لو قالها من وثاق وقال انت طالق وادعاه انه اراد من الوثاق في
قصد بجامع وجود القرينة فاسد والفرق ان لفظ الطلاق كما يصح
على الحل الممنوع اي حل عقدت النكاح حقيقة شرعية شرعية يصدق
على الحل الحسي اي حل الوثاق حقيقة لغوية فحقيقته مشتركة بينهما
باعتبارين فاشترفيه تخصيص النية وذلك منتف في مسئلتنا كما هو ظاهر
اذا تقرر ذلك فلا فرق بين ما ينفصل كالحصاة او لا كما صبح اذ كل ليس
محلاً للطلاق هذا كله مع حضور الزوج فان غاب قال الحصاة طالق
وطاهر انه لغو ما لم يكن اسم الزوجه المحصاة والا وقع عليها ولا
تقبل ارادته الحصاة المعروفة سواء قلنا بمثلها فيما لو قال الزوجه
طالق وهو الصحيح كما هو في المنهاج ونقله في الروضة عن الجمهور
قلنا بالقبول في هرما وهو الذي قاله الغدالي في فتاويه لان العلم
هو كونه الحصاة محلاً للطلاق وجوده هنا وافتنا ابو

فمن

فمن واطال مشهوراً على انه يسمى حرارة باسم امراته وانه اذا ذكر اسم امراته
الجارية ففعل بان الطلاق يقع عليه طاهر لا باطناً وهو مردود بما مر فالوجه
الوقوف طاهر لا باطناً وان غابت الزوجه وقال هذه الحصاة طالق فلفظ
مطلقاً الا ان قال اردت تطليق زوجتي فقد علما على نفسه ومثله لو
قال طلقت الحصاة او اصبغي وان كانت الزوجه حاضرة وكذا انت يا حصاة
ولم يكن اسم الزوج وادعوا يا اصبغي طالق ووجهه جميع ذلك ظاهر ومثله
لفظ الطلاق باقي الفاظه الصريحة وكذا الكناية ولا والله اعلم مسألة
عن رجل قال لامرأته انت من رقبتي طالق فهل ذلك هو الصريح ام كناية بينوا
لنا ذلك اثابكم الله تعالى **اجاب** رضي الله عنه ان قوله انت من رقبتي طالق
كقولك انت مني طالق فيكون صريحاً يقع به الطلاق وان لم ينو لان ذلك من
باب التعبير بالبعوض عن الكلام وهو نوع من انواع المجاز يشايح الكلام الفصح
وقد يرد جنم الرفعي وغيره انه لو قال لله عني رقبتي ان احج ما شئت لزمه اذ مر
معناه الله عني ان قال لله عني رقبتي ان احج ما شئت فكذا لك ايضا ما لزم الرجل
خاصه جنم به الرافعي ايضا ويظهر انه لو قال من رقبتي طالق وقوع الطلاق
ويكون صريحاً وقصد حله عقد الزوجية عن رجله فقط لغو وبقرق
بينه وبين الزام الرجل فقط بالندب بان فيه الزام للزوجه فلم يحصل بما يبعد
ان اراد الزم به اذ قصد الزام الرجل فقط الزامها فقط لا يفهم منه
الزام الزم به بخلاف الرقبه فانه يضربها عن الزم عرافتها يعاقبها
قصد الزامها فقط والطلاق فيه حل عقد النكاح ويلزم من حلها
عن بعض اعضاء الزوج ان لا لها عن كله ويدل عليه وقوع الطلاق
بايقاعها على جزئها المتصل اذ العلم فيه عدم تصور اختصاصه بجزء
دون جزء لا يلزم بعض الزوج حلاً وحرمة وذلك لا يعقل فكذا
الحكم في تطليق المرفج المرأة من بعض اعضاءها كما هو ظاهر والله
اعلم مسألة عن رجل رعت في زرع دواب فقيل له هي لفلان فانك
فلان فعلق بالطلاق انها دوابك طاناً صدق الذي اختره ثم بان انها
ليست ذلك الرجل فهل يقع الطلاق افتونا ما جور من اجاب رضي الله
عنه ان ذلك تعليق للطلاق بقصد رعي الدواب المذكورة فان تيقن
عند التعليق عدم رعيها وقع الطلاق حالاً وان قال مثلاً يلزم مني

الطلاق انما هو ايهابك سواء صدق الخبر ام لا فان بانت غير دوابه وقع
الطلاق مطلقا نظير ما لو خلق ما يدخل الدار غامدا او لا فان ساقط
نا ساقا فانه بحث بلا خلاف فكما في رواية الروضة عن القاضي حسين
وبه جزم الرافعي في كتاب الايمان وان علق طائفا صدق الخبر فبان
كذب لم يقع الطلاق بناء على الاظهر من القولين في حث المعذور بنحو
نسيان لكن افتا ابن الصلاح وابن عبد السلام وابن رزق بالحنث فيقع
الطلاق والحال هذه ولفظ فتاوى ابن الصلاح مسألة رجل خلق في
الطلاق ان الشيء الغلالي لم يكن او كان طائفا منه انه كذلك فبان على خلا
ما ظنه اجاب ان طلاقه واقع القولين انتهى وقطع به فقال ايضا
وفرق بينه وبين الايمان بان التعويل فيها على تعظيم الاسم والحنث
هتك حرمة ولا هتك مع نحو النسيان والطلاق تعليق لصفة وقد جاز
ومع ذلك فالفتوى على عدم الوقوع في المسئلة التي وقع السؤال عنها
اذ هو مرجح الجمهور والله اعلم **مسئلة** سئل الفقيه العلامة ابو بكر
بن ابراهيم مطير عما لو قالت لزوجها ما اشاك فقال اذ كنت ما تشينني
فانت طالق الغافا جابها بانه يكون تعليقاً ثم بعد ذلك قال انضم لي
فيها وجه الحق ان شاء الله تعالى وذلك انه صورة السؤال تطلق لانه انما
قصد مكافاة ثمالا التعليق ولا تحقيق لصفة وقد نصوا على انها لو قالت
له انا استكن منك فقال كل امرأة تستكن من زوجي فهي طالق طلقت
ذكره الاصفهاني قالوا لان ظاهر المكافاة فقولها في صورة السؤال
ما اشاك نظير قولها انا استكن منك بل ما اشاك اصرح لانها قد استكن
وهي تريد ولو قالت له يا سفيه او يا خيس فقال ان كنت كذلك فانت
طالق ان اراد مكافاة ثمالا اعياد ان يغيثها بالطلاق كما اغاضه بالسب
طلقت وكذا ان اطلق وان اراد التعليق عتبرت الصفة ولا يعلم الا
جهتها في صورة السؤال اذا قالت له ما اشاك فقال ان كنت ما
تشينني فانت طالق الغافا الذي يظهر المكافاة كما في الصورة الاولى وهذا
كلامهم في باب لنكاح نكاح عن البغوي ولو بشر ببحث فقال الاخوان
صدق النبي بر فقدر وجتكمها صح ولا يكون تعليقاً بل تحقيق خبر لقوله
ان كنت زوجتي فانت طالق فيكون كذا في قوله تعالى وخافن
ان كنتم مؤمنين قال الشيخان ويجب ان يصير فيهما اذا ثبت صدق

المخير

المخير فقد زوجتكمها صح ولا يكون تعليقاً بل فلفظ ان للتعليق اه والمراد
بالتيقن الطيق القوي وقال لسبكي هو تعليق وان يتيقن صدقه ويرده
سيدي الوالد في شرح المنهاج فوافق الشيخين ففي مسئلتنا نقول المراد
التحقق والمكافاة لا التعليق وحسن ان يستفسر فانت قال اردت الصفة
اعتبرت كما سبق ولا يعلم الا من جهتها فليتيقن الله في ذلك والله اعلم
واجاب شيخنا المذكور رضي الله عنه بما لفظه قول المجيب اولاً انه يكون
تعليقاً وكذا اذا ذكرني في ثناء الجواب وهذا اعجاب بلا افصاح وليس بلا
ايضاح اذ لم يبين على ما ذكرنا ان يكون متعلقاً حتى يوجد الطلاق او بعدم وجود
الصفة او عدمها وقوله في الاستدراك على نفسه انه انما قصد مكافاة ثمالا
لا التعليق مجرد تحكم اذا المقاصد قلبية لا اطلاع عليها ولا وصول اليها
ثم قوله ولا تحقيق الصفة ظاهرة ان تحقيق الصفة غير التعليق وليس
كذلك فما ظاهره الحمل على المكافاة لو اطلق فتشبه في الروض ولفظه وظاهره
المكافاة قال شارحه فتطلق ان لم يقصد التعليق ومثله في العباب ايضاً
وقولها ما اشاك نظير قولها انا استكن منك اي تيقا عليه لا وجه للمناظرة
فالاول لا وجه للاولوية التي ذكرها وبيان ان الاستكاف ليس من عمل
اللسان بخلاف المشبه فانها من التعليق يعتبر اللفظ بها اثباتاً كان التعليق
اونفياً وايضاً فمسئلة الاستكاف التعليق فيها وجودي ومسئلة
ما اشاك التعليق فيها بعدي وستان ما بينهما التعليق بالنفي له حكم
غير حكم التعليق بالاثبات ففانت المناظرة المزعومة وقوله في مسئلة
ان كنت خيساً فانت طالق وكذا ان اطلق اي فعل على المكافاة فقد عما
للعرف على اللفظ فتطلق حالاً انما هو مقابل الاصح في المنهاج والمحرم
وغيرهما من كتب الشيخين وعصم الشيخين تبعاً للجمهور انه في صورة
الاطلاق يكون تحقيقاً كما لو قصد وبه قطع المتنوي قال العرف لا يحد
ينضبط في مثل هذا وهو وان خالف ما مر عن الاصفهاني وغيره في مسئلة
الاستكاف اذ ظاهر كلامهم فيما عندنا لا طلاق الحمل على المكافاة وكذا ان
ان يجيب بان ما فهم فيها من التعليق ما صرحوا به في التعليق بنحو خيساً
فكانهم احوالوا بالمفهوم على المنعوق او بان العرف اطراد اطراد الكليا في
مسئلة الاستكاف فقدم حالة لا طلاق لعرف المطرود على الوضع اللغوي

منه على قوله اذا المقاصد
قلبية

هذا هو الوجه الثاني في جواب السؤال الثاني
والجواب الثاني هو ان قوله في مسئلة ان كنت خبيثا فانت طالق وان اردت التعليق
اعترفت الصفة ولا يعلم الا من جهتها يقال فيه اي معناه صير الخباثية المعلق
عليها لا يعلم الا من جهتها فكانه يقول ان ذلك لا يطالع عليه غالبا الا في وجه
من ذلك ان خباثية كميضها وبفضها ومحتها وهذا لا يتصور ان يقول
به ذو عقل فتقوله عقبه كلامهم مجرد بسره وعمل حدس والا فما التفسير
فنعود بالله من النسيان في النقل عن الامم وهذه الامة لا سيما في تحليل
الابضاع وتخرجهما وقوله في خراجها وحسن ان يستفسر لم ادر هل اراد
الحسن العقل والشرع واذا كان اراد الثاني بقدرية كونه ليس من القادر
القليلين بالاول فما ادرى بالحسن الواجب والمندوب وقوله فان
قال اردت الصفة اعترفت لم يبين ما في نصفه ولا ما هو اعتبارها وانما
هو كلام يحمل فكل الكافية اجل ولو كانت الفتوى انما هي على هذه الاسان
الغريبة والا عجبا لربيه والفرديب العجيب لما وصل السائل الى المطلق
ولم يحصل على مرغوبة فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا ملجأ من
الله الا اليه وحاصل الجواب على هذه المسئلة مع الاختصار اذ خير الكلام
ما قل ودل وشره ما طال ولم يرفع الاشكال ان قصد المكافاة طلق
ثلاثا وعزرت التعزيز بالبلوغ في زيادته عليها وان قصد التعليق بصفة
مشيها السابقة التي هي مدلول قولها ما انشاء فهو تعليق بصفة
ما فيه تحقيق وجودها فتطلق حالا ثلاثا فتعزرا ايضا وان قصد
التعليق بانتفاء مشيتها المستقبلة وكذا ان طلق فقد علق باد الطلاق
فتعزرا وحاصل مقدر المذهب فيها انها ان قالت فورا شيئا فلا طلاق
وان مضت لحظة يتمكنت فيها من قول ذلك ولو تقل وقع الطلاق ثلاثا
وعزرا ايضا الان قال اردت باذان الشرطية فيقبل كلامه الان كلامه
قد يقوم مقام الاخر تجوزا فلا تطلق الا بالياس من قولها شيئا وكلامه
وكل ذلك عليه براهين كلام الاصحاب لا يحج وعباراتهم فيه واضحة
بحيث لا يلتبس على من سمع من العلم راحة ومن استشكل شيئا في طلب
زيادة العميان وفرق البيان فان قالت قد تكرر معك ذكر النقطة

فما وجه قلت وجهه ان من طلق انريد من الثالث عصي ففترجها ما نهج
ما لفظه قال انكر كشي واللام في الطلاق للعهد الشرعي وفي الثالث ولو
طلق اربعاً قال الروياني عزروا ظاهر كلام ابن الرفعة انه ياتى في فتح الجواد
ما لفظه فلو طلق اربعاً معاً فانه يعزروا كما قاله الروياني وظاهر كلام ابن الرفعة
انه ياتى ذكر الزكشي ويوجه الاثر بانه تصرفا فيما لم ياذن فيه شرعا فكان
كالمبتدع شرعا محدثا وفي الخفة ما لفظه اما لو اوقع اربعاً فانه حرم
كما هو ظاهر كلام ابن الرفعة وما يصرح به قول الروياني انه يعزروا واعتمد
الزكشي وغيره ويوجه بانه تعاطى نحو عاقدة فاسد وهو حرام كما هو نوزع
في ذلك بما فيه نظره قلت في الموطن للامام مالك ومنه نقلت عن
ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قال اي طلقت امرأتي مئة تطلقه فماذا
شرع علي ما قال ابن عباس طلقت ثلاثا وسبعة وتسعون اتخذت بها ايات
الله عزوا وواظرها هذه انه كفرا من اتخذ ايات الله عزوا هذا حكمة واطلق
ذلك من جزاها هو المملوك من العلماء وخوى كلامه يعطى الحرمة كما لا يخفى
ويكفيك هذا مويديا ولو اطلع عليه شيخنا ابن حجر وشيخه القاضي زكريا
ما تركوا التأييد به والله اعلم **مسئلة** في رجل غضب عليه بعض من
المتقربين دابة وقد هابته على انه لا يعلم باللفظ احدا وحلف بالطلا
على ذلك فخلق ثم انه خرج عليه الكلام فاسيا ليمين فهل يقع الطلاق او
لا يقع كما في حديث الناسي واذا كان ذاكر اليمين فهل يقع الطلاق او لا يقع
ويكون مكرها لكونه خلق بغير اختياره ليخلص دابته منهم ولو لم يحلف
ما حصلت له دابته واذا قال المحالف اني لم اخبرك بذلك الذي هو مقصودهم
وان اخبرنا بعض الناس الذين لم يكن لهم غرض في اخبارهم ولا يخافون
منهم وما مقصود الغاصب الا اني لا اعلم احدا ممن لجأ اليهم من اهل الجاه
والشرق فهل يقبل ذلك منه ام لا ينبغي التأذ لك اجاب رضي الله عنه ان
لم ينفك حق حلق بالطلاق فخلق به فهو مكره بشرطه حتى لا يقع عليه
الطلاق اذ اعلم بهم وان لم يحسن بل خلق خلقا من غير تهديد مخذور
مناسب كان مختارا لا مكرها فتعقد بيمينه فان اعلم احدا بعد ذلك
وقع عليه الطلاق ان لم يكن ناسيا بالتعليق ولا فقولا جئت الناسي
لا اظهر المغني به ما رجحه الجمهور كالشيخين من عدم الوقوع خلا للفقهاء

كما لا يعلم الا من جهتها يقال فيه اي معناه صير الخباثية المعلق
عليها لا يعلم الا من جهتها فكانه يقول ان ذلك لا يطالع عليه غالبا الا في وجه
من ذلك ان خباثية كميضها وبفضها ومحتها وهذا لا يتصور ان يقول
به ذو عقل فتقوله عقبه كلامهم مجرد بسره وعمل حدس والا فما التفسير
فنعود بالله من النسيان في النقل عن الامم وهذه الامة لا سيما في تحليل
الابضاع وتخرجهما وقوله في خراجها وحسن ان يستفسر لم ادر هل اراد
الحسن العقل والشرع واذا كان اراد الثاني بقدرية كونه ليس من القادر
القليلين بالاول فما ادرى بالحسن الواجب والمندوب وقوله فان
قال اردت الصفة اعترفت لم يبين ما في نصفه ولا ما هو اعتبارها وانما
هو كلام يحمل فكل الكافية اجل ولو كانت الفتوى انما هي على هذه الاسان
الغريبة والا عجبا لربيه والفرديب العجيب لما وصل السائل الى المطلق
ولم يحصل على مرغوبة فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا ملجأ من
الله الا اليه وحاصل الجواب على هذه المسئلة مع الاختصار اذ خير الكلام
ما قل ودل وشره ما طال ولم يرفع الاشكال ان قصد المكافاة طلق
ثلاثا وعزرت التعزيز بالبلوغ في زيادته عليها وان قصد التعليق بصفة
مشيها السابقة التي هي مدلول قولها ما انشاء فهو تعليق بصفة
ما فيه تحقيق وجودها فتطلق حالا ثلاثا فتعزرا ايضا وان قصد
التعليق بانتفاء مشيتها المستقبلة وكذا ان طلق فقد علق باد الطلاق
فتعزرا وحاصل مقدر المذهب فيها انها ان قالت فورا شيئا فلا طلاق
وان مضت لحظة يتمكنت فيها من قول ذلك ولو تقل وقع الطلاق ثلاثا
وعزرا ايضا الان قال اردت باذان الشرطية فيقبل كلامه الان كلامه
قد يقوم مقام الاخر تجوزا فلا تطلق الا بالياس من قولها شيئا وكلامه
وكل ذلك عليه براهين كلام الاصحاب لا يحج وعباراتهم فيه واضحة
بحيث لا يلتبس على من سمع من العلم راحة ومن استشكل شيئا في طلب
زيادة العميان وفرق البيان فان قالت قد تكرر معك ذكر النقطة

وان اصلاح وغيرهما وقول السائل لخلص دابته منهم ولولم يخلق لما
حصلت له جوابه انهم ان منعوه دابته حتى يخلق فخلق فانه يكون مكرها
ايضا لان ذلك من جملة المحذور لما سب الذي لا يحصى لصاحب الدابة عنه
وانما الكلام ولا اذا راها ثم دفعوها اليه فخلقوه على انه لا يكلم بالها خوذ
منه اما اذا لم يدفعوها اليه حتى يخلق فهو اكره كالموجوب حتى يخلق
لان التحوين بالتلاف اما الذي له وقع بالنسبة الى المكره كالتحوين نحو المحسب
ولا التعلق الى قول الخالف فيما انعقدت عينه انما خبرت بعض الناس الذين
لم يكن لهم عرض في ترك اخبارهم لان فرض السؤال التحلف على انه لا يكلم بالها
احدا واحدا نكرة في سياق النفي فيقتضي العموم نعم ان وجدت هنا قرينة
على انهم ارادوا واحدا مخصوصا بحيث علب على ظن الخالف انهم ارادوا
من ذكر فينفي تصديقه بيمينه والله اعلم **مسألة** فيما اذا قال لامرته
طلقوا طرفيك هل هو صريح ام كناية افتونا ما جاوز من اجاب رضي
عنه ان الطرف قد يفتح الرابع من الشيء وتطلق الاطراف في لادمي على يديه
ورجليه ورأسه فقول الرجل طلقوا له طلقا وطلق طرفا او طرفيك
صريح لا يقع اللفظ الصريح على ما يطلق انه بعض منها عرفا شايعا
وقع في اللفظ من لحن لا يغير المعنى نحو طلقوا او طلقا طرفيك بالياء
لا يؤثر في الصراحة على ان الواو في طلقوا والالف في طلقا لغيره صحيحة عند
لا يؤثر في الجمع على الاثنين ومن يجوز الاثنان بضمير التثنية و
عنه من يطلق لفظ الجمع على الاثنين ومن يجوز الاثنان بضمير التثنية و
الجمع في الفعل المتقدم وهي لغة الكوفي البرنجيت فان ادعى انه اراد بطرفيها
جانبها غير المتصلين بها واستهرا ايضا في عرفهم اطلاق الطرفين على الجانبين
والظاهر تصديقه لان كلامه يحتمله وان لم يشتهر ذلك في عرفهم فالظاهر
لدينه هذا ان فتح الر كالمرف فان سكنها كانت تختب طرف وهو اسماء
العين فكانه قال طلق عيناك فيكون صريحا ايضا ويدين ان قال اردت
بالطرف غير ذلك وقد سبيل العلامة شجاع الدين عن الكوفي عن قول الرجل
لامرته طلق بفتح القاف وسكون التاء وطلق بسكون القاف وضم التاء
رقتك وان فتح التاء في الاولى او ضمها في الثانية بان الكل صريح بل الكوفي
بان طلق بالنون رقتك صريح وعلامة ما ذكرناه من ان ذلك لحن لا يغير
المعنى واجاب في انطلقت رقتك باله كناية وهو ظاهر والله اعلم

مثله

مسألة قال الزوج جئت المدخول ان دخلت الدار فانت طالق ثم رده ثلاث
ولم يقصد التاكيد فهل يكون ايمان متعده بتكرار الحث يتكرر المدخول ام يكون
واحدة فتحل مرة اجاب رضي الله عنه انه الاستيناف تعددا والتاكيد فلا اق
اطلق فتولات حكاها البغوي او وجهان حكاها المتولي بناء على تعدد الكفار
في الحث في ايمان بفعل واحد احكامه في الروضة واصلاها قال في المهمان الاصح
عدم التعدد اه وحاصلي هو ما افتابه النووي وجزم به ابن المقري في الروض
واقعه مشارحه وكذا المرحد في لعباب ولفظه وان كرر التعليق فلا عطف كان
دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت
طالق وقع بالمدخول طلقه ان اطلق وكذا ان اكرطال طال الفصل واختلف
المجلس ام لا انتهى ولعل صواب العبارة ان اكر وكذا ان اطلق اذ هو الموافق
لاصلاحهم في حكاية الخلاف كما لا يخفى وصريح عبارة كابن المقري في الروض
انه اذا طال الفصل واطلق لا يقع الا واحدة كما لو لم يطال الفصل وهو كذلك
وفرقوا بين الطلاق المنجز ونية المعلق واليمين بانهما يتعلقان بامر مستقبل
فالتاكيد بهما اليقين وما تقر في تكرير تعليق الطلاق ذكر وانظيره في
تكرير تعليق الظهار فلا يتعدد الا ان قصد الاستيناف فان قصد التاكيد
فلا تعدد قطعا واطلق فتولات ان اطلقاها في الروضة واصلاها و
اظهرها بما جزم به صاحب الانوار من عدم التعدد اذ وكذا جزم البلقيني
وتلميذه ابو زرعة وغيرهم فالماصل ان يتخير الطلاق ان طال الفصل
لين مكرره تعدد مطلقا ولا يقبل منه ظاهرا ارادت التاكيد وان لم يطال
تعد ان قصد الاستيناف وكذا ان اطلق قصد لان اللفظ اذا اراد
لين التأسيس والتاكيد حمل على الاول على المقر في القواعد الاصولية
لان قصد التاكيد بشرطه المعروف وان تعليقه وتعليق الظهار
لا نظر الى طول العسل ولا عدمه فيها كما يمين بل ان قصد الاستيناف
تعد مطلقا وفي يمين وجهه صحي في المهد ذهب وافتى به النووي
لان تعدد وان قصد الاستيناف وبه استشكل البلقيني تعدد الظهار
المعلق اذ قصد الاستيناف واستغرض الفرق وفرق تليزه ابو زرعة
في مهماته بان المرح في اظهار اربعة الطلاق اه وان قصد التاكيد
لم يتعد وكذا ان اطلق يستشير الظهار ان طال الفصل لين مكرره

تعد من التثنية بالطلاق المتجزئ وان لم يطل تعدد ان قصد الاستيفاء لا ان
وقرأوا بينه وبين الطلاق المتجزئ حيث كان الاطلاق كقصد الاستيفاء
فيه يقويه لان الله الملك ولا له عدد محصور او الزوج ما لم يكن له فاذ
كره فاطاهرا نصرافه الى ما يملكه ام فهذه ثلاث مسائل مختلفة الاحكام
فينبغي التفطن لها واذا كان المرجح في اليمين ما افتى به النووي وصح في
المهذبه كانت اربعاً مختلفة لان عدم التفطن في مثلها موقع في الخطا لا
محاله وفقنا الله لا صابة الصواب واجزل بمنه الثواب امين **مسائل**
في رجل حلوا بالطلاق ما فعل كذا ثم انه فعل المحلوف عليه فاستفتى في ذلك
فقال له المسؤول قل يمين بالثلاث ولا توافها فهل يقبل قوله في ذلك ام لا
انه لم ينطق وقت اليمين بالثلاث ولا توافها فهل يقبل قوله في ذلك ام لا
اجاب رضي الله عنه ان قوله نعم بعد ان قال له قلت يمين بالثلاث لا
يكون اقرارا بكونه حلوا بالطلاق الثلاث لما تقر في باب الاقرار ان نعم
وما في معناها ما حل وحل ويحيز واي اذا وقعت جوابا لاستفهام عنه ثم
دعواه كون لسانه سبق الى ذلك او انه لا يمين بين الواحد والثلاث
كما فرض في السؤال لا التفات اليها ظاهرا لكنه يدين نعم ان وجبت
قربنه داله على كونه لم يقصد بنعم تصديق المستقيم كالعمل والطيشا
اذ الشخص قد يتلفظ بنحو نعم غير قصد معناها بل يسبق اللسان
اليها فالظاهر تصديقه بيمينه فيحلف على انه سبق لسانه الى التلفظ
بنعم وكذا ان قصد بها جواب الاستفهام ولم يعرف الثلاث ولا غيرها
من الواحد والثنتين لكونها محرمه للمرأة حتى تنكح زوجها غير ان امكن
خفا ذلك عليه لقرب عهد او لكونه نشا ببادية بعيدة في حكمه
لقن كلمة الاقرار وادعى انه لا يفهم معناها والقول قوله ان امكن
كما صرح به الاصحاب في باب الاقرار وصرحوا في باب المطلاق بانه لو لقن
لفظ الطلاق فتلفظ به بدون فهم معناه لم يقع عليه وان قصد
بالتلفظ الطلاق لان لم يقصد الطلاق بمعناه ويصدق في دعوى
ذلك ان امكن ولا ينافيه فتوى ابن عجيل بان من لقن لفظه الوقفا
وهو عامي وادعى عدم فهم معناه ام لا يقبل منه لان تلك الفتوى
ضعيفة وبشليم بالفرق بين الوقوف بين الطلاق الثلاث ان
عدم

فتدعى قولا
ملكته كلمة الاقرار
وادعى انه لا يفهم
معناها

عدم فهم معنا الوقفا عما يرجع الى تفاصيله دون اصله لانه ان من وقف
فقد رتب سلطنته عن الوقوف فاذا فهم اصل وضعه فلا نظر الى الجهل
بالتلفظ وعدم فهم معنى الطلاق الثلاث حيث امكن راجع الى اصله فاشتر فيه
الجهل فاذ حلوا لم يقصد بنعم جواب الاستفهام وانه وقت التعليق
لم يتلفظ بالثلاث ولا توافها صدق بيمينه على التفصيل الذي مر
ان اقامت المرأة بينه على انه تلفظ بالثلاث حال التعليق او شهدت
اليمنه عليه حسب اوله فخلت المرأة اليمين المردودة فلا يخفى الحكم
بوقوع الثلاث وانما علم **مسائله** اذا طرد بالعرف بان لفظه مخرجه
اقرارا بالطلاق الثلاث فهل يقبل منه ام لا اجاب رضي الله عنه لا خفاء ان
الزوج لو قال لامرأة انت مخرجه كان كناية وان غلب في ناحية استعمال
في الطلاق حتى لا يفهم من الالفاظ بها الا هو بناء على الاصح عند النووي ان
ما الصراحه ورود اللفظ في الكتاب والسنة مع تداوله على السنة حملته
الشريعة المطهرة وانه لا نظر في الصراحه لغلبة الاستعمال وحصول التقام
الذي صحى الراعي فاذا تقررت كونها كناية في نشاء الطلاق مطلقا فاذا نوي
بها الطلاق مع نية ثلاث او اقل وقع ما نوي لان الكناية في ذلك كالصريح
للحكم الصحيح ان امرأته طلق امرأته البتة ثم قال ما اردت الا واحده
فلما صلى الله عليه وسلم على ذلك ورد بها اليه وجه الدلالة انه لو اراد
مازال دفعه والالم يكن لا استخلافه فايدة وان اطلق فلم ينو شيئا يقع
الا واحده فعلم ان قول الزوج بعد ان سئل كما هو فرض السؤال قد اخرجت
زوجتي ان كان في معرض الانشاء فقد مر والاقرار فاضا ان يقربانه
قصد بذلك كونها مطلقه بالثلاث على وفق ما ذكره السائل من العرف
المطرد فلا خفاء انه قد غلط على نفسه وان قال قصدت بذلك اني طلقها
طلقه مثلا فالقول قوله لان احد الثلاث من قوله معرض الاقرار اخرجت
زوجتي انما هو مفهوم بحسب العرف الخاص والاف العرف العام المطرد ان اخرجت
زوجتي لا يفهم منه تعيين الطلاق الثلاث بل ولا الطلاق من اصله وانما
كان كناية فيه لصدق تعريفها الاصولي من انها اطلاق اللفظ بمعناه
مراد به لا يزم ذلك المعناه والمفهوم مطلقا لضعف دلالتها لغيره بها
في الاقرار المطلوب فيه اليقين او الظن الطالب لانه يحتاج الى مزيد احتياط

ومن ثم قلنا ما لنا الشافعي صل ما ابني عليه الاقرار ان الزم اليقين واطرح
الشك ولا استعمال الغلبة هذا ما انضم الي ذلك من كون الاصل عدم وقوع
الزائد على ما قرأناه اراده ومن قولهم كنيات الطلاق لا تنتقل الى الصريح بالقرائن
على ارادة القائل بقوله قد اخرجت زوجتي انه طلقها ثلاثا فلا يلحق ذلك
بصرح الاقرار الذي لا يقبل منه عدم ارادته فان قلت قد ينافي ذلك
قولهم الاقرار بر وخوها محمول على عرف المتبادر من اللفظ قلت محل ذلك
في عرف علم مطرد عارضه المبيع الخوي فلم ينظما ليه لعدم قصد اليقين
غالبه قايق العريشه على ان السبكي وجهه رجعوا بقدم المبيع الخوي
وجه قوي فلو قال ليس لي عليه كذا فقال نعم كانت اقرارا على الخوي
الثاني واما لفظه قد اخرجت زوجتي فلا يعارض مدلولها للنفوي
عرفا قوي بالعموم والاطراف الوجه مأمور من تصديقه والله اعلم
مسألة في شعيه الى وجه الجور ان معه بندقا فارسلوا اليه وجسوه
وطلبوا منه البندق فطلب منه هل يبلده ليس ذاك وشكرك ولا يخاف سطوته
وقال ضمن عني بتسليم البندق فقال له لا افعل حتى تحلوني بالطلاق الثلاث
انك توفني لي بالضمانه وتسليم البندق وانا اسلمه الى الدولة فخلق بالطلاق
بالطلاق الثلاث كذلك ثم سلم الخالق المذكور البندق الى حاكم السياسة
ولم يسلمه الى يد الضامن فهل يقع عليه الطلاق ام لا واذا قلتم لا يقع الا
بالياس من تسليم البندق فهل يكون العجز عن تحصيله من والي الجور
باسا واذا لم يصرف البندق ولا وجد مع شخص ولا في مكان معلوم
وعجز عن تحصيله هل يعد ياسا ام لا **جواب** رضي الله عنه ان الطلاق
الثلاث معلق بانتفا احد شيئين احدهما الوفا بالضمانه وذلك قد
وجد بتسليم البندق الى حاكم السياسة اذ الضامن في عرفهم قد بري وصد
على المضمون عنه وفي تلك الضمانه لان العرق قاض بان الضامن انما
يخاف ان يلحقه بذلك الضمان تبعه من ولاية الجور فكانه قال ان
لحقك تبعه في ضمانك علي فامراني طالق ثلاثا وذلك منتف فان قلت
قد انتفى الوفا بالضمانه اذ لا ضمانه وهنا حقيقة سرعية حتى يوفي
بها قلت القريشه العرفية القوية بالمطرد ان المراد هنا صورة تلك الضمان
الا الضمانه الشرعية مع قانضم الى ذلك من الالف واللام للعهد الذي اراد

الدين

الضمانه المذكوره لما تقر ان العرف الاستعمال متى اطرد كان منطوقا اليه في
التعليق والامان ولم يعارضه عرف لغوي ولا شرعي اذ لم يضمن عليه ضمانه
شرعية حتى يحمل التعليق موقفا على عرف اللغة والاستعمال والثاني استعمال
البندق الى يد فان صرح بان المراد في تلك الواقعة او نوى ذلك فلا شك في
وقوع الطلاق الثلاث عليه وان لم يقيد بلفظ ولا نية فلم يسألنا نظير
اقتى به القاضي حين بعدم وقوع الطلاق وبالياس وقال الامام الذي عندي
انه يراعي العادة فيقع الطلاق الا بالياس وقال الامام الذي عندي انه يراعي
العادة فيقع الطلاق لا لو دخل رجل على صديقه وهو يتغدى فقال تغدى
معى فقال لا افعل فقال ان لم تتغدى معى وامراني طالق فلم يتغدى معه فعند
القاضي ان التعليق مطلقا حتى لا طلاق الا بالياس من البغدي معه موت احدهما
وعند الامام وكذا عند النووي ان التعليق مقيد بما تقتضيه العادة وانه
اذا لم يتغدى معه من ذلك القد الغد الذي دخل وهو يا كذا طلقت قيل
وهو افقه لكن المعتمد ما قاله القاضي فعلى صاق كلامه في مسائلنا لاس
ما يقع الطلاق الا بالياس من تسليم البندق الى يد ذلك الضامن بموت احدهما
او زوال اسم ذلك البندق بان تغير صفته عما هو عليه او يختلط بغير الغير
المحصور بحيث يحيل العادة امكان اقباضه وحده ومع غيره وعلى ما
كلام الامام تقع الطلاق الثلاث في مسئلتنا لاقتضا العادة ان المراد اقباضه
ايه في تلك الواقعة لكن المعتمد في الفتوى الاول كما مر والله اعلم
مسألة رجل تخاصم هو وزوجته فخرجت من بيته تريد بيت اخيها
فتبعها فقال اذا دخلت دارت اخيك فان طالق ثلاثا فخرجت عن الطريق
فبيت الزوج فلقبها اخوها فقال ارجعي الى بيتي والا قتلته وتهدها
وكان له قدره على ذلك فذهبها به ولم تكن تقدر على منعه فخرجت و
دخلت الدار التي خلق الزوج بالطلاق على دخولها وهي تبكي فهل يقع
الطلاق بدخولها ام لا لانها مكرهه اجاب رضي الله عنه انه اذا قصد
منها من الدخول وشعرت بتعليقه وكانت ممن تبالي بمخالفتة اي
تؤثر غرضه وتحرص على ابرار قسمه كما هو فرض السؤال فدخلت مكرهه بما ذكر
في السؤال وكان دخولها الداعي لآكراه فلا طلاق وان استدامة الملك
في بيت اخيها مختاره لان المعلق عليه انما هو الدخول واستدامت

الملك ليس دخولا فلو خرجت بعد ذلك الى خارج الدار التي تعلق الطلاق
 بدخولها ولو كان خروجها بما اعتمدت عليه من يد يهاشم دخلت الدار
 بلا اكراه طلقت ثلاثا لان اليمين لم يتخل بالدخول الاول وسبيلها
 في عدم وقوع الطلاق متى خرجت ان لا ترجع حتى يهدى الاخ المذكور
 وتعلم منه انه متى علم بخروجها وتركها الدخول كفعلها محذورا بناعا
 امر من تخاف سطوته منزلة الاكراه كما هو الصحيح هذا ان خافت منه
 حالا فان غابا وخافت منه بعد قدومه وعلمه مثلا فدخلت طلقت
 بنا على ان الاكراه محذور مستقل ليس اكراهها كما هو المنقول وان نظرت
 في العباب وغيره فالجواب ان هذه المرأة التي خلت دارا فيها مكرهه لا تطلق
 مادامت فيها ولا بعد خروجها منها ان دخلتها مكرهه والا كان خروجا
 ثم عادة اليها بلا اكراه طلقت ثلاثا ولو دخلتها بعد من طويل عملا
 بعموم اللفظ وان اقتضت القرينة انها اراد دخولها في تلك الحرجه
 فلو ادعى ارادته ذلك دين على المعتمد وهذا الذي افتى القاضي حسين
 في نظير المسله وطريقه اذا خاف دخولها في حرم ان يتخالف بها ان بقيه عليها
 اكثر من طلقة ثم يجد مكانا حيا فلا يعود الحنث على الاظهر والله اعلم مسله
 ما الضابط الذي يعرف به الشخص انه من ذوي الاقدار الذي ذكره العلماء
 انه اذا خوف بالصفه في الملا او الشتم اذ لم يطلق فطلق لا يقع طلاقه
 الحديث ليس الرجل بامير على نفسه اذا جوعته او وضعت او ضربت
 رواه البيهقي عن عمرو وغير ذلك فان اهل هذا الزمان على ما لا ينفك
 على علم سيدي اذا وثر بقا امير ان المروءه ونقدوا بمعايير الفتوة التي
 ذكرها المرادى في اداب الدين والدين والدينا والتعالي في كتاب مرآة المفارقة
 لم يجد لاعلام منصبا فيها نصيبا والثر الناس من شوعا وتابعا وكهلا
 ويا فعا اذا نظرا لاشان الى ما جلبوا عليه وتدينوا به وجنحوا وجد
 الظرفي عندنا في لاله والنيب في القاله ممن يتمخرون بين يدي الخاضعين
 في المجازي ويرسل ربحه وجبقه في المساو ونسب وشبه من لده
 ويختار في القول بقدره واج الخاضعين وامهاتهم فيضحك منه
 ويتعجب من فعال المستبد له واقوال الفتنة المستبد له لا يدب عندهم من
 واقفهم وليس الفطن من رافقهم فهل يحكم لاحد بعلم وقوع الطلاق

فلو خاف قول فلو
 خرجت الى خارج
 الدار الى خارج

من

من يشاهد منه خرم المروءه او يفرق بين الناس جالا ووقفا فمن كان
 من افراد الرجال يرجع الى اصل وحسب كان ذلك المروءه في حقه ومولا فلا جوابا
 شافيا اجاب رضي الله عنه ان الضابط المعروف كون الشخص من
 ذوي الاقدار انما هو العرف وذلك يختلف باختلاف الاستخاض والادب
 والامكنه والاحوال قرب شخصين ببيان واحدا فيبعد عرفا ان ذلك السبب
 فيه حظا لربه احدهما دون الاخر وربما يلبس بلبسه شخص في زمين
 او مكانين احالين فيبعد عرفا الخاطرة بختة بذلك في احد كل من المذكورات
 دون الاخرى وذلك امر واضح مشاهد لا كما دلتس والذي ضبط الاصطلاح
 انما هو الشيء المخوف به وهو ما يورث العاقل الاقدام على ما اكرو عليه علم الكره
 به ويظهر ضبط ايضا بان كل ما يصلح ان يفرض به الشخص فعل معصية
 ليس لها وقع وامام اذ كره السائل من ان الشخص ربما كان يسب ويبغض
 الرذائل فلا يكثر بذلك ولا يبالي ولا يبعد عرفا انه الخط اعون رب تعالى فلا يشك
 ان ذلك حال كثير من ممن يبعد عرفا من ذوي الاقدار لكنه يصدق على سبيل
 المرح والمجانة ولو صدر على سبيل الجد لعد عرفا حاطا عن تلك المجانة
 والمكره لا شك جاد لاهازل فيبعد بالنسبة الى الذي القدر محذورا مناسبا
 من غير نظر الى انه في حال المرح غير منخط بذلك ولا نازك وهذا بخلاف
 الارذال فان السبب لهم مطلقا لا يشين فليس محذورا بالنسبة اليهم بل يستهم
 له اخذ وعطا في كل مكان وحين ولا يحمل هذا السؤال اكثر من هذه المقال من
 المقال والله اعلم مسله الرجل طلق امرأته ثلاثا بحضور شهود ثم ادعا
 انه شرط بحيث يسمع نفسه ولا يسمع الشهود فقال ان لم تكسني ثوبا سرا
 ثم قال جهرا زوجي فلانه طالق ثلاثا فهل يقبل قول ظاهره لام كين الحكم
 وقد سئلوا بعض الفقهاء فافقاهم بانه يصدق ظاهره واستشهد بان من كان
 القول قوله في اصل الشيء كان القول قوله في صفته ويقول العباب لو قال
 ان دخلت الدار انت طالق فتعلق ان لم يرد تخيرا قال فهل نظير
 المسئلة مع سلب حرف الجزا وهو الغافلينوا لنا الصواب من ذلك اجاب
 رضي الله عنه انه سبق مني جواب على عين هذا السؤال من لسائل اقتضت
 فيه على ما اعتمد لعدم ظني ان فيه كلاما من بعض المفتين يحتاج سبب
 ذلك الى من يدبره انه يؤكده ولكون الاية به طلب ذلك على عمل

لا مهمل فاما اذا تعدد وقوع المسئلة وقوع الطلاق الثلاث ودعوى الزوج
 التعليق اما ان يصدق عليه المرأة ام لا فان صدقته فذاك هو الاطلاق
 قولها يمينها لانه وقع الطلاق ظاهرا وادعى رفعه بما الاصل عليه
 وكذا لو شهد عدلان قالت المرأة او الشاهدان لم يأت بالتعليق
 على نفي محض وهذا ان قالت المرأة او الشاهدان لم يأت بالتعليق
 لم يسمعه اي بالتعليق فالقول قوله يمينه لانه لم يكذب وفي الاول
 كذب صريح فاحتاج الى ثبات ما ادعاه الى بيته وبرهان ذلك قول
 صاحب الانوار بشرط الاستثناي والتعليق اسماع غيره والا اي
 وان لم يسمع غيره صدقت اي المرأة في نفيه اي نفي ما عدله الزوج
 من تعليق او استثنا او فم قوله في نفيه عدم تصديقها في عدم سماعه
 بل القول قوله يمينه كما هو وبذلك جزم في العباب حيث قال الباب الرابع
 في الاستثنا والتعليق بالمشية فالاستثنا بالآل ونحوها جازم بشرط
 ان يسمع نفسه وغيره والاصدق في نفيه اه وهذا في مسئلة وقول
 الروضة في اول الباب السادس في تعليق الطلاق لو قال انت طالق
 ان وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهر الحالة كذلك على عدم التعليق
 ان قصده وعدوله الى التخيير قال الامام الاصل كان وضعه خريده
 على فيه فالقول قوله يمينه اي لو جرد القربى وانما لم يقبل الا باليمين
 لحيثما ارادت التعليق على شيء قد حصل كقوله ان كنت دخلت الدار
 فانت طالق وقد دخلتها لكنه اعني النووي في الروضة نقل في باب
 تعدد الطلاق عن اسماعيل ابو شعبة انه لو قال انت طالق اوان
 لم طلقت الا ان يقصد التعليق اي بقوله ان او الاستثنا اي بقوله
 ان لم ويصدق في دعوى ذلك للقربة انبوهي لا يتيان باداة التعليق
 ونبه على ذلك ابن المقري في الروض حيث قال بعد ان ذكر انه لا يقبل
 ظاهرا الا ان منع الاتمام وسبق عن ابو شعبة خلافه ولعل هذا اصح
 اه وقال في شرح الروض بعد مقال ابو شعبة وسياتي في اول الباب
 السادس في حاصل الوقوع الا بقرينه اخرى بان منع اتمام الكلام
 المصنف ثم ولو تعذر من جهة موت او غير ولا قرينه والقياس
 الوقوع لا عدمه كما زعمه الاستنف لان سكوتة على اتمام الكلام

في قوله المقتضى في هذه المسئلة

دال على الاضرب عنه ويدل لذلك الاستثنا السابق ولا يعارضه قوله ان الصيغة
 وضعها التعليق لان دلالتها على ما وضعت له مشروطة بذكر مدلولها مع
 انه يحتمل ان يحال الطلاق نحو ان كنت زوجتي ووجه دلالة هذا على
 مسئلة انه اذا لم يقبل قوله مع وجود ادات التعليق وسماعها منه لا يقبل
 اخرى فلان لا يقبل قوله ظاهرا مع عدم سماع شيء من باب اولي هذا ما قاله
 في الروضة في الباب السادس وصح في الروض وشرحه وكذا على نقله في
 باب تعدد الطلاق عن ابو شعبة من تصديقه وان لم يسمع احدا يده على
 فله لان اتيان ادات التعليق يمينه ظاهرا على ارادته فان قلت
 فرض هذه المسئلة ان لم يتلفظ بالمشروط وانما ادعى ارادته وفي المسئلة المحي
 عنها ادعى التلفظ بكل من الشرط والمشروط فافتراقا قلت قد مر عن الانوار
 والعباب ان اللفظ بذلك اذا لم يسمع غيره لا اثر له في تصديقه فهو كالمو
 لم يتلفظ به فانفق وقوله صاحب الجواهر نقلا عن القاضي لو ادعى الزوج انه
 قال ان شاء الله وانكرته المرأة يميني على تبعية الاقرار ان قلنا لا يتبعضا
 اي وهو المروج صدق يمينه وان قلنا يتبعضا اي وهو المراجع صدقت
 يمينها فتعلق انه لم يقل ان شاء الله اه قال المزني في التخييد والقياس حلفها
 على نفي العلم اي للقاعدة الممهدة من ان الحلف على نفي فعل الغير غالبا كذلك
 واستشهد المحقق حفظه الله بما ذكره لما قرره من ان القول قول الزوج
 لان كان القول قوله في اصل الشيء كان القول قوله في صفته وقد اتفقنا في
 الاصح فانه مثل عن من علق طلاق امراته بدخول الدار فدخلت بعد ايام
 فقالت المرأة قد دخلت الدار وطلقت فقال الزوج انا قلت حال التعليق
 ان دخلت اليوم فانكره المرأة **حاربا** ان تكن هنا يمينه يعمل بها فالقول
 قول الزوج يمينه لانه اختلاف في كيفية لفظه وزمما كانت هذه المسئلة
 منصوصه في المذهب في كتاب الوكالة اه قلت لكن ما قاله غير معتمد
 لا سيما وقد استشهد بكلام المذهب في غير طائفة وقد نقل ان الكلام
 في باب مقدم على ما ذكر استطرادا في غيره لعدم توفر الدواعي على تجريده
 والفرق بين الموكل والزوج ان لفظ الوكالة لا يترتب عليه حق للموكل
 حولا يقبل من الموكل دعوى صفة تقتضي مخالفة ما يدعيه الموكل
 وانما في نيابة واقامة للمستأجر مقامه فصدق الموكل في صفته كما صلا

قول علي بن ابي طالب

اجل الصنف اصل
 واستشهدوا بالاختلاف
 الوكيل والموكل
 صفة الموكل

بمخلاف لفظ الطلاق فإنه يترتب عليه بثوت حوائله تعالى وللزوجه عنها
فهي وحدها ظاهر الاحتجاج مدعي بقاها على صفات ثبات ذلك أو تصديق من له
الحق وفي الزوجه وانما كفي تصديقها لاننا نعتقد كونها على معصية لو اجتمعا
لقولنا ان ذلك التصديق لا قصد لعدم قابلية ما قصد الطلاق فوقع
على من يقبله صيانة للكلام عن الالغام امكن واستشهاد المحجب كان الله
له بان قول الزوج ان دخلت الدار انت طالق تعليق ان لم يرد التخيير وأنه
تظير الميثله فليس في ذلك ما يشهد لما ذكره من تصديق الزوج ظاهر
لان في الميثله المذكوره بلفظ التعليق غير انه لما حذف الغا المشروطه عند
النجاه في جواب الشرط اذا جملة اسميه احتمل انه امر من عن التعليق
وانما قوله انت طالق وذلك احتمال بعيد لا سيما بالنسبة لغير العارف
بالمصحيح الخوي كفي وظاهر ان دقايق العربية التي لا يكا ديعرفها الا
من له ادراك قوي فيها بل قد عهدت في الكلام تفصيحا وان ادعي
ان ذلك لضرورة الشعر كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت
من يفعل الحسنات ينجيها والشر بالشر عند الله مثلان فتعين
ان التعليق في تلك الميثله ظاهرا وانما عارضا سقوط حرف لا يعرفه الا
الخواص فكان ذلك المعارض ضعيفا بالنسبة اليه والمثله المبحوح عنها
ليس فيها تعليق ظاهر وانما هو محض دعوى فاحتج الى اليقين عليها
والاصدقت الزوجه ان انكرت فقال صلى الله عليه وسلم البينه على المدعي
واليمين على المدعي عليه اخرج به هذا اللفظ الترمذي عبد الله بن عمر
والمثله التي ذكرها المحجب مستشهدا فيها بخلاف بين البغوي والبخاري
والاسنوي المذكور في كوكب الاسنوي والقسم الاول عن نفايس الانوار
ومن المحجب قول الاسنوي في الكوكب الدرعي من عا على اشتراط الالف
في جواب الشرط اذا كان جملة اسميه لو قال من رد عبدك كذا او حذفت
الالف لم يستحق شيئا وكنت عليه قلت الاوجه الزوجه والاقتضا العرف
ان استعمال ذلك ولا ينظر الى دقايق العربية التي لم يتعد ايرادها والله
في اعلم مسكاه عن المقرب الطلاق الثلاث اذا ادعي انه فصل بين قول
انت طالق وبين قوله ثلاثا فامروا وان اقراره بالثلاث انما كان لفظا
فهو يقبل منه ذلك مطلقا ام لا بينوا لنا ذلك مع ما يتعلق من دعوى
ما لم يصدق منه في حق الزوج الحجاب في قصدها بالطلاق العذر

وان كان في حق الزوج الحجاب في قصدها بالطلاق العذر

العذر بعد الاقرار بالطلاق اجاب رضي الله عنه اذا ادعي ان قوله
ثلاثا يتصل عرفا بقوله انت طالق فان صدقته المرأة فظاهر وان ادعت
الاتصال فان شهدت بينه بمدعا أحدها فظاهر ايضا ولا تشهد لكل منهما
بينه قدمت بينه المرأة لان معها زيادة علم اذا ثبت الاتصال الذي هو خلاف
الاصل وان لم تكن بينه فالقول قول الزوج يمينه لرجوع ذلك الى الاختلاف
في صفة لفظه سواء قلنا ان قوله ثلاثا مصدر محذوف اي طلاقا ثلاثا لثبوت
نزيده اشديدا اي ضربا وهو ما ردت الامام القول الا في وبالف فعل خلافه
جهلا بالعربية وبه حزم في لعباب حيث قال وتقريره طلاقا ثلاثا ام
قلنا انه تميز لان فيه تفسير لا بهام الجملة قبله فصدق عليه حد التميز وبه قال
جمع من الاصحاب ووجهه ما تقرروا ان كان الاول اظهر فان حلق فظاهر وان
نكل في حلق طردوده فكالمواقر مدعاها فحرم عليه دون محل بناء على ان الاظهر
ان اليمين المردوده كالاقرار او على مقابله اي انها كالبينه لكن انما يتأتى ذلك اذا
بقي الزوج عليها حق بفرض تصديقه والامكان كان ذلك قبل الدخول و
الاستدلال فهو مسلم بيني وبينها بقوله انت طالق فكيف يدعي عليها ما لا
الزام فيه والدعوى من شروطها كونها ملزمة ومثلها نحو مدخول بها
وقد بان بانقضاء العدة فاذا تقررت ذلك اي تصديقه في الفا قوله ثلاثا
لعدم الانصاف وقد صارت زوجة بخومرا جعلته او كانت في العدة فهو
يبرأ من رجعتها ولم يصدر منه اقرار بان طلاق ثلاثا فطاهره وان
صدر منه ذلك او قصدا عليه لثلاث باقراره فان ادعا انه بناء على
ظن وقوع الثلاث باللفظ المنفصل والحال ان المرأة حكن به له في دعوى
الانقصال المذكور ولم يثبت الا بيمينه فلا تنافي الى ذلك الدعوى
ومواخذته باقراره مسطرة حتى لو كان قد رجع حكمه صحة رجعة صرح
بذلك السيد السميدي حيث قال في فتاويه والامام هو في عرفه منه واعتداله
به او سلمه خصمه كما ارشد اليه كلام من ذكر المسئلة وكلام من اطلق مجهول
عليه انتهى فان كانت المرأة مصدقة بانه انما قال ثلاثا بعد طول الفصل
او ثبت ذلك بالبينة وقد راجعها او اراد ذلك لكونها في العدة في
مسئلة البينة لا في اعني قوله في باب الكتابه بعد تقرير عدم دعوى
العتق فقول السيد للمكانت وقد اذا عتقت ونحوه للمقريته الصارفة

180

وقياسه من اطلاق لفظ ظن امراته طلقت به فاقرب بالطلاق بناء على ظنه
ثم طاعه بالاستفتاء انه لم يقع به طلاق فقال لما اقررت على بنا ظن وقوعه
به انه يقبل بيمينه اه قال الفرائي وسوال فصل لفظ السيد والزوج بما يني
عليه ظنهما ام لا وقع بمال ام لا واقم في الروضة وحكاية في الشرح الصغير
عن جماعة وكذا النزاع في الخادم ونقله فيه عن قطع العدائين واشهر
الامام بعد قبول قوله الا ان اتصال امره بالقربية التي استند اليها و
استحسنه الراغب حيث قال وهذا تفصيل قوي لا يابس به اه ومع ذلك
فالمستقول الاول وما قاله الامام بحمله قال عليه السيد السمرودي
لجئت الامام اعترض لا استبعاد التصديق بحاله جهله وان صدقته
وتم براجعها وقد بات وانما اراد تجديد النكاح فان شاهدة بيمينه
حسبه بانفصال قوله ثلثا وحسنا شهادته الحسنة دون ضرورة
فحمل الحاكم على انه اراد ذلك بالاقراء وسوغ له التجديد وان لم يجبه
او قلنا لا يصح دون ضرورة والخلاف في ذلك معلوم فله التجديد باطنا
لا ظاهرا كما افق به الطبيب الناصري وهو اوجه من اطلاق بعضهم
القبول ظاهرا مطلقا وفيه العذر بالاحتياط للبضع هذا خلاصة
القول في هذا البحث والاقوال الكلام عليه وعلى نظائره في الابواب الفقهية
مع سرد اقوال العلماء وفتاويهم بطول بحيث يستقصاوه في
هذا المحل والله اعلم **مسئلة** اذا اقر الرجل عند تلفظه بالطلاق عني
حصاة وادعى انه نزلها الزوجه واقام بيمينه بالالتزام المذكور او صادقة
المراة عليه وما الفرق على عدم تقرير القبول بين هذه القريتين وقول
الطلاق المراد من وثاق **اجاب** رضي الله عنه طالع ما تطايرت الا
الاسئلة على المعتمد في حكم هذه المسئلة ونصا هرت عليها الاجولة
التي جملة منها ليست مقصودة وقد اتفق لي عليها جواب طويل لا
يمكن استقصاؤه هنا وحاصل الكلام فيها ان لا يترك قال في قياسية
اذا قال الزوج جئت طالق وفي يده محجوف فالتاها بحضرة الشافعي
ونوى غير الزوجه لم تطلق قال وكذا لو لم يكن معه شهود وصدقه
الزوج على ذلك قال وبخوه **اجاب** احمد بن حسن الخليل والجمال العامري

فمن

فمن ادعى تعليق الدور اي وبخوه **اجاب** الفقيه القطب موقوف الشمس
اسماعيل الحضري فمن قال نسيب طالق وقال قصدت الاحنية فانه قال ولو
واطي شهودا على ما يريد فيتحه ان يقبل منه في الظاهر او في المثل **اجاب**
القاضي ابراهيم بن ظهير والزمعي ومحمد بن احمد بافضل الحضري وغيرهم من
فقهاء بيده وفي جواهر القولي تقع ظاهره وفي قبوله باطنا وجهان واقر
المرجده في فتاويه وكذا الجدل العلامة محمد بن احمد الاشعر واقتى ابو زرعة
بالقبول باطنا لا ظاهرا فمن واطا شهودا على انه يسمى حمارته باسم زوجته
وانه اذا ذكر اسمها يريد الحماره ويرد كل من المتالتين اعني القبول طاهرا
وباطنا والقبول ظاهر فقط اما الاول فيقولونهم لو قال لزوجته ودابته
او رجلا احدا طالق وقال قصدت الدابة او الرجل لم يقبل لانه ليس لهما محلية
الطلاق كما صرح به الماوردي والشافعي وحزم به الراغب في باب التشكك
في الطلاق من العزيز حيث قال فيه ما لفظه ولو كان معها يقني الزوجه رجل
او دابة فقال عيت الرجل والدابة لم يقبل لانه ليس لهما محلية الطلاق اه
فتأمل التعليل تطرف في جواب سوالك بالدليل ويقولونهم ان الاصل في
اللفظ الصادر من اهل الاعمال ما امكن ولان الشهادة على ما في القلب
غير ممكنة لعدم اطلاع الشهود على ما فيه على ان نفس تلك البينة
بالنسبة الى ما لا يقبل الطلاق باطلا ذلجس في كتاب الله ولا في سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد قال شارح صيدى الله عليه وسلم شرط اي قاله اول
ليس في كتاب الله فهو باطل وان كانت شرط في قصة بريمه في صحيح البخاري
وغيره واما الثانية فلان القبول ظاهر فقط يدين وليس مثل هذا لا محالة
كما يعرف باستقرار كلامهم لان اللفظ المنوي هنا لا يحتمل بل لو قبل شخص
على نحو حصاة في اطمبها بالطلاق او بعيره لم يكن الا محنونا او احمق في اصل
ما يمكن في اراضي القلوب بعد ذهاب الزبد جفاء ووقع الطلاق باطنا
وظاهرا بحيث لا يجد العاقل فيه خفا لهذا قال ابو حنيفة الذي يخفى ترجمه
وبدأ في انه لا يقبل دعواه وان اشار الى ما ذكره وان من قال لزوجته ودابته
فذكر مسئلة العزيز المارة قال ومحل تصديقه على القول به اذا لم يسبق من الزوجه
سوال الطلاق والا لم يقبل جزما كما قاله البغوي في نظير مسئلة ومثله الراغب
واقره ومحل ايضا ان اشار بخوا حصاة حال التلفظ بالطلاق والا لم يقبل

قطعا والقول قول المرأة في نيتها ان لم يكن في نيته وقال الحد المار ذكره
بعد ذكر مسئلة الرافعي والفظه قبان بذلك انه لا يقبل منه هذه الدعوى
في مسئلة العجورم والوصاية من باب اولى لانها ليس لها محلية الطلاق
ولا الخطاب وظهر ان ذكره الازرق ضيق باطل لاعتماد عليه وان من
وان من افتا بذلك فعتواه مردوده بالنصوص القطعية والادلة الشرعية
او قول السائل اوصاد فنة المرأة جوابه ان مصادقته غير نافذة لعدم
تحضر الحق للزوجين بل فيه حق الله تعا والمصادقة في مثل لا تقيد كما ان
عبد السلام في مثل ذلك واقروه على ان ما بطل شرعا وان علم صدق وكيف
يصير صحيحا بالمصادقة وقوله وما الفرق بين هذه القرينة التي جوابه
قولي في الجواب الذي ذكرته الفرق ان لفظا كما يصدق على الوثاق حقيقة
لغوية فحقيقة مشتركة بينهما باعتبارين فاشرفيه يخصص النية و
ذلك متفق في مسئلتنا كما هو ظاهر **نعم** يتردد النظر في ان دعواه
قصد نحو الحصة بعد ان طليت منه الطلاق بما هل يتضمن دعواه الاطر
عن بذلها فيكون من قصد لا ابتداء بالطلاق حتى يثبت له الرجعة اذا طلق
على ما ادعاه والذي افتى به الحد المار عدم تضمن ذلك الاقرار
ببينونه المرأة لا ندين على ان الطلاق ومراجعتة تتضمن ذلك الاقرار
بوقوع طلاقه رجعي او هو بيات ما ذكره ولا وهو محتمل ويحتمل خلافه
اذ لا يلزم من بطلان خصوص وقوع الطلاق على نحو الحصة بطلان عموم
كونه ثم يقصد جوابها الذي هو مصدق فيه كما في اصل الروضة ودرج عليه
جمهور المتأخرين وصرح بها الامام والروايي والاستعداد الاذري
القبول غير قاذح في المنقول والله اعلم **مسئلة** قوله في لعباب
في تعليق الطلاق ولو قال ان خرجتني غير لاي اثره للحديث اوبى حق فانت
طلاق فخرجت غير لاي لاي لم تخل عينه ولا به الخلت ثم قال بعد ذلك
بورقين **نعم** مع لود خلت زوجه مكشوفة الوجه ليراه او يراها الا
فهو طالق فرجعت ولم يراها اجنبى طلق في الاولى لا الثانية ولو قال
ان خرجت غير لاي لاي لم تخل عينه فخرجت غير لاي لاي لم تخل
عينه اه هكذا او جدناه في موضعين في ما عندنا من النسخ فهو هو على
الصواب ام لا **جواب** رضي الله عنه قول العباب في ان خرجت غير لاي لاي

قال ابن ابي عمير في قوله فخرجت غير لاي لاي لم تخل عينه

الحديث

للحديث قول غير محرر مع انه كما ذكره السائل مكر وقوله فخرجت غير لاي لاي
لم تخل عينه جوابه ان يقال طلقت واخلت عينه اما الطلاق فلو جود
الصفة وهو الخروج المقيد بانتفاء ليس الحيزر واما الخلال اليمين فلقاعدة المقر
وهي الخلال التعليق بوقوع نحو الطلاق به فلا يكرر بتكرار وجود الصفة ان كان
التعليق بغير كلما من ادواته فمن ثم لو قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقت
وقع ثنتان فقط المبحر التي هي صفة والمعلقة لوجود الصفة ثم لا يقع ثالثة
لا لخلال التعليق بوقوع الثانية ولو قال كلما وقع طلاق فطلقت وقع ثلاث
لا قضاء كلما التكرير بوقوع الاولى وقعت الثانية بوقوع الثانية وقعت
الثالثة وقوله رحمه الله ولا به الخلت صحيح ايضا حتى لو جرت بعد ذلك غير لاي لاي
للحديث لم تطلق هذا هو منقول الجمهور ووجه الخلال فيها مع ان الخلت لم يحصل
لبقا لصفة حصول البر الزمان اليمين كما الخلت كما سياتي بقرره وفي نظيرها
وهو ان خرجت بغير ادبي فانت طالق فخرجت باذنه قول يخرج من عكسها
الا في ذكره ايضا ان التعليق لا يخل وجري عليه العزالي في ان خرجت بغير خفي
فخرجت بخوف كما حكاه في الروضة ثم قال والوجه الا لخلال فلو كانت عبارة العيا
في هذه المسئلة فخرجت غير لاي لاي وكذا لا به الخلت كانت صحيحة مع الاشكال
في الخلاف في الثانية ولو لا تصريحه بعد لخلال في المحل الثاني فخرجت
غير لاي لاي لم تخل عينه لا يمكن ان يقال في الاولى ان قوله لم تخل عينه لعله من
زيادة الكانت اذ في اريب في الثاني ان يقال لعله اخلت عينه لا وهم عدم لخلال
لو خرجت لا به وهو لا ياتي الاعلى قول يخرج ليس ثمان العباب ترجحه مع انه
قد صرح فيه بالاخلال في المحل الاول فكل ذلك من البرهان على انه لم يتكرر له هذا
الحديث حال التصديق ولعله سرت اليه وهلة من قول الروضة فخرجت لا به
الخلت اذ فهم منه انها لو خرجت غير لاي لاي لم تخل فان قلت لا عتب عليه فيما
فهم فان تقييد الروض بفهمه مع ان متاخر حليم يتعرض قلت لا عتب
عليه من حيث الوهل الساري اليه الذي لم يعصم منه العلماء وانما ذلك من
حيث القاعدة لماره وهي ان الطلاق الواقع بصفة يخل به التعليق اذ لم
يكن باداة التكرار ومثل هذا لا يكاد يلبس على مثل هذا الامام الخليل فسمي
من لا ينام ولا يسهو وان قال الروضة فخرجت لا به لانها هي التي تحتاج
الى ان يبين الحكم فيها لما فيها من الخلاق **نعم** لو غير بقوله فخرجت ولو

لا يسهل الخلل كان اولى وقد سبقه الى مثل هذه العبارة الشيخ في المصنف
 حيث قال وان قال ان خرجت الا ياذن فان قلت طالق فخرجت بالاذن اخلت
 اليمين وان خرجت بعد ذلك بغير اذن لم تطلق اه لفظه فصرح بالاخلال
 في الخروج بالاذن لكونه محل الخلاف وتركه في الخروج بلى اذن لعدم الخلاف
 وقد وقعت المسئلة في العباب في الايمان على الصواب حيث قال ولا يخرج
 فلا يغير اذنها والا ياذن او حتى ياذن له فخرج بلا اذن حنت اوبه فلا
 وان لم يعلم به او علم وورده وتخل بمبته في الحالين اه لفظه اذ قياسه في مسألة
 الطلاق ان يقول فخرجت غير لاسبه طلقت اولاسبه فلا وتخل بمبته
 في الحالين اذ مسألة الطلاق فرع هذه كما صرح به السامى حيث قال في جامع
 المختصرات ما لفظ وان خرجت بغير اذن او خفي تخلف بالخروج مرة ولو
 باذن في المذهب وخفي في الاقوى كغير لاسبه المهر فخرجت به قياسا
 حسا خلاف العكس اه لفظه واراد بالعكس لو قال ان خرجت باذن لاسبه
 كغير فان قلت طالق حكمها انها خرجت باذن اولاسبه طلقت واخلت اليمين
 طامرا وبلى اذن او غير لاسبه لم تخرج حتى خرجت بعد ذلك باذن اولاسبه
 طلقت وعبارة الشامل في المسلتين فان خرجت بغير اذن طلقت واخلت
 اليمين وان خرجت باذن بر في مبيته وتخل اليمين ايضا فحنت ان كان بغير
 وبيان كان باذن ثم قال وفرق الاصحاب بين مسلتين هذه وبين قوله
 ان خرجت راكمه اي او باذن اولاسبه المهر فان الطلاق يقع بخروجها
 راكمه سواء كان ذلك باول خروج او غيره فان قوله ان خرجت راكمه
 ليس فيه معنى الغايه فلا يكون المعلق عليه الاشياء بخلاف قوله الا ياذن
 يحتمل معنى الغايه اه لفظه الشامل ولم يطلع عليه اعني الفرق الذي نقله صاحب
 الشامل عن الاصحاب محلي في الدخاير ففرق لا يجدى كما حكاه عنه في الاسماء
 قبيل التذرع وكذلك ظاهر كلام الاسماء عدم الاطلاع عليه كما لا يخفى على
 من تأمل كلامه وقد فرق القاضي زكريا وتلميذه شيخنا بن جنح نحو ما
 في الشامل عن الاصحاب حيث قال واللفظ للقاضي في شرحي الروض و
 التمهيد في نحو مسئلة العباب في المحدث لان هذه اليمين اي الجامعه
 بين النفي والاثبات نحو ان خرجت بلا اذن ان خرجت غير لاسبه جهة
 بر وهي الخروج باذن اي وبليس المحدث وجهه حنت وهي الخروج باذن

اي وبليس

اي وبليس المحدث وجهه حنت وهي الخروج بدونه لان الاستتار الذي فيه
 معنى الغايه يقتضي النفي والاثبات جميعا فاذا كان لها جهتان ووجدت احدهما
 تخرجه ليمين ثم قال وليس كما لو قال ان خرجت لاسبه حنت فان قلت طالق فخرجت
 غير لاسبه له لا تخرجه حتى يثبت بالخروج ثانيا لاسبه له لان اليمين لم تستل على
 جهتين اي وهو معنى قول الشامل فلا يكون المعلق عليه الاشياء قال وانما
 علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقع الطلاق اه لفظه وبالجمله فهذا
 يحتاج الى مزيد نظر وتأمل مع ما من له علينا من ايضا حده والله اعلم
 مسئلة رجل اغلقت عليه امراته الباب وومنته من الخروج الا ان يطلقها وا
 خوفه مخذورا جاز ولم يمكنه الخلاص منها الا بالطلاق وعلية على ظنه اذ لم
 يطلق تحقيق ما وعدته به فهل يقع طلاق ام لا **اجاب** رضي الله عنه
 لا يقع طلاقه والحال هذه ما لم يطلق لغير داعي الاكراه نعم ان ادعاه و
 الكراهية المرأة وحلفت حكم بوقوع الطلاق وان تكلت فلو المردوده لم يحكم
 بوقوعه هذا كله حيث لا يبينه لاحدهما فقط والاحكام بها فان كان مع كل بینه
 قدمت بعين الاكراه لان معها من ياداه علم ما تشهد بینه الاختيار بان ذلك الاكراه
 زال فطلق مختارا والا قدمت والله اعلم **كتاب اللعان مسألة**
 قوله اليمين بالمكان اذا اشتهر مسجد بالخير والبركة لكثير ملازمة الصالح المتقين
 فيه والمتأخرين او يكون نائيه يشتهر بالخير والصلاح وظهرت الكراما على
 يديه حتى صار الخالق بهاب اليمين فيه هل للمحكم تعيين ذلك المسجد فان قلتم
 نعم فهل مثل المسجد المذكور في التعيين مشاهد الاوليا المشهورين وقبولهم
 فيكون للمحكم التقليط بالخلق عند قبورهم **اجاب** رضي الله عنه
 ان المسجد المذكور في السؤال لا يخلو اما ان يكون هو الجامع فظاهر والا
 فلا فان كان ثم جامع فالتقليط به لانه اشرف محل ذلك الموضع وان لم يكن
 جامع فلا بأس بالتقليط باي مسجد كان فيما يظهر ولا شك ان العبرة في ذلك
 بما عينه القاضي بذلك من المساجد وان يكون منوطا باجتهاده ونظرة واما
 مشاهد الاوليا المشهورين وقبولهم فالظاهر انه لا يغلب عليها مطلقا
 بل التقليط بالمكان منحصرا فيما ذكره في اللعان وقد يورد بقولهم لو رآه
 القاضي التقليط فيما دون النصاب جرة الخالق غلظا باللفظ فقط اه فلم يثبتوا
 برأيه التقليط بالمكان وغيره وقد يوجد التقليط بما ذكر من التقليط على

في هذا حيث ينبغي
 ان يحد على ما قلتم
 في هذا حيث ينبغي

على الحنا والامان التي يعضونها استوى بيت صمد الارب في فضيلة تلك
 المشاهدة على كثير من الاضطرار عن خوار كعبه والبيعه ويزعم بان مقصود
 من الزجر عن الكذب بما لم يوجب في حق الكافر في البقاء المشهورة في التخليط
 لكونها لا يعظمها غلب عليها ما كان الذي يعظمه تحصيل ذلك المقصود
 بخلاف المسلم فان من شأنه تعظيمها فلا يعد الاخر يعظمه هو او غيره وان
 راكوبته اعظم من المسجد مثلا اذ لا عبرة بذلك الذي في حق المسلم لكونه
 خطا فلا يجعل بقضيته في حق المقيد بالاحكام الاسلامية ومشاهد الصالح
 وقبورهم وان كان لنا فضيلة لا تلحقها بالمسجد في هذا الحكم ولا في سواه
 من سائر احكام المساجد والله اعلم **باب العدة مسئلة** اذ انقطع حيض
 المرأة سنة وخشية الوقوع في المحذور فهل يجوز اعتماد ما اقر به الباري
 ومتابعوه ام لا افتونا ما جاور من **اجاب** رضي الله عنه بما لفظه
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 النبيين وعلى اله وصحبه اجمعين رب اشرح لي صدري ويسر لي امري
 واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي اللهم اجمع لي في الجواب بين
 والثواب واهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك فانك تهدي من تشاء الى
 صراط مستقيم الجواب والله اعلم انزل اسال عن هذه المسئلة التي ليست
 حفيظة بمشكلة لكن وهم بسببها خطب جليل من بعض المتفقه فافتى
 فيها بغير برهان ولا دليل فتارت عزمي لرد ذلك الامر وان عظم في
 تلك الامر فاسعوا الله بالمراد من علا الحق واهله وادعوا بالبطل و
 سبله وانزهاق الباطل واعلم ان الله هو الذي امر رسول الله بالهدى في
 الحق ليظهره على الدين كله ولي في المسئلة جوابان احدهما بسيط
 الحق والثاني بسيط وقد رايت ان اثبت هنا الثاني واضم اليه ما نسخ لي
 حال انكنت من بعض المعاني فاقول مستعينا بالله وبه التوفيق اذ
 فورقت المرأة في حال الحيوة وهي غير حامل وقد كانت من ذوات الاقر
 فانقطع دمها فاما ان ينقطع لعار من ام لا فان انقطع لعار من
 كرضاع من مرض وجوع فلا يحل لها التزوج بغير ذي العدة قطعا
 حتى يبرأ دمها الدم فتعتد بالاقر او تبلغ سن الياس فتعتد بالاشهر
 ولا يبالي بطول مدة الانتظار هذا ما اطبق عليه المتقدمون والمتأخرون

فتعتد بالاشهر
 وهو العدة الخ

من اصحابنا وغيرهم بل نقله الشيخ ابو محمد الجويني في السلسل عن جماعة الصحابة
 رضي الله عنهم كما نقله الاذري وان قاضي شبهه والمراغي وشيخنا الشهاب ابن
 حجر في شروحه على المنهاج وقد اخرج البيهقي بسند صحيح ان حبان ابن منقذ
 رضي الله عنهما طلق امراته وهو صحيح ونفي ترضع ابنته فمكثت سبعة عشر
 شهرا الا يحيض ملعها الرضاع ان تحتص وكان مرض حبان بعد ان طلقها بسنة
 اشهر او ثمانية اشهر فقيل له ان امراتك تريد ان ترضع فقال لاهله احمولي
 الى عثمان فملوه اليه فذكر له شأن امراته وعند علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت
 رضي الله عنهم فقال لها عثمان ما تريان فقالا لا نرى انها ترضع ان ماتت وبيرها
 ان ماتت فانها ليست من القواعد التي يجئ من الميعة وليست من الابكار
 اللائح لم يحسن ثم هي على عدم حيضها ما كان من قليل وكثير فرجع حبان الى اهله
 فاخذ ابنته فلما فقدت المدة الرضاع حاضته حيضة ثم حاضته حيضة اخرى
 ثم توفي حبان من قبل ان تحيض الثالثة فاعتدت عدت المتوفى عنها
 زوجها وورثته واخرج ايضا عن محمد بن يحيى بن حبان انه كان عند
 هاشمية وانصاريه فطلق الانصار به وهي ترضع بنت بها سنة ثم هلك
 ولم تحض فقالت ان ارثه الي لم احض فاخصموا الى عثمان فقضى للانصار
 بالميراث فلما ماتا هاشمية عثمان فقال عمل ابن عمك هو الذي اشار علينا بهذا
 يعني علي بن ابي طالب واخرج حديث حبان ايضا ما ذكره في الموطا وفي
 المطلب ما لفظه بعد ذكر هذين الحديثين وعن علقمة انه طلق امراته
 تطلقه او تطلقين ثم حاضه حيضة او حصتين ثم ارتفع حيضها بسبعة
 عشر شهرا او ثمانية عشر شهرا ثم ماتت فجاء الى ابن مسعود فسأله فقال
 جعل الله عز وجل عليك كفيرا انها فورثتها منها قال وفي رواية محمد بن سيرين
 قال عبد الله بن مسعود عدة المطلقة الحيض وان طالت واعتدادهما بالاشهر
 عند بلوغ سن الياس دليل الكتاب اهل لفظه اذا ثبت اجماع الصحابة رضي
 الله عنهم على ذلك وهم في صدر المسئلة واجماعهم ولا اجماع في الاسلام
 والاجماع محمول في حق من ياتي الى يوم القيمة لا يقدح فيه ولا اجماع الثاني
 فضلا عن اجماع غيره فضلا عن قول بعضهم فضلا عن حجة عدم قدح
 قاله الملقين في التدريس كذا جزموا به ولم يذكر وافية التريص والمقتضى
 كلام الامام ان ياتي فيه في غير صورة الرضاع ويحتمل ان يجيء في صورة

الرضاء اذا كان الانتطاع على غير عادتها و هذا منه غفلة عن كون حذرهم
 استدلال الاجماع الذي تقف الامر عنده على ان جريان الخلاف لا يلزم منه الاستئصال
 في الترجيح لان المبنى لما خالف المبنى عليه في الترجيح لعدم اتحاد المدرسين
 وعدم قدح البارز في التيسير بعد ذكره انه افتى فيمن انقطع دمه الفيرع
 انها تترى بص سنة الشهر ثم تغتد بثلاثة اشهر على قول مخرج لبعض اصحاب
 ويتجدد ان يقال فيمن انقطع دمه لعلته كذلك او يقال التريص اربع سنين
 لما مر من حكاية الاجماع وان انقطع دمه لالعله فالجديد ان حكمها كالاولى ولا
 قال علي وابن مسعود وعطاء وابو الشعثا جابر بن زيد والشعبي والنخعي
 وطاووس والزهرري وابو الدرداء وابو حنيفة واختاره المزني والثوري
 وابو عبيدة والقدمي انها تكث الى ان تعلم براءة رجما ثم تقتد بالاشهر
 وبه قال عمرو ومالك و احمد والحسن وفي كتابه قد مر عدة التريص قولان
 اربع سنين وبه قال الشراي على القديم **واجاب** به ابن الاديب اليمني والقاضي
 سبعة اشهر وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه بين المهاجرين والانصار
 ولم ينكره عليه احد وهو مذهب مالك واحمد وهو الاصح على القول القديم
 كما قاله الشيخان كالبعوي وهو الذي اختاره البلقيني في تربيته قال
 لصحة ذلك عن عمر وقال ان الشافعي قال في القديم ان عمر اعلم معنى كتاب
 الله وهذا قضاء بين المهاجرين والانصار مستفيض لا ينكره منكره ولا
 يخالف ولم يجب في الجديد عن قضاء عمر بحواب ظاهره وقال الامام انكر الشافعي
 في القديم نصير الى من الياس المشقة العظيمة وبذلك افتى الامام في قوله
 صاحب الايضاح والجديد محمد بن احمد الاشعرى واخوه علي بن احمد
 جماعة من المتأخرين وانكره كذا اخرون حتى قال العامري في فتاواه
 يجب نقص قضا قاضي به والذي يقرر عليه الراي كما اوضحته في الفتاوى
 المطولة في هذه المسألة ان القاضي الشافعي والخلفاء ان قضاه لم يجران
 عنده او ميساوي الجديد او ضرورة كالاختلاف المنقح وفي اهلية التريص
 والترجيح بعد قضاؤه وضع العقد قطعا وحرم ولم يصبه نقصه
 جاز التريص الفتوى به لمن هو كذلك ان يبين المشقة الشافعي انه ليس
 من هذا الشافعي في شيء لصحة رجوعه عن الفتوى التي ميساوي
 حكمه سياتي ببناء لتقليل المستفي القابل بذلك ولا لقضاؤه

باطل

باطل يجب نقضه على القاضي وبيان خطايه على المفتي ط لا خذ الله على
 الذين اتوا الكتاب للناس ولا يكتمونه وعلى ذلك دلائل كثيرة ليس هذا محل سطرها
 ويكتفي في ذلك قول الامام المجتهد الشيخ المجمع على جلالته السكي في الوقت
 ان القاضي لم يقل اذا حكم بامر جرح في المذهب لا ينفذ مستند لا عليه بقوله
 تعالى وانما حكم بما اتى الله وقوله صلى الله عليه وسلم قاض قضى بالحق وهو
 لا يعلم فهو في النار فاذا اقدم القاضي على سطر القول على حكمها لا مز يد
 على حسنة وقد يستدل ابو شيكل عن قاضي الشافعي بالقديم في هذه
 المسئلة بعينها فاجاب بان كان مجتهدا مستقلا فله فيه شرايط الاجتهاد
 لم يتفرض حكمه فان كان مقلدا للشافعي كما هو الموجود في قضاة الوقت
 نقص حكمه اذ قد صح عن امامه الذي هو مقلده انه رجع عن القديم والمخرج
 عند ليس مذهب المرجع فينبغي ان ينقض حكمه به والمجتهد المستقل معدوم
 في هذه الاقطار في هذه الاعصار اه لفظه وفي مذهب الاستوي
 او ايل باب القضاء لفظه وانما رجحنا الاول فيكون القديم ليس حجة
 للشافعي لامور منها ان المقلد مع المجتهد كما لمجتهد مع الرسول كما ان الجرح
 من ادلة الشرع ناسخ للمتقدم منها اجما عا يجب على المجتهد ان ياخذ به
 كذا المقلد مع المجتهد مامور في حق نفسه مما اداه اليه اجتهاده اخرا
 وهو المنسوب اليه من قلده كذلك وايضا فان نصه في الجديد على خلاف نصه
 في القديم لا جاز ان يكون الابدليل وذلك الدليل لا جاز ان يكون مساويا
 لدليل القديم واللام يثبت القول بل كان يتوقف في كثير من المسائل فقال
 ولا يبين لي ان اوجب كذا او اقول كذا ولا مروجوا ايضا فيفتي رجحانه
 في نصيره على دليل القديم ومذهب المجتهد انما هو انما هو الرأى في نظيره
 دون المروجح واما المسائل التي عدوها وجعلوها مما يفتي فيها على
 القديم فسيه ان جماعة من المتسبين الى مذهب الشافعي بلغوا رتبة
 الاجتهاد وفي مذهبهم ورجحانها بعضهم الى العمري في اقوال العلماء
 فلاح لهم في بعض المسائل ان القديم اظهر دليلا من الحديث فاتفقوا بها بناء
 على ظهور الدليل غير ناسبين ذلك ذلك الى الشافعي كذا القول المخرج
 حكمه القول القديم فمن بلغ رتبة التخرج ولاح له الدليل افتى بالقديم
 والمخرج ومن لم يبلغ هذه الاهلية فلا وجه لعدمه ولا لقضاؤه بشي منهما

19

كما ذكره جماعة منهم النووي في شرح المذهب على ان المسائل التي عدوها
لا تسلم على ان الافتا فيها على القديم لا من احد من اكثر من خالفوا
في معظمها فافتوا فيها بالقول المشهور بالجديد والثاني ان اكثرهم
فيه قول جديد موافق للقديم فيكون الفتوى على الجديد لا على القديم
اذا علمت ذلك فقد ان لنا ان نسير تلك المسائل التي اشار النووي اليها
وقد ذكرنا هذا القول بسببها فنقول الذي ذكره رحمه الله في شرح المذهب
ثمانية عشر مسألة اخذها من ابن الصلاح الامسكة واحدة منها ثلاثه
اقتصر الامام عليها احدها عدم وجود التباعد في الماء الكثير بقدر قلين
الثانيه التنويب في ان الصبح الثالث لم يصرح بها الامام في النهاية
لما وصل الى قراءة السورة في الركعتين ذكر ان العمل فيها على القديم وهو
عدم القراءة وقال الامام في مختصر الكتاب النهاية ان الثالث تاتي في
زكاة التجارة وقال بعضهم هي اربعة عشر مسألة هذه الثلاث والرابعة
عدم تجسس الماء الجاري اذا لم يتغير الخامسة عدم النقض للمسلم المحرم
السادسة استحباب تعجيل العشاء فانه القديم السابعة امتداد وقت
المعرف الى مغيب الشفق الثامنة جواز اقتداء المنفرد في ثلث الصلاة
التاسعة كراهية تقليم اظفار الميت العاشرة عدم اعتبار النصاب
في الزكاة الحادي عشر جواز اشتراط التحلل من الاحرام بعذر المرض
الثانية عشر تحريم اكل المدبوغ الثالث عشر وجود الجذب بوطي الحرم
اليمن وقال بعضهم انها ثمانية عشر منها الثلاث عشر السابقة والرابعة
عشر الجهر بالتأمين للامام في الصلاة الجهر الخامسة عشر استحباب
الخط بين يدي المصلي عند عدم الشاخص السادسة عشر قيام المولى
عن الميت الذي عليه صوم السابعة عشر اجبار الشريك على العمارة الثامنة
عشر جعل الصداق في يد الزوج مضمونا ضمان يده ما قاله في شرح المذهب
وكان قد ادعى قبل ذلك ان بعضهم عدوها اربعة عشر من غير ذكر هذه
الخمس التي عدوها ثم لما شرع في العد لم يذكر الا ثلاث عشر واهل الرابطة
عشر وهو جواز الاستنجاء بالماء فيما جاوز المخرج ولم يبلغ ظاهر الالبه
فيه علمها ابن الصلاح في ادا اب المفتي له والصورة التي ذكرناها اولها
النووي زاد ههنا في الجهر بالتأمين لما تقدم في الصلاة الجهرية اه لفظ

الاسنوي

الاسنوي في المهمات عن عدنا الى ما نحن بصدده لاجرم افتى بالنقض بالحكم
بالقديم فيمن تقطع دمها لا لعلته تعرف ابن ظهيره واليد السهمودي والجمال
القاطون لا يحصى واما افتى البارزي بالترسنة اشهر ثم نعتد ثلاث
اشهر وهو قول يخرج لبعض اصحاب ضعيف جدا كما قاله البلقيني وغيره
فلا يجوز تقليده لانه لشدة شدوده ولولا خوف التطويل وعد واسباع
الحمل كذا ما ينشبه الصدر ويصاح ان سابه ذوا الورود والصدور وفي ذلك
كنايه ومقنع لمن سلك السبيل الاسلام والله عز وجل اعلم وفي ذلك قلت في قصيد
التي بعث عليها ما وقع في عام ثمان وتسماية الفتنه بسبب الافتا في عين هذه
المسئلة ومعارض بعض العصرين لذلك ما تجدد الاسماع وكيف لا وقد خرق
به الاجماع شعرا نعم جاني مسترشد ذوا عبا وة
فقل له دعي فماذا كمن شغلي . علمي بان الحق ما زال خالبا
ولا سيما ذا الدهر اهلوه في شغلي . وما من نصير في الامور مواز
لذا كان اهل الحق في غاية القتل . فلما اتاني غيره سائلا
اجبت باجماع مضي لا ولي العدل . بان التي من علة زال حبيضا
اذا طلقت تعتد عن ذلك البعل . باقر ايها ابو جهم يا سري شهر
كما في كتاب الله عز من المثل . فقالوا فلا تكان حاضرا عقدا
لشخص ثوي الحكم وهو علي حبل . علمي انه لو كان كالنحر حكمه
للجماع خرق فهو نقض لذي كلي . وحكم التي قد زال من غير علة
حكم التي موت لدارج العقل . نعم في قديم وهو عذر ما كان
واحد ما قد خالفوا فيه للجمال . تر بصها اي اكثر الحمل او اقله
سنة او تسعة غالب الحمل . ومن بعد ذلك نعتد ايضا با شهر
بعد ذلك قضا الفاروق في حكمه الفصل . ولكن عدل الشافعي لغيره
ليدل على ضعفه فذا سبب لعدله . وافتى على تلك المقالة بعض من
له رتب الترجيح لاسرنية الوهل . فمن كان في تلك المراتب شاو
فلا يأس بالافتا بذلك للاهل . ولا يأس ان يقضي به متاهل
راه والا فهو في غاية البطل . فذا الذي هو الحق التوفيق اليه
يرى ولكن ابن انصاره قل له وفي القصيدة بعض طول والتمسك
منها هذا ما شان المسئلة المبحوث عنها فسيلا عن رجل وامرأة

القديم

سبق زناه بها سرا قيل الزنا الذي لو علم منها امرأة واحتمل كون الولد منه
وهذا الزنا على السواء بان انت به لستة اشهر فالزنا وطيه وهو الزنا حرام
نفيه لتقاوم الاحتمالين والولد للفراش والحاصل ان المولود على فراش الزوج
لاحق به ان امكن مطلقا الا اذا انقاه باللعان والنفي بارة بحب وخرى
يجوز واخرى يجرم كما مر تفصلا ذلك وان يمكن كونه منه انتفاعه بل العان
كما مر ايضا والله اعلم **مسألة** اذا وطئت المرأة بشبهه واراد الوطئ بخلافها
في عدة فهل له ذلك وان قلتم يجوز لا فمن المحذور من اختلاط فلم اوجب
الشرع العدة بايلاج الحشفه وان لم يترد وبوطئ الصبي والخصي مع امين اختلاط
المياه في بط الحكم بسببه وهو الوطئ والزوج معتقد خلوبضعا فيكون الحكم
ان قلتم يجوز ان ينكحها في عدة لا انتفاء المحذور فقوله لا عدة بوطئ نحو
الصبي لا انتفاء المحذور وقضوا لشرح قول العباب ومن تزوج مطلقه
غيره في العدة ووطئها بعد قرين الحقوله لتوقف على التفريق اجاب
رضي الله عنه يجوز للواطئ بالشبهة العقد على المرأة في عدة اذا لم يحذور بوجه ولا
تعبد بذلك لان التعبد بالعدة انما يكون في حق غير ذي العدة واما وجوب
العدة بوطئ الصبي والخصي فالتقي بالسبب وهو الوطئ لا اشتغال الرحم
الذي شرعت العدة لاستتبات امر باطن اعتبر بسببه وهو الحشفه الحشفه
او قد رها فاقد ها كما ذكره نشان الشرع الشريف من تعليق الحكم بالوصف للظاهر
المنطوق الذي هو مظنه كتعليق حصول الاسلام بكلمته الظاهر ولو
مع الاكره لنحو حربي دون الاعتقاد الصحيح الذي هو المطلوب وبه
حصول النجاة وتعليق الفقص بالنوم والتمس والمسر وكما مضات
للقصر وتعليق نحو العصر بالسفر الذي هو مظنه المشقة وان فرض
استراحة صاحبه فيه اكثر من الحاقامه وتعليق نحو الاتمام بالاقامه
التي هي مظنه عدم المشقة وان فرض وجودها هذا مع ان الغالب في هذا
الباب التعبد فن ثم وجبت العدة ولو تيقنت بررة الرحم فيها الوغاب
الزوج مثلا وهو اطول بلا ثم فارق المرأة فان العدة تجب ولو كانت
غيبه مائة سنة واكثر وقد ذكر الاصحاب فيما يوحى ان كلامهم
ان العدة اربع اقسام الاول معناه كفض كعدة الحامل الثاني تعبد
محض كعدة من تيقن بررة رحمها للفراق في الحياه كحصى يطع بانه

سبق زناه بها سرا قيل الزنا الذي لو علم منها امرأة واحتمل كون الولد منه
وهذا الزنا على السواء بان انت به لستة اشهر فالزنا وطيه وهو الزنا حرام
نفيه لتقاوم الاحتمالين والولد للفراش والحاصل ان المولود على فراش الزوج
لاحق به ان امكن مطلقا الا اذا انقاه باللعان والنفي بارة بحب وخرى
يجوز واخرى يجرم كما مر تفصلا ذلك وان يمكن كونه منه انتفاعه بل العان
كما مر ايضا والله اعلم **مسألة** اذا وطئت المرأة بشبهه واراد الوطئ بخلافها
في عدة فهل له ذلك وان قلتم يجوز لا فمن المحذور من اختلاط فلم اوجب
الشرع العدة بايلاج الحشفه وان لم يترد وبوطئ الصبي والخصي مع امين اختلاط
المياه في بط الحكم بسببه وهو الوطئ والزوج معتقد خلوبضعا فيكون الحكم
ان قلتم يجوز ان ينكحها في عدة لا انتفاء المحذور فقوله لا عدة بوطئ نحو
الصبي لا انتفاء المحذور وقضوا لشرح قول العباب ومن تزوج مطلقه
غيره في العدة ووطئها بعد قرين الحقوله لتوقف على التفريق اجاب
رضي الله عنه يجوز للواطئ بالشبهة العقد على المرأة في عدة اذا لم يحذور بوجه ولا
تعبد بذلك لان التعبد بالعدة انما يكون في حق غير ذي العدة واما وجوب
العدة بوطئ الصبي والخصي فالتقي بالسبب وهو الوطئ لا اشتغال الرحم
الذي شرعت العدة لاستتبات امر باطن اعتبر بسببه وهو الحشفه الحشفه
او قد رها فاقد ها كما ذكره نشان الشرع الشريف من تعليق الحكم بالوصف للظاهر
المنطوق الذي هو مظنه كتعليق حصول الاسلام بكلمته الظاهر ولو
مع الاكره لنحو حربي دون الاعتقاد الصحيح الذي هو المطلوب وبه
حصول النجاة وتعليق الفقص بالنوم والتمس والمسر وكما مضات
للقصر وتعليق نحو العصر بالسفر الذي هو مظنه المشقة وان فرض
استراحة صاحبه فيه اكثر من الحاقامه وتعليق نحو الاتمام بالاقامه
التي هي مظنه عدم المشقة وان فرض وجودها هذا مع ان الغالب في هذا
الباب التعبد فن ثم وجبت العدة ولو تيقنت بررة الرحم فيها الوغاب
الزوج مثلا وهو اطول بلا ثم فارق المرأة فان العدة تجب ولو كانت
غيبه مائة سنة واكثر وقد ذكر الاصحاب فيما يوحى ان كلامهم
ان العدة اربع اقسام الاول معناه كفض كعدة الحامل الثاني تعبد
محض كعدة من تيقن بررة رحمها للفراق في الحياه كحصى يطع بانه

سبق

لا يولد مثله وصغيره يقطع بابها لا يحيل وكعدة ما مات عنها الزوج قبل الدخول
 الثالث اجتمع فيه الامران والمعنى اغلب كعدة موطوءة يمكن حبلاها من يولد
 مثله فان معناه براءة الرحم اغلب من التعبد بالعدة المعتبر لغلبة ظن
 المرأة فانه تعبد بالنسبة الزوجية دون الامة فمن ثم كفا الاستبراء بحضه ثم
 بشهر الرابع اجتمع فيه الامران البراءة والتعبد والتعبد اغلب من مات عنها
 زوجها وهي مدخول بها واقربها تنقض دون عدة الوفاة فان العدة
 الخاصه اغلب في التعبد والله اعلم واما شرح عبارة العيان فيقال مع
 مزج عبارة بالشرح قال البغوي في التكميز ومن تزوج مطلقه غيره في
 العدة اي عدة الطلاق فالنكاح باطل لوقوعه في اشياء مغلطة الفيرق
 ح لو وطئها على افساد النكاح فزاني او جاهل فهو وطئ بشبهة فان و
 قع بعد قري مثلاً قطع عدة الطلاق لصيرورتها فزانيا لوطئها على بالشبهة
 فمن ثم لم تحسب حرة افتراضه لها عن العدة بل تعبد اي تتم بقية عدة
 الطلاق وهو في المثال قراء اذا فرق بينهما اي فرقا بينهما القاصي او اتقيا
 على الفرقة او اطلاقها على ظن الصحة وموته وان تاخر التفرق بينهما الى
 سن الياس من الحيض اتمت عدة الطلاق بشهر فحينئذ تنقضي عدة الطلاق
 من الاقراء الا شهر لان الثلاثة الا شهر لما كانت بدلا عن الثلاثة الاقراء كان
 في الشهر بدلا عن قري ثم اذا تم الشهر فقد تمت عدة الطلاق وتنفذ الفاسد
 في الاثني عشر شهرا نقل ذلك عن المتولي فقال في التدرسي لا تنقض الفدة
 المذكورة من اقراء او اشهر الا في موضعين على وجه اخذها في الايشه اذ ان
 الدم بعد سن الياس فانها ترجع الى الاقراء ويجب ماضى قرا قطعا ثم ان لم
 يعاودها الدم فلا تقوم بالتربص على ما صح فتعقد بشهرين على ما التمه
 فقد تبعضت عدتها من قري وشهرين والنصر في الامم انها تعقد بثلاثة
 اشهر تستأنفها الموضع في الذي انقطع دمها لا لعله تعرف وقتها
 بانها ترى شدة الشهر فتربصت ثم حاضته في تربص او بعده في الفة
 حسب قرا قطعا ثم اذا يعاودها الدم تربصت ثم بنت على ما سبق من
 المدة في العدة ولا تحسب قراء وتنفذ ح بشهرين على وجه فقد تبعضت
 وصحح انها تحسب ماضى من الايام وثمة ثلاثة اشهر ويبطل على هذا
 ذلك القراء ولا يبطل القراء في هذه العدة الا في هدى الموضوعين وعلى

هذا

هذا فلقرا المحسوب في العدة شرطان الاحتواش كما سبق وتكمل العدة من
 اللفظة وقضية هذا مع ما مر عن نيل الامر خلاف ما مر عن البغوي واقراء
 الشخان من الاكتفاء بشهر بدلا عن اقراء الباقي من عدة الطلاق وقد يوجب
 بعكسه وهو ما لو حاضت ذات الشهر وقد بقي عليها شهر فانها تستأنف العدة
 بالاقر لكن فرق بان الاشهر بدل والقراء اصل والعدة عليه قبل فراق البدل
 اذا لم يتصل بالمقصود يبطله كروية الماء في انشاء التيمم او بعده وقبل
 الشروع في نحو الصلاة بخلاف العجز عن الاصل في انشائه مع القدرة على البدل
 لا يبطل ماضى منه لمن وجد بعضه ما يكفيه فاستعمله في الوجه واليدين
 فان قدرته على التراب لا يبطل ماضى بل يتيمم عن الرس والرجلين ولو قدر على
 الماء بعد ذلك بطل تيممه ولم يبطل غسل وجهه ويديه فان قلت الاشهر
 بالسبب الى من لم تحض اصل لا بدل فمن ثم لو اعتدت بالاشهر فحاضت ولو قبل
 ان تستأنف التقلت الى الاقر قلت اصلها انما هي باعتبار عدم سبق الحيض
 قبلها والافضل بدل باعتبار انها متى وجد الحيض سقط اعتبارها فالماصل
 انها بل بدل من وجه فمن ثم متى وجدت الاقراء قبل فراقها بطلت واصل من وجه
 فمن ثم لا تشر الاقراء بعد فراقها وقبل ان تنكح ولو وطئ رجل بشبهة امرأة معتدة
 عن شهده غيره قدمت الفدة الاولى لعقد معها الا ان حملت من وطئ الثاني
 فنقض له فاذا وضعت بنت على ماضى من عدة الاول الحمل لان لا يقبل
 التأخير او وطئ من نكحها غيره نكاحا فاسدا او وطئها فيه فشرعت في
 عدة الواطئ الثاني لعدم تأثرها بمحض المحالطة بشبهة ثم فرق القاضي
 بينهما او اتقيا على الفرقة او طلاقا على ظن الصحة او موته قال البغوي
 ايضا في التمهيد واقراء اعتدت لو طئ بالشبهة لانها شرعت فيها اولا
 ثم اعتدت للنكاح الفاسد لتوقف هذه اي عدة النكاح الفاسد على
 التفرق او التفرق بما مر ولم يقع ذلك الا بعد شروعه في عدة
 وطئ الشبهة وبه يعلم ان المراد بقولهم يقدم عدة من سبق في
 وطئ الشبهة اذا لم يطعن الثانية حملا لا سبقه بالشروع في العدة
 لا سبقه بالوطئ والا لا تستقبل في هذه الى عدة الواطئ اولا لما اذا امتنعت
 بنت على عدة الواطئ ثانيا وهذا بخلاف ما لو طلق امرأته ووطئها
 عدة الشبهة التي ليست حملا فانها تستقبل الى عدة الطلاق لقوله الانبياء

هذا فلقرا المحسوب في العدة شرطان الاحتواش كما سبق وتكمل العدة من اللفظة وقضية هذا مع ما مر عن نيل الامر خلاف ما مر عن البغوي واقراء الشخان من الاكتفاء بشهر بدلا عن اقراء الباقي من عدة الطلاق وقد يوجب بعكسه وهو ما لو حاضت ذات الشهر وقد بقي عليها شهر فانها تستأنف العدة بالاقر لكن فرق بان الاشهر بدل والقراء اصل والعدة عليه قبل فراق البدل اذا لم يتصل بالمقصود يبطله كروية الماء في انشاء التيمم او بعده وقبل الشروع في نحو الصلاة بخلاف العجز عن الاصل في انشائه مع القدرة على البدل لا يبطل ماضى منه لمن وجد بعضه ما يكفيه فاستعمله في الوجه واليدين فان قدرته على التراب لا يبطل ماضى بل يتيمم عن الرس والرجلين ولو قدر على الماء بعد ذلك بطل تيممه ولم يبطل غسل وجهه ويديه فان قلت الاشهر بالسبب الى من لم تحض اصل لا بدل فمن ثم لو اعتدت بالاشهر فحاضت ولو قبل ان تستأنف التقلت الى الاقر قلت اصلها انما هي باعتبار عدم سبق الحيض قبلها والافضل بدل باعتبار انها متى وجد الحيض سقط اعتبارها فالماصل انها بل بدل من وجه فمن ثم متى وجدت الاقراء قبل فراقها بطلت واصل من وجه فمن ثم لا تشر الاقراء بعد فراقها وقبل ان تنكح ولو وطئ رجل بشبهة امرأة معتدة عن شهده غيره قدمت الفدة الاولى لعقد معها الا ان حملت من وطئ الثاني فنقض له فاذا وضعت بنت على ماضى من عدة الاول الحمل لان لا يقبل التأخير او وطئ من نكحها غيره نكاحا فاسدا او وطئها فيه فشرعت في عدة الواطئ الثاني لعدم تأثرها بمحض المحالطة بشبهة ثم فرق القاضي بينهما او اتقيا على الفرقة او طلاقا على ظن الصحة او موته قال البغوي ايضا في التمهيد واقراء اعتدت لو طئ بالشبهة لانها شرعت فيها اولا ثم اعتدت للنكاح الفاسد لتوقف هذه اي عدة النكاح الفاسد على التفرق او التفرق بما مر ولم يقع ذلك الا بعد شروعه في عدة وطئ الشبهة وبه يعلم ان المراد بقولهم يقدم عدة من سبق في وطئ الشبهة اذا لم يطعن الثانية حملا لا سبقه بالشروع في العدة لا سبقه بالوطئ والا لا تستقبل في هذه الى عدة الواطئ اولا لما اذا امتنعت بنت على عدة الواطئ ثانيا وهذا بخلاف ما لو طلق امرأته ووطئها عدة الشبهة التي ليست حملا فانها تستقبل الى عدة الطلاق لقوله الانبياء

هذا

على نكاح صحيح ثم تنبى بعده على عدة الشهادة والله اعلم
في مرة طلق وقد انقطع حيضها لعارض كجع او برص فمكثت نحو شهر
اشهر ثم جات الى قاضي ليس لديه من العلم شيء يراه سمع ان بعض العلماء
افتي بصحة التزوج في فحيم وزوج تلك المرأة وغيرهما لم يفتوا
اربع سنين فلهذا ذلك النكاح صحيح ام لا وهل اذا رفع الى قاضي ينقض
الحكم بصحته او الى مفت يجب عليه تبين كونه باطلا وهل في من انقطع
دمها لعارض خلافا لانه يجوز تزويجها وان لم يعد الحيض ولم تبلغ سن
الياس فتعقد بالاقراء والاشهر افتونا على جادة مذهب الشافعي و
بينوا لنا ما شافيا **اجاب** رضي الله عنه ان المرأة المذكورة
التي انقطع دمها لعارض لا تزوج من غير زوجه الاول قطعاً حتى
يحيض فتعقد بالاقراء او نياس بان تبلغ اثنتين وستين سنة فتعقد
بالاشهر ولا يتبالي بطول مدة الانتظار قال الشيخ ابو اسحاق رحمه الله
في الحنية وان انقطع دمها لغير عارض وهي من حيض فغيبه قولان الخ
قال ابن القوي اما من انقطع لعارض معدوم فامرض او رضاع فانها تنصهر
حتى حيض فتعقد بالاقراء او نياس فيما لا شهر ولا يتبالي بطول مدة الانتظار
او وقال الجمال العامري ولا خلاف ان انقطع دمها لعارض من
مرض ظاهر او رضاع انها تصير الى زوال الظاهر او تبلغ سن الياس
او وقال يحيى الدين النووي في المنتهاج ومن انقطع دمها لعلة
كرضاع ومرض نفسي حتى حيض او نياس قال ابن قاضي شهابه ولا يتبالي
بطول مدة الانتظار **هـ** وقال شيخنا في شرحه هذا ما قضيه عثمان
رضي الله عنه في الموضع كما رواه البيهقي بل قال الجويني من صحابنا هو
كالاجماع من الصحابة وكذا قال المدايني في شرحه وابن قاضي شهابه
والاذرعبي وفي الروضة من انقطع دمها شظان انقطع لعارض من
كرضاع او نفاس او مرض او داليل صبرت حتى حيض فتعقد بالاقراء
او تبلغ سن الياس فتعقد بالاشهر ولا يتبالي بطول مدة الانتظار
ولم يحكم في ذلك خلافا وقال في بناء مع الاحكام ومن انقطع دمها
نصير الياس ثم تعقد بثلاثة اشهر لانها ليس من الايام فذكر
او نياس قبل ومذهبنا ان انقطع بلى علة كارضاع والمرض فذكر

الزوجه

الزوجه لا يبيانه فعلم ان الخلاف انما هو فيمن انقطع دمها لعلة ورايت
في كتابي الحنابلة ما نظره اذا ارتفع حيضها ما قدر ما دفعه فقد تنها
تسعة اشهر فتزويجها في وقتها من الحمل لانها غالب مدته ثم
تعقد بعد ذلك ثلاثة اشهر الا ان قال ولو عرفت ما دفعه الحيض من
المرض او الرضاع ونحوه لم تنزل في عدة حتى يعود الحيض فتعقد بها لانها
من ذوات القراء والعارض الذي منه الدم يزول فان تظن ان والى ان
تصير اجسه فتعقد ثلاثة اشهر من وقت نصير في عدد الاثنتان
الله لفظه فينبذ لقين ان ذلك امر مجمع عليه ولا يقدح فيه
توجيه البارزي الا في ولا قول البلغيني في التدرس كذا جز موافقه
ولم يذكر وافيه التزويج مقتضى كلام الامام ان ياتي في غير صورة الرضاع
وتحتمل ان يجي في الرضاع اذا كان الانقطاع على غير عادتها لانه
اذ لم يقدح فيه الوجه المخرج خلافا للقيوم في مواضع من المواضع فيكون
يقدح فيه رأي واحد او احاد من العلماء المقلدين مقتضى فهمه وهو
مدرجه من الزلل بل الاجماع السابق لا يقدر فيه ولا اجماع لاحولهما
هو مقر في الغيب الاصوليه فتعين وجوب نقص قضى حاكم
بصحة وان كان محتوما مطلقا لوفره فضلا عن متعبد فضلا
عن مقلد فتنكر عن مقلد فقيه في مذهب ليجرله اهليه ترجيح ولا
ترجح فضلا عن عامي لو سئل عن شيء من مسائل الوضوء مثلا
ما حل منها مشقة فيجب نقص ذلك ولا فتا بطلانه وان كان لجامع
الثاني سنون ولا التفات الى قول العوام ومن شابههم من متفهمة
الزمان فيكونين هؤلاء وبيننا من واجهم ولهم معهم كذا اولئك سنة وقد
حصل لهم ولاد لان ذلك محض عمل بالجهل اعدنا الله من غنته وانما
الخلاف فيمن انقطع دمها لعلة تعرف فالجديد كما مر ايضا والقديم انها
تربص تسعة اشهر وفي قول اربع سنين وفي قول يخرج منه اشهر ثم
يعاد التزويج فتعقد بثلاثة اشهر روى الشافعي رحمه الله ان الاول
نقض به عمر رضي الله عنه بين المهاجرين والانصار ولم يذكره عليه احد
الا وهو مذهب مالك واحمد وافق به الارزقي وجماعه من المتأخرين
وبالتأني قال القزالي وبه اجاب ابن المديني وبالقوله المخرج افق

البارز على لكن فرض السؤال عن امرأة طلقت ثلاثا وقد انقطع دمها لالعله
 قال لرفع الضر عن النساء لا سيما الشباب الخ ما ذكره في التيسير حتى قال ويجه
 ان يقال فيمن انقطع دمها لالعله كذلك يقال نتر فضل ربع سنين وقد
 مر ان مثل هذا اللفظ لا يحرق الاجماع الذي مر ان الشيخ ابا محمد حكاه قال
 الانزق ويجوز تقليده يعني البارزي لعظم المشقة في الصبر الى الياس و
 لقلبة الظن ببراة الرحم وقال القاضي جمال الدين الطبيب الناصري وبها
 افتى البارزي افتى لا يقع في النساء المحجج الخ من عمل او حكم او افتى
 بالقديم وهو ملتزم من هذا الشافعي اذ قد تقدم ان الاجتهاد المطلق
 فقد من نحو ستمائة سنة كما ذكره معنى ذلك ابن الصلاح وغيره فاما
 ان يكون متبجرا في المذهب مثلا لا للترجيح وقد راي راجح دليل القدم
 او مساواة **فصل جابر** وحكمه نافذ لا يجوز نقضه وفتواه صحيحة
 ان بين ان هذا ارايه وان مذهب الشافعي كذا وكذا ذكره مقدمه شرح
 المذهب بناء على القديم من قولي الشافعي لم يبق مذهب له وهو كذا وكذا
 نص في الجديد على خلافه وصرح بالرجوع عن القديم قطعا وكذا ان لم يصرح
 بالرجوع عنه على الراجح عند الامام قال في باب القائل وقد ذكرت مرارا
 انه لا يجل عند القول القديم من مذهب الشافعي مع رجوعه عنه وقد حكى
 القاضي والصيدلاني في ذلك خلافا للاصحاب وبالحمله من قال شيئا قال
 بخلافه فلا وجه لمقلده الا العمل بالمتاخر اه وذكرا ايضا عند علي سبق
 الحديث ان الشافعي اذا نص في القديم على شيء وجزم بخلافه في الجديد
 فمذهب الجديد وليس القديم معدود من المذهب لكن ائمة المذهب
 يعتادون توجه الاقوال القديمة اه واختار يحيى الدين في شرح هذه
 ما رآه الامام ونسب خلافا الى التعليق قال في المهمات والذي اختاره
 هو الظاهر وان كان الاول ايجي كون القديم منسوبا الى الشافعي ظاهر
 كلامي حامد والبنديجي وان الصباغ فان لم يتعرض لحكم المستعمل
 في الجديد بان القديم من مذهب الشافعي الرجوع عن كل ما قاله في القديم
 الا ان ينص على فقهه في الجديد فانه غسل لك الكتب وقال ليس
 من روى عن عني القديم كما نقله بالمصنفات عن التاج ابن العكاخ
 في حكمه صنعها في الرد على من منكم انه يفتي على القديم في مسائل

في كتابي في رد المحتار في شرح المنهاج

فان

وان لم يري المتبحر المذكور راجحان دليل القديم ولا مساواة بل عملوا فتي
 او قضى به محض خيرة وتشهيه فالعمل حرام والقضا منقوض والافتاء باطل
 كما جزم به قولهم يحرم على مقلده الشافعي في المسئلة ذات القولين او الوجهين
 ان يتخير في عمل او يفتي ويقضي بايهما شاء بل يعمل بالمتاخر من القولين
 لانه في حكم الناسخ الاول ان علمه والا عمل بما رآه فاما من علمه والا
 فعليه البحث عن الارجح متغافا ذلك من اصول مذهب لا يجاوز في الترجيح
 قواعد مذهب الى غيرهما ان كان ذا اجتهاد في المذهب اهلا للترجيح عليه
 والا عمل بما نقله بعض اهل التخرج من ائمة المذهب ان وجدوا والا توقف
 اما الوجهان فلا نظر فيهما الى تقدم وتاخر مطلقا بل يجب البحث عن
 المرجح ويعرف الصحيح منهما عند العمل والقضا والفتوى ويقدم القول
 المنصوص على الخرج كما استظهره ابن الصلاح ما لم يخرج على نضاض
 كما يقدم ما عليه الاكثر فالاعلم فالاورع فباعثا لا وصافي ناقل القولين
 وقايلي الوجهين فما رواه المزني والربيع المرادي مقدم على ما رواه غيرهما
 كمر ملة والربيع الحيري كما حكاه ابو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطاي
 الى غير ذلك مما هو معتبر في الترجيح وبعد استقصاؤه في هذا المجل بل قال
 ابن الصلاح ما لفظه واقايلتي في فتواه او علمه موافقة قول او وجه
 في المصلحة ويعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر الى ترجيح
 ولا تعدي به فهو جاهل خارج للاجماع وسيله سبل الذي حكاه ابو الوليد
 الباجي لما لم يكن نقها اصحابه انه كان يقول ان الذي لصديقي علي
 اذ وقعت حكمه ان افتيه بالرواية التي توافقه وحكي عن يثقبه
 انه وقعت له واقعة فانتفى فيها وهو غائب جماعة من فقهاءهم من
 اهل الصلاح بما بضره فلما عاد سالمهم فقالوا ما علمنا انت هناك واقتو
 بالرواية الاخرى التي توافقه قال وهذا مما لا خلاف بين المسلمين عن من يتخير
 به في الاجماع انه لا يجوز قلت وقد قال امامهم مالك رضي الله عنه في اختلاف
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطي ومصيب فعليك بالاجتهاد و
 قال ليس كما قال ناس فيه توسعة قلت لا توسعة فيه يعني ان اختلافهم
 لا دل على ان للاجتهاد محالا فيما بين اقوالهم وان ذلك ليس مما يقطع فيه قول
 واحد متعين لا مجال للاجتهاد فيه في خلافاه لفظه وقال في البحث خرومة

في المسئلة ذات القولين او الوجهين

195

افتاء واستفتى من عرف بالشاغل ومن فعل ذلك فقد هان عليه دينه وشال
الله العفو والعافية واما اذا صرح بقصد فاحسب في طلب حيله لا شبهة
فيها ولا تجر الى مفسده ليخلص بها المستفتي من ورطة يمين او نحوها
فذلك حسن جميل فيشهد له قوله الله تبارك وتعالى لما يوب لما خلق ليطهر
امره مائة وخمسة عشر فاضرب به ولا تحنت وورد عن سفين الثوري
انه قال لما العلم عندنا الرخصة من سعة فاما التشديد فيحسب كل احد
وهذا خارج عن الشرط الذي ذكرناه فلا يفرض به من يفتي على الجمل الجارة
الى المعاسد اه فاذا تأملت ذلك وسيرت مقالات العلماء العاملين
والائمة الذي بهم يقتدى في الظلمات ويهتدي كجوارح السموات وحقق
ها في العرف والروضة في اول ادب القضا والافتاء وما تقر من مبالغة
من سائر كتب الاصحاب المعتمدة الذي لا تطيل بذكر عباراتها علمت
نقض قضاء المقلد المحض وابطال فتواه بالرجوع في مذهب هو
ما عليه معظم الاصحاب بل جميعهم كما دل عليه قول ابن الصلاح المار
فقد جهل وخرف الاجماع اذا ما خرف الاجماع فهو مرد وان قال به
الوقف مؤلفه فتقول شيخ شيوخنا صفي الدين ~~خاتمة~~ المحققين
بن عمر بن المزجد في عبادته ولو ولي مقلد للضيق فحكم مذهب غير
امامه بنقض وكذا امر رجوع في مذهب متشبه على الحادة المثلثة لا اعلم
من لا ادريه بل ذلك ولا تحقيق لما هناك ان ذلك من تفرد وقد
ذكر في افتاءه على مسألة خلع السفية اذا كان الزوج يجهل سفيتها
بعد ان قرب وقوع الطلاق رجعيًا وانه المذهب المنصوص الشافعي
المعروف عن الايمه قال وما نقل عن الامام اي من عدم وقوع الطلاق
في نكاح في المذهب قال ولا اذا حكم حاكم من المذكورين بما قاله الامام من
عدم الوقوع بنقض قضاؤه فقد صرح السبكي بان العالم الذي له اهلية
الترجيح ليس له الحكم بالتأدي في مذهبه وان تزج في الظن بالمقلد اه
وما ذكر من نصيح السبكي فقد نقله عنه الفندي في اداب القضا فقال
قال السبكي في فتاويه في الوقف يجوز للشخص التقليد في العمل
في حق الغيبة فاما الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع
انه لا يجوز تقليد غير الايمه الاربعه قال واذا كان العالم اهلية

الترجيح

الترجيح وارج قولاً منقولاً بدليل جيد جان ومقدح حكمه وان كان مرجوحاً
عند اصحابنا ما لم يخرج عن مذهبه فليس له الحكم بالتأدي القريب
في مذهبه وان تزج عنده لانه كالحج عن مذهبه اه ثم قل وسبح
اقتل ابن عبد السلام بان الحاكم المعلوم المذهب اذا حكم بخلاف مذهب كان
له رتبة الاجتهاد وانه لا ينقض حكمه وان لم يكن رتبة الاجتهاد او وقع
الشك فيه فالظاهر انه لا يحكم بخلاف مذهبه فينقض حكمه ثم قال وقال
ابن الصلاح لا يجوز لاحد ان يحكم في هذا الزمان بغير مذهبه فان فعل
نقض بقدر الاجتهاد في اهل هذا الزمان اه فاذا كان هذا في زمنه وقد
اتي بعده من ائمة المذهب مالا يحيط بهم عد ولا حصر فاطنك بهذا
الزمن وانظر جزم شيخ شيوخنا المذكور بالنقض في تلك المسئلة من غير
التراتب بتصريح الامام به وتبعه القولي والاذرع والزرقي والبلقيني
في ذلك وتقرير الانزق له شرح النبيه واقتضا كلام المتولي في التمه اياه
واجابة جمع من العلماء وانظر كيف حكم عليه بانه شاذ لم يبق باولئك
الائمة الجهابذة وتامل قول ابن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء بنقض
الحكم بعدم وقوع الطلاق في المسئلة الشريعية وتبعه على ذلك من لا يحصى
كثرة منهم حافظ عصره الشهاب ابن حجر في افتاء له معروف والبلقيني
والكمال الزداد في فتاويه وشيخه الارشاد فقد قال نقلاً عن الخادم
وغیره عن بعض الشيوخ ان ما وقع نشر في ذلك من زلت العالم وان كان هو
هو علم من علماء المسلمين واجلوس قدر او قال الحافظ ايضاً قال الدار
قطن ان ابن مشرح خالف الاجماع في قوله بعدم الوقوع وقال ابن الصلاح
القول بعدم الوقوع الملتزم ليس من مذهب الشافعي ولا من مذهب
من يعتقد به فانه لا يخرج عن قواعد العلم بحال واجاب بنقض
الحكم بصحة الدور شيخ شيوخنا ابو العباس الطنيد في وتلميذ
الوجيه عبد الرحمن بن زياد وغيرهم غير مكثرتين ولا هاتين بلالة قدر
بن مخرج ومن قال بقوله كالحج في اخر افتاء له في المسئلة وان كانوا من
المعلم محل الذي لا يجهل لاسيما وفي كلامهم نوع قوة فمن ثم جرى عليه
تقرير واحد من المتأخرين حتى شيخ شيوخنا المزجد في عبادته ومنظومه

تلمح لك لو ايج الحق الصادر لاهل الباطل لتجليات كل عاقل وهو بطلان
النكاح الواقع بطلاق زوج طلق من كانت ذات اقراء فانقطع دمها لا لغير
تعرض وان حاكم حاكم او افتاء مفت بذلك لان اهل هذه الزمان كلهم لا سيما
غالب القضاة المقلدون فضلا عن بطلان في المسئلة المسئول عنها وهي
من انقطع دمها لعله تعرف كما مر اول الجواب من حكاية الجويني اجماع
الصالحين عليه ومن عدم قدح مقالة البارزي والبلقيني المرادتين في
قدحهما فلا ينكر شذوذه الاما به متعصب بالباطل اعادنا الله من ذلك
عنه ويمنه امين فان قلت فكيف نقل الصفي المذكور في تجريده وغيره
اختيار ابن عبد السلام جواز الانتقال في المذهب وتقليد من شاء مطلقا
وذلك مخالف لما مر عنه من نقص حكم من اقبل على المذهب بغير علمه
نقص الحكم بصحة الدور في مسئلة الشريعة قلت لعلمه مبني على عدم وجود
الترام مذموم معين وهو خلاق الاصح الذي اجمع عليه المحققون كما قال
الامام كما ينبغي ذلك القاضي زكريا قول ابن المقري في لروض لا ينقص قضا
المقلد بخلاف مذهب او يحول على من لم يظهر له رجحان مذهب اذ هو في
في مساله فخير في تقليد من شاء على ما ذكره الامام محمد بن ابي الفيث
الكرمان حتى لا ينافيه ما مر عنه وان كنا لانسلم له اطلاق النقض في
المسئلة الشريعية وان محله في غير مناهل للترجيح كما رأى رجحان مقالة
ابن شريح او مساواتها للمقالتين المشهورتين او قلت قد نقل عن
الولي ابن الولي الفقيه بن الفقيه اسماعيل بن موسى عجيل والفقيه يوسف بن
وعن الفقيه الولي الكبير احمد بن موسى عجيل والفقيه يوسف بن
يعقوب ابن ابي الخليل جواز تقليد شافعي ما ما من الائمة ولا انتم عليه
قلت ذكر غير واحد بطلاق تلك الحكاية وانها لا توجد الا في المورخين
في خود فوات الكتب وما هو بتلك المسابه لا يصح مستد كيف واحد
بل واحد وهو الفقيه اسماعيل قد نقل عنه غير واحد من العلماء من القاضي
احمد بن ابي بكر الناشري انه قال اذا طلق الملقى زوجته وتزوجها الا
يقال انما ذلك وقف مقامهم لانه تقليد للتقاليل بوقوع الطلاق المخرج
لانا نقول بل خلافها لسيق تقليد الزوج الاول القائلين بالدور فكيف

مؤخر

يقول الفقيه اسماعيل بعدم وقوع لطلاق الا لتقليده بانه يحل له تزويجها
والحال هذه وهو جمع بين الضدين فتعين ان تلك المقالة عن تلك الائمة
عن تلك الائمة لم تحت عنهم بل وقع من بعضهم كما مر ما يدل على كونها
منقوله لا منقوله على انها ان صحة فهي مفروضة في العمل لا في الفتوى
والحكم والامر فيه ايسر منها لوجوب الاحتياط في حق الغير ما امكن
لما فيه من بذل النصيحة التي هي من الدين المسموع ما قال ابن الصلاح
في ادب المفتي كان الامام ابو بكر القفال المروزي يقول لو اجتهد
فاد الاجتهاد الى مذهب ابي حنيفة فاقول مذهب الشافعي كذا وكذا
ولكني اقول مذهب ابي حنيفة لانه جالس في الفتوى على مذهب الامام الشافعي
فلا بد ان اعرفه في افتي بغيره وكذلك قال الجويني في نسخة الفزاري فجزا
اولئك الائمة بخير حيث بدلو النصيحة للمسلمين ولم تاخذهم في الله
لومة الايم لم يتشبهوا في ذلك شيخا ولا والد العلم بان التيه على الخطا
داخل في حيز البر المأمور به قلت ذكر الكرماني ان القاضي الصوفي الذي
لا يباهل للترجيح وعدمه لا يصح انتسابه الى مذهب معين وان ذكر لسان
اي لا يشترط اعتقاد الرجحان في المذهب الذي يراد دخوله او المساواة
لغيره وذلك في حقه متعذر لفقده الالة فاقنصا جواز افتائه باي
مذهب كان قلت محله في عامي لم لم يغلب على طنه ولو بالتسامح ومشاورة
ميل اكثر الخلق الى ذلك الامام والاصح تقليده اياه لغلبة الظن بالرجحية
مذهبه كما نبه على ذلك الاصح في الفتاوى اخذ جميع المتسبين الى نحو
مذهب الشافعي نسبتهم اليه صحة والترامهم اياه باصل لانه يغلب على
ظنهم ارجحيته بما مر على فالانسلم ان العام غير مذهب لتعذر
ذلك عليه لعدم الرجحان لو سال شافعيما مثلا لانه ان يفتيه بمذهب
حنيفة مثلا لانه اذا اصرم عليه لا اعتقاد مرجوح حقه عليه الفتوى
والقضاء به من باب اولي لما سبق ان الامر فيها انشد من العمل في
لو سال مختلفين فاجابه كل على وفق مذهبه واستويا عنده فخير
في العمل بايهما شاء او قلت فكيف لم يجب الحد على الشافعي تزوج
الاولي من غير تقليد صحيح لابي حنيفة مع الاتفاق على بطلان
قلت قد قيل بوجوب الحد خبيثا وعلى الاصح فالمانع من وجوبه

كما انه لو كان لا ينفك عنكم بمحنة ثم انما الى الثاني
الامر بذكر الحدود والشبهات ولو كانت شبهة فافمن ثم سقط الحد عن
سارق ادعى ملكه المشروق مثلا وان ثبت كذب لا احتمال صدق فصار
شبهه دراية على ان محل حد وجوب الحد في تلك ان لم يحكم الشافعي
سقط الحد من فاقطعا كما قاله الماوردي وحزم في الجواهر حتى قالوا ليس
للحنفي بعد بعد حكم الشافعي لم ينقضه على الاصح من وجهين كعظم
المسائل المختلف فيها والثاني ونسب الى الاكثرين وصحي مجمع متفق
وجرى عليه في الحاوي الصغير انه ينقضه ونزع معارض في الافت
ببطلان نكاح من تقطع دمها العارض قبل سن الياس بل قبل اربع
سنين قبل تمام عدة الاول هباينة ذلك لقوله تعالى يريد الله بكم
اليسر ولا يريد بكم العسر والحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما خفف على امته لا يلاقى ما نحن فيه اصلا ولا لزم تحليل المحرمات وانتهاج
مناهج الاباحات وخالف رتبة التكليف ولا يقول بذلك مسلم فضلا عن علم
اول قوله صلى الله عليه وسلم اختلاق امي رحمه بعد تسليم صحة كونه حديثا
اذ قد ذكر غير واحد من الامة انه من كلام الامام مالك ولقد سلك الجلال
السيوطي رحمه الله في ذلك احسن المسالك حيث قال بعد ان ذكر ترجيح نفي
المقدس واليهيقي والامام له بغير نسبة ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ
التي لم تصل اليها انه ليس المراد جوابا اخذ كل مما استشهت به نفسه من الاقوال
من غير برهان ولا دليل وانما المراد من تتبع عن بعض طوائف الامة به
ان صحة تبعيته له كما يكون على كل حال ما جوار لان ذلك الامام ما نصيب
فله ولا تبعاعه اجراك اجرا للاجتهاد واجروا فقد السداد واما ما خطي
فاجره واحد للاجتهاد واشم الخطا من فروع عنه فقد تحققت الرحمة
لهذه الامة ولو كان الامر كما ذكر كان اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم
المشهود لهم بانهم كانوا من النجوم بايهم حصل الاقتدا حصل الاهدى احق
بتلك المراتب لبقا نور الصبح عليهم ومساعدة دواعي الصواب اليهم
وقال فيهم مالك كما مر فغليك بالاجتهاد هذا ونحن عندهم عن
الجواب على تلك الالفاظ البارزة من قلب ذي شواطئ راي صاحبه
ان النسبة على الخطا احنا طفا استطال فلسانه واظهر الاعلان
لان كل لما قل يقضي بان تلك نعتات ليس تحتها من طائل ولا هي من قبل

هذا هو الذي لا ينفك عنكم بمحنة ثم انما الى الثاني
الامر بذكر الحدود والشبهات ولو كانت شبهة فافمن ثم سقط الحد عن
سارق ادعى ملكه المشروق مثلا وان ثبت كذب لا احتمال صدق فصار
شبهه دراية على ان محل حد وجوب الحد في تلك ان لم يحكم الشافعي
سقط الحد من فاقطعا كما قاله الماوردي وحزم في الجواهر حتى قالوا ليس
للحنفي بعد بعد حكم الشافعي لم ينقضه على الاصح من وجهين كعظم
المسائل المختلف فيها والثاني ونسب الى الاكثرين وصحي مجمع متفق
وجرى عليه في الحاوي الصغير انه ينقضه ونزع معارض في الافت
ببطلان نكاح من تقطع دمها العارض قبل سن الياس بل قبل اربع
سنين قبل تمام عدة الاول هباينة ذلك لقوله تعالى يريد الله بكم
اليسر ولا يريد بكم العسر والحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما خفف على امته لا يلاقى ما نحن فيه اصلا ولا لزم تحليل المحرمات وانتهاج
مناهج الاباحات وخالف رتبة التكليف ولا يقول بذلك مسلم فضلا عن علم
اول قوله صلى الله عليه وسلم اختلاق امي رحمه بعد تسليم صحة كونه حديثا
اذ قد ذكر غير واحد من الامة انه من كلام الامام مالك ولقد سلك الجلال
السيوطي رحمه الله في ذلك احسن المسالك حيث قال بعد ان ذكر ترجيح نفي
المقدس واليهيقي والامام له بغير نسبة ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ
التي لم تصل اليها انه ليس المراد جوابا اخذ كل مما استشهت به نفسه من الاقوال
من غير برهان ولا دليل وانما المراد من تتبع عن بعض طوائف الامة به
ان صحة تبعيته له كما يكون على كل حال ما جوار لان ذلك الامام ما نصيب
فله ولا تبعاعه اجراك اجرا للاجتهاد واجروا فقد السداد واما ما خطي
فاجره واحد للاجتهاد واشم الخطا من فروع عنه فقد تحققت الرحمة
لهذه الامة ولو كان الامر كما ذكر كان اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم
المشهود لهم بانهم كانوا من النجوم بايهم حصل الاقتدا حصل الاهدى احق
بتلك المراتب لبقا نور الصبح عليهم ومساعدة دواعي الصواب اليهم
وقال فيهم مالك كما مر فغليك بالاجتهاد هذا ونحن عندهم عن
الجواب على تلك الالفاظ البارزة من قلب ذي شواطئ راي صاحبه
ان النسبة على الخطا احنا طفا استطال فلسانه واظهر الاعلان
لان كل لما قل يقضي بان تلك نعتات ليس تحتها من طائل ولا هي من قبل

الاستدلال

التذكاري المسائل فاسأل الله العظيم ان يوفقنا وصاحبها المصانة ويوفقنا
بحذر بل هباته انزاع كرم كرمهم وارحم رحيم وهو حي ونعم الوكيل والحمد لله
الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه انتهى جواب شيخنا جمال الدين محمد بن ابي
بكر الاشعر رحمه الله ونفع بعلمه امين وصح جواب الفقيه العلامة ابو
القاسم ابن اسحاق جمعان رحمه الله وكذلك القاضي العلامة ابو الفتح بن
حين المرزجر رحمه الله في كلامه طويل واستظاقر لما قال شيخنا بكل دليل
وكذلك الفقيه العلامة موصي بن احمد الضحاك رحمه الله ايضا رحمه الله
ايضا بكلام له يشفي الفيل وعلية التقويل والفقيه العالم الطاهر بن ابي القاسم
جعان قال في كلامه الجواب صحح مذهبنا من معتد معتد كافيا شافي
والمداد وافي والله سبحانه اعلم **مسئلة** قال الشيخ رحمه الله تعالى لو جامع
حليته فساققت والعباد بالله تعالى اخرى فنزل ما وه لفرجها فحلت و
الظاهر هو قول النسب لان ماءه محترم حال نزوله فلا يصير بفعل غيره غير محترم
فان قلت يشترطوا الوجوب العدة كون الماء محترما حال الانزال والاستدخال
ومقتضى ذلك عدم الحقوق لان الفعل الذي حصل به الاستحاق محرم قلت
مسلم انه محرم لكن لا بالنسبة الى الزوج لعدم صدور فعل منه يوجب ابطال
حرمة ما به فلم يبق الا انما هما بالسحاق ولا يلزم منه ابطال حرمة ما وما
اقتضته عبارة العزيز والروضة وغيرهما في باب العدة من ان الماء على
ظن المستدخله فهو طنت نحو الزوجية فالماء محترم والا فلا يرد قولهم
في باب ما يحرم من النكاح ان الماء على الحقوق النسب ووجوب العدة بظن
الواطي فبني ظن نحو زوجية فوطي وجبت العدة وثبت النسب وان
كانت هي زانية كان تيقن عدم نحو زوجية الا ترى ان ماءه هنا محترم حال
نزوله وحال دخوله لم يوثق فيه بيقينه ما عدم نحو الزوجية مع انه زنا
يوجب الحد فلان لا يوثق المحقق الذي لا يوجب من باب اولي فان قلت
عارض ذلك هنا طنة نحو الزوجية حال وقوع الماء في الرحم والتفت الى ظنه
احتياطا لامن النسب الذي هو اليه الى امرأة وامضا في مسئلة السحاق
فلا يوجد منه ظن يلتفت اليه فتاثر الفعل المحرم وتطل احترامه قلت
مردود بان الظن انما التفت اليه في الوطي حال وقوعه في الرحم وعدم

اشهد بوجودي في مسئلتنا واذا اردت ايضاح ذلك فافرض كون الفاعل واطيبا
معزورا والتي تزل فيها موطوءه غير معنونه واقطع النظر عن فعل المصنف
لما تقرر من عدم تأثيره في حرمة الماء والله اعلم ثم رايت الترمذي قال
باب العدة واستدح القاهمي من مظنه زوجه الكوطي الشهه كذا قال الراعي
فيه نظر لان الاعتبار في وجوب العدة بالاساه عليه لا عليها قال الشيخ
الشهاب بن حجر في شرح المنهاج في باب ما يحرم من النكاح لو استحل
حليله ما يحترم ما لم يثبت به شيء وجيئ فيشكل عليه ان العدة في وجوب
العدة وثبوت النسب والصهرية بظن الواطي لان يجب ان يثبت بان لقن
لم يلتفت معه الى ظن المدة ولقوة هذا الاشكال افتى بعضهم ان العدة
في كون الماء محرما يحال نزوله فقط وايداه بقوله بخبره لو وطئ امراته فاحق
بنته فجلت ثبوت النسب والله اعلم **فصل في الاستبراء**
ما قولكم في رجل كانت له جارية ففترسه فباعها من اخر وسافر بها المشتري
فادعت انها حامل من سيدها الاول فزعم المشتري اليه بعد مضي ثلاثة ايام
اشهر وانكر مالكها الاول الحمل واذا عاندها في طهر لم يطاها فيه فبها
ما هما في حال الدعوى اذ حاضت الامه وشهدا ربع نسوة مقبرات
بجيشها فاستقرت تحت المشتري الى نحو سبعة اشهر ولم تحض في هذه
المدة ثم ان المشتري المذكور باعها من اخر فافتترسها بعد مضي شهر
ونصف طانا انها قد حاضت ولم تحض ومكثت عنده ثلاثة اشهر ولم
تحض في جميع هذه المدة من حال الاولى الى الان وادعت انها حامل من
مالكها الاول وان الحيض الذي برع به النسوة لم تحضه الا وهي حامل
وان حملها خفي على النساء الاي شهدن بعمره مع ان مدة الحمل التي
لديعه من مالها الاول صار له نحو ثمانية اشهر وظهر حملها في هذه
الحالة فما الحكم في ذلك افتونا ما جورين **جواب** رضي الله عنه ان
دعوى الامه على سيدتها الاول وهو البايع كون الحمل منه مسموعا لا ثبات
حوال حربه فان اجاب بانه لم يطا قال قول بلا يمين لان الاصل عدم
الوطئ مع كون النسب ليس حقا لها وان اقرب الوطئ وادعى الاستبراء كما في
البايل قال قوله ايضا لكن بتسميه فيمكن ان حملها متلا يمين ولا يكتفي
استبراء وفيه اشكال لان الحمل قعه مردود ليس هذا موضع بسطه

فان

واما انتفاعه اذا حلق لان الوطئ الذي هو مناط في هذا الباب عارضة دعوى
الاستبراء فلم يبق الا محض الامكان لا يعول عليه في ملك اليمين بخلاف فرائض
النكاح لقوته فانتفاعه مطلقا ما لم تضعه لدون ستة اشهر من الاستبراء
حيث قلنا يحلق لو نكل لحقه الولد والحمل ولا تترك ولا تزد اليمين على الامه كما هو
احد وجهين وصحة الشبان والثاني ويرحمه البلقيني واطال في وجه الشيخين
للاول انها حلق اليمين المردودة ولا دعاء امه الولد نطقا او ضمنا وعليه فكل
حلق الولد اذا بلغ وانما بسطت بعض البسط في هذا المحل مع عدم تقرر
البايل له حرصا على تمام الغاية واما جواب ما وقع في السؤال من ثبوت
حيضها حين اراد المشتري ردها على بايعها فهو انتفاء الحمل عنه والحالة هذه
مطلقات ولا تنفك الى ادعاء ان الحمل منه لا انتفاء فرائضه بالحيض الذي يدعى غالبا
على براءة الرحم وانما لم ينقطع فرائض النكاح الصحيح بمثل ذلك لقوة كماله
فيثبته نصير فرائض المشتري الثاني فيلحقه الحمل ما لم تضعه تاما لدون ستة
اشهر من وطئه وحيث لحقه حملها باميه الولد وبقي من فروع المسئلة لو لم تحض
بين وطئ لبايع والمشتري الثاني بل وحدث وطئ في طهر واحد فان وضعت
لدون ستة اشهر من وطئ الثاني لحق الاول ولا اكثر من ستة اشهر من وطئ الثاني
وفوق اربع سنين من وطئ الاول لحق الثاني اولد وفوق اربع سنين من
وطئ الاول وفوق ستة من وطئ الثاني عرض على القايين فان عدم عسا
القصر كما ذكرنا ما ورد في حكاية الراعي في العدة عن الروياني واقرا وعسا
الدعوى كما قال الامام وقواه في المهمات والاول اصح او يجبر او نفاه عنهما
او عن من القعد بهما بلوغه الى من يميل اليه طبعه كما اخرجته ابيهيقي بسند
صحيح عن عمر ومارواه عن القرطبي بصيغة ثم يرض ان عمر سال اربع نسوة
عن مولود الحق القايين باثنتين فقلن ان الاول دخل بها فحاضت على
الحمل فظنت ان عدتها انقضت فدخل بها الثاني فالتبر الولد فقال عمر
الله اكبر والحقة بالاول الحديث لا يصح عن عمر وبتقدم صحة فلا دلاله
فيه على العرض على اربع نسوة عنه خوفه من القايين لانه الذي اذاه اليه
اجتهاده في تلك الواقعة ولم يسل على ذلك واذا كان قول البصحاية
بهذه المثابة لم يكن حجة ومن تأمل السؤال عرف سبب ذكر هذه الحجة
والله اعلم **مسئلة** انما اذا خرجت المرأة من بيت

ابيها على سبيل النشور ولم يات لها الزوج عن قرب كما هو عادة الناس
 في عرف اهل اليمن وطالت امدته وكان يمكنه ردها لو ذهب لها فهل تتركه النفقة
 في الكسوة في هذه المدة او لا **اجاب** نفع الله به صيبل عن عين هذه
 المسئلة الامام القلي فقال اذا كان نشور المرأة بالخروج من منزل الزوج
 فلا بد من عودها اليه ولا يكتفى قولها قدر جعلت عن النشور فليات لي ولهم
 الى منزل ولا يكلف الزوج ذلك ولو كانت من ذوي الاقدار وما افني به بعضهم يقول
 به هو المذهب الذي لا ريب فيه وقد اشار الى ما افني به بعضهم يقول
 ولو كانت من ذوي الاقدار مع ان تلك الفتوى لا تنبني على قواعد
 المذهب ولا يعد منه راسا وانما هي نزلت عام يجب اتقاؤها اذا تقرر
 ولا موانع على الزوج لها حتى يعود الى منزله وحق يعلم عودها اذا كان غائبا
 والكسوة التي عليها ملكها الزوج بمجرد النشور ان لم تكن قد استقرت
 بنها الفصول والسنة على حسب العادة واذا ملكها ملك التصرف فيها
 البيع وصارت يدها عليها يد غصب حتى يلزمها اقصى الاجر لمدة حبسها
 عند ما سوا قويت المنفعة بالبرام لا مع امرش نقص حدث بعد النشور
 ومع اقصى القيم لو تلفت ومتى عادت الى الطاعة عاد حقها انشاؤه
 او فصل النشور لم يتحقق المنفعة الا بعد الكسوة **والفصل في النشور**
 على ظاهر كلام الشيخين وغيرهما **واما وجهه** وفتاوى ليس بها
 محل بسطها وقد بسطها في غير هذه الفتوى والله اعلم **مسئلة**
 شخص تزوج امرأه وكساها كسوة العادة ومضى لها معه احد عشر شهرا
 فادعا عليها النشور وجرا بينهما مخاصمة فطالبته بكسوة فهل يلزم
 التحديد لانهم ذكر وان لها الكسوة في كل فصل او يجب عليها ان ترد
 الثياب التي عليها اذا ظهر منها النشور اقبونا ما جعفر بن ابي
 رضي الله عنه ان الزوج اذا ادعا نشور المرأة فان كانت بسطها
 كزوجها من منزله بلا اذن مثلا صدقت المراه في النكاح ذلك وعليه
 اقامة البينة لا مكان اقامتها ان ادعاه بسبب حق ليقول دعوتها
 الى فراشي فامتنعت او اطلق والقول به يمينه وتجميع بين اطلاق
 الخفايين انه يصدق وبين ما قلناه القلي عن بعض المتأخرين ان
 يصدق واذا ثبت نشورها سقطت حقوقها نفقة

وغيرها ثم ان عادة الطاعة استحققت النفقة لليوم المستقبل والكسوة
 فيها اضطراب وظاهر كلام الشيخين وغيرهما انها لا تجب الا للفصل المد
 المستقبل ايضا لان الفصل بالنسبة الى الكسوة كاليوم بالنسبة الى النفقة
 ومتى وقع النشور وقد قبضت كسوة فصل ودخلت في ملك الزوج
 بمجرد نشورها فعليها رد الكسوة اليه فان استعملتها فعليها الاجرة كالغنا
 فلو استرد ما فعدت في انشاء ذلك الفصل فلا بأس بالعمل بفتيا الفقيه الوالي
 ابي العباس احدث من موسى بن عجيل من انه يرد لها تلك الكسوة التي كان قبضها
 وهو مبني على الوجه القابل بتوزيع الكسوة على جزء مدة الفصل حتى اذا و
 جدتها الطاعة في نصفه والنشور في نصفه تنصفت الكسوة ومران
 الظاهر كلامهما ان النشور لحظة من الفصل سقطت كسوة كما ان نشور لحظة
 من اليوم تسقط نفقة **واما قولهم** تجب الكسوة لكل فصل اي فلفصيف
 كسوة وللتساكسوة فمادهم حيث كانت العادة جارية بذلك فان جرت عادتهم
 ان الكسوة تكون لكل سنة او اكثر في كلها او بعضها غلب بها والله اعلم
 مسئلة رجل له جارية مملوكة تزوجها من رجل فقير فغاب عنها وتركها
 عند سيدها وفي محتاجه الى مؤن النكاح فهل لها طلب الفسخ وهل اليد
 طلبها ايضا فاذا قلتم نعم فمن يكون الفسخ بيننا الناذك اننا بكم الله
اجاب رضي الله عنه ان الامه اذا سلمت للزوج ليلا ونهارا فلها
 عليه جميع مؤن النكاح نفقة وكسوة وغيرهما فلها اذا اعسر الفسخ ان
 كانت بالغة عاقلة والا فليس لسيدها الفسخ **نعم** يفسخ السيد باع
 الزوج بالمهر مطلقا لكن قبل الدخول وقبل قبضه على المعتقد فعلى ان
 الامه اذا سلم التسليم اتام فليس للسيد بذلك سوا المهر ولا فسخ
 بالاعسار بغيره فاذا اراد السيد ان يفسخ والزوج غائب اثبت عند
 القاضي بالتسليم اتام فاذا علم الزوج بذلك وقصرت ظلت المرأة الفسخ
 عند القاضي فان تغذر علم محل الزوج وثبت عند القاضي تسليمها ليلا
 ونهارا مكنها من الفسخ بعد الامتثال المشهور والله اعلم **مسئلة**
 امرأة خرجت من بيت زوجها بغير سبب ولها حجة بوجه الشرع وكنت
 عليها القاضي سجلا ابنا شرا ثبوتة عنده لا شئحق كسوة ولا نفقة
 ثم انما سالت زوجها نعم اسم لك صداقك ولكن اريد ان تسيري

فتلا
 في هذا

مع الى بيتي واسم لك جميع ما استحقته شرعا فقالت له اسير معك الى بيتك
وانما يريد صداقي والتي ناسره فهل يجب على الزوج ان يسلم لها المصداق مع
نشوزها ام لا اقتونا فاجوب من اجاب **رضي الله عنه** متى تحت
بالجح الشرعيه كونها ناسره استجبت احكام النشوز من سقوط
نحو النفقة عن الزوج الى ان تعود الى الطاعة بعودها الى منزلها الذي
خرجت منه او الذي طلب الزوج عودها اليه فان طلبت ان ياتي
لها بشي له ذلك اما ان يترتب عليه من جبر القلوب والوفاء بحسن العهد
والمصاحبه بالمعروف لا سيما اذا كانت ربيعه القدر بحيث يلحقها
العار بعودها بنفسها فاذا سالت المرأة حينئذ زوجها ان يسلم لها
المصداق وقالت لا اعود حتى تسلم فان كانت قد وطئها فاختارة مع
كونها سلمت نفسها اليه وهي بالغه عاقله رشده او لم تكن كذلك و
سالمها وليها بالمصلحة في باقيه على النشوز اذ ليس لها حجب نفسها اليه
المهر لتمكينها الزوج من الوطئ في الكامله وتمكين ولي الناقصة بحسب المهر
المقتضي للرضي بيها المهر عنده وان لم يكن قد وطئها او وطئها مكره
او مطاوعة وهي مجبور عليها بما مروا ولم يسلمها وليها او سلمها على خلاف
المصلحة فلها حجب نفسها لقبض المهر غير الموجب حال الزوج منه بناء على
ان لها حجب نفسها ولو بالزوج من منزله وهو المقتضى لانه المقتضى بحسب
مهرها بخلاف الموجب حال الزوج فليس لها الحجب لقبضه وان حل قبل ذلك
وح متى صرحت بان ترك عودها انما هو لئلا يقبض مهرها وعلم الزوج ذلك
ارتفع عنها حكم النشوز وان لم تصرح بذلك او صرحت به وقالت
ذلك لا اعود الى الطاعة كما فرضه السائل فهي باقية على نشوزها فتجبر على
العود ولو بغير الضرب لانه حوّل مهرها كما يجبر هو على تسليم مهرها كما
ان كان موسرا فان كان معسر فلها الفسخ بشرطه من كونه لم يطأها ولم
تكن قد قبضت بعضه على المقيم عند الشيخين من ان قبض بعضه
هناك من الفسخ لعدم قبول البضع للتبعض فيدور الامر بين ان
يغلب عليه حكم ما قبض من المهر فلا فسخ او حكم ما لم يقبض فالفسخ في
الاول لخشوف الشارع صلى الله عليه وسلم الى بقاء النكاح والله اعلم

مسئله

مسئله امرأة منشورة في اثناء فصل او يوم وقلتم يرجع الزوج بالنفقة
او الكسوة وقد لبسه كسوة الفصل وبقيته اخلاقا وقلتم برضاها فهل
يستحق عليها ارش النكاح لا وهو لو دفع اليها نفقة يوم مدين واكملت
مداومي طابعه وبقي مدقانه يرجع بالمدين مضافا فهل يفرق بين البسر و
الاكل اجاب **رضي الله عنه** قال الشيخان في العزيز والروضة اذا نشزت
المرة سقطت نفقتها وكسوتها وصارت الكسوة ملكا للزوج اي تجبر نشوزها
او في فتاوى الفقهاء الذين قد عجل بشرث المراه وعليها كسوة دخلت
الكسوة في ملك الزوج بنفس النشوز ولو تصرف فيها قبل ان يقبضها منها
صح تصرفه وفيها ايضا اذا عادت الى طاعته لم يعد ملكها في الكسوة بل
للزوج الخيار بين ان يقبضها ويبدلها كسوة تكفي لبقيته المدة التي قضا
تقرر ذلك وان الزوج ملك نحو الكسوة بنفس النشوز قيد المرأة عليها بعد
يد ضمان كالغالب متى تلفت بعد النشوز في غير يد الزوج او وكيله
او وليه كانت مضمونه باقضى القيمة من وقت النشوز الى وقت التلقوفي
نقصت كذلك وجب عليها امر من النقص مع اقصى الاجل مدة بعد
النشوز ولا اجرة عليها في لبس الثوب قبل النشوز بل ارش النقصان
نقص البسر وبغيره وكذلك بعد النشوز سواء فوتت المنفعة كما
هو فرض السؤال ام قاتل لما تقرر ان يد لها بعد النشوز على نحو الكسوة
يد عارية وقول السائل فهل ثم فرق بين البسر والاكل ام لا جوابه
لا فرق متى وجد النشوز في اثناء يوم او فصل قاما ان تكون النفقة
والكسوة باقية بعينها لم يتعلق بها حق الام لان كانت باقية كذلك فظاهر
والا كان كانت تالفه او باقية وقد رهنها مثلا فالقياس وجوب البذل
عليها لان ما ملكك في مقابلة عوض متى ثبت استرداده ثبت فيه وفي
بدله خلاف هبة الاصل للفرع فلا رجوع له الا مادام باقيا بحاله لا يتعلق
به حق الان الفرع ملكه لا في مقابلة عوض وهاها قايده يخفي النية
عليها وهي ان ظاهرها عبارة الشيخين في العزيز والروضة وغيرها
وصاحب الحاوي وصاحب الاوساد ان النشوز متى وقع في اثناء الفصل
سقطت كسوة ذلك الفصل وان عادت الى الطاعة في باقيه كما انه متى
وقع في اثناء اليوم سقطت نفقته كذلك بناء على ان كلام النفقة

والكسوة غير مستقطعة على جزأ المدة وقال جمع متاخرين متى عادت
 الى الطاعة في ثناء الفصل كان اول فضل الكسوة ابتداء عودها والقياس
 على النفقة ان يقال لم يجب الكسوة الا في الفصل الثاني لسقوط كسوة
 الفصل الاول بالتشور فيه فاما بنوا ذلك على الكسوة يجب بالقسط كما نقله
 القولي عن مشايخ عصره عن ايضاح الصمري لكن يرد قولهم كان اول
 فصل الكسوة ابتداء عودها المقتضي وجوب كسوة حديده الا ان المؤيد
 الى ان المرأة متى خبت كسوة حديده تشتت في اثناء الفصل حتى اذا استرد
 الزوج الكسوة ثم عادت طالبت بكسوة حديده ولا يخفى ما في ذلك من البعد
 وعدم وجود ثمرة الاسترداد من ثم جرحها عن تلك المعصية العظيمة
 او يحل اطلاقهم على ما اذا كان عودها مع اول الفصل الثاني نعم قول
 عجيب لو شرت المرأة في اثناء فصل ثم عادت الى الطاعة لم يعد لها
 في الكسوة بل للزوج الخيار بين ان يقبضها وبين ان يبذلها كسوة تلي
 ببقية المدة ظاهر في بناء ذلك على ما مر عن الصمري فعليه يفرق
 بين الكسوة والنفقة حتى لا يجب قسط منها لو عادت الى الطاعة في اثناء
 اليوم بان النفقة اذا سقطت يوم التشور لم يظلم لسقوطها كغير اثر
 يترتب عليه اضرار بالمرأة لوجوبها لها من اليوم الثاني بخلاف الكسوة
 فاننا قلنا بسقوط التشور ولو ساعدت من الفصل فانها لا تعود
 لنا في الفصل ظهر لذلك اثر عظيم في الاضرار بها لانها تملك مدة
 طويلة وهي في طاعة الزوج بلا كسوة فان قلت التشور معصية
 فكان يجب التخليط عليها قلت لما جلت النجاسة عليها غالباً
 من سبب منه خواصه بالسبب الى الكسوة لظول مدتها وقضية
 المنقول كما مر عن الشيخين وغيرهما عدم الفرق بين الكسوة والنفقة
 والله اعلم **مسئلة** رجل كبير فقير له اولاد ذكور واثان وفيهم
 موسر ومسر فهل يجب نفقته وكسوته على الموسر والمفسر ام على الموسر
 منهم فان قلت نعم على الموسر فما احدا اليسار والاعسار وهل يجوز
 على عدد الرؤوس او على قدر الميراث واذا كان للاب المذكور امرأة
 قبل المذكورين وله منها ولد صغير فهل يجب نفقتها وولده الصغير
 منها وكسوتهما على الاولاد ام لا **جواب** **جواب**

يجب

يجب مؤنة الاب المذكور نفقته وكسوة وغيرها الواجب من ذلك ما يقوم
 به يده وحاله وما زاد الى غير الشبع بين متاكدا ففكره الاقتصار على القوام
 بلا عذر وتلك المؤنة واجبه على الموسر من اولاده فان كان واحداً
 فظاهر وان كان اكثر من واحد وزرع عليهم بالسوية فالاشتراك المذكور
 على الصحيح فحدا اليسار بان يفضل عن حاجة حليته وزوجه وام ولد
 ان تعددا يومه وليلة التي تليه ويبيع فيها ماله كالدين واذا كان
 للاب ولد محتاج مؤنة من الموسر اخوته فيكره تركها خروجا
 من خلاف من اوجها وكان له حليته وزوجه او امه محتاجها اما لا
 او وخدمه لزم الفرع الموسر ايضاً نفقتها وكسوتها لوجوب الاعفاف
 والخدمة عليه والله اعلم **مسئلة** في امرأة خرجت لزيارة الصالحين
 بغير اذن زوجها فهل تكون ناشئة ام لا فان قلت نعم وجعت واطاعة
 وهي مصره على انها تستأذن في الخروج الى الزياره وغيرها لا حاجة كانت
 وان رجعت سلمت نفقتها اليها لم يبق ناشئة ولا قسم لها افتونا اجاب
 رضي الله عنه خروجها للزيارة المذكورة ان كانت باذن زوجها سقطت مؤنتها
 من القسم وغيره ولا اثم عليها لوجود اذن الزوج ومثل اذنه لو ثبتت
 رضاه فهي مع سقوط مؤنتها عليها اثم التشور ثم اذا رجعت عاد وجوب
 المؤن للمستقبل من اليوم بالنسبة الى النفقة والفصل بالنسبة الى الكسوة
 والليله بالنسبة الى القسم واما واجب ما وقع فيه التشور فقد سقط
 ما على الاصح من عدم التقسيط واضرارها بما ذكر السائل معصية لا سقط
 المؤن ما لم يحققه بالفعل اذ لا يشترط لوجوب المؤن صحة ثبوتها
 من التشور واما الشرط المتفاوته ظاهراً بعودها والله اعلم **مسئلة**
 في رجل غاب معسراً وترك زوجته ولم يترك لها كسوة ولا نفقة وليجتنبنا تشوره
 ومضى مدة اربع سنين ولم يرسل لها بشي فجاءت الى الحاكم وطلبت القسم
 بعد ان اقامه بينه على غيبته معسراً وانتهى في طاعته وحلفت انه لم يترك
 لها نفقة ولا كسوة لمدة مستقبل فهل يلزم الحاكم اجابتها الى ذلك ام لا فان
 قلت يلزمه فغضب لها المدة ومكنها من الفسخ ففسخت وانقضت
 عدتها وتزوجت رجلاً اخر وجا الاول فهل يفسخ هذا النكاح الثاني
 ام لا وهل يجوز لاحد من حكام الشريعة اذ ارفع اليه ذلك ان ينقضه ام لا

مسئلة رجل غاب معسراً وترك زوجته ولم يترك لها كسوة ولا نفقة وليجتنبنا تشوره ومضى مدة اربع سنين ولم يرسل لها بشي فجاءت الى الحاكم وطلبت القسم بعد ان اقامه بينه على غيبته معسراً وانتهى في طاعته وحلفت انه لم يترك لها نفقة ولا كسوة لمدة مستقبل فهل يلزم الحاكم اجابتها الى ذلك ام لا فان قلت يلزمه فغضب لها المدة ومكنها من الفسخ ففسخت وانقضت عدتها وتزوجت رجلاً اخر وجا الاول فهل يفسخ هذا النكاح الثاني ام لا وهل يجوز لاحد من حكام الشريعة اذ ارفع اليه ذلك ان ينقضه ام لا

اجاب رضي الله عنه ان فسخ الحاكم النكاح مستند الى تلك الشهادة
المذكورة في السؤال باطل كما يصرح به قول الفري في داب القضاء بشرط
بعض البينة لا عسارة الحال ولا يكفي قول البينة انه غاب وهو معسر وقد
حضرت عند بعض القضاة واراذا الفسخ بمجرد ذلك فصحته عنده ولا يكفي
هنا الاستصحاب اهـ وقول ابن الصلاح في فتاويه وقد سبق عن
هذه المسألة بصورة المذكورة في السؤال الجواب لا يصح الفسخ بناء على
مجرد هذا الاستصحاب فلو شهدت بینه باعساره الان بناء على الاستصحاب
جاء له ذلك ان لم تعلم زوال ذلك وحيث يصح الحكم بالفسخ واذا حضر الزوج
لم سلم اليه اهـ وفي توقيف الحاكم على عوام من الاحكام لابن العباد لا فقه
ما لفظه تجوز الشهادة بالاعسار استصحابا للحال التي عليها وان احتمل
انه حصل له مال كما قاله ابن الصلاح ولا يكفي ان يقال انه غاب معسرا
وفي العباب ما لفظه ولو اثبت اعسار غائب فسخ ولو قبل اعلامه
ولتذكر البينة اعساره حالا ولا يكفي انه غاب معسرا ولها استصحاب حاله
التي غاب عليها وان امكن خلافها اهـ وفي شرح المتنازع لابن قاضي شهيد
ما لفظه فلو شهدت البينة انه غاب معسرا فلا فسخ اذ لا يثبت له ان الصلاح
استصحابا له وام النكاح فلو شهدت باعساره الان استصحاب جاز له
ذلك اذا لم تعلم زواله وجاز الفسخ اهـ فالما حصل ان متاخر
اطبقوا على تلك الفتوى وهي واضحة لجرها بها على القواعد المذهبية
فيحسن عدوها من المذهب بناء على ان الاقوال المخرجة على قواعد نقد
منه وهو الصحيح فاذا تقررت كونه الفسخ المستند لتلك الشهادة باطلا ففسخ
به قاضي ملتزم من ذهب الشافعي والقضا باطل يجب عليه وعلى غيره من
نقضه اي اظهار كونه باطلا والافهم صحيح في نفس الامر حتى ينقض وان
قضا به قاض غير شافعي بل ملتزم مذهب اخر كنعني وكان نهرا ما
او متخرج على قواعد نقد قضاؤه وانفسخ العقد ظاهر وباطن
قطعا بناء على ان قضاء القاضي مستند الى اصل في مسائل الخلاف برهنة كاهن
الاصح عند اكثر من من ثم قال القاضي ابو الطيب في تعليقه المختلف فيه
يصح حكم الحاكم اجماعا اهـ وما نقله عن ابن الصلاح مما يخالف ذلك متني
على الوجه الضعيف ينبع فيه الفذال وغيره هذا كله اذا لم نصح الشهادة
اهـ اذا

اما اذا صحت كان قال الشاهدان نشهد انه معسر الان ويجوز لهم ذلك استصحابا
كما في الفسخ المستند الى تلك الشهادة صحيح وقضى القاضي به نافذ ولا يجوز
لاحد من الحكماء نقضه بل ينقضه هو المنقوض وهذا كله ايضا مني على احد وجهين
من ان تعذر نحو لنقضه بخو غيبة الزوج لا يجوز الفسخ الذي ربحه الشيخ
املا قوله الثاني وهو جواز ذلك الذي قال الفاري انه الاصح واختاره القاضي
ابو الطيب وابن الصلاح والرويان في كتبهم حيث قالوا ان الوجه وجه جيد
وقال الرويان وابن اخت ابو المكارم صاحب الفتوى به كما نقله في الروضة
واصلها قال في المذهب وقدر يورد هذا بانه اذا كان ماله غائبا على مسافة
القصر ثبت لها الفسخ مع حضور الزوج فاذا مع غيبة اولى فاما قول
البعوي في التمهيد بفرق ان المال اذا كان غائبا فالعجز من جهة الزوج
غائبا وهو موقوف فقدرته حاصلة والتعذر من جهتها فقد قال الرافعي
الفرع لا يفتخ اهـ وهو كما قال لان المعنى المقضي للفسخ انما هو تنصير المرأة
بكونه في حيلة من لا يكتفيها المؤمن المقتضى مخالفة قوله تعالى فامسك
بمروءة والنضر موجود بغيته مع ماله اكثر من غيبته ماله فقط فيكون
ان تشهد البينة بتعذر النفقة وان لم يتعرض الاعسار لانه على هذا
الوجه القوي الجيد ليس بشرط في صحة الفسخ مع انظم اليه من جزم جمع
جها بذه الاصحاب به في مصنفات وفتاوي بل صنف السهروردي قلميذ
الفري تصيفه في تصحيحه وتقريره وبه افتى محمد بن عبد الله الحصري
والقاضي موفق الدين علي بن سام والفقيه نجم الدين علي بن عمر الشعي كما نقله
عنهم الانزوقي في النفايس قال الانزوقي ولا بأس بالفتوى به في مواضع
الضرورة وحكي الامام علي بن احمد الصريدي ان الفقيه احمد بن موسى
عمل كان يفتي به قلت وله نظير في كلام الرافي والنووي حيث
ذهبوا الى انه لو كان له عقار وخو ولم يرغب في شرايه ان لزوجه الفسخ
اهـ وبه جزم شيخ شيوخنا القاضي زكريا لكن بالشبهة من غاب وانقطع
خبره حيث قال نعم ان انقطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ لان تقدير
واجبها بانقطاع خبره كتعذر بالاعسار اهـ والمعنى يقتضي ان تعذرها
بغيره كتعذر بالاعسار لا جزم قدمه ذكره مزجده في غايته مصرح
بانه المختار ثم ذكر التنازع على الوجه الثاني فالما حصل ان القاضي المقلد
لمذهب الشافعي اذا قضى به لترجحه عنده اما اذا لم يكن من اهل الترجيح واما

ع

فخرجنا لكونه رأى تضر المرأة بذلك فضاوه به نصا صحيحا كاصح بالاول
السبكي وبالثاني السهمودي في العقد الفريد في احكام التقلید وقد تقر
في ان متى حكمنا بصحة نفذ ظاهر وكذا باطنا حتى لا يتطرق اليه بعد ذلك
تقضى السهم الا ان يدعي الزوج وصوله انه كان له مال في البلد خفي على اليه
الاعصار وانها تعلمه وتغدر عليه واقام بذلك بينه وح يشين بطلا الفسخ
كما افتى به الغزالي ومعلوم مما مر من الشيخين ان محل ذلك في مال تيسر
نحو النفقة منه لا كعقار وارض وقد نبه على ذلك المزج في تجريده
فقال الشيخنا شهاب الدين بن حجر في بعض مولفاته ما لفظه
كلام الاصحاب او بعضهم ولم يعارضه من كلام غيره ما هو اقوى منه ثم
ابان ان المصلحة اقتضت الاقتبالا فيه كيف يسوغ لنا ذلك الاقتبالا
لا يمكن مقلد القول به وان كان مجتهدا فتوف لان ذلك ليس من وظيفه
انما وظيفته الترجيح عند تعارض الاسرى واما مخالفة منقول المذهب
لمصلحة او مفسده قامت في المذهب فذلك لا يجوز ومن فعله فقد وقع
في وطله القول في الدين وسلك سنن المارقين حفظنا الله من ذلك
عنه وكرمه اه لفظه وظاهره مما بين ما مر عن السيد السهمودي وليس
كذلك لان كلامه مفروض في الخارج عن المذهب ولو لكونه شاذ او كلام
السيد مفروض فيما لم يخرج عن قواعد المذهب واوصلوا الله اعلم
مستبسله في امرأة غير ناشرة منعها الزوج الكسوة والنفقة مدة
مدته وتضررت بذلك ضررا عظيما ولم تجدنا صراها لها وطلته الى الشرع
مرارا فامتنع من الحضور لتقليده وثبت ذلك عند القاضي وليس له مال
ظاهر ينفق على امرأة منه فهل للقاضي الاستقلال بالفسخ ام لا اجاب
رضي الله عنه اذا كانت المرأة غير ناشرة والنفقة والكسوة وغيرهما من
سائر ملون وتصير بمضي الزمان دينا وسوا في ذلك اي في صيرورة
دينا الطعام والادام والكسوة بخلاف السكنى اذ ضابط ما يصير دينا
ما وجب تمليك كذا ذكره ابن الرفعة في الكفاية وغيره ثم ذلك الرجل مات
يكون مفعلا بالواجب او موسرا به وامتنع فان كان مفعلا فثبت الفسخ
للرأة بالقاضي بعد ان يثبت اعساره عنده وبمجهلة ثلاث ايام ثم يفسخ
القاضي اليوم الرابع او يمكنها من الفسخ مشهور متفق عليه عندنا والاول

عليه

يلزم

عليه قوله تعالى فامساك معروف او تسريح باحسان فتعين الثاني عند العجز
عن الاول وقوله تعالى ولا تمسكوهن ضارا لتعتد واوعنا اي هرهه رضاه
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل لا يجد ما ينفق على
امرأة يفرق بينهما اخرجها لدار قطني واليه في غيرها وهو وان اعلم ابن
القطان وغيره فقد بان مما رواه الشافعي عن سفيان عن ابي الزناد
وقال قلت لسعيد بن المسيب الرجل لا يجد ما ينفق على امرأة قال يفرق بينهما
قلت له سنة قال نعم سنة فان اراد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وظاهر وان اراد سنة بعض الخلفاء كعمر وعلي رضي الله عنهما فقد رواه
الشافعي عنهما قال ولا اعلم صحابنا خالفهم فهو بهذا الاعتبار حجة ايضا وتأييد
بالقياس ايضا وهو ان النفقة امر مقصود بكل حال فثبت الخيار بفقد الاستمتاع
اذا فقدت حجب او عنه بل اولك اذا الصبر عن التمتع امهل منه عن نحو النفقة و
الحكم في ذلك كالحاكم فان فقدوا امتنع الحاكم من تمكينها من الفسخ الا بعد احوال
فلها الاستقلال بالفسخ فينفذ ظاهرا وباطنا على المعتمد كما ذكره الامام
الغزالي وغيرهما وكذا ان كان له دين موجب لا يحل الا بعد ثلاثة ايام وان
كان الزوج موسرا حاضرا فامتنع فلا فسخ على الاصح لتمكن المرأة من تحصيل
حقها بالحكم هذا هو المراج مذهبنا لكن المختار دليلا ما افتى به ابن الصلاح
من ان نحو النفقة اذا تعذر لعدم مال له حاضرا مع عدم امكان اخذها منه
كان لم يعرفها موضعها وعرف لكن تعذر مطالبته اي كالمقلب المذكور
في السؤال ان لها الفسخ بالحكم او المحكم بنفسها على ما مر كما في الثابت عسره
اذا تعذر النفقة وتحقق ذلك كتعذرها بالاعصار قال والفرق بينهما
بان الاعصار عيب فراق ضعيف وقد الف تقرير ذلك ابو الحسن السهمودي
ضاهب الغزالي مولفا وقد افتى بما ذكره ابن الصلاح جمعا منهم ابن كين وان
عجل ومحمد بن عبد الله الحضرمي وموفق الدين علي بن سالم وخم الدين عمر بن
علي الشبلي وقالوا لا يفسخ الا بالنسب بالفتوى به في مواضع الضمير قال اوله
نظر في كلام الشيخين وهو قوله ما لو كان له عقار ونحوه ولا رغب
في شرايه ينبغي ان يكون كزوجة كفاية وهي طاعة ولا مال له في البلد التي
فيها بان لها الفسخ اذا كان على مسافة القصير كما لو كان حاضرا وماله

كأنه في البلد

على مسافة القصير ووافقه على ذلك علي بن عبد الله الناصري وان كان غاييا
فان كانا عساره حلا طلب المرأة ولو بينه وشهدت بذلك استصحبها به
للا عسار يوم غيبه ولم يصرح بذلك في الشهادة فظاهره والا فبالفسخ
الخلاف المذكور في الحاضر اذا امتنع والمحال ان الفسخ بتعذر دخول النفقة
لاستناع الزوج وغيبته ان كان موسرا وجه قوي في المذهب جري عليه جماعة
من الائمة الكبار واقتي به اضعافهم فيجوز تقليدهم للضرورة كما ذكر في الصلاح
في تضامير المسئلة ويرشحه قول الشافعي رحمه الله اذا ضاق الامر اتسع و
قولهم من اصول الفقهاء بطلان المتن في تلب التيسير وليس ذلك من تتبع
رخص المذهب في شيء كما حق ذلك السيد السهمودي في فتاويه وكتابه العقد
الفريد في احكام التقليد والقاضي فسخ نكاح هذه الزوجة معتد ذلك ومستند
اليه والله اعلم **كتاب الجنائيات مسئلة** شخص طويلا اخره بظنه
حتى خرجت شبكة المطعون فمكث لذلك ليلة وبعض يوم ثم ادخل وامرته
عليه جراحا يزعم انه ماهر في معالجة الجراحات فلما راي الشبكة ظاهرا ارد
ادخالها فلم يقدر لكونها قد سبست فقال لولي المطعون هذا يحتاج الى قطع
فاذن له فقطعها فمكث المطعون خمسة ايام ثم مات فماذا يجب على الطاعن
والجراح على من القود منها او لا يلزم احدا منهما او لا يلزم احدا منهما كقول
الموت حصل بفعلين مجهولين ولا يعرف انه من القاطع او الطاعن اغتصب
ما جاوز من وهل يستوي القصاص لسكران وغيره او لا لان حال الطاعن
كان سكرانا اجاب رضي الله عنه ان اذن الوارث للجراح في قطع الشبكة
لا اثر له لانه ليس وليا حاله الاذن لان الوارث لا يصير نائبا عن المورث
الا بعد موته فح قطع الجراح شبكة المطعون ان وقع باذن المطعون
قبل انتهاءه الى حركة المذبوح كما في السؤال لا يخلو اما ان يكون ماهر ايا
يكون ما هذا بان يكون خطاؤه نادرا ام لا فاما ماهر ان كان قطع الشبكة
على وفق معرفته فمؤنه محال على فعل الطاعن فقط لان الواقع من الجراح
محض معالج لا تقضي الى تلك وليس له عليه سوال المعالجة لا الشفاء
فعلى الطاعن المذكور القصاص بشرطه وان كان حال الطاعن سكران
متعديا لانه اما مكلف اوله حكم المكلف بتعدي الطاعن الى المذنب في
محلته وان وقع قطعه الشبكة لا على وفق معرفته بل خطأ فمات المطعون

بالفعلين

بالفعلين بقول عدلين خبيرين فعمل الطاعن نصف دية مغلظة في
ماله لانه متعدد دون القصاص لانه شريك مخطئ وليس على الجراح شيء
كما ذكره ابن شريح لكن خصه ابن الصلاح انما اذا اذنت له في عين ما فعلته اما
لو قال داوود بلا تعيين وجب الضمان على ما قلته وبه حزم صاحب الانوار
وغيره وان تعذر الجراح على الجرحى فعمله على قطع الشبكة يقتل غالبا ومات بالفعلين
فعلى كل من الطاعن والجراح القصاص بشرطه وان قال الجراح جرحي جهلتكون
قطع الشبكة قاتل صدق بيمينه ان امكن خفا ذلك عليه ولا يلزم بما قلته ان
كذبوه بل ما خصه من الدية في ماله وغير الماهر بان يكون خطاؤه غير نادر ان
تعذر قطع الشبكة مع علمه انه يقتل غالبا فمتعذر فعله كالطاعن القصاص
بشرطه كما مر وان قطعها طافا ان ذلك يجدي فلا قصاص عليه للشبهة ولا
على الطاعن لانه شريكه بل على الطاعن نصف دية مغلظة في ماله و
على الجراح نصف دية مغلظة بالثلث على ما قلته ان لم يلزمه في عدم
التعذر لانه قصدا للفعل والانسان بما لا يقتل غالبا بزمه من القصاص على
حديده لا يعلمها انهم اذا اذن الجراح في عين القطع المذكور مطلقا
فلا ضمان عليه ولا على عاقلته والدليل على ضمان غير الماهر قوله صلى الله
عليه وسلم من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن اخبره ابو داود و
النساء ولعن ما جبه الحاكم عن ابن عمر وان قطع الجراح الشبكة بلا اذن
من الجراح الكامل ولا اذن وليه ان كان قصبي فعليه ضمان ما تقول من قطعه
ولا اثر لاذن الوارث كما مر لانه حاله الاذن غير وارث فان لم يكن مذبوحا
كما في السؤال فهو شريك الطاعن فعليه ما القصاص ان تعذر والا فحصة
الطاعن من الدية في ماله وحصة قاطع الشبكة على عاقلته تحقق
مطلقا ان فعله خطاؤه والا فبالتأجيل ان كان شبهة عما كما في السؤال
والله اعلم **مسئلة** قال شيخنا جمال الدين رضي الله عنه فابعد كل
ما فيه رعب للغير وهو محترم يحرم فقد ذكر في الاحياء ان زيد بن ثابت في
حضر الخندق فاخذ بعض اصحابه سلاحه فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن
ترويع المسلمين من يومئذ ولا يخفى ان التقييد بالمسلم ليس مرادا كما مر قال
شيخنا لكن يشكل عليه ما رواه احمد ان ابا بكر خرج تاجرا ومعه بدرية بنات
نعيما ونسويبيط فقال له اطعمني فقال حتى يجي ابو بكر فذهب لانا سن

العادة لهم ستقر فيها بشي على العود وانا طو الحكم بكل حال بعادة اهله
 والله اعلم **كتاب الصيد والذبائح** مسألة في هذه الفتوى
 النابتة مما يتاثر من الخبواب اذا لم يكن الزرع الذي يتاثر منه ممالك الارض
 بالشريك ومتغيرا ومستاجر هل يجوز ملاك الزرع او ملاك الارض وهل
 يكون الحكم واحدا ان كان مالك الارض باق في الارض على شرايته واعاينه
 او جازته او اخرج منها باختياره او اخرج منها صاحب الارض بغير اختياره
 او كان الامر منها لم يصح بخروجه والاصح مالك باخراجه او لم يصح
 وهل ملك صاحب الخبواب المتنازع به بغير ادعاء صاحب مالك البذر
 يوم الحصاد فيكون ثباتها على ملكه اذا قلتم بملكه بالاعراض ام
 بسبقه الى العمل والتربية والزرع قبل طالب مالكه اجماع رضي الله عنه
 ان الفتوى المذكورة لا تخلو اما ان تكون سنا بلها مما يعرض عنها عرفا
 الا فان كانت مما يعرض عنها عرفا كسابل المصادين اي الواقع في الارض
 حال حصاد الزرع فاما ان يكون المعبر من مطلق التصرف ام لا فان كان مطلق
 التصرف اي حيا بالاعراض فلا يرشد اعمير بجور بفلس في زوال ملكه
 بالاعراض وجهان احدهما وهو الاصح في الروض ان ملكه ينزل بملك
 بذلك فلو اجدته التصرف فيه بالبيع وغيره فمما تكون الغلة الى اصله
 من ذلك البذر ملكا لصاحب الارض بل قال النووي ينبغي القطع به
 اي بناء على الاصح من زوال الملك بالاعراض عن المحقرات والثاني صحة
 الرفع ان الملك لا ينزل بالاعراض ولو عن حق عرفا وان ابيع لواجده
 اكله مثلا للاكتفا في الاباحة بالقرائن الظاهرة فعليه لا يجوز لواحد
 التصرف فيه بالبيع ونحوه والغلة الحاصلة من البذر المذكور في السؤال
 منك لصاحب البذر وقد علمت ان الفتوى على الاول لا طبعها في السابق
 واخلف على ذلك وترك كثير التقاط السوا قطيع بوزع وهو باب اخر ليس
 مما نحن فيه على انه في اليسير عرفا مذموم لانه يقطع من ثم ما امر الفاروق
 رضي الله عنه بملكه على رجل يعرفه من ربه فقال من الورع ما عفته الله وان
 مما يعرض عنه عارفا اكثر من اولعاهم شيوعا في تلك الجهة فهو يلو على
 ملكه صاحبه وطعافان لم يكن له في الارض حق حال ثباته فلما ملك
 الارض قلعه مجانا لان مالك الارض لم ياذن فيه مع بقائه على ملكه

العادة

في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك
 في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك
 في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك

العادة لهم ستقر فيها بشي على العود وانا طو الحكم بكل حال بعادة اهله
 والله اعلم **كتاب الصيد والذبائح** مسألة في هذه الفتوى
 النابتة مما يتاثر من الخبواب اذا لم يكن الزرع الذي يتاثر منه ممالك الارض
 بالشريك ومتغيرا ومستاجر هل يجوز ملاك الزرع او ملاك الارض وهل
 يكون الحكم واحدا ان كان مالك الارض باق في الارض على شرايته واعاينه
 او جازته او اخرج منها باختياره او اخرج منها صاحب الارض بغير اختياره
 او كان الامر منها لم يصح بخروجه والاصح مالك باخراجه او لم يصح
 وهل ملك صاحب الخبواب المتنازع به بغير ادعاء صاحب مالك البذر
 يوم الحصاد فيكون ثباتها على ملكه اذا قلتم بملكه بالاعراض ام
 بسبقه الى العمل والتربية والزرع قبل طالب مالكه اجماع رضي الله عنه
 ان الفتوى المذكورة لا تخلو اما ان تكون سنا بلها مما يعرض عنها عرفا
 الا فان كانت مما يعرض عنها عرفا كسابل المصادين اي الواقع في الارض
 حال حصاد الزرع فاما ان يكون المعبر من مطلق التصرف ام لا فان كان مطلق
 التصرف اي حيا بالاعراض فلا يرشد اعمير بجور بفلس في زوال ملكه
 بالاعراض وجهان احدهما وهو الاصح في الروض ان ملكه ينزل بملك
 بذلك فلو اجدته التصرف فيه بالبيع وغيره فمما تكون الغلة الى اصله
 من ذلك البذر ملكا لصاحب الارض بل قال النووي ينبغي القطع به
 اي بناء على الاصح من زوال الملك بالاعراض عن المحقرات والثاني صحة
 الرفع ان الملك لا ينزل بالاعراض ولو عن حق عرفا وان ابيع لواجده
 اكله مثلا للاكتفا في الاباحة بالقرائن الظاهرة فعليه لا يجوز لواحد
 التصرف فيه بالبيع ونحوه والغلة الحاصلة من البذر المذكور في السؤال
 منك لصاحب البذر وقد علمت ان الفتوى على الاول لا طبعها في السابق
 واخلف على ذلك وترك كثير التقاط السوا قطيع بوزع وهو باب اخر ليس
 مما نحن فيه على انه في اليسير عرفا مذموم لانه يقطع من ثم ما امر الفاروق
 رضي الله عنه بملكه على رجل يعرفه من ربه فقال من الورع ما عفته الله وان
 مما يعرض عنه عارفا اكثر من اولعاهم شيوعا في تلك الجهة فهو يلو على
 ملكه صاحبه وطعافان لم يكن له في الارض حق حال ثباته فلما ملك
 الارض قلعه مجانا لان مالك الارض لم ياذن فيه مع بقائه على ملكه

العادة

في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك
 في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك
 في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك والحق في حق المالك

مالك فله فله قطعه كما لو اشترى اغصان شجرة غيره في هوى داره غيره
ملاكه ان حضر وعرفه والا فالقاضي وعليه ان يسوي الارض ولا اجرة
عليه مدة التسوية لعدم صدور فعل منه فان رضي صاحب الارض
ببقائها فالعلة لما لك الارض في البذر وحكم غير مطلق التصرف وان وجد
منه الاعراض حكم هذا لعدم صحة اعراضه وحكم القاملك الارض
لمر في الارض حكم الاعراض فاذا قدرتم الكلام في الحكم فاعلم انه لا فرق بين
مالك الارض ومن له عليها يد نحو مستعير كان او مستاجر من الوجوه
التي يوجد فيها الاذن لان امدار انما هو على وجود الاستيلاء على الارض
لانه هو الذي يصدق على صاحبه انه وجد ومنه يوجد ان العبرة بذلك
حالة النبات والافكل واجد له قبل ذلك معروض عنه ايضا فعلم ان صاحبه
البذر اذا كانت اليد له حال نباته باجارة صحيحة او فاسدة او عارة او
مخايرة ولو باستصحاب ما كان عليه قبل ذلك فمالك في البذر وفي الحارث
منه له وكذا ان لم يكن له يد واعترف صاحب الارض بان البذر من ملكه
لكن ان ادعي عليه الاعراض فخلق على نفسه اذ القول في ذلك قوله لانه لا
يعرف الامن جهته ويظهر ان الزرع لو حدث مما زول المالك عنه بالاعراض
كالسابل ومن غيره ولم يثمر وعرف ذلك يقينا فالزرع مشترك بين
مالك البذر ومالك الارض فلا يستقل احدهما بالتصرف بغير اذن
الاخر لعدم تحقق ملكه فيه وحكمها حكم من اختلط حماهما انحلما
مثلا احدهما من صاحبه بشرط القطع وبغير الجهل بعين المبيع للحاجه
او بيعان من ثالث بالشرط المعروف في ثم وقد صرح مثله الاصحاب
فيما لو انصب بر ١ او ما بيع على مثله خاتم له لو اختلفا في ان الزرع
من سائر يزول المالك عنه بالاعراض فهو ملك الارض ام عن رأي
عليه فهو ملك البذر راجعا عدلين فينظر ان الزرع ويعرفان
كم ياتي من الحب فيعملان بقولهما في ذلك فيما يظهر وليس هذا من
الذي لا ياتي الا في الرطب والعنب بل هو امر مشاهد يعرفه كل من
له ادنى خبرة بالزرع وانه اعلم من قبل جماعة سافروا في مركب
وسجنوا فيه امتنعهم ومن العادة ان كل واحد يكتب اسمه في متاعه
او علامه تدل عليه فانكسر المركب بهم وعرفت امتنعهم في البحر

خروج

فخرج بعض المتاع والحمل وضاع البعض فوضعه بعد الحمل غير علامه تدل
من هو وهو من جنس متعتهم ولكل واحد منهم شيء من جنسه ووقعت
المصادفة بينهم وبين صاحب المركب انه لم يكن لغيرهم في المركب شيء من جنس
الحمل الذي وجد فاما الحكم في ذلك افتوا بما جاور من احاب رضي الله
عنه متى علم انحصار استحقاق اثنين مثلا كذلك الحمل الخارج ولو تنافس عوى
غيرهما ولم يعلم من الحمل الخارج منهما وفق الامر الى الثبات او اصطلاهما
على ما اصطلاهما عليه وان وقع الصالح على تقاضيهما فيه وهما كاملان بان
يقع على الثلثين لاحدهما والثلث للاخر للضرورة بخلاف ما لو اتفقا على
التأخذ احدهما ويعطي الاخر من غيره فلا يجوز لانه بيع ومن شرطه
تحقق ملك العوضين وشرط الصبري لصحة البيع على الاقرار ان يقول
كل الاخر ان الحمل الخارج حقه ثم يسأله ترك شيء منه ومتى وقع الصالح على
انها يتناصفانه مثلا لم ينقطع حقل بما اخذه بل لو ظهر الامر فلمن
ظهر انه له ان ياخذ ما في يد الاخر ما لم يوجد نحو حبه ولو ضمنه كان
كان قسمه بتراضهما وصحة الصالح بينهما بغير نحو حبه هو مرجع الروضة
واصلها وجرى في لعباب على اشتراط نحو الهبة لان كلا اعطا صاحبه
لقطع الخصومه وهي لا تحصل الا بنحو الهبة وهذا وجه نقله بن كج
عن ابن المشافعي في الام وعليه اقتصر الشيخ ابو حامد والتابعه و
كثيرون برسبه العمري للاكثرين وصح الشيخ ابو محمد الجويني واطا في
تأنيده والله اعلم **احكام المسكرات مسئلة** عن نحو الجوز الذي
تقدم سولا المولى في الايام الخالية عن حله وعن حكم السيد كان الله
له فيه وما معتمد صحيح نقله جمع الله لسيد بين الصواب والثواب
انه كثرهم وهاب اجاب رضي الله عنه جزم هاهنا الشهاب بن حجر في
سائر مصنفاته بالخاق الجوزة المعروفة والعنبر والزعفران بالبنج
والخشيشه المعروفة اصل التحذير وان كان البنج اطرد تحذير القليل
منه كالكثير وان تفاوت قليلا وكثرة وغيره من المذكورات لم يطرد الا
تحذير كثير ايم عرفا دون قليله فمن ثم قيد في شرح المنهاج تحريم تناول
الاقيون والخشيشه والجوزة والعنبر والزعفران بما اذا كان التناول
منه كثيرا بحيث يحد رغبت الناس في مجرم مطلقا ولو فرض ان شخصا

كان ذلك القدر لا يخدر فيحرم كغيره لان ما اطرده تحذيره حرم مطلقا
ولو بالنسبة لمن لا يخدر جسمه الباب تناول مضرات العقل وعدم الوقوف
بعدم التحذير ونقل في فتح الحواجز حرمة الجوزة عن نص الشافعية
والما لك به والاحتياط ومقتضى كلام الحنفية قلت وقد رايت كتابا من كتب
الطب منصفه حنبلي وفيه جوزه الطيب بارده ياسبه تحذيره بحسبه
اه و قوله بحسبه جرى على مذهبه من نجاسة المخدرات كما لمسكت
فعلى هذا ذكره الصلاة مع حمله خروجها من خلاف القائل بنجاسة ويكتفى
في ثبوت تحذيرها قول طيب ثقة كيف وفاني المصنفات ابلغ من مقولات
لجيران التسامح في الثانية دون الاولى وقد اتفق لي منذ مدة في جوده
الوالد قدس الله روحه اني اخذت معه من الجوزة وكان يتاوى باكلها
مخلوطة باللبن من وجع البطن فاكلت منها جهلا مني بخاصيتها فذهب
الى المسجد لصلوة العشاء فلما قربت وضوءي احسيت بتغيير فقلت
متكفرا وانا اتوضى ما هذا الذي طرقتني فلما اتممت وضوءي لم استطع الصلوة
حتى ذهبت الى بيت فكنيت في شاة الطريق كلما مررت ببيت اقول هذا بيت
فلان فما شائي فلما جيت البيت صليت العشاء صابرة واضطجعت
لانا لم استقر الا وانا قد فرغت لا اخرج من البيت فقال لي والدي رحمه
الله مالك قلت ما الذي قال لعلك اكلت من الجوزة قلت له نعم
قال فهذا امنه فرجعت واضطجعت فمضى على نحو ثلث الليل كلما
تغشاني النوم احسست بدبيب يد من قدمي الى راسي فاقترع فهذا
ما خبرته منها ايضا فالحاصل ان تلك الجوزة لا يمتري تحذيرها وان كان
جاهل بها او متساهل ~~بعدم~~ القليل منه لا تحذير فيه فلا يحرم وان كان
المخدر جنسه يحرم قليله كغيره لان هذا فيما اطرده تحذيره كالبيع
والفسخ وهو ثبت يوجد في جبال مكة والجوزة كما مذكورت مع المارة
اطرده عدم تحذيره قليلها فنيط تحذيرها بالكثير ورايت جوابا لبعض
العصميين كاد يدعي منه الاجماع على حل الجوزة اطلاقا فيا للعجب
يدعي الاجماع على ما اجمع على خلافه ومن العجب استدلال على خلافه
ياكل بعض العلماءه مخلوطا بغيره ولا شك في قلته ذلك المخلوط
الكلام انما هو في الكثير الصنف المأكول لغير تد او ومنه من عمنه ان

الجوز

الجوز الذي ذكره الاصحاب مقرونا بذكر اللوز في باب في الربا هو هذا الجوز
وهذا غلط فاحش فذكر الجوز انما هو المسمى بالقفقع وقد راجحه منه نحو
جوزة القطن تكسر فيوجد في وسطها اربع زوايا فيها اللب الذي يشابه في
طعمه اللوز ويذكر على الغلط انهم اختلوا ذلك الجوز وهذا كالتلويح
ومن ذا يقول ان جوزه الطيب لها دهن وهذا يسمى جوزيا كذا كبر كذا
الهندي الذي اتفق وتلك التي الكلام فيه تسمى جوزه بالتانث فالصواب
الذي ينبغي القطع به ان جوزه الطيب من المخدرات وحلها وحرمتها
على الناصب الممارات والله اعلم **كتاب الايمان مسئلة**
تخص كامل حلف بالله مثلا لا يكلم اياه فاراد ان يحكم شخصيا ليحكم
على الحالف بتكليم ابيه فهل يستوعب ذلك ام لا فاذا اقلتم نعم فحكم عليه
بتكليمه فحكمه فهل يحث ام لا فاذا اقلتم لا يحث بهذا التكليم فهل
تحل اليمين ام لا **جواب** رضي الله عنه الحلف على عدم تكليم المذكور
بانه سبب لجواره ككون الاب يرتكب نحو مفسق وقصد الولد بذلك
استفلاحه فليس الحلف المذكور معصية وان كان الاولى تركه لان العزم
المقصود به محض صلاح دين المهور او الهاجر ليس من المحرم بل هو
سيرة السلف تاسيا به صلى الله عليه وسلم في الثلاثة الذين
خلفوا حتى يبيت عليهم بل قال لقرظي في شرح صحيح مسلم بالفظ
اما الهجران لاجل المعصية والبدعة فواجب اي متأكد استلزامه
الى ان يتوب من ذلك ولا يختلف في هذا ولا فرق في ذلك بين نحو الاب
وغيره فقد حكوا ان سعيد بن المسيب افضل ومن افضل التابعين
هجر اياه فلم يكلمه الى ان مات ولا ينافي الدنيا فاذا جاز له مكافاة
نحو ابيه بنحو كسر العود المحرم وارتاقة المسكر ورد نحو المعصوب
وابطال صورة منقوشه على حائطه ونحوه فمجرد ترك التكلم او لا
يسر له سبه وتقيفه وتهديده كما صرحوا به في اول الجهاد في ما دام
الاب مصرعا على ما لا يجوز للهجر لم يثبت صورة السؤال وان لم يكن
له نصيب بجوزة فانما هو لظا لنفسه وان قصد مع ذلك السبب
الجوز فقد اخرج البيهقي وعبد الرزاق عن اسعود موقوفا اذا

اجتمع الجلال والحرام على المحرم وبقيضته قال الاصحاب في حصة كبره
 حاجه وغيرها وقد نكح ان ذلك محرم اما بعد ثلاث فظاهرو هل الحكم
 قبلها بالنسبه الى محرم لفرع نحو الاصل كذلك هو محرم مطلقا قضيه
 كلام الجمهور الاول وقد يوجه بان الثالث انما اغتفرت لما جعل عليه
 البشر من تغيير القلوب مما حله ما يكتب به فرخص في الثلاث فقط
 كنطيره من الاحداد ثلاثا ولا يفترق الحال في ذلك بين واحد واخر عابا
 ونقل ابن قاضي شهبه عن ابن العماد الثاني ولا يخفى وجهه فاذا حرم كاتر
 ونقل ابن قاضي شهبه عن ابن العماد الثاني ولا يخفى وجهه فاذا حرم كاتر
 فعليه الحث بالتكليم ويودي كذا ربه امتثالا لامر الشارع **باب** في
 عليه وسلم فان فعل فذاك والا فمجرد اكره الشرع له ولزوم الكفارة
 بقصد الحث لا يسقط عنه الحث على التكليم معه وان اكرهه على التكليم
 معه وان اكرهه على التكليم نحو قاض فقد وقع للزكشي في نحو المسلم
 انه قال المتجه الحث لانه اكره بحق فيجوز كما يقع طلاق المولى واستدرك
 بذلك على الشيخين قولهما ان اخذت حقه منى فانت طالق فاعطاه
 باجبار السلطان فاكره وما وقع له ليس في محله لان قول الخالف مثلا
 والله لا اكلم فلانا معناه باختياره فلا يجزى بالاكراه الحسي على التكليم
 لانه ليس مورد عينه كالحصه الجلال البلقيني والسيد الشهمودي و
 غيرهما من كلام الشيخين بل صرح به القاضي واقره الامام وقال لان الخلق
 عليه الاخذ باختيار المعطى اي وفي مسئلتنا التكليم باختيار المتكلم
 للوجوه لكنه محله كاهي ظاهر في تكليم امره الاكره والا كان لم يكرهه
 الاعلى ما يزيل به المحرم حث بالزائد نعم ان اكره على كلامه الذي
 لا يجب فلا حث ايضا لانه اكره بباطل واذا ما ذكرنا رجعا الى المسئله
 السؤال فنقول افتى بعضهم بعدم جواز التكليم فيما ذكر ونظر شيخنا
 ابن حجر في التحفه بناء على ان الحكم الاكره على العمل بقضيه حكمه
 لم يتصور نحو ضرب ولا حبس منه قال وان توقف على رض الخالف
 والكلام انما هو فيما بعد الحكم وهو ح له اكره وان توقفوا ولا على
 رضاه او فتوى الاول عند اوجه وهو امر شحات من كلام الاصحاب
 ليس هنا محل سبها لكن منها ان خروج المعتكف اعتكافا متتابع

لوجود

لوجود عقوبه عليه او عده على امره ان يكونه اكره بالسبب بالرضي
 فاذا قلنا بهذا فظاهرو ان قلنا بنظره لانه لا حث بالتكليم لوقوعه
 لداعية الاكره فلا الحلال لليمين به بل متى وجد منه تكليم بالاختيار
 حث والخلت يمينه والله اعلم **كتاب** الجهاد **مسئله** هل غصه
 دم الاسير الكامل باسلامه مقيدة بما اذا كان اسلامه قبل ان يختار
 الامام قتله حتى لو اختار الامام قتله ثم اسلم لم يعصم دمه ولا فرق في
 عصمه دمه باسلامه بين ان يتقدمه اختيار للقتل من له ذلك
 وان لا فاذا قلتم لا فرق فهل في عبارة العباب والروضة ما يفهم
 بقيده العصمه باسلامه بما اذا كان قبل ان يتقدمه اختيار للقتل
 عن له ذلك فان قلتم نعم فهل احد من الاصحاب مخرج بهذا
 القيد وهل هو مقرر افتونا ما جوب **باب** رضي الله عنه
 عصمه دم الاسير الكامل باسلامه لا فرق فيها بين كون الاسلامه
 قبل ان يختار نحو الامام قتله وبعده ففي الحديث الصلح الذي اخرج
 الشيخان واصحاب السنن عن ابي هريره رضي الله عنه وهو متواتر
 برواه من الصحابه رضي الله عنهم اجمعين عشر كذره الى اقط السويم
 في الاحاديث المتواتره اثرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله
 واني محمد رسول الله فاذا قالوها عصموا مني ماله ودمه الا يحق
 وحسابهم على الله اذ هذا الحديث مع ما ضاهاه من الاحاديث ان
 الصحيحه نحو لا يحل دم امرء مسلم يشهد ان لا اله الا الله واني رسول
 الله الا باحدى ثلاث الخ وقوله لا سامه في قصته المشهوره
 اقبلته بعد ما قال لا اله الا الله نصر في ان قتله وقتل وقيل
 الذي سب كفرة مفتيان بوجود اسلامه حربيا كان او مدنيا
 بغير خوف مني وكذا به على احمد في مذهب من اوجه ثلاثه مشهوره
 في كتب الاصحاب والنصر من وجه ثلاث الاراء معه على ان حق
 اختيار نحو الامام قتله كما هو باختياره فاذا قلته صدق عليه
 حث انه اختار قتله واسلامه بعد ذلك لا يعقل من ثم حث
 الشيخان ابن حجر في شرح المنهاج ان كلاما من القتل وامن لا يحتاج الى نظر

التحقيق
 لوجود
 عقوبه
 عليه
 او عده
 على امره
 ان يكونه
 اكره
 بالسبب
 بالرضي
 فاذا قلنا
 بهذا
 فظاهرو
 ان قلنا
 بنظره
 لانه لا
 حث
 بالتكليم
 لوقوعه
 لداعية
 الاكره
 فلا
 الحلال
 لليمين
 به بل
 متى
 وجد
 منه
 تكليم
 بالاختيار
 حث
 والخلت
 يمينه
 والله
 اعلم
كتاب
 الجهاد
مسئله
 هل غصه
 دم
 الاسير
 الكامل
 باسلامه
 مقيدة
 بما اذا
 كان
 اسلامه
 قبل
 ان
 يختار
 الامام
 قتله
 حتى
 لو
 اختار
 الامام
 قتله
 ثم
 اسلم
 لم
 يعصم
 دمه
 ولا
 فرق
 في
 عصمه
 دمه
 باسلامه
 بين
 ان
 يتقدمه
 اختيار
 للقتل
 من
 له
 ذلك
 وان
 لا
 فاذا
 قلتم
 لا
 فرق
 فهل
 في
 عبارة
 العباب
 والروضة
 ما
 يفهم
 بقيده
 العصمه
 باسلامه
 بما
 اذا
 كان
 قبل
 ان
 يتقدمه
 اختيار
 للقتل
 عن
 له
 ذلك
 فان
 قلتم
 نعم
 فهل
 احد
 من
 الاصحاب
 مخرج
 بهذا

يدل عليه خبرها بحجة العقل بخلاف الاسترقاق والقتل فلا يكفي
في الاول مجرد الفعل كالاستخدام لعدم استلزامه الرق ولا في الثانيه مجردة
ايضا القبض لا مام بل لفظ اي بناء على عدم صحة نحو البيع بالمعطاء و
الا فلا غنى اولي بالصحة لطلب الاختياط في العقود اكثر اما مجرد قول
نحو الامام اخترت قلله فلا معنى له بعد وجود اسلامه لانه ان اراد
اخترت وان اسلم فهو باطل اي باطل لما في الفتنة قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم واذا كان باطلا فلا اثر له واسلامه هذا الاثير بعد كاسلا
قبله وان اراد اخترت قتله مادام كافرا وكذا ان اطلق فانه متره
على هذا فبا سلامه لغنى الاختيار واذا كان من اقرب الزنا لوقال الثاني
حكمت بزناه واستحقاقه الرجم مثلا لان من لا ماذام لم يرجع عن قراره حتى
لورجع فلا اثر لحكم الحاكم في تخم رجمه حيث كان يرى لسقوط الحد عنه بغير
كشافه واولي ان يسقط القتل في المسئلة المحبوت عنها باسلامه بعد ذلك
الاختيار اذ مرانه لا معنى له بخلاف حكم الحاكم ولان الزنا وان كان جده حقا
لله تعالى فمعه شايبه حواد من حيث ان فيه هتك لممة المنزلي بها والحقا
للعار بها بخلاف قتل الكافر فانه محض حق الله والمضايقة في الاول اكثر
منها في الثاني لان المقصود من قتل المشركين انما هو اسلامهم بناء على
ما جزم به الزر كشي تعالى السبكي كما نقله عنه ولده بها الدين في تامة شرح
المنهاج الحديث المتفق على صحته لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير
من ان يكون لك حمر النعم فاذا كان المقصود بالقتال والقتل انما هو الاسلام
فكيف يتصور ان يقتل هذا الاسير بعده مع ان لا صرا في الكفر هو علة الحكم بقتله
فلا يقال بعد زوال علته وقد بحث شيخنا في شرح المنهاج ان الامام ونحو
لواختار قتله اختيارا صحيحا ثم ظهر له ان الخط في غيره اكثر جازا في
ايه تعليليا لحقن الدم وان كان في ذلك نقص اجتهدا باجتهد ومسلتا
اولي بذلك لان فيها الاجتهاد بالنص كما هو بخلاف ما لو اختار غير القتل
فانه لا يرجع الى غيره حذر من نفس الاجتهاد بالاجتهاد بل موجب ولان
الاختيار ضرب الرق اقنض ملكه الفاعلين واهل الجسلة بمجر
فلا يملك ابطال ذلك فيحصل ان اسلامه لا اثر له في اختيار

من

من اوراق او فداء قتله بل سعين ذلك المحر وان اسلامه يلغي اختيار
قتله حتى يصير معصوما بالنسبة اليه ويبقى الخيار في غيره ولا يتعين ارقاقه
على ارجح القولين وقول السائل بعد تقرير الامر فقل في عبارة العباب
والروضة ما يقسم تقيد العصمة باسلامه بما اذا كان قتلان يتقدمه اختيار
القتل الخ فجوابه ان في عبارة الروضة ما يعبر فتنوع ذلك اذ لفظه
مع لفظ شرحه وان اسلم من الاسارى رجل حر مكلف قبل الاختيار من
الامام فيه دمه من القتل فافهم واوهم انه لو كان قد اختار الامام القتل
او غيره لم يعصم دمه ومعلوم ان ما فهمه بالنسبة الى غير القتل ليس مرادا
فذلك القتل وحاصله انه فرض مسلمة في وجود اسلامه قبل اختيار شيء
ولم يبال بما اوهمه لعله ان ذلك الوهم يدفعه استيفاء الكلام واستقرا
الاحكام واما العباب فلا يهام فيه لانك لو شرحت مع المخرج لقلت فرج
لو اسلم منهم اي الكفار رجل كامل بعد اسره واختار نحو الامام فيه خصله
غير القتل اي منا وارقا او فدا فاعتك تلك الخصلة لا مكانها بعد الاسلام او
قبل اختياره خصله غير القتل بان لم يكن قد اختار شيئا او اختار القتل
حرم قتله للحديث المار فقد فهم حرمية قتله باسلامه بعد اختيار القتل
كما لا يخفى على متأمل متوسم والذي اراه انه لا يتصور ان يقول احد من اصحابنا
ولا غيرهم بجل قتله بعد اسلامه بعد اختيار قتله ولو فرض ذلك كما مضى
للنصر وخرقا للاجماع فلا الثبات اليه ولا يقول والله اعلم فسل في
رجال ركبوا البحر فلقبهم الافرنج ولم يكن اهل السفينة معهم اهبة للحرب
ثم بوا منهم فلهذا يشترط ان استسلموا لهم مثلا بغير قتال وكان رجل
يجب الشهادة فقالهم حتى قتل فهل يكون شهيدا او عن القى نفسه في التهلكة
وهل يجب على اهل السفينة مقاتلتهم قلوبا او كثر واقتونا ما جاورين
احاب رضي الله عنه من فقهاء الحرب لم يلزمه الثبات في الصف فقتلا
من غيره ويعتبر فيما يظهر ان ثبوت الحرب بحيث يحصل بها مقاومة
العدو عرفا والا كان لم يجد في الا نحو حرمه من يرمى نحو البندق فلا اثر
للقدرة على الجرح والطلاق من اطلق من الاصحاب الجرح وانه من الابق الحرب
يقتل على ما اذا عدالة عرفا بالنسبة الى الاثنين بان يكونوا لا يقتلوا لهما

لا نكايه للمجرب كما هو ظاهر على ان صورة السؤال انما هو مجرد لقا العود
من غير ان يوجد نحو مضيق وهذا يجوز الهرب مطلقا وان فرض قهر
لهم بحيث لا يملكون من ادمهم شيئا فهو لا يخفى حالهم وان امكنهم الهرب
وجب وجوب الاستسلام الا ان توقعوا الاسر والسلامه ولو بعد امن
القتل ولم يخف تجوز نابا لما سور حال الاستسلام اذ العلة وينفع يوما
ما فهو ولي من المكافحة بالقتال بلا فائدة فلو فرض ان خور رجل معه
الاسلح فان اراد مقاتلتهم مع امكان الهرب وقد غلب طنه الهلاك
فان كان ذلك بلى نكايه فيهم حرم عليه الثبات ووجب الهرب او مع مكان
نكايه استحب الهرب وقول السائل وهل يجب قتاله عدو الله قليل كان
او كثير كان المسلمون **جوابه** لا يجب ذلك حيث لا يتعين الجهاد
بذخول بلاد الاسلام كما هو فرض السؤال الا بشرط ان له عذر وان يقع
في وصف وان لا يزيد العدو على الضعف زيادة مؤثرة كايه شجاع من
المسلمين عن مائتين كذلك من الكفار فاو زاد واو حاد يجب الثبات بخلاف
ما لو كانوا المسلمين شجعانا او اولئك بضدهم شبه فلا اثر لزيادة من
الواحد ولو كان الكفار شجعانا والمسلمون بضدهم شبه فلا يجب
ثبات المائة لمائة ونحو تسعة وتسعين نظرا الى المعنى فيها كما هو
المعتمد في الفتوى وهو مبني على ان العدد لا مفهوم له والله اعلم
باب النذر مسئلة شخص باع ربع نصيبه مما ورثه من ابيه
بعد ذلك نذر بنصف ما ورثه فهل يشمل النذر المذكور نصف جميع الاصل
نحو الله به ان النذر **جواب** نعم الله به ان النذر
ام يخص بالنصف الباقي بعد البيع **جواب** نعم الله به ان النذر
تحتل وجهين كضاييرها من ذوات قولي الحصر والاشاعة ويكون
الاصل منها نصف الموروث فيما بقي ملكه عليه واقرت ما يقاس
المسئلة عليها من تلك المسائل ما لو ملك نصف ما من نحو عبد
الاخر بعثك نصف هذا العبد ولم يضاف الى ملكه وفيه وجهان
اصحهما عند النووي يذهب الى ان النذر لا يملكه المملوك والثاني ان النذر
العبد ثابعا وصحبه البتوى فعلى الاول يصح البيع في كل النذر
المملوك بكل الثمن وعلى الثاني يبطل نصف النصف وهو ما قلنا

الشركة

الشركة وفي الباقي قولنا تقرير الصفة انما هو ما عند الشخين الصحة
فيه حصته من الثمن وما لو كان عبد مشترك بين اثنين فوكل احدهما صاحبه
في عتق نصيبه فقال نصيبه حر ولم يرد نصيبه ولا نصيب صاحبه بل اطلق
وقتها وجهان ايضا قال النووي لعل قولهما انما العمل على المملوك لا على الموكل
فيه قال الزركشي وقد يوجه بان تصرفه فيما ملكه اتم فكانت عليه نسب
وغيرهما من تلك المسائل فقياس ما صححه النووي في الاول وجعل الاقوى
في الثانيه وبه الفتوى فيهما ان نصف كل الموروث يخص في ثلاثة
الارباع الباقية فيكون المندور به ثلث الباقي بعد الربع المبيع وقيل
ما صححه البقوي وغيره ان نصف الموروث يشيع في ثلاثة الارباع الباقي
والربع المبيع حتى يلحق من النصف ربعه اذ هو نسبة ما زال عنه الملك
فيكون المندور به نصف الباقي بعد الربع المبيع والاصح او الاقوى الاول
كما مر واذا نزلت عبارة في المسئلة الثانية على الحصر مع ملكه للتصرف في
نصف شركه بطريق لو كاله في الاقوى عند النووي فلا يترتب في منزلة المبيع
على الحصر من باب اولي لعدم ملكه للتصرف في الربع المبيع فان قلت
يترتب قوله بنصف ما ورثه على ان المراد ومكنت التصرف لبقا ملكي عليه
حتى يكون المندور به نصف ثلث الارباع الباقية مطلقا لان الظاهر
عدم ارادته لما زال ملكه عنه قلت لانه خلاف المتبادر من اللفظ لان
ما يصح العموم فحتم كلامنا الباقي والزاي في نسبة النصف ثم خصص
بمورده بما بقي ملكه عليه اذ لو ورد على الكل للغا الربع ولفظ الملك
يصلح عن الالغاء حتى في الجزئيات ما امكن ومحل ذلك حيث لا نبيه والا
فانما يقتضاهما ويصدق فيها لان اللفظ محتمل والله اعلم **مسئلة**
شخص باع خلا من اخرون نذر المشتري بعد لزوم البيع بكذا اذا عا
المسئلة عليها من تلك المسائل المذكور في غير كل سنة مادام المبيع المذكور لم يفسخ فوات
المشتري المذكور فهل يبطل النذر بموته او بدمه ورثته به كل سنة
نعم الله به **جواب** نعم الله به **جواب** نعم الله به
واحد منهم السيد العلامة حين بن عبد الرحمن الاحمد ومحمد
الظاهر الاول لا يبطل النذر بموته واذا ذلك ان شار شيخنا

الارباع

في النذر حيث قيل اني بعضهم فمن نذر لا خير سكتي بمملكه فثبت المذكور
له انه لا يستحق وارثه شيئا لعدم شمول لفظ النذر له اذ الناذر لم يبطل
من المندور له ولا فقه جمع على الشق الاول فقالوا استاجر دارا
فنذر ثلثين كل سنة بكذا ما دامت تحت يده ثم مات المندور له لم
يستحق وارثه ذلك وخالف بعضهم لان النذر حق يثبت للمورث فيثبت
للمورث واذا ورث وارث الموصي له اमित قبل القبول فوارث المندور
له اولى له وحاصله حكاية الجزم بعدم بطلان النذر بل يقوم وارثه
مقامه في اداء الواجب عليه وحكاية خلاف المفتين في بطلان النذر
بموت المندور له مع الميل الى عدمه وهو معتمدنا في الفتوى ايضا
ووقع لابي العباس عليه السلام انه افتي فيمن نذر بمنفعة ارصه
لمقرضه مدة بقاء دينه في ذمته بان النذر يبطل بموت الناذر قال
لان التاخير لقضا الدين بعد المديون وبعد طلب الذي حرام وقبل
طلبه مكروه لما فيه من حبه عن مقامه الكريم لعدم قضاء دينه
وكل من الحرام والمكروه لا يصح معه النذر قال وكان نذره اشتمل
على قربه وغيرها فيصح في القرية ويبطل في غيرها وقد رايت لبعض
العلماء اهل اليمن ما هو صريح في ذلك وذكرناه هو موافق للفتاوى
الفقيه لا تردد فيه وما غلغل به ممنوع من وجهين احدهما
ان التحريم او الكراهية المذكورين لم يقارنا اصل النذر ولم يتوقف
الى الباطن نفسه بخلافه في الشبهة نذره ثانيا ان عدم صحة النذر
مع احدهما محله حيث لم يكن لا مع جواز معاشي شينا شهاب الدين
القرضا خلت فيه فتاوى بعض مشايخ شيخنا شهاب الدين
اجم وحمل فتوى البطلان على ما اذا قصد بنذره التوصل الى الربا
وفتوى الصحة على ما اذا حمل في مقامه نعمة ربح يحصل وان دفع
نقمة المطالبه قال ويتردد النظر في حالة الاطلاق والاقرب الصحة
لان اعمال كلام المكلف حيث كان له محله صحيح خير من اعماله التي
في تخلفه وعلى التناول في تسليم ما ذكره الطنيد اوي من البطلان
بموت الناذر في مسألة القرضا لا ياتي مثله في امثلة الموت

اذما

اذما على به من حرمة او كراهية تاخير قضاء دين الميت الايات في المسئلة
المحوت عنها وقد سألني عن هذه المسئلة بعض السادة الاشراف من
اهل حضرة موت مرتين والجواب على الثاني منها اني ينبغي مراجعته والله اعلم
مسئلة نذر ان يصوم سنة بالتكبير فهل يلزمه سنة كاملة من حين ابتداء
النذر المذكور وتلفظه به ام من ابتداء المحرم الاي وهل يفرق بين ان
يقصد سنة كاملة من الان فيلزمه فوراً وبين ان يطلق ام لا اجاب
نفع الله به امين ان من قال لله على صوم سنة بالتكبير سن له الشروع
في صومها عقب النذر وان تابعتها فان تقف الا بتدقيقها اول يوم
من شهر كرجب كفته هلاله مطلقا فاذا انقض جماري الاخر صام
شهر اهلا ليا عن رمضان مطلقا او ثلثين ان ابتداء الصوم في الاثنا
شهر وخمس ايام عن يومي لعيدين والتشريق او ثلثاء عشر تامة من
الثالث عشر ثم ثلثين مع قضا ما مرو ويلزمه انما شوال وذي
الحجة ثلاثين وان مقصدا فان صام سنة متفرقة جاز لانه لم يشترط
تتابعاً ثم ان فرق بالاشهر بان ابتداء من اول الشهر المحرم فصامه
ثم افطر صرامة صام ربيع الاول وهكذا حتى اتم ستين حصل
الشهر ويبقى عليه شهران وان ابتد من اول صفر فصام ثم افطر
ربيع الاول ثم صام ربيع اخر وهكذا حتى اتم ستين لم يلزمه الا
قضا يومي العيدين والتشريق مع اتمام شهر من العيدين ثلثين
مطلقا وان فرق بالايام بحيث لم يوجد صوم شهر من اوله الى
اخره فلا بد من اتمام السنة عددي يومي ثلثماية وستين يوما الى
حكي في الروضة كاصولها وجها لانه لا يكفيه الا سنة عددية
مطلقا ووجها ثالثا انه اذا صام من رجب الى رجب مثلاً لم يلزمه
قضا رمضان ولا عيد ولا تشريق لانه يقال صام سنة وان قال
لله على صوم سنة متتابعاً ونوى التتابع قلنا ان نيته كالتلفظ
وهو الذي جزم في جواب المقر في الارشاد بتعاليجه لزمه
التابع وقضا رمضان ويام العيدين والتشريق على المذهب
النصوص الذي قطع به الجمهور وان نذر صوم سنة معينة لسنة

٢١٢

نفسه وواجبها وخذ ذلك صيغة فذكر وسكت عليه القول
وغيره فينبغي اعتباره كونه صيغة نذر وانما افتى الرداد بعدم صحته
وشرح به شيخنا في شرح المنهاج اذ عمدت في فتواه فعمله فان لا يحل
ذكر وان صيغة النذر لله على كذا او على كذا ولم يدكر هذه الصيغة
انتهى وقد مر الكلام في نحوها عن الذخاير على ان كلام الرداد يقتضي
ان نذرت لفلان بكذا الجس صيغة نذر هو ابن المقري وردوه بقرينة
البغوي والفخر الرازي في المحصول بصلاحتها ومن رده لم يذكر
الفتا بصرح كلام الاموار ان لفظ نذرت صحيح التزام والله اعلم
مسئلة امرأة حرة قالت ان شغاني الله من مرضي فانا نذر لفلان
فتشيت وقيت تقول انا نذرت لفلان فهل يصح هذا النذر وهو قرية
ام لا **اجاب** نعم الله به امين يلغوا ذلك النذر لانها ان ارادت
النذر بنفسها فالحرم لا تملكه وان ارادت انها لا تاذن في نكاحها
اذ المرأة ليست وليه لنفسها ولا غيرها وان ارادت انها لا تاذن في نكاحها
الا منه فنذر مثل هذا لا ينعقد لعدم القرينة نعم لو سن لها النكاح فذرت
لزمها ذلك فيما يظهر قياسا على ما صرح به ابن الرفعة وغيره في الرجل
فاذا خطبها كنوا لزمها احابته فعلى هذا لو قالت هذه ان شغاني الله
فلله على ان الزوج بفلات وكانت اما تايقه او فاقده للكنايه او
تخاف على نفسها من الفجرة لزمها اذا شغيت التزوج به ان قبلها اي
رضي تزويجها والله اعلم **مسئلة** سئل عن شيخ العلامة عبد الوفا
بن يحيى الواعظ تلميذ شيخ الاسلام رحمه الله عليها وصورة
هل يصح نذر المحرم بمنفعته سنيين معلومه كاجارتهما كذا كذا
بذلك بعضهم ام لا فان قلت نعم ولم يقدر النذر سنيين بل اطلقه
ما ذا يحل عليه وهذا يشهد لك بما ذكره في الوصية بالمنفعة انها
حيث اطلقت به ان يكون قرية وهي برية وقالية فالبدنية كالطعام
والصوم وما الى ذلك من الاضحية ومنفعة المحرم بالنظر في
ليست قرية سوا نذرها لزم الله فاذا اضافه الى طاعة كان قال
نذرت بمنفعتي لله يصرفها الى الصلاه او الطواف او نحو ذلك فلا

منه لا يجوز ان ينذر المحرم لنفسه او لغيره من نفسه او لغيره من نفسه

يخفى

يخفى صحة ذلك او الى خدمة العلماء والصالحين ايضا لان خدمتهم
قرينة بدليل انه لو نذر للولي الحي او للميت بشئ وادصرفه لخدمته او لغيره
جرت به عادة وعلمه النادر صرح واما اذا اطلق المحرم النذر بمنفعته فالظاهر
البطلان لانها يقطع النظر عن اضافتها الى طاعة او بدنية ذلك غير قرينة
اصلا فاشبهت المباح وهو لا يصح نذره وجب صحته نذرها بان اضيفته
الى طاعة فان قيد الخدمه بمن معلوم ويوم معلوم تقيد النذرية وان لم
يقيد بها حمل على ما سمي في الفرق خدمته ولا يكون موبدة لا ليجل مملوكه
حتى يكون المنفعة الرقيق المتصرف عند الاطلاق الى التابيد هذا ما
يظهر من كلامهم انتهى جوابه فهل ذلك معتمد عندكم ام لا بينوا لنا ذلك
اذا بكم الله **اجاب** رضي الله عنه الذي يظهر من كلامهم ان نذر المحرم
بمنفعته لا يخلو ما ان يكون لكافرا او مسلما فالاول لا يصح النذر
له بذلك وقال قال الاصحاب في باب العارية يكره عارة قن مسلم
لكافر خروجا من خلاف من حرمتها كالشيخ ابي اسحاق الشيرازي والحري
لقولهم تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ووجه الرفع
في البيع جواز العارية مع الكراهة بانه ليس فيه ملك رقبته ولا
منفعة ولا حق لزم وما وجه ابن الرفعة ما في التنبه من التحريم لم
ينقل لكراهة الاعن الفرائي وبتبعه الشحات فقال الرافعة لا خلاف
في جوازها مع الكراهة منتقد وحمل ابن الرفعة التحريم على الاعارة
للخدمه والكراهة على غيرها فبطلان النذر يعرف بالبدنية لان نفع
الكافر المعصوم لو كان مباحا لما صح نذره فضلا عن كونه مكرها ولا
نظر المحرم الكافر المعصوم لو وصل الى حالة الاضطرار الى الطعام او
الما فرفض اطعامه او سقيه وقد لا يتناق ذلك الا ببذل منفعة
كالذهب له الى محل يقابل باجرة لانه ان فرض عينا لم يصح نذره او كفايه
كان نادرا فلا يتناول اطلاق النذر بالمنفعة بخلاف ما لو نذر ذلك
بعدم حصوله كان علمه بدني **مسئلة** سئل عن رجل اطلق طعامه على الكناية
فقال حينئذ لله علي ان اذهب الى محل كذا الا اني بطعام اطعمه
هذا الذي فان الظاهر وجوب ذلك عليه حيث لم يمكنه تحصيل الطعام

٢١٥

من محل آخر والا قالوا يجب انما هو تحصل الطعام له والحالة هذه والثاني
لا يخلو اما ان يتصرف بخوف فسيقام لافان ان تصف بذلك فاما ان يصرح
في نذره بمنفعته اياه بما يكون معه مخالطة له تقتضي اتياسه ام لا
قان صرح بذلك لافان نذره وعلته ذلك لا تخفى واما ان يصرح بنفعه في غير
ذلك فالذي يظهر صحته لترغيب الشارع صلى الله عليه وسلم في قضاء
حاجات الاخ المسلم نحو قوله ومن كان في حاجة اخيه كان الله في حاجته
متفق عليه وقوله من قضا لاهيه حاجة من خوايج الدنيا قضى الله له
اثنين وسبعين حاجة اقلها المفتره اخرجه الخطيب عن انس في لفظ
للخطيب عن انس من قضا لاهيه المسلم وقال فيه كان له من الاجر كمن حج
واعتمر وهو بذلك اللفظ عند ابي يعلى في الحلية عن اسرو قال فيه كان له
من الاجر كمن خدم الله عمره وله ايضا عن ابن عمر من قضا لاهيه حاجة
كنت واقفا عند قبره ان يرجع والاشفقت له ومن متفق على صحة
حديث ابي ذر قال قلت يا رسول الله اي الاعمال افضل قال الايمان
بالله والجهاد في سبيله قال قلت اي الرقاب افضل لنفسها عند اهل
والكثر منا قال قلت فان لم افعل قال تعين صانعا وتصنع لا خير
الحديث وحديث يصح على كل سلامي من احدكم صدقة ان قال
وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها او ترفع له متاعا عليها صدقة
فهذه الاحاديث بعضها مطلق وبعضها مقيد بالمسلم وكما في القاموس
وامتدع متصرف باسم الاسلام بل وبهم الايمان وان نقص ذلك
عليه اهل السنة خلافا لخواججة قالوا في ترغيب فيما مر مثله وان
اطلق النذر له فظاهر صحته ويحمل على نفعه فيما ليس فيه مخالطة
ولا اتياس لان الاصل في لفظ الممكن اعماله ما لم يتحقق مانع وان
لم يتصرف بفسق ولا بدعه فاما ان يتصرف بخوف علم ونزهد وتشرقا
ام لا فان لم يتصرف بما ذكر فالحكم فيه كالاول ونزهد عليه بعبادة الله
بلا فرق بين ان يصرح بما يقتضي مخالطة له وايضا اسم الاذلال محذور
في مخالطة وايضا من عدوا المسلمين نعم لو اتصف النادر بخوف
وامتدور سر له يكونه ديني بالتمريض نذره له عن نفعه مقتضية للادب

وعدم صيانه نحو العلم ومن ثم عد النورى رحمه الله في تبيانها من الادب
حامل القران فضلا عن العالم ان يكون شريف النفس مترفع عن الجاهلية
والجاه من الجفاه اهل الدنيا وقال القاضي ابو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني
الفقيه **شعره** ولم يبتذل في خدمة العلم مهجتي
لا خد من لا خيت الا لا خدما **الشعره** غرسا واجنيه ذلة
اذ افا نباع الجهل قد كان جزاء ولوان اهل العلم صانوه صانهم
ولو غطوه في النفوس لعظماء **ولكن** اذ لوه فها ان ودنسوا
بجاه بالا طماع حتى تهجوا **وفي صحيح البخاري** ما لفظه وقال
بما يقع لا يخفى لاحد غنده شئ من العلم ان يضع نفسه وان اتصف
المندور له بنحو علم ونزهد وتشرقا صبحا لمنفعه له مطلقا لان نفعه
بالخدمة وغيره من القرب العظيمة التي يعود بسببها على الخافق القوي
الجسمه فقد ورد من اكرم حامل القران فقد اكرم اخبره الديلمي
عن ابي امامه وسنده وان كان فيه ضعف يحمل به في الفضائل واخرج
ابن عساكر عن ابن عباس اكرموا العلماء فانهم ورثة الانبياء واخرج
الخطيب عن جابر وزاد من اكرمهم فقد اكرم الله ورسوله وورث
في فضائل اكرام اهل البيت النبوي احاديث لا يخفى على من سكت
السنن ومما يتأسس به تعين السؤال وما صح في صحيح مسلم وغيره ان
جابر بن عبد الله الجعفي رضي الله عنه كان يخدم اناسا مع كونه اصغر
منهم في سفر وقال في علة ذلك اني رايت الانصار تصنع لرسول
الله صلى الله عليه وسلم شيئا ايم من الخدم والخدمة التامة لبيت
ان اصحاب رسول الله احد منهم الا خدمته اعيان اكرامه مكافاة
على اكرامه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه الاستيثار كونه
اليمن بينهما وبين النذر مناسبة لا تخفى وانما يقتربان من حيث
الاتفاق في اشتراطا القرب وعين ما لا عليه جوير رضي الله عنه قرية
سكان فيها من حيث الاتفاق اليمن والنذر وبالحمل في نفعه من
الخدمة وغيرها مما فيها من توطئهم حزمات الله وشعائره
جماعا والوعد عليهم ما في حكم التزويل ان ادل البرهان والدليل

على ما يجرى به واما وانته بغيره عليهم العظم ثواب جزيل فقد بان
ما تقر في الجواب وان لم يكن منقولاً بعينه من كتاب عدم اختصام
صحة النذر في المسئلة المبحوث عنها في تحفة النظار في غرائب المنهاج
الصالحين كما يقول الشيخ العلامة صاحبنا عبد الرؤوف رحمه الله تعالى
واسعة واستدل له بقوله لو نذر للولي الحي والميت بشي واراد
صرفه لخادمه او جرة عاده وعلمها النادر صريح عجيب من وجهين
احدهما لفظ الرافي في الشرح الكبير ومن هذا القبيل ما يندر بعثه الى
القبر الشريف المعروف بمرجات فانه على ما يحكي يقسم على جماعة معلقين
مقروفين هناك ولفظ العباد اذا ما جمع هناك قسم على جماعة معلقين
او قال لا نذر في تقاييسه ومن هذا القبيل ايضا ما يندر بعثه الى قبر
الشيخ ابي الغيث بن جميل يقع الله به فانه يقسم على معلومين اهل القبر
لصاحب القبر لم يصح كما اشار اليه الرافي فانهم انما فرضوا الكلام
فيما يندر لميت فلما لم يمكن حمل الكلام على حقيقته لان الميت لا يمكن
حمل على ارادة النادر او جريان العادة المطردة التي هي مرادة الخادم
صيانة للكلام على الالفاظ اما النذر المحي فلا يتصور ذلك معه لصحة
النذر له فلا ينظر لقول النادر ثم ارادة وانما ارادت خادمه مثلاً
يصدق المندور له ولم يقيد وانما اراد محال قال ثابتهما انهم لو نذروا
بالخادم لم يكن فيه دليل لانه غير مراد وانما المراد من اراده هو اوط
العادة باخذ ما نذر لصاحب القبر سواء كان خادماً ام غيره فزعمه
رحمته عدم القربة اصلاً في غير هذه نحو العالم والصالحين
ما مر من الدلائل الحديثية وقوله ولا تكون مودة لانه لا يثبت
مملوكه الخ يقال فيه هذا ظاهر ان قال الله علي ان اخذ من فلان مملوكاً
وينبغي ان يقيد بما يجب والحالة هذه بما يصح الاستيجار عليه
وليس ظاهراً في قوله نذرت بخدمتي ومنفعتي لزيد مثلاً بل الاضافة
يقتضي عمومها وان كل خدمة يكون قربة بحيث لو نذرها لغيره
صح بلزومه ما لم يطلب منه في الوقت الذي لا يجب على الاجرة
فيه لانه دلالة العام على الخاص من افرادها مطابقة لما عليه جمهور الامامية
وان

وان كانت ليست مملوكه له وان لها حكم المملوك فمن ثم صح كونها مفقودة
عليها في سائر المفقود حتى المحضة التي تقصد بفساد العوض كالسلم
والاجارة هذا حاصل ما فتح الله به حال كتب الجواب وارجوا ان يكون
هو الصواب والله اعلم مسئلة رجل باع ارضاً من اخوته ثمن معلوم
وقطعة اخرى من ارض معينه ثم ان البائع قال للمشتري هذه القطعة
التي نذرتني اياها خشن ان تكون بيني وبين اخيك فباعتني فباعتني
فيها فالتم له انه ان نازعه فيها عوده عوضه عنها حيث من الارض
ما هو له من الارض مما هو له ثم مات المشتري فجاواخوه ونازع البائع
المذكور في القطعة المزيدة فهل للبائع ان ياخذ عوض ما نقص عنه
من هذه القطعة من ارض المشتري ام لا ولو فرض ان صيغة البيع الصادق
منها كان بصيغة النذر لعدم معرفة البائع الارض المبيعة او مع موقفة
مثلاً فهل له الرجوع ام لا وهل ياتي في هذه الصورة الخيار بالعيب ام لا
وهل يصح هذا التزام ام لا وهل يفرق الحاكم في الالتزام بين اذا كان
معلقاً او جاء بلفظه على وبين ما اذا قال الزمت لك ذمتي من غير
لفظه على وان صح الالتزام فهل له ان ياخذ حيث شاء كما في صورة
السؤال ام لا واذا كان البائع عالماً بان القطعة المزيدة مشتركة بين
المشتري وبين اخيه واقدم مع ذلك مع علمه فهل يقدر ذلك في
صحة العقد ام لا واذا نزع البائع المذكور هذه القطعة المزيدة على ظن
انها ملكه فهل يلزمه لاجل ملتوي في الشراكة ام الاجرة فان قلتم لا يلزمه
الاجرة المثل وكانت عاده البذل لا يجوز حرون الارض وانما يشتركونها
بالثلث والرابع مثلاً فهل يلزم ذلك مقام اجرة المثل ويلزم الزارع
لصاحبه الارض الشراكة على ما جرت به العادة ام لا بسبب الناذر الذي
اشاءكم الله ونفع بكم امين **اجاب** رضي الله عنه سئل العزالي عما
قال البائع للمشتري ان خرج ائبيع مستحقاً فله علي ان اشترى الخ
ديار فهل يصح هذا النذر ام لا وان حكم حاكم بصحته هل يلزمه فاجب
بأن المساحات الالتزامية وهذا مباح لا يؤثر فيه قضا القاضي الا
اذا قل مدبه معتبر في لزومه ذلك النذر اه وتعلقه عن الزو ومنه

واقرة وكذا الصفوي في مختصره ولفظه ولو قال البايع للمشتري ان
خرج المبيع مستحقا قلله على ان اهبك كذا المبيع فقد وان حكم بصحة
حكم لم يؤثر الا اذا قل من ذهب معتبر يلزمه قاله الغزالي وبه جزم
ابن المقري في الروض وراى انما لفظه قلت الهبة قر به الا انها على هذا
الوجه ليست قر به ولا محرمه فكانت مباحه والله اعلم قال شارحه
وفيه نظر والوجه انعقاد النذر واي فرق بينه وبين قوله ان فعلت
لذا قلله علي ان اصلي ركعتين اه وكذا المزج في العباد حيث قال
عطفا على النذر الباطل وكقول البايع للمشتري ان مستحق المبيع قلله
علي ان اهبك كذا اه اذا تقرر هذا فنقول في المسئلة المبحوث عنها
المنقول عدم صحة النذر وفيها نظر القاضي زكريا لكن النظر لا يقاوم
المنقولات نعم افي البوزر عدا بما يوافق نظر القاضي زكريا فانه
يسئل عن له اقطاعات فقال لا اخرا نزل لي عن اقطاعات فقال
ان لا يكتب الناظر اسمك بدل اسمي فقال ان يكتب اسمي بدل اسمك قلله
علي ان اعطيك كذا فاجاب بانه نذر قر به ومجاز اه الغزالي وقرره
النووي وغيره وعليه فليس للبايع في المسئلة المبحوث عنها اخذ
عوض ما تنقص عنه من ارض المشتري لبطلان النذر ثم لا يخلو اما
ان يقع العقد بصيغة البيع ام بصيغة النذر وان وقع العقد
بصيغة البيع وتوفرت شروطه فما قابل المستحق من القطعة
المذكورة من الارض المبيعة يبطل فيه البيع وفي الباقي قوله لا
الصفقة اظهرهما عند الشيخين الصحة بقسطه ورحم خير المشتري
فورا ان جهل مثاله باع ارضا بقشره وبقطعة ارض تساوي عشرة
بان نصفها مستحق فيصح البيع في ثلاثة ارباع الارض بالعشر ونصف
القطعة ويبطل في الربع المقابل لنصف القطعة المستحق وان وقع بصفة
النذر بان نذر صاحب الارض له بها ونذر هو له بالقطعة مع
ما فيها من النقد مثلا صح كل من النذر من قال شيخنا الشهاب بن حجر في
المحتاج فالنظر افي جمع فمن اراد ان يثابعا وتغيا على ان يذم
كل للاخير متاعه ففعل صح وان نذر المشتري ان نذر لي بمائة

قاله في مختصره ولفظه ولو قال البايع للمشتري ان

وكثيرا

وكثيرا ما يفعل ذلك فيما لا يصح بيعه ويصح له في ٥١ واذا صح النذر بان
بان مستحقا يبطل فيه النذر ويصح فيه الباقي قوله واحد ولا ياتي حينه
خيار لانه لا يختص بخو لا يبيع وقوله اذا قال النذر لك ذمتي بكذا من
غير تعليق ومن غير لفظه لله على هل يصح هذا الالتزام جوابه سئل
عن ذلك الرد شارح الارشاد في جانب انه لا يلزمه ذلك فان الاصحاب
ذكروا ان صيغة النذر لله عليه كذا وعلي كذا ولم يذكر الصيغة المسؤل
عنها نعم ذكرها صاحب الزخاير وجعلها من صيغة النذر وفرضها في
قول يلزمي ولازم لي او الزمت نفسي او وجبت عليها ونحو ذلك و
سكت عليه القولي وغيره ولم يتعرض لذلك الاسنوي ولا الاذري
والاخر ٥١ هو حاصل جوابه ان الزمت ذمتي لفلان بكذا ليس من صيغة
النذر بتلك الصيغة لدلائلها على المطلوب من الالتزام وقد حكى كلام
الزخاير في العباب وسكت عليه فقال ما لفظه قال محلي او فكذا
ارم لي او يلزمي او فقد الزمت نفسي واجبته عليها فيلزمه الوفا
اذا حصل المعلق عليه ٥١ وما حكى كراج الدين عمر الفتي عن شيخه ابن
المقري عدم صحة النذر بنذرت لك بكذا او انها ليست بصيغة
الترام رده بقول صاحب الزخاير لو قال نذر ان اصوم او اصلي واعق
صح ولزمه ٥١ وبصرحت نذرت لك بكذا اصرح البقوي ونقل شيخنا
في التحفة عن مقتضى كلام الفخر الرازي في المحصول ثم قال ما لفظه
نذرتم شارح ان مخاطبا لمخلوق بخو نذرت لك يبطل صحتها
عامة مع قولهم على لك كذا وان شفى الله مريضك فلك على كذا
صريحان في النذر مع ان فيهما مخاطبة ونزعه لانه لا التزام في نحو
نذرت ممنوع نعم ان ثوي به الاخبار عن نذر سابق فواضح او
اليمين في نذرت لا فعلت فيمين اه فيؤخذ من ذلك تقريرها ذكره
صاحب الزخاير وان الزمت ذمتي لفلان بذا نذر صحيح اذا المدار
في هذا الباب انما هو اللفظ الدال على الالتزام ومن ثم صرح شيخنا و
شيخنا بان النذر من العايم صريح قال كما يعلم بما قدمته في زوجتك
نذر لك اه ومن يعلم ان اذنت بالمدى ففعل لذل من عامية صريح

في راد في النكاح وان كنت بائنا لفتة اعلمت وقول وان
الا لزام فقول هل ان ياخذ حيث شاء كما في صورة السؤال جوابه قد
مر ان المنقول عدم صحة ذلك النذر فلو قلنا بصحة على مقتضى نظر
القاضي زكريا اخذ عوضا مستحق من حيث شامنا رضى الناذر عملا
بمقتضى التزام التعويض من حيث بقاء وقوله ولو كان البايع عالما فقل
يقدر ذلك في صحة العقد لا جوابه حيث توفرت المعتبرات لصحة
البيع اركانها وبشرط فلا اثر لعلمه بل البيع صحيح فيما قابل غير المستند
من المبيع كما مر نعم يفترق العالم والمجاهل في ثبوت الخيار تنقضي
الصفقة فيخير الثاني لا الاول قوله واذا نزع البايع المذكور هذه
القطعة المزينة الى قوله فهل يلزمه لاخي المتوفى الشراكة ام الاجرة
جوابه ان المانع من وقوعه والغير في قيم المتلفات المتقدرات
فيلزمه اجرة المثل فقد لا الشراكة وقوله ولو كانت عادتهم انهم
لا يوجرون الارض وانما يشتركون بها بالثلث او الربع الى اخر السؤال
جوابه سئل عن ذلك الفقيه الولي الكبير الذي قيل في ترجمته
مشة في الاوليا مثل يحيى بن زكريا في الانبياء لم يعض ولم يعض
والذي حكى عنه الثقات انه ما فاتته فيضة ولا اخرها عن اول
وقتها ولا صلاحا بل سنة ولا صلى سنة جالسا ولا سجدا
احمد بن موسى بن عجيل بنع الله به فاجاب
المثل نقد الان المتلفات التي لا مثل لها لا تضمن الا بالقيمة وعلى
في هذا بعض الحكم وقال يلزم من الشيء المقدر من الطعام وهو
قيم ام لفظه والعمل على ما اقي به لانه منبني على قواعد المذهب
وان كان بعضهم قد اقي بوجوب تسليم ما جرت به العادة حين
فان تجر العادة باجرت الارض قرر القاضي باجتهاده والله اعلم
فان حمل على ما مر في ذكر الفقيه احمد ما نقل واشهره والشي
بالشيء كحديث ليس منا معايش الانبياء الامن عصا و
بعضه الاخي يحيى بن زكريا اخذ بعه التماكم وغيره ولفظ
واجب القاسم البغوي واليهو عن ابن عباس رضي الله عنهما
ما من

ما من ولد ادم الا وقد عمل خطيئة وهم به يحيى بن زكريا في قوله
اخرج الحديث ابو يعلى الموصلي قال قال والحديث ضعيف لا يحتج به
لان فيه عن علي بن زيد ابن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس
وابن جدعان فيضعف ويوسف بن مهران مختلف في ترجمته انه قلت
علي بن زيد ابن جدعان احتج به سلم وكذا البخاري في التاريخ واصحاب
السنن قال عنده في فيه لين فبان بهذا ان الضعيف الذي ذكره النووي
هين جدى او قد قال منصور بن رزاذ ان لما مات الحسن اي البصري قلنا
لابن جدعان اجلس مجلسه ٥٥ واما يوسف بن مهران فاحتج به بالترجيحي
ووافقا ابو زرعة الرازي واقتصر الذهبي على ثبوته وبالجمله قد
ذكر ابن السكن الحديث في سند الصحاح الماصوره ولا شك في تاويل
الحديث بناء على الاصل المعروف في عصمة الانبياء صلوات الله عليهم
وسلامه روي ابن اليسر راد ان خطي يحيى فقلت ان فيه ما يعقل
يحيى من غير ان يشتر به ثم تصور له فقال ما في هذا الانا فقال كان فيه ماء
ذكر ابو علي في الانصاح اي فخر يحيى من الخطا حيث ان بلغظ كان
قلت ولعل لفظا هذه الفضيلة من ثمرات توالي الله السلام عليه حيث
قال وسلام عليه قولنا الآية يؤيد ما اخرج ابن عساكر عن الحسن
البصري في رسلا قال يحيى لعيسى انت روح الله وكلمته وانت خير
مني فقال عيسى بل انت خير مني سلم الله عليك وسلمت على نفسي فاراد
يحيى الخيرية على الاطلاق اذ عيسى من اولي العزم وهم افضل الانبياء
واراد عيسى الخيرية من الجيئة التي ذكرها فان المفصول على العموم
رما فضل الفاضل بامر مخصوص والله اعلم مسئلة امراه كامله
لذرت في حال صحة تصرفها قولنا وفعلا بشرطه كلها بجميع ما
جره الارث اليها من ابيها في كل صايت ونايطق لا خواتها المذكور
وهي ثلاثة نذرا صحيحا شرعيا قدر تبرر وقربه دعتا على صفة
قربا ثلاثا بينهم وقيل كل واحد منهم ذلك لنفسه قولا صحيحا
شرعيا وقبضه واختاره وثبت ذلك لدي حكام الشريعة وحكام
بصحة قانون الناذرة ما انت بعد ذلك سئين اهل لورثتها المطالبة

لعم

النذر به وهل تستقيم له دعوى فيما ذكرنا من هذه الفتوى بما جاوز
اجاب رضي الله عنه النذر الموصوف بما ذكر في السؤال صحيح معناه
مكسوم بملك المندور لهم حتى يدعي واثبت المدة فينظر في دعواه فان لم
تضمن اشتمال النذر على مبطل له ومنه ان تقول انما نذرت قاصدة
حرمات الوارثه فلا التفات اليها ولا تقول عليها وان تضمنت
اشتمال النذر على مبطل سمعت فان اقام بينه او اقر المندور له
او خلف بعد نكولهم حكم بطلان النذر وان خلف المندور لهم على
انهم لا يعلمون اشتمال النذر على ذلك المبطل فالنذر باق بحاله وكذا لو
نكولوا فلم يخلو الوارث اليهم المردوده والله اعلم **مسألة** المندور
له بمنافع عين مدة حياته اهل تصح منه الاجاره والاعارة ام لا واذا
مات فهل ترجع المنافع الى وراثته الى الناذر ان كان حيا وورثته ان كان
ميتا وهل هي كالمنافع والموصى به شخص مدة حياته ام بينهما فرق وهل
مثلها العين اذا نذر بها شخص مدة حياته او يفرق بين العين والمنافع
اجاب رضي الله عنه اذا العين المندورة كانت بمنافعها لشخص مدة حياته
حكمها حكم العين الموصى بها فله مدة حياته وهوان ذلك ليس بمثلها
بل مجرد اباحة لزمته بالوصية فذلك هنا يكون مجرد اباحة لزمته بالنذر وليس
له نحو الاجاره وفي العارية وجهات في الروضة واصلا وصحها ليس له
ذلك وبه جزم الراعي في نظيره من الوقف كما قاله الاسنوي وغيره قلت
لعلمها الوجهان في عارية المستعير واصحهما عدم صحتها بنار على انها
اباحة لا هبة للمنافع وكون هذه الاباحة لازمة بالوصية والنذر لا يصح
فرقا اذ كثير من العاريات يلزمه فلا يكون مقصدا لجواز العارية ومثل
النذر الموقت بحسب صحة النذر له بان يسكن الدار ويخدمه الرقيق لان التعبير
بالنذر مع الاسناد الى المخاطب فيقتضي قصور على مباشرة بخلاف النذر
بالمنفعة او الخدم والسكنى والمركوب فانه حيث لم يقيد حياته المندور
له تمليك فلا ان يؤجر ويبيع ويؤجر ويبيع ويؤجر ويبيع ويؤجر ويبيع
التعبير بالاستخدام بما اذا يباحق والمعمد انه كالتعبير في الحر والملك
مع العمل فيكون احاطة بعين غير وكل ذلك يؤخذ من قول الاصحاب في
الوصية

الوصية اذ لا فرق بينهما وبين النذر في تلك الاحكام ومتى اتى المندور
بالمنافع مدة حياته رجع الحق للناذر فوارثه كما صرح جوابه في نظيره
من الوصية وانما تورث عنه لو ملك المنافع بان ينذر له بها مطلقا دون
او مقيدا بمدة معلومة فالخلاف لا فرق بين النذر والوصية يورث
في العلة الجامعة واما النذر وكذا الوصية يعين لشخص مدة حياته فلفظ
لان شرطنا قبض ملك الاعيان فاسد ويفسد لما عدا نحو العري وكان
القياس فيها ان يكون مفسرا ايضا غير ان الدليل فيها صدق ذلك وهو
اطلاق الخبر الصحيح في صحيح مسلم وغيره ان من عمر عري فهي للزبي اعطيتها
لنرجع الى الذي اعطاها فالخلاف ان نحو العري معدول بها عن قياس تأثير
الشرط الفاسد وما عدل به عن سنن القياس لا يصح اصلا يقاس عليه
كما هو مقرر في الكتب الاصولية والله اعلم **مسألة** هل يصح النذر
بالمرهون ام لا **اجاب** رضي الله عنه ان النذر بالنهر راما منجر واما معلقا
فالمنجر لا يصح بالمرهون لانه لو صح لا يتقل فيه حالا الى المندور وله وفات
التوثق بالمطلوب من الرهن وهذا ظاهر والمعلق بخوان شفاء
الله مريض فيقدر نفقة بهذه العين لذات فيفصل فيه بين ان تقجد
الصفه والقيمين مرهونه فلا يصح ايضا وعلته ما مر وبين ان تقجد
بعد انقضاء الرهن او متارئة للانقضاء فيصح كما لو نذر المالك المعسر
عقدا لمرهون فانه كان منجزا او معلقا بصفة وجدت قبل الانقضاء
لغا او معلقا بصفة وجدت بعد الانقضاء او مقانة له صح كالتقدي في الروضة
واصلها عن المتولي في باب النذر واقراه ومن افتى بصحة النذر بالمرهون
كالفتي مراده ما ذكرناه لا اطلاق الصفة حتى والمنجز ونحوه فان ذلك
لا يتصور ان بناوه على القول عدم المذهب به مراسا لقيام البرهان على امتناع
نقل الملك في المرهون بلا اذن من المرهون وليس منه لعدم صحته
بأي سبب كان وليس يستثنى من العقوق والاسيلاذ فانها ينبغي ان
تأخذ من بقيته المرهون عيه على المنقول وبالاقل منه وعن الزين
على المعتمد عند الماخزين لتشوق الشارع الى تخليص الرقاب من الرق
والله اعلم **مسألة** اذا نذر رجل لشيء صلى الله عليه وسلم وكان عادة

هل يندب له رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم يلقبهم لقب نذر
النبي صلى الله عليه وسلم فيدفعونها اليه فهل يجب دفع المنذور به لذلك
الرجل نظر المعادة أم لا وإذا قلتم لا يجب فماذا يصنع به **جواب** رضي الله عنه
أن أراد تملكه صلى الله عليه وسلم فالنذر لاغ لكونه لم يمت اجراء على انبيا
على حكم الموتى في احكام الدنيا وان كانا احياء يصلون ويصومون ويحجون
ويحرم عليهم اعمال البر كما كانوا في حياتهم وان لم يرد ذلك واراد الصرف
في مصالح الحجج النبوية او تملكه نحو الخدام صح النذر وعمل ما ارادوا
لم يرد شيئا على العرف المطرد حالة النذر لانه مندر منزلة الشرط فيه كما في
الوقف ويصرح به قول العزيز الذي سقطه النووي في الروضة واقره
واقروه ما يندبر بعثه الى القبر المعروف بجرجان فانه على ما يحكي يقسم على
جماعة معروفين هناك او مثله ما يندبر بعثه الى قبر الشيخ ابي الفتح
بن جميل نفع الله به وباوليائه وغيره من القبور المقصودة لذلك فانه
يقسم على معلومين ثم كان في ثياب يسر لالزرق اي فتر مطلق النذر على
ذلك العرف حتى كان النادر لنظامه وكذا في مسئلتنا كان النادر نذر
به لذلك الرجل من أهل البيت ان كان حال نذره لله اده المطردة بذلك
ذكره السائل وقول السائل وان قلتم لا يجب فماذا يصنع حوائثه
انا قد قلنا بوجوب الدفع الى من ذكر فلا يتوجه بعده تفريع لكن
سنفرض مسالة يمكن التفريع عليها وهي ما اذا جهل مراده ولا عرف
حالة النذر فالقياس انه يصير لمصالح المسلمين للياس من علم مستحقة
فيدفعه من هو في يده لوال عادل ليعمل بما اوجبه الله عليه فيه
فان فقده ولو شرعا كالجائر حرم اعلامه فضلا عن دفعه اليه ويضمن
ان اعلم به بل يصرفه من هو تحت يده في المصالح مقدما لاهم
فالاهم كما قال ابن عبد السلام وغيره في المال الضايع لكنه قال لا ينبغي
منه محذور وهو خلاف قول الاصحاب في مال لا وارث له يجوز صرفه
في المباح وغيره من المصالح فيحمل كلامه على ان صرفه في غير
المساجد اولى بل يجب ان كان ثم ضرورة تقدمه والعه اعلم
في التحفة للعلامة بن حجر ان العرف المنذور بها شيخ من مدة حياته

كالعري

كالعري هل هو معتد ام لا **جواب** رضي الله عنه ما في التحف من ذاهب
المنذور بها لخصمه مدة حياته تتأيد كالعري سيجع معتد اخذ الشيخ في
من قول ابي مخزوم في فتاويه لو قال نذرت به له سنة او شهرا فتياسر الله
البطلان في المنفعة وبالبطلان يتاقت النذر الصريح جزم في مفعلا عنافاته
الا لتمام السابق الذي هو موضوع النذر وبالصفة في المنفعة سواء اقتت
او اطلقت وسواء كان الثاقب بمعلوم كسنة او مجهول كمدة حياة المنذور
له ادامات او انذارا ووارثه وعدم عود العين بتمام ملك الرقيب
لنذارا ووارثه فاشرطه في عود المنفعة التي هي تابعة وان تفرد
بالفقد ونحوه بخلاف العين لا يقتضي عودها لانها كها عن النادر
بالكلية ووقوعها لو ابرث المنذور له فصادق شرطه ما ليس ملكا
له ولا تابعا لملكه كما يرشد اليه تعليل الشارع صلى الله عليه وسلم صحة
خوالع وكونها للمعروف ولو رثته لقوله لانه اعطا عطا وقعة في
الموارث وحكم الوصية ايضا كالهبة فلو وصي بعين لزيد مدة حياته
اي زيد قبل زيد وقت القبول فملكها ثم لا تعود لو ارث الموحي
بل يرثها وارث الموحي له والله اعلم **مسألة** اذا نذر ان يصوم يوم
الاثنين ونوى كل اثنين فهل تنجز النية أم لا كما لو نذر اعتكاف
عشرة ايام ونوى تتابعها **جواب** رضي الله عنه من قال لله على صوم
يوم الاثنين ولم ينو شيئا لزمه صومه ولا اثنين ياتي بعد نذره
وان نوى غيره او قال يوم الاثنين بل لا لصام اي اثنين شاء ما
يقضيه قواعد اصحابنا كما لا يخفى على من تأمل كلامهم في السلم و
الطلاق وغيرهما وان يحومها بد الزم اذ لا يلزم من عدم انعقاد
اصل النذر بالنية عدم انعقاده بها في التتابع وبذلك صرح في التحفة
في نظير المسئلة وذلك في فرع من الفروع التي ذكرها قبيل قول المنهاج ولا
يصح نذر معصية وقول السائل ام لا كما لو نذر اعتكاف عشرة ايام
ونوى تتابعها جوازه في تسليم الحكم في منظر بها والا فالمنظر
فيها ونسب الاسنوي وغيره الشيخين سببها الى التتابع وتضييق
بها الحاق النية بالخطا وجزيان الامر شاذ عليه حيث قال فان شرط

تأجيلها ونحوه وجب غير ان ان بين المسلمين قرأ اذ ليس في اللفظ
في مسلة الاعتكاف ما يدل على التتابع المتوحي فكان نية التتابع
والنية المحضة لا اثر لها بخلافه في مسلتان فان صوم سائر الايام
في لفظ النذر ما يدل عليه ان المفردة المحلى باليعم نحو واحل الله البيع
اي سائر انواعه الشرعية من حيث انها المضاف الى معرفة يعم نحو
وقفت او وصيت لولد زيد اي سائر اولاده فالقياس على القاعدين
المذكورتين في مسلتان معناه قوله يوم الاثنين ايام الاثنين لكن لما
كان الزام الذمة يطلب له اليقين لم يعمل بمجرى اللفظ ان الله العهد فبالله
من هذا الاحتمال فليتامل وقد قلت في منظومة الاصول في بين القاعدين
وعم مفرد بلام حلي . كالبيع انواعا له في الحلي . ما لم يكن للعهد
وقبل هذا اليعم مطلقا . ومثله المضيق لاسم عرفاه والجمع كما مفرد في مسلة
هـ والله اعلم **مسلة** اذا نذر صوم ولا يخرج منه الاعتذر فهل يحمل النذر
على عذر ترخص في الافطار كالسفر والمرضا ويجعل على اعم منه فاذا قلتم
يجعل على اعم منه فهل منه امر الوالد له بالا فطار او الكراهة لصومه لا
اجاب رضي الله عنه قال الاصحاب واللفظ للامام يحيى الدين النووي
في الروضة لو نذر صلاة وشرط الخروج منها ان عرض عارض او نذر
صوما وشرط الخروج منه ان جاء او ضيق قوما فوجهان .
اصحهما وبه قطع الاكثرون يصح الشرط والثاني لا ينعقد النذر
فان ما تقدم على الخروج منه عبادة بخلاف الصوم والصلاة لفظه
ولفظ الروضة وشرحه وان وفي نسخة ولو شرط الخروج للشغل او
جوع وتضييق في صوم او صلاة نذرهما وقال في نذر الصدقة شي
الا يحتاجه النذر والشرط كما في الاعتكاف اه لفظها وعبارة احسن
من عبارة اصله المقيدة في الصوم بان جاء او ضيق وكذا قيد في العباد
اذ يوم عدم جواز شرط الخروج من الصوم الا بما ذكر ومعلوم ان ذلك
ليس بمنع غير ان عدم الارادة لا انتفاء في ايراد وكعبارة الروضة قول
التحفة ولو نذر نحو صلاة او صوم او شرط الخروج لعارض فاما
تقديرا هـ فالجاصل ان بشرط الخروج من نحو الصوم لا فرق فيه بين

بين تعيين ما بشرط الخروج بسببه وبين عدم تعيينه كشرط الخروج اه
عرض عارض او شغل فان عين شيئا كالجوع والتضييق تعين فلا يخرج
بغيره ويزال الجوع على اقل درجاته بحيث يسمي جاعا عرفا فيما يظهر
وان لم يعين كما في صورة السؤال يدل على عذر يشق معه الصوم مشقة
ما كدح وعطش يدعوا النفس منها الى الاكل وتضييق بحيث يشق على
المضيق بالسكر كذلك وتضييق وتضييق بحيث يشق على المضيق
بالسكر في الاولى والمضيق بالفتح في الثانية عدم الاكل معه ومنه
امر الوالد اياه بالا فطار وعدم رضاه بصومه ان كان له في ذلك عذر
فا كما رادة اكله معه او يقويه بالفطر على ما امره به مما يجب فيه طاعة
فبشرط فيه وفي نحو المضيق فيما يظهر لا يكون عاصيا بامره اياها بالنظر
بان يظن ان صومه نفلا ويعلم انه مشروط فيه الخروج للعذر والاكلام
بنذره دون بشرطه فلا اذا احترازه على امره بالفطر حرام فكان الامر
معقود بشرع اقسيل ان يعلمه بالشرط حتى يكون امره ليس محرما ومثله
كما هو ظاهر من اراد وطى حليلته فعرفعت بالقربى انه يطنها
اجنبية يزني بها فيحرم عليها تمكينه حتى تعلم انها حليلته لانها اذا
لم تعلم فقد اعانت على معصية كبرى كما قال ابن عبد السلام واقروه
وان لم يوجد حدا لسقوط بالشبهة وان كانت عقوبة دون
عقوبة الزاني حقيقة وقول لسائل فهل يحمل العذر على
عذر يرخص في الافطار كالسفر والمرضا جوابه لا يحمل على
ذلك كما ان من نذر اعتكاف مدة متتابعة بشرط الخروج لعارض
لا يحمل على الخروج لنحو قضاء الحاجة بجامع جواز كل بلى بشرط فان
الفطر نحو السفر يباح في الصوم المندور كما مكتوب واو لوقا
القاضي وجزم صاحب الانوار وخلافا لمحيي السنة البغوي حيث قال
في فتاويه ولو نذر صوم شهر حينئذ راي القاضي اي حينئذ
ان لان يطر بعذر السفر كصوم رمضان لان النذر يطر بالمرجع
لان الشارع لم يطر المفسر المندور بعذر السفر اه لفظه في فتاويه
ومنها نقلت وقول البغوي في فتاوى القاضي لا لفظ جازمها

بشرط الخروج بسببه
بشرط الخروج بسببه
بشرط الخروج بسببه

في مان نقل جوابه بانه يباح الفطر بالسفر الذي يباح به الفطر في
الصوم المكتوب مع تعليل بان ما يوجب العبد على نفسه معتبرا
باجاب والله تعالى اه قلت عندني اذا نذر ان يصوم يوما بغيره
او شهرا لا يجوز ان يفطر بعذر بعد السفر بخلاف المشرع لان الشارع
يجوز الفطر بعذر السفر ما اعتل به البغوي شيخه القاضي و
كلاهما امام اي امام ولكن تفريع الاصحاب على قوله القاضي فعليه لو اراد
النادر نحو السفر المبيح وصومه معين او لفظ به خوفا على صوم
اول يوم من رجب شرطان افطر ان عرض في سفر يبيح الفطر في رمضان
صح ويستفيد بالشرط لعدم وجوب القضاء في رمضان عملا بشرط النادر
اذا النذر يلزم اذا التفتت على حسب ما لزم فان كان في صوم معين
لم يجب قضاؤه والا وجب كما يوضح من كلامهم في الاعتكاف والله
اعلم **مسئلة** اذا نذر رجل لاخر بطن سيل شايح يتفجع به في رخصه
فبذرها المنذور له ذرة وعطبا واخذ النذر دون العطب فقام
سيل اخر فهل يستحق المنذور له ابقاء العطب ام الى نهايته وان
تكررة السيول لانه بطن السيل الاول ام لا واذا بقيت اصول النذر
الى ان جاء السيل اخر فصلحت بحسبه فهل يستحق ابقاؤها الى الخط
ام لا يبينوا لنا حكمها الوقوع **اجاب** رضي الله عنه المتبادر من
بطن السيل الذي ذكره النادر ما يزرع او يغرس عليه فيخت وينمو
بسيه نمو مثل ويجف بسببه حلقا في رطوبته فينزل لفظ النادر
عليه لم يرد شيئا اذا المتبادر دليل الحقيقة فهو بسبب سيل اخر
الذي لو لاه كان قد حو لم يشمله النذر اي مدته المجهولة ظاهرة
انتهت بجفاف المقدر ويعرف هذا بالعادة المطردة فلو اعتاد
خو ذلك العطب لبقاء المقصود النفع معه على مثل ذلك السيل
بالنسبة الى مثل ذلك الارض اربع سنين فما بعد هالم يشمله النذر لكنه
غرس بحق وليس من المنذور له نفعه فليس للمالك تكليفه القطع
مجانا بل ياتي فيه ما في نظايره من التحجير اما بين خصلتين فقط او
ثلاث خصل هي قطع بالارض او الابقاء بالاجرة او التملك بالقيمة

فانما هو من النذر الذي لا يبيح الفطر

كجابه

كجابه الفتوى ولا ما للزرع كالنذر في مثلان فيعتبر ابقاؤها بالاجرة الى
الحصاد او اعتياد القطع ومما يؤيد تشبيه الفتوى الى تشبيه الظاهر كالسقي
في المثال لان كل من السقيات التي يفيضها بجو المطر وبعضها ينفق
سائنه حكمها وان لم يملأه السابقة ولادتها واللاحق مع استمراره
لكل حكمه حتى يصير بعد الولاده لا يبيح مولودها ان كان له اب والافخلاق
مشهور في باب الرضاع حاصل الصوب فيه انقطاع نسبة اللبن الى
الاول ايضا ومما يؤيد تشبيه المسئلة المفروضة لو فو رقت حامل بعتاد
الوضع لتبعه اشرف نذر مالك الدار التي فو رقت وهي فيها بالسكنى الى
ان تضع فحلت فواربع سنين والذي يظهر استحقاقها بالسكنى الى الوضوء
لان استمرار الحمل بعد شدة الاشهر المعتادة ليس له سبب بحال عليه عليه
حتى يقال ان ذلك السبب لم يتناول النذر بل غايته انه ظن فلنا
فبان خطاوه فالغى وعمل بظاهر لفظه والله اعلم **باب القضاء**
والفتوى والشهادات مسئلة لو حكم حاكم شافعي في مسألة ذات
عول بعدمه هل ينقض حكمه **اجاب** نفع الله نفع الله به نقل
ابن الصلاح الاجماع على انه لا يجوز تقليد غير الامة الاربعه اي
حتى في العمل بنفسه فضلا عن القضاء والفتوى ولفظ شيخنا ان
الشهاب ابن حجر في معجم شايحه وقد صرح بانتمت بابيه لا يجوز تقليد غير
الامة الاربعه قالوا لعدم الثقة بنسبتها الى اربابها سائنه تمنع الحرف
والتبديل بخلاف المذهب الاربعه فان ايمت اجزاءهم الله عن الاسلام
خير لولا تقوسهم في تحرير اقوالها وبيان ما يثبت عن قائله
وما لا قام من اهلها كل تحريروا وعلموا الصريح من الضعيف اه وقد
تقرر اجماع الامة الاربعه وغيرهم على ثبوت العول وانما يحكي منعه
عن ابن عباس مطلقا وعن زيد بن ثابت في غير الاكدر به رضي الله
عنهم فالعمل بعدم العول لا يجوز بناء على ما مر عن ابن الصلاح
وغيره وان كان لا يخلو من خلاف فيكون يجوز القضاء به ام كين لا ينقض
اي يظهر بطلان المسئلة لانه غير صحيح حتى ينقض مع ان الذي استقر عليه
راي جمهور المتأخرين ان القاضي المقلب ملزم لو حكم بمرجوح من جهة

504

تقتض كما جزم به المزج في هذه المسألة يستحق قائله ان يكون احد القاضيين
ذلك فجعله حكما بخلاف ما نزل الله به يستحق قائله ان يكون احد القاضيين
الهاكين الموعدين بالنار في الحديث الصحيح الذي اخرج اصحاب السنن
الاربعة والحاكم عن بريرة واخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن ابن
عمر نعم جواز ابن الصلاح للحاكم الذي له اهلية الترجيح باجتماع الامه
اذا اخرج قولهم لا بدليل جيد ان يحكم به فينفذ حكمه وان كان قرويا
اصحاب ماله يخرج عن مذهب قال وليس له الحكم بالشاذ الفري
عند اكثر الا يخرج عن مذهب ابي ولم يخرج عن المذهب
في مذهب فلو حكم بقول خارج عن مذهب ابي ولم يخرج عن المذهب
الاربعة بدليل ما مر عنه وقد ظهر له رجحانه فان كان لم يشترط عليه
في التولية لفظا او عرفا التزام مذهب جاز والا فلا لان التولية لم
تشملة اه بمعنىه وقال ايضا لا يجوز لاجدان ان يحكم في هذا الزمان بغير
مذهب ابي وان لم يخرج عن المذهب الاربعة فان فعل تقتض لفقد
الاجتهاد في هذا الزمان انتهى لفظه فان كان هذا في مذهب فاطمة
بهذا الزمان الذي لم يقيم اهله بحق التقليد فضلا عن حق الاجتهاد وقول
ابن المقري في الروض ولو استقصى عقده فحكم بمذهب غير من قبله
لم ينقض له بناءه على ما قال شارحه على ان المقلد تقليد من شأ
وهو وان كان وجهها للاصولين بالغ في نصرة ابن السلام في
فتاويه ضعيف عند المحققين فلا يصح معولوا وبالحمله في المسئلة
وما يتعلق بها لا يمكن استقصاؤه هنا الا اني اقطع بنقض القضية
بعدم العول والله **مسئلة** شخص له على اخر دين فطلبه به فأنكر
فطلب الى القاضي وادعى عليه عنده فامتنع القاضي من سماع الدعوى
ولم يكن في دعواه خال ولا هناك مانع شرعي من سماع الدعوى
فهل على الممتنع المذكور ان يثبته **جواب** رضي الله عنه ونفع به
ان امتنع من سماع الدعوى او سماعها ولم يطلب من الممتنع عليه الخروج
منها ولم يكن له عذر يسوع ذلك فلا شك في كونه يائسا غير انه
لا يحكم بفسقه بمجرد ذلك لاحتمال ان له عذرا وان لم يكن يائسا
امتنع القاضي من الحكم بعد وجود مقتضيه بلا عذر ادخل في حيز

العلم

العلم الذي قال فيه الشارع صلوات الله عليه وسلم من يستحل عن علم كتمه اي بلا
عذره في ذلك مع دخول وقت الحاجة الى الله بالحام من نار اخرج احمد
 واصحاب السنن والحاكم عن ابي هريرة لان ترك الحكم ببلغ من ترك الفتوى
كما هو ظاهر والله اعلم **مسئلة** بلد ليس بها قاض فرفع احد الناس
خصمه الى شخص نصب نفسه متوسطا بين الناس تراعى التواب او قال له
ذوا شوكه متوسطين الناس ولم ينو التولية او نوى ولم يقبل المتوسطا
واذا رفعه عنده قضية لم يات بها على الوجه المذكور لانه منصوب فهل
يكون متوليا بذلك فان قلتم نعم فذاك وان قلتم لا فهل يجوز له ان
يتوسط من غير رضاي الخصمين وبسمع البينة وبزكوي ويخلف ام لا وهل
يكون تعاطيه ذلك قد اربك مفسقا ام لا افتونا ما جوز **جواب**
جواب رضي الله عنه نصبه نفسه متوسطا بين الناس باطل ونزعه
التواب على ذلك دليل على انه من العلم عاطل وكذا لو اهل البلد
وفي القطر من صرح كونه اماما ولو بالغ بالقلب او قال له ذوا شوكه متوسطا
بين الناس مجردا عن نية التولية او معتزنا بها ولم يقبل بناء على اشتراط
القبول فورا في التولية مشافهة وعند بلوغ نحو الخبر في غير هاتين
ما جزم به القوي في الجواز هو وعزاه في الروض لما ورد في مقتضى
ما فيها عدم اشتراط القبول حيث قال بعد نقله اشتراط القبول
عن الماوردي لكن سبق في لو كاله خلاف في اشتراط القبول وان
اذا اشترط الاصح انه لا يشترط القبول فيه الفور فليكن هكذا
اه وقال في الانوار قال الماوردي ويشترط القبول لفظا وقال
الرافعي لا كالمالك له وبما قاله الماوردي جزم ابن المقري في الروض
والمرجح في العباد وعليه يفرق بين هنا والوكال ان كان القضاء لكونه
نيابة في امور كليه على العموم من ثم فارق الوكيل بعدم انعزاله
بموت الامام احتيط له باعتبار القبول فاذا انقر ان المذكور لم
يصح كونه قاضيا فان توسط رضي الخصمين كان محكما وصحبه فصرف
والا فحكم باطل بفسقه به هو ما صرح الروياني وقد رايت نقل
كلامه برهنته لم يقد منه جواب السؤال وذلك انه قال له دخلت

في المذهب اهلا للترجيح عليه والاعمال بما نقله بعض اهل الترجيح
من ائمة المذهب ان وجده والاتفاق واما الوجهان فلا ينظر فيهما
الى تقدمهم ولا تاخير مطلقا بل يجب البحث عن الراجح ويعرف الصحيح
منهما عند العمل والفتوى والمصلحة من عليهما مقدم على المخرج كما سطره
ابن الصلاح فالحق يخرج عن نص آخر كما تقدم ما عليه الاكثرين ثم العلم
ثم الاورع فان لم يجد بيان الاصح اعتبر اوصافنا فلي القولين وقولي
الوجهين فمرواه المزني ولم والربيع المرادي مقدم عند اصحابنا
على مرواه غيرهما كرسالة والربيع الحيري كما حكاه ابو سليمان الخطابي
الى غير ذلك مما هو معتبر في الترجيح ويبعد استعصاؤه في هذا العمل
واما من يكتفي في فتواه او عملة بموافقة قول او وجه في المسئلة يعمل
بما شام من الاقوال او الوجوه من غير نظر الى ترجيح ولا يعتد به فهو
جاهل خارجي للاجماع كما قاله ابن الصلاح هذا بالنسبة الى الفتوى مطلقا
وكذا بالنسبة الى العمل على ما حذر به القاضي حين حيث قال في فتاويه لا
يجوز للشافعي ان يمس امر الله ثم يصلي ولا يتوضأ تقليد المذنب يعتقد
ان التمس لا يفتقر الى ائمة المعتمد الجواز بالنسبة الى متبكر في المذهب
مثاهل للترجيح ان راى رجحان دليل غير امامه او ما واته وعليه حمل
قول ابن الصلاح في فتاويه ان ركوة الفطر يعتبر تفريقها على
الاصناف الثمانية وقد جاوز بعض ائمتنا قسمتها على ثلاثة ويجوز
تقليد في ذلك للضرورة اهـ ومنه يؤخذ ان كل محل جواز فيه تقليد
غير مذهبنا او المرحوح منه معتد بها ويظهر ضبطها بالمشقة
التي لا تخفى عادة وعلم من الشرائط القاهل للترجيح حرمة تتبع
الرجح في المذهب وهو الاخذ من كل منها بالاهوت في الواقع
من المسائل وهو الاصح ونهض ابن السبكي حيث نقل في جمع الجوامع
جواره عن ابي اسحاق المروزي لنقل النووي في الرخصة عن حكاه
الحنافلي عن ابي اسحاق انه يفسق وانه يشترط ان لا يكون ذلك موافقا
في اشرعهم على بطلان امامة الاول والثاني ولذلك لم يثبت حرمة في
تحالفا من الكتب الاصول وغيرها وصح جار من مرا التقليد بشرطه
كان

في العامي الملزم ذلك المذهب العقلية والتقليد الذي لك ائمة المتاهل
للترجيح فان علم المفتي الموصوف بذلك ان ائمة ائمة ائمة ائمة
الذي التزمه حرم عليه ان يفتيه بغيره وان وجدت الشروط لانه انما
يساله عن مذهبه لا عما رآه هو كما نقل عن الماوردي انه كان اذا سئل
عن مسألة قد اختلف فيها خلافا من مذهب الشافعي يقول لهم ان اردتم مذهبي
فالحكم كذا وكذا وان اردتم مذهب محمد بن ادريس فالحكم كذا وكذا فركه
الله وحزاه خيرا فقد انصف وبالنصف انصف وحيث منعنا التقليد
كما مر فلا عبرة بقضاء القاضي الا اذا كان اهلا للترجيح فينبغي ان يفتي بحكم
لكم ولا ينقص والاوجب عليه وعلى غيره نقضه كما صرح به الاصحاب
قال الصفي العلامة المزني في عيابه ولو ولي مقلد للضرورة فحكم مذهب
غير امامه نقص وكذا امر جرح مذهبهم اهـ ولا ريب ان جميع اهل العصر
مقلدون لقول النووي كابن الصلاح ان الاجتهاد المطلق انقطع من
نحو ثلاثمائة سنة اي في زماننا هذا من نحو الستمائة نعم قد يوجد
المجتهد المقلد اي الملزم مذهب احاط بغالبه فروعها واصولا ودليلا
ومدلولها وهو في هذا الزمان عزيز ايضا لكن بحمد الله في الزوايا خبايا
ولست معرضا عن ذلك الى اني من جملتهم بل انما من خدام حضرتهم المستخفي
بلوهم انوارهم المستمد من ايتام اسرارهم واسال الله ببركته جني
اياهم ان يكون في سلكهم منظوما وبسيماهم التي يعرفون بها
موسوما **خاتمة** قال ائمتنا يحرم على المفتي لتساهل ويحرم سوال
من عرف بذلك وذلك لعدم التثبت والمصارعة الى الجواب او يحمله
غرض فاسد على منفع الخيل والتمسك بالشبه وعن فعل ذلك فقد كان
عليه دينه كما قاله ابن الصلاح لقسم اذ صح القصد فاحسب في طلب حيلة
لا شبهة فيها ولا تجر الى مفسده ليخلص بها المستفتي من ورطة نحو
يمن فذلك حسن جميل ليس من هذا القيل بل هو من ترصته اسلم والله
اعلم اهـ جوابه ادا بـ المفتي **مسئلة** هل يتعين على من طلب منه
الافتاء واقعة ان يفتي فيها بما عنده من العلم او بلا ادري حيث يتعين
عليه ذلك والا كان داخلا في الحديث الذي اخرج اصحاب البستان

الاربعه الحاكم في مستدركه واحمد في مسنده رحمهم الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من سئل عن علم فكمته الحجة الله تعالى يوم القيمة بالحجامة من يار وفي الحديث الذي اخبره الديلمي في مسند الفردوس عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم العلم لا يجل منه بينوا لئلا يكونا شافيا اجاب رضي الله عنه يتعين على من طلب منه الفتا في واقعه الى قوله او بلا ادري جوابه ان المفتي يجب عليه اجابت مستفت في واقعه يترتب عليها الاثم بسبب الترك او الفعل وذلك في الواجب والحرام للغة على الترتي ان لم يات وقت الفعل وعلى الفور ان اتى واما اجابت مستفت في غير ذلك فسنة موكره بل ان كان على سبيل مذاكرة العلم التي من اسباب ادابه ففرض كفايه واما الجواب بلا ادري فلا ينبغي الا حيث كان صادقا وترتب على الجواب محذور كاثارة فتنة وعليه حمل ما روينا عن ابن عباس رضي الله عنهما جنة العلم لا ادري واما الحديث الصحيح المشهور من سئل عن علم فكمته الى اخره فرواه من الحفاظ من ذكره السائل لكن المحفوظ انه من رواية ابي هريرة لا من رواية عبد الله بن عمر وكذا هو في اول شفا القاضي عياض عن رواية ابي داود وفي الجامع الصغير للحافظ حلال الدين السيوطي قال العلماء محل هذا الوعيد في علمه واجب تعليمه ولم تمنع منه عذر كخوفه على معصوم وذلك لمن اراد الاسلام فسال عنه وعما عليه من الدين وكقريب العهد بالاسلام عن نحو الصلاة ومكستفت في حلال او حرام فليزمر تعليمه وبيان كماله وليس الامر كذلك في تعال العلم التي لا تجب تعليمها وحديث العلم محل منعه المرد ما مر في الحديث الاول ولا فكم من سوال ينبغي ترك الجواب عليه وذلك اذا لم تجب ولم يترتب عليه مصلحة فمن ثم قال مالك رحمه الله تعالى دل العلم ان يجيب العالم كل من ساله كما نقله عنه ابو داود في السنن والله اعلم **فصل** هل بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة فرق وفي شرح الروض في القسمة ما يقتضي التسمية بينهما وما

معنى

معنى تحول ولي الذي في الاشباه والنظائير للشيخ سيوطي طريقة الحكم الات اذا قامت عندهم البينة العادلة باستيفاء العلم شروط ذلك العقد الى اخره ما المراد باستيفاء الشروط وهو لا يحكم الا بحجة شرعية واثبات كتاب وهل ذلك الى ترائي الحاكم ان راي حكم بالصحة التي هي اقوى غالبا وان راي حكم بالموجب فاذا قلتم بالفرقا وضحا لنا التسمية وان لم يكن جواب السؤال **اجاب** رضي الله عنه قال العزري قال شرح لواقع شخص بين يدي القاضي بحق فقال الزمتك موجب اقرار فقبل لا معنى له لان الحق واجب قبل اقراره فلا معنى للزامة وقيل له فايده ان الاقرار قد يكون مختلفا في صحته فاذا الزمه كان حكما بصحة فعل الثاني لو ادعى انه مكره على اقراره لم تسرع دعواه ولا يبيته بعد الزامه فصرح بان الحكم بالموجب حكم بالصحة ثم ذكر نقلا عن ابي الدم ان شروط الحكم بالصحة ثبوت اهلية المتعاقدين وجود الصيغة المعتمدة وثبوت كل من الملك واليد حال العقد وكيفية الاقرار ثبوت اليد للمقر حال الاقرار لا ثبوت الملك بل ثبوت الملك ينافي الاقرار ويطلبه وان الحكم بالموجب لا يشترط فيه ثبوت الملك واليد بل ثبوت الاهلية ووجود الصيغة فظهر هنا من كلاهما الفرق بينهما باحتياج الحكم بالصحة الى ثبوت كل من الملك واليد الا في الاقرار ثبوت اليد وعدم احتياج الحكم بالصحة بالموجب ولا عكس وقال في اول كتاب الاقضية نقلا عن السبكي الحكم بالموجب صحيح ومعناه الصحة مصونا عن النقض كالحكم بالصحة لكنه دونه في المرتبة قال العزري وفيه نظر لا يرايت في كلامه شرعا ان القاضي اذا اراد ان لا ينسب اليه في الواقعة شيء قال حكمت بما تقتضيه البينة فيه فان كانت صحيحة فهو صحيح او فاسد فهو فاسد اما الحكم بالموجب مثله فيما يظهر اهلا لاصل من كلامهم ان الحكم اما ان يرد على النفس المختلف فيها مطابقة وليس الحاكم اخيرا في خلاف قاضيه به نقضه اجماعا كما حكاه القاضي ابو الطيب وغيره حتى لو حكم شافعي لم ينزح امره بعد قال لها ان نكحتك فانت طالق ثلاثا يبطل سبب

CCV

ذلك التخليق لم يكن في الحكم بصحة التعليق ووقوع الظن
بوجود الصفة اجماعا واما ان يدعى فيها تضياعا فذلك
المعلق بصحته ووجهه فكذا في ايضاعا على المعتمد بناء على ان
الحكم بالموجب كالحكم بالصحة في تناوله الاثار المختلف فيها
كما مر اول الجواب وبهذا يظهر ان من قال ان الحكم بالموجب كالحكم
بالصحة التي هي المطلوبة بالذات الحكم بها حكم بالمطلوب مطابقة
والحكم بالموجب حكم بها التزاما والمطابقة اقوى كما هو ظاهر و
قول السائل وهل ذلك الى رأي الحاكم الخ جوابه انه اذا لم يوجد الشر
الذي هو معتبر في الحكم بالصحة وهو ثبوت الملك واليد امتنع
عليه الحكم بها وجاز بالموجب وان وجد فالقياس وجوب الحكم بالصحة
لكنه احوط والعمل بالاحوط للغير من النصيحة نعم ان سأل
المستحق الحكم بالموجب مع معرفة الفرق بينهما فله ان يحكم بالموجب
لانه الذي طلب منه وان يحكم بالصحة لانه اني بالمطلوب مع نزاهة
هذا حاصلها اشرح له الصدر حال كتب الجواب والله اعلم
مسئلة لو تقارض فقيه فاسق وعامي دين في القضاء قدم الاول
عند جمع والثاني اخذت قال شيخنا في شرح المنهاج ويصح كما
قال الحسائي ان فسق العالم ان كان بحق الله فهو اولى او بالظلم
والمرشاه الدين اولى ويراجع العلماء اه والله اعلم مسئلة عن
قول صاحب العباب في باب القضاء على الغائب واذا حكم القاضي على
الغائب بدين وله مال حاضر ولو دين مقرفات جاسر دينه
وفاه القاضي بطلبه ولا تكفيل عليه والا باعه واشترى بثمنه
اه محل السؤال في المسئلة الثانية فيما اذا باع القاضي واشترى
بثمنه جنسه هل قوله باعه يقتضي لوجوب حتى يمتنع بيعه
من الدين ام لا **جواب** رضي الله عنه لا يمتنع بيع القاضي مال
الغائب المذكور من الدين ولا معاوضته عن الدين ان جار العيا
عن بان لا يكون بخود دين سلم وقد صرح في الروضة واصناف
فيل ذلك في نظير مسئلة من المفسر وكذا ابن المقري في الروضة قال

ثم فان كان اي تعد البلد غير جنس دينهم ولم يسموا الدين في دينهم
استراه لهم لانه واجبه او عاوضهم ان رضوا الا ان كان سما
لفظه مع لفظ شرحه وكذا في العتيق حيث قال ثم او عاوضهم به
رضاهم في غير السلم او زاد او باعهم اي الغرما مله اي المفسر بينهم
ان راى اه والحاصل ان الغائب والمفسر سوا وان الدين وغيره سوا
في البيع منه والنظر انما هو الى مقتضاه نظر الحاكم لكن لا يخفى انه متمم فاع
عن غيره فيجب عليه من مراعات المصلحة ما يجب على الوكي والوكيل
والله اعلم مسئلة في امارة اثبات طلاقها من زوجها الغائب
بما الحيلة في ذلك وقد قال الاصحاب واللفظ للعباب لو اراده امارة
اثبات طلاقها من زوجها الغائب ليل يتعرض لها لم يجز افتونا
ما جورين **اجاب** رضي الله عنه انما ذكر من سماع الدعوى كونها
ملزمة اذ دعوى الطلاق على رجل لا يريد معاشرتها ولا خلق
بها الا الزام فيه نعم لو صرحت في دعواها بانها تخاف ان يتعرض لها
فوجهان اصحهما ايضا عدم السماع في **الكتاب** في كتاب الطلاق
ما يقتضي الزم بصحة الدعوى وسماع البينة حيث هو خلاف
ما اوردته الماوردي عند الكلام في كتاب قاض الى قاضي من الزم
بعد سماع السماع فيها وفي نظايرها وكذا قال القفال في نظير المسئلة
لا تسمع دعواه ولا بجنته وكذا اقتضاه قولهم في سماع الدعوى
بالبر الحيلة ان يدعي اخر الحواله به فله اثبات البراءة قبلها و
فايدته اسقاط طلب المدعي للبراه اي لكنها تحببت تبعا وقال
القاضي في فتاويه ايضا الحيلة ان ينصب مسخرا ويدعي على من
عليه الدين بان لي على فلان كذا وان له في ذمته فلان كذا فمرة
ان سلمه الي فيدعي من عليه الدين الا برامنه وبقيم البينة عليه
فسمعها القاضي ويكتب كتابا الى قاضي البلد الذي فيه ربه الدين
بسماع البينة والحكم ان كان قد حكم اه اذ لو سمعت الدعوى
بالبراءة لما

مسئلة

مسئلة

مسئلة

لما احتيج الى الحمله ثم اني لم اذكر هذا الجمله في ثبات الطلاق لعدم
قالوا فيما لو طلقت امرأة من القاضي ان يزوجهامدعيه انها كانت
زوجه فلان الغايب وقد طلقها مثلا لا يزوجهامدعيه حتى تثبت بطلان
صرح به الشيخان في باب الدعوى من العزيز والروضة وبه افتى
البعوي وصرح به صاحب الانوار والسبكي وولده التاج حيث
قال نقلا عن ابنه ان عينت الزوج لم يقبل الا تبينه حضرا وغاب
انه طلق او مات وان لم تعين قبلت مطلقا وصرح به ايضا المزجد
في عيابه في باب النكاح وفي فتاوى الاصمعي مالفظة فان اقرت انها
زوجه فلان وانه طلقها او مات عنها فلا يزوجهامدعيه الحاكم قطوعا
ما لم تقم حجة على الطلاق او الموت لانها قرت بالنكاح لئلا يكون وقد
صرح الرافعي بهذا في كتاب الدعوى والبيات فيما حكاه عن الفراء
اي البعوي من امته اصحابنا الفظه وتلك ذلك صريح في دعواها
لان من لا تصح دعواه كيف يطالب بالاثبات نعم يبقى النظر
في انها هل تحتاج الى يمين الاستظهار بالنسبة الى الغايب ظلم
كلام السبكي الوجوب فانه افتى فمن قال ان مضت مدة كذا ولم
ادخل بزوجه حتى فوط طالق فانقضت المدة وهو غايب بانه ان شهد
اربع شوة ببنكارتها وحلفت على عدم الدخول لاجل غيبته
حكم بوقوع الطلاق فقوله وحلفت لاجل غيبته صرح انها يمين
الاستظهار وهو الوجه من قول غيره بعدم وجوبها ملاحظ
فيه الحسبه لان الشهادة بالطلاق انما تخص حسبه اذا لم يسمها
دعوى وطلب شهادة اذ هي وفي فتاوى العلامة بن زلال
ما صورته وبارقة شيخنا العلامة المزجد في عيابه فاقول
لو شهد احسبه ان الميت اعتق عبده هذا حكم بلا يمين من
العبد وينجى مثله في الطلاق وحق الله المعلق بمعين انتهت
ومنه يعلم جواب السؤال بن زياد وجميع بين عبارتي العيابه
لان ما في الحاشية محله اذا عرض الحاكم عن طلبها ولا حظ في
من جهة الحسبه كما يؤخذ من فتاوى ابي عمرو وابن الصلاح
رمد الله تعالى والله اعلم ثم قبلت شهادة

انه طلق

انه طلق امها حسبه ما لم تدع امها فيشهرها لهما الا انه تغل ولان
ذلك اي وجوب يمين الاستظهار بالنسبة بالاحتياط الذي يبين
عليه امر الغايب اذا تقرر جهته ذلك علم ان الحيلة في اثبات المرأة
طلاقها وان لو واصلت رجلا على ذلك وطلبت من القاضي ان يزوجهامدعيه
وادعت طلاق زوجهما الاول واثبتت انه اذا حكم بانها مطلقه منه
تثبت ذلك وان بدا لك الموطن ان لا يزوجهامدعيه الا ببناء ذلك الى
على دعوى شهادة صحيحين والله اعلم **مسألة** اذا وصل الكتاب
المحكوم به الى قاض اخر وعرف القاضي الواصل اليه الكتاب ان هذا
خط القاضي فلان الحاكم به وكان معروفا مشهورا بالعدالة
والتحفظ وانه لا يكتب الا ما ثبت وصح عنده فهل يجوز للقاضي
ان يقبل هذا الكتاب بغير بينة ام لا وسوا كان القاضي الحاكم به
حيه موجود او قد مات فان قلتم لا يقبل الا ببنية فلا كلام
وان قلتم يجوز ان يقبله بغير بينة فبيو النامن قال بذلك
اجاب رمد الله عنه انه ليس للقاضي الواصل اليه الكتاب ان
يقبله بغير بينة مطلقا عن التفصيل امكنه كورا احتياطا للحكم
الذي فيه التمس الخصم وتحليصه من الوقوع مع احتمال التزوير
كما هو مذهب الشافعي الذي عليه جمهور اصحابه قال الغزواني
وجده انه يجوز للحاكم والشاهد اذا راي خطه بشي ان يعمله
اذا وثق بخطه ولم تدخل ريبه وهو رواية عن احمد في الشاهد
فانه سئل عنه فقال وكيف يشهد الشاهد لاهل هذا او في روضة
شرح عن بعض اصحاب انه اذا وصل الكتاب المحكوم به الى قاض
اخر وعرف ذلك بمعاملات بينهما انه هل يجوز ان يقبل بغير بينة
فيقولان بناء على القضا بالعلم واسرار الاصطلاح الى قبوله وقال
بن ابي ليلا وابو يوسف يجوز ان يحكم بخطه اذا عرف صحته وان
لم يتذكر قال الطائري وهو عرف لقضاه في عصرنا اه ولا بأس بتزجيح
الوجه القابل بانه يعتمد الحاكم والشاهد خطه اذا كان محفوظا
عنده ولم تدخل ريبه اه ولا وجه للتقييد بخطه بل اذا اراد القاضي
ان يقبل باعتداده كان مطلقا لان المدعى انما هو على كونه علم

٢٢٩

اي ضلته ظنا مؤكدا فمضى وجد ان الحكم به على هذا الوجه من غير فرق
 بين خطه وخط غيره بل لو قيل ان ذلك في خطه او لا لانه لما لم يكن
 التذكير فيه جوازا في ذلك للحاجة بخلاف خطه هو لا مكان ان يتذكر
 ومن ثم قال في الروضة لو وجد بخط مورثة دين على شخص وعرف
 امامته فله الخلق او خط نفسه فلا بد ان يتذكره لا مكان اليقين هكذا
 ذكره في الطرف الثاني في مستند قضائه لكن ناقضه في الدعوى فسوى
 بين خطه وخط مورثه وفي الهادي للشيخ قطب الدين النسائي
 ان الاصح ان الشاهد اذا عرف خطه جاز له ان يشهد وان لم يتذكر الواقعة
 وحاصله الفرق بين الشاهد والقاضي لان الحكم يحتاج الى الاحتياط
 للشهادة لانها وسيلة يفتقر اليها ما لا يفتقر في المقصود ومن ثم
 جاز استنادها في بعض الاشياء الى التسامح بخلاف الحكم وفي كافي
 الخنا بده ما لفظه او لا يقبل الكتاب الا ان يشهد به شاهدين عدلان
 لان ما امكن اثباته بالشهادة لم يحز الاقتصار فيه على الظاهر
 كالعقود ويخرج ان يجوز قبوله بغير شهادة اذا عرف المكتوب
 اليه خط الكاتب وختمه والاولى اولى لان الخط يشبه الخط والحتم
 يشبه الختم اه وفي كتاب اختلاف العلماء لا يكر الشاشي بالخط
 ولا يكفي ان يعرف المكتوب اليه خط الكاتب وختمه ولا يقبله
 بن ذلك وحكم عن الحسن البصري وسوار القاضي وعبيد الله ابن
 الحسن البصري انهم قالوا اذا كان يعرف خطه وختمه قبل حكا
 ابو اسحاق في المذهب عن ابي ثور وابي سعيد الاصطخري
 من اصحابنا وهو قول ابي يوسف واحدى الروايتين عن مالك
 اه وفي الحاخم بعد ذكر شي من الخلاف انما هو ما لفظه وقد عرفت
 الباعى من القضاء في هذه الامور منه بالحكم مقتضا الظن بصحة
 من غير ذكر تفصيل الواقعة فان كان ذلك من تقليد مذهب
 فموقع اه فهذا حاصل ما في المسئلة وسيل الاحتياط لا يخفى
 الخاتم مسئلة في المديون غير المحجور عليه اذا طالبه الفقيه بماله
 من ماله من جنسه وبيده اعيان ولم توجد من يشهد
 بغير مثله بل يضمن بحسن كان شهد اشاهد

مثلا ولم يوجد راغب يشترى الا بثمانين مثلا فها هو الحاكم
 على بيعها بثمانين بالمرهون ام يبيع بالف درهم الصبر الحق يتبع المثل
 كما يجوز عليه على ما صرح به النووي في فتاويه وقبحه في الانوار ايضا
اجاب رضي الله عنه الفرق بين المرهون وغيره فغير المرهون اذا لم
 يوجد من يشترى به بثمانين مثله لقضاء كلام الانوار وفتوى واقتضا
 على تصويرهم المسئلة مطلقه والمرهونه يباع بما ينتهي اليه تحته في النداء
 وان كان دون ثمن مثله اخذ ايضا بمرهون تصوير ابن ابي الدم حيث فرض
 الكلام في داب القضاء بمرهون فحل اطلاق الانوار وفتاوى والنووي
 على غيره وكانه فرق بينهما بان تعلق المرهون بالعين المرهونه اقوى
 من تعلق الفروما بما لا يجوز بالفلسه ثم قدم المرهون على موت الجاهل
 بخلاف الفروما ولم يغدا يستلزم الداهن المعسر بخلاف المحجور عليه بالفلسه
 على المنقول المعتمد فربما كتبت العام التي رهنها مطلقا كما شمله
 اطلاق الاصحاب وافتى المرزجده مخالفا ما فتى به علي بن قاسم الحكمي
 جعلها ككتب مفلس حتى يجري فيها التفصيل المذكور فيه ذلك فقد
 قال المرزجده في تحريره بعد نقله كلام ابن ابي الدم والانوار والنووي
 في فتاويه ما لفظه ولا يظهر فرق بين المرهون وغيره اه وهو
 كما قال لان من شرط الفرق ان يختص لعلة الجامعة فيحرمها والا كان
 خيالا لا لا يكتفاه كما قاله امام الحرمين ولولا عدم احتمال هذه البطاقة
 الكلام على بيان تأثير ذلك الفارق لبسطة الكلام بما يوضح في اصل
 المنقول المعتمد ان العين لا يتبع بدون ثمن مثله بغير رضا من
 المالك الا اهل ولو كانت مرهونه والله اعلم **مسئلة** عن رجل من
 وعليه ديون كثيرة خاضع بن وغايين وله ورثة ناقضون وبالفق
 وخلق عيانا من الحيوان ولم يطلب او طلب بعضهم وسكت الباقي
 وضعنا تصرف الوارث في تركه قبل قضاء الدين وخشي ضياع الحيوان
 وتلفها ولم يوجد راغب يشترى بها فهل يجوز للحاكم بيع الحيوانات
 المذكورة من الورثة او غيرهم بمال معين يبقى بدمهم ويخرج اليه اهل
 الديون عند المطالبة وهم فليكون والمطالب من اهل الدين ثم يبيع
 ما خذ شي من الحيوان بقيمة امر لا يجوز ذلك **اجاب** رضي الله عنه

المدين وان كان
 المدين محجورا عليه
 بالفلسه وحده الصبر
 بغير جواز اخذ

عنه ان تلك الاعيان من هذه شرعيا بالدين حيوانا كانت او غيره
لان ذلك اقرب اليه **قوله** الميث فليس للوارث التصرف فيها مما منع منه
الرهن واذا تصرف بطل تصرفه ما لم يكن عتيقا او استيلا او موسر ففقد
بقدر يساره حتى لو لم يوسر الا بنصف الاقل من قيمته العبد او الامه
والدين لم ينفذ العتق والاستيلاء الا في النصف فان كانت الحركة كلها
او بعضها حيوانا كما فرض في السؤال والا فلا فرق في الحكم الا في الحيوان
وغيره فاما ان يكون ارباب الديون حاضرين او غائبين كلهم او بعضهم
فالحاضر لا بد من استينافه في البيع والغائب ان كان قريبا سهلا مرجعه
فكذلك ايضا فان وقع الاذن ظاهر والا كان امتنع الحاضر من الاذن
او كان الغائب في مسافة قصرا ودونها وشقت المراجعة لنحو خوف
طريق ياب في الاذن عن الغائب للقاضي وقال للحاضر الممتنع اما ان تاذن
او تيري فان لم يبر ولم ياذن ناب عنه الحاكم ايضا وقال لما وردني
في نظيره من الرهن والحكم واحد سالا الحاكم لمرتهن عن سبب امتناعه
فان ذكر عذرا فذا كاي لا ياذن القاضي عنه ان راى العذر موسعا
وان لم يذكر عذرا اذن الحاكم للراهن اي وللوارث في هذه المسئلة
في بيعه فاذا باعه منعه الحاكم من التصرف في ثمنه واعلم المرتهن ان
ولو شرعيا كما في مسئلة فان سالا حقه امره الحاكم بايعائه من
الثن وان لم يسال حقه علمه الحاكم ان يطلق تصرف الراهن اي و
الوارث في مسئلة فيه واذن للراهن او الوارث في التصرف
فان سالا الراهن او الوارث ان يقبض ذو الدين دينه امره الحاكم
بقبضه او ابيه فان امتنع منها قبضه الحاكم ليبرأ من الراهن
اي والميث وحفظه الحاكم في بيت المال اي ان وجد والا وضعه
عند ثقه ولا يترك للتمه اه ولو عجز الراهن او الوارث عن استيدان
كل من الحاكم وذوي الدين فله الاستقلال بالبيع على الاصح وجه
حكاها المازري وقول السائل فهل يجوز للحاكم الشرعي بيع الحيوان
الآخر جوابه ان يبيع الحاكم انما يكون بيبا به عن امتنع من الوارث
او الراهن في بيع ما يخصه من المبيع لو فالدين وعن الاصح
اذن

اذنه منهم لصلى وجنونا او فقه ولم يكن لهم وحي اما اذا كانت
الورثة كالمسلمين واذنوا كلهم في بيع من اجنبي للقاضي وباعوا
بأنفسهم او باع بعضهم من بعض وكان للناقصين وولي فاذن للقاضي
او باع فلا يمكن بيع القاضي من الورثة لان الورثة ان اتحد فهو
مالك للتركة بنا على الرابع من ان الدين لا يمنع الارث فكيف يبيع القاضي
منه ملكه وان تعدد فليبيع من بعض الورثة انما هو باقيهم الكاملين
وولي الناقضين وانما ينوب والحالة هذه عن امتنع من لبيع واذا
وقع بيع التركة او بعضها من اجنبي او بعض الورثة فلا بد من
صححة البيع من كون الثمن حالا وكون المشتري مليا في اذا اراد
القاضي ترك الثمن عند المشتري حتى يرجع ذو الدين ليقبض دينه
فلا بأس وكذا اذا امتنع ذو الدين من قبضه وطلب الوارث قبضه
لتبرأ منه اطميت لكن بعد ان يقبضه القاضي فلا يبرأ الميث الا يقبضه
لانه نائب عن الغائب بشرطه المار والحاضر الممتنع ولا شك ان ارباب
الديون اذا تعدوا فما قبض من ثمن ما يبيع من التركة لا بد ان يقسم
بينهم على حسب ذنوبهم فان غاب بعضهم تركه حصته عند ثقه
كأمر والله اعلم **مسئلة** هل يجوز للقاضي ان يبيع مال الغائب
بنسيه اذا اقتضت المصلحة ذلك كان حيوانا يخشى عليه التلف او
خشي انه يستغرق المصروف عليه قيمته ام لا **جواب** الفقيه العلامة
عبد الله ابن ابراهيم مطير نعم يجوز له ذلك بشرط ان يبرأ من النسيه
وقد صرح به الاصحاب حيث قالوا وارتفعوا ان اقرضوا للخوف
او باعوا نسيه لنهب اتفقوا او غبطة والصمير وقوله وارتفعوا
عائدا الى الاولياء حيث كانوا ابا وجد او وصيا او قريبا من جهة
الحاكم او الحاكم نفسه وكذا المكاتب والعبد الماذون له في التجارة
ثم قالوا ينبغي للولي ان لا يرتفع لئلا يتلق المرهون فيرفع الى
القاضي يري ضمان ما تلقى عند المرتفع كالحق في نسيه **قوله**
جواب اجاب شيخنا جمال الدين بما لفظه الجواب صحي في غيب
امتدت غيبته وعسرت مراجعته قبل خلاصه التلف ولا بد
غير الحيوان من ختلان يؤدي الى تلف المعظم او يكون مساريا

٢٢١

واما الحيوان فله بيع وشره وطلاق البينة لمرة الزوج ولا نه
 بيع على ما كان من غيرة اذ ينفعه بفصيله المعروف ويكفي بالاجارة
 فلا يجوز البيع الا امكن تدارك الانبياع بها واذ اكل الامر الى البيع
 وجب كونه ممن حال من نقد البلد ان امكن والا عمل بالمكن على حسب
 فادعت اليه الحاجة اذا باع نسيه لعدم تيسر الحال شرط كون المشتري
 امينا موسرا وان يرتفع ما يفي بالثمن الا اذا خاف تلف الرهن فالاولى
 تركه لانه قد يرفع له الحاكم يري سقوط الدين بتلفه كالخفي وان
 يرفع الاجل فاقال جماعة وان يشهد ولم يشترط الجمهور بالاشهاد
 والله اعلم **مسألة** رجل هلك وخلف اولاد اربعة ذكور وبتنا
 ثلاثة من الذكور والبنت بالعون وخلف ترك من جملة بيت هرو
 مع شخص في دين له على الميت فطلب الميرث من اشترى البيت واثنان
 من الاولاد البالغين غايبات فباع القاضي البيت من الميرثين بدون
 ثمن المثل وبغير اذن الورثة فهل يصح ذلك ام لا ولونازع الورثة
 الغائبون في ذلك فهل تسمع دعواهم ام كيف الحكم **اجاب**
 رضي الله عنه ان لم يوف الورثة المذكورون الذين فلهن البيت ط
 بعه لبيته في من ثمنه والكامل الحاضر من الورثة لا ينوب عنه الحاكم
 في البيع الا اذا اصر على الامتناع من قضا حاجته من الدين ومن البيع
 بنفسه او وكيله وان قصر وكذا الغايب ينوب عنها الحاكم في بيع
 حصتها من البيت وحيد هو متصرف عن غيره فعليه مراعاة
 المصلحة فيبيع بثلث المثل وبدونه بقدر يتقارب بثلثه حال
 من نقد البلد له والحال هذا البيع عن الميرثين كما يبيع من غيره
 بان باع بعشرين مثلا وبان البيت يباوى ثلاثين مثلا ط
 البيع ولو باع عراقي الميرث بان بطلان البيع لعدم تصرف الحاكم
 بالمصلحة والتمس الميرثي لم يكن البيت **مسألة** وي الكثر ما باع
 به القاضي حال البيع فالقول قوله يمينه لانه يدعي الصحة وان
 اقاله الميرثين شاهدان خبيرين يشهدان بما يدعون من نقص
 القاضي وقع بثلث يشهد خبران انه ثمنه والا فداق
 السيد

حصته

السبكي البيوع لان التقويم حدس وخمين وقد تطلع بينه الاقل على
 عيب فبها زيادة علم بخالفاتوى اي ابن الصلاح اليه اعتمد القاضي
 من كتابه اذ اب القضا بان حكم بطلان بيع القاضي عملا
 بشهادة من شهد بالاكثرو قد حمل كلام ابن الصلاح كما قال شيخنا ابن
 حجر على ما اذا بقيت العين بصفاتها وقطع بكذا الاولى والله اعلم
 فسيك في رجل غاب غيبة طويلة يغلب على الظن انه لو كان حيا كان
 قد رجع الى وطنه ولم يتحقق موته فاستولى بعض الظلمة على ماله
 وبسط في ارضه بزرعها وبتعملها لنفسه فهل لو ارثت الغايب بغير
 موته ان يدعي ملك الغايب لتلك الارض قبل تحقيق موته وعدم حكم
 الحاكم به ام لا فان قلتم نعم فهل يكفي ان يشهد الشهود انها ملك الغايب
 الى ان غاب ام لا بد ان يشهدوا انها ملكه الى الان بينوا لئلا ذلك
 اثابكم الله **اجاب** رضي الله عنه ان دعوى وارث الغايب
 بغير موته على هذا المستوي على نحو الارض بانها ملك الغايب غير
 مسموعة لانه ليس بالكا ولا نبياله نعم ان علم قاض ذلك المحل بملك
 الغايب لنحو الارض فعليه منع الفاضل من ذلك كور عنها ان امكنه وله
 ان يوجر الارض مع مراعات مصلحة الغايب بنا على ما نقله الغزي
 عن الامام كيلا تضيع المنافع قال الامام وسبه انا نعلم ان العاقل
 يرضى بخرط ماله فان لم يعلم القاضي ذلك جاز له على ما قاله الغزي و
 هو معتمد ان ينصب من يدعي للغايب على الفاضل وسمع البينة
 وابده الغزي بقول الامام في اول كتاب الف من النهاية قراين
 الاحوال تدل على ان الغايبين لا يبايئون ان يدعي حشرهم من يبايئ امر
 المسلمين ويصرح بذلك تغليل الاصحاب عدم صحة دعوى عريم
 المفلس خود من على اذ يبايئ له اثبات حق غيره لمصلحة بل
 اذا ثبت تغلق حقه به وقولهم لا يخاصر المستحضر والميرثين
 الفاضل كمنص عليه التا فعي وهو الاظهر وعليه الاثرون و
 جري عليه في الارشاد لكن قال الامام وجمع لكل منهما ما ينبغي
 فاقا الحق لمنفعه نحو ملكه وحرم عليه في الكاوى وابن

من كتابه
 من كتابه
 من كتابه

في البهجة وجزءه الرافعي في محضورات الاحرام واول العاربه
واخر الدعاوي وعلى القول به لا يقياس عليه الوارث لتحقيق
الملك هنا المنفعة والوارث لا يحق له الان ظاهرا وان احتمل
بان يكون مورثه الغايه قد مات اذا الاصل عدم الموت واستمرار
الحياة حتى يتبين او يظن موته فان ثبت موت الغايه بيبه
ولا يحتاج معها الى الحكم على المعتمد او مضت من ولايته مدة
لا يعيش فوقها طنا وليست مقدرة على الاصح وقيل مقدرة
بشعين سببه وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل
مائة وعشرين لقول الاطباء انه العمر الطبيعي وحكم حاكمه ومحكمه
المعتمد ثموتة رخت عليه الاحكام من لاث وقال في البسيط
من قبل الحكم حتى يورث الغايه من مات مع الحكم لكن حمل النسبي
كلامه على من استمر حيا الى فراغ الحكم فحينئذ للوارث المذكور
مطالبة الغايه بجميع الاجرة للمدة التي استولى فيها على الارض
مع اخذ قصص الاجران اختلفت تلك المدة هذا ان ثبت
مثلا ملكا لمورثه المحكوم بموته ومتى قام بيبه بملك المورث
المذكور كفاها ان تشهد انها كانت ملكة لمورث المحكوم بموته
يوم غيبته ولا يعلم له من بلا والله اعلم **مسألة** شخص اشترى
من اخر حائوتا واقام بذلك حتى بين يدي القاضي وسجل له بها وفي
في يده مدة بلا منازع ثم ان المشتري مات وخلفه وارثه بعد ثم ادعى
شخص اخر ان هذا البايع باع ما لا يملك وجاء هو ووارثه المشتري
الى القاضي هو الذي وقع البيع والشارعين بيبه وكتب السجل فاخذ
القاضي السجل المذكور وقال هذا باطل وشهود البيع والشارح
فما يكون الحكم ولو قال البايع بعد ذلك انا بعت ما لا املك هل يقبل
قوله ام لا والحال ان القاضي قد اخرج وارث المشتري من مكانه
وادخل المذعي فيه بغير بينه اقيمة بل هو مجرد هوى بينوا لنا
ذلك باننا شافنا واقيموا صغير الحدود من كان عاديا ان تنصرفوا الله
الله ينصركم ويثبت اقدامكم **جواب** رضي الله عنه يحرم على القاضي

تميزو

تبريد ذلك الكتاب ويجب عليه غرم قيمته ان له قيمة الا ان راعه فيه ما يخذ
التقريب او كان لجوارها ما تلا في المال الذي قال به بعض المحققين
لكن قيده بما اذا احتاج انكاره المنكر الى راع يشهد لانها ان الناس
في الفساد وعدم رجوعهم بما دون ذلك قال خرق عمر رضي الله عنه قصص
تسعد وحانوت الخمار وغير ذلك واستمر عليه ولالة الامور من بعد ٢٢٢
وللسيوطي في ذلك تاليف وبالجملة فهو شاذ فلا يجوز ملتمزم مذهب
الشافعي رحمه الله مثلا فعليه بل يغرم القيمة ان فرض ان لها قيمة كما مر
واما دعوى الجوار على الحاكم ومتابعة الهوى فباطلة لا التفت اليها
لاننا يب الشرع لكنه اذا عزل واخرج من محل ولايته فله ان يشتري **مسألة**
مسألة البيب عليه تشهد بان حكم بصحة البيع المفروض في السؤال
والا اقام الشهود على البيع عند قاض اخر فيحكم له به بل والى محكم
ان رضي المشتري ومدعي الحانوت حكم قبل الحكم واستمر الى الفراغ منه
واما دعوى البايع انه باع ما لا يملك اي وقد وكل مدعي الحانوت
على المشتري في الدعوى عليه فان ذكر عذرا محتملا لقوله كنت اظن
ان الحانوت ملكي فاخطا ظني ونحو ذلك قد عواه على المشتري في محكم
لا احتمال ما ذكره من العذر كما استظهر ذلك القاضي زكريا قال راي
الركشي وغيره قد بحثوا ذلك ٥ وان لم يذكر عذرا فان لم يصرح بملك
المبيع اي الحانوت وقت بيعه بل اقتصر على البيع فكذا ذلك ايضا
على الصحيح المنصوص في الام الذي اقتضاه كلام الشاخص في الدعوى
وحمل عليه كلامهما في الحواله وان صرح حال البيع بملك الحانوت
ولم يذكر عذرا فدعواه باطله لانه كذبها بابيع وعلم شهادته
مدعي الحانوت حكم دعواه بنعم يواخذ البايع باقراره فيقدم للمدعي
قيمة الحانوت لانه قوته عليه بتصرفه وايقاضه سواء قبض
التمن الحانوت من المشتري ام لا على المعتمد كما صرح به القاضي حسين
خلافا لقضية كلام الروضة انه لا يفرم الا اذا كان قبض التمن واما
اسكات القاضي للمدعي عليه محض الهوى كما فرضه السائل فهو جبرام
وخير العاقد يخاف بسببه الدخول في حيز قضاة السوء الموعودين

بالوعيد الشديد هذا انما قال القاضي بذلك فان قال انا علم ان
الحائوت للمدعي وقد حكمت فليس المشتري الحائوت على اعتراض ولا
يرجع على الباع بالثمن لدعواه ان القاضي **مسألة** والمطلوب لا يرجع
على غير ظالمه بخلاف ما لو اقام مدعي الحائوت عليه بيته فان رده
من المشتري فانه يرجع على الباع بتمنه والحال ما ذكره الله اعلم
مسألة اذا حكم القاضي بخلاف مذهبه ولم يتأهل للترجيح بل هو مقلد
ولم يحكم قواعده مذهبه والذي قلده فضلا عن معرفة مذهب
غير امامه وتمسك في ذلك بقول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الامامة
الاربعة للقاضي والمفتي او امامه ذكرك وقالنا اقلد من ارادت من
فهل هو كذلك يجوز له التمسك او عند الضرورة مع انه لم يؤل الى الحكم
بمذهبه تبطل قبله من القضاة **اجاب** رضي الله عنه ان
الكلام في هذه المسئلة طويل جدا افراد بالتصنيف وبعد استقصاء
في هذا المحل وحاصل المقرر فيه ان القاضي المقلد له حالان احدهما
ان يكون له اهلية الترجيح فان اراد الحكم بغير الترجيح في مذهبه لكونه
ترجيح له دليل جيد جائز له ذلك ونفذ حكمه وان اراد الحكم بالشاذ عن
مذهبه فليس له ذلك وان ترجح عنده ان شرط عليه في التولية لفظا
او عرفا ان يحكم بمذهبه وان لم يشرط عليه ذلك لفظا ولا عرفا بل
ويحكم بما ترجح عنده فله الحكم بما ترجح في نظره مطلقا الثاني
ان يكون مقلد محض فلهذا لا يحل له الحكم بمرجوح مذهب فضلا عن
الخارج عنه وينقض حكمه على الاصح وما جرى عليه ابن المقري
في الروض من عدم النقض متى على عدم وجوب الزام مذهب
معين وهو مرجوح واعتماد هذا القاضي على هذا القول عن ابن الصلاح
له عظيمه فثبت ما لا الله تعالى فيها وليس مراد ابن الصلاح ما ذكره
وانما مراد من بيان الاجماع اي من يعتد به على عدم جواز تقليد
غير الاجماع **مسألة** لا انه اراد ملتزم مذهب منها يفتي غيره
فتمتخا كمن يشا امامه هذا حاله فقد قلنا فيه ابن الصلاح واعلم
ان ما يفتي بان يكون في قتياء وعلمه موافق للقول او جهة في المسئلة

ويقبل

ويقبل مما يشا من الاقوال والوجوه من تظن ان الترجيح ولا يعتد به فقد
جهل وخرق الاجماع وسبيله سبيل الذي حكى عنه ابو الوليد الباجي المالكي من
فقهاء الصحابة انه كان يقول ان الذي لصديقي علي اذا وقعت له حكمه ان
ان اقره بالرواية التي توقفه وحكمي عن من يشق به انه وقعت له واقعة
فاقتي فيها وهو غايب جماعة من فقهاءهم من اهل الصلاح بما يضره فلما
عاد سالم فقالوا ما علمنا انها لك واقتوه بالرواية الاخرى التي توقفه
قال وهذا ما لا خلاف بين المسلمين من يعتد به في الاجماع انه لا يجوز
اه فاذا كان هذا في المفتي باحد قولي امامه او جهتي صحابه فما ظنك
بالقاضي الخارج عن مذهبهم **مسألة** ما ذكره هذا القاضي من التخيير مطلقا
انما هو كلام ابن عبد السلام ونظفه في فتوى له ومن كان اماما في المسئلة
قولان فله ان يقلده في احدهما احب وله ان يقلد اماما اخر لا يقول
بقوله ولد ان يستقل من تقليد امام الى تقليد امام اخر في جميع ما يذهب
اليه بشرط ان لا ينقص مثله ثم اخذ برهن على ذلك وهو مخالف في ذلك علما
عليه جهابذة المذهب كالامام وتكميده الغزالي وابن الصلاح والنووي
والمتقي السبكي وغيرهم وما اختاره في هذه المسئلة محكوم عليه بالشد
وان كان هو من العلم بالمحل الذي لا يجوز فلا احد الا ويؤخذ من قوله
ودع وقد جزم السبكي بان القاضي الشافعي لا يحل له ان ياذن لقاضي
خلفي في تزويج الصغير اذ لم يكن لها ولي خاص وان قد ذهب الجني حواشي
ذلك نص عليه السلطان على الاذن في تزويج الصغار فالحيلة فامسكه
طويلا لم يثبت وهذا حاصل المقتد والله اعلم **مسألة** ما قولكم
في ولاية الزمان والمنصوبين من اولا ولاية الشوكه والقضاة والحكام اذا
لم يعضوا امور الشريعة واحكام الكتاب هل يحكم بتكفيرهم وماذا يجب
عليهم فان قلتم يحكم بتكفيرهم وماذا عليهم فان قلتم يحكم بكفرهم وهل
ينفسخ نكاحهم ام لا **اجاب** رضي الله عنه بما نظره في القضاة المنصوبين
من ولاية الشوكه فان تاهلوا للنقض فظاهر والا فمن ولاية ذوي الشوكه فقد
نقضوا للضرورة ولو فاسقا كما صرح به الشبان وغيرهما نعم يجب على
ذوي الشوكه ان يراعي الاقل عند عموم الفسق كما قيد به ابن عبد السلام

وكنظرة في الشهود ح أن حكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وأجماع
الامة فلا يخرج عليه من جبهة القضاء على ما قيل ولا وجدته عاصي بذلك أيضا
لمباشرة الاحكام الشرعية مع فقد سوطها وهو العبد له وانما لم ينظر في ذلك
الشرط حيث نفذنا الاحكام لان ذلك لا مرضومى وهو خوف تعطيل الاحكام
وتظهور المقاصد وهو بفسقه ليس محتا حالي ذلك لا مكان التوبة
منه لانه مطالب بها كل وقت اما اذا حكم بما ينقص فيه قضاء القاضي فلا
شك في عدم نفوذه ونزياده فسقه لا سيما اذا اكل الرشوة وانتهك في المظالم
فيضا عوفسقه ولا يقر الا اذا استحل مجتمعا على تحريمه معلوما من الدين
بالضرورة في يكفر ويعمل فيه باحكام المرتدين ويحكم بانفساخ نكاحه بمجرد
الردة ان كانت المدة غير مدخول بها والا وفقنا نفاخ نكاحها على القضاء
العدة فان عاد الى الاسلام في العدة تنقضاء ودام نكاحه والا بيبا انفساخ
من يوم ردت والقول بتكفير كل الكاير ليس من شأن اهل السنة بل هو
من اعيان الخوارج وكثير من الظاهريه **واما قوله تعالى ومن لم يحكم**
بما انزل الله فاولئك هم الكافرون فيقولون نجود النظمه او محمول على
المستحل هذا بعد تسليم عمومه فمن المفسرين من خص هذا باهل الكتاب
دون اهل الاسلام وعليه فلا دلالة فيه لتكفير من لم يحكم بما انزل الله
ماله يستحل قال علماءنا ينبغي للمفتي اي يجب عليه ان يحتاط في التكفير
ما امكنه لعظم خطره وعليه عدم قصده لان الايمان اصل محقق فلا
يرفعه الا باليقين قالوا وليحذر من بيادر الى التكفير اذ يخاف عليهم ان
يكره لان كرهه اعدنا الله من ذلك بمنه ومنه والحمد لله رب العالمين
والله اعلم فانه الفقيه العالم البالغ درجة الفتوى ولو في
المذهب فحكمه في سماع الدعوى والبينه والتحليف والالزام بموجب
ذلك كالحاكم والله اذا علم امره فافتى فيه بحكم ولم يتمثل الحمل عليه فهذا
اما بنفسه مع قدره او بغيره بناء على ان المفتي يجب طاعته فيما
افتى به وكذلك صرح النووي في شرح المذهب والبدعي في حكاية
وغيرهما ومما نقل الغزي نفي اقامه الحرمين الحكيم بانه اظهر حكم
استدعى في الواقع من مطاع قالوا وعرضه ابن عبد السلام فقال
واحتز

واحتز بقوله من مطاع عن المفتي وهو غير صحيح وان المفتي ايضا يجب
طاعته فهو مطاع شرعا ٥ ونقل السهودي في جواهر العقدين عن الشيخ
السبكي ايضا ثم قال السيد قلت الظاهر ان مراد امام الحرمين المطاع
من وجبت طاعته بالخصوص لا بالعموم كونه عالما ومفتيا وهو المفتي
ولا يثبت لفصل القضاة قال في كتابه القفال اذا خلى الزمان عن امام
وسلطان ذي كفاية والامور موكولة الى العلماء ويلزم الامه الرجوع
اليهم ويصرون ولاية العباد واذا عسر جمعهم على واحد فامتدح على
فان استوى اقرع بينهم فهذا من حيث انعقاد الولاية الخاصة فلا ينافي وجوب
طاعة العلماء مطلقا ٥ ثم ذكر حكايان عن سيدنا على كرم الله وجهه
ورضى عنه وعن الامامين مالك والشافعي لا تطيل سردها يقتضي ان للعالم
ولو لم يكن قاضيا ان يعزر بالضرب والتجس وغيرهما من راي استحقاقه
وانه يجب امتثال امره بذلك والله اعلم **باب الدعوى**
والبيات مسئلة ادعى شخص دابة في يد شخص انها ملكه ضاعه عليه
يوم كذا او اقام بذلك بيمينه فاقام ذواليد بيبه ان الدابة التي طاعت
على المدعي في اليوم المذكور هانت فهل تسمع دعوى هذه البينه وتقدم
على بيته المدعي او لا **اجاب** نعم الله به ينظر الى دعوى الخارج فان
كانت ادعى ان هذه دابتي فقط واقام به البينه لم يعارضها الا بيمينه
قيمها الرجل بعد بيمينه الخارج تشهد له بالملك فتقدم على بيته الخارج
لا عرظادها باليد مالم تشهد بيمينه الخارج بالملك وان يد الرجل تعصب
والا قدمه ولا تعارضها والحالة هذه دعوى موت الدابة والاستهاد
بذلك لان الدابة المدعىه معينه وان كانت دعواه ادعى ان هذه دابتي
التي ضاعت علي يوم كذا او لم تضع لي يوم كذا دابة غيرها وانزعها
بالبينه فلذي الذي ان يدعى عليه علمه بموت تلك الدابة وان يحلف
على نفي العلم لانه لو اقر بموتها سقطت دعواه فان خلق في نفي العلم فظام
وان تكلف لخلق المرءود سقطت دعوى الخارج لانه لو اقر بموت
الدابة حكما بناء على ان اليمين المرءوده بمثابة الاقرار وكذلك لو اقام
الداخل بيمينه على موت تلك الدابة التي ذكر الخارج ان لم يسمع له هو على

٢٥

ثم لو رجع الخارج ندعى انها ملكه بزيادة سرعت دعواه وببينة
لانها لم تناقض دعواه الاولى كما هو ظاهر ثم تقدم عليها الابينة الداخل
بملك له مالم تشهد ببنية الخارج بان يد الداخل يد عدوان لانها
يسقط حكمها حينئذ وبثبت يد الخارج والله اعلم **مسألة**
ادعى دابة انها في يد شخص فانها ملكه ضاعت عليه منذ سنة واقام بذلك
ببينة واقام ذوق اليد ببينة انها في يده منذ سنتين ولم تتفصل يده
عنها فهل تسمع هذه البينة وترجع على بينة المدعي ولا **اجاب**
نفع الله به ان الشهادة بمجرّد اليد لا اثر لها لان اليد تكون بالملك وغيره
لكن يثبت بها كذا يد حتى اذا شهدت له بالملك تلك البينة الشاهدة
باليد وببينة غيرها قدمت على الشهادة بمجرّد الملك وعرضت الشاهد
وباليد حيث لم يشهد احدى البينتين بان يد الخصم يد غصب والا فثبت
كما مر في الجواب قبله والله اعلم **مسألة** شخص فاسق قد من خسر
مجاهر بفسقه ادعى لدا الحاكم الشافعي انه وصي على اطفال هل
تسمع دعواه وببينة او لا **اجاب** نعم الله به بشرط في الوصي
كونه عدلا ظاهرا لانها ولاية والفاسق ليس من اهلها فاذا ادعى انه
وصي فان علم القاضي فسقا وكان قد ثبت عنده لم تسمع دعواه
والاسمعها وطلب منه اثباتها فاذا ثبت ذلك نفذها ظاهرا ثم متى
فسق ان عزل ومتى ثبت فسقه قبل الايصا اليه بان كان ولاية
له بحكم تلك الوصاية لانه بان انه ليس اهلها وان كان الحاكم قد
اعتمد الظاهر ونفذها وحكم بصحتها بناء على ان حكم الحاكم
لا يغير ما في المتن اذا خالف لظاهر كما هو المذهب وان لم يثبت
فسقه ولا غلبه الحاكم ولا يعلم عدلته ففي جواز البحث عنه
والاستكشاف عن وجهان صحيحا وهو الذي اوردته الجمهور
كافي المحرر والمطلب ان ذلك له بل عليه والثاني لا كالا با والاحكام
والفرق على الاصح ان ولاية الاب واجد تبعونها اصلي فلا دفع
حتى يتحقق خلافه والله اعلم **مسألة** اذا اقام الخارج ببينة ان
يد الداخل غاصبه للارض متدلا منه واقام الداخل ببينة انها ملكه
وان

وان يد يد ثالثة عليها بحق هل تقدر ببينة على بينة الفصل فاذا قلتم
نعم فوجه التقويم **اجاب** نفع الله به متى ثبت الداخل بالملك
وان يد ثابتة بحق فثبت الخارج بان نقلها اليه بنحو شر من الداخل
او مورثه او من تنقلت له من الداخل او بانها ملكه وان الداخل
غصبها او استعارها او استأجرها او استودعها منه قدمت ببينة
الخارج على الاصح لان معها زيادة علم وان لم تشهد للخارج بالملك وانما
شهدت بكون يد الداخل يد غصب فقط فيبينة الداخل مقدمه كما في فتاوى
الاصلاح ووجه تقديمها ان بينة الغصب لم تعارض ببينة الملك الذي
هو المقصود لانها لم تشهد للخارج ملكه وحاصله شهادتها انها تنفي
كون الداخل مالكا وببينة الداخل تثبت ملكه مع ما في زيادة علم والله اعلم
مسألة عن يد يد يد نقد افشوشا هل يشترط لصحة الدعوى ان يذكر مع
ما يشترط فيها قيمته من النقد الذي المعاملة وقت الطلب لبطا لنها في الاولى
فان ادعى ذلك هل يجب على الشهود ان يشهدوا بذلك **اجاب** نعم الله به
قال في الروضة لو ادعى درهم او دينار مفشوشا ادعى مائة درهم من نقد
لذا قيمته كانا دينارا او دينارا من نقد كانا قيمته كذا درهم هكذا ذكره
الشيخ ابو حامد وغيره وكانه جواب على ان المفشوش منقوص فان جعلناه
مثليا فيمنع ان يشترط التعرض للقيمة انتهى قال في شرح الروض
وقضيه كما قال جماعة منهم الادريجي ان الصحيح عدم الاشتراط
لان الصحيح انها مثلية بناء على جواز المعاملة بها وهو الاصح انتهى
وجز على ذلك في العباب حيث قال فان ادعى نقد خالص وكذا مفشوش
وجب ذكر جهته ونوعه وصفته ان يختلف بها في الشيء فعليه
الاحتجاج في المسئلة المحكوك عنه الى ذكر القيمة بل لو ادعى عليه مائة
كبير من البقر الزبيدية مثلا لصحة الدعوى فتشهد بالشهود على وفقها
ثم ان كانت موجودة فليس له سواها والا فله قيمتها وقت الطلب فان
التفقا على قدر قيمتها وثبت به ببينة فظاهر والاحق القائل في الاولى
فظاهره تعين تقويم الذهب المفشوش بنفسه وعكسه ويوافق
قول الدرر والموري وصاحب الزاخير في باب السرقة تقويم متبينة

به الفدية فانه لم يقتلوا نحن من اهل الخيرة الباطنة ولم يعلم الحاكم
انحصار الارث في المدعين لم يحكم بالبيت لم حتى يشقوا بانهم وارثون
وان البيت ميراث مورثهم فيترع البيت ولا يجب على الشهود التعرض
لذكر اليد ولا سببها والله اعلم مسئلة شخص ادعى الاعسار
ولم يعلم له مال قبل ذلك فهل يحبس الى ان يقيم بينه على الاعسار ام لا
وهل يحبس الاعسار مدة معلومة او لا افتونا ما جاورين اجاب رضي الله
عنه متى ادعى المدين كونه معسرا ولم يعهد له مال قيل كان لزمه لا بنحو شرا
وقرض صدق يمينه ولا يكون اقامه بيمينه باعساره ولا حبس عليه والحال
واما يحبس من عهد له مال كان لزمه الدين في مقابلة نحو شرا او قرض
وادعى الاعسار واستدام حنسه الى ثبوت اعساره بيمينه ولا بد ان يكون
الشاهدان رجلين فلا يكفي رجل وامرأتان ولا رجل ويمين خلافا للشيخ
ابي علي ولا يشترط ثلاثة خلافا للغوري والمتولي وكيفية الشهادة
ان يقولوا نشهد انه معسر ولا يحض النفي فان محصاه لم يقدح في الشهادة
على المعتمد والله اعلم مسئلة رجل باع قطعة ارض من شخص
واستوفى ثمنها وذر عهده بحضرة منصوب بالشرع الشريف واقبضه اياها
وعكفت تحت يده مدة سنتين مثلا ثم ادعاها شخص اخر على
البائع بين يدي منصوب اخر فهل تصح الدعوى والحال هذه على البائع
الا ولو اصر البائع على الانتكار فصالح بينهم هذا المنصوب على من اصفة
الارض فهل يصح هذا الصلح او لا فاذا قلتم يصح فذاك وان قلتم لا وحصل
العناد من هذا المدعي او من المنصوب المذكور فماذا يجب على المعاند ولو ان
هذا المدعي استشهد رجلان يترع الارض مثلا على وجه انه اعاره اياها
مورث المدعي المذكور وصاحب الارض يدعي عليه شركة في ثمن او غرضها
فهل تصح شهادته او لا افتونا ما جاورين اجاب رضي الله عنه ان دعوى
ملك الارض لمصلحة لا يكون حلا على المشتري ان كان بعد قبضه اياها فان ادعى
عليه بها وقام بينه تشهدت انها ملكه او ملك مورثه ولم يعلم ملكه فلا
سلطت قطعة الارض الى المدعي بعد اكماله بها ورجع المشتري او تنكر عن اليمين
فلو ادعى يمين الرمي ينادى على انها بمنزلة الاقرار سلمت الى المدعي ولم يرجع على البائع

على خلاف ما كان عليه قافذا في الاصل الا ان ظاهر الامر اننا لا يمنع
صحة نه مدينا لان اقرار المدين اذ لم يحس عليه بالفلس صحيح مطلقا وكذا فيه
مذكور في باب حج المفسين من كتب الاصحاب وما ياعه الاب من مال طفله
وهو بصفة الولاية ظاهرا محكوما بصحته عالم بين مقتضى الفساد لتصح
الماورى وتبصوه يانه ليس للحاكم الكشف عن الالباء والاجداد في ولايتهم
على اولادهم ونصر قائم حتى يثبت عنده الفسق والحيانة فيعزل ويولي
غيره انتهى وليس على الاب اقامة بينه بالبيع ولا عين اذ لا يقبل رجوعه
نعم لم تخلف المقر بعد كماله الباطن الامر في الاقرار كطاهره والله
اعلم مسئلة رجل ساكن في بيت منذر من طويل من غير معارض وكان
وكان ابو قبله كذلك ثم ادعى البيت مدعون وانه كان لفلان وانهم ورثته
ولم يقولوا وان باق على ملكنا الى الان بل اطلقوا الدعوى انه لفلان و
انهم ورثته واقاموا بينه بذلك وشهد البينة على الاطلاق كذلك فهل تقبل
هذه الدعوى والشهادة بهذه الصفة ولا بد ان يقول المدعون هو ملك
فلان ومات وهو ملكه وهو باق على ملكه الا ان الى حين ادا الشهادة وهل
يجب على الشهود ان يتعرضوا لليد وسببها وانها باطالة وبغير حق ولا
افتونا ما جاورين اجاب رضي الله عنه ان هذه الدعوى
المفروضة في السور غير صحيحة ولا الشهادة بها اذ من شرط الدعوى
كونها ملزمة واي الرام في قولهم ان هذا البيت لفلان يعنون مورثهم
اذ مرادهم انه كان لفلان في حياته فلا يلزم منه بقاء ملكه الى الموت حتى يورث
عنه فلا بد صحة الدعوى ان يقول المدعون ان هذا البيت ملكه لفلان
ورثته فلان ويقولوا ينعون آمنه وشهد لهم البينة على وفق الدعوى
فحينئذ حكم البيت ما لم يقيم ذواليد بينه بالملك لهم والارحمت بينهم
قالوا في الدعوى كان لمورثنا الى ان مات وتركنا ميراثا ولا وارث لهم
سوانا واقام بينه بذلك صرحا بانها من اهل الخيرة الباطنة حكم لهم
بالبيت على النقص قاله الاصطفي وقال ابن شريح لا بد ان تشهد
البيت الان ملك للمدعين والا فهي شهادة بملك سابق ولتعد القاء
حين والا وجه الاول انه اذا ثبت امرنا استوجب حكمه كاجاب

في دعوى
الاعسار
فان لم
يكن له مال
قبل ذلك
فهل يحبس
الى ان يقيم
بينه على
الاعسار ام لا

ق ٢٨

٢٨

بشيء الا ان البائع من القطعة تغدي وانها ملكه
يرجع بالثمن ايضا مادعوى القطعة المذكورة نفسها على البائع فغير مبرور
لانها انما تسمع على من لو اقر بذلك الشيء بغير اقراره ونفذ فمنا الوافق البائع
بقطعة الارض المبيعة للمدعي لم ينفذ اقراره بالنسبة الى القطعة فلا يبرر
من يد المشتري بمحض ذلك فممن يوافق قبضت من القطعة من المشتري
فوتها عليه بتصرفه واقراره سواء قبضت من القطعة من المشتري
ام لا على المعتمد كما صرح به القاضي حسين وقضية عبارة الروضة حيث
عليه غرم القيمة للمدعي بانه اي البائع استوفاه عوضه اي عوضا لمبيع
وللعوض مدخل في الضمان ان لا يجب عليه غرم القيمة والحالة هذه الا ان
كان قبض الثمن والعلل الصحيحة في الغرم للمدعي هي كونه فوتها بالتصرف
والا قباض كما مر فممن يوافق بها البائع للمدعي في مدة الخيار لهما ففسخ
المبيع ورد الثمن للمشتري وسلم القطعة الارض المذكورة لمدها فان
صم البائع على الانكار ثم صالح ببعض القطعة المبيعة ولو بحضرة قاضي
والصلح باطل لو وقع مع الانكار ولا يكون به مقر المدعي كما صرحوا به
في باب الاقرار على ان يبرره بما يريد به فضل الخصومة بل لو اقر البائع
للمدعي ثم صالح كما ذكر فهو باطل لان اقراره لا اثر له بالنسبة الى القطعة
المبيعة وانما اثره في وجوب عدم القيمة كما مر فان استوفى المدعي على
شيء من القطعة المبيعة بمحض ما ذكره وجب على والي الامر منعه
فان عاند هو والقاضي عزره بما يراه قال مالك بن النضر رحمه الله القاضي
احق من ادب قال ذلك بالنسبة الى قضاة زمنه وهم صدر المائة فما
الظن بقضاة زماننا عا ملنا الله واياهم بلطفه الخفي ومتى شهد للمدعي
شاهد قاضي فشهداته اشهد انها ملكه وسرقتها من ابيه مثلا ولم يبر
في شهادته فشهدت ما تصرف الاب المذكور في الارض ولا علم القاضي
استناده في ذلك قبلت شهادته وان صرح في شهادته بان مستند
ذلك او علم القاضي فذلك الشهادته لا التفات اليها ولا تعويل عليها
ومن باب اولي بطلان شهادته ثمان مائة المدعي كان يشترط لياها
مثلا اي يعامله عليها بالخيار او ياذن له في عمارتها على سبيل العار
لقد تفرج في ذلك بالملك كيف واجبا بغيره لمعبر بحمل ملكه للمنفعة فقط
ويحتمل غصب

ويحتمل غصبه واسمه اعلم انتهى **مسألة** رجل ابيده قال يتر فيه ولاب
غاييب فاشترى عبدا من مال الذي بيده واعطاه مالا فاذا له في التجارة فيه
فسافر بماله الى بعض بلاد التجارة ثم ان العبد المذكور ارسل الى السيد المذكور
مالا يخبر فيه ايضا ثم مات الولد المشتري للعبد فقامت بينه ان العبد وجميع ما
في يد الولد ملكه للاب المذكور والحال ان العبد ساكت لم يعترف بشي وبعد
ان وصل الاب المذكور وقبض المال الذي في يد العبد والذي في يد الولد
الذي مات ادعى العبد انه حر وان سيده الذي اشتراه اقراره انما ح
اشتراه لنفسه واعتقه واقام بذلك بينه فهل تسمع هذه البيعة ويحكم بها
العبد المذكور وتدرجها البيعة التي شهدت ملك الاب لانها انما اعتبرت
ظاهرا الامرام كيف يكون افتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله متى
ثبت بيعة ان العبد لابن المذكور واعتقه حكم بصحة العتق وترتب
عليه احكامه لان الاصل والظاهر ان ما يبيد الشخص ملكه فان اثبت الاب
بيعه ان المال المذكور الذي بيده الابن والعبد انما هما ملكه حكم بالبيعة
بالنسبة الى المال وكذا بالنسبة الى العبد ان لم يعترف الاب بكون الابن هو
الذي اشتراه والابان اعترفوا الاب بذلك فاما ان يدعي ان الابن كان
اقراره اشتراه للقراض ام لا فان ادعى اقراره بانه اشتراه للقراض قبل
ان يقر بانه اشتراه لنفسه وان ثبت ذلك ببيعه حكم بها وبان ان لا
عتق لان الابن اعتق غير ملكه لمقتضى ما شهدت به البيعة وكذا ان
ادعى على العبد انه يعلم ان الابن اشتراه للقراض فنكل وحلوا الاج
اليمين المردودة وان لم يخلق الاب المردودة لم يحكم له بالعبد بل يحكم
بصحة عتقه وكذا لو حلوا العبد على نفي علمه بكون الابن اشتراه للقراض
نعم لو قام الاب والحال هذه بينه بان الابن اشتراه بمال القراض
حكم ببطلان شراه ويبقى ملكه فيه لبائعه فيرد ثمنه على الاصغر ولو
اطلقه في الروضة واصلها وبمقابله وهو الحكم بالبيعة والحال هذا
فبصحة العتق في العبد للاب صرح به الامام والقاضي في الخبرين
كل شرا وقع في مال القراض لا شك في وقوعه ولا اثر لثبته العاملي اي
لان الملك قد اذن له في الشراء فيه جزئيا في المطالب والافوا مرفوع ذلك

٢٩

فالمعنى به الاول والله اعلم **مسألة** شخص توفي وخرج ما واخوات
لا بوير واخوه لاب فادعت امرأة انها زوجة المتوفي ومنكوحته
وشئت ذلك بيمينه فادعى اخوه من الاب ان اخاهم المتوفي كان قد علق
طلاقها الثلاث على صفة في صحته ووجدت الصفة وثبت ذلك بيمينه
ايضا فهل تقبل شهادتهما ام تتركت اخبرهما الشهادة الى بعد الموت واذا
ادعت المرأة المذكورة على شاهدي الطلاق انهما كانا يعلمان انه كان
يسألنهما مسألته الزوج بعد صدور حاذكر فهل ترد شهادتهما بمجرد
قولهما وفاطمة بقى في اثبات ذلك لكونه فسقا وهل الشاهدان المذكوران
ان شاهدا حسبه وقد احراها ويسعهما التاخير عن الشهود وقد طلبا
الاخوة من الاب لاداء ذلك ام لا سيما انهما شاهدا حسبه لطلب الاخوة
لهما بالاداء ام كيف الحكم في ذلك واذا حكم الحاكم بشهادتهما من غير ان يسألنهما
عن العلم وعدمه مسألتهما فهل الحكم ماض ولا يجوز نقضه ام لا
افتونا ما حورين **اجاب** رضي الله عنه دعوى المرأة النكاح من
ثم ان كانت لاجل الصداق كفاها في الدعوى قولها تتردني وصداق عليه
الى الان مثلا وان كانت لاجل الارث فلا بد في الدعوى من قولها وما
واناز وجهه مثلا فاذا ادعت كذلك وشهدت البينة على وفوق دعواها
وحكم بها الحاكم ثبتت الزوجية وورثة غيبه ليس للاخوة من
شي لانهم عصبه ولم يرد على ذوي الفروض شي بل نقص اصل الميراث
عن فروضهم وهم اثنا عشر فخرج الثلثين والربع والسدس ولهم
عالت بنصف سدسها الى ثلاثة عشر كما هو مقرر في الفقه ايضا فان
اثبتت الاخوة للاب ان تلك المرأة طلقت طلقا باينا كما في السؤال
منجز او معلق بصفة وقد وجدت قدمت على بينة النكاح لان
زنا رده علم واذا حكم بها الحاكم منعت المرأة الميراث اذا ثبتت انه
مات وليست بزوجة وورث الاخوة من الباقي عن الام والاختوات
ذلك شريطة ان يثبت من سببه ونفي غيرها لا يخفى وليس هو
عند ذلك حتى يطال الكلام بذكره وقبول السائل ام يرد الى اخوة
ذكره جوابه لا يكون مجرد اتاخيرها نسبا للرد لان الصفة التي

شهدت

شهدت بالاعيان عليها ووقوع السلاق بوجهه وما يحتمل ان يكون حدث
الا قبل الموت فلم يوجد من اثاره من خير الشهادة المقتضى ترك انهم عن
المكر الذي هو ففسق هذا ان كانت الشهادة صورتها تشهد انه علق
الطلاق الثلاث على صفة ووجدت فان كانت صورتها تشهد انه علق الطلاق
الثلاث بدخول ربيع الاول ولم يمت بعد دخوله الا وقد مضى زمان يمكن
الشاهدين ان يشهدا حسبه بالطلاق فكذلك ايضا اي لا يقتضي ذلك
الحكم بنفسهما لاحتمال وجود عذر مانع من ذلك **مسألة** لو اقر قبل ان
يشهد او بعد وقبل حكم الحاكم بانهما اخرا بلا عذر مسوغ للتاخير ردت شهادتهما
لانها اقرت على انفسهما بالفسق ومن اقر على نفسه بالفسق لا تقبل شهادته
وان اشهر بالعدالة كما في به العمري وقوله واذا ادعت المرأة المذكورة
على شاهدين انهما كانا يعلمان انه كان سائلا عنها الى اخره جوابه لا تسع
الدعوى المذكورة على الشاهدين لان من شرط الدعوى كونها ملزمة ولا ترد
شهادتهما بمجرد ذلك **مسألة** لو اقرت على اخيه انهم لا يعلمون فسق شهادتهما
بتاخيرهما الشهادة بلا عذر جريا على القاعدة ان من ادعى امر الخير الحق لكانت
لواقرت مدعى عليه بمنفعة سمعت دعواه فان حلق اخوه على عدم العلم
بذلك والاختلفت المرأة انهما فسقا بالتاخير ردت شهادتهما سواء قلنا اليقين
المردود كالاقرار وكالبينة وقوله وهل الشاهدان المذكوران شاهدا
حسبه الى اخره ذكره جوابه ان المشهود به حسبه نوعان متحضر لله تعالى
كالزنا حيث لم يسوغ الدعوى به فالشهادة به لا تكون الاحصية لانها غير
مسوقة بدعوى وطلب من مدعى وان ادعى الشاهدان احسابا اي طلبا
للتوب وحمية لرب الله تعالى ولم يوتر فيها رضى احدا وغير متحضر كالمناحيث
ادعاء القاذف وكالطلاق المجحوظ عنه وان سبقت الشهادة بالدعوى
كانت حسبه وان تاخرت عن الدعوى وطلبها المدعى كانت غير حسبه
فمن ثم لو شهدت ام برضاع بين بنيتها ومن تزوجت به او ابنا بان
امها طلقها وزوجها وشهد على اخوانه بزوجه ابيه قبلت حيث
سبقت الدعوى لانها حينة حسبه فان سبقتها الدعوى والطلب
من الاثنين في الاول والام في الثاني او الولد في الثالث لم تسمع لغيرهما

ليس

عن الحسن بن بكث والله اعلم **مسألة** اذا حكم الحاكم على شخص شهادة
رجلين عدلين وحضر بعد الحكم فله ان يقول لا أعلم بذلك او ما شهدنا
به هل يفرمون ويكون ذلك رجوعا او لا **اجاب** رضي الله عنه صرح
الاصحاب بان الرجوع عن الشهادة انما يحصل بقوله رجعت عن
شهادتي او صرحت نفسي عنها او بشهادتي باطلاه وفي فسختها او
ابطلتها ورددتها وجهان او وجهها انها ليست رجوعا لانه غير قار
على انشا فسختها **مسألة** يظهر له لو اراد باطلتها مثلا انها باطلة
في نفسها كان رجوعا فقط كلامهم ان انكار اصل الشهادة ليس رجوعا
فلا يرتب عليه احكامه وقد صرح الاصحاب بان انكار البيع قبل الزومه
لا يكون فسحا وان انكار الرجل نكاح امراته لا يكون طلاقا على خلافه
مشهور وان انكار اصل الواهب لفرعه الهبة لا يكون رجوعا وان
انكار المطلق الطلاق لا يكون رجعه قالوا لعدم دلالة المذكور على
ذلك ومن ذلك يعلم جواب السؤال اذ لا فرق بقدر في الجامع الذي
العبارة فيه انما هي بذلك لا باختيار كما قاله الامام وغاية قول الشاهد
تشهد ان محمدا ما على نسيانه حيث امكن او على ان له عنده اخر في
الانكار او على انه محض كذب لا غنى الله اعلم **مسألة** رجل ثقت
بيته بيت عقار يتصرف فيه تصرف الملاك مدة طويلة نحو خمسين سنة
ويبيده سجلات شرعية انه ملكه انتقل اليه بوجه شرعي من ملكه وحكم
به ملك البيت وبصحته ذلك حاكم شرعي ثم مات المذكور وخلف البيت
لورثته فاقسموه فاختص به احدهم بوجه شرعي ايضا بعد ان حكم
الحاكم بملكه وبصحته القسمة ثم مات ايضا وهو في يده وخلفه لورثته
فباعه احدهم او كاله باقيهم من شخص اخر بمثل معلوم مقبوضا
اقبض البيت باذن المذكورين المشتريين المذكور القبض الشرعي وحكم له
حاكم بصحته البيع المذكور ثم انه ظهر شخص يدعي انه من ورثة فلا
البيت الاولين فادعى على بايع البيت من هذا الشخص الاخر انه قد
بيع هذا البيت واذا له فيه حصة ورثتها من مورثه وانها كانت
مردونه مع شخص غير المشتري ولم يعين قدر الحصة في الدعوى ولم
يكن

يكن من ورثة المرتهن ولا وكل له ولا ناقصه بذلك فبدا لبيع الاول
مع حكم الحاكم بصحته **مسألة** ملك للمشتري الاول ثم بصحته اصره
القسمة وبصحته الملك فيه للوارث المذكور ثم بصحته البيع الاول وملك
المشتري لا خيرا قرا بالرهن وادعاه كان قد فدى وان البيع صدر وهو خال
عن الشواغل الشرعية فهل يقبل اقراره والبيت في يد غيره او لا فان قلتم يقبل
وعجز عن اقامة البينة على دعواه الفداء هل يفيد ذلك في انتزاع البيت
من المشتري هذا الاخر او لا يفيد افتونا ما جورين **اجاب** رضي الله عنه
يشترط لصحة الدعوى كونها معلومة حيث لم يكن المطلوب بها متوقفا على
تقدير الحاكم وذلك في مسائل مخصوصة مذكورة في محلها فيقبح فيها جهالة
مانعه من استيفاء المحكوم به وتوجيه المطالبة نحوه فقول المدعي المذكور
في هذا البيت حصه الى اخره غير مسموع للجهالة مطلقا ودعواه كونها موروثة
من شخص غير المشتري مع كونه اجنبيا ليس وارثا للمرتهن الذي رهنه
ولا وكيل له باطلة فان عين الحصة بما يتفي مع الجهل خو لي في هذا البيت عشر
مثلا سمعت على المشتري الاخير ولا يقدر في دعواه اقراره بالرهن وان كانت
الدينية للمرتهن والتسليم اليه لو فرض بثبوت الرهن فهو مخير كما قال القفال في
فتاويه واقروا بين قوله ويلزمك تسليمها الي وبين قوله ان لي حصة
في هذا البيت قدرها كان رهنها مورثي عند فلان ويدك عليها
عادية فيلزمك ردها الي فتسمع دعواه لان يد المرتهن بره فمن ثم لو باعها
غيره في عين في يد المرتهن منه كان القول قول الراهن لان يد المرتهن
بره فاذا صحته دعواه وشهدت بحينه على وفقها فظاهر انه يحكم
له بتلك الحصة وبانها رهن من اقر رهنها معه ان لم يكن له وجه يرجع
المشتري على البايع بما خص تلك الحصة من الثمن انما اجاز فان فسح
لتفرق الصفقة استرد كل الثمن وان ادعى على بايع البيت وصحته دعواه
بما مر فان اجاب بالانكار فذا كان او بالقرار او بغيره فليق اطلب المدعي الردود
فقد اقرص في الاولى وحكا في الثانية للمدعي غير خفي في حق نفسه حتى
يقر له قيمة تلك الحصة المحيولة ولو قبل قبض الثمن من المشتري على
المعتمد كما صرح به القاضي حين خلاف القصة كلام الروضة لان علة الغرم

٢٤١

انما هو يقول المقر له على البيع لا يكون البايع استوفى عوضه
وللعوض مدخل في الضمان الذي عليه في البيع ولا يقبل اقراره حتى في
حق المشتري لان اقرار الشخص غير مقبول فيما يضر غيره في تصرف سابق
نعم لو كان اقرار البايع في مدة الخيار له او لها صح وانفسخ البيع في الحصة
المرددة واستقطا مقابلها من الثمن وخير المشتري بشرطه وان لم يقر البايع المذكور
مدعى تلك الحصة وانما اقرت بكونها كانت موهونة فان كانت موهونة عند
فلان في مائة مثلاً فقدت فهو مقر بالرهن والمائة ومدعى قضاءها
فيلتزم اقراره بالنسبة الى الرهن وان لم يصدق لم يشترط لانه اقرار بما يضر الغير
كما مر ويصح بالسبب الى الدين ان لم يكن به من اقر له فحان اثبت بادائه او اذنيه
لدين او صدق المقر له او نكل فخلق المردوده وظاهر وان لم تكن بينه على الادا
او لم يصدق المقر له ولا نكل بما خلق بناء على انه استوفى ذلك الدين ان كان
البايع ادعى انه هو الذي استوفاه او بناء على نفي العلم ان كان ادعى ان الذي
استوفاه موثره سقطت المطالبة وان كانت صيغة اقراره كانت موهونة
عند فلان في شيء او كذا او دين صح الاقرار بالنسبة الى الدين المدعى قضاؤه
غير انه مبهم بحسن ان لم يفسره على الصحيح ويقبل تفسيره بما يصح كونه ديناً
برهن به وان قل ولا يقدح ذلك في صحة بيع البيت طالما يدعي من قبل
ان له ديناً وان تلك الحصة موهونة عنده بالدين وبالرهن دعوى صحيحة
ويثبت بذلك وان الرهن سابق على البيع او يقر له او ينكر له ان
ادعى عليه ذلك عن اليمن فيخلق مدعى الرهن المردوده ولا يرجع للمشتري
والحال هذه على البايع لان انفساخ البيع في تلك الصيغة اثر اقراره فلا يجب
له حق غيره ولو ثبت الرهن وسبقه للبيع فادعى المشتري اذن المدين
في البيع سمعت لان اقراره بذلك ارفع وان ثبت ذلك بحجة شرعية
فذلك والا حلفه المشتري انه ياذن ان ادعى اذنه او انه لا يعلم ان قور
اذن اذ ادعى ان هو ربحى الله اعلم مسئلة صاحب العايد لو حضر
شاهد اصل وفرعين اوجب تقديم شهادة الاصل فعلى هذا لو يقر
بشهادتين على مجتنبين اقامتا حد هاتين اصل والاخرى بفرع
في قول عن شاهدين راجحة الاولى لقوتها فتفاضل بالنظر في هذا فان

داود

داود به ويوضحه فاستغنونا به جزاء الله عز وجل في امثالكم امين اجاب
رضي الله عنه اعلم حفظاً لحدود النزل وصاناً وايفاً من الخطل
والخلل ان الذي فهمته من كلام العباب ليس مراد الله وانما مراده ان
الشخص مثلاً لو تحمل له شهادة اثنان فحضر واحد وغاب الثاني مثلاً
وقد تحمل عنه اثنان فلا بد لشهادة الفرعين ان تقع بعد شهادة الاصل
لانها بدل فلا تتقدم على بدله وكذا لو تحمل شهادة اربعة فغاب منهم
اثنان بعد ان تحمل عنهما اثنان مثلاً فليس للمشهد له اقامة الفرعين
مع وجود اصلين بمسافة العدو وليس لها عذر كالاشهادين مع حضور
اصليهما حاصله انه يشترط لقبول شهادة الفرع عدم حضور شهادة
الاصل سواء من تحمل عنه غيره لان شهادة الاصل اقوى من شهادة
الفرع من حيث انها بينت الحق وبطل الخلل فيها بخلاف شهادة الفرع
اذ هي انما تحت شهادة الاصل ويكثر الخلل فيها وفارق الوكالة حيث يتم في
الوكيل حصة موكله بان الموكل ربما عجز عن تحصيل مقصوده بخلاف شاهد
الاصل والرواية حيث يروي الفرع مع حصول الاصل بان بابها اوسع
فان قلت قضية كون شهادة الاصل اقوى الترجيح بها في باب تغلص
اليمين كارجح المشاهدين على شاهد يمين قلت لذلك بعض الجاه
في يادى الراى غير ان عدم قبول شهادة الفرع مع وجود الاصل ما
وقد يقرر انه بدل عنه يودي الى قيام البدل مع عدم تقدره او يعسر
وهو خلاف القانون الشرعي وفي تعارض البين وان صدق ان
احد الجانبين اقوى لى وهو جانب شاهد الاصل يصدق ان جانب
الاخر ثبت بحجة شرعية وان ضعفت بالنسبة الى جانب شاهد الاصل
فهو معتبره شرعاً ونظير ذلك عدم جواز التسميم مع وجود الما بشرطه
ولو وجد متوض وميتهم لا يجب عليه اتصا صحة الصلاة خلوص كل منهما
مع قوة طهارة المتوضى لارتفاع حدته وضميف طهارة الميتهم لعدمه
الا انها طهارة معتبره شرعاً وانما تقدم المشاهدين على شاهد يمين
لان الضعف راجع الى ذات الحجة فمن ثم قال كثير من السامع بعدم ثبوت
الحق ولو ما لبيا بشاهد يمين فتأمل ذلك فهو من المهمات والتمسك ليس

داود

منقولاً لقوله هو ظاهر ظاهراً لا صريحاً والله اعلم مسئلة لو شهد رجل
بالبيع ولم يقل قدر الثمن او شهد بالثمن ولم يقل قدر الدين الموعود به فهل
تصح شهادته **جواب** لا ايجاباً رضي الله عنه انها خلفت فتاوى المتأخرين
من اصحاب في صحة الشهادة جافاً في ان اتفقا على قدر الثمن والا تخالف
في ان لم تشهد البيعة بان البايع رقبض الثمن والا فالحكم ظاهر ونقله الاجماع
عن اظهر ظاهراً لا صريحاً وسافر عبارة ابن الصباغ والعمري والفراي
في كتبهم وكلها تقتضي عدم اشتراط ذكر الثمن كما قال واعتمده البسي في شرح
المنهاج ونقل المجزم به عن الجوزي وهو الذي نعتمده في الفتيا وافتر
البياعي شيخ صاحب البيان كالبعوي بعدم سماع البيعة بالبيع الا ان
صرحت بذكر الثمن وحكم الرهن حكم البيع فيطرح فيه الخلاف والترجيح
فيما يظهر والله اعلم **مسئلة** باع رجل بيتاً فذاخراً وقبضه اياها
وادعى رجل على البايع انه قد عد على هذا البيت وانه باعه وهو ملكه ورثه
من ابيه وورثه من ماله من امها **جواب** المدعي عليه ان البيت
ارثه من مورثه لا يعلم المدعي فيه حقاً فاحضر المدعي شاهدين شهدا
له باليد في البيت المذكور بعد يدايه وان يدايه كانت بعد يدايه
فهل ينزع البيت من المشتري بهذه البيعة ام لا وهل هذا التصرف
بالبيع حكم اليد ام لا وهل نفس دعوى المدعي على البايع التعدي
للبيد ام لا فان قلتم لا تنزع بهذه البيعة فذاك وان قلتم تنزع من المشتري
وتسلم للمدعي وكان المشتري قد تصرف فيه بالهدم وبناءاً بالثمن وغيره
بنا اخص فماذا يجب عليه قيمته يوم البيع ام يوم النقص بناءً
واعادته كحالة الاول ام كيف الحال افتونا ما جورين **جواب**
رضي الله عنه انه اذا وقعت الدعوى على المشتري لبيت المذكور وقام
المدعي ببيعه شهد بان ملكه ملك مورثه الى ان مات ولم يعلم
من يلاسل البيت الى المدعي بعد الحكم له به ورجع مشتريه على بايعه
بثمنه وان وان لم ينزع من المشتري ببيعه بل باقراره الصريح
او الميزل متركة وهو عين الرد لم يرجع المشتري على البايع بشئ
ما لم يقر بانه باع البيت بعد يدايه ملكه مدعيه وان وقعت
الدعوى

في كتابه
عن اظهر ظاهراً لا صريحاً
وسافر عبارة ابن الصباغ
والعمري والفراي في كتبهم
وكلها تقتضي عدم اشتراط
ذكر الثمن كما قال واعتمده
البسي في شرح المنهاج ونقل
المجزم به عن الجوزي وهو الذي
نعتمده في الفتيا وافتر البياعي
شيخ صاحب البيان كالبعوي
بعدم سماع البيعة بالبيع الا ان
صرحت بذكر الثمن وحكم الرهن
حكم البيع فيطرح فيه الخلاف
والترجيح فيما يظهر والله اعلم
مسئلة باع رجل بيتاً فذاخراً
وقبضه اياها وادعى رجل على
البايع انه قد عد على هذا البيت
وانه باعه وهو ملكه ورثه من
ابيه وورثه من ماله من امها
جواب المدعي عليه ان البيت
ارثه من مورثه لا يعلم المدعي
فيه حقاً فاحضر المدعي شاهدين
شهدا له باليد في البيت
المذكور بعد يدايه وان يدايه
كانت بعد يدايه فهل ينزع
البيت من المشتري بهذه البيعة
ام لا وهل هذا التصرف بالبيع
حكم اليد ام لا وهل نفس
دعوى المدعي على البايع التعدي
للبيد ام لا فان قلتم لا تنزع
بهذه البيعة فذاك وان قلتم
تنزع من المشتري وتسلم للمدعي
كان المشتري قد تصرف فيه
بالهدم وبناءاً بالثمن وغيره
بنا اخص فماذا يجب عليه
قيمته يوم البيع ام يوم
النقص بناءً واعادته كحالة
الاول ام كيف الحال افتونا
ما جورين رضي الله عنه انه
اذا وقعت الدعوى على المشتري
لبيت المذكور وقام المدعي
ببيعه شهد بان ملكه ملك
مورثه الى ان مات ولم يعلم
من يلاسل البيت الى المدعي
بعد الحكم له به ورجع
مشتريه على بايعه بثمنه
وان وان لم ينزع من المشتري
ببيعه بل باقراره الصريح
او الميزل متركة وهو عين
الرد لم يرجع المشتري على
البايع بشئ ما لم يقر بانه
باع البيت بعد يدايه ملكه
مدعيه وان وقعت الدعوى

الدعوى على بايع البيت كافر في السوال ثم سمع بالنسبة الى نزاع
البيت من المشتري لانه لا يملك البيت من المشتري لانه يفرم
للمدعي قيمته لانه فوته عليه بتصرفه واقتضاه سوا قبض ثمنه البيت من
المشتري ام لا على المعتمد كما صرح به القاضي حسين وان اقتضى كلام الروضة
تقييد الغرم بقبض البايع الثمن نعم لو فرض اقرار البايع للمدعي في مدة الخيار
له فقط او لهما الفسخ البيع وسلم البيت مدعيه وحتى قام المدعي ببيعه
بملكه المذكور على المشتري ولم يعارضها المشتري ببيعه اخرى انزع
منه ورجع بالثمن على البايع كما مر وان اقام المشتري ببيعه بانه اشترى
من البايع وهو ملك له وقت البيع قدمت اليد ما لم يقل ببيعه المدعي شهد
ان البيت ملكه وان اليد فيه كانت له وانما غصبه البايع مثلاً والا قدمت
لانه ثبتت شهادته ان المدعي صاحب اليد وان يد البايع ثم المشتري
عادية بخلاف ما لم يقل وانما غصبه البايع مثلاً فانها لا تقدم بل تقدم
بيعة المشتري لان يده قائمة والظاهر انها باستحقاق ويد المدعي
المشهود بها زايده فضعفت دلالتها هذا ان شهدت ببيعه المدعي
بالملك كما مر فان لم تشهد به وانما شهدت باليد كافر في السوال فلا
نظر لتلك الشهادة بمجرد هالان اليد تكون باستحقاق وقد لا بل لو
اقر المشتري او البايع بانه كان في يده لم يواخذ المرفع للعله المذكور
فالحاصل ان البيت المذكور لا ينزع عن المشتري به بمجرد تلك الشهادة المذكورة
في السوال والله اعلم **مسئلة** رجل ادعى ان مورثه اوصاه اني اعطى
اعطيت بني فلان ثلاثين اوقية دراهم مثلاً في خمسة عشر معاد بيع
من الارض الثلاثين وعشر معاد من فادى ذلك على وارث الارض
فهل يصح هذه الدعوى وتلزمه الجواب ام لا فاذا قلتم يلزمه الجواب
فهل يكفي لا اعلم ولا يد من البيت واذا لم يكن بيته فهل تكون
بيعه على العلم او على البت واذا رجعها على المدعي فهل يلزمه اليقين
انه يستحق في هذه الارض ما ذكر ام لا بد ان يعيها محلاً للبيع ومحل
للرهن افتونا ما جورين **جواب** رضي الله عنه ان كانت الارض معلومة
بالاسم والحدود كلها او بعضها وحصل به الميراث فادعى ان مورثه

الدعوى

ابتاع من هذه خمسة عشر عادا مشاع خمسة عشر وقية واخر من مالهما
خمس عشرة وقية واربعين بها في الارض خمسة عشر معادرا مشاعا سمعت
الدعوى لصحة بيع المشاع ورهته الدال على كونه معلوما فحينئذ ان لم يكن
للمدعي بينه فان اقر وارث من ادعى انه باع ورهن فظاهر وان انكر
بتنا او على نفى العلم فالقول قوله يمينه ويكفيه الحلف على نفى العلم
لانه نفى لفعل غيره فانه حلف على البت في باب اولى وان نكل فالحلف للمدعي
المردوده بتا لان خلفه لاثبات يمينه كما قرر الخصم على الاظهر من ان
اليمين المدودة بمزلة الاقرار ولا يلزمه تعيين محل للبيع ولا الزمن
لعدم تصويره مع دعوى ان كلامه المبيع والمهون مشاع بل يكفي
تعيين محل الاشاعة وهو الارض الذي ادعى كونه ذلك منها والله
اعلم **مسئلة** رجلان اجتماعا في سفر فمضى احدهما فلما حان حانته
الموت طلب جماعة من الثقات واشتهد بهم على نفسه انه لا حق له عند
صاحبه ولا شيئا وان جميع ما كان له قد ارسله الى اهله ثم ان هذا الشخص
المقر له بعد موت المقر حضر الشهود المذكورين عند حاكم شرعي
واستشهد بهم ليكتب له الحاكم بذلك سجلا شرعيا فهل يسمع القاضي
هذه الشهادة وان لم تقدمها دعوى فله ام لا ب من تقديم ذلك
من وارث المقر او وكيله او من شخص له على المقر دين مثلا افتونا
ما جاوز **اجاب** رضي الله عنه بشرط صحة الدعوى كونها ملزمة
ودعوى هذا المذكور عند الحاكم اقرار ذلك الميت بما ذكر في السؤال لا الزام
فيها فلا تصح هي ولا الشهادة المرتبة عليها وليس للحاكم التمسك
بما ادعاه المدعي وشهد له به الشهود على الاصح منقول عن الماورى
والقاضي حسين وغيرهما في دعوى الابرا والطلاق على غايب
الا ان يحتال مز يد ذلك في الدبر باينصب **مسئلة** مدعي عليه ان له
على فلان كذا او قد جاني عليك فسمع دعواه الابرا وشهادة الشهود
به ح وهر يد ذلك في الطلاق وهو المرأة بان يواطى رجلها على ابدته
نكاحها فتطلب من الحاكم ان يبرأ جها وتدعي ان زوجها فلان طلقها
فسمع دعواها وشهادته الشهود بالطلاق فعلى مساق ذلك لا يصح
الدعوى

الدعوى في هذا السؤال حتى يدعي عليه وارث ذلك الميت او وكيله الا ان له
دين على الميت ويحتال لمز يد ذلك على الميت دينا وان له على فلان كذا
او في يده له اعيان ويطلب من القاضي خلاص دينه مما اليد المقر له
فيدعي ان الذي بيده ملكه وانه لادين للميت عليه وان الميت اقر قبيل
موته بما ذكره ويقوم الجنبه بالاقرار قسمه والحالة هذه ويحكم الحاكم بصحة
الاقرار ثم للموثر ان يدعي ان اقرار المدعي لم يكن عن حقيقة وان خلفه
المقر له على ان باطن الامر في ذلك كظاهر وقيل يسمع مثل هذه الدعوى
لفرض السجل مطلقا والاصح خلافه والله اعلم **مسئلة** ما قولكم
في قاض حنفى سمع دعوى على غايب وحكم عليه فهل يصح حكمه ام لا
فاذا رفع حكمه الى قاض شافعي فهل يقرره لكونه صحيحا في مذهبه ام لا لكون
الحكم غير صحيح من اصله في ان العلامة المزج ذكر في الغياب والتجريد
كلاما فاما ملوه وامعنوا فيه النظر ثابكم الله **اجاب** رضي الله
عنه اما حكم الحنفى على الغايب ففي الانوار ما لفظه ولو حكم الحنفى على
الغايب لم ينفذ واذا ورد على الحنفى ببطله وعلى الشافعي لم يعضه
ولم يبطله ويدعوها الى امراضاة كما حكم الشافعي وورد على الحنفى
الشرفى وقد تقوله مقتضيل عليه عمر الفتي في انوار الانوار وكذا التميز
المزج في تجريده وبعبارة غير ان الواقع في الغياب امضاه ولا يبطل
وفي بعض نسخ التجرى بقضاء الحنفى لمقلد على الغايب انه ليس بمذهب
مقلده وحكم المقلد بالخارج عن مذهبه غير صحيح **مسئلة** ان ظهر
رجلان ولم يشترط عليه مولى الترام مذهبه صح وان شرط عليه
لفظا او عرفا لقوله على قاعده من تقدمه وخوه لم يصح الحكم لان
التولية لم تشملها كما حرره التقي السبكي في فتاويه واما وجه توقف
الشافعي عن امضاه وابطاله فلانه لا يتقدم بطلان الحكم من حيث
صدوره من غير مقتدره فيقضى عدم امضاه وصحة الحكم من حيث
موافقته مقتدره فيه فبعدم بطلانه فدعاؤها الى المصالح طريق
الاملنه فان تعذر فطلب منه الحكم سماع الدعوى وحكم شرطه هذا
وقضية قول ابن عبد السلام اذا حكم المقلد بخلاف مذهبه وخالف لم يثبت

مسئلة ما قولكم في قاض حنفى سمع دعوى على غايب وحكم عليه فهل يصح حكمه ام لا فاذا رفع حكمه الى قاض شافعي فهل يقرره لكونه صحيحا في مذهبه ام لا لكون الحكم غير صحيح من اصله في ان العلامة المزج ذكر في الغياب والتجريد كلاما فاما ملوه وامعنوا فيه النظر ثابكم الله اجاب رضي الله عنه اما حكم الحنفى على الغايب ففي الانوار ما لفظه ولو حكم الحنفى على الغايب لم ينفذ واذا ورد على الحنفى ببطله وعلى الشافعي لم يعضه ولم يبطله ويدعوها الى امراضاة كما حكم الشافعي وورد على الحنفى الشرفى وقد تقوله مقتضيل عليه عمر الفتي في انوار الانوار وكذا التميز المزج في تجريده وبعبارة غير ان الواقع في الغياب امضاه ولا يبطل وفي بعض نسخ التجرى بقضاء الحنفى لمقلد على الغايب انه ليس بمذهب مقلده وحكم المقلد بالخارج عن مذهبه غير صحيح مسئلة ان ظهر رجلان ولم يشترط عليه مولى الترام مذهبه صح وان شرط عليه لفظا او عرفا لقوله على قاعده من تقدمه وخوه لم يصح الحكم لان التولية لم تشملها كما حرره التقي السبكي في فتاويه واما وجه توقف الشافعي عن امضاه وابطاله فلانه لا يتقدم بطلان الحكم من حيث صدوره من غير مقتدره فيقضى عدم امضاه وصحة الحكم من حيث موافقته مقتدره فيه فبعدم بطلانه فدعاؤها الى المصالح طريق الاملنه فان تعذر فطلب منه الحكم سماع الدعوى وحكم شرطه هذا وقضية قول ابن عبد السلام اذا حكم المقلد بخلاف مذهبه وخالف لم يثبت

هو معلوم في الشهادات وهو صحيح به الفقيه محمد بن الصديق الخافعي
اجاب شيخنا جمال الدين رحمه الله تعالى بقوله صحيح مقيد بانه
هذه الشهادة للدعوى ظاهرة فان المدعى به ذهاب والمتهود به فضه
لصحة لورح الشاهدان فشهدا على وفق الدعوى قبلت كما افتى به الفقيه
الولي الكبير اسماعيل الحضري فتصاه كلام غيره بل صرح بملته القفال
في فتاويه فقال اذا شهدا بعدا شاهدين بالبيع والاخر بالاقرار به
في قول سوا كان في ذلك المحاسن ومجلد آخر انتهى لفظه والله اعلم
مسئله في رجل حضر عند حاكم شرعي واقبل رجل آخر يدعي عليه وحكم
القاضي للمقر له بموجب اقرار المذكور وكتب له بذلك سجلا شرعيا وسجل
البر فبعد عدة من الزمان حضر المقر المذكور وادعى الاكراه على الاقرار
المذكور لولي الحاكم الذي صدر عنه الاقرار وحضمة غايب واراد اقامه
البينة على الاكراه عند القاضي المذكور ليكتب له بها الى الحاكم الذي بيده حضمة
الغايب فهل تسمع هذه الدعوى وان كانت غير ملزمة ام لا وهل تسمع القاضي
البينة ويكتب بها الى قاضي بلد الغايب ام لا افتونا ما جوبين اجاب
رضي الله عنه اذا طالب المقر له المقر بالدين الذي اقر به وادعى الاكراه على الاقرار
فاما ان يكون له بینه ام لا فان كانت له بینه اقامها ويشترط ان يفضل
الاكراه لاختلاف العلماء فيما يحصل به فاذا صحت الشهادة بالاكراه على
الاول حكم بعدم صحته والمحاكم الاول الحكم بذلك وليس ذلك نقضا لحكمه ولا
لصحة الاقرار بل بناء على امر ظاهر فبان خلافه وان اقام بینه بالاكراه
لان معهما زيادة علم من حيث انها ناطقة وتلك مستصحبه نعم لو قال
بینه الاختيار كان مكرها فزال اكراهه ثم اقر قدمت وحيث لا بینه
يكون القول قول المقر له ثم وادعى بینه فمخلف على نفى العلم بالاكرام
لان الاصل السلامة الا ان قامت قرينة بینه على الاكراه سلمها المقر له او
انضمها المقر بالبينة فالقول قول المقر ثم وادعى بینه كالقيد والفقيه
والنزيل به وكل ذلك موضح به في كتابنا وغيره فلهذا كما ان
طالبه المقر له ما تقرر والا كما ذكر في السؤال فالتعوي باطله فلا
تصح اقامته البينة على الاصح في نظير المسئلة وهو ما ادعى ابراد ابنيه
واراد

واراد اقامة البينة على ذلك ولم يطال الدارين نعم ذكر الاصل بان له ان يحتال
فيواعلي من يدعي ان له على فدان كذا او فدا حالي عليك وشئت الحواله فحينئذ
يدعي الاكراه والاكره في المسئلة لم يحوت عنها فتصح دعواه وتسمع بینه قاهما
صحتها وسماع البينة لغرض التسجيل مثلا فرجوح في المذهب وفي غيره من سائر
المذاهب المعتمدة لا سيما مذهب الامام اي حنيفه اذ لا يصح الحكم عنده على
الغايب مطلقا وفي سماع الدعوى واليه ليكتب بها خلافا عنده والصحيح
صحة عن مذهب احمد بن حنبل رواية كذلك اختارها ابن ابي موسى عن
اصحابه والله اعلم مسئلة رجل عنده بضاعة فساوم به رجل ليشتريها
فله وهو يعلم انه مما طل فقال صاحب البضاعة قد بعتها ولم يبق عندي
شيء فهل يكون ذلك كذبا او لا كما اخرج به البخاري وغيره اجاب رضي الله
عنه المكذب الذي ذكر السائل جائز اذ ليس كل كذب نكرا ما بل تارة يحرم و
ذلك حيث لا مسوغ له واخرى يجوز وذلك حيث كان عذر مسوغ ومن
الفرد ما ذكره السائل واخرى يجب كجدا الوديع الوديعة خوفا عليها من ظالم
وحش جائز او واجب سنة التوريه ان افكنت بائرا بقوله في السؤال
ما عندي شيء اي في حضرتي فان في المعاريض منه وحده عن الكذب
كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم اخرج ابن عمر والبيهقي
في السنن عن عمران بن حصين رضي الله عنه لما فلا انتم على هذا في ذلك
الكذب الصوري ولا يستحق اسم الخيانة المذكورة في الحديث الذي ذكره
السائل ونكر السائل ان البخاري اخرج كذا في لادب المفرد لا في صحيحه
وهو كذا ورواه عن سفين ابن اسد ويقال اسيد واخرجه عنه
ابوداود وكذا ابن منده وابو نعيم وابن عبد البر في كتب الصحابة
والله اعلم مسئلة عمالوهم الفسق ناجية بحيث لا يدر دخول
المعدل الموصوف بالصفات المعتمدة في العدالة كالكثير البوادي والجمال
فهل تقبل حشهادة الفاسق في النكاح وغيره ام لا فيه ما اتم في غير النكاح
فقط وهو قول المزرق في النفائس وحكي ابن الرضا قول انه اعي عند
النكاح يصح بحضرة فاسقين وهو مذهب ابي ثور واي حنيفه فان
صح هذا القول عن الشافعي فالنكاح صحيح لان اختلاف الاقوال عند

المقلد بغير ما فيه خلافاً في جواب من عاين يعمل بآبها ما شا على ما صحى الا
الاصوليون فمقدم لا وكذا قوله وقد اجاب عبد السلام بنحو هذا
وقوله قد سألني بعض فقهاء السواد وذكر ان حصول العدل عند علم
بصحة ما جسته بصفة النكاح فان الامر اذا صاق اتسع الى اخر ما ذكره
تنبوا لنا ذلك بدلائله وعلله رعن قال ذكره وما نقله وما يعتمدون في
اجاب رضى الله عنه متى فقت العدل وعلم الفسق كما ذكر في السؤال
فقد اختلفت ارجح منهم الاذرعى والغزيرى وابن عطيى قبول شهادة
الفاسق بشرطه الا ان قال الغزيرى في اداب القضاء والجمله فقد تغير
العدل في زماننا من نصب نفسه لتحصيل الشهادة وادائها الا من
الله منهم وخطري في ذلك انه يقبل كل من اشتهر بحسن السيرة ولم
يحدث عليه شهادة باطله وكذا استور الحال الذي جلس الحاكم مع
الشهود وقال ابن ابي زبير المالكى اذا فقدت العدالة وعلم الفسوق
قضى القاضي بشهادة الامثال والاقتداء قال وهو حسن ومثله قول
مالك في شهود الطريق اذا توسم الحاكم فيهم الخير قبلهم لئلا تعطل
الحقوق فانهم عرفوا وهكذا يقول في هذا النزاع لا بد من قبول الشهادة
والا تعطلت الحقوق انتهى وقال ابن عطيى تقبل شهادة الفاسق
عند عموم الفسق حتى في النكاح قال لما في الجود على المذهب من
الحرج الشديد لما فيه من تعطيل المصالح العامة والمصلحة
بترك المناكحات وكثيرت المنازعات وامشا جراحة لعدم فصل الخصومات
بعدم قبول شهادتهم ولا يخفى على عاقل انه لو كلن الزوجان او الزوج
الولي بالمسافة الى مكان يوجد فيه شهود بصفة العدالة لشق ذلك
عليهما فقد لا يجد ان اصلاً او محلاً له بعد قطع مسافة طويلة
وزعمنا ما كان كذلك من المصالح الدينية وقد قال تعالى ما جعل
في الدين من حرج فينبغي قبول شهادة المذكورين وثبوت
ولا يتصور دفع الحرج عنهم بتأجيل حوالهم فقد تغد العلماء
احكام القاضي لفاسق اذا اولاه دواعي شوكه وعللوا بتنفيذ احكامه
بقولهم لئلا تعطل احكام المساكين ويخرج ذلك وهذه الاثر منه

بنا وجنيد فيجب على قايهم بالا اام في الملك الناحية اذ لم يجد من
شهادة المذكورين ان يجتهد في الشهود ويقدم منهم لا قتل ولا قتل
في القبول وبهذه النظر يكثر السؤال عن حوالهم وينظر في الاسباب
المستقيمة من فسقة اقل او اخف قدمه في القبول على من فسقة اكثر او
اغلظ ثم ذكر قول ابن عبد السلام اذا تفرقت الحكام في الفسق قدمنا
اقولهم فسقاً فلذلك تقول هنا لما كان الضرورة فيهما انتهى لكن ذلك
ان ابن عبد السلام قال عقب ذلك ولو كانت العدالة شهود الحاكم فيه
وتفقه من جهة ان مصالح المدعى معارضة لمفسدة المذهب عليه
والاحتياط لا يقبل لان الاصل عدم الحقوق اه قلت والتايلون بالقول
والحالة هذه ائمة وفيما قالوه نوع قوة ويجوز تقليد هم في ذلك للمصلحة
بشرط رعاية الامثال والاقتداء كما مر ان ايا حليفه قايلاً بان حكم القاضي
بشهادة الفاسق ان لم تجرب عليه نحو الكذب نافذ مطلقاً فيجوز
عند شدة الضرورة تقليده والقبول من غير مراعاة ذلك الشرط
ما لم يعرف الشاهد بما هو واما ما حكاه ابن الرفعة ان للشافعي
قولا بصحة النكاح بحضور فاسقين فغير صحيح نعم هو منزه
ابن خنيد وابي ثور كما ذكره الانزيرقي وعن احمد رواية بذلك ايضاً
قال في كافي المنايا معللاً له لانه تحمل فلم تعتبر فيه العدالة كسائر التماس
بل يجوز ابو حنيفة بحضور رجل وامرأتين وهي رواية عن احمد ايضاً
وعلموه بان النكاح عقد معاوضة فاشبه البيعة وانما ذكرت تلك
التماسات لانه زيادة فائدة لا لاني اقول بجواز التقليد في مثل ذلك
من غير مقتضى له وكل من احاطا علماً بما روي محققوا الاصوليين وهو
ان نص الامام المجتهد في مقلده كنص الشارع في حق المجتهد
هيئات نص المذهب واختار لا سهل منها من غير مشقة ولا تقليد
صحيح وبذلك يعلم ضعف قول الانزيرقي ان اختلاف الاقوال عند
المقلد بمثابة اختلاف حوايين من عالمين يعمل بآبها ما شا على ما صحى
الاصوليون بل رجع النووي والا بسنوى وغيره وجود القيل
بالقول الاخير كما جديداً ان عدم الواجب طلب المرجح ان المذكور

في رايها كما يعلم ذلك من اطراف علمها من الروضه واصلاها
عنهما والله اعلم **مسئله** رجل نسي عن ارضه وارقان مورثه كان
باسط فيها يعرفها ولم يعلم ان ترث يدعيها ملكا او رهن او اجاره ثم
انه بعد ذلك ادعى انها ملك لمورثه المذكور مات وخلفها له ولم يكن
بعد حين فهل يلتفت ان دعواه الملك بعد اقراره بعدم ام لا ولو طلب
منه المدعي عليه الثمن فلن انها ملك لمورثه فهل يصدق بيمينه
ويستحق ذلك بعد اقراره بعدم الملك ام لا نصح بيمينه ودعواه بعد
هذا الاقرار وتسطر عدا لته بدعوى الملك ولم يكن له بيمينه بذلك
بجنوا الناذل ان الله اجاب **رضي الله عنه** ان دعواه كون
الارض المذكوره ملكا لمورثه الى ان مات اي انتقلت اليها الارث
مع اتصاله فيه مسموعه لوجود شرط صحة الدعوى من كون المدعي
معلوما والدعوى من ماله وقوله قبل ذلك لا اعلم هل كانت في يد مورثه
بملك او غيره من المذكورات في السؤال غير قاض في صحة الدعوى لان
ذلك غير مناقض لهما ويحتمل شيان وان ذلك وقع او لا كما ذكره من جهل
ثم اخبره من يشق بكونها كانت ملكا لمورثه ويكفي في ذلك ادنى احتمال
وانما لا يسمع لو قال قبلها لم تكن ملك لمورثي او هي ملك فلان المدعي
عليه مثلا فلا يسمع دعواه بعد ذلك ان قال ادعى انها كانت ملك لمورثه
لمناقضه بينهما وبين الاقرار قبلها بخلافه قال انها ملكي مع ذكر
تلقى الملك فيها من المدعي عليه او عني انتقلت منه اليه بنحو شرط
او هبة لانه متى اقر قبل الدعوى او اقراره في المستقبل استصحابا
حتى يثبت خلافه فلا يكون الدعوى ملزمه الا بعد كمال التلقي المدة بخلاف
من كانت يمينه عين فانترعت منه بحكم حاكم ثم ادعى بها على المنتزع
فتسمع من دعواه ويمينه لانها بيمينه داخله لكون اليد كانت له والله
اعلم **مسئله** اذا ادعى رجل على خذائه عينا مرهونه بين يديه
اقر به للمدعي عليه منه او من مورثه ولم تكن له يمينه بعد انكار المدعي
فخلق له وطلب المدعي مبلغ الدين الذي اقر به له وانه في قبضه
مقابل العين التي رهنيتها فهل جاب الى ذلك ويكلف يمينه او لا

بحكم هذا

بند اقراره صحيحا للثبوت في مقامه مدعى وانه يثبت اقراره فانما هو بين
اجاب **رضي الله عنه** لا يخلوا ما ان يقول في دعواه هذه العين ملكي
رهنها او رهنيتها اي مثلا فهو مدعي ملك العين ومقر على نفسه او على
ايه بذلك الدين الذي ذكره في اقراره بيمينه المدعي عليه بان العين
ملكه وليس له عليه شيء فالأقرار باطل بالتكذيب وان قال العين لي
ولي عليك هذه الدين او لم يقل ولي عليك الاخره لان شرط الاقرار
انما هو عدم تكذيب المقر له لا تصديقه فالأقرار صحيح يثبت عليه
احكامه ومنها ان تخليف المقر له انه لا يعلم ان اقراره ليس عن حقيقة
وان لم يذكره او بلا على الاصح فان كل حل للمقر له دونه وسقطت
المطالبه وان لم يقل في دين علي او علي اي مثلا بل اطلق كونها ملكه
وانها مرهونه بكذا اقلير في ذلك صريح اقراره ليس من ان يزم دعوى
ملك المرهون الاقرار بما ادعى كونه مرهونا به لجواز ملكه المرهون
ويكون الدين ليس عليه كما في **مسئله** رهن المعار هذا بالسبه الى الاقرار
بالدين اما العين فالذي اليد له وهو من ادعى المدعي المذكور كونه
مرتهنا مدعي عليه والقول قوله بيمينه وعلى مدعي الملك فان اقامها
وحده ثبتت ملكه العين ولم يثبت الرهن لتكذيب المقر له واما
الدين فعلى التفصيل الذي مر فان اقام كل منهما بيمينه بما اعاده
فثبتت بيمينه ذي اليد وهو الذي ادعى المدعي كونه مرتهنا لا عتراق
كل منهما بان اليد له ولا يسمع بيمينه الا بعد بيمينه مدعي الملك لانه
مدعي عليه لكون اليد له واليمين في جانبه وصحة الملك مدعي لانه
خارج واليمين في جانبه وتعاريف المسئلة كلها مشهوره فلا
يخليل تذكرها والله اعلم **مسئله** في شخص هلك وعليه
دين ووارثه غائب هل لاجل الدين الدعوى على عين التركة
واخذ ما يستحقه واذا كان لو ارث حاضر فهل تكون الدعوى
عليه وعلى عين التركة اجاب **رضي الله عنه** ان الواو ارث اذا كثر
غيبته فوق مسافة عدوى ونهيت عمال في محل ولاية القاضي فيريد
ذي الدين الوفا منه والدين حال او حل بالموت فلا يلحق الصغير

٢٤٨

الى من يورثه بالوكان قد ثبت ذلك والدين وظاهر والا فلدي
ان يدعي دعوى صحيحه ملزمه بخلاف مورث فلان الغائب
ما كان ولي عليه دين قدره كذا او صفته كذا او لي بيمينه ارضها
اقامتها في ادا اقامتها في وجه مسخر نصبه القاضي لينكر علم
الوارث الغائب او لا في وجه احد فسمع القاضي البيته بنا
على ان نصب المسخر ليس بواجب كما هو صحيح وجب على القاضي
ان يحلف بيمين الاستظهار ثم يوفيه من التركة والوارث الغائب
على حجة يوم يحضر وان كان الوارث حاضرا او غائبا دون
مسافة عدوى في محل ولاية القاضي فالرعي اي دعوى الدين
حقيقه انما هي على اهل البيت لكنها لا تتبع الا في وجه الوارث الكامل
فيريد نصيب الدعوى عليه مامر وان حصل له يده من التركة
ما يفي بجميع ديني وبعضه ويبين البعض كيلا يكون مجهولا
وان يعلم دينه على مورثه في امان ان يكون لمديون دينه بيمينه
ام لا فان كان معه بيمينه رجلا او رجلا وامرأتان وحلوه
لتام الحجة فاما ان يطلب الوارث وجبت الاستظهار اولا فان
طلبها وجبت وان لم يطلبها وعلم على ظن القاضي خفا ذلك
فعليه ان يعرفه ان له تخليفا للمدعي بيمين الاستظهار كما
قاله ان عبد الصلاح فان سكت له بعد ذلك عن التخليف قضى
القاضي باليمين من غير تخليف ولا يلتفت بعد الحكم الى طلب
اليمين حتى لو غاب المدعي ووكلا وكيلا في قبض الدين من الوارث
فليس للوارث ان يقول حتى يحلف موكله ان ما قبض دينه
ولا ابراهمه بيمينه الا امر بالحكم وقبل ان يصرح الوارث باستظهار
الاظهار فلا وارث حاشي طلب اليمين وماني فاما
حق من يمين انه ليس للوارث ذلك قاله لكون الدعوى مستعجلة
ابن الصلاح انه ليس للوارث حتى لو عرض عن الاظهار
به تعلقا بحال الا حلف اليمين حتى لو عرض عن الاظهار
بتوقيف الحجة عليه فصار ذلك الحكم للغائب بطريق التوقيف
يعني حمله على غيبته بعد علم القاضي باليمين او قبلها

نصر

رح الوارث باستظهارها ثم رايت المترجده في تحريمه نظري
سعاله ابن الصلاح وفرق بينهما وبين المقيس عليهما بان الغائب
الذي له وكيل حاضرا لم توجه اليه بيمين بخلاف هذا فان اليمين
توجهت اليه ثم غاب قبل ان يحلف وذلك موافق لما قررته ولو
كان الوارث محجورا فالمدعي عليه ان يطلب بيمين الاستظهار
كما قاله الزركشي فان غاب الولي فكامل في غيبة الوارث الكامل
كما يصرح به قول القزويني في ادب القضا لو كان في الورثة صغيرا
وغائبا فلا بد من التخليف اه وان لم يكن للمدعي بيمينه حلف الوارث
على نفق العلم باليمين الى الدين وعلى البت بالنسبة لو منع يده على
التركة والله اعلم **مسألة** رجل مات وترك ارضا فاستولى عليها
اخر بعد موته يدعي انه وارثه فنازعه اخر فيها وادعى انه اقرب
الى اهل البيت منه فما الحكم في ذلك وهل يكون الاول دايدا بمجرد بسطه
على الارض وما الحكم في يمين واقامة البيته اجاب رضي الله
عنه انه متى ادعى كل من الاثنين انه اقرب الى اهل البيت فمن اقام منها بيته
تضي له وان اقام كل بيته قضى لمن بيمينه بيمينه كيفية القرب لان
معها نزياده علم بل افتى جمع منهم انما في بان البيته بالنسب لا
بغيره بهاء الم يذكر كيفية الادلا فان بيتا معا واطلقتا معا فكل
لواحد منهما بيمينه فلكل ان يدعي على الاخر انه يعلم كونه اقرب فان
حلف كل منهما على نفق العلم او نكل ولم يحلف كل منهما اليمين المردودة
او حلفا كل منهما فكل الوارثان رضيت البيتان وان نكل احدهما فحلف
ما حبه اليمين المردودة ثبت كونه اقرب بناء على انها بمنزلة الاقرار
وعند عدم المخرج تقسم بينهما نصفين ولا غيره بغير هذا الباسط
فلما ترجم به العلم بان مستند هاد عن الاقر بيمينه المذكورة كما
يصرح به قولهم مات عن البنين مسلم ونصراني فادعى كل ان اياه
مات على دينه ولم يعرف انه كان مسلما ولا كافرا وان قاما بيمينتين
توارضا فاذا كان المال بيدهما او بيد احدهما تقام بهما نصفين
بما شهد ذلك حكمهم بالتعارف من كون المال بيد احد هما لان

٢٤٩

الحكم

الحكم

مستدّها على موت وارثه على دينه والله اعلم
شخصا دعوى ارضه فاعرفه ولكنه ذكر جهاتها وحدودها الا ترد
وغلط في حد من حدودها فهل له اعادة الدعوى ثانيا ولا يكون
مناقضا للدعوى الاولى فاذا قلتم نعم له ذلك فهل في المسئلة
نقل عن الاصحاب فان كان فيها كلام لبعضهم بينوه لنا في جوابكم
جزاكم الله خيرا اجاب رضي الله عنه ان تلك الارض اذا كانت غالية
ولم تميز الا بالحدود كما فرض في السؤال فشرطه صحة الدعوى لها
ذكر الحدود الاربعه ان لم تميز الا بذلك فان تميزت بذكر بعض
حدودها كفي ذكره في صحة الدعوى وفاقا للنفال كالجهمي وخلافه
لان القاضي حينئذ اذا غلط المدعي في حد من الحدود فاما ان يكون
ذلك في دعوى واحدة كقوله في الحد الرابع مثلا يحدها امان زيد واما
عمرو وان تميز بغير ذلك الحد من باقي الحدود فالدعوى غير صحيحة لان
الارض باقية على جهاتها وان تميزه بغيره فقد صارت معلومه ولا
يضر تردد المدعي في الحد الرابع فيما يظهر لانه لو لم يذكر من اصل
ما اثر في صحة الدعوى لما تقرر ان الارض صارت معلومه فقد
وحدة شرط الدعوى من كونها معلومه ملزمه غير متناقضه
فاذا صحته الدعوى بعين ان كانت باقية او قيمتها ان كانت قائده
مع التردد هنا في عين المدعي فكانه قال لي عليه احد شيئين للمزاد
فان يصح في مسكنتنا من باب اولي لان التردد غير راجع الى عين
المدعي وقد يعلم بغير الحد الذي حصل التردد فيه وان لم تصر
الارض معلومه الا بتذكر جميع الحدود فحدودها المدعي فغلط
في حد منها كقوله ويحدوها من جهة كذا زيد وهي من تلك الحدود
الجهة لا يحدها الا عمرو فلا نقول ان الدعوى غير صحيحة بل هي
صحيحة غير ان المدعي عليه لو قال لا يلزم من تسليم ارض به
الصفة كان صادقا واذا حلف كان يراعى كما في دعوى الارض
تحت يما عا قول القفال في فتاويه لو شهدوا على صيغة وبسبب
ثلاثة حدود واخطا في الرابع لا يعبل شهادتهم فقليل له ان كان

الحد

ربع اليسر جوناى حيث تشره بنزوت ذكره وان المذوق قد
كل الامر به فقال ترك الذكر خير من اخطاى لعدم قيامته
لانه للدعوى في ترك الذكر بخلافها في الخطا قال لانهم اذا اخطا
يوحد به ذلك الحد صيغه فيطلب شهادتهم وامشهور عليه
نوا الى صيغه بهذا الحد التي تسمى لها اله اه لفظه ثم لو رجع
على عليه تلك الارض وحدوها على الصواب فلا مانع حينئذ
صحة الدعوى ايضا لانها غير الاولى من ادعى ان له على زيد
ه مكره فلو شهد ادعى بغيره صحى فان رجع قبل انفصاله
ه الاولى يمين المدعي عليه كقوله ويحدوها قبليا زيد ثم قال
ها قبليا عمرو فان كانت الدعوى بعد مضر من يملك انتقال
ملك فيه من زيد الى عمرو فعدم منبأ قضتها الاولى ظاهر والا
لعله يحدها قبليا زيد بل عمرو ولم يقدح ذلك في صحة الدعوى
حتمال ان يسبق لسانه الى ذكر زيد والقصد انما هو تعريف
الارض حتى لا تكون الدعوى مجهول وليس ذكر الحد ومقصودا
نفسه من ثم لو كانت الارض مشهورة اغنت شهادتها عن تحديد
لان ذلك الاسم الثاني متصلا بالاول كما هو فان كان ذلك في
كسبين والفرض عدم امكان انتقال الملك المحدد به من المذكور
ولا الى المذكور ثانيا وان ذكر عذرا كنيان سمعت دعواه وكذا
ان لم يذكر حلا على النسيان فيما يظهر وفي فتاوى الفقيه اسماعيل
الحضري ان الشاهد اذا شهد بخلاف الدعوى لم يسمع فان شهد
بعد ذلك على وفق الدعوى سمعت ولا يكون ما صدر منه قادحا
فيه اه كذا اطلقه الفقيه المذكور واقره المتأخرون وان لم يقيد
بما عا ثانيا باعتذار الشاهد بنسيان وكذا في مسيلتنا
يويد ذلك قول الاصحاب تسمع بينة المدعي ولو بعد قوله لا
له في غيره ولا غايبه وكل شاهد في فهم كاذبه لا مكان نيتا
الاصح من وجهين وان قلنا في نظره الشاهد اذا قال لا
هادة عندي ثم شهد حينئذ كاذبا المعتمد انه لا تقبل الا اذا كان

بين الامكاره بين ادراك الهادة من يمكن فيه تحمل كما ذكره الله
لان تحمل والاله يتحمل كما جزم به القاضي وغيره خلافا لما في فتاوى
القاضي من القول يقتضي ان لا تقبل بيعة المدعي حتى يصرح بالادعاء
قلت يفرق بان تناقض وعلام الشاهد في فعل نفسه الذي
فيه النسيان بعض البعد فاحيط بذلك بان يصرح بعذره وشرط
كلام المدعي في فعل غيره اي الشهود الذي يغلب فيه النسيان
الى فقد الشخص نفسه فحمل على النسيان من غير تصريح به
لذلك بل اولي لان نسيان حدود الدار اغلب من نسيان الشهود
هو ظاهر وايضا فالتناقض في تبيين المسلمين نص وفي مسائل
ليس بظاهر فضلا عن ان يكون نصافا قلت فلم اذا قلنا
مورتي زيد وحده ثم قال بل عمرو وحده او مع زيدا حكم بالمتا
مع امكان النسيان قلت النسيان يبعد غاية البعد في مثل ذلك
فلم ينظر اليه مع ان التناقض هنا راجع الى حد كان الخصوم
وهو المدعي عليه وفي مسئلتنا لو فرض التناقض فهو راجع الى
اوصاف احدي الاركان وهو المدعي لا اليه نفسه فاحتل في
الاول عالم بخط في الثاني والله اعلم في ثلاثة اخوة يملكون
ضعة تشتمل على عيون وانهار وتخل واستجار فاقسموها بينهم
اثلاثا وباع كل واحد منهم بعد ذلك ما خرج له بالقسم منها
الى غيره فبعد مضي نحو ثلاثين او اربعين سنة وقدمات الثلاث
الاخوة البايعون بعد ان عمرو ادهرا طويلا وجدته ورقة
مرفية في خلط او راق مكتوبة بخط رجل قدماء ايضا من
اشنا عشر سنة وفيها شهادة مكتوبة بخطه انه يشهد بان
الاخوة البايعين وهم فلان وفلان اقروا واعترفوا والله
في ايديهم انها وقف قبل البيع او قبل ان يبيعوها وفي آخر
عقب شهادة استرعا شهادة شاهدين مقبولة شهادة
شهادة في باقيات موجدة ان لا يردان وشهد شاهدا
وهو امل لم يقتضي هذه الشهادة حرفا بحرف وهو لان حتى
ايضا

ايضا في ثار من بقي ولاد البايعين ان الله وولاد او زده على من في
توقفت من ذلك المال وان عوف فيه ورزوه الى الحاكم اذ عوف عليه فيه
فهل يقال تصح هذه الشهادة ويحل بمقتضى حصول هذه الشهادة
تعد واتا خير اديها وكتما المدة تريد على نحو ثمن سنة وثمانين
بالله عالمان بصورة الحال قادران على اديها وعلى ازالة دفع ضرر عن
غير مع وجود الوالي اصلحة الله تعالى واعانتة عليه وتعد الحكم
نظار الاحكام وحضور من له الحق وعدم غيبته وحصول فقره
بصورته ومع جود يقظة الشاهدين ونيابة خاطريهما ونفوذ
كاملتهما لا سيما الشاهد التي اعتمدت كبره في بيده فانه كما قيل
ان تجدتها وبعيت قصيدتها بل ومحل بيتها فلوان حاكم البلد
صالحه الله تعالى وسدده اجاب شهادتهما ونترع المال من
الي اربابه وملاكه حكم بوقفيته بمقتضى حصول هذه الشهادة
عنده وضحة ذلك الاقرار واعتراضه بعض المتفقين في ذلك
صحتا عليه بعدم صحة قبول بشهادتهما في هذه القضية
قال ان يسكنونهما عن اداء الشهادة وتأخرها هذه المدة الطويلة
في زيادة مقدارها على نحو اربعين سنة من كتمان الشهادة وكاتم
شهادة من غير عذر لا تقبل شهادته كما هو مصرح به لحصول
سقطه بذلك ولوان ذلك المتفق ايضا كتب الى ذلك القاضي
بالتصحيحة تعريفا بما ظهر له في جواب هذه المسئلة بعد
تمه اليه كذلك نصيا ام محطيا وهو ينتهض ذلك حجة
فما جرح اليه القاضي لمذكور واعتمد اليه من صحة الحكم
بشهادة من ذكرهم ينتهض ذلك حجة في دفع ما ذكره
صورة ما كتب اليه في ذلك ما لفظه بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب يا محمد وآله وصحبه وسلم تسليم الله و
بركاته على سيدنا ومولانا القاضي ادام الله بوقفيته سر
طريقه وكان له امين ربه اليه خير ان الممارس الشيعي

غاية الاستعداد بحجة تيمول شهادة هذا الشاهد في هذه القضية وذلك
انه كيف يحتاج ذو معرفت باحد الدين ورعاية في حق المسلمين الى قبول
شهادته شاهد قد كتب من كلور بيده ودفع فيها شهادته
واستريح بعد ذلك شهودا بهد هم فيه على شهادته ثم ملكا دهر
طويلا يزيد مقداره على خوار بعين سنة والمشهد على قرارهم
بالوقف يبيعون وينصرفون ويحلون ويعقدون في هذه المشهور
يوافقه مدة حياتهم ثم مدة حياة اولادهم من بعدهم ثم اولاد اولادهم
كذلك وهو مقيم بين أظهرهم واخض لنا من معرفة بهم واقرب
الا صدق اليهم في موجود سميع بصير حافظ يقظ نقاد في الامور
مشهور بهذا الوصف بين الجاهلين بحال الوقف ولانهم المتعدي
المشتري ولا اعلام البايعين الجاهلين الى اداء هذه الشهادة الواجب
البايعين للوقف ايضا ولا شارع الى اداء هذه الشهادة الواجب
اذا وها عليه شرعا على الفور لا طلاءه على ذلك الوجوب
الضرر عليه عن اخيه المومن الذي اوجب الله عليه دفع
عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لينصر الرجل اخاه طالما او مظ
ان كان ظالما فلينبهه فانه له انصره وان كان مظلوما فلينبه
وقوله صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا فليغيره بيده فانه
لم يستطع فليسانه فان لم يستطع فقلبه وهذا الحديث كما قال
وهو ضابط صفة النهي عن المنكر وصرا بنبه فعليه ان يغير
بكل وجه امكنه ولا يكتفي بالوعظ لمن امكنه باللسان وان قدر على
كراهة القلب لمن قدر على النهي باللسان به فان عجز رفع ذلك
به ولم يملكه الاستقلال استعانة به فعليه ان ينكر بقلبه
صاحب الشكوي فان عجز عن كل ذلك فعليه ان ينكر بقلبه
وقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا وقوله صلى الله عليه وسلم
من خبى وجهه اخرا او مالا يكره ان لا يلقى الضار بالحق
فيا كين يوتى وجملة تجب ان لا يلقى الضار بالحق
المسألة الثانية ويعينه في الدبر والشرا

ويذب عن ذمته وماله وعرضه الآثار الادب في هذا الباب
كثيره شهيرة لا يخفى على شريف علماء وضع ما قد تقدم ايضا فان
هذا الشاهد ايضا يحل هذه الشهادة او سمعها سلا ثم كتمها وهو
من يقدر على اذيتها في كل وقت او في غالب الاوقات المتحددة
دواما وذلك لشهره حاله في نقادته له فهل يرى في كتمه هذه
الشهادة بعد ذلك عذرا او يقال انه كتمه كذبا لا صرا ان
كان لا يدري فتلك القضية او كان يدري فالمصيبة اعظم و
قد صرح العلماء رحمهم الله تعالى في كل كتاب بان كتمان الشهادة
بلا عذر من الكباير وعجالة الروض في اول كتاب الشهادة ان
وتكتمان الشهادة بلا عذر من الكباير قال القاضي زكريا رحمه الله
تعالى في شرحه قال تعالى ومن يكتمها الله قلبه بخلافه بعذرو
قال في الروض ايضا في انساب مستند علم الشاهدين كتمان الشهادة
حرام قال زكريا رحمه الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ولا نه ايات
حصلت عنده فعليه ادائها قال المفسرون رحمهم الله تعالى كتمان
الشهادة الامتناع من ادائها بعد تحملها ومنه ان لا يكون عند
صاحب الحق علم ان له شاهدا وجابه صاحبه فمن كان له اطلاع
على ثبوت ذلك الحق فينبغي ان لا يكتم شهادته وفي خبر خير
الشهود من يشهد قبل ان يستشهد ثم قال تعالى ومن يكتمها
بلا عذر من الكباير قال المفسرون ايضا ذكر نوعا من الوعيد لم يذكر
في سائر الكتب وهو انتم القلب واذا مسخ الله قلبا جعله منافقا
وطبع عليه لئلا ذكره هذا الكلام بعض ائمة المفسرين من تقدي
صوابنا وقال الامام حجة الاسلام الفخري رحمه الله تعالى ونفع به
في كتاب احياء علوم الدين انه مما قدر على حفظ مال غيره من
شيء من غير ان يناله نصيب في بدنه او خسران في ماله او تقضيان
الحاجة من غير ان يعجز عليه الات ووجوبه ثم قال ولا خلاف في ان
كان يضع بظلمة فامم وكان عده شهادة لونه فالحرج الى
وجب عليه ذلك وعصير كتمان الشهادة وفي معنى ترك

وعدم كتمان الشهادة
بلا عذر من الكباير
المعصية
بلا عذر من الكباير

الشهادة كل مع لا يشر على الالح فيه اما ان كان عليه نصب
او ضرر ام يلزم مني شيء كلام الغزالي وكفى به شاهد الصحة
ما قرناه في سورة المسلة الا يخفى ذلك من تأمله معنى كلامه
وقد نقله الاذرع عنه في باب الصيال وضمان الولاية من شرح
المنهاج واقره وقال انه ركشي في الحادرم في اول كتاب الصيام
شهد واحد او ثبات برؤية الهلال في ليلة متقدمة على
ليلة يوم الصوم فقياسا متقول انه لا تقبل هذه الشهادة
لان لا فائدة لها فواة الصوم يوم الثلث من رمضان فاشبه
ما اذا شهدوا برؤية الهلال في ليلة الاخرة بعد غروب الشمس
ليلة العيد فانها لا تقبل اذ لا فائدة لها الا تقوية صلاة العيد
وهذا نظيره نعم تقبل بالنسبة الى الاجال والتعليقات كما ذكره
هناك ويحتمل ان يقال ان الشاهد اذا اخرج الشهادة بلا عذر
ان يفسق بذلك حتى لو اداها وقلنا قبول العدل الواحد ثم
لفسقه وان اخرجها العذر ان تقبل اهنا ذكره في الحادرم وفي
الروضه لوضع الشاهدين من الادي حياء من المشهود عليه
او غيره عصى وردة شهادته الى ان تصح توبته وفي فتاوى
الامام ابي الحسن الاصبحي ان الشاهد يجب عليه ان يشهد اذا
دعا صاحبه الحق للشهادة ولا يحل له كتمانها خوفا من الجور
او في فتاوى ابن زياد في رجل منع من الشهادة عند القاضي
لاعتقاده ان القاضي غير صحيح الولاية لفسقه او عاميته او
لكونه موليه بهذه الصفة فهل يكون ذلك عذرا في اداء الشهادة
وتبقى عدالة او بفسقه بذلك وينسب عدالته اجاب
عليه الاداء ولا يكون اعتقاده المذكور عذرا في الاداء او بفسقه
امتناعه ككامة والمسئلة المذكورة في العباب في فضاء التجل
فصرح الاصحاح كما الروضه بخبر ذلك ايضا وقال في الكفيل
انه لو ادعى ان لا يعتقده ان نقاد ورويته بجهل وفساد
لزمه في فتاوى الكمال الرداء انه وقع في الفتاوى

شاهدا شهد بشهادة وهو من كن بيتا مشتركا بين اثنين اخرين
اذن فهل يقدر في شهادته وان ادعاه بان يقدر في شهادته
ولا اثر لدعواه الجمل بذلك اذ عثرهم ذاك امر مشهور ولا يقضي على
ذلك شيخنا تقي الدين ابي الفتي وخالفوا بعضهم في ذلك من فقهاء
العصر فلم يعرج عليه بل عمل بما اجاباه اه كلام الرداء رحمه الله
تعالى هو ما كتب به المتفق المذکور الى ذلك القاضي والله سبحانه
اعلم بحقائق الامور ولولا اتفاق هذين الشاهدين وحدا
شاهدين ايضا بالبيع في بعض مساطير المشتريين من احد البايعين
المذكورين مع تقدم وجود شهادتهما في ذلك المال الذي شهد
بوقفيته فهل بعد وجود ذلك قد حان في شهادتهما ام لا ولو اتفق
انما وان احدهما اشترى شيئا من ذلك المال الذي شهد بوقفيته
واستمر على ملكيته الى الان او بعد عاد بعد ذلك الى غيرهما واتفق
ان احدهما اه كانت بنت احدا لخواه الثلاثة البايعين للمال او
اختهم فهل بعد وجود ذلك ايضا قد حان في شهادتهما وسببا في
ابطالها الاخرة يلزم من حصول شهادته والحالة هذه حصول
بوقفيته بوجه ما وثبتت استحقاق والديه في المال المشهود
بوقفيته بوجه ما وثبتت عود ذلك اليه بعد موتها او
مشاركة لها في ذلك وادان شهد الشاهدان المذكوران بان الاخوة
الثلاثة اقروا واعترفوا بان الضيعة الفلانية التي في ايديهم وقف
قبل البيع او قبل ان يبيعوها ولم يذكروا شيئا اخر مع ذلك او
زادوا مع ذلك انها وقف علينا او وقف ال بن لحاف يعنون اهلهم
انفسهم فهل يصح تزادهم بمجرد هذا القول وقصر الضيعة
ثقا وان لم يبيو في اقرارهم ذلك جهة الوقف ومن وقفه
بشهادة الشاهدين المذكورين بذلك ايضا وفي فتاوى
الكفيل قال رحمه الله تعالى اذ شهد من جماعة بان هذه امانة وقف فلا
يقدر هذه الشهادة ولا تسمع بانهم يجنبوا من وفاء ولا على ما
انما واختلف كلام افعال وابن الصلاح في المسئلة الثانية

502

بها صا حيا قبل ان ياله جرياعه نقا لده الامنولية من العمل بالليل
المكن اذ انقضى ذلك نسو لبيع اوليك الاخوه بمحكم بصحة
طهرات ثم تبين كون المبيع وقفا بان لا يبيع ورجع المشتري بالثمن
على البايعين ثم على قسركهم وعليه اجرة المثل لمدة اقامه العين
في يده كما افتي به الشيخ ابو اسحاق الشيرازي وقول السايك
قوله نصح هذه الشهادة وان تعذر تاخير اديها وكتما مدتها
على الثلاثين سنة الى اخر ما ذكر جوابه ان الشاهد من اقرارها
اخر الشهادة بلا عذر مع علمها ببيع الاخوة تلك الا صغروا
فيها فقد عثر في الفسق وانفسها والشاهد متى اعترف بالجدح
قبل الحكم بشهادة صار مجرورا باقراره كما افتي العمري خلافا لابي
بكر بن جعفر في مشهور بالعدالة لان الشخص اعرق بنفسه ولا
يفترق الحكم لو لم يفسر ما هو مجروح به كما قاله الماوردي والرويان
ولو قيل ان الحاكم متفضل عاميا مشهورا بالعدالة لم يبعد لاحتمال
يظن ما ليس مجروح جرحا لكن ذلك موافق الى نظر القاضي واجه
وان لم يقر بما امر فلا يحكم بفسقها بمجرى التأخير المذكور لاحتمال
ان لها عذرا ما واي بعد في كون الشاهد من ثبوتها ذكر بعض
تلك المدة فيجوز تأخيرها على النسيان الذي هو من طبع الانسان
فالحاصل ان فسق من ظاهره العدالة لا يكون بالاوله والاعمال
الى ذلك ذوا الافهام بل الذي تقتضيه القاعدة اخلاصه لا ان
تاخيرها حيث لم يترتب الحكم فيها وقول السايك وجدة ورفقة
بخطر جرحا مات الى اخر ما ذكر جوابه ان بعض الخطا لا يجوز
مستند الشاهد كالقاضي على جادة المذهب وان عرف كونه
يده ما لم يتذكر ومع ذلك لو شهد الشاهد حكمه بشهادة
بقال مما مستنده الخطا ما لم يصح بذلك شهادة الفدين
الاصل الميث الذي كان به برأهما جميع حتى يظهر قادم
حيث كان غيبا اصل كما في غير في السوا فلا من تأخيرها
الاذا كان من وجد ما لا يكذب لا يثبتهم حتى

الاستقصا وجزم به في العباب وفيه وح الى كبر بوقفة الارض
مع اذكر معناه عمدا بالاقرار ملاءمها لابق على بيته الثابت بشهادة
الشهود صحيح ما لم يقر المشهود بكونهم اقرارا بلا عذر والا كان حاكما
بشهادته فاسقين فينتقض حكمه الا ترى صحة الحكم بشهادة الفدين
كشافه بناء على ان القاضي لم يقلد يسره الحكم بخلاف مذهبه بل ولا
بالمرجوح فيه كما طبق عليه جمهور المتأخرين وبه جزم في العباب
حتى جعل السبكي حكم المقلد بالمرجوح حكما بخلاف ما اتزل الله
فهره في فتاويه اثم تقرير وان كانت المسئلة ذات خلاف مشهور
ما في اصول الفقه وفروعه وكتب المتفق المذكر الى القاضي مذكره
العلم والافاده والاستفادة صواب واي صواب بل هو سيرة السلف
الاخبار كما لا يخفى على من مارس كتب الآثار وما ذكره المعترض من
انه كيف يفتي الى شهادة شاهد كتب مسطور بيد الى اخر ما ذكره
جوابه من انقاس الخط لا يجوز كونه مستندا لكن محل هذه ان صرح
انه مستنده والا فمحض الودم لا اثر له اللهم الا ان تحتل العادة
بنيانه فلا يخفى الحكم حيث لم يكن عذرا اخر وقوله في الحديث
نصر المرحل خاه الخ رفاه بالمعنى وهو جازي بشرطه عند الاكثرين
في الحديث والاصولين والافلفاظ احمد والبخاري والترمذي
مراخا كظما او مطلوما قيل انصره ظالما قال نخجزة عن الظلم
ذلك انصره ونظا الداري وابن عساكر ان يكن ظالما فارداه عن ظلم
يكون مطلوما فانصره وحديث من راي منك منك الى اخره
سعيد والكلام على المراتب الثلاث محل سطبه ثم هذا المحل نعم
شرح الفكهاني في شرح الاربعين النووية وشيخنا في شرح
ماج وقوله من عثت اليسر من لفظ الشارع فليكن بالافاق
من حذرها لما فانه انقضاء التي انقضاء صلا عليه
اروه من انقضاء هذه القوية انه لا بد من انقضاء

فيما يبيد ويبيد
حيث لم يصرح بشرط او تقوم بها اذا الفجائية في الجملة الاسمية
قط وعاد الى من نصير الاصحاب بان كتمان الشهادة بلا عذر
من الكبارير من لا ريب فيه قال الترمذي وغيره لو قال شخص
للقاضي لي عند فلان شهادة وهو يمنع من ادائها بلا عذر
فاحضره ليشهد لم يجبه القاضي لانه فاسق بزعمه وما ذكره
الا ذرعي في الصلح وضمن الولاية عن الغزالي واقره لا شك فيه
وقوله عصى بكتمان الشهادة ليس بشاهد ايات التام مفسق
على الاطلاق لان مراده حيث لا عذر له كغيره فمن لم يطلع على عصار
الاسم وهذا لا يجعله من هو مأمور بالحكم بالظاهر وان فرضنا ظاهر
على فسق الشاهد بطريق لا الهام لانه عند الجمهور ليس بحجة ولا
الزر كشي في الخادم غير معتمد ومن ثم قال شيخنا في الحنفية
ثبوته بالعدل ولو في اثنايه وان قيل في كلام الزر كشي ما خالفنا
وقال السيد السميودي عقب قول الخادم لا سلم ان قياس ما يثبت
عدم القبول وقال شيخنا ابن زياد فبان بذلك تضعيف ما زعموا
الزر كشي على انه لم يجزم بفسقه بالتأخير المذكور انما هو
له لو سلمناه لا يمكن ان يشبه ان العادة تخيل شيئا غاليا وقول
شيخنا ابن زياد في فتاويه يجب عليه الاداء الى ان قال والمسلم
مذكوره في العباب في فصل التحمل ظاهر في انه حال الكتب
على ان المسئلة المذكوره في حاوي الماوردي وغيره وهذا
الشافعي ومذهب احمد ان من ادعى الى الشهادة عند من لا
من الحكام لا يلزمه الاداء وحكي عنه انه لم يمتنع الشهادة
للاداء عند الحاكم فامتنع وقال ان القاضي ليس يرضى قتال
يتلف علي سائر فقال احمد الذي ولاه اتلف عليك الانا
الدميري وغيره وقوله ولو اتفقوا ان هذين الشاهدين
شاهد في البيع في بيع من لمسا طير ان قال فلهما
قد حان في شهادتهما امر لا جواب لا يقدح ذلك في شهادتهما
بالفعل حتى يقر انما هو منافق

فيما يبيد ويبيد

فيشهد بالوقوف ويعتذر في شهادتهما بالبيع بخو شيان ومن
اشترى شيئا من ذلك المال فقد اعترف بالملك فيه لانه لا اقام
على العقد متضمن للاعتراف باستجماع شرائطه كما قاله ابن الرفعة
في المطلب فاذا شهد بالوقوف لم يقبل منه ما لم يعتذر بخو شيان
ايضا والاقبل لا مكان ما يدعيه ومن كانت اعمه مثالا من ملك
من الموقوف عليهم لا تصح شهادته لاشهادته لبعض فان كانت
خوافته قبلت والتهمة بسبب حرقه اليه ضعيفة لمن يشهد مال
لمورثه مريضا وقول السائل بالصورة المسؤل عنها هاهنا
ثلاث الاولى شهدوا بانهم قالوا انها وقف وسرايه ان فيها
اختلاف القفال المذكور وابن الصلاح وقد اطلع السائل على
كليةها وظاهر كلامه الا نزل في اختلاف كلام ابن الصلاح والقفال
في هذه والذي رايناه في فتاوى ابن الصلاح انما هو مفروض في
شهادة الاستفاضة هل ثبت بها الوقف وان ثبتت فهل ثبتت
بها النظر لولد الواقف ام لا **جاء** رضي الله عنه ثبت بها ان
الواقف ولا يثبت ان فلانا وقفا انتهى وقراده ان الشهادة بان
الواقف وقفا ولا يجوز امتناعها الى الاستفاضة بل الى سماع لفظه
واقف فمرويته لانها شهادة بعقد كما في فتاوى ابي شكيل
دب الغزوي وغيرها فالاصل صحة الشهادة بان هذا وقف وبانه
عقده خلاف لكن شرط الثاني ان لا يسند الى الاستفاضة كما تقرر
في روضه الحكم المصريح وفتاوى ابن الصلاح ثم قال ابن
صلاح فلو قال هذا وقف ولم يعين وقفا فينبغي ثبوت الوقف
وصح هذا الغزوي وهو المعتمد كما مر في الحاصل وهما ههنا
في اختلاف كلام القفال وابن الصلاح لا من كلام الاول
والثالثه شهدوا بانهم قالوا انها وقف ان كان في مثالا
منهم في مذهبنا التي فيها اذا قال بعض مشهور الاعمال
المال في شهادتهما لم يعتذر بخو شيان لم يقبل كغيره
الوقوف

فيما يبيد ويبيد

عنه ذهب وشاهدا التباين في الثاني قوله وليس فيها
لذلك الدعوى من حيث المعنى عجيب مع كونها مخالفة لفظا ومعنى
فان قال انما مراد المدعي بذلك الذهب الفضة لا طراد عرف
بالتعريف به عنها قيل له اطبق الاصحاب في هذا الباب
انه يشترط في صحة الدعوى التقيد بذكر جنسه مطلقا سواء غير
عنه عرفا ام لا واذا كان الامر كما ذكر والمدعي به ان كان فضة
عوى لم يصح لعدم ذكر جنسها ولا يفيد التعريف بالذهب عنها
الم يصح الدعوى والشهادة مترتبة عليها الشهادة والشهادة
على كل تقدير الثالث قوله ولا تصح تفسير الشهود الى
كان الاحق ان يقال ولا يصح تفسير المدعي بالذهب عن الفضة
بقول السائل يدكرون الذهب ويريدون صرفه من الفضة
في الشهادة على صحة الشهادة بعدم بطلان اصل الدعوى
من معناه بغير معناه كان قال قتل ابي عمدا غتال له الحاكم كيف
قيل فقال رما الى صيده فاصابه فيكون المدعي به قتل خطأ ولا
في قوله ولا عمد لانها لم تتم لان قول المدعي بعد الاستفصال
الصد فاصابه منزل منزلة دعوى اخبر بقتل الخطا وانما يضر
قوله ولا عمد لان المكان العذر بدليل قولهم لظهور انه محظ
قاده ومن ثم قيد الامر في ذلك بحيث بما اذا كان عاميا يخفى ذلك
شك وقول شاهدين من فضة بعد قولهم ذهبا منزلة منزلة
دعوى اخرى بفضة واذا كان كذلك فقد بايبت الدعوى لانها
بواذا كان المدعي لو ادعى عشرة دراهم من ثم مبيع فتشهد الشاهدان
بما ورض كانت الشهادة مبايعة للدعوى لعدم اتفاقهما على
فلان لا يقتل مع الاختلاف في جنس المدعي به من باب اولى
بما يطالب به المدعي عليه في الاولى دون الثانية واذا صرح
في فتاويه بان الشهود على نحو الدار لو خروا الخوذ والاربعة
وا في واحد لم يصح شهادتهم لان المحذور ليس في يد المدعي
لكن تصح الشهادة في هذه المصلحة الشهود به وهو الفضة

به القاضي وغيره فيحق لجس عدي شهادة ثم شهدوا واعتبر
فيما قبل كما في به بن عجل والله اعلم مسجل ادعى رجل
على اخوان يده وقعت له على سبعة عشر دينار ذهب بغير
وجه شرعي فاجابه المدعي عليه بالانكار فاستشهد شاهدين
لين شهدا ان يد المدعي عليه وقعت للمدعي على سبعة عشر
دينار ذهب فضة والفرق الجاري بين الناس انهم يدكرون
الذهب ويريدون به صرفه من الفضة فهل يصح شهادتهم على
الفرق الجاري بين يدي الناس اجاب العلامة سعادته
للفرق الجاري بين يدي الناس نعم تصح شهادتهم ولجس فيها
بن علي الفطاني رحمه الله تعالى ولا يصح تفسير الشهود الى
للدعوى من حيث المعنى ولا يصح تفسير الشهود الى اذا ادعى
الفرق الجاري بين الناس ومن المستطور ايضا انه اذا ادعى
منصور به وشهد منصور به ثم رجع وشهد منصور به
اجاب العلامة اسماعيل الحضري نفع الله به بما لفظه انه اذا
شهد الشاهد بخلاف ما وصف المدعي ثم شبع شهادته ثم قال
بعد ذلك على وقف الدعوى سمعت لقول المدعي الموصوف
ولا تكون ذلك الاول قاذفا فيه انتهى فكل هذا مما يدل على عدم
في المعنى والله اعلم اجاب شيخنا العلامة جمال الدين محمد بن
يكر الا شجر رحمه الله تعالى بما لفظه الجواب فيه حيث من وجوه الاول
قول المجيب كان الله له نعم تصح شهادتهما ان اراد صحتها والحال
ذكر في هذا السؤال فهذا لا يعقل لان المدعي صرح بكون المدعي
فبتر عليه لان هذا اللفظ الصريح يجري على موجب ظاهر
ظواهر الاحكام كما قاله الامام وغيره فاذا تقدر هذا علم كون
به ذهبا فان شهد الشهود بفضة فلا ريب في مبايعة الشهود
للدعوى لفظا ومعنى وان قالوا ذهبا فضة كما فرض في السؤال
نرايب في تردد الشاهدين بما شهدوا وان اتيا باللفظين على وجه
والشهادة صانعا من مثل هذا التردد وان اتيا باللفظين على وجه
قوله لا يصح

ايضا

ليس هو المدعى به محلا له على غيره ان كان المدعى به ذميا حقا
 فماذا كان فضله حقيقة فكيف يصح الشهادته والدعوى ثم لم
 يعدم ذكر الجنس المدعى به ولا يقوم مقامه في هذا الباب وان
 به العرف كما مر وانما ذكر في ذلك في نحو البيع فقال جمع من المتأخرين
 لو قال بعثتك هذا بدينار و مرادهم به مقدار معين من الدراهم
 صح تكيفا للعرف وذلك لان ابواب المعاملات ينزل فيها اللفظ
 غالب نفذ البلد لانه المراد لغالب الناس لا على حقيقة اللفظ
 ثم لو باعه بعشرة دراهم مثلا واعتادوا التعبير بها عن القيمة
 لزم المقتاد على ان المتقول في المسئلة الاولى عن القاضي الى الط
 الماوردى وابن الصباغ وصاحب البيان عدم صحة العقد وجر
 عليه ابن الرفعة والقموي الرثمي والاذري ووجهه بان
 لا يعبر به عن الدراهم حقيقة ولا عرفا وبه جزم في العباب
 لو رجع المدعى في المكتال فادعى بنفسه سرعة دعوته ان اطلق
 ثم يعيد الشاهدان الشهادة على وفق الدعوى وان قال هي
 ما ادعيت به اولا لم تسمع الا ان اعتذر بخو قوله انما قلت
 عملا يعرف البلد او رجع الشاهدان فشهدوا ان ذهب على وجه
 الدعوى سمعت شهادتهما كما افتى به الفقيه الولي الكبير سيما
 الحضري واقتضاه كلام غير بل صرح بمثله القفال في فتاويه
 له والله اعلم هذا ما اخذ الله على ان يسهل ولا اكتمه
 مثلي على الفائل مشهور والا فمظننا وان الحق احق ان
 وان ايضا حقا تكملة ويستمع فصاحب الحق غلاب وان غلبا
 سبى الله وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 كان الفراع من زبده يوم الاحد ٢ جمادى الاولى
 بحق كتابها وتمامها بتم المقصود بحق الملك
 المعبود لك بها وقاربها ومن تأمها
 واعلم هفوه فيها وذكركم بقلم كاتبها
 لخير عبيد بن محمد بن فاضل
 حفظه الله
 امين



